



العدد السابع - الجزء الثالث - يوليو - 2021 - السنة الثانية مجلة علمية فصلية محكمة

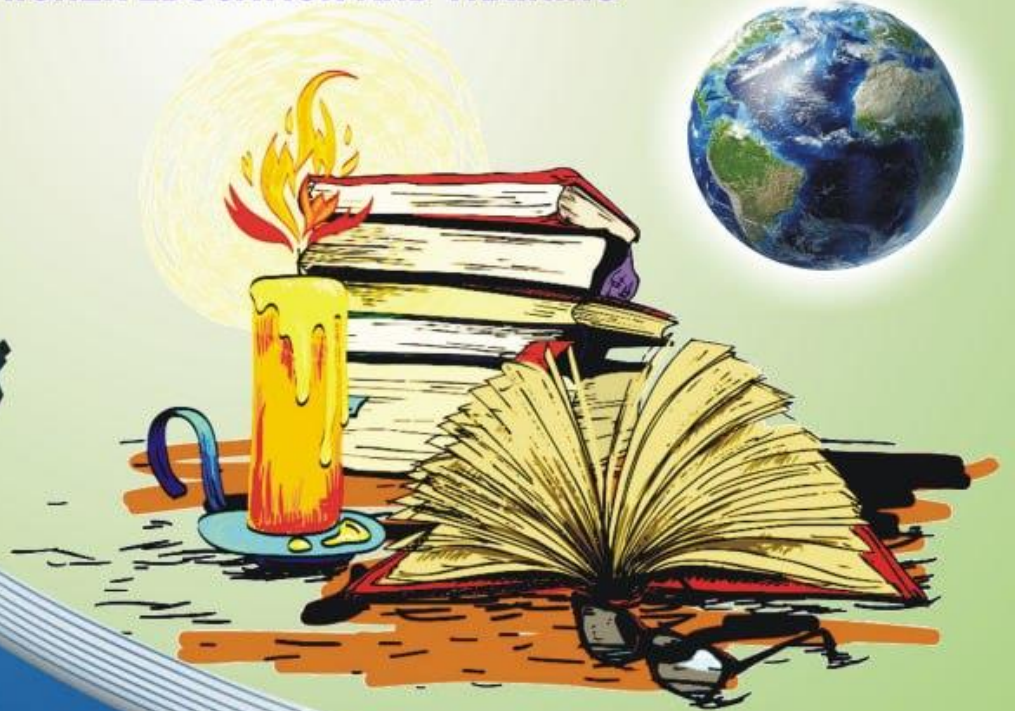
المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING







رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسنون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب .

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، . جمهورية العراق . المدقق العام .
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب .
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد . بك إدارة أعمال . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان .

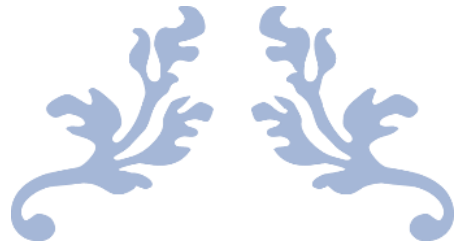
2. أ.د. إلهام شهرزاد رواج . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. أمال العرياي مهيدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد ، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهيدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية . كلية التربية للبنات . جامعة البصرة ، جمهورية العراق.
5. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
6. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة الموصل . جمهورية العراق
7. أ.د. خليفة صحراوي . رئيس قسم اللغة العربية وآدابها . كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية . جامعة باجي مختار عنابة . الجمهورية الجزائرية.
8. أ.د. داود مراد حسين الداودي . دكتوراه العلوم السياسية . مدير وحدة البحوث والدراسات . جامعة القادسية . كلية القانون . جمهورية العراق.
9. أ.د. راشد صبري محمود القصي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية . جامعة بورسعيد . جمهورية مصر العربية.
10. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية . جمهورية العراق .
11. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى . جمهورية العراق.
12. أ.د. ماجدولين محمد النهيي- كلية علوم التربية . جامعة محمد الخامس . الرباط ، المملكة المغربية.
13. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي . نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى . جمهورية العراق.
14. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة الإنجليزية . جامعة ديالى . جمهورية العراق.
15. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي . عميد كلية الدراسات العليا . الجامعة اليمنية . الجمهورية اليمنية.

16. أ.د. نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب - المملكة المغربية.
17. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي . كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم الجغرافية . جامعة تكريت . جمهورية العراق .
18. أ.د. نورة محمد مستغفر . أستاذ التعليم العالي مؤهل ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ، المملكة المغربية .
19. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة . كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق .
20. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى . جمهورية العراق
21. أ.د. تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق .
22. أ.د. عدنان فرحان الجوراني . أستاذ الاقتصاد . جامعة البصرة . جمهورية العراق .
23. أ.م.د. حسين عبد الكريم أبو ليله . وزارة التربية والتعليم . فلسطين .
24. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي . رئيس قسم أصول التربية . كلية التربية . جامعة بور سعيد . جمهورية مصر العربية .
25. أ.م.د. آوان عبد الله محمود الفيضي . دكتوراه قانون خاص . كلية الحقوق . جامعة الموصل . جمهورية العراق .
26. أ.م.د. عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل - جمهورية العراق
27. م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية . جمهورية العراق .

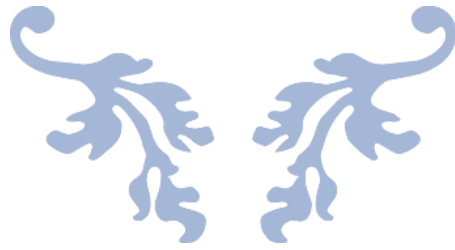
أعضاء الهيئة الاستشارية

1. د. رضا قجة . علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية .
2. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية . ليبيا .
3. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية .

4. أ.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.
5. أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
6. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
7. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
8. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
9. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الأكاديمية. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.
10. أ.م.د. آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
11. أ.م.د. مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق.
12. د. جميلة غريب. قسم اللغة العربية و آدابها. جامعة باجي مختار. عنابة. الجمهورية الجزائرية.
13. د. حدة قرقور. كلية الحقوق. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجمهورية الجزائرية.



مقال العرو



بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد ..

يضم العدد السابع من المجلة بين دفتيه بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأكاديمية الأمريكية للتعليم العالي والتدريب الذي تجلى بشعار " التنمية المستدامة بين القطاعين ؛ الحكومي ، والخاص ، في تحقيق أهدافها " ، وانعقد للمدة من الثاني حتى التاسع من كانون الثاني / يناير لعام ألفين وواحد وعشرين ، في المنصة الافتراضية للأكاديمية عبر فضائها الإلكتروني.

صمّ العدد جمهرة كبيرة من البحوث لعلماء ولباحثين من جامعات عربية ، ولؤسسات علمية ، ومراكز بحثية متباينة في تخصصاتها المتنوعة على مدار الوطن العربي الواسع بجناحيه الآسيوي والأفريقي ، لذا جاء العدد على ثلاثة أجزاء ، يحتوي كل جزء منه على عدد من البحوث المتنوعة التي تشترك ضمن المحور الرئيس التنمية المستدامة.

إن الثقافة المستدامة يجب تبيانها عند جميع العاملين في منظمات القطاع الخاص ، عن طريق التعريف بها ، وتشجيع مبادئها ؛ لتحقيق أهدافها . وتفعيل ما يُعرف بالقطاع الثالث ، وهو القطاع الناتج عن الشراكة بين القطاعين ؛ العام ، والخاص ، للنهوض بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها . وضرورة توفير رعاية علمية للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتحقيق نُظم المتابعة المثلى بما يكفل تحقيق الإبداع العلمي الخلاق . وتبني استراتيجية وطنية ، يشارك بها الخبراء من مختلف التخصصات التربوية ، والإعلامية ، والطبية ، لحماية الصحة العقلية للشباب عن طريق رفع مستوى الوعي لديهم ، وتوجيههم للاستعمال الرشيد لوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة . وأهمية الاستفادة من المناخ المحلي ، وتوظيفه في تخطيط المدن ، وتصميم المباني ، وهو الجانب الفعال في تقليل استهلاك الطاقة ، والتفاعل الإيجابي مع مصادر الطاقة النظيفة ، التي وفرتها البيئة المحلية . وتطوير نُظم إدارة المعرفة الرشيقة ، على أساس التكنولوجيا المتوافرة وتصميمها ؛ لتلبية احتياجات المنظمات الخدمية صغيرة الحجم ومتوسطها . والعمل على توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة ، تحفظ حقوق الإنسان الأساس ، وتلتزم بقيم العدل والمساواة .

وبعد هذا كله .. وبموجز لما قاله المؤتمرون عبر بحوثهم .. يُعدّ المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأكاديمية الافتراضي هو الأوسع نطاقاً ليس في عدد المشاركات فحسب بل فيما تركه من استدامة علمية ومعرفية ، وقدرات أسفر بها الباحثون عن فكر مستدام حر ، وديمومة علمية إبداعية خلاقة . ونشمن بدورنا ذلك الجهد المضي والفعال من لدن كل مَنْ شارك ، وعمل ، وقدم لنجاح ذلك الصرح العلمي بامتداده الطويل . وستكون الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب المنبر الواسع لكل الأفكار التي تسهم في بناء حياة مستدامة خدمة لحياة الإنسان في ربوع أرضه العريقة .

هئية تحرير المجلة

2021 / 7 / 4 ولاية ديلاوير

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها .

فهرس الموضوعات

- ادارة الاختلاف وقبول الآخر في الصراع بين القديم والجديد في التراث النقدي
- أ. د. سعد محمد علي التميمي 11
- ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى مدرسات علم الاحياء في مدينة بغداد
- أ. د. نادية حسين يونس العفون / م.م. هيفاء عدنان ماجان..... 21
- مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين - فرع القنيطرة نموذجاً -
الدكتورة: التيجنية خليلد / المتصرفة التربوية: غزلان النوخ..... 45
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومؤشرات الصحة العقلية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق
في إطار تحقيق التنمية المستدامة.
- د. أماني أحمد اسكندراني / د. فلك حسن صبيرة..... 112
- الإفناق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014
- د. مجدي الورشفاني / أ. أيوب الفارسي..... 140
- دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على شركة ليبيا للتأمين
- أ.م.د. مفتاح أحمد أبوغفنه / أ.م. د. مصطفى أحمد الغمقي 164
- التنمية المستدامة وسبل تحقيقها للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي
- دعاء عبد الرضا باقر الغانم / م.د. رسلان عبد الزهرة الجنابي 184
- أثر السياق في توجيه معنى الألفاظ المركبة في كتاب ما يعول عليه
في المضاف والمضاف إليه للمحبي
- م.م. عادل ماضي صبر 205
- اتفاقيات تفويض المرفق العام كآلية تسيير الخدمة العمومية
- عبد اللطيف والي / يوسف شبل 226
- تحقيق التنمية المستدامة عبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- م. يسرى حازم جاسم / م.م. حسن صالح يوسف البجاري..... 249
- مساهمة التدقيق البيئي في تعزيز التنمية المستدامة دراسة أستطلاعية على بعض الشركات الصناعية العراقية في القطاع العام والخاص
- ام.م. مير حازم عبد الرحمن / م.م. حسن صالح يوسف البجاري..... 326

مستقبل التدقيق في ظل فرص وتحديات التكنولوجيات الحديثة

792 نصيرة بوعباية / شهرزاد الوافي.

معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كركيزة لتحسيد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

296..... بن حمادة أسماء / بوركايب نصر الدين.

منهجية القراءة التفاعلية للكتب والقصص وفق النموذج المبتكر ودورها الفعال في تعزيز الذكاء اللغوي لدى القارئ

استراتيجية نموذج الأيدي الملونة والبطاقات

310 د. خيرة بوخاري.

حوار الاديان في رواية احببت يهودية

321..... أ.د. إسراء حسين جابر.

المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصاديا

332..... روان علي أحمد القضاة / وفاء هاني عبد القادر بني ملحم.

حقوق المرأة في المواثيق الدولية

353..... د.زهرة علي المزوغي تيار.

The effect of the foreign currency display window on changes in the exchange rate of the Iraqi dinar for the period (2007–2017)

Researcher/ Shurooq Abbas Merza.....371

ادارة الاختلاف وقبول الآخر في الصراع بين القديم والجديد في التراث النقدي

أ. د. سعد محمد علي التميمي

كلية التربية - الجامعة المستنصرية

Altamimy422@gmail.com

009647809133016

الملخص

لم تكن قضية القديم والجديد حالة متفردة في الأدب العربي ونقده، فهي ظاهرة عامة تشترك فيها الآداب الحية جميعاً، وقد شهد العصر العباسي خلافاً بين النقاد حول الشعر القديم والمحدث، وقد وثق العلماء هذا الاختلاف في مصادر الأدب والنقد على شكل أحكام وحوادث، وإذا كان الزمن سياقاً لهذا الاختلاف فإنّ الألفاظ والمعاني قد مثلتا مجالين اختلف فيهما أنصار القديم وأنصار الجديد، فإذا كانت الألفاظ رصينة وجزلة وقريبة من ألفاظ البداوة أعجبت أنصار القديم، أما إذا كانت الألفاظ سهلة وسلسة وقريبة من اللغة الحضريّة، فإنها لا تعجب أنصار القديم فيعيبونها، وكذلك الحال بالنسبة للمعاني إذ كانت أيضاً محط اختلاف بين أنصار كل من القديم والجديد، وقد جاء هذا البحث ليتناول موضوع الصراع بين القديم والجديد الذي كان فعلاً شعرياً تصدى له النقاد القدامى، وقد انقسم النقاد على ثلاثة اتجاهات؛ ذهب أصحاب الاتجاه الأول إلى تبني القديم والانحياز له وبيان محاسنه وعناصر قوته، ورفض الجديد والتعريض بشعرائه، ويمثل هذا المحور معظم الرواة واللغويين مثل أبي عمرو بن العلاء وأبي عبيدة والأصمعي وحماد وابن سلام والامدي والمرزوقي وغيرهم، وقد كان وراء هذا التعصب للقديم دوافع دينية وسياسية، قومية، وتاريخية وثقافية فضلاً عن الصنعة التي دفعتهم لتقديم وتفضيل الشعراء الذين اتخذوهم أساساً للاحتجاج اللغوي، أما الاتجاه الثاني في التعامل مع الصراع بين القديم والجديد فقد مثله نقاد تبنا حركة التجديد التي قادها الشعراء المولدون مثل مسلم بن الوليد وأبي نؤاس وأبي تمام، وبرز من نظّر لهذا الرأي أبو بكر الصولي الذي امتدح ما قام به أبو تمام من تجديد في المعاني والاستعارات والتشبيهات غير المألوفة في الثقافة آنذاك، ولما كان التعصب ملازماً لأصحاب هذين الاتجاهين فأثما فشلا في إدارة الاختلاف وقبول الآخر، أما أصحاب الاتجاه الثالث فقد وقفوا بتأن عند القديم والجديد وقرأوا كلا منهما في سياقه التاريخي والثقافي، واستطاعوا أن ينصفوا القديم والجديد فامتدحوا الكفاءة والإبداع فيهما معاً، ودموا الخلل والغلو والضعف في الاثنين، فأحسنوا إدارة الاختلاف وقبول الآخر فاتسمت أحكامهم بالموضوعية وهذا ما نجده عند الجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المعتز والقاضي الجرجاني.

الكلمات المفتاحية: إدارة، الاختلاف، قبول، الآخر، النقدي

Managing difference and accepting the other in the struggle between the old and the new in the critical heritage

Name: Prof. Dr. Saad Muhammad Ali Al-Tamimi

Workplace: College of Education – Al-Mustansiriya University

Abstract

The issue of the old and the new was not a unique case in Arab literature and its criticism, as it is a general phenomenon in which all living literatures share, and the Abbasid era witnessed a dispute between critics about ancient and modern poetry, and scholars have documented this difference in the sources of literature and criticism in the form of judgments and incidents, and if the time is In the context of this difference, the vocabulary and meanings represented two areas in which the supporters of the old and the supporters of the new differed, so if the words were sober, insignificant and close to the nomadic words, they liked the supporters of the old. For meanings, as it was also a point of difference between supporters of both the old and the new, Research summary

This research came to deal with the issue of the struggle between the old and the new, which was a poetic act that the old critics confronted, and the critics were divided on three directions: The owners of the first trend went to embrace the old and bias towards it and show its merits and elements of its strength, rejecting the new and exposing its poets, and this axis represents most of the narrators and linguists, such as Abu Amr bin Al-Ala, Abu Ubaida, Al-Asma'i, Hammad, Ibn Salam, Al-Amdi and Al-Marzouki and others. National, historical, and cultural, as well as the industry that drove them to give preference to the poets who took them as a basis for linguistic protest, as for the second trend in dealing with the conflict between the old and the new Like him, critics adopted the renewal movement led by born poets such as Muslim bin Al-Walid, Abu Nawas, and Abu Tammam, and the most prominent one who considered this opinion was Abu Bakr al-Sowali who praised Abu Tammam's renewal of meanings, metaphors and analogies unfamiliar in the culture at the time, and when fanaticism was inherent For the owners of these two trends, they failed to manage the difference and accept the other. As for the owners of the third trend, they carefully stood with the old and the new and read each of them in their historical and cultural context. They were able to do justice to the old and the new, so they praised the competence and creativity in them together, and they criticized the imbalance, hyperbole and weakness in the two, so improve the management of difference And the acceptance of the other, and their judgments were characterized by objectivity, and this is what we find among Al-Jahiz, Ibn Qutaybah, Al-Mubarrad, Ibn Al-Mu'taz and Al-Qadi Al-Jarjani

Key words: management, difference, acceptance, otherness, critical

المقدمة:

لقد ارتبطت نشأة النقد الأدبي العربي القديم بسلسلة من العلاقات المتلازمة: بين الشعر والنقد كونهما متلازمين (إبراهيم 2008 ص 6) ، وبين الشعر والقرآن ، فابن عباس يقول " الشعر ديوان العرب فاذا خفي علينا حرف من القرآن الذي انزله الله بلغة العرب رجعنا الى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه" (علي 1993 ج 8 ص 663) وقد وظف لمعرفة مكان البلاغة وللاحتجاج في تفسير القرآن واثبات اعجازه (الباقلاي 1982 ص 22) ، وبين الشعر واللغة ، فقد كان الشعر مادة اساسية في جمع اللغة وتقنينها ووضع قواعدها اضافة الى القرآن الكريم، وقد قسم اللغويون الشعراء على اربع طبقات : طبقة الجاهلين وطبقة المخضرمين الجاهلية والاسلام وطبقة الاسلاميين وطبقة المولدين وقد كان هناك اجماع على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، أما الثالثة فيصح الاستشهاد بها الا انها لم تحقق الاجماع ، فقد كان ابو عمرو بن العلاء وعبدالله بن اسحاق وغيرهما من اللغويين يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة، وكانوا يعدونهم من المولدين الذين لا يمكن الاحتجاج بشعرهم (البغدادى 1997 ج 1 ص 6) وهذا التلازم نجد ايضا بين القرآن والبلاغة من خلال الرغبة في تثبيت اعجاز القرآن ببلاغته ونظمه ، فبذلت جهود كبيرة في هذا المجال نتج عنها نشأة علم البلاغة، ثم تتجدد العلاقة بين البلاغة والنقد كونهما متلازمين ومتفاعلين أيضا، اذ قام النقد العربي القديم في كثير من موضوعاته على البلاغة التي شكلت العمود الفقري له وقد دخل المؤثر الاجنبي في الثقافة العربية بعد تداخل العنصر العربي بغيره من الامم الاخرى التي دخلت الاسلام، يضاف الى ذلك فاعلية الترجمة وما اضافته للعربية من علوم وآداب وفلسفة كان لها الاثر الكبير في ازدهار مسيرة الثقافة بشكل عام وكل من الشعر والنقد والبلاغة بشكل خاص، ففي الشعر تجسد الأثر من خلال حركة التجديد التي قادها الشعراء المولدون، وفي البلاغة والنقد يتجلى الأثر اليوناني بشكل واضح في جهود عدد من البلاغيين والنقاد، اذ نشأت اتجاهات نقدية مهمة تأثرت بكتابي أرسطو (الشعر) و(الخطابة) وقد انصب النقد في نشأته الاولى ولعدة قرون على الشعر وقضاياها (اللفظ والمعنى، القديم والجديد، البديع، الاعجاز، السرقات الشعرية، الطبع والصنعة) وقد برزت قضية القديم والجديد بشكل مميز من بين هذه القضايا اذ حازت على اهتمام الشعراء والنقاد ، وعلى الرغم من ان هذه القضية حاضرة في كل عصر الا انها شكلت ظاهرة شعرية ونقدية معا في القرن الثالث الهجري، فحركة التجديد التي بدأت نهاية العصر الاموي على يد بشار ابن برد توسعت في العصر العباسي من خلال عدد من الشعراء المولدين ، وما نتج عنها من صراع بين القديم والجديد، قد حازت على اهتمام النقاد العرب بمختلف مشاربهم واتجاهاتهم واختلفوا حولها، اذ شكل موضوع الصراع نقطة الاختلاف بين الشعراء واللغويين والنقاد، وبأبي بحثنا هذا لنقف فيه عند ادارة الاختلاف من قبل الاطراف المختلفة ومدى نجاح هذه الاطراف في تحقيق العدالة والموضوعية في الحكم بين طرفي الصراع وتحقيق ثقافة تعددية تقوم على قبول الآخر.

جدلية القديم والجديد في التراث النقدي العربي:

لم تكن قضية القديم والجديد حالة متفردة في الادب العربي ونقده، فهي ظاهرة عامة تشترك فيها الآداب الحية جميعا (حسين 2012 ص 333) ، اذ لم يخل ادب أمة من الأمم من نشوء تيار أدبي ونقدي يتعصب للقديم ويدعو الى الالتزام به وتقليده (العزاوي 2011 ص 119) يقابله تيار آخر يدعو للتجديد ومواكبة الحضارة، وقد شهد العصر العباسي الاختلاف بين النقاد حول الشعر القديم والمحدث ، وقد وثق العلماء هذا الاختلاف في مصادر الأدب والنقد على شكل احكام وحوادث ، واذا كان الزمن سيقا لهذا الاختلاف فان الالفاظ والمعاني قد مثلتا مجالين اختلف حولهما أنصار القديم وأنصار الجديد ، فاذا كانت الالفاظ رصينة وجزلة وقريبة من ألفاظ البداوة أعجبت انصار القديم ، أما اذا كانت الالفاظ سهلة وسلسة وقريبة من اللغة

الحضرية، فإنها لا تعجب أنصار القديم فيعيبونها، وكذلك الحال بالنسبة للمعاني إذ كانت أيضا محط اختلاف بين أنصار كل من القديم والمحدث، فالفرق الأول يفضلها قريبة من البداوة أما الفرق الثاني فإنه يريد لها مواكبة للعصر لتعكس التحضر والمدنية، وإذا كان الصراع بين القديم والمحدث فعلا شعريا تصدى له الشعراء، فقد أدى إلى نشأة حركة نقدية حاولت التنظير لطربي الصراع، وقد نتج عن هذا الاختلاف آراء عدة ذهب أحدها إلى تبني القديم والانحياز له دون النظر إلى مقوماته وألفاظه ومعانيه، التي اتسمت بعض الأحيان بالضعف، ورفض الجديد دون التحقق من مقوماته التي تشتمل على البراعة والبديع، ويمثل هذا المحور معظم الرواة واللغويين ورأي آخر ذهب إلى مناصرة حركة التجديد التي قادها الشعراء المولدون والدفاع عنها كونها حركة تعبر عن عصرها وبيئتها وتعكس ما وصلت إليه الثقافة والمعرفة، ويمثل هذا الرأي الشعراء الذين تصدوا للنقد إيمانا منهم بأنهم أقدر على تقييم النص الشعري لأنهم الأعرف به، وكلا الرأيين السابقين قاما على التعصب والغاء الآخر، فلم ينجح في إدارة الاختلاف بموضوعية وحيادية.

إن الاختلاف سمة ثابتة على مر العصور و كل جديد سيصبح فيما بعد قديما فحركات التجديد موجودة في كل عصر تتفاوت في مستوى تأثيرها في الذائقة العامة بحسب طبيعة الحركة وإذا كان أصحاب هذين الرأيين قد اخفقا في قبول الآخر وإدارة الاختلاف بشكل موضوعي قائم على قبول ما يطرحه المحدثون، فقد ظهر رأي آخر في القرن الثالث الهجري كان يعبر عنه بالرأي التوافقي الذي يقوم على قبول طربي الاختلاف وعدم اتخاذ موقف مسبق اتجاه كل منها، إذ يمتلك أصحاب هذا الرأي من النقد رؤية للاختلاف تقوم على ربط الشعر بعصره وبيئته فضلا عن ثقافة الشاعر وبراعته وذكائه، فجاءت لتشكيل محاولة في إدارة الاختلاف بموضوعية وحيادية قد تكون نسبية، إذ إن مسألة الانحياز في العلوم الإنسانية هي نسبية وهذا ما أكده رولان بارت مع مجموعة من المفكرين في ضرورة إضفاء الطابع النسبي على قراءتنا (سعيد 2016 ص 82) ويعبر عن هذا المحور مجموعة من الشعراء والنقاد واللغويين.

التعصب للقديم والغاء الآخر:

لقد حقق الشعر العباسي طفرة نوعية من خلال التجديد في الألفاظ والمعاني نتيجة للتحويلات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي هيمنت على الواقع آنذاك، وقد وقف مجموعة من الشعراء والنقاد ندا لهذا الانتقال، متمسكين بالقديم ومدافعين عنه داعين إلى تقليده، ورافضين حركات التجديد على مستوى اللفظ والمعنى، مما أدى إلى بقاء الشعر القديم مركزا مهيما على الذائقة العربية وأصبح الشعر المحدث في نظر هؤلاء النقاد هامشا وطارئا لا يعتد به وقد تبني الشعر القديم اللغويون والرواة وبعض النقاد كأبي عمرو بن العلاء وإبي عبيدة والاصمعي وخلف الأحمر حماد وابن سلام و الأمدي والمرزوقي وغيرهم، وعند البحث في دوافع وأسباب هذا التعصب للشعر القديم ورفض الشعر المحدث، فإننا نجد دوافع عدة كانت وراءه وأسهمت في بلورته وتشكيله كالتالي نقد يوضح وهذه الدوافع هي:

أولا: الدافع الديني والسياسي:

الدين والسياسة عنصران متلازمان والتصدي للحكم عمل في صميم الدين فسلطة الخلافة ذات بعد ديني وسياسي، لذلك شكلا معا دافعا أساسيا قام عليه موقف الانتصار للقديم والدفاع عنه، دون النظر إلى جودة النص وصحته وبلاغته وجماله، فقد تبني الإسلام الشعر الجاهلي بوصفه شكلا شعريا يخدم الدين بألفاظه وتراكيبه، فهو وثيقة ضرورية لتفسير لغة القرآن وفهمها وهو حجة لإثبات اعجاز القرآن (ادونيس 1994 ص 202) وبلاغته، وهذا ما يفسر لنا فشل اللغويين والرواة وبعض النقاد في إدارة الاختلاف بين القديم والمحدث وتعصبهم للقديم، فهم لم يفضلوا الشعر الجاهلي لذاته بل للغته "فالأئمة والعلماء بطبيعة

منازلهم الدينية حراس على القديم" (حسين 2012 ص334) لما كان العلماء قد ربطوا الشعر بالقرآن ، وأن السلطة الدينية فقد كانت تدفع نحو الحفاظ على القديم لاقتترانه باللغة والقرآن وذلك بسبب حاجة الرواة واللغويين للشاهد في تفسير ألفاظ القرآن وتراكيبه ، وقد كان الخلفاء يقربون الرواة واللغويين ويقدموهم على غيرهم فهم اما كتاب لهم أو مؤدبون لأبنائهم ،وقد كان الخلفاء اكثر ميلا للقديم وهذا ما جعل الشعراء المحدثين يحافظون على البناء القديم للقصيد في بعض قصائدهم التي مدحوا فيها الخلفاء العباسيين ، فضلا عن ان انتشار العلماء المؤدبين في قصور الخلافة، وهم في الغالب من اللغويين والرواة افرز ثقافة ارسنقراطية تقوم على تبني القديم بشكل خاص كونه رديف القرآن .

ولما كان النقد في القرنين الاول والثاني يقوم على اللغة فقد جاءت الاحكام لتستقصي الأصول المعرفية لقواعد اللغة المعيارية خدمة لقضايا مرتبطة بالنصوص الدينية فلم ينجح اللغويون في ادارة الاختلاف وهذا ما عكسته المجالس العلمية والحوارات الادبية التي كان تدور بين العلماء من جهة وبين العلماء والشعراء من جهة أخرى ، فأبو عمرو بن العلاء(154هـ) لم يحسن ادارة الاختلاف اذ يتعصب للقديم بناء على مرجعيته الدينية والسياسية فلا يفضل رواية شعر جرير والفرزدق، رغم اقراره بجودته فيقول " لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته" (ابن قتيبة 1967 ص62) ، وفي حادثة أخرى يعجب أبو عمرو بشكل كبير بشعر الاخطل الا انه يرفض تقديمه على الشعراء الجاهليين لتأخره عنهم فيقول " لو ادرك الاخطل يوما واحدا من الجاهلية ما قدمت عليه جاهليا ولا اسلاميا" (الاصمعي 1980 ص13) فالانتصار للقديم اصبح عند اللغويين اصلا لا بد ان يتبع ، اما الجديد فقد اصبح فرعا خارجا على قواعد اللغة غير ملتزم بضوابطها ، ويسير الاصمعي (216هـ) على نهج استاذه ابي عمرو بن العلاء في التعصب للقديم وعدم الاعتراف بالشعر المحدث اذ انشده اسحاق بن ابراهيم الموصلي :

هل الى نظرة اليك سبيلُ فيبيل الصدى ويشفى الغليلُ
أن ماقل منك يكثر عندي وكثيرٌ ممن تحب القليلُ

فقال والله هذا الديباج الخسرواني، لمن تشدني؟ فقلت: انهما ليلتهدما، فقال: لا جرم والله ان أثر التكلف فيهما ظاهر" (القاضي الجرجاني 1966 ص50) ، ولم يذهب بعيدا عنهما ابن الاعرابي(231هـ) الذي سمع شعرا لأبي نؤاس فأقرّ بانه من احسن الشعر ليستدرك بان القديم أحب اليه وفي موضع آخر يصف شعر المحدثين فيقول "انما اشعار هؤلاء المحدثين مثل ابي نواس وغيره مثل الريحان يشم يوما ويذوي فيرمى به ، واشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما ازداد طيبا" (المزباني 1995 ص286) يروي عن الاصمعي انه قال: " حضرنا مأدبة، وأبو محرز خلف الأحمر، وابن مناذر معنا، فقال له ابن مناذر: يا أبا محرز، إن يكن امرؤ القيس والتابغة وزهير ماتوا، فهذه أشعارهم مخلدة، فقس شعري إلى شعرهم قال: فأخذ صفحة مملوءة مرقا فرمى بها عليه فملأه، فقام ابن مناذر مغضبا" (القيرواني 1981 ج1 ص196) ، ويذكر أن أبا مناذر عرض على ابي عبيدة قصيدة له في رثاء عبد المجيد عارض بها أبا زبيد الطائي وطلب اليه أن يحكم بينها وبين قصيدة أبي زبيد قائلا: " احكم بين القصيدتين واتق الله ولا تقل: ذاك متفاد الزمان وهذا محدث متأخر، ولكن انظر الى الشعر واحكم لأفصحهما واجودهما" (ابن المعتز 1976 ص122) ، وهذا الربط بين الانتصار للقديم والدين والسياسة ، دفع الأمدي الى انتقاد ابي تمام رائد مدرسة التجديد التي ثبتت أسسها في القرن الثالث الهجري بقوله " وأظنه سمع بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في زهير بن ابي سلمى لما قال فيه : كان لا يعاقل بين الكلام ولا يتتبع حوشيه ولا يمدح الرجل الا بما الرجال ، فلم يرتضي ما قاله عمر وأحب ان يستكثر مما ذمه وعابه" (الأمدي 1994 ج1 ص293) فهذا التوظيف للخطاب السياسي والديني يعكس مجانبة الموضوعية ، مما يدل ان تعصب الرواة واللغويين للقديم لا يرجع الى اعتبارات فنية أو جمالية ، بل لدوافع خارجية دفعتهم لإلغاء الاخر، ليفشلوا في ادارة الاختلاف نتيجة لانحيازهم الكبير والواضح وقد يرجع" السبب في تعصبهم للقديم لتسليمهم بأنماط ثابتة من التعبير وليس لهم

القدرة على تغيير ذائقهم الادبية بأساليب جديدة ومعان مبتكرة ، والانسان اذا ما تلبسته مواقف فكرية معينة عدو لما مجهل فلا يمتلك القدرة على الكشف ويكتفي بما عرف ليتحصن به ويقيم من حوله الاسوار تشبها بمواقفه" (الخياط 1974ص16) ،فهؤلاء النقاد واللغويون اصبحت لهم قناعة بان تفسيرهم لدين يتوقف على الشعر القديم، وانّ السلطة مرتبطة بالدين فانحازوا للقديم وتغافلوا عن المشتركات بين الشعر القديم والحديث ولم يستطيعوا تقبلها معا، فكان لا بد من قبول أحدهما (القديم) والغاء الآخر (الحديث) فالتقويم الشعري والديني والسياسي كان استمرارا للقديم، فالأفضل في الشعر هو من سار على منوال القديم (أدونيس ج1ص318).

ثانيا-دافع الصنعة:

لقد كان جل أنصار الشعر القديم من الرواة واللغويين ،وقد شكل الشعر القديم المادة الاساسية في عملهم الذي تمثل في جمع اللغة والاحتجاج عليها بالشعر القديم ،وتوظيف هذا الشعر لشرح وتفسير مفردات وتراكيب القرآن الكريم ، ليصبح الرافد الثاني مع القرآن في وضع القواعد الاساسية لعلوم العربية ، وقد حددوا المعرفة اللغوية بزمن معين بحدود منتصف القرن الثاني الهجري ليكون الشعر القديم المادة الأساسية لعملهم الذي يكتسبون منه رزقهم ،واصبح الشعر القديم مادة حرفتهم وصناعتهم قد دفعتهم مهنتهم الى التعصب للقديم ،وبذلك كانت الصنعة هي الدافع وراء قبول القديم ورفض الجديد دون النظر الى قيمة النص .

ثالثا-الدافع القومي:

لقد كان الدافع القومي أحد اسباب انحياز اللغويين وبعض النقاد للشعر القديم ،فقد بدأت القومية تبرز بشكل واضح في العصر الاموي، اذ كانت السلطة تعتمد بشكل كبير على العنصر العربي أما غير العربي فقد كان معزولا (أدونيس ج2ص13) ،ولما كان شعراء العصر الجاهلي والاسلامي من العرب الذين نظموا الشعر بسليقة عربية أصيلة ،وانّ الشعر القديم حفظ مآثر العرب وتاريخهم وأيامهم التي يتفاخرون بها ، وان النقاد واللغويين كانوا من العرب المتعصبين لعروبتهم ، ولما كان معظم الشعراء المحدثين من المولدين ، وقد احدثوا تجديدا في الالفاظ والمعاني وهاجموا القديم، فقد ربط المتعصبون الشعر القديم بالعربية والشعر المحدث بالمولدين ذوي الاصول غير العربية، الذين اهتموا بالشعبوية وتعرضوا للتكفير والقتل مثل بشار بن برد، فقد كان التعصب القومي احد الدوافع التي افقدت أصحاب هذا الرأي الموضوعية .

رابعا-الدافع التاريخي والثقافي:

لما كان الشعر العربي القديم قد امتد لعدة قرون في الجزيرة العربية وقد كانت بيئته في معظمها صحراوية بدوية فقد تأسست وتجزرت ثقافة ألف عليها الشعراء والرواة واللغويون ، وترتبت عليها ذائقة نقدية على طريقة خاصة للشعر ،ولمدة طويلة امتدت لقرون عدة لذلك فان تغيير الذائقة فجأة ، قد لا يكون سهلا على الجميع فهناك من يبقى متمسكا بهذه الثقافة التي أصبحت تقليدا متعارف عليه بين الناس ، ولما كان الزمن هو وعاء هذه الثقافة ومحركها ، فقد اتكأ عليه انصار الشعر القديم في تفضيلهم القديم ،اذ مثلت صفة القدم الحجة القاطعة والخط الدفاعي الاخير في صد براعة بعض اشعار المحدثين وجمالها وابتكارها ، وهذا ما أشار اليه ابن قتيبة اذ يقول " إني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله ، ويضعه في متخيره ، ويرذل

الشعر الرصين، ولا عيب له عنده إلا أنه قيل في زمانه، أو أنه رأى قائله" (ابن قتيبة ص62) وهذا التعصب لا يتماشى مع سنن الحياة التي يحكمها التصور والتجدد من زمن الى آخر .

التعصب للجديد ومهاجمة الآخر:

إذا كان التعصب للقديم قد هيمن على الساحة الثقافية والادبية طوال القرنين الأول والثاني الهجريين فان التعصب للجديد لم يكن غائبا عن الساحة رغم قلة مناصريه، اذ كان معظم شعراء هذا الاتجاه من المولدين، الذين هاجموا القديم الذي كان يمثل ثقافة السلطة، وهذا ما عبر عنه ابو نؤاس في علاقته مع الخليفة العباسي فعندما استهزأ ابو نؤاس بالوقوف على الاطلال بقوله (أبو نؤاس 1992ص676):

قُلْ لِمَنْ يَبْكِي عَلَى رَسْمِ دَرَسٍ واقِفاً ما ضَرَّ لَوْ كَانَ جَلَسَ
اتْرُكْ الرِّبْعَ وَسَلِّمْ جَانِباً واصْطَبِحْ كَرخِيَّةً مِثْلَ الْقَبَسِ
بِنْتُ دَهْرٍ هُجِرَتْ فِي دَنْهَا وَرَمَتْ كُلَّ قَدَاةٍ وَدَنْسِ

وقوله أيضا (أبو نؤاس 1992ص57):

صفة الطلول بلاغة القدم فاجعل صفاتك لابنة الكرم

فلم يستهزئ بالاطلال فقط بل بالقديم ايضا، وجعل الاطلال قرينا للقديم الذي يجب ان يغادره الشعراء ليواكبوا العصر بما تضمنه من تطور وازدهار في الجوانب المادية والفكرية ، الا انّ هذا لم يعجب السلطة(الخليفة العباسي)، فقد وشي به عند الخليفة لشربه الخمرة فسجنه ، وأخذ عليه أن لا يذكرها في شعره(القيرواني 1981ج1ص232) ،عبر عن ذلك بقوله(أبو نؤاس 1992ص21):

أعر شعرك الأطلال والمنزل القفرا فقد طالما أزرى به نعتك الحمرا
دعاني إلى نعت الطلول مسلط تضيق ذراعي أن أرد له أمرا
فسمعاً أمير المؤمنين وطاعة وإن كنت قد جشمتني مركباً وعرا

فالشاعر هنا يصرح بأن وصفه للأطلال والقفرا جاء تحت ضغط السلطة ، فهو لا يعتد بما ويسخر منها ولم يكن الخروج على القديم من خلال رفض الوقوف على الاطلال، بل من خلال الالفاظ والتراكيب والمعاني التي حاول فيها ابو نؤاس وغيره من الشعراء المحدثين ان يواكبوا عصرهم، وهذا ما أشار اليه الحسن بن علي بن وكيع الذي يرى أشعار المحدثين" انما تروى لعذوبة ألفاظها ورقتها وحلاوة معانيها وقرب مأخذها ، ولو سلك المتأخرون مسلك المتقدمين في غلبة الغريب على اشعارهم ووصف المها والقفرا، وذكر الوحوش والحشرات ما رويت لان المتقدمين اولى بهذه المعاني، ولاسيما مع زهد الناس في الادب في هذا العصر وما قاربه وانما تكتب اشعارهم لقرىها من الافهام"(القيرواني 1981ص92) .

ومن ابرز الشعراء الذين حملوا شعار التجديد في العصر العباسي وكان سببا في حركة نقدية واسعة، ابو تمام الذي اتهمه الآمدي بالخروج عن عمود الشعر على لسان البحثري عندما سئل عن نفسه وعن ابي تمام فقال "كان أغوص على المعاني مني وانا أقوم

بعمود الشعر منه" (الأمدي 1994 ج1 ص22) ومن أهم مظاهر التجديد في شعر أبي تمام المعاني والاختيلة ، التي تأثرت بثقافة العصر فكانت دقيقة وعميقة استطاع فيها الشاعر تحريك مشاعر الجمهور لما يملكه من فكر نافذ وذكاء خلاق، ويروى أن "أبا سعيد لقي أبا تمام فقال له يا أبا تمام لم لا تقول من الشعر ما يفهم؟ قال له: وانت يا أبا سعيد لم لا تفهم من الشعر ما يقال؟" (الموشح ص366) وتؤكد هذه الحادثة أن لغة الشعر الجديد اتسمت بالعمق وتتطلب التأمل والتفكير من أجل التواصل و التفاعل معها ، وقد جاء أبو تمام بأسلوب جديد في الشعر يقوم على توظيف المعاني العقلية، والاعتماد على البديع الذي أصبح ظاهرة لم تتحقق في شعر من سبقه إليه مثل مسلم بن الوليد و أبو نواس وبشار ولا في شعر من جاء بعده مثل المتنبي و ابن الرومي وغيرهما ، لذلك فقد تنازع العلماء والنقاد في شعره. وأبرز المدافعين عن الشعر الجديد الصولي الذي لخص انتصاره للحديث في دفاعه عن أبي تمام في كتابه (أخبار أبي تمام) الذي هاجم فيه القديم، ووقع فيما وقع فيه خصوم الجديد، إذ رفض الآخر (القديم) وركز جهده في تفسير وتأويل مظاهر البديع في شعر أبي تمام فكان يرى بانه كان "يتعب نفسه ويكد طبعه ويطل فكهو يعمل المعاني ويستنبطها" (الصولي 1982 ص118) ، وكان يعده رأس مدرسة الشعراء المحدثين فهو "مبتدئ لمذهب سلكه كل محسن" (الصولي 1982 ص37) وخصوم أبي تمام عند الصولي فنتان: الأولى الذين لم تستطيعوا فهم شعره فأسرفوا في التعصب عليه وتمسكوا بالقديم لذا يدعوهم الصولي الى التعلم وطلب المعرفة ، والتعمق في التحليل ليتمكنوا من الحكم على الشعراء، فالتعلم غير محظور على أحد ولا مخصوص به أحد، (الصولي 1982 ص14) اما الثانية فهم المعاندون الذين اتخذوا من خصومة أبي تمام سبيلا للمجد والشهرة (الصولي 1982 ص28) ، وقد خلص الصولي من دفاعه ان تجربة أبي تمام خالية من العيوب ، ليكون حكمه رد فعل لما قام به خصوم أبي تمام إذ لم يحسن ادارة الاختلاف بين تيارين من الشعر ساعدت في نشأتها عوامل متعددة: سياسية وثقافية واجتماعية وحضارية ، إذ انتصر للشعر المحدث وتعصب له ورفض القديم وهاجمه، ليتبنى نظرة الأحادية لا تقوم على التعددية وترفض قبول الآخر.

ادارة الاختلاف وقبول الاخر:

لما كان التجديد والتغيير هو سنة الحياة ، ولما كان الشعر هو ابن بيئته، فمن الطبيعي ان تطرأ عليه بعض التحولات على مستوى المعاني والألفاظ والبناء بسبب المتغيرات التي طالت الواقع من أحداث دينية وسياسية واجتماعية وثقافية وحضارية، وإذا كان أنصار القديم وانصار الحديث مغالين ومدفعين دون روية في التعصب الى ما يرونه الافضل، والغاء الآخر الذي يرونه الاسوأ فإنّ النقد العربي القديم لم يخل من جهود متميزة، وقف فيها بعض النقاد بتأن عند القديم والجديد وقرأوا كلا منهما في سياقه التاريخي والثقافي، واستطاعوا أن ينصفوا القديم والجديد فامتدحوا الحسن والكفاءة والابداع فيهما معا ، وذموا الخطل والخلل والغلو والسطحية والضعف في الاثنتين، فاحسنوا ادارة الاختلاف وقبول الاخر وانصافه من خلال ما اتصفوا به من موضوعية وحيادية في الحكم في هذه القضية ، وهذا ما نجده في جهود كل من الجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المعتز والقاضي الجرجاني ، إذ احتكم هؤلاء النقاد الى النص الشعري لبيان جودة القديم والجديد وبراعة صناعته. فالجاحظ الذي عرف بتعصبه للعنصر العربي نجح في أن يكون موضوعيا وحياديا ولو بشكل نسبي، عندما انصف الشاعر المولد أبا نؤاس ومدح براعته وابداعه وصنعتة الشعرية إذ يقول: " إن تأملت شعره فضلته، إلا أن تعترض عليك فيه العصبية، أو ترى أن أهل البدو أبداً أشعر، وأن المولدين لا يقاربونهم في شيء، فإن اعترض هذا الباب عليك فانك لا تبصر الحق من الباطل ما دمت مغلوبا" (الجاحظ 1965 ص27) فهذا الموقف الواضح بمثابة رد على المتعصبين للقديم دون النظر في جماليات نصوصه وفتح الباب امام النقاد الذين جاؤوا بعده لينصفوا الجديد من خلال التخلص من التعصب، إذ تبعه ابن قتيبة الذي قرر ادارة الخلاف بموضوعية لتصبح واحدة من الأسس التي يقوم عليه

منهجه اذ يقول: " ولم أسلك فيما ذكرته من شعر كل شاعر على آخر مختاراً له ، سبيل من قلد ، أو استحسن باستحسان غيره ، ولا نظرت الى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه ، والى المتأخر منهم بعين الاحتقار لتأخره ، بل نظرت بعين العدل الى الفريقين ، وأعطيت كلا حظاً ووفرت عليه حقه " (ابن قتيبة ص 63) ، فابن قتيبة يؤكد على الموضوعية في ادارة الاختلاف من خلال النظر بعين العدالة ، ثم يوضح أسلوبه الذي انتهجه في تصنيف الشعراء والحكم على ابداعاتهم بالاستحسان والاجادة ، أو الرداءة ، اذ يقول " لم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص به قومًا دون قوم ، بل جعل الله ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره " (ابن قتيبة ص 63) ولم يذهب المبرد بعيداً عن الجاحظ وابن قتيبة اذ تحلى بالموضوعية والانصاف فلم يتعصب للقديم ولا للحديث ، فالحكم على النص يعتمد على جودته وحسنه وقدرة الشاعر على صياغة المعاني الشعرية ، وكان ينظر للشعر بعيداً عن عصره ، " فليس لقدم العهد يفضل القائل ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب ولكن يعطى كلا ما يستحق " (المبرد 1997 ج 1 ص 28) ، يضاف الى ذلك فان المبرد ذكر اخبارهم وأشعارهم واستحسنها مرات وعابها مرات أخرى .

وإذا كان ابن المعتز قد ذكر اخبار المولدين في طبقاته فانه دافع عن الشعر المحدث في معرض تأصيله لمصطلح البديع بقوله " قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلام الصحابة والاعراب وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سموه المحدثون البديع ، ليعلم ان بشاراً ومسلماً واباً ونؤاس ومن تقبلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا الى هذا الفن ، ولكن كثر في اشعارهم فعرف في زمانهم حتى سمي بهذا الاسم فأعرب عنه ودل عليه ثم ان حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شغف به ، حتى غلب عليه وتفرغ فيه وأكثر منه فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض " (ابن المعتز 2012 ص 9) فهو يريد ان يقول ان المولدين مبدعون وان هذا الابداع عرفه القدامى ايضاً ، ويساوي ابن جني بين القديم والجديد في الاستشهاد يقول " ان المحدثين يستشهد بشعرهم بالمعاني كما يستشهد بشعر القدماء بالألفاظ " (القيرواني ج 2 ص 236) ، فإدارة الاختلاف بشكل ناجح التي تقوم على نظرة شاملة تعتمد التعددية وقبول الآخر ، وهذا ما جسده القاضي الجرجاني اتخذ شعار العدل في الفصل بين القديم والمحدث اذ يقول : " وليس يجب اذا رأيتني أمدح محدثاً وأذكر محاسن حضري أن تظن بي الانحراف عن متقدم ، أو تنسبني الى الغضب من بدوي ، بل يجب ان تنظر مغزاي فيه ، وأن تكشف عن مقصدي منه ، ثم تحكم علي حكم النصف المثبت " (القاضي الجرجاني 1966 ص 15) ، فعند تفضيله لقديم أو جديد فانه يستند الى ما يتجسد الشعر من طبع مجيد ودكاء في صناعة وتآلف في الالفاظ والمعاني " فالشعر علم من علوم العرب يشترك فيه الطبع والرواية والدكاء ثم تكون الدربة مادة له ، وقوة لكل واحد من أسبابه ، فمن اجتمعت له هذه الخصال فهو المحسن المبرز ، ويقدر نصيبه منها تكون مرتبته من الاحسان ولست أفضل في هذه القضية بين القديم والمحدث ، والجاهلي والمخضرم والاعرابي والمولد " (القاضي الجرجاني 1966 ص 39) .

المصادر والمراجع

- أخبار ابي تمام ، الصولي ، تحقيق خليل محمود عساكر ، بيروت ، 1972 .
- ادوارد سعيد من تفكيك المركزية الغربية الى فضاء المهجنة والاختلاف ، ترجمة واعداد محمد الجرطي ، منشورات المتوسط ، ميلانو ، ط 1 ، 2016 .
- اعجاز القرآن ، عبد القاهر الجرجاني ، ت محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1982 .
- تاريخ النقد الادبي ، د . طه احمد ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2008 ..
- الثابت والمتحول ، أدونيس ، دار الساقي ، بيروت ، ط 7 ، 1994 .

- حديث الاربعاء، د. طه حسين، مؤسسة هندداوي، القاهرة، 2012 .
- خزانة الادب، البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1965.
- ديوان ابي نؤاس، تحقيق عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت 1992.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق، احمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ط2، 1967 .
- طبقات الشعراء، ابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، مصر، ط3.
- العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل بيروت، ط5، 1981.
- الكامل في اللغة والادب، المبرد، تحقيق محمد ابو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997 .
- كتاب البديع، ابن المعتز، شرح وتحقيق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 2012 .
- كتاب فحولة الشعراء، الاصمعي، تحقيق، ش.توري، تقديم د. صلاح الدين المنجد، دارالكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1980 .
- المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، د. جواد علي، دار احياء التراث العربي، بغداد ط، 1، 1993.
- الموازنة، بين شعر ابي تمام والبحثري، الامدي، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، 1994.
- الموشح، المرزباني، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995 .
- النقد اللغوي عند العرب، د.نعمة العزاوي، مؤسسة دار الاسلام، بغداد، ط2، 2011 .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر 1966 .

ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى مدرسات علم الاحياء

في مدينة بغداد

م.م. هيفاء عدنان ماجان

مديرية تربية الرصافة 3 / وزارة التربية

أ. د. نادية حسين يونس العفون

جامعة بغداد/ كلية التربية للعلوم الصرفة -

ابن الهيثم

Omhawra63@gmail.comDr.nadia.alafoon@gmail.com

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى مدرسات علم الاحياء في مدينة بغداد. ولغرض التحقق من هدف البحث اعتمدت الباحثتان منهج البحث الوصفي المسحي التعليمي في بحثهما، وتم تحديد مجتمع البحث بمدرسات علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية النهارية الحكومية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثالثة للعام الدراسي (2020-2021) البالغ عددهم (150) مُدرسة ، ثم تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (45) مُدرسة (أذ تم اختيار العنصر النسوي فقط عينة للبحث). وقد قامت الباحثتان ببناء اداة البحث وهو مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر ، اذ تضمن المقياس (60) فقرة بصيغته النهائية في ثلاث مكونات (المعري، والمهاري، والوجداني) ، وقد اعطى لكل فقرة للمقياس البدائل (اوافق، متردد، لا اوافق) ويقاس بسلم تقديري (3، 2، 1) على التوالي للفرقات الايجابية ، و (1، 2، 3) على التوالي للفرقات السلبية، وقد تم التحقق من صدق الاداة بعد عرضها على مجموعة من المحكمين، واستخراج الخصائص السايكومترية لها باعتماد الحقيبة الاحصائية (SPSS). واطهرت نتائج البحث : ان مدرسات علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية يمتلكون معلومات عن مجالات ثقافة الاقتصاد الاخضر، بينما هناك ضعف في امتلاك مدرسات علم الاحياء للمجال المعري في مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر، وامتلاكهم للمجال المهاري والمجال الوجداني من ثقافة الاقتصاد الاخضر. وبناءً على ذلك قدمت الباحثتان عدداً من التوصيات، منها:

- 1- الارتقاء بكفاءة المدرسات علمياً وعملياً عن طريق مشاركتهن في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تعني بثقافة الاقتصاد الاخضر وتطوير امكاناتهن في نقل خبراتهم الى طلبتهن.
 - 2- ضرورة تضمين ثقافة الاقتصاد الاخضر وتطبيقاتها والقيم المرتبطة بها مقررات اعداد المدرسات، وفي برامج تدريب مدرسات علم الاحياء في اثناء الخدمة.
- كما قدمتا عدداً من المقترحات، منها:
- 1- القيام بإجراء دراسات اخرى مشابهة للبحث الحالي على مراحل عمرية ودراسية اخرى وموازنة النتائج .
 - 2- القيام بإجراء دراسات اخرى تتناول علاقة ثقافة الاقتصاد الاخضر بمتغيرات اخرى مثل القيم الاخلاقية والقيم البيئية.
- الكلمات المفتاحية :** الثقافة ، الاقتصاد الاخضر.

The culture of green economy among biology teachers In the city of Baghdad

Assist. Lec. Haifa Adnan Maikhan
Directorate of Education-Rasafa third

Pro. Dr.Nadia Hussein Al-Afoon
College of Education of pure science / Ibn Al-Haitha

Abstract

The research aims to identify the green economy culture for biology female teachers in Baghdad . For the purpose of verifying the aim of the research, the two researchers adopted the descriptive educational survey method in their research, and the research community was identified with the biology female teachers in the intermediate and secondary government day schools affiliated to the General Directorate of Education in Baghdad /Rusafa III for the academic year (2020-2021), they were (150) female teachers, and then choosing a random sample of (45) female teachers (as only the female component was chosen as a sample for research). The two researcher built the research tool, which is the green economy culture scale , as the scale contained (60) items in its final form, including three components (cognitive, skill, and sentimental), and each item of the scale was given alternatives (agree, undecided, disagree) and is measured in estimated scale (3,2,1), respectively. For the positive items , and (1,2,3) respectively for the negative items, the validity of the tool was verified after it was presented to a group of arbitrators, and its psychometric properties were extracted by adopting the statistical package (SPSS). The finding of study showed the following : the biology female teachers in the intermediate and secondary schools have information about green economy culture, While there is a weakness in biology female teachers' possession of the cognitive field in the green economy culture scale, and their possession of the skill field and the emotional field of the green economy culture. Accordingly, the two researchers made a number of recommendations, including:

- 1- Upgrading the competence of female teachers scientifically and practically through their participation in conferences, seminars and seminars concerned with the culture of green economy and developing their capabilities in transferring their experiences to their students.
- 2- The necessity to include the green economy culture, its applications, and the values associated with it, the decisions of female teachers, and in the in-service training programs for biology female teachers.

They also made a number of proposals, including:

- 1- Conducting other studies similar to the current research at other age and study stages and weighing the results.
- 2- Conducting other studies dealing with the relationship of the green economy culture to other variables such as moral values and environmental values.

Key Words : the culture, the green economy

الفصل الاول : التعريف بالبحث

مشكلة البحث :

يعد مصطلح الاقتصاد الأخضر حديث نسبياً ويعود استخدامه في الادبيات البيئية والاقتصادية منذ اعوام قليلة، اذ ظهر هذا المصطلح عبر برنامج الامم المتحدة للبيئة في عام (2008) م، ومنذ تلك الفترة حظي هذا المصطلح باهتمام على المستوى الاقتصادي والبيئي والسياسي والاعلامي وادخل في مجالات الطاقة الخضراء، العمارة الخضراء، التكنولوجيا الخضراء. اذ ان ثقافة الاقتصاد الأخضر يؤدي الى تحسين معيشة المجتمع والانصاف فيما بين الجيل الواحد والاجيال المتعاقبة وتقليل المخاطر البيئية ومعالجة شحة الموارد الطبيعية، لذلك فمن الضروري تعزيز وتنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر عند شريحة المدرسات والتي يمكن ان يتطور التعليم في ضوءها، و انتقال تأثيرها الى المجتمع كون المدرسات اداة فعالة نحو التغيير، لذا حددت الباحثتان مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي التي سعت الباحثتان للاجابة عليها وهي:

ما مقدار امتلاك مدرسات علم الاحياء في مدينة بغداد لثقافة الاقتصاد الأخضر ؟

أهمية البحث :

نظرا للازمات الاقتصادية والمالية والبيئية التي مست دول العالم، والتي نشأت نتيجة لاعتماد نماذج تقليدية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في الاستهلاك المفرط وكذا أنماط الإنتاج غير المستدام، انعكس سلبا على عملية تحقيق التنمية المستدامة. حيث ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر كآلية جديدة و مستحدثة من شأنها التقليل من هذا الوضع المضطرب من جهة ومن جهة أخرى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة و تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى ضمان الرفاهية الاجتماعية، ولهذا بادرت معظم الدول المتقدمة منها والنامية إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وذلك سعياً لتوضيح أفضل السبل التي تساعد على الوصول إلى التنمية المستدامة باستخدام مداخل الاقتصاد الأخضر. (تونس واخرون، 2018، : 111) (Tunis, et. Al., 2018: 111)، اذ عرف برنامج الامم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر بانه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسناً في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية، ويقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية ويتطلب الاستثمار في اعادة بناء المهارات والتعليم (برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2011: 1)

1:United Nations Environment Program, 2011)، وتعد الثقافة ضرورة لاعداد فرد قادر على المعاصرة، اي يمتلك قادراً من المعرفة المتكاملة من مصادرها المختلفة، ويتقن العديد من المهارات التي تمكنه من اتخاذ مواقف ووجهات نظر شخصية تعبر عن ذاته، مما يساعده على التفسير والتنبؤ واتخاذ القرار المناسب بشأن ما يواجهه من مواقف ومشكلات في مجتمع دائم التغير في جميع مناحي الحياة، ومجالات النشاط الانساني المختلفة.(علي، 2003، 20-21)(Ali, 2003: 20-21)، لذا فان نظم التعليم واعداد الموارد البشرية تشكل اساساً لتحدد خصوصية التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية. وينبغي ان تعزز، مع العمل على تفادي اي سيناريوهات كارثية من اجل تنمية المجتمع والاقتصاد، والتحول من تنمية تقوم على هدر الموارد الى تنمية فعالة من حيث الموارد، تقوم على المعرفة واستخدامها الابداعي، من خلال تنسيق نظم التعليم الوطنية، والتي تنطوي على تحول في التركيز على التعلم من المركزية الانثروبولوجية الى مركزية بيئية (Tandon, 2012: 12)، وتوجيه نظم التربية ونظم التعليم بصفة خاصة لتقديم تدريس للجمهور واعداد الموارد البشرية المستقبلية للعمل في اقتصاد يتوافق مع مفهوم الاقتصاد الأخضر والمسؤولية البيئية (جمال الدين، 2017: 16)(Gamal al-Din, 2017: 16)، لذا ترى الباحثتان ان قادراً كبيراً من مسؤولية المام الطالبات بمفاهيم الاقتصاد الأخضر يقع على عاتق المدرسة، لذا فمن الضروري امتلاك المدرسات لثقافة الاقتصاد الأخضر

التي تتمثل بالنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والمنافع الاجتماعية، الى جانب الحد من استهلاك الطاقة والموارد، وزيادة ارسدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعث غازات الاحتباس الحراري، ومما سبق فأهمية البحث تكمن في الآتي :

- 1- حداثة الموضوع وتوالي الازمات الاقتصادية والمالية والبيئية.
- 2- ضرورة توجه اغلب الدول الى تبني ثقافة الاقتصاد الاخضر.
- 3- يوفّر للمدرسات اساساً معرفياً بشأن مفهوم الاقتصاد الاخضر واهميته ومؤشرات قياسه والقطاعات المعنية به.
- 4- يقدم للباحثين معلومات عن متطلبات الاقتصاد الاخضر في التعليم، لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مع عدم الاضرار بالنواحي البيئية.
- 5- يوافر مقياساً لثقافة الاقتصاد الاخضر الاول من نوعه في العراق (على حد علم الباحثان) لقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر لدى مدرسات علم الاحياء.

هدف البحث :

الهدف من هذا البحث التعرف على مدى امتلاك مدرسات مادة علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد لثقافة الاقتصاد الاخضر .

فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث واهدافه تم صياغة الفرضية الاتية:

- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي لدرجات مدرسات علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد / مديرية تربية بغداد - الرصافة الثالثة والمتوسط الفرضي للمقياس ككل في مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر.

حدود البحث :

الحدود البشرية : مدرسات علم الاحياء في محافظة بغداد.

الحدود الزمانية : العام الدراسي 2020-2021

الحدود المكانية : المدارس المتوسطة والثانوية النهارية الحكومية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثالثة.

تحديد مصطلحات البحث :

1- الثقافة : عرفها كل من :

- (الجوهري،2010)(Al-jawhri,2010) : بانها عبارة عن مركب من اساليب الشعور والفكر والسلوك الذي يميز مجموعة من الناس ويتوارثونه جيلا بعد جيل، وترتبط تلك العناصر ببعضها البعض بعلاقات تفاعل وتأثير متبادل ويؤدي كل عنصر منها وظيفته الخاصة في اطار الثقافة اللية للمجتمع (الجوهري،2010: 83) (Al-jawhri,2010:83).
- (سعادة و ابراهيم، 2011)(Saeadat & Ibrahim,2011) : على انها ذلك الكل المركب من مجموعة المعارف والافكار والمهارات والعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات وطرق المعيشة ووسائل الانتاج المادي ، او انها جميع اساليب الحياة التي نجحها بجانبها المادي والمعنوي. (سعادة و ابراهيم، 2011، 122) (Saeadat & Ibrahim,2011:122).
- 2- الاقتصاد الاخضر: عرفها كل من :**
- (الخطيب، 2012)(Al-Khatib,2012) : " على انه ذلك الاقتصاد الذي يؤدي الى تحسين معيشة المجتمع والانصاف فيما بين الجيل الواحد والاجيال المتعاقبة وتقليل المخاطر البيئية ومعالجة شحة الموارد الطبيعية وتأكلها".(الخطيب، 2012: 3) (Al-Khatib,2012:3).
- (الفقي،2014)(Al-Fqy,2014): هو اقتصاد يتم فيه توجيه النمو في الدخل (على المستويين الوطني والعالمى) وفي قوة العمل من خلال الاستثمارات التي يقوم بها كما من القطاعين العام والخاص، بحيث يؤدي ذلك الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة، والحد من النفايات والحيلولة دون حدوث خسائر في التنوع الاحيائي (البيولوجي)، او تدهور في النظم البيئية (الايكولوجية)، او تغييرات بشرية في الانماط المناخية (الفقي، 2014: 6) (Al-Fqy,2014:6).

الفصل الثاني : خلفية نظرية:

الثقافة :

تعد الثقافة عملية شاملة ومتشابكة ومعقدة ، وتشتمل على ما يتعلق بالجنس البشري في اشكاله وعلاقاته وقيمه ومعتقداته وعاداته وتقاليد الاجتماعيه المختلفه (الطوخي، وعبد الغني، 2017: 160) (Al-Toukhi & Abdul-Ghani,2017:16)، ويعد التعليم فعل ثقافي ولذا تأتي اهمية تنمية الثقافة للمدرس باعتباره يأتي في القلب من العملية التعليمية ، فالثقافة لها تأثير على الكيفية التي يفكر ، ويفهم، ويتواصل بها المدرس، وبالتالي لها تأثير على الطريقة التي يستخدمها في عملية التعليم. فالمدرسون وهم في فصولهم الدراسية يحملون ويتأثرون بالمعتقدات والافتراضات والنماذج الثقافية لمجتمعاتهم والتي تؤثر على ممارساتهم التربوية بصورة مباشرة او غير مباشرة. وتنعكس هذه الثقافة في البيئة الصفية بدءاً بما هو معلق على الجدران الى ما يجري داخل عقول الطلبة والمدرسين مروراً باساليب التفاعل والروتين والقواعد والطقوس التي تشكل البيئة الثقافية للتربية، ومن هنا يظل اي مفهوم للتربية والتعليم منقوصاً اذا تم النظر اليه بمعزل عن الثقافة التربوية للمدرس.(Guthrie, 2011: 200).

مفهوم الاقتصاد الأخضر :

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية، ويمكن ان ننظر للاقتصاد الأخضر في ايسر صورة كاققتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011: 9) (United Nations Environment Program, 2011: 9) ، ويعرف الاقتصاد الأخضر أيضا بأنه إقتصاد يعتمد على التنمية الخضراء يقوم على أساس احترام البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، فهو يستخدم الموارد والطاقت استخداماً أمثل، إذ إنه لا ينتج بشكل جائر وإنما بشكل يوائم البيئة ويحافظ عليها، دون أي مساهمة في حدوث انبعاثات تؤثر سلباً على البيئة والإنسان ، وتعزيز فرص العمل والتنمية المستدامة. ويرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل طريقاً نحو التنمية المستدامة. (نجاتي، 2014: 18) (Najati, 2014: 18).

وعلى ذلك يمكن القول أن سياسة الاقتصاد الأخضر أصبحت تعالج مجموعة من تحديات الإدارة البيئية، ولم تعد تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير، بل إكتسبت بعداً استراتيجياً يركز على تحويل نماذج التنمية الاقتصادية، حيث تدعم جهود تحسين الظروف الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل (الأمم المتحدة الاسكوا، 2011: 19) (United Nations ESCWA, 2011: 19)

نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر :

- سنة 1992 : ظهر مصطلح التنمية المستدامة وانتشر انتشاراً كبيراً حيث ظهر في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقده الأمم المتحدة وأصدرت فيه الحكومات إعلان ريو الذي يدعو إلى التعاون في مجال النشر والترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي منفتح. وخلال هذه الفترة ظهرت مصطلح الاقتصاد الأخضر كمفهوم مستقل لأول مرة في بحثان الأول بعنوان Blueprint for a Green Economy وهو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، أي سلط الضوء على الترابط بين التنمية الاقتصادية والبيئية كأداة لفهم التنمية المستدامة، والبحث الثاني بعنوان The Green Economy أي الاقتصاد الأخضر والذي تطرق إلى العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من نطاق أوسع، إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته لم تجذب الاهتمام الدولي إلا بعد عشرين سنة (وهيبة وسمير، 2016: 437) (Wahiba & Samir, 2016: 437)
- سنة 2008 : إن الانعكاسات السلبية لازمة المالية العالمية جعلت من الدول تحاول إعادة النظر في النماذج الاقتصادية المتبعة وقد تبين أن هناك مخاطر طبيعية ومخاطر التغيير المناخي وتدهور النظام الأيكولوجي وفي هذا الإطار اطلق برامج البيئة مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر هدف الى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.
- سنة 2009 : اكتسب مصطلح الاقتصاد الأخضر شهرة واقبال واسع حين قررت الجمعية العامة وبمقتضى القرار رقم 263/64 تنظيم في 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي سيركز على القضاء على الفقر كموضوع محوري للاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة
- سنة 2010 : انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشر لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المنتدى البيئي الوزاري العالمي باندونيسيا) وأتاح الفرصة لوزراء البيئة مناقشة قضايا البيئة حيث برز موضوع الاقتصاد الأخضر كواحد من اهم المواضيع قيد

النظر والتحليل، وكانت خلاصة الدورة أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وانصاف وشرطاً أساسياً لإرساء قواعد وأسس اقتصادية أكثر استقراراً وقد أفضت الدورة إلى اعتماد إعلان "نوسادوا"، والذي أقر فيه الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة، ان نشر واعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية واتاحة فرص المستدامة والقضاء على الفقر، قد يساعد على التصدي للتحديات الراهنة أفضل وأدوم للتنمية الاقتصادية.

(خالد واخرون، 2018: 3) (Khaled et. Al.,2018:3)

اهداف الاقتصاد الأخضر : بصفة عامة يهدف الاقتصاد الأخضر الى تحقيق الآتي :

- تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء عمى الفقر
- توفير الأمن الغذائي
- حماية الصحة من التلوث تعزيز أمن الطاقة
- تعزيز أمن المياه
- تحفيز الصناعة المستدامة
- تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج
- التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية

(خنافر، وبن الزاوي، 2016: 91) (Khanafar & Bin Al-Zawy,2016:91)

خصائص مفهوم الاقتصاد الأخضر : يتميز الاقتصاد الأخضر بمجموعة من الخصائص ومن أهمها :

- 1- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها .
- 2- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية و الاقتصادية والتقنية أو الإدارية .
- 3- ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية
- 4- ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر .
- 5- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدي ن. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً .
- 6- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية .
- 7- يجب أن يركز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

(نفادي، 2017: 648) (Nafadi,2017:648)

مكونات الاقتصاد الأخضر : يمكن القول بان الاقتصاد الأخضر يتكون من :

1- فرص خضراء جديدة : بمعنى توفير فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة يتم من خلالها: (تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية، وإنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة، ودعم الابداع والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، وتشجيع ريادة الاعمال والتعليم وإعادة التدريب)

ويحقق ذلك العديد من الفوائد منها: (تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون، ومجالات جديدة للنمو الاقتصادي، وفرص عمل جديدة، ومصادر جديدة للدخل، ووظائف للشباب في قطاعات جديدة).

2- جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملاءمة للبيئة: بمعنى تحضير الأنشطة الاقتصادية القائمة من خلال : (تعزيز النقل المستدام، وتحضير البناء والتصميم، وتحضير إنتاج الكهرباء، وتحسين إدارة المياه وعمليات التحلية، وتعزيز الزراعة العضوية).

ويحقق ذلك العديد من الفوائد منها: (خفض انبعاثات الكربون، وتحسين النقل العام، وتقليل الاجهاد المائي، وتحسين الامن الغذائي، وتخفيف تدهور الاراضي والتصحر).

(نجاتي، 2014 : 19) (Najati,2014:19)

الجهات المعنية بتطبيق الاقتصاد الأخضر:

1- الطاقات المتجددة: ويشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ومن مساقط المياه والوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها.

2- إدارة النفايات : وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة.

3- إدارة أراضى : وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمرعى الطبيعية.

4- إدارة المياه : إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف و إعادة استخدامها في الزراعة وجمع مياه الأمطار والسيول.

5- النقل المستدام : وذلك من خلال إيجاد وسائل نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئياً بالكهرباء، والتوسع في مجال النقل العام.

6- ألبنية الخضراء: ويعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، إضافة إلى خضرة الصناعات القائمة.

7- السياحة: وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء و المسطحات المائية والتي تلتطف الجو.

(المولى وعرب،2017: 502) (Al-Mawla & Arab,2017:502)

فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تتحقق نتيجة الانتقال إلى نموذج الاقتصاد الأخضر ولعل أهمها:

أ- الفوائد الاجتماعية : اذ يمنح فرصاً كبيرة من الوظائف الخضراء وخاصة فى قطاعات الزراعة والنقل مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتأهيل وحماية النظام البيئي وإدارة النفايات وإعادة استخدام القمامة .. الخ، وبالتالي فهو يقدم حلاً

للتخفيف من البطالة وخاصة داخل الدول النامية التي تشهد نمواً متسارعاً لفئة الشباب، كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها، ومن خلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وإيصالها مباشرة إلى الفقراء وتحقيق عدالة توزيع الموارد من خلال الاهتمام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

ب- الفوائد الاقتصادية: اذ يهدف إلى بناء نموذج جديد للتنمية من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة وبين البيئة من جهة أخرى وذلك باعتماد سياسات اقتصادية تحافظ على البيئة وتحد من تدهور الموارد الطبيعية، والسعى للحد من آثار الفقر وذلك من خلال توفير فرص العمل وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحتى في العيش الكريم واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضراراً بالبيئة وصحة الإنسان.

ج- الفوائد البيئية: من خلال تخفيض ظاهرة الاحتباس الحراري، وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة وخفض انبعاث الكربون وتقليل الإجهاد البيئي، وتحسين الأمن الغذائي وتخفيف تدهور الأراضي والتصحر، كما انه يحاول وضع حد للتدهور البيئي الذي فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

(سلامي، ومسغوني، 2011: 365) (Salami & Masghuni, 2011: 365)

تحديات التحول الى الاقتصاد الاخضر :

ان العالم في قمة ريو 2012 اختلف تماماً عما كان عليه الحال في قمة ريو 1992. وجاءت قمة ريو 2012 على خلفية التراجع السريع في الموارد الطبيعية وتسارع التغيير البيئي، من جراء الحاجة الملحة الى الغذاء والوقود من جانب الاقتصاد والآثار المحتملة لتغير المناخ دون رادع، ويوجد العديد من التحديات التي سوف تواجه الدول في مرحلة تحولها الى الطاقة النظيفة الخضراء ، ولكن يجب ان تكثف من جهودها من اجل التغلب على تحديات ادارة الاقتصاد الاخضر على المستوى الوطني والاقليمي وخاصة فيما يتعلق بنقص الموارد المالية العامة وضعف الاستثمار الخاص في القطاعات الحيوية، والقيود المفروضة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية والاقليمية في مجال الاقتصاد الاخضر وضعف الشراكات المالية، والتي تبرز الازمة الاقتصادية للدول المختلفة. (بلفضل، 2020: 85) (Bilfadal, 2020: 85)

متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

- 1- مراجعة السياسات الحكومية واعادة تصميمها لتحفيز التحولات في انماط الانتاج والاستهلاك والاستثمار.
- 2- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- 3- الاهتمام في قطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- 4- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة واجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- 5- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الانتاج الاكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

6- دعم قطاع النقل الجماعي.

7- تبني انظمة تصنيف الاراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.

8- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصادق للبيئة.

(خنفر، 2014: 56) (Khanfar,2014:56)

دور الاقتصاد الأخضر من منظور التنمية المستدامة:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو(20+) على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية(ثابتي ونصيرة،2014: 94) (Thabti & Nasira,2014:94) نقلاً عن (تقرارات واخرون،2017: 563) (Taqrarat, et. Al., 2017:563)

اهمية التعليم من اجل الاقتصاد الاخضر :

يمكن ايجاز اهمية التعليم من اجل الاقتصاد الاخضر بما يلي:

- 1- مواجهة التحديات البيئية : عن طريق خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتحسين ادارة وكفاءة استخدام الموارد وتقليل حجم النفايات وادارتها بشكل افضل وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.
- 2- تحفيز النمو الاقتصادي: قد تؤدي الاستثمارات الخضراء الى تسارع عجلة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد.
- 3- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: حيث يتيح فرصا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع ان تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعلها اكثر ملائمة للبيئة الى تخفيف من حدة الفقر الريفي والحد من نزوح سكان الريف الى المدن كما يسهم ايجاباً في مشكلة الامن الغذائي، ومن جهة اخرى فان الاقتصاد الاخضر يساهم في تخفيف الفقر المائي وفقر الطاقة من خلال استراتيجيات تهدف الى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتخفيف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي.

(العمارة، 2019: 13) (Al- Amayrah,2019:13)

الفصل الثالث: منهجية البحث واجراءاته

أولاً : منهج البحث : اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي ؛ كونه الانسب لطبيعة البحث.

ثانياً : مجتمع البحث: تحدد مجتمع البحث بمدرسات مادة علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية النهارية الحكومية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثالثة للعام الدراسي (2021/2020) م. والبالغ عددهم (150) مدرسة.

ثالثاً : عينة البحث : تم اختيار (45) مدرسة بالتعيين العشوائي من مجتمع البحث.

رابعاً : أداة البحث : لما كان هذا البحث يتطلب اعداد مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر لمدرسات علم الاحياء، قامت الباحثة باعداد هذا المقياس وفقاً للخطوات الآتية :

- 1- تحديد الهدف من المقياس : يهدف المقياس الى قياس ثقافة الاقتصاد الاخضر لدى مدرسات علم الاحياء.
 - 2- تحديد مجالات مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر: من خلال الاطلاع على المراجع والمصادر، حددت الباحثتان (3) مجالات للمقياس وهي : المجال المعرفي، والمجال المهاري، والمجال الوجداني. ولغرض معرفة مدى صلاحية هذه المجالات في قياس ثقافة الاقتصاد الاخضر لدى مجتمع البحث، عرضت على عدد من الخبراء والمختصين في هذا المجال، فكانت الموافقة (100%) على فقرات المقياس.
 - 3- وضع الصيغة الاولى للمقياس : ويتطلب ذلك عدة اجراءات هي :
 - صياغة فقرات المقياس: تم صوغ فقرات المقياس في ضوء الاطار النظري لمفهوم الاقتصاد الاخضر وبما يلائم البيئة العراقية ويتناسب مع مستوى مدرسات مجتمع البحث، فقد كانت عدد الفقرات (64) فقرة موزعة بين ثلاث مجالات (المعرفي، المهاري، والوجداني)، وتنوعت بين فقرات ايجابية وعددها (42) فقرة وفقرات سلبية عددها (22) فقرة وذلك للتخلص من حالة التهيؤ الذهني التي يستجيب لها المدرس عندما تتكرر فقرات المقياس في نمط واحد، كما موضح في جدول (1)، واعتمدت الباحثتان اسلوب ليكرت ثلاثي الابعاد (وافق، متردد، لا اوافق)، ملحق (1).
- جدول (1) فقرات المقياس

ت	مجالات المقياس	ارقام الفقرات الايجابية	ارقام الفقرات السلبية	المجموع
1	المجال المعرفي	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	22
2	المجال المهاري	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	22
3	المجال الوجداني	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21	20
	المجموع	42	22	60

- اعداد تعليمات المقياس : اهتمت الباحثتان عند اعداد فقرات المقياس ان تكون واضحة وبسيطة ومفهومة والتأشير بعلامة (√) تحت الاختيار الصحيح الذي ينطبق على المستجيب من بين الاختيارات الثلاثة (وافق، متردد، لا اوافق) وقد تم تأكيد سرية الاجابة عندما طبقت على العينة الاستطلاعية الثانية ووضح له ان الاجابة هي لاغراض البحث العلمي ، ملحق (1)

- **تصحيح فقرات المقياس** : حددت الباحثة لكل فقرة ثلاثة بدائل (اوافق ، متردد، لا اوافق) وتم تصحيح اجابات المستجيب على فقرات المقياس بالاوزان (3، 2، 1) على التوالي للفقرات الايجابية، اما بالنسبة الى الفقرات السلبية فيكون تصحيح اجابات المستجيب بالعكس اي (1، 2، 3) على التوالي للفقرات السلبية.
- **التأكد من الصدق الظاهري للمقياس**: قامت الباحثة بعد صياغة فقرات المقياس حسب مجالها، بعرضها على الخبراء والمختصين في هذا المجال لتحديد صلاحيتها ومدى تمثيلها للمجالات، وما ان كانت تحتاج الى تعديل، وبعد القيام بجمع البيانات وتفريغها تم قبول جميع الفقرات واخذت الباحثة بالتعديلات المقترحة البسيطة من قبل المحكمين والتي تضمنت تعديل صياغة بعض الفقرات والتي قبلت جميعها.
- **التطبيق الاستطلاعي الاول**: تم تطبيق مقياس الاقتصاد الاخضر على عينة استطلاعية من مدرسات علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد - الرصافة الثالثة وذلك في يوم الاثنين الموافق (2020/11/16)، حيث تكونت العينة من (30) مدرسة، لغرض التأكد من وضوح الفقرات وتعليمات المقياس وتقدير الوقت الذي تستغرقه الادابة عن المقياس وذلك بتسجيل وقت اول خمسة مدرسات انھوا الاختبار ووقت اخر خمسة مدرسات، وباحتساب متوسط الفرق حدد الزمن المناسب للاجابة عن المقياس وهو (30) دقيقة، واسفرت نتائج تطبيق المقياس عن قلة استفسارات المدرسات لفقرات المقياس مما يدل على وضوح المقياس ووضوح تعليماتها.
- **التطبيق الاستطلاعي الثاني** : لغرض التأكد من التحليل الاحصائي لفقرات المقياس من صدق البناء والقوة التمييزية والثبات، قامت الباحثة بتطبيق المقياس على عينة مكونة من (120) مدرسة من مدرسات علم الاحياء في مجتمع البحث، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق (2020/11/17) م، وقد تم استخراج الدرجات الكلية الخاصة بافراد العينة الاستطلاعية باستعمال مفتاح التصحيح المعد لها.
- التحليل الاحصائي لفقرات المقياس : ان الهدف الاساسي من التحليل الاحصائي لفقرات المقياس هو معرفة صلاحها بعد ايجاد الصدق والثبات وقوة التمييز لكل فقرة من فقراته، ويتم ذلك من خلال:

أ- صدق المقياس:

- 1- **الصدق الظاهري** : وتم التحقق منه عندما عرضت الفقرات على مجموعة من الخبراء والمختصين للحكم على صلاحها.
- 2- **صدق البناء** : وتم التحقق منه من خلال المؤشرات الآتية :
 - **علاقة ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر**: اعتمدت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لاستخراج علاقة الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، وعند مقارنة القيم التائية المحسوبة لمعاملات الارتباط مع القيمة الجدولية، تم استبعاد فقرتين من المقياس وهي الفقرة (22) من المجال المعرفي، والفقرة (19) من المجال المهاري، وذلك لحصولهما على قيمة تائية اقل من القيمة الجدولية.
 - **علاقة ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي اليه الفقرة**: ولتحقيق ذلك تم حساب المجموع الكلي لكل من مجالات المقياس الثلاثة ودرجات الفقرات التي تنتمي لتلك المجالات، ومنه استخراج معامل الارتباط (بيرسون) بينهما، وعند مقارنة القيم التائية المحسوبة لمعاملات الارتباط مع القيمة الجدولية، اظهرت النتائج ان جميع فقرات المقياس ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وذلك لحصولها على قيمة تائية اكبر من القيمة الجدولية.

ب- القوة التمييزية للفقرات : ويعني ان المقياس يستجيب له الافراد المختلفون اجابات مختلفة، في حين يستجيب الافراد استجابات متشابهة او متقاربة في حالة المقياس غير المميز (ملحم، 2000: 236) () Melhem,2000:236، وتطبيق معادلة القوة التمييزية للفقرة ، وباعتماد الاختبار التائي (t-test) لعينتين مستقلتين ومتساويتين بين المجموعتين العليا والدنيا عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (62)، وعند مقارنة القيم التائية المحسوبة لمعاملات الارتباط مع القيمة الجدولية، تم استبعاد فقرتين من المقياس وهي الفقرة (18) من المجال المعرفي، والفقرة (20) من المجال المهاري، وذلك لحصولهما على قيمة تائية اقل من القيمة الجدولية.

ج- ثبات المقياس : اعتمدت الباحثتان الطرائق الآتية لإيجاد الثبات :

- طريقة معامل الفا- كرونباخ : تستخدم هذه الطريقة في حالة الاختبارات والمقاييس التي تتكون من فقرات تتميز بان الدرجة عليها هي سلم مستمر كسلم الاجابة عن الفقرة، وهذا يتناسب مع طبيعة البحث الحالي، وقد تم حساب معامل الفا- كرونباخ فبلغ (0,88) وهو مؤشر جيد لثبات المقياس.
- طريقة الاختبار - اعادة الاختبار: اذ تم تطبيق المقياس على عينة اختيرت بطريقة عشوائية بواقع (80) مدرسة ومن ثم اعادة توزيع المقياس عليهم بعد مرور (14) يوماً، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيق الاول ودرجات التطبيق الثاني، وكان معامل الارتباط (0,91) وتعد هذه الدرجة عالية ، وتشير بوضوح الى ثبات المقياس وامكانية الاعتماد عليه.

4- الصورة النهائية للمقياس : تكون المقياس من (60) فقرة تناولت المجالات الثلاثة لثقافة الاقتصاد الاخضر، وبثلاثة بدائل وعلى المدرسة ان تختار ما يناسبه على وفق كل فقرة، ملحق (1)

خامساً: الوسائل الاحصائية: استخدمت الباحثتان الوسائل الآتية لمعالجة البيانات واستخراج النتائج وذلك من خلال الحقيبة الاحصائية (SPSS) معامل ارتباط بيرسون، اختبار (t-test) لعينة مستقلة، اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين، معامل الفا- كرونباخ.

الفصل الرابع : عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

1- عرض النتائج : يهدف البحث الحالي الى الاجابة عن التساؤل الآتي :

ما مقدار امتلاك مدرسات علم الاحياء في مدينة بغداد لثقافة الاقتصاد الاخضر وفقاً للمقياس الذي اعد لهذا الغرض.

تمت الاجابة على هذا الفرض باختبار صحة الفرضية الصفرية الآتية :

- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي لدرجات مدرسات علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد / مديرية تربية بغداد - الرصافة الثالثة والمتوسط الفرضي للمقياس ككل في مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر.

جدول (2) القيمة التائية ومستوى دلالتها لدرجات مدرسات علم الاحياء وفقاً لمقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
45	129,58	23,06	120	44	2,78	2,00	0,05	دالة

ويشتق من الفرضية ثلاث فرضيات فرعية حسب المجالات الثلاث للمقياس :

أ-هل تمتلك مدرسات علم الاحياء لمجال المعرفة في ثقافة الاقتصاد الاخضر؟

تمت الاجابة على هذا الهدف باختبار صحة الفرضية الصفرية الآتية:

(لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي لدرجات مدرسات علم الاحياء في

المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد / مديرية تربية بغداد - الرصافة الثالثة والمتوسط الفرضي للمقياس في المجال

المعرفي لمقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر)

جدول (3) القيمة التائية ومستوى دلالتها لدرجات مدرسات علم الاحياء وفقاً للمجال المعرفي لثقافة الاقتصاد الاخضر

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
45	41,76	9,12	40	44	1,29	2,00	0,05	غير دالة

ب-هل تمتلك مدرسات علم الاحياء للمجال المهاري في ثقافة الاقتصاد الاخضر؟

تمت الاجابة على هذا الهدف باختبار صحة الفرضية الصفرية الآتية:

(لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي لدرجات مدرسات علم الاحياء في

المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد / مديرية تربية بغداد - الرصافة الثالثة والمتوسط الفرضي للمقياس في المجال

المهاري لمقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر)

جدول (4) القيمة التائية ومستوى دلالتها لدرجات مدرسات علم الاحياء وفقاً للمجال المهاري لثقافة الاقتصاد

الاخضر

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
45	67,43	79,8	40	44	79,2	00,2	05,0	دالة

ج-هل تمتلك مدرسات علم الاحياء للمجال الوجداني في ثقافة الاقتصاد الاخضر؟

تمت الاجابة على هذا الهدف باختبار صحة الفرضية الصفرية الآتية:

(لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي لدرجات مدرسات علم الاحياء في

المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد / مديرية تربية بغداد - الرصافة الثالثة والمتوسط الفرضي للمقياس في المجال

الوجداني لمقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر)

جدول (5) القيمة التائية ومستوى دلالتها لدرجات مدرسات علم الاحياء وفقاً للمجال الوجداني لثقافة الاقتصاد

الاخضر

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
45	44,16	9,19	40	44	3,03	2,00	0,05	دالة

2- تفسير النتائج :

يشير الجدول (2) ان الوسط الحسابي للمدرسات في ثقافة الاقتصاد الاخضر جاء بمقدار (129,58)، وقيمة المتوسط الحسابي الفرضي للمقياس (120)، وقيمة الانحراف المعياري (23,06)، وعند تطبيق الاختبار التائي اظهرت النتائج ان القيمة التائية المحسوبة (2,78) وهي اكبر من القيمة الجدولية لها، البالغة (2,00) عند مستوى دلالة (0,05)، وهذا يشير الى ان القيمة التائية دالة معنوياً لصالح المتوسط للمدرسات، اي ان ثقافة الاقتصاد الاخضر لدى المدرسات عالياً. ويرجع السبب في ذلك تضمن بعض مفاهيم ثقافة الاقتصاد الاخضر ضمن مناهج كليات التربية، وكذلك تضمينها في الدورات والبرامج التدريبية وهذا ادى الى اكتسابهم المعرفة والمهارات المناسبة في مجالاتها، وهذا ما اكدته عليه برنامج الامم المتحدة للبيئة في نشر وغرس ثقافة الاقتصاد الاخضر كونه يعمل على تحسن في رفاية الإنسان والعدالة الاجتماعية، و يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية، ويقلل كذلك من انبعاث الكربون، اذ تزداد كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

وبذلك تحقق هدف البحث في التعرف على واقع ثقافة الاقتصاد الاخضر لدى مدرسات علم الاحياء في مدينة بغداد، ولذا رفضت الفرضية الصفرية والتي تنص : (لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي لدرجات مدرسات علم الاحياء في المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بغداد / مديرية تربية بغداد - الرصافة الثالثة والمتوسط الفرضي للمقياس ككل في مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر).

اما بالنسبة للفرضيات الفرعية الثلاثة المشتقة للفرضية الصفرية، والتي توصلت الى الآتي :

ضعف امتلاك مدرسات علم الاحياء للمجال المعرفي في ثقافة الاقتصاد الاخضر، جدول (3)، بينما نلاحظ امتلاكهم للمجال المهاري من ثقافة الاقتصاد الاخضر، جدول (4)، وامتلاكهم للمجال الوجداني من ثقافة الاقتصاد الاخضر، جدول (5)، وهذا يتطلب زيادة مفردات المفاهيم المعرفية لثقافة الاقتصاد الاخضر في الدروس النظرية لمناهج كليات التربية، وزيادة تضمينها في الدورات والبرامج التدريبية في اثناء الخدمة، اما بالنسبة لامتلاكهم للمجال المهاري والوجداني فقد جاء من الواقع البيئي التي يعيشون فيه.

3- الاستنتاجات : في ضوء نتائج البحث يمكن استنتاج الآتي :

- 1- امتلاك مدرسات علم الاحياء ثقافة الاقتصاد الاخضر بصورة عامة.
- 2- لا تمتلك مدرسات علم الاحياء لمجال المعرفة في ثقافة الاقتصاد الاخضر.
- 3- امتلاك مدرسات علم الاحياء للمجال المهاري في ثقافة الاقتصاد الاخضر.
- 4- امتلاك مدرسات علم الاحياء للمجال الوجداني في ثقافة الاقتصاد الاخضر.

4- التوصيات: في ضوء ما توصلت اليه نتائج البحث، توصي الباحثان الآتي :

- 1- الارتقاء بكفاءة المدرسات علمياً وعملياً عن طريق مشاركتهم في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تعني بثقافة الاقتصاد الاخضر وتطوير امكاناتهم في نقل خبراتهم الى طلبتهم.
- 2- التأكيد على الالتزام بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف الذي يؤكد على الالتزام بعبادات وتقاليدها المجتمعية العربية التي تفرض على الفرد احترام الآخرين وحقوقهم والابقاء للأجيال اللاحقة فقد قال العرب غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون.

- 3- ضرورة تضمين ثقافة الاقتصاد الأخضر وتطبيقاتها والقيم المرتبطة بها مقررات اعداد المدرسات، وفي برامج تدريب مدرسات علم الاحياء في اثناء الخدمة.
- 4- توظيف مجالات الاقتصاد الاخضر في المناهج الدراسية الاخرى عدم الاكتفاء بمادة الاحياء للصف الرابع العلمي فقط كون مادتهم تختص بالبيئة .
- 5- توظيف مجالات الاقتصاد الاخضر في كل كتب علم الاحياء للمراحل الثانوية وعدم الاكتفاء بمادة الاحياء للصف الرابع العلمي فقط كون مادتهم تختص بالبيئة.
- 5- المقترحات: استكمالاً للفائدة المتوخاة من البحث الحالي تقترح الباحثتان الآتي :
- 1- القيام بإجراء دراسات اخرى مشابهة للبحث الحالي على مراحل عمرية ودراسية اخرى وموازنة النتائج.
- 2- القيام بإجراء دراسات اخرى تتناول علاقة ثقافة الاقتصاد الاخضر بمتغيرات اخرى مثل القيم الاخلاقية والقيم البيئية.

Refereneces :

- Al-Amayrah, Tasnim Ali Falah (2019): “The degree of including the requirements of green economy in the curricula of the College of Engineering and its relationship to the degree of environmental awareness among its students”, **Unpublished Master Thesis**, College of Educational Sciences, Middle East University, Amman.
- Al-Fqy, Muhammad Abdul Qadir (2014): **Green Economy, Regional Organization for the Protection of the Marine Environment**, Marine Environment Series (4), Kuwait.
- Ali, Muhammad Al-Sayed (2003): **Scientific Education and Science Teaching**, 1st Edition, Dar Al Masirah, Amman.
- Al-jawhri, Muhammad Mahmoud (2010): **Sociology of Development**, 1st Edition, Dar Al Masirah, Amman.
- Al-Khatib, Miqdad Abdel-Wahab (2012): **Challenges of the Green Economy in Iraq**, Environmental Research Center, University of Technology.
- Al-Mawla, Hafez, & Arab, Jasim (2017): “The role of the green economy in reducing unemployment and reducing poverty, with reference to Iraq,” **Academic Journal of Nowruz University**, Volume 6, No. 2
- Al-Toukhi, Haitham Muhammad, & Abdul-Ghani, Nasreen Muhammad (2017): “Developing the educational culture of the teacher to face the transformations of the twenty-first century”, **Journal of Educational Sciences**, No. 3, Part 3, pp. 151-196.
- Bilfadel, Mohamed (2020): The Green Economy and the Mechanism of Sustainable Development (Algeria as an example), **African Journal of Political Sciences**, Volume 9, pp. 74-96.

- Gamal Al-Din, Nagwa Youssef (2017): "Learning for Green Economy and Global Transformations in Economy and Education," **Journal of Educational Sciences**, Issue 4, C1, Cairo.
- Khaled, bin Jalloul, Bakhshah Musa, Abdul Malik Bdiaf (2018): **Moving to a green economy as an effective mechanism to alleviate poverty and achieve sustainable development**, the international forum on rewards and the inevitability of moving towards a green economy to achieve sustainable development, Abbas Lagour Khenchela University, Faculty of Economic Sciences Business and Management Sciences, pp. 1-18.
- Khanafer, Ali, & Ben Al-Zawy, Abdel Razzaq (2016): "Green Economy as a Strategic Option for Algeria in Light of Low Oil Prices", **Journal of Economic and Financial Studies**, Volume 9, Issue 3, pp. 88-101, El-Wadi University.
- Khanfar, Ayed Radi (2014): "Environmental Economics, Green Economy," **Assiut Journal of Environmental Studies**, Issue 39, pp. 53-63.
- Melhem, Sami Muhammad (2000): **Measurement and Evaluation in Education and Psychology**, Dar Al-Masirah, Amman.
- Nafadi, Muhammad Siddiq (2017): "Green economy as one of the sustainable development mechanisms to attract foreign investment, a field study on application to the Egyptian environment," **Scientific Journal of the Colleges of Commerce Sector**, Al-Azhar University, Issue 17, pp. 639-671.
- Najati, Hossam El-Din (2014): **The Green Economy and its Role in Sustainable Development**, National Planning Institute, Planning and Development Issues Series (251), Cairo.
- Saeadat, Jawdat Ahmed, and Ibrahim, Abdullah Muhammad (2011): **Contemporary School Curriculum**, 6th floor, Dar Al Fikr, Amman.
- Salami Munira, & Masghuni, Mona (2011): "**The problem of environmental rehabilitation in small and medium enterprises towards achieving a green economy**," the second international forum on the distinguished performance of organizations and governments, i2, the growth of institutions and economies between achieving financial performance and the challenges of environmental performance, University of Warla, Laboratory performance of institutions and economies in light of globalization, Algeria.
- Taqrrarat, Yazid, Mirdassi Ahmad Rashad, & Boutba Sabrinah (2017): "Green Economy, Sustainable Development, Combating Pollution," **Journal of Financial, Accounting and Management Studies**, Issue 8, pp. 563-585.

- Thabti, Al-Habib, & Nassira, Berkino (2014): "**The role of the green economy in creating green jobs and contributing to poverty reduction**", presented to the Interventions Complex, the International Forum on Evaluating Poverty Reduction Policies in Arab Countries in the Light of Globalization, Globalization and Economic Policies Laboratory , Algeria University.
- The United Nations Environment Program (2011): **Towards another economy: Paths to sustainable development and poverty eradication**, a reference for policymakers, United Nations Environment Program publications, pp. 1-52, greeneconomy /www.unep.org.
- Tunis, Hunting, Arrows, Mwafak, & Yazid, Reports (2018): "The efforts of the Maghreb countries in directing the green economy to serve sustainable development," **Journal of Contemporary Economic Studies**, Issue 5, pp. 111-121.
- United Nations (2011): Economic and Social Committee for Western Asia (ESCWA), **Regional Review of Sustainable Development Institutions in the Arab Region**, New York, p. 19.
- Wahiba, Qahham, & Samir Sharqouk (2016): "The Green Economy to Meet Environmental Challenges and Create Job Opportunities", **Journal of Economic and Financial Research**, Volume 3, Issue 2, pp. 435-455.

المصادر :

- الأمم المتحدة (2011) : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نيويورك، ص 19.
- برنامج الامم المتحدة للبيئة (2011) : نحو اقتصاد اخر : مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواعي السياسات، منشورات برنامج الامم المتحدة للبيئة، ص1-52، greeneconomy /www.unep.org/
- بلفضل، محمد (2020) : الاقتصاد الاخضر الية التنمية المستدامة (الجزائر نموذجاً)، **African Journal of political sciences** , المجلد 9، ص74-96.
- تفرارات، يزيد، ومرداسي احمد رشاد، وبوطبة صبرينة (2017): "الاقتصاد الاخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية**، العدد 8، ص563-585.
- تونس، صيد، وسهام، موفق، ويزيد، تفرارات (2018) : "مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الاخضر لخدمة التنمية المستدامة"، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، العدد 5، ص 111-121.

- ثابتي، الحبيب، ونصيرة، بركنو (2014): "دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر"، قدم الى مجمع المداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الافلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- جمال الدين، نجوى يوسف (2017): "التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولت العالمية في الاقتصاد والتعليم"، مجلة العلوم التربوية، العدد 4، ج1، القاهرة.
- الجوهري، محمد محمود (2010): علم اجتماع التنمية، ط1، دار المسيرة، عمان.
- خالد، بن جلول، وبخاششة موسى، عبد المالك بضياف (2018): الانتقال الى الاقتصاد الاخضر الية فعالة لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول الجوائز وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ص 1-18.
- الخطيب، مقداد عبد الوهاب(2012): تحديات الاقتصاد الاخضر في العراق، مركز بحوث البيئة، الجامعة التكنولوجية.
- خنافر، علي، وابن الزاوي، عبد الرزاق (2016): "الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 9، العدد 3، ص 88-101، جامعة الوادي.
- خنفر، عايد راضي (2014): "الاقتصاد البيئي" الاقتصاد الاخضر"، مجلة اسبوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، ص 53-63.
- سعادة، جودت احمد، وابراهيم، عبد الله محمد (2011): المنهج المدرسي المعاصر، ط6، دار الفكر، عمان .
- سلامي منيرة، ومسغوني، منى (2011): "إشكالية التأهيل البيئي فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر"، الملتقى الدولي الثانى حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقله، مخبر اداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة،الجزائر.
- الطوخي، هيثم محمد، و عبد الغني، نسرین محمد (2017): "تنمية الثقافة التربوية للمعلم لمواجهة تحولات القرن الحادي والعشرين"، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، ج3، ص 151-196.
- علي، محمد السيد (2003): التربية العلمية وتدریس العلوم، ط1، دار المسيرة، عمان .
- العمارة، تسنيم علي فلاح (2019): "درجة تضمين متطلبات الاقتصاد الاخضر في مناهج كلية الهندسة وعلاقته بدرجة الوعي البيئي لدى طلبتها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- الفقي، محمد عبد القادر (2014): الاقتصاد الاخضر، المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية (4)، الكويت.
- ملحم، سامي محمد (2000): القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، عمان.
- المولى، حافظ، وعرب، جاسم (2017): "دور الاقتصاد الاخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع اشارة الى العراق"، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 6، العدد 2.

- نجاتي، حسام الدين (2014) : الاقتصاد الاخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (251)، القاهرة.
- نفاذي، محمد صديق (2017) : "الاقتصاد الاخضر كأحد اليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الاجنبي ، دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد 17، ص 639-671.
- وهيبة، قحام، و سمير شرقوق (2016) : "الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل" ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد3، العدد 2، ص435-455.
- [Guthrie, G. \(2011\): The Progressive Education Fallacy in Developing Countries, Springer Science- Business Media, London.](#)
- Tandon , Nidhi (2012): Empowerment of Women in a Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication ,The case for community – based gender – equitable and human right-based green economic development UN Women , PP. 12-14, <http://networkedintelligence.com/wp/wp-content/uploads/2015/01/Tandon-Green-Economy.pdf>.

ملحق (1)

مقياس ثقافة الاقتصاد الاخضر

عزيزتي المدرسة :

يهدف هذا المقياس الذي بين يديك الى قياس مدى امتلاكك لثقافة الاقتصاد الاخضر , وهو مكون من (60) فقرة وامام كل فقرة ثلاثة بدائل , علماً انه لا توجد إجابة صحيحة وإجابة خاطئة, وإنما رأيك الشخصي هو المطلوب.

تعليمات الإجابة :

1. إقرأي كل الفقرات وما يتبعها من بدائل بدقة وعناية .اختاري البديل المناسب وضعي علامة (√) امام البديل الذي تعتقدين انه ينطبق عليك ويتفق مع تفكيرك لكل فقرة, علماً ان الإجابة تكون على ورقة المقياس, كما في المثال الآتي :

ت	الفقرة	وافق	متردد	لا اوافق
1	ازالة الغطاء النباتي يؤدي الى التصحر		√	

2. اذا رغبت في تغيير الاجابة عليك ان تمحي الإجابة السابقة نهائياً .

3. عدم ترك أي فقرة من دون الاجابة .
4. لا يجوز اختيار أكثر من إجابة واحدة لكل سؤال, والا تعد اجابتك خاطئة.
مع جزيل الشكر والامتنان

1- المجال المعرفي

ت	الفقرات	اوافق	متردد	لا اوافق
1	استثمار مهارات الاقتصاد الأخضر في التعليم ضروري كونه محور اساسي لازالة الفقر			
2	ازالة الغطاء النباتي يؤدي الى التصحر			
3	رمي مخلفات المصانع في مياه الانهار بالمناطق غير المسكونة امرا ليس فيه ضرر .			
4	لدي معلومات بسيطة جدا عن تطوير قطاع الطاقة المتجددة وفي مجال الطاقة الشمسية			
5	الابتعاد عن بناء المصانع بالقرب من المناطق السكنية امرا لا بد منه			
6	ضروري بناء الدور في الاراضي الزراعية لحل الازمة السكانية			
7	ضرورة بناء سدود جديدة والاستفادة من المياه الجوفية في الزراعة			
8	انخفاض الامطار لبضع سنوات ادى الى تطور الانظمة البيئية			
9	الصيد المفرط بدون قيود يعرض الثروة السمكية للخطر			
10	لدي تنور بمفاهيم الاقتصاد الأخضر واعتقد بانه من الضروري تنور طالبات المرحلة الثانوية			
11	معلوماتي قليلة عن كيفية التقليل من انبعاث الكربون في الجو			
12	اجد من الضرورة اقامة محميات طبيعية للحيوانات والنباتات التي على وشك الانقراض			
13	اجد ان الاكثار من زراعة الاشجار يعطي منظرا جميلا بالإضافة الى اهميته في التزود بالأكسجين			
14	يساهم الحزام الأخضر حول المدن من التقليل من اثار العواصف الترابية			
15	يعتمد الاقتصاد الأخضر في الصناعة والاستثمار على الطاقات الجديدة والمتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية من اجل تحقيق تنمية مستدامة			
16	توافر الامكانيات وموارد الطاقة الجديدة والمتجددة تحويل اقتصاد البلدان الى الاقتصاد الأخضر			
17	تحسن في رفاهية الفرد و المساواة الاجتماعية ليس من ضمن مسؤولية الفرد في المجتمع			
18	الاقتصاد الأخضر واحد من الاسباب التي تؤدي الي تطور و نمو البشرية ويصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد			
19	الاقتصاد الأخضر هو الذي توجد فيه نسبة صغيرة من الكربون و يتم فيه استخدام			

			الموارد بكفاءة
20			يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية.

2- المجال المهاري

ت	الفقرات	وافق	متردد	لا اوافق
1	اشارك في ندوات وبرامج تدريبية تشجع على غرس ثقافة الاقتصاد الاخضر			
2	اكلف طالباتي بعمل تقارير وانشطة متنوعة في مجال الاقتصاد الاخضر			
3	استخدم العديد من التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة والتي تمنع التلوث			
4	اعمل على زراعة الحديقة المدرسية وزيادة مساحتها لتتقىة الجو			
5	لدي القدرة على صقل مهارات الطالبات وتدريبهم على مجالات الاقتصاد الاخضر			
6	من الصعب ان اتمكن من تحديد الاماكن الاكثر تعرضاً للتلوث			
7	استخدام المبيدات الحشرية بدلاً من ان اضع مشابك على الشبائيك			
8	اتمكن من اعداد خطة لمواجهة المخاطر البيئية			
9	اطلاعي على تجارب الدول في مجالات التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر ليس من ضمن اهتمامي			
10	افضل اعتماد سيارتي الخاصة من اعتماد التنقل الجماعي			
11	استخدم الماء بكثرة في غسيل المنزل والسطوح والملابس			
12	اشارك في اللجان البيئية المدرسية باستمرار.			
13	اسعى لايجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الاخضر			
14	اسعى للبحث الاجرائي لمعرفة اثر الاقتصاد الاخضر في تحويل اقتصاد بلادي الى الاقتصاد الاخضر لتحقيق الهدف المأمول وهو التنمية المستدامة			
15	اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على تطبيق الاقتصاد الاخضر عند ابناء مجتمعي .			
16	اسعى في الحد من تلف وخسارة المواد الغذائية عبر التوسع في استخدام عمليات وتجهيزات تخزين ما بعد الحصاد.			
17	افضل تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارة الاعشاب الضارة والأفات، والزراعة العضوية، واعادة التشجير لتتقىة الهواء			
18	افضل استخدام نظام الزراعة مع الحرث من قبل الفلاحين وتشغيل الآلات الزراعية.			
19	افضل اعتماد سلة من السياسات الداعمة (ضرائب مباشرة ، حوافز للانشطة البيئية ،			

			برامج شهادات الجودة).
20			افضل توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة.

3- المجال الوجداني

ت	الفقرات	وافق	متردد	لا اوافق
1	اتباع الافلام والبرامج التي تعرض على التلفاز والتي تهتم بقضايا الاقتصاد الاخضر			
2	احب زراعة النبات والعناية بها .			
3	اقدر جهود وزارة البيئة في توسيع الغطاء المظلي في المدن من خلال زراعة الاشجار المنسبة في المكان المناسب			
4	التمية الزراعية وادامتها ليس من ضمن اهتمامي			
5	التزم بتعليمات وزارة البيئة في التقليل من حجم التلوث وزيادة المساحات الخضراء			
6	اشعر بالهدوء عند الجلوس بين الاشجار لانها تحجب الكثير من ضوضاء الشارع والاضواء غير المرغوب بها			
7	انزعج من تغريم كل من يقوم بقطع شجرة من اشجار الزينة في المدرسة او الشوارع			
8	استمتع عند الاستماع الى اراء الطالبات في تطوير حديقة المدرسة وزرع المزيد من النباتات			
9	افضل اقامة مشاريع صديقة للبيئة تعمل بالطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بدلا من المولدات الاهلية في المنطقة			
10	اعتقد ان دور المرأة في العناية بالثروة الحيوانية ليس من ضمن مسؤولياتها			
11	ابدي رغبة في انشاء جوائز للطالبات تشجعهن على غرس الوعي بالاقتصاد الاخضر			
12	ادعم انشاء مدينة خالية من التلوث الضوضائي والكيميائي			
13	احث على عدم استخدام مياه الشرب لسقي المزروعات			
14	ادعم دور التعليم في تكوين حياة مستديمة يسودها التعايش السلمي بين افرادها			
15	أهتمامي بالاقتصاد الاخضر يزداد عندي كونه نشاط اقتصادي صديق للبيئة واحدى سبل تحقيق التنمية المستدامة في بلادي			
16	اعتقد ان الاقتصاد الاخضر ليس من ضمن أهدافه هو معالجة العلاقة بين الأقتصاديات الانسانية و النظام البيئي الطبيعي .			
17	اعتقد ان قطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث انشاء وظائف وصناعات جديدة , وهذا البناء ليس له تاثير في التحول لتحقيق الاستدامة			
18	اعتقد ان اعادة تدوير المخلفات لانتاج منتجات اخرى اقل جودة من المنتج الاصلي ومنها			

			على سبيل المثال تدوير الورق ,والبلاستيك ,والمخلفات المعدنية ,والزجاج ,والمعالجة بالتخمير الهوائي والتخمير اللاهوائي وعملية التخمير بالديدان يضر بالاقتصاد الأخضر	
			ادعم زيادة الاستثمار في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب وتحسين معيشتهم	19
			اعتقد انه يمكن الطاقة المتجددة ان تؤدي دورا فعال التكلفة ضمن اسراتيجية لانهاء فقر الطاقة	20

مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

- فرع القنيطرة نموذجاً -

الدكتورة: التيجنية خلود

المتصرفة التربوية: غزلان النوخ

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - فرع القنيطرة -

الثانوية الإعدادية أبي القاسم الشابي

Ghizlane.rahmani1977@gmail.com

tijaniatigana@yahoo.fr

00213667335831

00213670484194

الملخص

تتم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بتأهيل موارد بشرية في مجال التدبير الإداري والتربوي وبذلك تساهم في تحقيق الإصلاح المنشود للمنظومة التربوية بتوفير رأسمال بشري ملم بآليات التدبير القيادي الفعال الذي يعتمد مقاربات حديثة ومخططات تواصلية ومكتسبات ومعارف في مجالات مختلفة تمكن من رفع مردودية العمل الإداري والتربوي.

وفي هذا الإطار جاء هذا المشروع تحت عنوان "قراءة في مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين- فرع القنيطرة نموذجاً- " للوقوف من جهة على أهمية التكوين ومن جهة أخرى رصد مختلف الاختلالات التي تعرفها هيكلية التكوين بالمسلك والعمل على معالجتها وصياغة الحلول المناسبة لها بهدف استمرارية المساهمة الفعالة في توفير الموارد البشرية. ففي الشق النظري من المشروع وبعد التعريف بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، وخاصة بمهمة تكوين الأطر الإدارية والتربوية، تم التطرق إلى هيكلية التكوين في شقيه النظري والميداني.

فقد حاولنا من خلال استمارة موجهة إلى خريجي المسلك - فرع القنيطرة- من جهة ملامسة تدبيرهم لمختلف المهام الإدارية والتربوية التي يديرونها ومن جهة أخرى وبحكم تجربتهم الميدانية حاولنا اسهامهم في رصد مختلف الاختلالات التي تعرفها هيكلية التكوين بالمراكز الجهوية والتي بمعالجتها وتخطيها يتم تحقيق الأحسن والأجود. وكمرحلة ثانية متممة للعمل الأول وضمننا تقنية المقابلة الالكترونية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد covid19 موجهة للسيدات والسادة المكونات والمكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بفرع القنيطرة بحكم كفاءتهم وخبراتهم وتجربتهم في مجال التأطير والتكوين بمسلك الإدارة التربوية، للاطلاع أولاً على الاختلالات المرصودة وإشراكهم في وضع مختلف الحلول الرامية إلى تخطيها ومعالجتها بهدف تجويد التكوين ولاسيما وأنه سيعتمد سنتين تكوينيتين بدء من الموسم 2020/ 2021 بدل سنة واحدة، وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى:

- معرفة ما مدى قدرة التكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين على توفير موارد بشرية مؤهلة في التدبير الإداري والتربوي متمكنة من الكفايات المهنية المعتمدة لمزاولة المهام الإدارية بكل فعالية.
- رصد مختلف الاختلالات التي تعرفها هندسة التكوين بالمراكز الجهوية والتي تحد من مردودية التكوين سواء تعلق الأمر بالشق النظري أو التطبيقي.
- تبيين وتحديد هندسة التكوين من خلال معالجة الاختلالات، وادماج صيغ حديثة تتوافق والتغيرات التي تعرفها المنظومة التربوية بهدف الارتقاء بالتكوين في مسلك الإدارة التربوية.
- صياغة هيكلية خاصة بنظام السنتين.

Training outcomes in the educational administration course in regional centers for the professions of education and training -Quneitra branch as a model-

Ennokh Ghazlane

**Preparatory Secondary
School Abi Al-Qasim Al-
Shabi**

Dr.Khalid Tijania

**Regional Center for Education and
Training Professions - Quneitra Branch**

Abstract

The regional centers for education and training careers aim at qualifying human resources in the field of administration and pedagogical management. Therefore, they are set to contribute to the achievement of the desired reform of the education system by providing human capital that is knowledgeable enough of effective management and leadership skills, which rely on modern approaches, communicative planning, knowledge and acquired skills in various fields with the goal of enhancing the productivity of administrative and pedagogical actions.

Within this framework came the project under the title “Readings of the outcomes of the training programme of the pedagogical administration at the Regional Centers for Education and Training Careers- Quneitra branch as a model.” The aim is twofold: First, it is to evaluate the importance of training and its efficiency and at the same time identify the various deficiencies that characterize the structuring of the training programme.

Then, tackle these deficiencies and suggest appropriate solutions in order to maintain a continuous efficient contribution in providing training for human resources.

At the theoretical level and after introducing the Regional Centers for Education and Training, and particularly the job of training administrative and pedagogical staff, the structuring of training in its theoretical and practical aspects is tackled. Concerning the practical aspect of the project, I have addressed a questionnaire to the programme graduates in order to explore their management of different administrative and pedagogical duties. I also tried to involve them in identifying the various deficiencies that the structuring of the training in the regional centers have because their practical experience entitled them to do so. The ultimate goal is to overcome these deficiencies and achieve better outcomes. The next step was to organize online interviews with the trainees of Quneitra Regional Centers for Education and Training because of Covid 19.

Their experience, competence and expertise in the field of training helped me learn about the identified deficiencies and I invited them to suggest solutions in

order to make training better taking into consideration the fact that the training will last two years

الكلمات المفتاحية للبحث:

1 - المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين:

أحدثت المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين سنة 2011 بمقتضى المرسوم رقم 2.11.672 الصادر في 23 ديسمبر 2011 في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

و هي تصنف ضمن مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، التي حددت قائمتها بالمرسوم رقم 2-03-201 الصادر في 21 أبريل 2006، المتعلق بتحديد قائمة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، كما تم تغييره و تمييزه بالمرسوم رقم 2-12-746 الصادر في 6 مارس 2013، و المراكز الجهوية لمهن التربية و التكوين خاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي، و لمقتضيات القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، مهمتها تكوين الأطر في ميدان التربية و التكوين و تطوير البحث العلمي التربوي، كما تحدد بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي مقرات هذه المراكز وفروعها الإقليمية عند الاقتضاء.

2- مسلك الإدارة التربوية:

انطلاقا من الرغبة الملحة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي في تطوير مهام الإدارة التربوية وتفعيلا للمشروع 15p من البرنامج الاستعجالي 2008-2012 الذي تم العمل في إطاره على تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين بتفعيل تكوينات أساس ومستمرة من أجل الارتقاء بالكفايات المهنية لمدرسي المؤسسات التعليمية وأفضى إلى إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بمقتضى مرسوم رقم 2-11-672 الصادر في 23 ديسمبر 2011، وإخراج سلك خاص بتكوين أطر الإدارة التربوية وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي ضمن هذه المراكز.

وتم تحريب إرساء مسلك الإدارة التربوية بأربعة مراكز خلال الموسم 2014/2015 سببها تعميم شبه كلي مع موسم 2015/2016، تم التعميم على جميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب، وذلك طبقا لمقتضيات قانونية جديدة متمثلة في قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 4215.14 الصادر في 10 شتنبر 2014 بشأن تحديد شروط وإجراءات وبرامج مباراة ولوج مسلك الإدارة التربوية.

3-مخرجات التكوين:

يشير مصطلح مخرجات التكوين إلى تمكين الأطر المتدربة من الكفايات المهنية الضرورية المرتبطة أساسا بالتدبير من أجل تأدية مهامها بمستوى عالي من الكفاءة، بهدف الارتقاء بأداء المؤسسات التعليمية وخاصة الكفايات المرتبطة بالتخطيط والتنظيم والتدبير والضبط والمراقبة.

ويحقق التكوين أهدافه من خلال ظاهرة التعليم التي تعرف بأنها "عملية تنمية ثقافية للفرد لا تحتاج لوجود هدف وظيفي محدد، ومن خلالها تتم تنمية القدرات الفكرية التطبيقية بشكل عام.(باشات،1978،ص11)

4- مفهوم الإدارة:

هناك مصطلحين في اللغة الإنجليزية يستخدمان للتعبير عن مستويات كلمة الإدارة هما: **Management** - **Administration** وهي آتية من الفعل **Administrate**، وهي تعني المؤازرة - المساعدة - القيادة - التوجيه والحكم - الرقابة....

ولقد استخدم **Shelon** في كتابه فلسفة الإدارة المصطلحين السابقين بمستويين مختلفين:

1 فمصطلح **Administration** بمعنى الإدارة العليا.

2 واصطلاح **Management** بمعنى الإدارة التنفيذية، تم تناول دول كل منهما في أن الإدارة التنفيذية هي التي تختص بتنفيذ السياسة ضمن الحدود التي صممها الإدارة العليا باستخدام التنظيم للوصول إلى الهدف المنشود. (بكري، 2007، ص5).

5- القراءة:

في وقتنا الحاضر تعدى مفهوم القراءة تعرف الرموز المكتوبة ونطقها، إلى مستوى فهم الأفكار المتضمنة في النص المكتوب، وكتيحية للتطورات الحاصلة بصفة عامة في جميع المجالات بالإضافة إلى الاهتمام بحرية التعبير والعناية بالارتقاء الفكري، اتسع مفهوم القراءة ليشمل النقد وإبداء الرأي والاستنتاج والتحليل وتحقيق التغيير، وبذلك أصبحت القراءة عملية عقلية، انفعالية دافعية تشمل تفسير الرموز والرسوم التي يستقبلها القارئ عن طريق العين، وفهم المعاني والربط والاستنتاج والتفكير والحكم والتذوق وحل المشكلات. (السيمان، مصر، ص134).

مقدمة

توالت الإصلاحات واللجن في قطاع التربية والتكوين منذ الاستقلال بدء باللجنة الرسمية لإصلاح التعليم (1957) إلى الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وتضافرت الجهود لوضع الأسس وأخذ التدابير الرامية إلى الارتقاء بمستوى التعليم ببلادنا.

ولقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث للمتخصصين في الشأن التعليمي والتكويني، ان أي إصلاح لا ينصب على جميع مكوناته وعناصره يبقى إصلاحا دون المطلوب ولا يرقى إلى المستوى المرغوب، فالاهتمام بالإدارة التربوية وتحديث آليات ممارستها بكل حكمة ومسؤولية ضرورة ملحة للارتقاء بالمنظومة التربوية، ورغم ان الأطر المكلفة بمهام الإدارة التربوية والمحددة في المادة 10 من المرسوم 2.02.376 الصادر في 17 يونيو 2002 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم (المرسوم 2.02.376، يونيو 2020) خضعت لتكوين خاص يشمل الجانبين النظري والميداني والذي ينظمه القرار الوزاري رقم 1849 الصادر في 8 أغسطس 2005 بشأن تحديد شروط وكيفيات تنظيم التكوين الخاص لفائدة الأطر المكلفة بمهام الإدارة التربوية (القرار الوزاري، 1849، 2005). الا ان هذا التكوين لم يرقى إلى المستوى المطلوب وعرف مجموعة من المعوقات.

وفي هذا الإطار وطبقا لمقتضيات مرسوم إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين رقم 2.11.672 الصادر بتاريخ 23 دجنبر 2011 أسندت إلى هذه المراكز مهمة تكوين وتوفير أطر إدارية مؤهلة ورائدة. (مرسوم 2.11.376 ، دجنبر 2011) واعية بالمسؤولية الملقاة على عاتقها للإسهام في تجويد المنظومة التربوية ولاسيما وان القاعدة البيداغوجية لم تعد تعتمد المثلث المتمثل في المدرس والتلميذ والمنهاج بل حولته إلى مربع يشمل زاوية هامة ومحددة، اغفالها يجعل الحلل في الإصلاح وارد، ألا وهي الإدارة التربوية.

تشمل هندسة التكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين مجموعة من الأهداف والمرامي والأسس والآليات الكفيلة بتوفير موارد بشرية قادرة على القيادة باعتماد مقاربات حديثة للتدبير الإداري والتربوي. ويبدأ مسار التكوين منذ النجاح في الاختبارين الكتابي والشفوي إلى حدود الإعلان عن نتائج امتحان التخرج بعد قضاء سنة تكوينية يتم من خلالها اكساب الإطار المتدرب رؤية واسعة تعتمد على الاستبصار والتخطيط الاستراتيجي لمختلف المهام الإدارية والتربوية.

وللمساهمة في تجويد التكوين في مسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين وجعله رائدا في الارتقاء بالمنظومة التربوية من خلال مساهمته في توفير رأسمال بشري فعال في مجال التدبير الإداري والتربوي، جاء هذا البحث الذي ننجزه تحت عنوان: قراءة في مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين -خريجي القنيطرة نموذجاً-

وذلك بهدف الوقوف على مختلف المعوقات التي يعرفها النظام التكويني في شقيه النظري والميداني واقتراح الحلول الرامية إلى تجديد وتحسين هيكلية التكوين التي مر على اعدادها ما يناهز الست سنوات لكي لا تسقط في الرتبة وتستمر في العطاء الهادف والفعال.

تناولنا في هذا البحث هيكلية ونظام التكوين بمسلك الإدارة التربوية باعتماد مقارنة تحليلية وصفية تشمل أولا استثماره موجهة للخارجين يتم من خلال محاورها الوقوف على مختلف اختلالات التكوين وملامسة اقتراحاتهم الرامية إلى تجويد التكوين، من جهة أخرى اعتمدنا مقابلة موجهة للسادة والسيدات المكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين للمشاركة بحكم كفاءتهم وخبراتهم كأطر إدارية متميزة في تحديد آليات تحديث وتجويد التكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين.

مشكلة البحث:

في ظل الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين التي تهدف إلى تكوين رأسمال بشري غني وفعال يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية، باعتماد مقارنة شمولية تقتضي الإحاطة بكل العوامل المؤثرة في العملية التربوية فإننا نجد مهامنا جديدة لمدير المؤسسة تختلف عن سابقتها، ذلك ان توجهات الميثاق ضمن بنده 149 "يشترط في المدير ان يكون قد نال تكويننا أساسيا في مجال الإدارة التربوية، وتكوين دورات مكثفة للتكوين المستمر والتأهيل في هذا المجال يستفيد منها المديرون الحاليون..." (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999) اي ان مواصفات المدير أصبحت تتأسس في جوهرها على الفعالية والدينامية والقدرة على الخلق والابتكار.. اي القدرة على القيادة الرشيدة الرامية إلى الارتقاء بالمنظومة التربوية عامة وبالناشطة خاصة، باعتماد التدبير التشاركي لكل المتدخلين التربويين ولكل الفئات المجتمعية القادرة على المساهمة في تحسين العمل التربوي، وعلى التبصر والتخطيط الاستراتيجي والتتبع والقيادة المبنية على التحليل العلمي للمدخلات. هذه كلها كفايات يتم اكتسابها من خلال التكوين وصلقلها بالتجربة الميدانية.

ولنفس الغاية أصدر المرسوم 2.11.672 الصادر في شأن إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ليين ويوضح آليات تكوين موارد بشرية في المجال الإداري والتربوي ذات جودة عالية تواكب الإصلاح المنشود.

إن الإدارة التربوية، من خلال ما سبق، لم تعد وظائفها محصورة في تسيير شؤون المدرسة فحسب، بل أصبحت تدور حول المتعلم وحول توفير الظروف الملائمة والمساعدة على الارتقاء بالعملية التربوية، والسعي إلى تحقيق الأهداف والغايات التربوية والاجتماعية الكبرى؛ وعلى هذا الأساس، بات لزاما توافر مجموعة من المواصفات والكفايات في المدبر التربوي، والتي تجعله قادرا على القيادة الفعالة الرامية إلى تحقيق غد أفضل.

نود من خلال هذه القراءة في مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية ان نلامس مدى فعالية التكوين في توفير موارد بشرية مؤهلة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

الإشكالية:

إلى أي مدى يعتبر التكوين بالمراكز الجهوية كافيا لإنتاج أطر إدارية وتربوية قادرة على مواكبة الإصلاح التربوي واعية بالمسؤولية الملقاة على عاتقها؟

أهمية البحث:

يمكن تلخيص أهمية البحث في:

- التعرف على أهمية التكوين في مجال التدبير الإداري والتربوي؛
- التعرف على مختلف أبعاد التكوين بمسلك الإدارة التربوية؛
- معرفة آليات تحديث وتحسين هيكلية التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
- المساهمة في تحديد هيكلية التكوين الخاصة بالسنة الثانية.

أهداف البحث:

لقد تمكن التكوين بمسلك الإدارة التربوية من توفير أطر إدارية مؤهلة للتدبير الإداري والتربوي، قادرة على المساهمة في إصلاح المنظومة من خلال اعتماد التدبير التشاركي واللامام بآليات التدبير القيادي الهادف. وما نطمح إليه هو الرفع من مستوى الأداء الوظيفي وتحقيق الارتقاء المهني، لذا جاء هذا البحث لأهداف تتمثل في:

أهداف عامة:

- معرفة ما مدى قدرة التكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين على توفير موارد بشرية مؤهلة في التدبير الإداري والتربوي متمكنة من الكفايات المهنية المعتمدة لمزاولة المهام الإدارية بكل فعالية.
- رصد مختلف الاختلالات التي تعرفها هندسة التكوين بالمراكز الجهوية والتي تحد من مردودية التكوين سواء تعلق الأمر بالشق النظري أو العملي (الميداني).
- تحيين وتجديد هندسة التكوين من خلال معالجة الاختلالات، وادماج صيغ حديثة تتوافق والتغيرات التي تعرفها المنظومة التربوية بهدف الارتقاء بالتكوين في مسلك الإدارة التربوية.

أهداف خاصة:

باعتبارنا أطر عاملة بقطاع التعليم نود المشاركة في إغناء الحقل التربوي بموضوع علمي يساهم في تجويد التكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين.

- اكتساب آليات البحث العلمي من خلال استثمار الموارد الميدانية والنظرية.
- ملامسة عطاءات الخرجين ومساهماتهم في الإصلاح التربوي.

حدود البحث:

الحدود المكانية: المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالقنيطرة

الحدود الزمنية: الموسم الدراسي 2020/2019

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في خريجي مسلك الإدارة التربوية للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة منذ انطلاق المسلك أي من الفوج الأول 2015/2014 إلى الفوج الخامس 2019/2018 والذي يقدر عددهم ب 261 خريجاً ضمنهم 36 خريجة.

فروض البحث:

❖ هل النظام التكويني المعتمد بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين في شقيه النظري والميداني، يعد كافياً لاكتساب الكفايات

المهنية الضرورية المتعلقة بالتدبير التربوي والإداري والمالي لمؤسسات التربية والتعليم؟

❖ إلى أي مدى تعتبر التدريبات الميدانية مجالاً خصباً لضبط مهام الأطر الإدارية والتربوية مستقبلاً؟

ما هي مختلف الاقتراحات بخصوص هيكلية التكوين بالنسبة للسنة الثانية؟

الدراسات السابقة:

لم يسبق تقديم أية دراسة في هذا الموضوع، وهذا ما جعلنا نعتد بالاهتمام به، وصياغة هذه القراءة الرامية من جهة إلى ملامسة نجاعة التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين ومن جهة أخرى قصد الوقوف على آليات تجويد التكوين من خلال رصد مختلف الصعوبات.

أدوات البحث:

الاستمارة:

اعتمدنا على الاستمارة في البحث الميداني والتي تتطلب تفيئ أجوبة الخرجين وتبويبها وتحليلها وهي بمثابة أداة فعالة للاطلاع على أهمية وفعالية التكوين بمسلك الإدارة التربوية ومساهمته في تحقيق الارتقاء بالمنظومة التربوية من خلال تأهيل وتوفير رأسمال بشري قادراً على التدبير الإداري والتربوي بالمؤسسات التعليمية:

صيغت أسئلة الاستمارة بشكل نهائي بعد إخضاعها لدراسة دقيقة وقبل صياغتها قمنا، بمقابلات شفوية مع الخرجين من أجل تدقيق الإشكالية وصياغة الفرضيات وبناء الاستمارة على نتائج ومعطيات المرحلة الاستكشافية.

المقابلة:

بالإضافة إلى الاستمارة اعتمدنا المقابلة الموجهة التي وجهت للسادة والسيدات المكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة، والتي تمت بشكل الكتروني بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد، بسبب جائحة كورونا **19covid** والحجر الصحي وتشمل أسئلة تتمحور حول مختلف الاختلالات التي يعرفها التكوين والتي تم رصدها وتحديدها من خلال أجوبة الخرجين التي تمت من خلال الاستمارة.

منهج البحث:

تناولنا هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي، بغية تحقيق أهدافه من خلال اشراك الخرجين عبر استمارة تضم مجموعة من الأسئلة تتمحور حول هيكلية التكوين الذي استفادوا منه وتمفصلاته مع المهام الإدارية والتربوية التي

يباشرونها لتشخيص مختلف الاختلالات، وكخطوة متممة اعتمدنا مقابلة مع السيدات والسادة المكونين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين باعتبارهم أطر إدارية ذات خبرة وكفاءة ميدانية عالية لصياغة مقترحات جيدة ترمي إلى تجويد التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مع استثمار القوانين الإحصائية اللازمة لمعالجة المعطيات والبيانات واستخلاص النتائج وتحليلها.

مشن البحث:

المحور الأول: المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

تقديم:

"يحدث على مستوى كل جهة، مركز جهوي لمهن التربية والتكوين وتحدد بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي مقرات هذه المراكز وفروعها الإقليمية عند الاقتضاء بناء على اقتراح من مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية يعتبر المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمثابة مؤسسة لتكوين الأطر العليا، خاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي وتنظم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في شبكة وطنية لمؤسسات تكوين الأطر التربوية وتحدد آليات التنسيق بين المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي".

(المرسوم 2.02.376، المادتين 1-2).

1- مهام المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين:

تأهيل أطر هيئة التدريس المتدربين.

- تهيئة المترشحين لاجتياز مباريات التبريز للتعليم الثانوي التأهيلي؛
- -تكوين أطر الإدارة التربوية وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي؛
- -تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة مختلف فئات موظفي الوزارة، بما في ذلك أطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي وأطر الإدارة التربوية، فضلا عن العاملين بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بهدف تحديث وتطوير معارفها وكفاياتها وخبراتها المهنية، أو إعدادها للمباريات ولامتحانات الكفاءة المهنية؛
- -القيام بأنشطة البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي في المجالات التربوية والبيداغوجية والديداكتيكية وحكامه المؤسسات، وكذا إنجاز الدراسات والأبحاث في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المركز أو التي يتطلبها التكوين؛
- -إنتاج الوثائق التربوية، وكذا القيام بتبادل المعلومات والوثائق ذات الصلة باختصاصات المركز مع الجهات المعنية.
- -اقتراح مشاريع إصلاح وتحديد مناهج وبرامج التكوين (المرسوم، 2.06.376، المادة 30).

2- سلك تكوين أطر الإدارة التربوية وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي:

"يقبل في هذا السلك موظفو قطاع التعليم المدرسي الناجحون في مباراة الولوج لهذا السلك التي تنظم بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين متى اقتضت المصلحة ذلك. وتحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي الفئات المعنية وشروط الولوج وكيفية إجراء هذه المباريات وتنظيم المسالك وإجراء التدريب". (المرسوم، 2.02.376، المادة 31).

"يحتفظ الناجحون في مباريات ولوج سلك تكوين أطر الإدارة التربوية وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي، خلال فترة التكوين بوضعيتهم النظامية". (المرسوم، 2.02.376، المادة 32).

3- مهام مدير المركز الجهوي للتربية والتكوين:

يقوم السيد المدير المساعد تحت اشراف السيد مدير المركز بتنظيم وتنفيذ الأنشطة التربوية بالإضافة إلى تهيئ وتنفيذ وتنسيق مخططات التدريب والتكوين التطبيقي وكذلك اعداد ومتابعة وتنسيق وتنفيذ أنشطة البحث العلمي التربوي وتنظيم الدورات والندوات واللقاءات التكوينية المبرمجة ضمن أنشطة المركز وتنسيق أنشطة الفروع الإقليمية في حالة وجودها.

(المرسوم، 2.02.376، المادة 10).

4- كرونولوجيا المراكز الجهوية:

مؤسسات التكوين بعد مرسوم إحداث المراكز رقم 2.11.672 بتاريخ 23 دجنبر 2011 في إطار الجهوية الموسعة	مؤسسات التكوين بعد مرسوم إحداث المراكز رقم 2.11.672 بتاريخ 23 دجنبر 2011	مؤسسات التكوين قبل مرسوم إحداث المراكز رقم 2.11.672 بتاريخ 23 دجنبر 2011
تقطيع جديد لمنظومة التكوين يطابق التقطيع الجهوي للمملكة. حيث تقلص عدد المراكز من 15 إلى 12 مركزا: جهة طنجة تطوان جهة الشرق والريف جهة الرباط سلا القنيطرة جهة الدار البيضاء السطات جهة مراكش اسفي جهة درعة تافيلالت جهة سوس ماسة جهة كلميم واد نون جهة العيون الساقية الحمراء جهة الداخلة واد الذهب	تجميع مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي والمراكز التربوية الجهوية في مركز واحد يسمى المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. أحدث في كل جهة مركزا جهويا واحدا الحاق المدارس العليا بالتعليم العالي.	مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي. المراكز التربوية الجهوية. المدارس العليا للأساتذة

5- ميزانية المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين:

يأتي توطين المشروع المتعلق بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بكراسة الميزانية بكل من ميزانيتي التسيير والاستثمار في اطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، خاصة الجانب المتعلق بالتبويب الميزانياتي الجديد الذي يؤكد على الانتقال من المقاربة المعيارية للنفقات إلى هيكلية ميزانية قائمة على النتائج والبرامج الميزانية وتسهيل مقروئية الميزانية، وذلك من خلال تقديم الميزانية داخل الأبواب في فصول منقسمة إلى برامج ومشاريع أو عمليات مع التركيز على البعد الجهوي علما أنه خلال السنوات الماضية كانت الاعتمادات المخصصة للمراكز تدرج ضمن "الجهة 00" المخصصة للإدارة المركزية وانطلاقا من هذه السنة المالية تم إدراجها على مستوى كل جهة التي تحتضن مركزا جهويا لمهن التربية والتكوين وذلك طبقا لمقتضيات المادة 38 من القانون التنظيمي للمالية المشار إليه أعلاه.

إضافة إلى ذلك فقد عرفت الاعتمادات المرصودة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 32 مليون درهم برسم 2014 إلى 70 مليون درهم برسم السنة المالية 2020، أي بزيادة قدرها 118%، وذلك من أجل تحقيق الأهداف والإجراءات المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال التكوين، وكذا التنزيل السلس لمقتضيات القانون الاطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الرامية إلى تأهيل أطر هيئة التدريس وتعزيز كفاءات الأطر التربوية بغية تكوين جيل جديد من المدرسين المنخرطين في مسار الإصلاح والتطوير المنشود من أجل الرفع من مهنة وجودة مخرجات التكوين الأساس، وبالنظر إلى الدور المحوري للمراكز الجهوية في مجال التكوين، وتأمينا لتنزيل برامج العمل المعبر عنها من طرف المراكز) بلاغ توضيحي لوزارة التربية الوطنية حول ميزانية المراكز الجهوية للتربية والتكوين)

المحور الثاني: المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- فرع القنيطرة-

1- البنية المادية والتربوية والموارد البشرية للمركز الجهوي بالقنيطرة (إدارة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، القنيطرة، 2020).

البنية المادية:

الطاقات الاستيعابية	العدد	القاعات الدراسية
400	16	حجرات دراسية
-	01	مختبرات علمية
50	02	قاعات الاعلاميات
180	02	مدرجات
50	02	قاعة التطبيقات العلمية
680	24	المجموع

الموارد البشرية:

نوع اخر	أستاذ التعليم الابتدائي	أستاذ التعليم الثانوي الاعدادي	أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي	أستاذ التعليم العالي ومبرز	أستاذ مبرز	أستاذ التعليم العالي	عدد المكونين	الشعبة
00	00	00	00	01	04	01	06	الرياضيات
00	00	00	01	04	04	00	09	علوم الحياة والأرض
00	00	00	01	00	03	01	05	اللغة الفرنسية

00	00	00	03	02	04	01	10	الاجتماعيات
00	00	00	00	01	04	00	05	الفلسفة
00	00	00	02	02	01	00	05	علوم التربية
00	01	00	01	01	00	00	03	التربية الإسلامية
00	00	00	02	01	01	00	04	التشريع
00	00	00	03	00	01	00	04	الاعلاميات
00	00	00	01	00	03	00	04	الفيزياء والكيمياء
00	01	00	01	01	04	00	07	اللغة العربية
00	02	00	15	13	29	03	62	المجموع

"تتكون هيئة التدريس بالمراكز الجهوية من أطر هيئة الأساتذة الباحثين والأساتذة المبرزين للتعليم الثانوي التأهيلي وموظفين يعهد لهم القيام بمهام التدريس وفق شروط ومعايير تحدد بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي. غير أن أطر هيئة التدريس المزاويلين عملهم بمراكز تكوين المعلمين والمعلمات والمراكز التربوية الجهوية في تاريخ نشر هذا المرسوم 2.11.672 بالجريدة الرسمية، يستمرون في مزاولة نفس المهام بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين وفروعه.

ويمكن للمركز أن يستعين بأساتذة أو بكفاءات من القطاع العمومي أو الخصوصي اعتبارا لتجربتهم وخبراتهم، لتدريس بعض المواد أو لتأطير بعض الأنشطة وتؤدي تعويضات هذه الدروس على أساس المقادير والشروط الجاري بها العمل في مؤسسات تكوين الأطر العليا." (المرسوم، 2.11.672، المادة 14)

2- إحصاء خريجي أطر الإدارة التربوية بفرع القنيطرة:

الاناث	العدد	الفوج
03	30	2014-2015
02	62	2015-2016
13	60	2016-2017
13	79	2017-2018
05	30	2018-2019
36	261	المجموع

المحور الثالث: مرامي وأهداف التكوين بمسلك الإدارة التربوية

1- مرامي وأهداف على مستوى تدبير عدة تكوين أطر الإدارة التربوية:

- تحقيق التناغم بين التكوين بالمجزوءات والتدريب العملي؛
- دعم جهود المتدخلين على مستوى المركز والمؤسسة المدرسية لإدارة وتدبير وتقييم التدريب العملي؛
- ضمان حد أدنى من الانسجام بين جهود كافة المراكز في أفق بلوغ الأهداف الاستراتيجية؛
- ضمان إمكانية تتبع وتقييم عمليات تخطيط وتدبير وتقييم التدريب الميداني.

2- مرامي وأهداف على مستوى تكوين أطر الإدارة التربوية:

- تعرف هياكل وبنيات المؤسسة المدرسية وعلى متطلبات تدبيرها وتسييرها؛
- اكتساب كفايات التخطيط والتدبير والتقييم من خلال ممارسة أعمال ومهام ذات صلة بمهن المدرسة؛
- اكتساب كفايات تمكن من تخطيط وتدبير وتقييم أنشطة الحياة المدرسية؛
- اكتساب مواقف وسلوكات إيجابية اتجاه الوسط المدرسي ومحيط المؤسسة والمتعلمين والمتعلمات تلتزم أخلاقيات المهنة؛
- اكتساب المتدرب القدرة على تحمل مسؤولية إدارة المؤسسة المدرسية. (المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، 2015)

المحور الرابع: تحديد المفاهيم الأساسية لموضوع البحث

1) الإدارة العامة:

- الدلالة اللغوية للإدارة

"تقديم الخدمة للغير، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية **minister tad** المكونة من مقطعين، أي تقديم العون للآخرين، كما تعني الترتيب والتنظيم الخاص الذي يحقق أهدافاً معينة، كما تعني الإدارة النظام أو الانتظام، فالإدارة الناجحة سر نجاح الدول في كل مكان وزمان، وما سادت الحضارات إلا بالإدارة فكراً وتطبيقاً، وما بادت إلا بالفوضى، وهذا نقيض للإدارة لأن الإدارة تعني النظام أو الانتظام" (موسوعة الشامل للبحوث) المفهوم الاصطلاحي للإدارة.

"عملية اتخاذ القرارات التي من شأنها توجيه القوى البشرية والمادية المتاحة لجماعة منظمة من الناس لتحقيق أهداف مرغوبة على أحسن وجه وأقل تكلفة وفي إطار الظروف البيئية المحيطة فهي عملية مستمرة مؤسسة على بناء معرفي مكون من مناهج وأساليب مشتقة من عدة علوم تهدف لتحقيق نتائج محددة للمنظمة بأعلى كفاءة وفعالية ممكنة في كل الظروف البيئية المحيطة والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة" (موسوعة الشامل للبحوث، ص14)

من خلال التعريفين نستشف أن الإدارة هي مجموعة من العمليات المتكاملة المبنية على التخطيط، والتوجيه، والتنظيم، وكذلك المراقبة، ومن الممكن تعريفها على أنها تحديد مجموعة من الأهداف الواضحة، ثم العمل على تنسيق جهود مجموعة من الأشخاص لتحقيق هذه الأهداف.

(2) الإدارة التربوية:

مفهوم الإدارة التربوية:

" هي الجهود المنسقة التي يمكن أن يقوم بها فريق العاملين في الحقل التعليمي من إداريين وفنيين... بغية تحقيق أهداف تربوية داخل المدرسة تحقيقاً شاملاً مع ما تهدف إليه الدولة من تربية أبنائها تربية صالحة وعلى أسس سليمة " (أوزي، ص61)

"مجموعة من العمليات المتشابهة التي تتكامل فيما بينها، سواء داخل المنظمات التعليمية أو بينها وبين نفسها لتحقيق الأغراض المنشودة من التربية" (عابدين، 2017، ص53)

من خلال التعاريف السابقة نستشف أن الإدارة التربوية تشمل كل عمل منسق يخدم التربية والتعليم، وتتحقق من ورائه الأغراض التربوية والتعليمية تحقيقاً يتوافق مع الأهداف الأساسية للتعليم، هي عملية قيادة الناس وتوجيههم لتحقيق هدف معين ومشترك، وتعرف أيضاً على أنها الطريقة التي يوجه بها التعليم في مجتمع معين، وذلك بما يتلاءم مع أوضاعه ومع الأيديولوجية الموجودة فيه، وكذلك مع الاتجاهات الفكرية التربوية السائدة به، وذلك لتحقيق الأهداف الموضوعية والمخطط لها. الإدارة التربوية هي مجموعة من العمليات الإجرائية التي تنبثق عن مجموعة من الأفكار والآراء، وعن الإمكانيات المتاحة من موارد مادية وبشرية، وتمثل في التخطيط، والتوجيه والتنظيم، والتنسيق وكذلك المراقبة والقيادة والضبط، مع تحديد مجموعة من الأهداف التربوية.

3- خصائص وأهداف ومميزات الإدارة التربوية:

خصائص الإدارة التربوية:

- يجب أن تكون متماشية ومتناسبة مع سياسية البلاد والفلسفة الاجتماعية كذلك.
- تتسم بالمرونة والسهولة، بعيدة كل البعد عن القوالب الثابتة والجامدة، وفي الغالب تكون متكيفة مع الظروف المتغيرة، وتتلاءم مع مقتضيات الموقف.
- تمتاز بالفعالية والكفاءة، وتحقق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لكل من الإمكانيات البشرية والمادية.

أهداف ومميزات الإدارة التربوية:

- ✓ السعي حتى تحقيق أهداف التربية، ثم أهداف التعليم؛
- ✓ تنسيق وتنظيم الأعمال الإدارية والفنية في المؤسسة التربوية، وذلك من خلال تحسين وضبط العلاقة بين العاملين في إطار المؤسسة بالإضافة إلى بناء شخصية المتممي للمؤسسة بصورة متكاملة، ومن جميع النواحي الجسمانية، والعقلية، والعلمية، وكذلك الاجتماعية؛

- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية العلمية وذلك من خلال توجيه استعمال الطاقة البشرية والمادية بشكل عقلاي وعلمي؛
- ✓ مراعاة وتطبيق الأنظمة الصادرة عن الإدارات التعليمية المسؤولة عن التربية والتعليم؛
- ✓ الإشراف بشكل كامل على تنفيذ مشاريع المؤسسة بصورة حاضرة وفي المستقبل؛
- ✓ وضع الخطط اللازمة لنمو وتطور المؤسسة التعليمية وفي المستقبل؛
- ✓ بناء جسر تعاوني مع البيئة المحيطة من شركاء وجمعيات المجتمع المدني، وذلك لإيجاد حلول إيجابية وفعالة للمشاكل؛
- ✓ توفير النشاطات المختلفة للمشاركين في المؤسسة وذلك لتنمية وتطوير قدراتهم الاجتماعية.

الفصل الثاني: الجانب النظري للبحث

المبحث الأول: مرجعيات تكوين الأطر الإدارية والتربوية

1- الدستور:

" تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتسيير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة" (الدستور المغربي، 2011، الفصل 31).

".. تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لكل الأطفال بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة..." (الدستور المغربي، 2011، الفصل 32).

2- التوجيهات الملكية السامية:

خطاب 20 غشت 2013

"إن الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين يقتضي إجراء وقفة موضوعية مع الذات، لتقييم المنجزات، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات. وهنا يجدر التذكير بأهمية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تم اعتماده في إطار مقارنة وطنية تشاركية واسعة." (الخطاب الملكي، 2013)

خطاب 20 غشت 2014

"ويعد توفير الموارد البشرية المؤهلة أساس الرفع من التنافسية للاستجابة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل ومواكبة التطور والتنوع، الذي يعرفه الاقتصاد الوطني" (الخطاب الملكي، 20 غشت 2014)

خطاب 10 أكتوبر 2014

"اننا نعتبر أن الرأسمال البشري هو رصيدنا الأساسي، في تحقيق كل المنجزات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وسلاحنا لرفع تحديات التنمية، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال.

لذا، ما فتئنا نعطي بالغ الأهمية، لتكوين وتأهيل مواطن، معترز بهويته، ومنفتح على القيم الكونية، ولاسيما من خلال مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانقلاب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية. ("الخطاب الملكي، 10 أكتوبر، 2014)

3- الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

وثيقة مرجعية متوافق عليها لإصلاح المدرسة المغربية، صمم على قسمين رئيسيين متكاملين، يضم القسم الأول المبادئ الأساسية التي تضم المرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين والغايات الكبرى المتوخاة منه وحقوق وواجبات كل الشركاء والتعبئة الوطنية لإنجاح الإصلاح، أما القسم الثاني فيضم ست مجالات للتجديد موزعة على تسع عشرة دعامة للتغيير أولها مجال نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي و مجال التنظيم البيداغوجي و مجال الرفع من جودة التعليم والتكوين ومجال الموارد البشرية و مجال التدبير والتسيير وأخيرا مجال الشراكة والتمويل .

وقد تم الحرص في صياغة المبادئ الأساسية للإصلاح وتحديد مجالاته، على توخي الدقة والوضوح قدر المستطاع، مع الاستحضار الدائم لضرورة التوفيق بين ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن للتطبيق. (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999)

4- التدابير ذات الأولوية:

لتحليل وتشخيص إشكالات واختلالات منظومة التربية والتكوين تم اعتماد لقاءات تشاورية حول واقع وافاق المدرسة المغربية التي بنت دراستها عبر ثلاث مراحل أولها مرحلة التشخيص والتحليل ثم مرحلة البلورة وأخيرا مرحلة التخطيط والانجاز لاستشراف ما يتعين القيام به لتأهيل المدرسة المغربية سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد ولقد مكنت الاقتراحات والتوصيات التي أفرزتها هذه اللقاءات من جهة إعداد وبلورة التدابير الأولية التي تكتسي صبغة الاستعجالية، ومن جهة أخرى سيتم اعتمادها إلى جانب التقرير الاستراتيجي المرتقب للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لبناء الرؤية المستقبلية وتشمل تسعة محاور أولها محور التمكين من التعلّيمات الأساسية محور التمكين من اللغات الأجنبية، محور دمج التعليم العام والتكوين المهني وتثمين التكوين المهني، محور الكفاءات العرضانية والفتح الذاتي، محور تحسين العرض المدرسي، محور التأطير التربوي، محور الحكامة (تدبير المؤسسات التعليمية-اللامركزية الفعلية-النظام الأساسي)، محور تخليق المدرسة والمحور التاسع حول التكوين المهني وتثمين الرأس المال البشري وتنافسية المقاول. (البردعي، رزنامة التكوين، 2015)

المبحث الثاني: المرجعيات الأربع لهندسة التكوين بمسلك الإدارة التربوية:

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي، بناء على اقتراح من مجلس المركز وبعد استطلاع رأي مجلس التنسيق واللجنة الوطنية للتعليم العالي كليات تنظيم التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومضامينه بالإضافة إلى نظام الدراسة والتقييم لنيل الشهادات التي يسلمها المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. (البردعي، رزنامة التكوين، 2019)

المطلب الأول: المرجعية المهنية

تنطلق من تشخيص وتحليل مهنة إطار الإدارة التربوية والمهام المنوطة به وتشمل مجال وظائف المدبر المثلمة في التخطيط، التنظيم، الإدارة المراقبة والتقييم ويعرفها الباحث محمد الدريج "أنها قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين يتكون محتواها من معارف ومهارات وقدرات واتجاهات مندمجة بشكل مركب، كما يقوم الشخص الذي اكتسبها بتوظيفها قصد مواجهة مشكلة

ما وحلها في وضعية محددة". (الدرج، 2000، العدد 16) ومجال الأنشطة المهنية المتمثلة في تدبير العمليات التربوية والموارد والعلاقات الداخلية وكذلك مجال أدوار المدير المتمثلة في كونه قائدا، متواصلا ومصاحبا...
المطلب الثاني: مرجعية الكفايات

تتضمن الكفايات المهنية المراد تميمتها والمفروض أن تتوفر لدى المتدرب عند تخرجه من مسلك تكوين أطر الإدارة التربوية والمتمثلة في:
كفاية التخطيط:

يخطط الإطار المتدرب الأنشطة الإدارية والتربوية والمالية على المدى القصير والمتوسط والطويل آخذا بعين الاعتبار:

- غايات وأهداف النظام التربوي المغربي وخصوصيات النظام التربوي ونظامه وكذلك المناهج الرسمية وفئات المتعلمين المستهدفين بالإضافة إلى استعمال تكنولوجيا التواصل والمعلومات؛
- الموارد المالية والبشرية للمؤسسة والوسط الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛
- حاجات المتعلمين ونجاحهم الدراسي وكذلك التشريع المدرسي وأسس التخطيط المالي.

كفاية التدبير:

يدبر المتدرب الإداري انجاز أنشطة تخطيطاته (مشروع المؤسسة - مشاريع محلية - أنشطة معينة...). الطوارئ من خلال تنفيذها بفعالية ونجاعة آخذا بعين الاعتبار:

- المظاهر السوسيونفسية لتدبير المؤسسة التعليمية والخصوصيات الجهوية والمحلية وخصوصية مؤسسة العمل؛
- مسؤوليته في قيادة التغيير وكذلك المعارف والأبحاث المرتبطة بالتدبير واستراتيجية التواصل والتنشيط؛
- مراكز التدبير المالي والتشريع المدرسي واخلاقيات المهنة واستعمال تكنولوجيا التدبير والمعلومات.

كفاية التقويم:

يقوم الإطار المتدرب قبلها وبعديا انجاز العمليات من خلال أنشطة ووسائل المراقبة والضبط، مستندا إلى ذلك:

- الحصيلة المنجزة والتقارير والأنشطة الروتينية أو المبرمجة (مشروع المؤسسة، الأنشطة المندمجة، الحياة المدرسية...)
- توظيف الأدوات الخاصة بجمع وتركيب معطيات المؤسسة ومختلف العمليات المنجزة؛
- تحليل وتمحيص المعطيات المحصلة وضبط مختلف الأنشطة المنجزة؛
- ضبط مختلف الأنشطة المنجزة واستعمال تكنولوجيا التواصل والمعلومات.

كفاية التبصر:

يتبنى المتدرب الإطار مقارنة متبصرة في وضعيات ممهنة أو مهنية من خلال:

- تحليل ممارساته المهنية وكذلك تحليل الممارسات المهنية لأقرانه ثم ضبط ممارساته المهنية.

كفاية الاخلاق:

يتبنى المتدرب الإطار مقارنة أخلاقية ويعمل على ارسائها في وسطه المهني بالاستناد إلى:

القيم الوطنية والدولية والقوانين والسلطة المشروعة؛



✓ الممارسات التدييرية الهادفة إلى الانصات وتقدير الموارد والالتزام بمتطلبات المهنة. (شكير، 2002)

المطلب الثالث: مرجعية التكوين بمسلك الإدارة التربوية:

1- الشق النظري من التكوين: المجرؤات

تعريف المجرؤة:

المجرؤة هي عبارة عن وحدات دراسية من المقرر الذي يتم تقطيعه إلى مقاطع تربوية وفضاءات ديداكتيكية التي بدورها تتجزأ إلى حلقات ومواد دراسية صغرى قصد تحقيق كفايات دنيا وعليا عبر تمهير المتعلم وجعله قادرا على مواجهة مختلف الوضعيات التي يواجهها في واقعه. وبتعبير آخر، إن المجرؤة عبارة عن وحدات دراسية فصلية يتم تقطيعها إلى مواد ومجرؤات صغرى بينها علاقات تكامل واندماج وترابط عضوي سواء داخل مسلك أم سلك دراسي وذلك من أجل تنظيم الحياة المدرسية وخلق القدرات الكفائية لدى المتعلم لمواجهة كل المشاكل الذاتية والموضوعية المحتملة في الواقع الذي يعيش فيه المتعلم (الضاقية، منشورات الجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي)

وتفعيلا لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.672 الصادر بتاريخ 27 محرم 1433 الموافق ل 23 ديسمبر 2011 في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وخاصة المادة 31 منه المتعلقة بإعداد منهاج التكوين وفق التصور الجديد الذي يستهدف بناء وتطوير الكفايات المهنية لأطر الإدارة التربوية المتدربة

وتندرج هذه المجرؤات في سياق الهندسة الجديدة للتكوين الأساس بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والتي تعتمد المقاربة المجرؤاتية، ويتعين على أطر التكوين:

✓ الانطلاق من مبدأ التكوين الذاتي باعتبارهم حاملين لتجربة وخبرة؛

✓ الاعداد الذهني والمنهجي لمحاوالمجرؤة؛

✓ اعداد الوثائق الأساسية والعمل على توفيرها؛

✓ التخطيط القبلي لوضعيات التكوين وانشطتها؛

✓ التسلح بتقنيات التنشيط والتواصل والتحفيز على مستوى الفئة المستهدفة؛

✓ استحضار اكرهات الغلاف الزمني بحكم طبيعة الوضعيات والأنشطة؛

✓ التركيز في الورشات على دراسة حالات أو نوازل واستثمار النصوص والآليات المستعملة لمعالجتها. (مركز

التكوينات والملتقيات، 2014)

مجرؤة التأطير القانوني لمهام وتنظيم الإدارة التربوية

تقديم المجرؤة:

مجرؤة تتعلق بالتأطير القانوني لمهام وتنظيم الإدارة التربوية تهدف إلى تكوين وتأهيل أطر الإدارة التربوية المتدربين من خلال إلمامهم وضبطهم القوانين والتشريعات المنظمة للوظيفة العمومية بصفة عامة (المرسوم 2.02.854، 203) بالإضافة إلى اكسابهم

القدرة على تدبير مختلف الوضعيات المهنية والإدارية والتربوية بقطاع التربية والتكوين وإلمامهم بمختلف وضعيات الحياة المهنية وآليات توظيفها والآثار القانونية (المرسوم الملكي 62.68، 1968) والمادية المترتبة عنها مع التحكم في النظم الموجهة للتدبير والتنسيق الإداري والتربوي والعمل بمقتضاياتها. (مركز التكوينات والملتقيات الوطنية، 2014)

أهداف المجزوءة

- ✓ ان يدرك أطر الإدارة التربوية المتدربة النصوص التشريعية المعمول بها؛
- ✓ ان يكتسب القدرة على تبويب النصوص التشريعية والتنظيمية ومختلف أنواع المذكرات لتيسير استعمالها عند الحاجة؛
- ✓ الامام بمختلف الوثائق الإدارية والتربوية وتقنيات الترا سل الإداري (المرسوم 2.02.382، 2002)
- ✓ التعرف على جهات الاختصاص بالمصالح المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية (المذكرة 9، 2008)
- ✓ التعرف على مسطرة تدبير مختلف الوضعيات الإدارية (المرسوم 2.02.854، 2003)
- ✓ التعرف على كيفية إعداد قانون داخلي للمؤسسة وبلورة نظام العمل الإداري والتربوي؛
- ✓ القدرة على معالجة النوازل وحل النزاعات والمشكلات بالاستعمال الوظيفي لروح التشريع وبأساليب القيادة التربوية في التدبير أو بإعمال النصوص التشريعية عند الاقتضاء (التدبير والتواصل، مديرية العمل التربوي)

مجزوءة التواصل والتنشيط

تقديم المجزوءة:

تعنى هذه المجزوءة بإعداد الأطر الإدارية والتربوية المستقبلية للقيام بالمهام المرتبطة بالتواصل والتنشيط، تتطرق إلى التواصل من زاوية مهنية تأخذ بالاعتبار حاجيات الاخبار ونقل المعلومة من جهة المدير التربوي وحاجيات باقي المتدخلين والشركاء (Toumi, cpr, 2003)

كما تتطرق هذه المجزوءة إلى تحليل الممارسات التواصلية من اجل تمكين المتدربين بسلك الإدارة التربوية من أدوات تتيح تنشيطا فعالا لمختلف المجالس ومجموعات العمل بالمؤسسة التربوية (مركز التكوينات والملتقيات الوطنية، 2014) وتركز المجزوءة على وضعيات تكوينية مركبة تهدف إلى اقدار المتدربين على دفع هذه المجموعات لتبني تدابير تقويمية لسيرورة الاشتغال وتدمج المجزوءة جل مكونات التواصل المرتبطة بمهام التدبير الإداري التربوي: التواصل بين الافراد و المجموعات، التواصل المؤسسي و التواصل الاستراتيجي وذلك من خلال وضعيات تطبيقية وتحليل الممارسات استنادا على مرجعيات نظرية.

أهداف المجزوءة:

- ✓ تعرف أنواع وأهداف وسيورة التواصل (الدريج، 1996، ج2)
- ✓ بلورة واستعمال أدوات تحليل وتقويم التواصل داخل المؤسسة التعليمية؛
- ✓ الربط بين الحاجيات التواصلية للأطر العاملة بالمؤسسة واشتغال مختلف المجالس (Melchers, 2002, 171)

✓ رصد مختلف المشاكل المتعلقة بالتواصل داخل المؤسسة، ونهج أو اقتراح استراتيجية لحلها (مديرية العمل التربوي ضمن مشروع الفتاة بالمغرب، 2002)

✓ تعرف تقنيات تدبير الاجتماعات وتنشيطها. وعمل تدبير وتنشيط مجموعات (أشرفي، 2000)

مجزوءة التوثيق والأرشيف

تقديم المجزوءة:

يحتل مكون التوثيق والأرشيف قيمة اعتبارية في صيرورة التكوينات الإدارية أعدادا وتديرا وتقويما. وتشكل الوثيقة أداة من أدوات العمل الإداري المعني أساسا بإنتاجها وتديورها واستثمارها وصيانتها وتخزينها (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البنود 103-121-146-107)

ونظرا لكون التوثيق والأرشيف علما متعدد المشارب والمداخل، متنوع الآليات والتقنيات، تهدف مجزوءة التوثيق والأرشيف تحديد الأطار المفاهيمي ونمذجة التوثيق من زاوية إدارية صرفة، تنشُد إرساء تصور يهتم المقاربة التوثيقية الحديثة، تشتق منه الكفايات الأساس لأطار الإدارة التربوية في ضوء المستجدات العلمية والتربوية مع توظيف التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل في التعامل مع الوثيقة الإدارية التربوية، وتحسين شروط تديورها للشروط والمواصفات الشكلية والقانونية، مدركة لأهمية الإحاطة بالنصوص التشريعية والتنظيمية والترتيبات الإجرائية المنهجية لحسن تدبير التوثيق والأرشيف حتى يتسنى إرساء علاقات مهنية وتواصلية فعالة مع المؤسسة ومحيطها. (مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر وقسم استراتيجيات التكوين، 2004)

أهداف المجزوءة:

في نهاية هذه المجزوءة يكون المشاركون والمشاركات قادرين على:

- إدراك أهمية تدبير التوثيق والأرشيف وضبط الوثائق الرسمية وتصنيفها وتسليمها (المذكرة 187، 1992)
- ضبط الوثائق الرسمية وتصنيفها وتسليمها وتدريب ملفات التلاميذ والموارد البشرية؛
- تنظيف عمل الموارد المشتغلة بالتوثيق والأرشيف بالمؤسسة والاستجابة بالشكل المناسب لطلبات الاطلاع على الوثائق الرسمية واستنساخها ونشرها (المذكرة 156، 2011)

مجزوءة مكونات ومهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتكوين

تقديم المجزوءة:

تستهدف هذه المجزوءة تكوين الطلبة المتدربين في مسلك أطر الإدارة التربوية في مجالات التخطيط لبرامج العمل وبلورة المشاريع التربوية الكفيلة بتدبير المؤسسات التعليمية (المرسوم 2.02.854، 2003) من خلال الحرص على ان يتعرف الطلبة المتدربون مجموعة من المهام المنوطة بهم بعد تحمل المسؤوليات وما يتصل بذلك من قدرة على تحليل الممارسة ودراسة الحالات وتدبير الطوارئ بكفاية وتبصر مراعين منتظرات المتدخلين والفاعلين في الشأن التربوي، بغية تحقيق الأهداف المرجوة التي ترومها المنظومة التربوية، وما واكبها من مستجدات في ضوء أورش التجديد والإصلاح. (جاسم، 2004، 138)

وترتكز هذه المجزوءة في بعض محاورها على تبعات الانتقال من ممارسة مهنة إلى أخرى ذات طبيعة التدبير الإداري، موسومة بطابع اداري تديري يستحضر مقاربات التدبير الحديث، يركز على التخطيط وبلورة خطط العمل المتمحورة حول النتائج (المرسوم 2002،2.02.376)

الأهداف المتوخاة من المجزوءة:

✓ تعرف ملمح الإطار الإداري التربوي ومهام مختلف المسؤوليات الإدارية (مدير-حارس عام...) (دليل المدرسة والسلوك المدني، 2008)

✓ الانخراط السلس في مسلسل تغيير المهام ومزاولة الشأن التربوي (المذكرة 70، 2011)

✓ تعرف سيرورة العمل السنوي للمؤسسة ومختلف المحطات والاستحقاقات التدييرية للأسلاك التعليمية الثلاثة

✓ الاطلاع على مقاربة المدير بالأهداف المحددة والنتائج المنتظرة واختيار المؤشرات لقياس مدى تحقيق الأنشطة

المستهدفة وتوزيع المهام والوسائل والموارد البشرية اللازمة، وعمليات التتبع ومراقبة برنامج العمل (مديرية المناهج والحياة المدرسية، 2003)

✓ تعرف أدوار ومهام مختلف الفاعلين في الحياة المدرسية وتعرف شركاء المؤسسة وكيفية اسهامهم في دعمها (التدبير التشاركي، منشورات وزارة التربية الوطنية)

✓ الانخراط الفاعل في مجالس المؤسسة وتفعيل أنشطة الحياة المدرسية ومشاريع المؤسسة (مديرية المناهج والحياة المدرسية، 2009)

مجزوءة المظاهر السيكوسوسولوجية لتدبير مؤسسة تعليمية:

تقديم المجزوءة:

تعنى هذه المجزوءة بتحسيس الأطر الإدارية المتدربة واعدادهم لمختلف أدوار التدبير العلائقي التي سيضطعون بها بعد التخرج. ومن بين هذه الأدوار: التحفيز القيادة والاشراف ثم السلطة

والاطلاع عمليا على هذه الأدوار يتطلب اكتساب المتدرب مجموعة من المهارات العلائقية كما يستدعي قدرته على ممارسة سلطته التربوية. وتهدف هذه المجزوءة إلى حسن تدبير المتدرب للعلاقات مع جميع شركاء المؤسسة التربوية، من خلال قيامه بأدوار التحفيز والقيادة والاشراف وتدبير النزاعات. (مجزوءة المظاهر السيكوسوسولوجية لتدبير مؤسسة تعليمية، 2014)

أهداف المجزوءة:

تهدف هذه المجزوءة إلى ان يكون المتدرب عند نهايتها قادرا على:

✓ تحديد معاني المفاهيم التالية: التحفيز والقيادة والاشراف؛

✓ -اقتراح المتدرب خطة عمل تمكنه في وضعيات مقترحة من القيام بأدوار التحفيز والقيادة والاشراف على

الوجه المطلوب، مستحضرا الخصائص النمائية للطرف الاخر، ومستجيبا لحجاته النفسية -الاجتماعية (Revu le

point en administration scolaire,2000,vol3,no2)

✓ - اقتراح صيغ وآليات لتدبير تشاركي ناجح يعكس حسن ادراكه لمزايا ومتطلبات هذا التدبير؛

مجزوءة قيادة التغيير

تقديم المجزوءة:

تتم هذه المجزوءة بقيادة التغيير بالمؤسسات المدرسية وتستند في بنائها على عدة معارف أخرى كالسيكوسوسيولوجيا وعلوم التربية والتواصل...، حيث تساعد الأطر المتدربة على فهم طبيعة وأنواع التغيير وسيورورها وأثرها على ثقافة المؤسسة المدرسية وتنميتها

واستحضار مقارنة النوع في التدبير (Revu le point en administration scolaire.vol.7no.2.

Hiver 2004) ، وتمكن المجزوءة من قيام أدوار التعبئة والقيادة من اجل خلق دينامية جديدة في تدبير تنوع الرؤى

والاهتمامات المختلفة لدى مختلف الفاعلين المساهمين في هذا التغيير. كما تهتم المجزوءة بتدبير وتمكين الأطر المتدربة بأدوات

لمواجهة مقاومة التغيير وتدبير الصراعات المحتملة وقوعها بين مختلف الفاعلين وذلك باستدعائهم لاستحضار تجاربهم المعيشة

والتجارب التي كانوا شاهدين عليها ولتمكينهم من وسائل التخطيط والتتبع والمراقبة.

(Aktouf, Omar, 1993 , ch 4)

أهداف المجزوءة:

✓ تزويد الأطر المتدربة بالمعارف النظرية المتضمن لنماذج تعتمد على فهم وتحليل طبيعة التغيير وسيورورته وديناميته

(جراتات و مؤتمن،2000)

✓ تحديد أدوار القائد والفاعل في التغيير بالمؤسسات التعليمية وربطها بالفاعلين

الآخرين(www .Afides .org)

✓ اقتراح أدوات لتشخيص أسباب المقاومة وتدبير النزاعات المحتملة لحلها خلال مرحلة

التغيير(مؤتمن،مجلد36،عدد1995،34)

✓ مساعدة الأطر المتدربة على بناء استراتيجية لقيادة التغيير مصاحبة الأطر المتدرب في تحليل الممارسات

التبصيرية لتدبير التغيير(Massé ,Denis,2005,137)

مجزوءة التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي

تقديم المجزوءة:

تهدف هذه المجزوءة إلى دراسة مختلف العناصر التي تكون التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي بالمؤسسات التعليمية العمومية،

وكذا دراسة الروابط والتداخلات القائمة بين هذه العناصر بغرض التعميق في تعقيدات هذا النوع من التدبير. وتستطلع مختلف

التيارات على الفكرية استنادا على أسس التعلم والبيداغوجيا وعوامل نجاح التلميذات والتلاميذ وذلك انطلاقا من النظريات

والنماذج ذات الصلة، بغية فحص الإشكالات المعاصرة وتحديات نجاح التلميذات والتلاميذ بالمؤسسة العمومية، وستتناول هذه

المجزوءة الجوانب القانونية ورهانات الإصلاح وعوامل النجاح والمقاربات البيداغوجية من زوايا مختلفة.(مركز التكوينات والملتقيات الوطنية،2014)
أهداف المجزوءة:

- ✓ الامام بالنصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لأطر الادارة التربوية ودراسة وفهم وابداء الراي حول رهانات الإصلاح في ميدان التربية(Armstrong,1999 ,p183)
 - ✓ دراسة وفهم وابداء الراي حول رهانات الإصلاح في ميدان التربية(Perrenoud ,1998,p125)
 - ✓ فهم وتصنيف العوامل الرئيسة للنجاح المرتبطة بالقسم والمدرسة؛
 - ✓ استكشاف مختلف المقاربات البيداغوجية الحديثة والمستجدة(Gravel ,2002 ;p15)
 - ✓ التعرف على النظريات والنماذج الرئيسة الخاصة بالتعلم والبيداغوجيا والنجاح المدرسي؛
- مجزوءة مشروع المؤسسة

تقديم المجزوءة:

مشروع المؤسسة منظور شمولي لوظيفة المؤسسة في التربية والتكوين، ينبثق من المدرسة ومحيطها، ويتيح توافق المعنيين به حول توجهات وقيم وأولويات تؤسس للعمل الجماعي. وهو عبارة عن خطة تربوية منسجمة ومتكاملة(المذكرة رقم159،2014)، تنطلق من تشخيص الوضعية الحالية والوضعية المنشودة لتحسين التربية والتكوين بالمؤسسة، وتتألف هذه الخطة من أهداف واعمال وانشطة وموارد ووسائل تترابط فيما بينها لتحقيق الأهداف المبتغاة.(المذكرة 2،2005)

وتستهدف هذه المجزوءة، تكوين أطر الإدارة التربوية المتدربة على القيادة الفعالة لمشروع المؤسسة عبرية مراحل إنجازها المختلفة، باعتباره آلية استراتيجية للتجديد التربوي وتحسين جودة التعليمات داخل المؤسسة التعليمية وتمكينهم من ضبط الأسس والمرتكزات التشريعية والتنظيمية، واعتماد مختلف المرجعيات التربوية المؤطرة لمشروع المؤسسة وتوظيفها في الممارسات المهنية اليومية داخل المؤسسة التعليمية.(المذكرة الوزارية رقم42،2001)
أهداف المجزوءة:

- بلورة طموح جماعي للارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة(Etienne et Amiel,1995,p)
- التعبئة القصبوى لجميع الفاعلين التربويين والاداريين، والتلاميذ، والمتعلمين والشركاء وضمان انخراطهم القوي في تحقيق أهداف المشروع وتحسين جودة الحياة المدرسية؛
- تحسي جودة الحياة المدرسية؛
- تشجيع المبادرة والابتكار لإيجاد حلول مناسبة تبرز الأدوار الفاعلة للمؤسسة والشركاء؛

▪ البحث محليا وجماعيا عن حلول ناجعة لمشكلات الهدر والتعثر الدراسي وضعف النتائج والتغيب وقلة الوسائل وغيرها من المشاكل التي تؤثر سلبا في جودة خدمات المؤسسة التعليمية (Ministere de l'education nationale ,1996)

مجزوءة التدبير المادي والمالي لمؤسسات التربية والتعليم

تقديم المجزوءة:

تعتبر استراتيجية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في إصلاح المنظومة التربوية المرتكزة على تأهيل الموارد البشرية فرصة سانحة لإعطاء نفس جديد لتحسين الكفايات المهنية لأطراف الإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية. وعليه، فإن اعداد نظام عام لتكوين هذه الفئة وخاصة في مجال التدبير الإداري والمالي والمادي، يعتبر دعامة أساسية للنهوض بالمدرسة المغربية والرقى بها إلى مصاف المدرسة العصرية الضامنة للجودة والمردودية والنجاعة المطلوبة.

تهدف هذه المجزوءة إلى تمكين أطر الإدارة التربوية للمؤسسات التعليمية من الالمام بالإطار القانوني والتنظيمي للتدبير المادي والمالي، وكذا من امتلاك المعارف والمهارات والتقنيات المتعلقة بالتدبير المادي ومن مختلف الأصول الجاري بها العمل في التدبير المالي للمداخيل والنفقات. (الظهير الشريف رقم 1.11.91، 2011)

أهداف المجزوءة:

✓ التعرف على المبادئ والقواعد الأساسية للمالية العامة والمحاسبة العمومية (الظهير الشريف رقم 2003، 1.03.195)

✓ التعرف على تقنيات وأساليب اعداد مشروع ميزانية مؤسسة تعليمية؛

✓ الاطلاع على شروط وامكانيات تنويع موارد المؤسسة المادية والمالية (دليل التدبير الإداري والتربوي والمالي للمؤسسة، 2004)

✓ تنفيذ الميزانية الخاصة بالمؤسسة وتمثل وتطبيق قواعد وآليات التدبير المادي للمؤسسة (المرسوم رقم 1967، 66.330)

مجزوءة التقويم المؤسسي

تقديم المجزوءة:

يعتبر التقويم المؤسسي أداة للتحسين المستمر للمؤسسة إذ أنه يساعد على تحليل المنظومة التربوية وسيورتها ويمكن من تتبع وفحص المعطيات وتجميعها وتحليلها وتأويلها كم أنه يساهم في تدبير المؤسسات العمومية العصرية. ويهدف إلى تحقيق الحكامة الجيدة. (Aktouf ,1993 ,ch5 et 15)

تعنى هذه المجزوءة بوضع تصور ونموذج لتتبع وقيادة مشروع المؤسسة ومشاريع خاصة والتدبير الجاري بآمن أجل ذلك ينبغي تحقيق التوافق بين أهداف المشروع وبين أنشطة إرساء خطة العمل والوسائل التي ينبغي توفيرها.

ان الهدف من تقديم المرجعيات النظرية، التي تدور حول طبيعة التقييم والتقييم المؤسساتي والتقييم الخاص بتقديم الحصيلة والأهداف والمواضيع المرتبطة بهذه العناصر كلها يتمثل بالأساس في فهم إدراك هذه الوظائف التديرية.(مركز التكوينات والملتقيات الوطنية،2014)

أهداف المجزوءة:

- ✓ تقديم موجز تاريخي حول التقييم المؤسساتي واستعماله في العالم؛
 - ✓ التعريف بمفاهيم التقييم، والتقييم التنظيمي أو المؤسساتي ومؤشرات الجودة والانجاز؛
 - ✓ تحديد موقع وظيفة التقييم ضمن باقي المراحل الأخرى لسيرورة التدبير؛
 - ✓ جعل الأطر الإدارية في طور التكوين تستأنس بفهم تقويم المؤسسة المدرسية من أجل تطبيقه وأجراته
- (Ethier,1989,ch3 ;11 et12)**

مجزوءة تفعيل وتدبير الحياة المدرسية

تقديم المجزوءة:

تندرج مجزوءة تدبير الحياة المدرسية في سياق الهندسة الجديدة للتكوين الأساس بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتستهدف هذه المجزوءة تكوين أطر الإدارة التربوية المتدربة على كيفية تدبير وتنظيم الحياة المدرسية (المذكرة الوزارية رقم155،2011) باعتبارها أنشطة تفاعلية متنوعة من أنشطة صفية وندججة وداعمة على مستوى الفصول الدراسية عبر المواد المدرسية، والأندية التربوية ومن خلال مجموعة من المجالات والمشاريع التي تهتم أكثر بالواقع المحلي والجهوي أهمها "مشروع المؤسسة" باعتباره الية استراتيجية للتجديد التربوي وتحسين جودة التعلّمات(المذكرة الوزارية رقم 42،2001)

وفي هذا الإطار ووفق هذه الاستراتيجية يأتي وضع هذه المجزوءة المتعلقة بتدبير وتفعيل الحياة المدرسية من خلال التركيز على تكوين أطر الإدارة التربوية المتدربة، قصد التمكّن وضبط الأسس والمرتكزات التشريعية والتربوية المنظمة للحياة المدرسية وتوظيفها في الممارسات المهنية اليومية.

أهداف المجزوءة:

- ✓ الامام بكل مجالات الأنشطة المدرسية والتحكم في الي آليات تفعيلها على مستوى المؤسسة التربوية وكذا مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي ومختلف الشركاء(دليل الحياة المدرسية 2008)
- ✓ التمكن من ربط علاقات مهنية واجتماعية مع كل الفاعلين بالمجتمع المدرسي الموسع: إدارة، هيئة التأطير والمراقبة التربوية وهيئة التدريس والمتعلمين والمتعلّمات وجمعية أمهات واء وأولياء التلاميذ والجماعات الترابية وكل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين وجمعيات المجتمع المدني؛

✓ الالتزام بمبادئ ديمقراطية الحياة المدرسية وتحسيد القيم النبيلة والقدرة على تأطير المتعلم لمواجهة مشاكل الحياة والقدرة على اعمال الفكر والتمكن من الفهم والتحليل والنقاش الحر وابداء الرأي واحترام الرأي الاخر(المذكورة الوزارية رقم 87،2004)

✓ التمكن من مجموعة من المقاربات التربوية التي تجعل الإطار الإداري منخرطاً ومساهماً في تفعيل وتنشيط مجالات الحياة المدرسية (www.crepas.qc.ca)

مجزوءة المعلومات

تقديم المجزوءة:

ترتكز المهن الإدارية على مجموعة من المهام الأساسية المتعلقة بالإدارة. يتألف نشاط الإطار الإداري، من بين أمور أخرى، من تنظيم المعلومات الداخلية والخارجية. وتحسين إدارة الوثائق الإدارية وتولي الاشراف الكامل عليها.

حاول المسؤولون دائماً تحسين هذه الإدارة، لاسيما مع دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المدارس، ومع ذلك يتطلب هذا الامماج، بالإضافة إلى الوسائل والبرمجيات اللازمة، التدريب الذي يمكن المدبرين التنفيذيين للإدارة التعليمية من اكتساب المعرفة وتطوير المهارات لأغراض التأهيل المهني الموجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المعاصرة.

في هذا السياق، تشكل هذه الوحدة التدريبية المخصصة للإدارة المحسوبة للمدرسة جزءاً، وتتكون من ثلاثة أجزاء يمكن للمتدرب طلبها وفق لاحتياجات المتدربين، يشمل الأول استخدام نظم الإدارة الإدارية والتعليمية الإقليمية **Word الخ.** والثاني مخصص للبرامج المكتبية شائعة الاستخدام (**tayssir gresa/esise Massar...**)

الجزء الأخير مخصص لاستخدام الويب والبريد الإلكتروني والشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الشباب والمجتمع، واستراتيجيات الإدارة التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية للويب والبريد الإلكتروني. (رزمة التكوين بمسلك الإدارة التربوية، 2014) أهداف المجزوءة:

✓ استخدام الموارد والخدمات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل مناسب للإدارة الفعالة للمؤسسة التعليمية؛

✓ استخدام البرامج المكتبية في إنتاج الوثائق الإدارية (**word-excel-powerpoint**)؛

✓ استخدام خدمات الانترنت للبحث والتواصل وتبادل المعلومات مع بيئتها؛

✓ استخدام نظم الإدارة الإدارية والتربوية بالمدارس الإقليمية والوطنية.

محاور المجزوءات للأسدس الأول:

رت	المجزوءة	عدد محاورها	عناوين المحاور

<ul style="list-style-type: none"> - نشأة الإدارة ووظائفها والعلاقة فيما بينها. - النظام الأساسي للتوظيف العمومية. - التنظيم الإداري والتربوي أو هيكلية القطاع. - المسؤوليات والعقوبات التأديبية. - حوادث المصلحة والحوادث المدرسية. - تقنيات التراسل الإداري والوثائق الإدارية المهنية. - مسطرة تدبير بعض الوضعيات الإدارية لموظفي القطاع (نماذج لوضعيات مختلفة) 	07	التأطير القانوني لمهام وتنظيم الإدارة التربوية	01
<ul style="list-style-type: none"> - التواصل، انواعه وأهدافه وسيورته وديناميته ودوره الاستراتيجي في المؤسسة التربوية. - أدوات تحليل وتقييم التواصل داخل المؤسسة التعليمية. - استراتيجيات التدخل لحل مشاكل التواصل. - التنشيط الفعال: - مفهوم التنشيط. - أهمية التنشيط. - وضعيات التنشيط بالمحيط المدرسي - تقنيات تنشيط الاجتماعات. - مواصفات المنشط الفعال 	04	التواصل والتنشيط	02
<ul style="list-style-type: none"> - ملاحظة ورصد الظواهر المرتبطة بالتوثيق والارشيف - تعرف الإطار الاصطلاحي والمفاهيم - ضبط النصوص القانونية المنظمة للتوثيق والارشيف - تعرف التقنيات المتعلقة بعلم الأرشيف الإداري وحفظ الوثائق والمستندات - التمكن من التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل لتدبير واستثمار التوثيق - حماية الوثيقة الإدارية من التلاشي والضياع وإدراك ان التوثيق مدخل أول لصيانة الوثيقة 	06	التوثيق والارشيف	03
<ul style="list-style-type: none"> - التعليمية وخصوصيتها (حسب الاسلاك التعليمية) - التدبير ملمح الوظائف ومهام ومسؤوليات أطر الإدارة التربوية - الانتقال التدريجي من أستاذ إلى إطار ملم باستراتيجيات التدبير الإداري والتربوي - التيارات الفكرية للتدبير وخصوصية التدبير المدرسي 	05	مكونات ومهام الإدارة التربوية	04

- سيرورة العمليات التربوية السنوية للمؤسسات الإدارية والتربوي			
<ul style="list-style-type: none"> - مفاهيم المجزوءة: التحفيز والقيادة والاشراف. - أسس واستراتيجيات التحفيز. - أساليب التدبير وما يحكمها من تمثلات اجتماعية للشركاء. - التدبير البيداغوجي التشاركي: ايجابياته ومتطلباته وحدوده. - القيادة: محدداتها وأساليبها وتأثيرها في المناخ التنظيمي للمؤسسة. - الاشراف: انشطته، علاقته بمشروع المؤسسة وبالنجاح المدرسي للتلاميذ. - السلطة داخل المؤسسة التربوية وتدبير النزاعات 	06	الجوانب السيكوسوسولوجية لتدبير مؤسسة تعليمية	05
<ul style="list-style-type: none"> - استخدام البرامج المكتبية في انتاج الوثائق الإدارية-word excel-powerpoint.) - استخدام خدمات الانترنت للبحث والتواصل وتبادل المعلومات مع بيئتها -استخدام نظم الإدارة الإدارية والتربوية بالمدارس الإقليمية والوطنية 	.03	المعلومات	06

محور المجزوات للأسد س الثاني:

رت	المجزوات	عدد محاوره	عناوين محاورها
07	قيادة التغيير	09	<ul style="list-style-type: none"> - التغيير، طبيعته، سيرورته وديناميته. - دينامية التغيير في المؤسسات المدرسية. - مقاومات التغيير. - أدوار القائد في وضعيات التغيير. - أنواع الصراعات الناتجة عن التغيير. - تشخيص وتحليل الصراعات. - استراتيجية التدخل لإحداث التغيير وتدير الخلافات والصراعات. - أنماط التدبير والاتجاهات والسلوكيات التي تعززه. - ادماج مقارنة النوع في ادماج السلوك.
08	التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي	08	<ul style="list-style-type: none"> - كيفية تحليل الممارسة التعليمية: تحليل ممارسة مهنة التدريس - أدوات حل المشاكل - استراتيجية التعلم - مقارنة الشق البيداغوجي في القانون الإطار - إصلاح التعليم - التعلّيمات والكفايات: نظريات التعلم والمقاربة بالكفايات - المقاربات البيداغوجية - كفايات المدرس
09	مشروع المؤسسة	06	<ul style="list-style-type: none"> - مفهوم المشروع ومبادئ وأسس مشروع المؤسسة - القيادة الفعالة لمشروع المؤسسة - تدبير عمليات التحضير والتشخيص - تدبير عمليات بناء مشروع المؤسسة - تدبير إنجاز: تدبير عمليات التتبع والتقييم

<ul style="list-style-type: none"> - المبادئ والقواعد الأساسية للمالية العامة. - المبادئ والقواعد الأساسية للمحاسبة العمومية - قواعد وتقنيات اعداد الميزانية. - مراحل وآليات تنفيذ الميزانية. - المتدخلون في عملية تنفيذ الميزانية: المهام والمسؤوليات. - الإطار القانوني والتنظيمي للتدبير المادي والمالي للمؤسسات التعليمية. - التدبير المالي للمؤسسات التعليمية - التدبير المادي للمؤسسات التعليمية. 	08	مدخل للتدبير المالي والمادي للمؤسسات التعليمية	10
<ul style="list-style-type: none"> - تكوين انطباع عام حول موضوع المجزوءة - تقديم معطيات وتحليلها من اجل التحسيس بأهمية التقويم المؤسساتي في تقويم وتنوع مشروع المؤسسة وملفاتها - تحديد المعايير والمؤشرات واستيعاب دورها واهميتها في التقويم المؤسساتي - انتاج لوحة قيادة شمولية للمؤسسة المدرسية تتضمن معايير ومؤشرات خاصة بكل محور -أجراًة التقويم المؤسساتي - تعزيز أو دعم أو تعديل مشاريع المؤسسة المدرسية في ضوء نتائج التقويم. 	06	التقويم المؤسساتي	11
<ul style="list-style-type: none"> - الحكامة والقيادة - توزيع أدوار ومهام الفاعلين في الحياة المدرسية - تدبير وتامين الزمن المدرسي - مشروع المؤسسة (الحياة المدرسية) - ضبط وتنظيم الحياة المدرسية - الأنشطة المدرسية وآليات تفعيلها - جمعيات فاعلي الحياة المدرسية - الشراكة والتواصل مع المحيط - التربية على القيم - الصحة المدرسية والامن الانساني 	10	تفعيل وتدبير الحياة المدرسية	12

ان مهام الإدارة الحديثة تستلزم الامام بمجموعة من المقاربات الفكرية التي تنهل من حقول معرفية مختلفة، وهذا ما تساهم المجزوءات المقدمة خلال السنة التكوينية من توفيره للأطر الإدارية المتدربة حيث تشمل مجموعة من المحاور المتداخلة والمتكاملة الرامية إلى

التزويد بآليات العمل المعقلن والفعال، اذ يصبح المدير قادرا على الانفتاح واشراك الفاعلين والشركاء التربويين في اتخاذ القرارات والاستفادة من كفاءاتهم وقدراتهم وتحفيز عطاءاتهم.

1- الشق الميداني من التكوين بمسلك الإدارة التربوية

مجالات التكوين

اعتبارا لمبدأ الشمولية والتكامل بين مكونات التكوين العملي. فقد روعي شموله على مجالات ثلاث وهي: مجال مهن الإدارة التربوية ومجال أنشطة الحياة المدرسية ثم مجال المشاريع والأعمال المتصلة بموضوعات وأنشطة المجزوءات. (رزمة التكوين بمسلك الإدارة التربوية، التداريب الميدانية، 2015)

مجال مهن الإدارة التربوية:

وهي المهام والأعمال ذات الصلة بالمناصب الموجودة في المؤسسة مثل الحراسة العامة والكتابة والاقتصاد لإتاحة الفرص للإطار المتدرب كي يتدرج في مختلف المناصب ويتمرس بالمهام والأعمال المتصلة بها وذلك بتكليف مدير المؤسسة لكل إطار بشغل منصب في مهن المدرسة وفق برنامج عمل ومهام يتم تأطيرها وتتبعها.

مجال أنشطة الحياة المدرسية:

هي أنشطة وأعمال يقوم بها الإطار الإداري المتدرب في سياق الحياة المدرسية كتنشيط ناد أو الاشراف على مشروع وذلك لإتاحة الفرص للإطار المتدرب لاكتساب كيفية القيام بدوره كفاعل تربوي يساهم في تحسين جودة التعليم. أو نشاط من الأنشطة وذلك بتكليف مدير المؤسسة لكل إطار بإعداد وتأطير وتتبع أنشطة الحياة المدرسية.

مجال المشاريع والأعمال المتصلة بموضوعات وأنشطة المجزوءات:

يشمل هذا المجال أعمالا ومشاريع يبرمجها المكونون بالمركز التربوي في علاقاته بموضوعات المجزوءات وذلك بهدف تحقيق التمفصل مع المجزوءات في أفق بناء الكفايات بكيفية تفاعلية

ويتم هذا عن طريق إنجاز ملفات واستطلاعات وبحوث ودراسة وثائق تعد خلال التدريب ويتم تقاسمها في الأقسام.

مسار التكوين العملي لأطر الإدارة التربوية

يعتمد التكوين مبدأ التدرج في إنجاز الأنشطة وفق خطة تمكن من اكتساب الكفايات عبر تراكم التجارب وتساعدتها من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة تحمل المسؤولية (البردعي، رزمة التكوين بمسلك الإدارة التربوية، 2015)

جدول مسار التكوين العملي

رشد	يرتق	يوت لدا	يرى	يرجد	ياري	يأيف	سرام	ليبا	يام	قدي
سوسل	لوسل سوسل					ين لاسوسل				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23
14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25
16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27
18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28
19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32
23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33
24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34
25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35
26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37
28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38
29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39
30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40
31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42
33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43
34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	
35	36	37	38	39	40	41	42	43		
36	37	38	39	40	41	42	43			
37	38	39	40	41	42	43				
38	39	40	41	42	43					
39	40	41	42	43						
40	41	42	43							
41	42	43								
42	43									
43										

مرحلة الاستئناس والاكتشاف:

أهداف المرحلة:

مدتها خمسة عشر يوماً تهدف إلى اكتشاف البنات ذات العلاقة بالمؤسسة المدرسية، المديرات خاصة والتعرف على مختلف المصالح والمكاتب ومعينة الوثائق الخاصة بالتدبير الإداري والتربوي والمالي أي مقارنة هيكله وزارة التربية الوطنية وبناتها الخارجية واشتغالها من خلال التدريب ببنية إقليمية تابعة لها.

أنشطة المرحلة:

تشمل لقاء تواصل مع مسؤول بالمديرية، المدير الإقليمي أو رئيس مصلحة بهدف زيارة مختلف المصالح والاطلاع على مختلف المهام التي تقوم بها كل مصلحة أو مكتب بالإضافة إلى جمع الوثائق التي يحتاجها الإطار المتدرب لاستقبال عمله وصياغة تقارير حول المرحلة.

بعد تقويم الأداء المهني من قبل فريق التأطير تم القيام بنشاط يتضمن مناقشة وتحليل المعطيات المتعلقة بالمحطة وصياغة تقارير مع رصد مختلف الصعوبات واقتراح البدائل.

-مرحلة التمرس وتملك المهنة:

أهداف المرحلة:

تشمل هذه المرحلة ثلاث محطات مدة كل واحدة خمسة عشر يوماً، المحطة الأولى يتم من خلال رصد ظاهرة والتخطيط لها وفي المحطة الثانية يقوم الإطار المتدرب بالتدبير لما خطط له في المرحلة الأولى في حين تتلخص المحطة الثالثة في تقويم العمل. بالإضافة إلى التمرس بالمهام الموكولة لأطر المؤسسة التعليمية إداريا وتربويا والاطلاع على مقتضيات الاشتغال في موقع العمل والتعرف على مختلف الصعوبات والحلول المقترحة لتجاوزها.

أنشطة المرحلة:

تندرج في هذه المرحلة مجموعة من الأنشطة التي توضح الممارسة المهنية وتكسب الإطار المتدرب مختلف الكفايات المهنية وتمثل بالأساس في التدبير الإداري والتربوي والمالي ولقد حدد المرسوم 2.02.376 وهو بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات التعليمية المهام المنوطة لكل من مدير المؤسسة والحراسة العامة الداخلية والخارجية ومدير الأشغال والناظر. يتم تقويم الأداء المهني من طرف فريق التأطير من خلال الاطلاع على الاعمال والمهام المنجزة وكيفية معالجتها وصياغة تقارير. نفس النهج بالنسبة للمرحلتين الثالثة والرابعة تشمل الممارسة المهنية بإحدى المؤسسات التعليمية فقط يكون هناك اختلاف بين الأسلاك الابتدائي أو الثانوي الاعدادي أو الثانوي التأهيلي حيث يستفيد الإطار المتدرب من اكتساب الكفايات المهنية. مرحلة تحمل المسؤولية:

من خلال التدريبات الميدانية بمختلف المؤسسات التعليمية يتمكن الإطار المتدرب من التمرس بمهنة المدرسة ويصبح قادرا على التخطيط لمختلف الأنشطة الإدارية والتربوية والمالية على المدى القصير والمتوسط والبعيد وعلى التدبير الإداري لمختلف الأنشطة والمشاريع وكذلك الطوارئ كما انه يتمكن من تقويم إنجاز العمليات من خلال أنشطة ووسائل المراقبة والضبط مع تبنيه لمقاربة متبصرة في وضعيات مهنية ولثقافة أخلاقية يعمل على تثبيتها في وسطه المهني. المطلب الرابع: مرجعية التقويم:

يشمل النظام التقويمي لأطر الإدارة التربوية استيفاء جميع مجزوات التكوين بالإضافة إلى اعداد مشروع شخصي ومناقشته وكذلك اجتياز امتحان التخرج والحصول على معدل عام يساوي أو يفوق 20/10

جدول صيغ ومجالات التكوين لمسلك الإدارة التربوية (رزمة التكوين بمسلك الإدارة التربوية، نظام التقويم، 2015)

الأوزان		المادة	مكوناته	مجال التقويم	صيغ التقويم
50%	40%	تحدد من طرف المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين	مراقبة مستمرة	المجزوات	تقويم المجزوات والتدريبات الميدانية والمشروع الشخصي المؤطر
			اختبار نهاية المجزوة		
	40%	تحدد من طرف المتدخلين	مراقبة مستمرة	التدريبات الميدانية	
			اختبار نهائي		
	20%	-	المنتوج	المشروع الشخصي للمؤطر	
			العرض		
المناقشة					
50%	-	4 ساعات	وضعية اختبارية مركبة في مجال الإدارة التربوية	الشق الكتابي	امتحان التخرج
			3 ساعات	انجاز وضعية إدارية (الاعداد)	

50%	50%	60%	20 دقيقة	عرض الوضعية الإدارية		
		60%	30 دقيقة	مناقشة الوضعية الإدارية		

الفصل الثالث: الشق الميداني للبحث

المبحث الأول: التدابير المنهجية

من خلال تقديم الخطوات والطريقة المعتمدة لمعالجة الإشكالية والعمل على وجود حل للمشكل أو المشاكل المتعلقة بما

المطلب الأول: مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث من خريجي مسلك الإدارة التربوية للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة منذ انطلاق المسلك أي فوج الأول 2015/2014 إلى الفوج الخامس 2019/2018 والذي يقدر عددهم ب 261 خريجاً منهم 36 خريجة.

المطلب الثاني: عينة البحث

تشمل عينة البحث 53 خريجاً منهم 07 خريجات تحتلف سنوات تخرجهم وكذلك المهام التي يتولونها حالياً والتي تتوزع بين الإدارة للمسلك الابتدائي أو الإدارة للمسلك الثانوي الاعدادي أو التأهيلي وبين الحراسة العامة للقسم الداخلي أو الخارجي وبين النظارة وبنسبة قليلة رئيس مصلحة بالمديرية الإقليمية لوزارة التربية والتكوين.

توزيع العينة حسب متغيرات المهام:

رئيس مصلحة	ناظر	الحراسة العامة	الإدارة
01	02	17	34

المطلب الثالث: منهج البحث

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقابلة الموجهة من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقق من الفرضيات المطروحة، متبعين الأسلوب الميداني في جمع المعلومات والمعطيات حول موضوع البحث باعتماد الأداة التي خصصت لهذا الغرض "استمارة" موجهة لخريجي مسلك الإدارة التربوية فرع القنيطرة وكذلك مقابلة موجهة للسادة والسيدات المكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة واعتماد القوانين الإحصائية اللازمة لمعالجة البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج وتفسيرها.

المطلب الرابع: آليات البحث

الاستمارة:

اعتمدنا على الاستمارة في البحث الميداني والتي تتطلب تفيئ أجوبة الخرجين وتبويبها وتحليلها وهي بمثابة أداة فعالة للاطلاع على أهمية وفعالية التكوين بمسلك الإدارة التربوية ومساهمته في تحقيق الارتقاء بالمنظومة التربوية، من خلال تأهيل وتوفير رأسمال بشري قادر على التدبير الإداري والتربوي بالمؤسسات التعليمية وتتضمن 27 سؤالاً يتم من خلاله الإحاطة بميكنة التكوين ومردوديتها العامة موزعة على أربعة محاور:

المحور الأول: يشمل معلومات عامة عن الخريج

المحور الثاني: حول مستوى التكوين والتأهيل لممارسة المهام الإدارية والتربوية

المحور الثالث: حول الممارسة الميدانية للتدبير الإداري والتربوي

المحور الرابع: يشمل مقترحات حول التكوين بمسلك الإدارة التربوية

صيغت أسئلة الاستمارة بشكل نهائي بعد إخضاعها لدراسة دقيقة وقبل صياغتها قمنا بمقابلات شفوية مع الخريجين من أجل تدقيق الإشكالية وصياغة الفرضيات وبناء الاستمارة على نتائج ومعطيات المرحلة الاستكشافية.

المقابلة الموجهة:

بالإضافة إلى الاستمارة اعتمدنا المقابلة الموجهة التي وجهت للسادة والسيدات المكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة، والتي تمت بشكل الكتروني بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد بسبب جائحة كورونا **19covid** والحجر الصحي، وتشمل أسئلة تتمحور حول مختلف الاختلالات التي يعرفها التكوين والتي تم رصدها وتحديدها من خلال أجوبة الخرجين التي تمت من خلال الاستمارة.

وتهدف هذه المقابلة إلى إشراك هذه الفئة بحكم خبرتها في مجال التأطير والتكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وكفاءاتها العالية في المجال التربوي لصياغة اقتراحات وحلول لمختلف الاختلالات المرصودة:

وعلى إثر نتائج الاستمارة والمقابلة الموجهة تتم صياغة وبناء اقتراحات وتوصيات لتحديد الأولويات والعمليات والإجراءات والموارد التي سيتم اعتمادها لتحسين هيكلية التكوين بمسلك الإدارة التربوية.

المطلب الخامس: فرضيات البحث

الفرضية العامة:

يساهم التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في تأهيل موارد بشرية قادرة على التدبير الإداري والتربوي من خلال اعتماد هيكلية تكوينية تعتمد البراد يغم عملي-نظري-عملي مبنية على مرجعيات للتكوين والمتمثلة في المرجعية المهنية ومرجعية الكفايات(التخطيط-التدبير-التقويم-التبصر وأخلاقيات المهنة) ومرجعية التكوين التي تشمل الشقين النظري والميداني ثم مرجعية التقويم، لكن الأسئلة التي تفرض نفسها للطرح هي: ما مدى فعالية التكوين في تأهيل الرأسمال البشري القيادي وإلى أي مدى يتوافق التكوين والممارسة المهنية وهل بإمكان الخريجين في ظل الظروف الاجتماعية والمشاكل التي تعرفها المنظومة التربوية على سبيل المثال: الاكتظاظ، الأقسام المشتركة، المستجدات التربوية أن يساهم في إيجاد حلول مناسبة.

الفرضيات الجزئية:

قد تتعلق فعاليات التكوين بمجموعة من المتغيرات كعدم توافق محتوى المجزئات والممارسة المهنية أو عدم قيام الكفيل بالدور الهام للمساهمة في تكوين الأطر الإدارية والتربوية.

ومن خلال تجربتنا في مهنة التدريس ومن خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات التعليمية المبرمجة في إطار الشق الميداني للتكوين بمسلك الإدارة التربوية حيث تمكنا من اجراء حوارات مع الخريجين للفوجين الأول والثاني خاصة، نستطيع سرد بعض الفرضيات الجزئية والتي تعتبر مجرد احتمالات مشكوك فيها وفي نسب صحتها وتتطلب اختبارات للتحقق منها وهي:

قد تكمن احتمالات التكوين بمسلك الإدارة التربوية في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين في:

- غياب بعض المحاور الهامة في المجزئات؛
- عدم تحيين المجزئات منذ إعدادها (2014)؛
- غياب المواكبة التأطيرية خلال التداريب الميدانية؛
- الفهم الخاطئ للتدبير الإداري لدى الخريج أو الإطار المتدرب؛
- ضعف القدرة لدى الخريج على التواصل الفعال وبناء علاقات مع مختلف الفاعلين والتربويين واكتساب آليات التدبير القيادي.

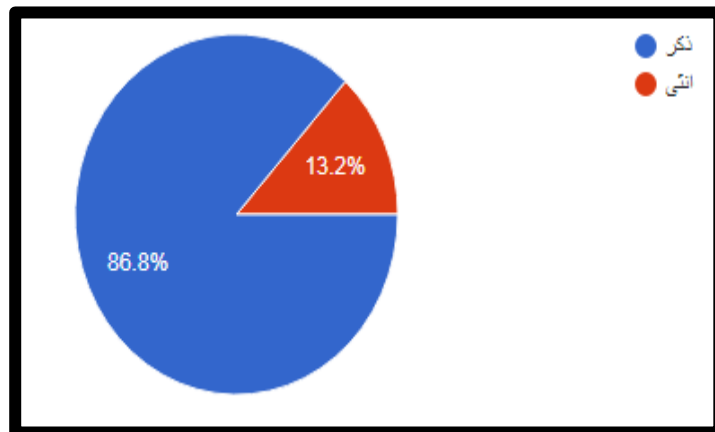
المبحث الثاني: تقديم النتائج وتحليلها

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستمارة:

(1) تحديد عينة الدراسة حسب الجنس:

النسبة	العدد	الجنس
86,8%	46	ذكر
13,2%	07	انثى

مبيان عينة الدراسة حسب الجنس 1



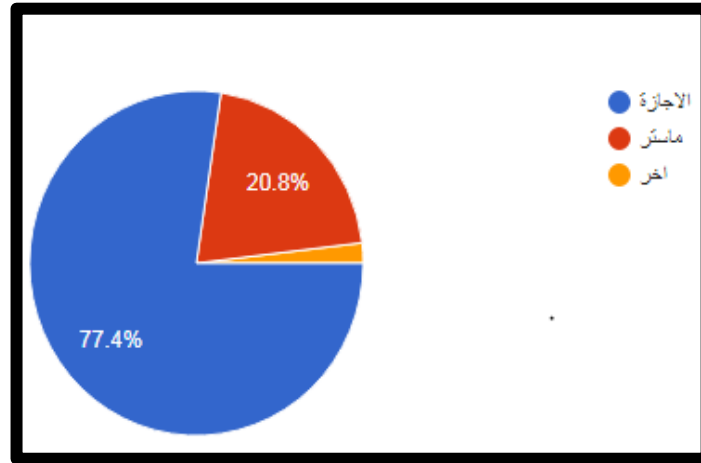
يلاحظ أن نسبة الخريجين الذكور تتمثل في % 86,8 تفوق نسبة الاناث والمتمثلة في % 13,2، من خلال الاطلاع على الوثائق الإحصائية يتبين أن عدد الخريجات يقدر ب 36 خريجة منذ انطلاق المسلك إلى 2019/2018.

ومن خلال التداريب الميدانية لامسنا جدية الخريجات بالإضافة إلى الإشادة بعبءاتهن من طرف المكونين، الا انه في ظل مقارنة النوع نلاحظ أن اقبالهن على ولوج مسلك الإدارة التربوية لازال ضعيفا.

(1) المستوى الدراسي:

النسبة	العدد	المستوى
77,4%	41	الاجازة
20,8%	11	الماستر
1,9%	01	اخر

2 مبيان عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي



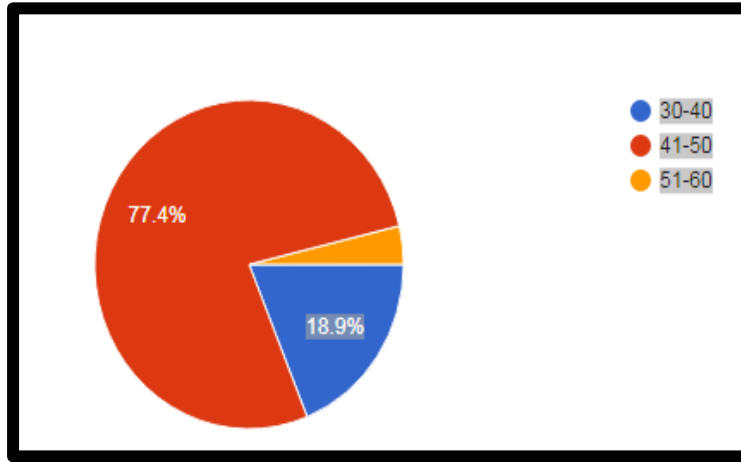
مستويات الخريجين تختلف بين الاجازة والتي تمثل أعلى نسبة % 77,4 ثم الماستر % 20,8 والدكتوراه % 1,9 مما يبين أن الخريجين يتوفرون على مكتسبات تؤهلهم للتدبير الإداري والتربوي.

(3) السن:

النسبة	العدد	السن
18,9%	10	30-40
77,4%	41	41-50

3,8%	02	51-60
------	----	-------

1- مبيان عينة الدراسة حسب السن

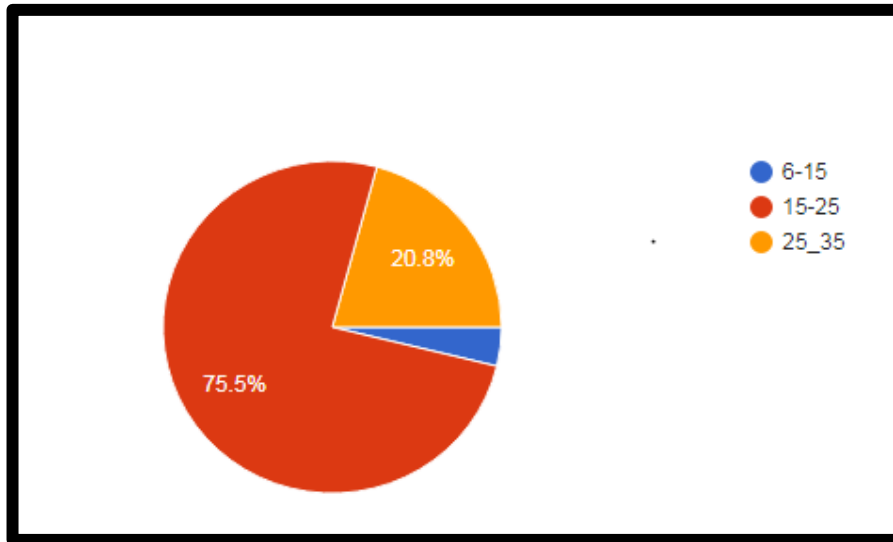


أغلب الخرجين تتراوح أعمارهم بين 41-50 سنة بنسبة 77,4% في حين أن 18,9% منهم ما بين 30-40 سنة وأخيراً 3,8 فقط تتراوح أعمارهم ما بين 51-60 سنة.

14 (لاقدمية في التعليم:

الاقدمية العامة	العدد	النسبة
6-15	02	3,8%
15-25	40	75,5%
25-35	11	20,8%

مبيان عينة الدراسة



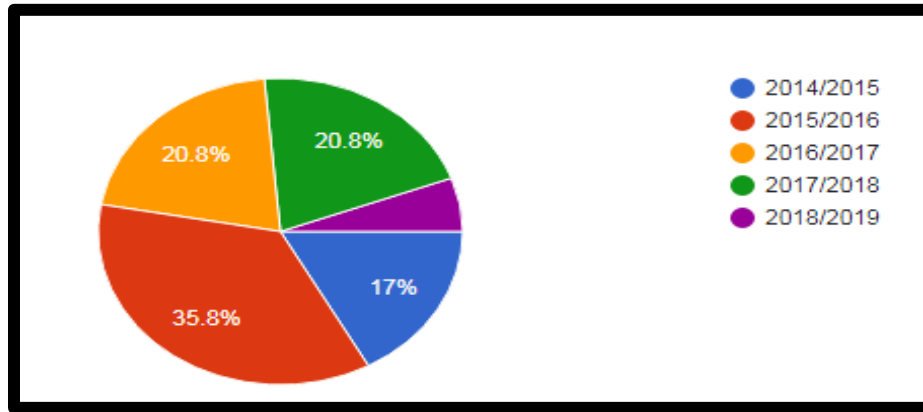
2- حسب الاقدمية العامة في التعليم

يتبين أن نسبة 75,5% من الخريجين لهم أقدمية عامة في المجال التربوي ما بين 15-25 سنة وأن ما نسبته 20,8% لها أقدمية ما بين 25-30 سنة ونسبة قليلة لها أقدمية ما بين 6-15 تقدر ب 3.8%

(5) سنة التخرج من مسلك الإدارة:

سنة التخرج	العدد	النسبة
2014-2015	09	17%
2015-2016	19	35,8%
2016-2017	11	20,8%
2017-2018	11	20,8%
2018-2019	03	5,7%

مبيان حسب سنة تخرج العين من مسلك الادارة التربوية

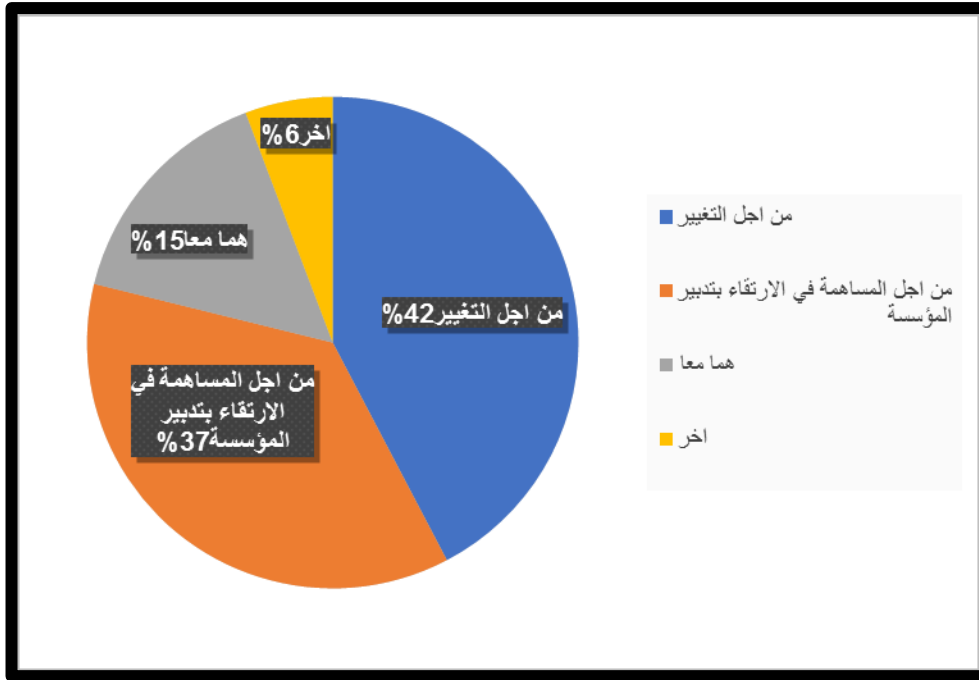


نسبة مهمة من الخريجين تقدر ب 35,8% هي دفعة السنة الدراسية 2016/2015 في حين أن نفس النسبة للموسمين 2016/ 2017 و 2018/2017 وتقدر ب 20,8% وأقل نسبة من الخريجين هي للموسم الدراسي 2019/2018.

16) لدافع وراء اختيار المسلك:

الدافع	العدد	النسبة
من اجل التغيير	22	42,00%
من اجل المساهمة في الارتقاء بتدبير المؤسسة	19	37%
هما معا	8	15,00%
اخر	3	6,00%

6مبيان حسب دوافع اختيار العينة لمسلك الادارة التربوية



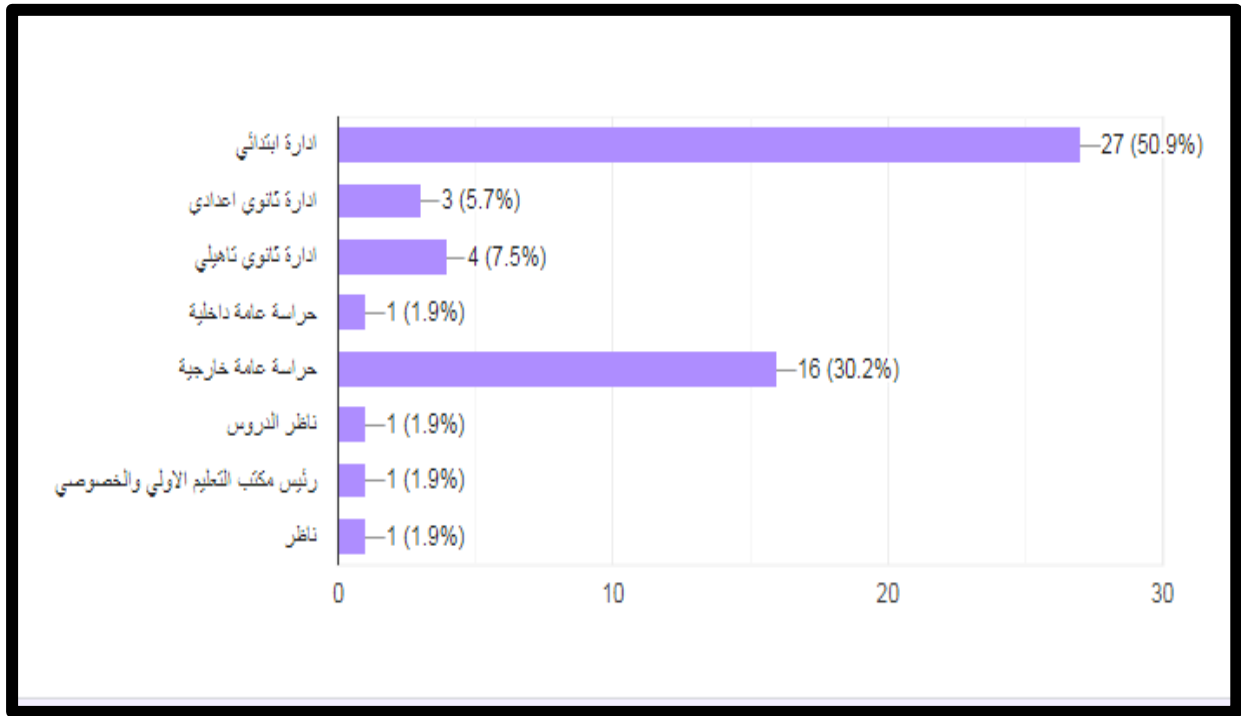
من خلال المبيان يتضح أن نسبة 94% من الخريجين ولجوا المسلك بغية التغيير (بنسبة 42%) (أو من أجل المساهمة في الارتقاء بتدبير المؤسسات التعليمية (37%) أو هما معا بنسبة (15%)

من خلال الأسئلة 1-2-3-4-5 و6 يتضح أن الخريجين يتصفون بمجموعة من الخصائص المتميزة المتمثلة في مستوياتهم المعرفية وخبراتهم بالمجال التربوي والتعليمي وملاستهم للمنظومة التربوية ورغبتهم في الارتقاء بها وهذا ما يجعل إسهاماتهم في هذا المجال ملموسة وذات صدى طيب إلى حدود الساعة.

(7) ما هي المهام التي تتولونها حاليا ؟

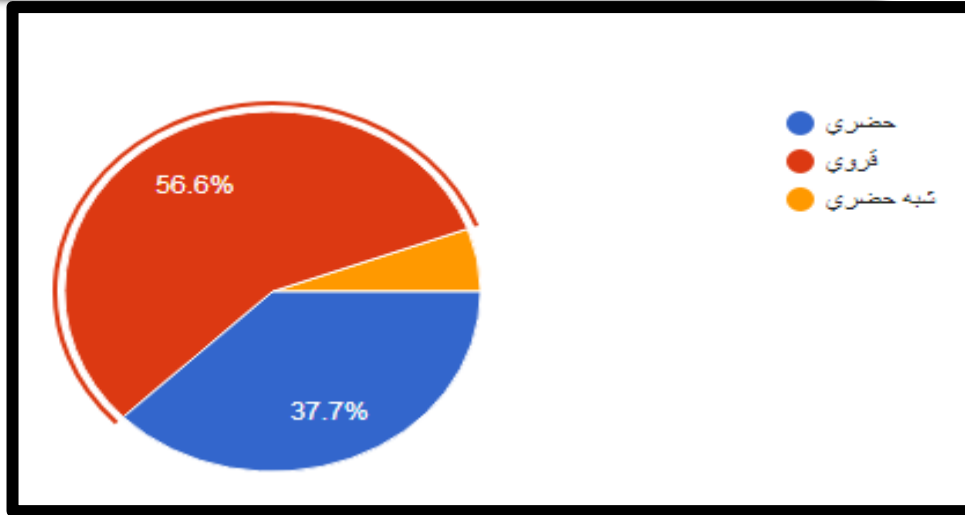
النسبة	العدد	المهام
50,9%	27	-إدارة ابتدائي
5,7%	03	-إدارة اعدادي
7,5%	04	-إدارة ثانوي
1,9%	01	-حراسة عامة داخلي
30,2%	16	-حراسة عامة خارجي
1,9%	01	-رئيس مكتب
3,8%	02	-ناظر

7 مبيان حول المهام التي يتولونها الخريجين



نصف الخرجين يتولون حاليا مهام الإدارة ابتدائي بنسبه %50,9 في حين أن %30,2 يتولون مهام الحراسة العامة الخارجية و %7,5 بالنسبة للإدارة بالثانوي التأهيلي تليها الإدارة بالثانوي الاعدادي بنسبه %5,7 في حين أن %3,8 تتولى النظارة وتبقى رئاسة المكاتب أو الحراسة العامة للقسم الداخلي تمثل كل واحدة منها %1,9 فقط (8) ما موقع المؤسسة؟

موقع المؤسسة	العدد	النسبة
قروي	30	56,6%
حضري	20	37,7%
شبه حضري	03	5,7%

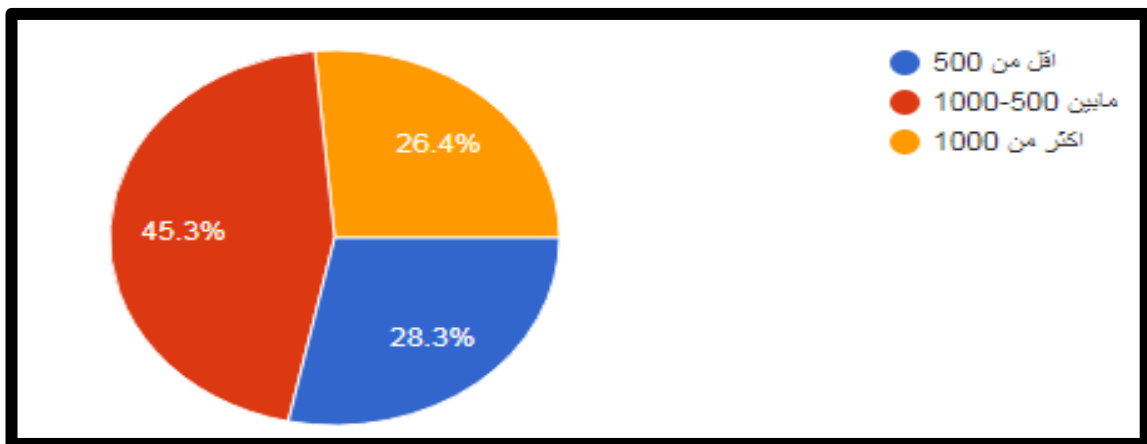


نسبة تفوق النصف من الخريجين %56,6 تتولى مهامها بمؤسسات تتواجد بالوسط القروي في حين أن %37,7 تدير مهامها بمؤسسات بالوسط الحضري ونسبة %5,7 بالوسط الشبه حضري >

(9) كم عدد التلاميذ بالمؤسسة؟

النسبة	العدد	التلاميذ
28,3%	14	أقل من 500
45,3%	24	500-1000
26,4%	15	أكثر من 1000

9- مبيان حول عدد التلاميذ بالمؤسسة

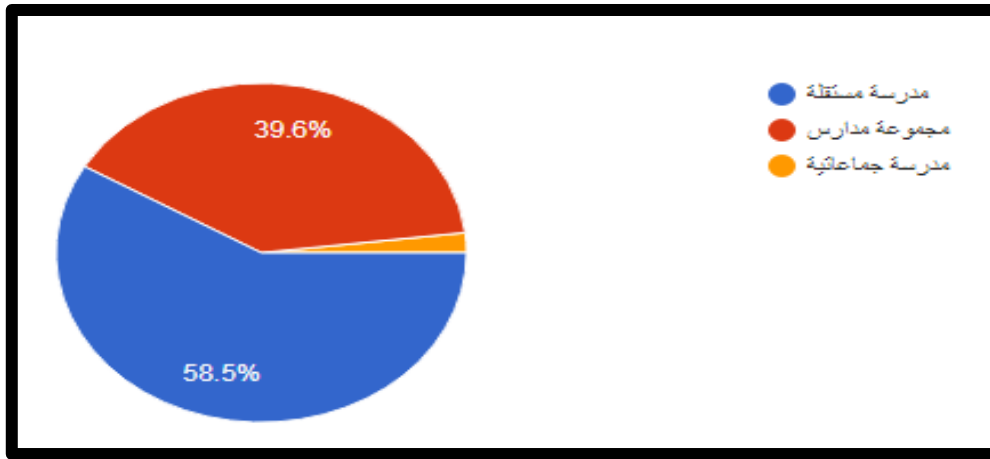


تمثل %45,3 نسبة الخريجين الذين يديرون مهامهم بمؤسسات عدد تلاميذها ما بين 500-1000 تلميذا في حين %28,3 تدير مؤسسات عدد تلاميذها أقل من 500 تلميذ و%26,4 تدير مؤسسات عدد تلاميذها أكثر من 1000 تلميذ،

(10) طبيعة المؤسسة ان كانت ابتدائية

النسبة	العدد	المؤسسة
58,5%	31	-مستقلة
39,6%	21	-مجموعة مدارس
1,9%	01	-جماعية

10- مبيان حول طبيعة المؤسسة



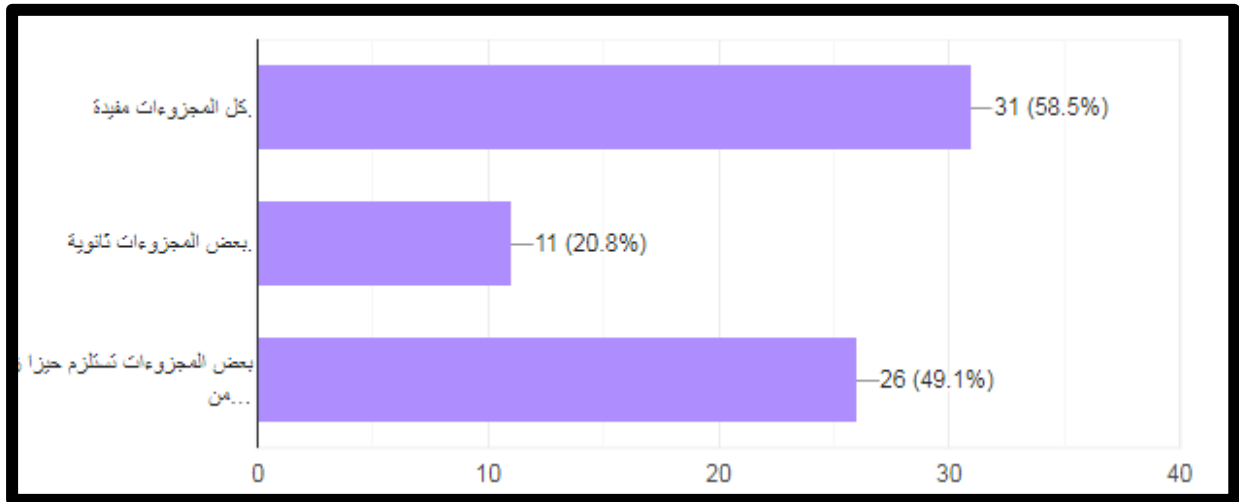
أكثر من نصف الخريجين 58,5% يتولون تدبير مؤسسات مستقلة و39,6% يدبرون مجموعات مدرسية في حين أن نسبة 1,9% يتولون تدبير مؤسسات جماعية.

من خلال الأسئلة 7,8,9, و10 نلاحظ أن أغلب الخريجين يتولون مختلف مهام التدبير الإداري والتربوي مما يبين قدرتهم على التدبير والتسيير إلا أن أكبر نسبة تتمثل مهامها في التدبير الإداري للمؤسسات الابتدائية خاصة بالعالم القروي.

11) ما هو تقييمك للمجزوات المقدمة في الشق النظري من التكوين؟

النسبة	العدد	التقييم
58,5%	31	-كل المجزوات مفيدة
20,8%	11	-بعض المجزوات ثانوية
49,1%	26	-بعض المجزوات تستلزم حيزا زمنيا أكثر من المخصص لها

11- مبيان حول تقييم المجزوءات المقدمة بالشق النظري

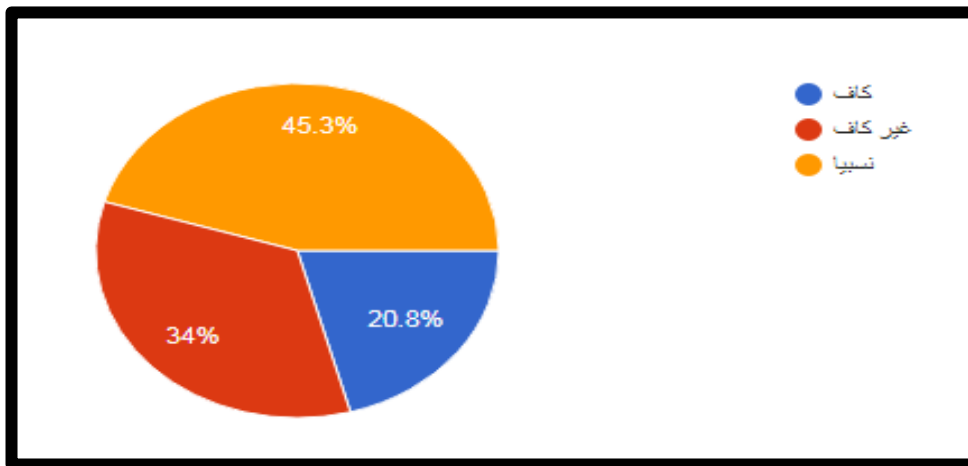


كتقييم للمجزوءات المقدمة في الشق النظري، تعد كلها مفيدة بالنسبة لـ 58,5% من الخريجين وأن 49,1% من الخريجين تعتبر أن بعض المجزوءات تستلزم حيزاً زمنياً أكثر من المخصص لها (30 ساعة) في حين أن 20,8% من الخريجين أفصحت على أن بعض المجزوءات ثانوية.

12) هل ما تلقيته في المجزوءات يعد كافياً للممارسة المهنية في هذا المجال؟

النسبة	العدد	مستوى الاستفادة
20,8%	11	كاف
34%	18	غير كاف
45,3%	24	نسبياً

12- مبيان تقييم المجزوءات بالنسبة للممارسة المهنية



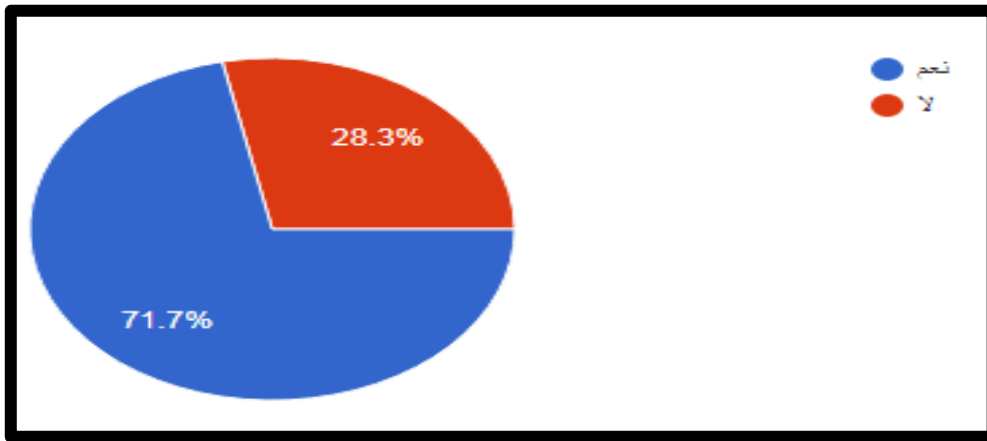
12- مبيان تقييم المجزوءات بالنسبة للممارسة المهنية

يعتبر 45,3% من الخريجين أن ما تلقوه من المجزوءات يبقى استغلاله نسبياً للممارسة المهنية في حين أن 34% يعتبرونه غير كاف و 20,8% يعتبرونه كاف.

13) هل هناك محاور لم يتم التطرق إليها في أية مجزوءة؟

النسبة	العدد	اهمال بعض محاور المجزوءات
71,7%	38	نعم
28,3%	15	لا

13- مبيان حول تقييم المحاور المقدمة



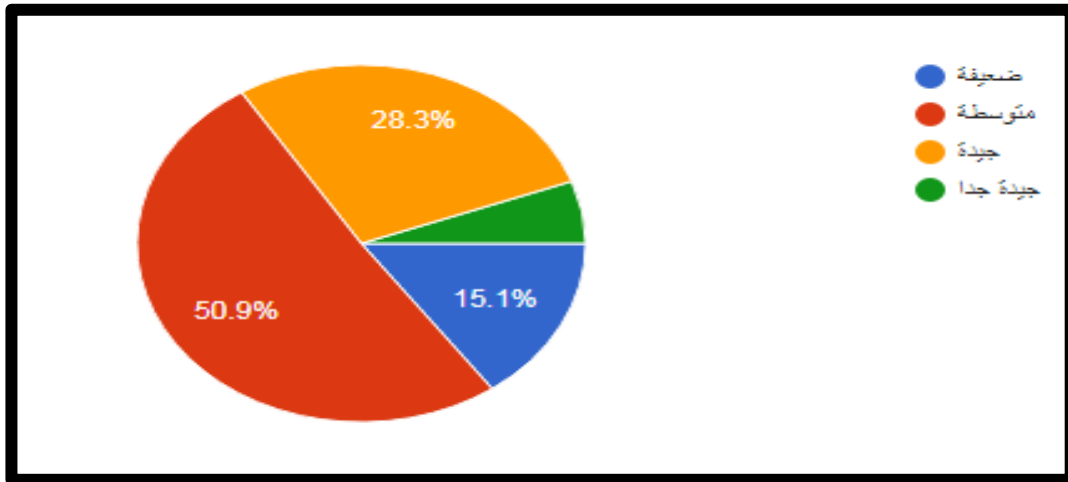
أغلب الخريجين بنسبة 71,7% أكدوا أن هناك محاور لم يتم التطرق إليها في أية مجزوءة رغم أهميتها في حين أن 28,3% أفصحوا بالعكس.

من خلال المؤشرات 11-12 و 13 يتضح أن المجزوءات المقدمة في الشق النظري مفيدة إلا أنه لا بد ان تعرف تحيينا على مستوى المحاور وعلى مستوى التدبير الزمني، من هنا نجد مسألة تحيين وتعديل المجزوءات لجعلها أكثر ملامسة للواقع المهني مسألة ضرورية ومهمة.

14) ما درجة استفادتك من التدريبات الميدانية؟

النسبة	العدد	درجة الاستفادة
15,1%	08	ضعيفة
50,9%	27	متوسطة
28,3%	15	جيدة
5,7%	03	جيدة جدا

14- مبيان حول درجة الاستفادة من التدريبات الميدانية

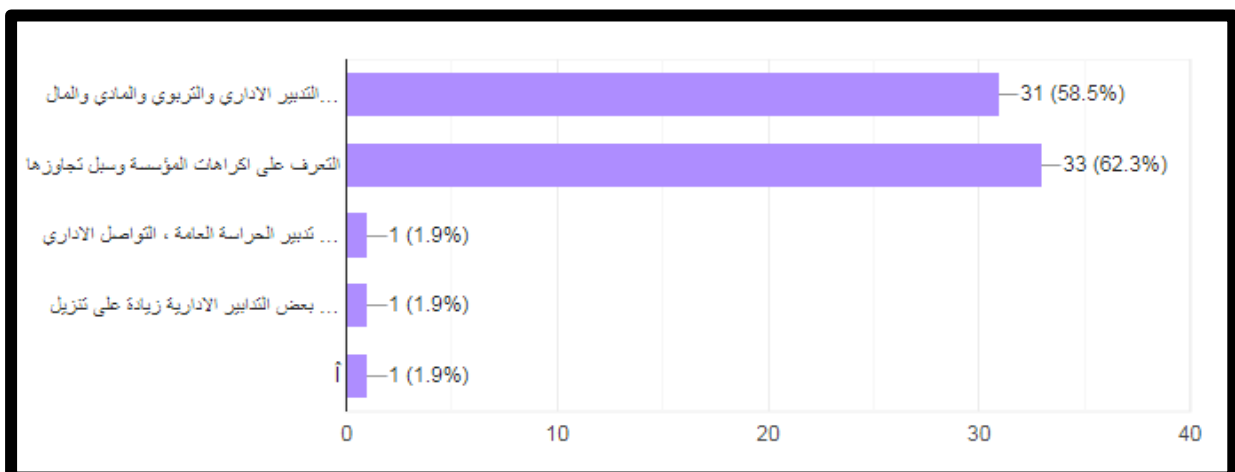


نسبة مهمة من الخريجين تمثل في % 50,9 تعتبر درجة استفادتهم من التدريبات الميدانية متوسطة في حين ان % 28,3 تعتبرها جيدة ونسبة % 15,1 تعرب على أن درجة الاستفادة ضعيفة.

15) ما هي مجالات استفادتك من التدريبات الميدانية ؟

المجالات	العدد	النسبة
التدبير المادي والمالي والتربوي	31	58,5%
التعرف على اكرهات المؤسسة وسبل تجاوزها	33	62,3%
تدبير الحراسة العامة والتواصل الإداري	01	1,9%
التعرف على بعض التدابير الادارية	01	1,9%
اخر	01	1,9%

15- مبيان حول مجالات الاستفادة اثناء التدريبات الميدانية

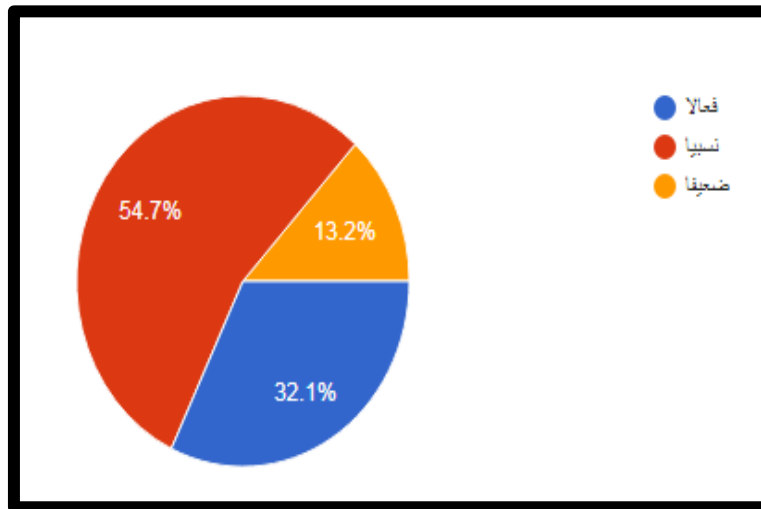


يعتبر التعرف على إكراهات المؤسسة وسبل تجوزها مجالا لاستفادة 62,3% من الخرجين في التداريب الميدانية تليه الاستفادة في مجال التدبير الادري والتربوي والمادي والمالي بنسبة 58,5% في حين أن 1,9% من الخرجين استفادوا خاصة في مجال الحراسة العامة.

16) كيف كان تجاوب الكفيل اثناء مرحلة التداريب الميدانية ؟

النسبة	العدد	تجاوب الكفيل
32,1%	17	فعالا
13,2%	07	ضعيفا
54,7%	29	نسبيا

16- مبيان حول درجة تجاوب الكفيل في التداريب الميدانية

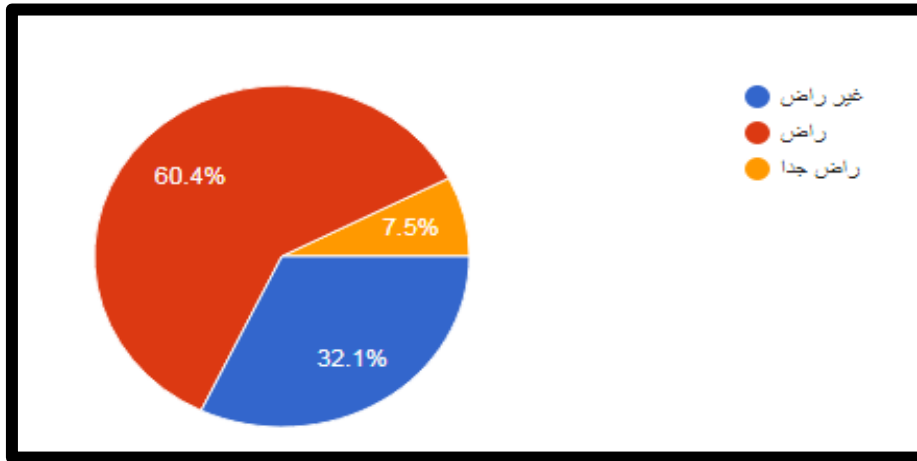


نلاحظ أن تجاوب الكفيل اثناء مرحلة التداريب الميدانية يبقى نسبيا بالنسبة ل 54,7% من الخرجين في حين أن 32,1% فعالا و 13,2% يعتبرونه ضعيفا.

17) ما مستوى رضاك عن المواكبة التأطيرية خلال التداريب الميدانية؟

النسبة	العدد	مستوى الرضا
32,1 %	17	غير راض
60,4%	32	راض
7,5%	04	جد راض

17- مبيان يحدد مستوى الرضا عن المواكبة التأطيرية

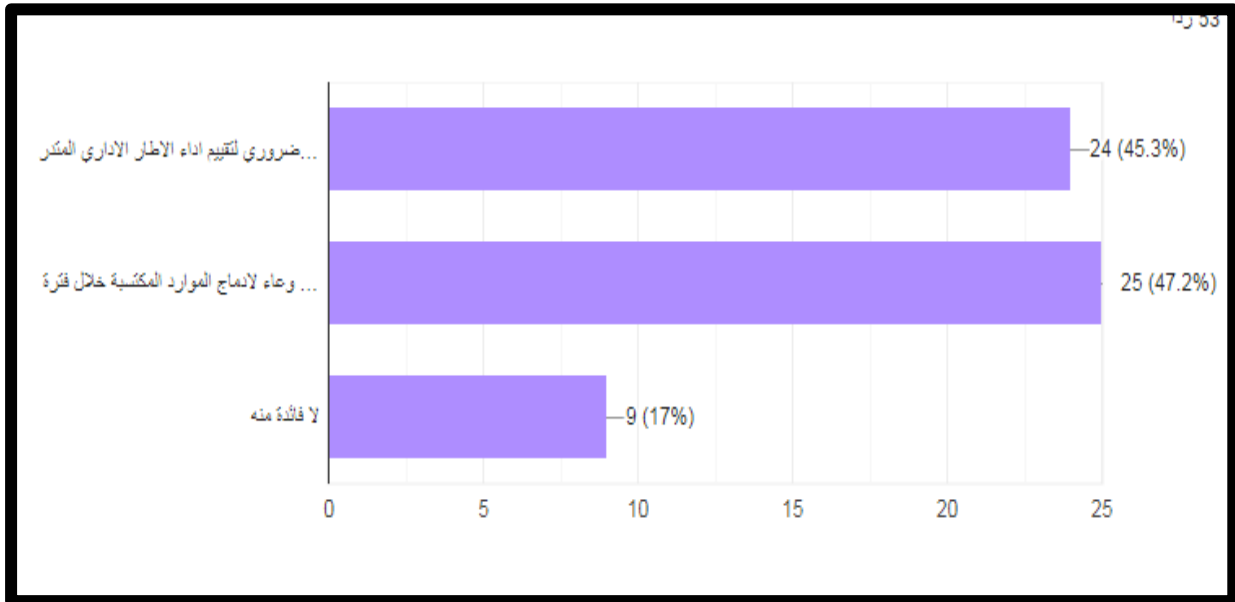


بالنسبة للمواكبة التأطيرية خلال التدريبات الميدانية فان %60,4 من الخرجين راضين عنها في حين أن %32,1 غير راضين عن هذه المواكبة وفئة تقدر بـ %7,5 هي جد راضية عن المواكبة التأطيرية في التدريبات الميدانية من خلال الأسئلة 14-15-16 و 17 يتضح أن التدريبات الميدانية مجالا خصبا لاكتساب الكفايات المهنية والاطلاع على مختلف المهام الإدارية والتربوية في ظل التجاوب الفعال للكفيل والمواكبة التأطيرية الدائمة الفعالة.

18) ما تقييمك لمشروع نهاية التكوين بالمسلك؟

النسبة	العدد	تقييم المشروع
45,3%	24	ضروري لتقييم أداء الإطار الإداري المتدرب
47,2%	25	وعاء لإدماج الموارد المكتسبة خلال مرحلة التكوين
17%	09	لا فائدة منه

18- مبيان حول تقييم العينة لمشروع نهاية التكوين بالمسلك

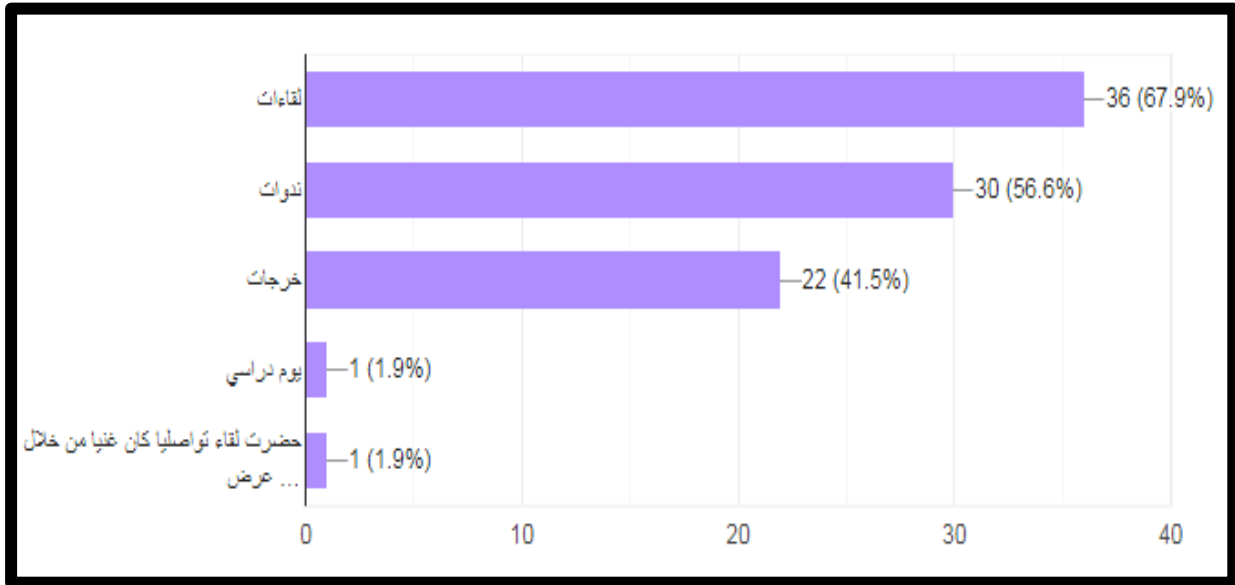


يعتبر الخريجون بنسبة 47,2% أن مشروع نهاية التكوين بمسلك الإدارة التربوية وعاء لإدماج الموارد المكتسبة خلال المرحلة التكوينية في حين أن 45,3% يعتبرونه ضروري لتقييم أداء الإطار الإداري والتربوي غير أن 17% من الخريجين يعتبرونه عملاً لا فائدة منه.

19) هل استفدتم من أنشطة موازية خلال التكوين؟

النسبة	العدد	نوع النشاط
67,9%	36	-لقاءات
56,6%	30	-ندوات
41,5%	22	-خرجات
1,9%	01	-أيام دراسية
1,9%	01	-آخر

19 مبيان استفادة العينة من الانشطة الموازية خلال فترة التكوين

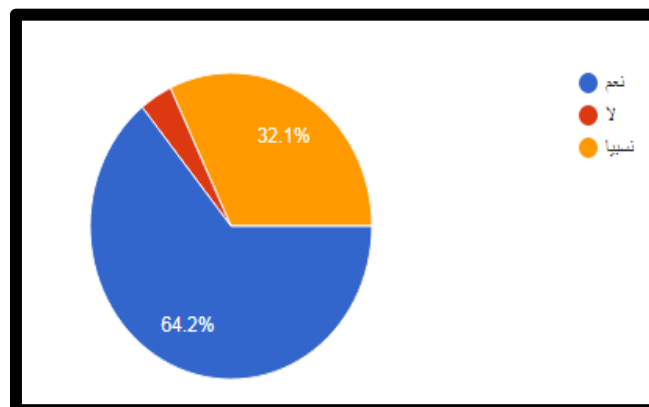


في إطار الاستفادة من الأنشطة الموازية خلال المرحلة التكوينية فان 67,9% من الخريجين استفادوا من لقاءات تربوية و56,6% استفادوا من ندوات في حين ان 41,5% استفادوا من خرجات ونسبة 1,9% استفادوا من أيام دراسية بمعنى أن التكوين بالمسلك يضم مختلف الأنشطة الموازية الرامية إلى تجويد مكتسبات الأطر المتدربة.

20) هل انت راض عن التكوين الذي تلقيته بالمركز الجهوي للتربية والتكوين؟

النسبة	العدد	الرضا على التكوين
64,2%	34	نعم
3,8%	2	لا
32,1%	17	نسبيا

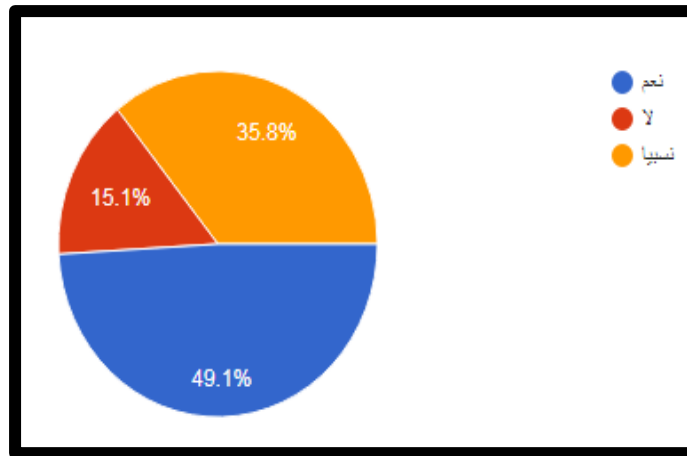
20- مبيان تحديد مستوى الرضا على التكوين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين



نسبة 64,2% من الخرجين راضين عن التكوين الذي تلقونه بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين في حين أن 32,1% راضين نسبيا على تكوينهم و3,8% من الخرجين غير راضين عن التكوين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. من خلال الأسئلة 18-19 و20 يتضح أن أغلبية الخرجين يتوافقون وهيكلية التكوين فيما يخص مشروع نهاية التكوين والأنشطة الموازية للتكوين مما يجعلهم راضين عنه، إلا أنه وفي إطار تجويد التكوين لابد من المساهمة في جعل مشاريع نهاية السنة تحضي بالاهتمام الأوفر وجعلها آلية مساهمة في إصلاح المنظومة. (21) هل لامستم بالمؤسسة التي تدبرونها التغييرات التي عرفها القطاع من خلال الإصلاحات المتتالية

التغيرات الملاحظة	العدد	النسبة
نعم	26	49,1%
لا	08	15,1%
نسبيا	19	35,8%

21- مبيان تقييم التغييرات التي عرفها النظام التعليمي وتجلياتها

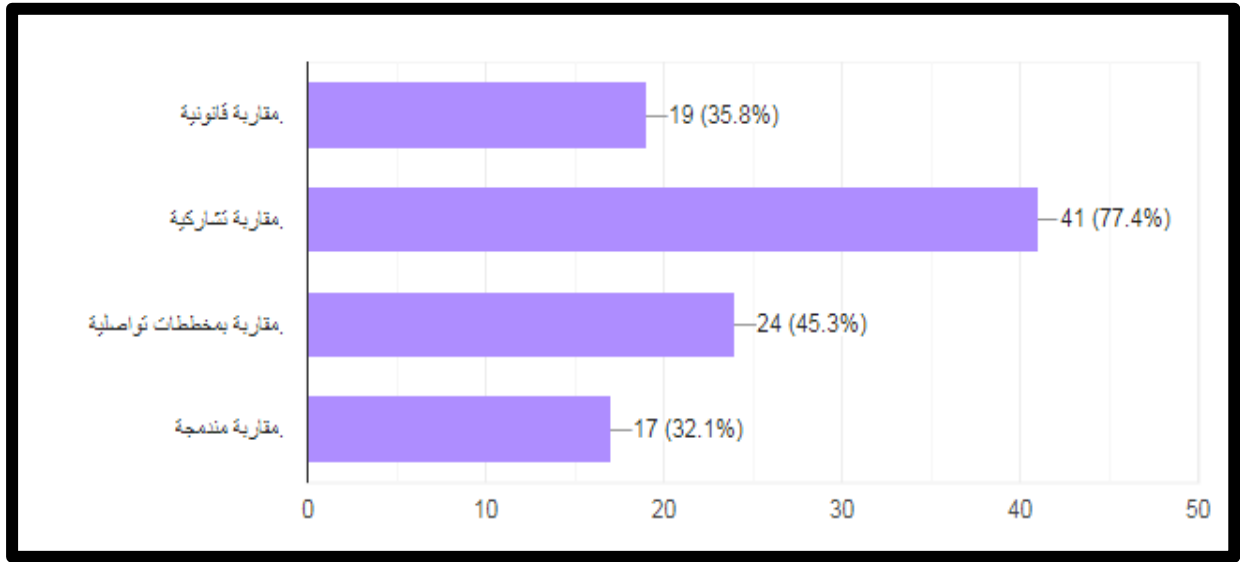


يتضح أن 49,1% من الخرجين لامسوا بالمؤسسات التي يتولونها التغييرات التي عرفها القطاع التعليمي والتربوي من خلال الإصلاحات المتتالية في حين أن 35,8% من الخرجين يلاحظون أن هناك تغير ولكن نسبيا ونفى 15,1% من الخرجين وجود تغيير بالمؤسسات التي يزاولون بها مهامهم

(22) ما هي المقاربات التي تعتمدونها في تدبير مؤسستكم؟

النسبة	العدد	المقاربات المعتمدة
35,8%	19	-مقاربة قانونية
77,4%	41	-مقاربة تشاركية
45,3%	24	-مقاربة مخططات تواصلية
32,1%	17	-مقاربة مندمجة

22 مبيان تحديد المقاربات المعتمدة



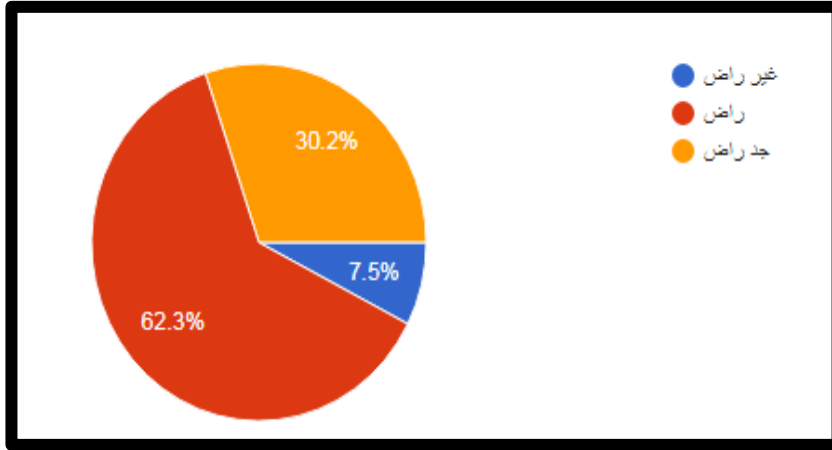
يعتمد 77.4% من الخريجين على المقاربة التشاركية في تدير مهامهم الإدارية والتربوية، ونسبة 45,3% تعتمد مقاربة بمخططات تواصلية في حين أن 35,8% يعتمدون مقاربة قانونية ونسبة 32,1% تعتمد مقاربة مندمجة.

(23) هل انت راض عن ادائك المهني؟.

النسبة	العدد	مستوى الرضا
7,5%	04	غير راض
62,3%	33	راض
30,2%	16	جد راض

23

- مبيان تحديد مستوى الرضا على الاداء المهني

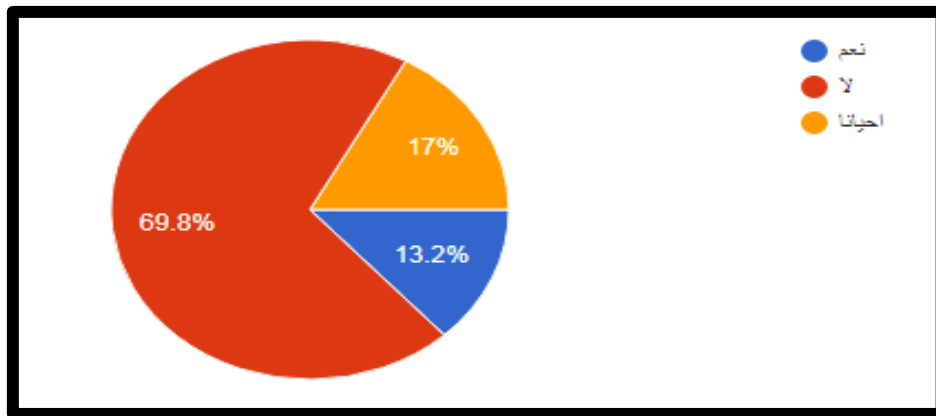


أعرب 62,3% من الخريجين عن رضاهم على أدائهم لمهامهم الإدارية والتربوية في حين أن نسبة 30,2% منهم مستوى رضاهم جيد إلا أن نسبة 7,5% من الخريجين هي غير راضية على أداء مهامها.

(24) هل هناك مواكبة لتقويم مهامكم الإدارية والتربوية من خلال دورات تكوينية؟

المواكبة	العدد	النسبة
نعم	07	13,2%
لا	37	69,8%
أحيانا	09	17%

-24 مبيان حول المواكبة التاثيرية بعد التخرج

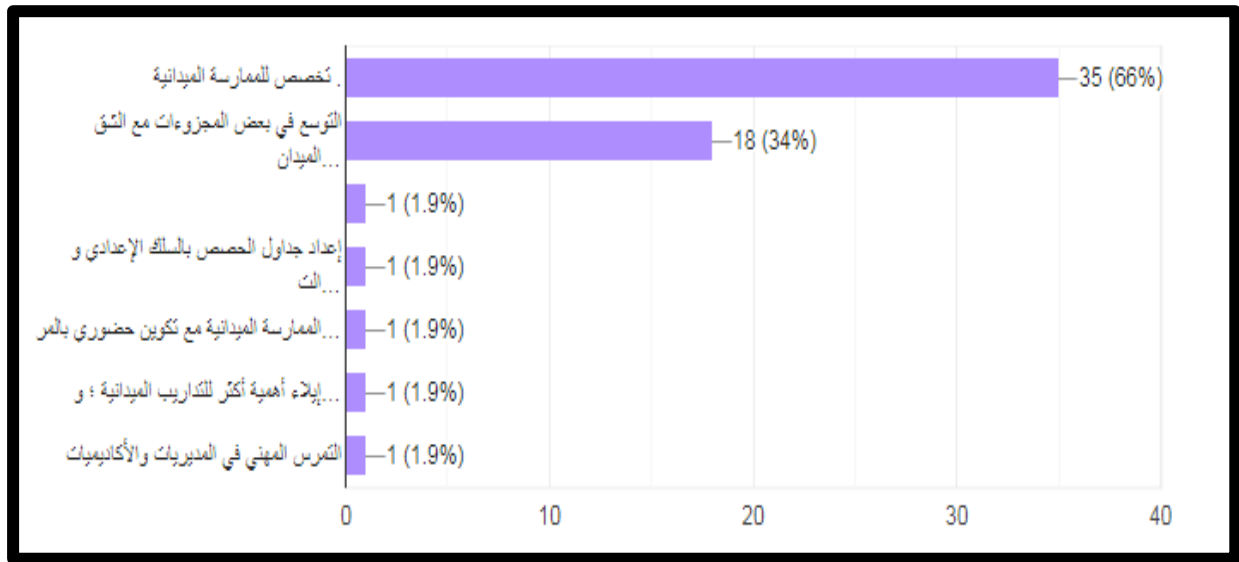


هناك غياب لآليات التقويم بالنسبة للمهام الإدارية والتربوية من خلال دورات تكوينية ل 69,8% من الخريجين في حين أن نسبة 17% تستفيد من التكوين أحيانا و 13,2% تستفيد من التكوين الرامي إلى دعم وتقويم التدبير الإداري والتربوي الفعال.

(25) ما هي اقتراحاتكم فيما يخص السنة الثانية من التكوين ؟

النسبة	العدد	الاقتراحات
66%	35	-تخصص للممارسة الميدانية
34%	18	-التوسع في بعض المجزوءات مع الشق الميداني
9,5%	05	-اخر

25 مبيان اقتراحات هيكلية التكوين للسنة الثانية



يقترح 66% من الخريجين أن تخصص السنة الثانية من التكوين بمسلك الإدارة التربوية للممارسة الميدانية في حين نسبة

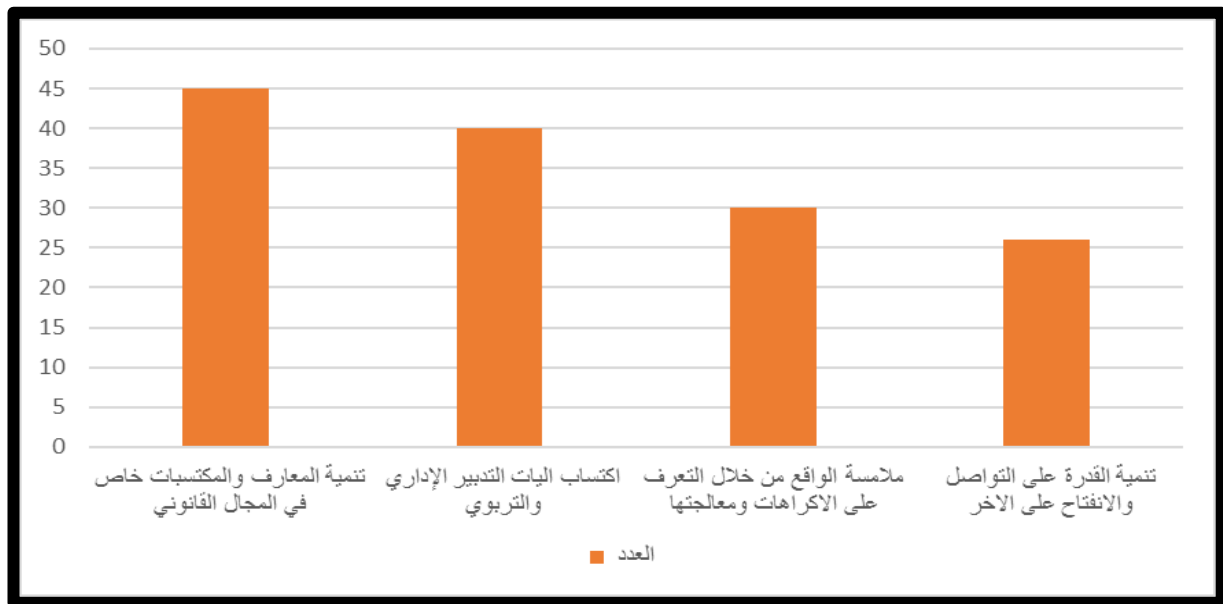
34% تزوج بين التوسع في الشقين مع النظري والميداني ونسبة 9,5% لها اقتراحات أخرى كالتمرس المهني في المديرية والاكاديميات، اعداد جداول الحصص بالسلكين الثانوي التأهيلي والثانوي الاعدادي.

فيما يخص هذا المحور والذي تناولنا من خلاله الممارسة الميدانية للتدبير الإداري والتربوي ومن خلال الأسئلة 21-22-23-24 و25 نستشف أن الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين تظهر جليا على مستوى المؤسسات التعليمية لكن بدرجة متفاوتة أي أن تنزيل الإصلاح على أرض الواقع جزئي وغير موحد، إلا ان مستوى الإصلاح بالنسبة لتأهيل موارد بشرية في مجال التدبير الإداري والتربوي يعرف تقدما حيث نلاحظ اعتماد الخريجين على مقاربات حديثة وهادفة رامية إلى الارتقاء بمستوى التلميذ خاصة والمنظومة التربوية عامة إلا انه وفي ظل غياب تكوين مستمر ومواكبة تطوره للخريجين أثناء تدبيرهم لمهامهم الإدارية والتربوية قد يؤدي إلى تدني العطاء أمام غياب التكوين الذاتي وكثرة المهام الموكولة للمدبر(خاصة بالنسبة للمسلك الابتدائي)

26) كيف ساهم التكوين بمسلك أطر الادارة التربوية في الارتقاء بالإدارة التربوية ؟

تنمية القدرة على التواصل والانفتاح على الآخر	ملازمة الواقع من خلال التعرف على الاكراهات ومعالجتها	اكتساب آليات التدبير الإداري والتربوي	تنمية المعارف والمكتسبات خاصة في المجال القانوني	العدد
26	30	40	45	
49%	56,6%	75.47%	84.90%	النسبة

26-مبيان يحدد كيف ساهم التكوين في الارتقاء بالإدارة التربوية

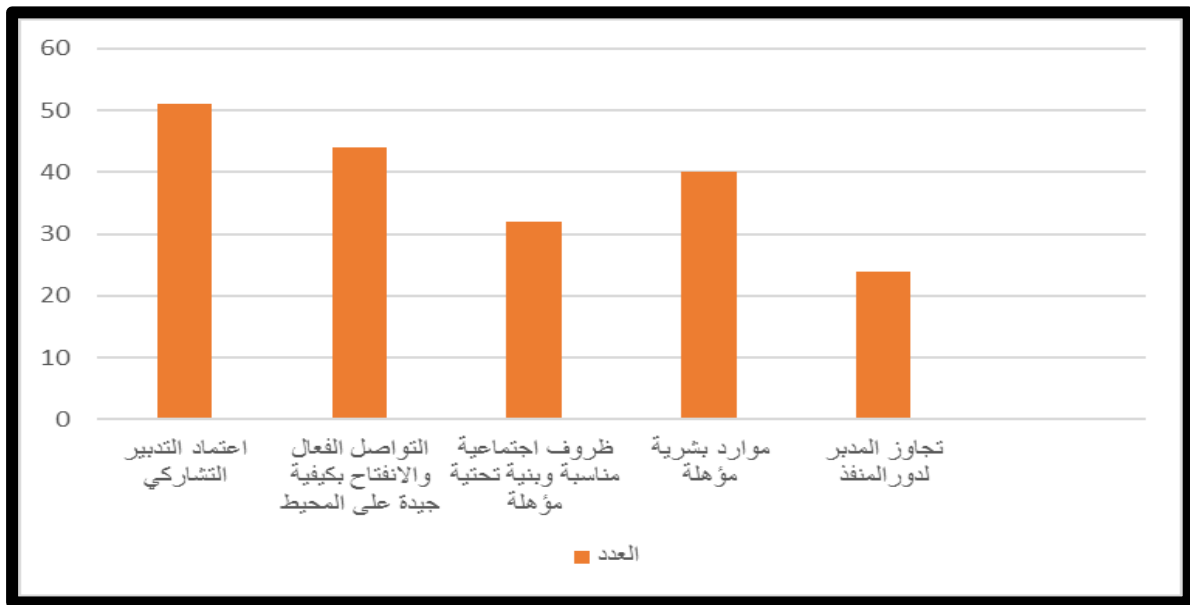


يساهم التكوين بمسلك الإدارة التربوية في الارتقاء بالإدارة التربوية من خلال تنمية المعارف والمكتسبات خاصة في المجال القانوني وهذا ما أوضحه 84,90% من الخريجين في حين أن 75,47% يرجحون ذلك إلى اكتساب آليات التدبير الإداري والتربوي وأن نسبة 56,6% ترى ان تحقيق الارتقاء بالإدارة يتم من خلال التدریب الميدانية وملازمة الواقع بالوقوف على مختلف الاكراهات وكيفية معالجتها في حين أن 49% من الخريجين تفصح على أن المساهمة في الارتقاء بالإدارة تتم عبر تنمية القدرة على التواصل والانفتاح على الآخر.

27) ما هي في نظرك ظروف وآليات الاشتغال التي تحول التدبير القيادي الفعال؟

تجاوز المدير لدور المنفذ	موارد بشرية مؤهلة	ظروف اجتماعية مناسبة وبنية تحتية مؤهلة	التواصل الفعال والانفتاح بكيفية جيدة على المحيط	اعتماد التدبير التشاركي	العدد
24	40	32	44	51	
45,28%	75,47%	60,37%	83,1%	96,22%	النسبة

27- مبيان يحدد ظروف وآليات الاشتغال المؤهلة للتدبير القيادي



تتمثل ظروف وآليات الاشتغال التي تحول التدبير القيادي الفعال في اعتماد التدبير التشاركي الذي يعتمد التدبير بالنتائج بالنسبة لـ 96,22% من الخريجين، وفي التواصل الفعال والانفتاح بكيفية جيدة على المحيط بالنسبة لـ 83,1% من الخريجين وكذلك هي متمثلة في الظروف الاجتماعية المناسبة والبنية التحتية المؤهلة للاكتساب والاندماج الفعال بالنسبة لـ 60,37% من الخريجين، ومنهم ونسبة 75,4% يمثلونها في ضرورة تواجد موارد بشرية مؤهلة وواعية ومسؤولة في حين أن 45,28% من الخريجين يمثلونها في تجاوز المدير لدور المنفذ.

من خلال عرض نتائج هذا المحور الرامي إلى تحديد مقترحات الخريجين حول هيكلية التكوين بمسلك الإدارة التربوية ومن خلال السؤالين 26 و 27 يتضح أن التكوين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين يساهم في الارتقاء بالمنظومة التربوية من خلال توفير رأسمال بشري مؤهل لمباشرة التدبير الإداري والتربوي باعتماده على البراد يغم عملي-نظري-عملي الذي يهدف إلى اكتساب موارد معرفية مختلفة في المجال القانوني، المجال التواصلية، التدبير الإداري والتربوي... بالإضافة إلى اكتساب آليات الاشتغال وممارسة المهنة بكل حكمة وتبصر من خلال التداريب الميدانية.

المطلب الثاني: تحليل المقابلة

تشمل المقابلة ست أسئلة موجهة للسيدات والسادة المكونات والمكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، تهدف من خلالها إلى اطلاع السادة المكونين على بعض الاختلالات التي تم رصدها من قبل الخريجين ومن جهة أخرى إشراكهم في صياغة مقترحات وحلول لمعالجة مختلف هذه الاختلالات خاصة وأن مدة التكوين تغيرت لتشمل سنتين بدل سنة واحدة. تختلف مدة ممارسة السادة المكونين لمهام التأطير بمسلك الإدارة التربوية كما تختلف المجزوءات التي يطورونها: التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي، مشروع المؤسسة، التدبير المالي والمادي للمؤسسات التعليمية، الحياة المدرسية... أفضت الأسئلة المطروحة إلى مجموعة من الإجابات التي تم تجميعها وتلخيصها في نقاط مشتركة ومحددة، لصياغة حلول مركزية وهادفة وفيما يلي عرض للنائج المحصل عليها:

التعديلات التي يقترحونها فيما يخص المجزوءة أو المجزوءات التي يقومون بتأطيرها بعد مرور ست سنوات على إعدادها:

- تقليص بعض الساعات المخصصة لبعض المحاور وإضافة محاور جديدة؛
- اعتماد مقارنة تهدف إلى اكتساب الأطر الإدارية مهارات وكفايات أكثر من المعارف النظرية؛
- الغلاف الزمني غير كاف للإحاطة بجميع جوانب التدبير المادي والمالي؛
- الاشتغال على مشروع المؤسسة انطلاقاً من التعريف الوارد في القانون الإطار واعتماد الية التدبير بالنتائج لصياغة وتدبير مشاريع المؤسسات التعليمية؛
- إضافة محور خاص بتحديد المفهوم الجديد للحياة المدرسية وأنشطتها مع العمل على نشر سبورة مرجعية بالمؤسسات التعليمية تشرح كيفية تدبير وتفعيل أنشطة الحياة المدرسية ومجالاتها.

معايير تحديد المدة الزمنية لكل مجزوءة:

معظم المكونين يجددون في السنة الثانية من التكوين حلاً مناسباً للتوسع في بعض المجزوءات

- إضافة عدد ساعات مجزوءة الحياة المدرسية وتقسيمها إلى شق نظري وشق خاص بالورشات التطبيقية بمركز التكوين ونفس الشيء بالنسبة لمجزوءة مشروع المؤسسة؛
- التناسق بين مختلف المجزوءات لتحقيق هدف المنهاج المندمج؛
- التدابير المقترحة لجعل المواكبة التأطيرية بالمؤسسات التعليمية تساهم في الارتقاء بمستوى التكوين:
- إشراك فعلي للمكونين بناء على دفتر تحملات جديد وواضح ينجز بمقاربة تشاركية مع الكفاءات ويكون مرجعه الدليل المرجعي للتدريبات الميدانية ودفتر التحملات السابقين والتي تم إنجازها مع عدة التكوين النظري سنة 2014؛
- مراعاة العلاقة بين التدريبات الميدانية ومجزوءات التكوين المختلفة؛
- وعي الأطر الإدارية والتربوية بما هو مطلوب منها أثناء فترات التدريبات وأكثر التزاماً بأخلاقيات مهنتهم المستقبلية؛
- وضع صيغة جديدة للتقويم النهائي للتدريبات الميدانية من قبيل تقويم داخل المؤسسات التعليمية أو اعتماد مشاريع تطبيقية ومقابلات شفوية نهاية السنة التكوينية؛
- حضور الكفاءات لعمليتي التحضير والضبط وتنظيم تكوينات للتقاسم والتمكن من برنام التدبير.

معايير اختيار الكفيل لجعل مساهمته في تكوين الأطر تحضى بالفعالية.

ان الجانب التنظيمي والإداري لعملية التداريب الميدانية وكذلك الموقع الجغرافي واللوجستيكي للمؤسسات التعليمية له دور في اختيار مؤسسات التداريب الا انه هناك خصائص يجب توفرها في كل كفيل وتتمثل بالأساس في:

- القدرة على التواصل وتدير مختلف محطات التداريب بتنسيق مع مركز التكوين؛
- الامام والتمكن من التدبير الإداري وصاحب كفاءة في هذا المجال وله من الأندرعولوجيا من نقل تجربته إلى الأطر المتدربة؛
- القيام بدوه بكل وعي ومسؤولية وإخلاص بغض النظر عن المحفزات.
- التعديلات اللازم إضافتها للنظام التكويني من أجل تجويد مردودية جريحي المسلك:
- تنسيق أكثر بين مختلف المجزوءات؛
- تدقيق المحتويات والتركيز على المعارف المهاراتية؛
- إعادة التفكير في مرامي وأهداف التكوين وسبل تحقيقها؛
- تمييز بعض الشهادات عن الأخرى في الانتقاء الأولي؛
- جعل مباراة الدخول وطنية؛
- إضافة مجزوءة التدبير وتجويد مجزوءة TIC بإضافة تكوينات في البرامج المستعملة بالمؤسسات التعليمية.
- كيف يمكن للمراكز الجهوية مواكبة وتتبع الخريجين لتحقيق الارتقاء بالكفايات المهنية والتبصر المهني؟
- تدرج ضمن المهام الرسمية للمراكز الجهوية تنظيم التكوين المستمر لفائدة الخريجين لذا وجب:
- وضع صيغة دورية للتكوين المستمر؛
- تخطيط برنامج أنشطة مهننة شهرية تجمع الخريجين والأطر المتدربة الجديدة؛
- اقتراحات بخصوص هيكلية التكوين للسنة الثانية
- سنة أولى للتكوين النظري مع اضافة بعض المجزوءات الملائمة للمستجدات والتجديد التربوي والاداري وندوات وأنشطة مرافقة... تم سنة ثانية خاصة بالتداريب الميدانية والبحث التدخلي وتقرير نهاية التكوين مرفوقا بالملف التراكمي حول تجربة سنتين؛
- إضافة مجزوءة منهجية البحث في بداية السنة الثانية مع دروس تطبيقية في برامج الاحصائيات؛

- جعل مدة التدريب تمتد على شهر أو شهرين بدل أسابيع؛
- ضرورة اجتياز امتحان آخر السنة الأولى من أجل الانتقال إلى السنة الثانية وجعل السقوط في السنة الأولى إقصائياً.

خاتمة

اقتراحات وتوصيات

- 1) لقد تمكن التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين من توفير أطر إدارية مؤهلة وقادرة على تدبير مختلف المهام الإدارية والتربوية في مختلف الاسلاك التعليمية، من خلال ممارسة الإدارة أو الحراسة العامة أو النظار ومنهم من يتولى مهاماً بالمصالح الإقليمية كرئاسة مكاتب أو مصالح، فالمسلك ساهم بشكل فعال في توفير رأسمال بشري قادر على الاسهام في الارتقاء بالمنظومة التعليمية متشعباً بالمقاربات الحديثة الرامية إلى تجويد العمل التربوي لذا وجب الاهتمام بآليات التكوين بالمسلك وتنقيحها وتحديد مضامينها بغية تحقيق الأفضل.
- 2) تميز خريجات المسلك بكفاءة جيدة في التدبير الإداري والتربوي وقد لامسنا ذلك من خلال التداريب الميدانية ببعض المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى الإشادة بمجديتهن من طرف السيدات والسادة المكونات والمكونين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين إلا أن اقبالهن على المسلك لازال ضعيفاً وأن مقارنة النوع لم تصل إلى المستوى المطلوب وفي هذا الإطار لابد من البحث عن آليات لتشجيعهن وتحفيزهن لولوج المسلك وتقلد المهام الإدارية والتربوية.
- 3) ضرورة توفر الأطر الإدارية على حس عال من المسؤولية والرغبة المفعمة بالحياة في اكتساب آليات التدبير الإداري والتربوي مما يجعله أكثر بحثاً على سبل النجاح وكيفيات تحقيقه.
- 4) التعليم عن بعد الية معتمدة منذ ما يزيد على عشر سنوات إلا أنه لم يعطي نتيجة بالقدر الذي أسفر عنه خلال الجائحة التي عرفتها بلادنا فيروس كورونا المستجد covid 19 فقد اعتبر آلية لإنقاذ الموسم الدراسي بخلق منصات خاصة بتقديم الدروس عن بعد، فالتجربة الحالية أكدت أن المدرسة المستقبلية هي مدرسة معلوماتية بامتياز مما يستوجب التمكن من المعلومات واعتمادها في التدبير الإداري والتربوي لذا يستحسن إضافة محاور جديدة لمجزوءة المعلومات بالإضافة إلى التوسع في استيعاب البرامج المعتمدة بالمؤسسات التعليمية "مسار" "مسير"... وكذلك إنشاء منصات تربوية للتعليم عن بعد.
- 5) تحيين وتحديد المجزوءات المخصصة للشق النظري من التكوين بمسلك الإدارة التربوية من خلال إضافة محاور أو مجزوءات وكمثال لذلك إضافة مجزوءة تعنى بالأطفال في وضعية إعاقة تتضمن كل ما يتعلق بهذه الفئة وآليات تدبير شؤونها التربوية على مستوى المؤسسات التعليمية بهدف تحقيق مدرسة داخجة مفعمة بالمساواة وتكافؤ الفرص.
- 6) بما أن المواكبة التأطيرية بالمؤسسات التعليمية تساهم في الارتقاء بمستوى التكوين فلا بد من إشراك فعلي للمكونين بناء على دفتر تحملات جديد وواضح ينجز بمقاربة تشاركية مع الكفاءات ويكون مرجعه الدليل المرجعي للتداريب الميدانية ودفتر التحملات السابقين والتي تم إنجازها مع عدة التكوين النظري سنة 2014.

7) ضرورة توفر الكفيل على خصائص متميزة تتمثل بالأساس في القدرة على التواصل وتدريب مختلف محطات التدريب بتنسيق مع مركز التكوين وله من الأندرجولوجيا من نقل تجربته إلى الأطر المتدربة بالإضافة إلى قيامه بدوه بكل مسؤولية وإخلاص بغض النظر عن المحفزات لذا وجب استفادته من تكوينات مستمرة في هذا المجال لجعل عطاءاته أكثر فعالية.

8) وضع صيغة جديدة للتقويم النهائي للتدريب الميدانية من قبيل تقويم داخل المؤسسات التعليمية أو اعتماد مشاريع تطبيقية ومقابلات شفوية نهاية السنة التكوينية و حضور الكفلاء لعملي التحضير والضبط وتنظيم تكوينات للتقاسم والتمكن من برام التدريب .

9) استمرار التكوين لفائدة الأطر الإدارية والتربوية بعد التخرج وتوليفهم لمختلف المهام بالمؤسسات التعليمية وجعله منظما بصفة دائمة ومستمرة بهدف التقييم والتوجيه والتصويب في مجال التدبير الإداري والتربوي وذلك من خلال دورات تكوينية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين كما هو مقرر أو عن طريق التكوين عن بعد بخلق منصات تربوية.

10) اقتراحات بخصوص هيكله التكوين للسنتين :

✓ سنة أولى للتكوين النظري مع إضافة بعض المجزوءات الملائمة للمستجدات والتجديد التربوي والاداري وندوات وأنشطة مرافقة... تم سنة ثانية خاصة بالتدريب الميدانية والبحث التدخلي وتقرير نهاية التكوين مرفوقا بالملف التراكمي حول تجربة سنتين.

✓ إضافة مجزوءة منهجية البحث في بداية السنة الثانية مع دروس تطبيقية في برامج الاحصائيات

✓ جعل مدة التدريب تمتد على شهر أو شهرين بدل أسابيع

✓ ضرورة اجتياز امتحان اخر السنة الأولى من أجل الانتقال إلى السنة الثانية وجعل السقوط في السنة الأولى إقصائيا.

خلاصة عامة

من خلال التطرق لهذا البحث المتواضع لامسنا أهمية التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وبقدرته على المساهمة في الارتقاء بالمنظومة التربوية من خلال توفير موارد بشرية ملمة بآليات التدبير الإداري والتربوي ، قادرة على تحمل المسؤولية بكل تفان وإخلاص معتمدة مقاربات حديثة تتمركز حول التشارك والتواصل والتدبير المعقلن بغية المساهمة في الإصلاح المنشود.

إلا أنه من خلال الشق الميداني نستشف أن هذا التكوين في حاجة إلى التحيين والتجديد لهيكلته في الشقين معا النظري والميداني وما نركز عليه بالأساس هو ضرورة تميز الإطار المتدرب بالقدرة على تحمل المسؤولية طامحا للتغيير وراغبا في المساهمة الفعلية للارتقاء بالناشئة خاصة وبالمنظومة التربوية عامة دون الحاجة إلى التحفيز، توفره على هذه الخصائص تجعل تكوينه فعالا وممارسته المهنية ذات جدوى ومردودية عالية.

ونأمل أن تحمل هيكله التكويني بمسلك الإدارة التربوية التي ستعتمد ابتداء من السنة الموالية 2021/2020 من خلال نظام السنتين بدل سنة واحدة الجديد الفعال بين طياتها وأن تعالج مختلف الاختلالات التي عرفها نظام السنة الواحدة.

المراجع المعتمدة

الكتب:

- أحمد باشات، أسس التدريب، دار النهضة الحديثة، القاهرة، 1978، ص: 11
- راجع في هذا الصدد محمد بكري عبد العليم: مبادئ إدارة الأعمال، جامعة بنها، مصر، 2007، ص 5 وما يليها
- حسن شحاتة والدكتور مروان السيمان، المرجع في تعلم اللغة العربية وتعلمها، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، ص 134
- موسوعة الشامل في البحوث.
- أحمد أوزي، المعجم الموسوعي لعلوم التربية، الطبعة 2006، ص 61
- عابدين محمد عبد القادر، الإدارة المدرسية الحديثة، 2017، ص 53
- محمد الدريج، الكفايات في التعليم، سلسلة المعرفة للجميع، الطبعة 2000، عدد 16
- حسن شكير، مدخل للكفايات والمجزوءات-مقاربة نظرية وتطبيقية - مطبعة المنقي، المحمدية، الطبعة 1، ماي 2002.
- عبد الرحيم الضاقية، التدريس بالمجزوءات (المرجعيات العدد البيداغوجية والديداكتيكية)، منشورات الجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي، مطبعة الملتقى بربلز المحمدية، الطبعة 1 ماي 2014
- التدبير والتواصل، مديرية العمل التربوي، وزارة التربية الوطنية، 2004.
- محمد الدريج، مشروع المؤسسة والتجديد التربوي في المدرسة المغربية، 1996
- مديرية العمل التربوي ضمن مشروع تربية الفتاة بالمغرب، تدبير المدرسة في أفق الشراكة التربوية، 2002
- تقنيات التواصل والتحرير بالإدارة العمومية ع. أشرفي مطبعة الجديدة 2000.
- مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر وقسم استراتيجيات التكوين، التدبير والتشريع، مصوغة تكوينية لفائدة مديري المؤسسات التعليمية الثانوية الاعدادية والثانوية التأهيلية، كتاب المشارك، 2004.
- جاسم محمد، سيكولوجية الإدارة التعليمية والمدرسة وآفاق التطوير العام، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- دليل المدرسة والسلوك المدني 2008.
- مديرية المناهج والحياة المدرسية، تدبير المدرسة في أفق الشراكة التربوية، 2003.
- مديرية المناهج والحياة المدرسية، مهام وأدوار هيئة الإدارة التربوية، 2009.
- عزت جرادات ومنى مؤتمن، التجارب العلمية المتميزة في الإدارة التربوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000.
- منى مؤتمن، إدارة التغيير: جوهر عملية التنمية الإدارية، رسالة المعلم، مجلد 36، عدد 1995، ص 34
- مركز التكوينات والملتقيات الوطنية -مجزوءة التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي- الرباط 2014

● دليل الحياة المدرسية 2008

المقالات:

التدبير التشاركي، منشورات وزارة التربية الوطنية.

المرجعيات التنظيمية والقانونية والتربوية

الدستور المغربي 2011.

-الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يونية 2011) بتنفيذ نص الدستور-ج.ر. عدد 5964 مكرر (30 يوليو 2011).

-الظهير الشريف رقم 1.03.195 صادر في 16 رمضان 1424 (11 نونبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى. ج ر عدد 5170 (ديسمبر 2003)

-الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يونية 2011) بتنفيذ نص الدستور-ج.ر. عدد 5964 مكرر (30 يوليو 2011).

-الظهير الشريف رقم 1.03.195 صادر في 16 رمضان 1424 (11 نونبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى. ج ر عدد 5170 (ديسمبر 2003)

- المرسوم رقم 2.02.854 الصادر في 13 فبراير 2003 بمثابة النظام الأساسي الخاص لموظفي وزارة التربية الوطنية.

-المرسوم الملكي رقم 62.68 بتاريخ 17 مايو 1968 بتحديد مقتضيات المطبقة على الموظفين المتمرنين بالإدارات العمومية.

- المرسوم رقم 2.02.382 صادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليوز 2002) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية.

- المرسوم رقم 2.02.854 الصادر في 13 فبراير 2003 بمثابة النظام الأساسي الخاص لموظفي وزارة التربية الوطنية.

-المرسوم رقم 66.330 بتاريخ 21 أبريل 1967 بسن نظام عام للمحاسبة العمومية كما وقع تنميته وتعديله -ج ر عدد 2843 (26 أبريل 2013).

- المرسوم رقم 66.330 بتاريخ 21 أبريل 1967 بسن نظام عام للمحاسبة العمومية كما وقع تنميته وتعديله -ج ر عدد 2843 (26 أبريل 2013).

- خطاب 20 غشت 2013

-خطاب 10 أكتوبر 2014

-بلاغ توضيحي لوزارة التربية الوطنية حول ميزانية المراكز الجهوية للتربية والتكوين

● المذكرة رقم 70 الارتقاء بالإدارة التربوية 05 ماي 2011

● - المذكرة رقم 09 بتاريخ 06 فبراير 2008 حول تنمية السلوك المدني بالمؤسسات التعليمية

● -المذكرة 187 المتعلقة بتنظيم وتسيير المكتبات المدرسية، الصادرة بتاريخ 16/12/1992.

● -المذكرة 156 حول تفعيل أدوار المكتبات المدرسية ونظام الإعارة، الصادرة بتاريخ 17/11/2011.

- -المذكرة 70 الارتقاء بالإدارة التربوية الصادرة بتاريخ 05 ماي 2011
- -المذكرة الإطار لا جرأة الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة بتاريخ 25 نونبر 2014.
- -مذكرة رقم 3-02 فبراير 2005 حول تأطير اتفاقيات الشراكة المبرمة من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومصالحها الإقليمية والمحلية.
- -المذكرة الوزارية رقم 42 : بتاريخ 12 أبريل 2001، تفعيل الأندية التربوية في المؤسسات التعليمية
- -المذكرة الوزارية رقم 87 بشأن تفعيل أدوار الحياة المدرسية، 2004
- مركز التكوينات والمليقات الوطنية -مجزوءة التواصل والتنشيط-الرباط-2014.
- إدارة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين -فرع القنيطرة-
- المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين: مسلك الإدارة التربوية - التداريب الميدانية: الإطار المرجعي نونبر 2015.
- مركز التكوينات والمليقات الوطنية -مجزوءة التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي-الرباط 2014.
- مركز التكوينات والمليقات الوطنية -مجزوءة مكونات ومهام الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتكوين 2014.
- الأستاذ سمير الردعي أستاذ مكون لمجزوءة التقوية المؤسساتي-المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة- التداريب ذات الأولوية مارس 2015.
- الأستاذ سمير البرعي، أستاذ مكون لمجزوءة التقويم المؤسساتي- المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. تكوين أطر الإدارة التربوية لماذا وكيف؟ 2019.

Bibliographie :

- ARMSTRONG, T. Les intelligences multiples, Montréal : Chenelière/McGraw-Hill, 1999, p183
- PERRENOUD, p. Construire des compétence dès l'école, paris : ESFéditeur, 1998, p125.
- GRAVEL.M. Lediner traditionnel chinois ou l'image d'un modèle systématique de l'apprentissage en milieu scolaire. Conférence donnée à des éducateur québécois et chinois, Alma, 2002, p 15
- MELCHERS.D.B. La communication intelligente. GC éditions canada. 2002. 171p
- -Aktouf, Omar (1993). Le management entre tradition et renouvellement(3eéd), Boucherville : Gaetan Morine. (Ch.4).
- Massé, Denis (2005).la compétence collective dans un établissement scolaire en vie pédagogique, Numéro137, Novembre-Décembre
- Etienne et M. Amiel (1995). Communication dans l'établissement scolaire. Paris : Hachette-Education
- -Ministère de l'éducation Nationale (1996) : Le projet éducatif. Plant, M. Casablanc : NajahElJadida
- -Aktouf, Omar (1993) Le management entre tradition et renouvellement (3èed). Boucherville : Gaétan Morin(ch.5et15).
- Ethier, Gérard (1989). La gestion de l'excellence en éducation. Ste-Foy : Presses de L'Université du Québec. (Ch.3 ,11 et 12).

Revus :

- Revu le point en administration scolaire.vol3.no.2. Hiver2000 'l'exercice d'un leadership'
- Revu le point en administration scolaire.vol.7no.2. Hiver 2004.'Travail de gestion. Chemain de passion'
- Sitographie :
- Site internet.www.Afides.org (plusieurs texte et articles pertinents sont disponibles).
- www.crepas.qc.ca.(Recherche sur la persévérance et réussite scolaire).

الملاحق

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

لجهة الرباط-سلا-القنيطرة

فرع القنيطرة

استبيان موجه إلى السيدات والسادة خريجات وخريجي مسلك الإدارة التربوية للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - فرع القنيطرة-

يدخل هذا الاستبيان في إطار بحث ميداني موضوعه: "قراءة في مخرجات التكوين بمسلك الادارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين- فرع القنيطرة نموذجاً- " نطمح من خلاله إلى تحديد فعالية ونجاعة التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بمسلك الإدارة التربوية. لهذا الغرض نطلب منكم الالتزام بالمصادقية. ونود اخباركم بان المعلومات التي ستدلون بها ستخضع لسرية تامة وتهدف لغرض علمي دقيق.

شكرا على تفهمكم وتعاونكم

معلومات عامة:

معلومات شخصية عن الخريج:

الجنس: ذكر أنثى

المستوى الدراسي: الاجازة ماستر اخر يذكر

السن: 40-30 50-41 60-51

الاقدمية العامة في التعليم:

فوج التخرج:

ما دوافعك لاختيار مسلك الأطر الادارية والتربوية

من اجل المساهمة في الارتقاء بتدبير المؤسسات التعليمية

من أجل التغيير

اخر يذكر.....

معلومات عن مؤسسة الاشتغال:

ما هي المهام التي تتولونها حاليا؟

الادرة ابتدائي الإدارة ثانوي اعدادي الإدارة ثانوي تأهيلي

حارس عام داخلي حارس عام خارجي مهام أخرى تذكر

(2) ما هو موقع المؤسسة؟

حضري شبه حضري قروي

كم عدد التلاميذ بالمؤسسة؟

اقل من 500 ما بين 500-1000 أكثر من 1000

إذا كانت مؤسسة ابتدائية فما طبيعتها؟

مدرسة مستقلة مجموعة مدارس مدرسة جماعية

المحور الأول: مستوى التكوين والتأهيل لممارسة المهام الإدارية

ما هو تقييمك للمجزوءات المقدمة في الشق النظري من التكوين؟

كل المجزوءات مفيدة.

بعض المجزوءات ثانوية.

بعض المجزوءات تستلزم حيزا زمنيا أكبر من المخصص لها.

هل ما تلقته من المجزوءات يعد كافيا للممارسة المهنية في هذا المجال؟

كاف غير كاف نسبيا

ما درجة استفادتك من التدريبات الميدانية؟

ضعيفة متوسطة جيدة جيدة جدا

حدد مجالات استفادتك من التدريبات الميدانية.

التدبير الاداري والتربوي والمادي والمالي للمؤسسة

التعرف على اكراهات المؤسسة وسبل تجاوزها

هما معا

آخر يذكر.....

هل هناك محاور لم يتم التطرق إليها في اية مجزوءة رغم اهميتها؟

نعم: لا:

6) كيف كان تجاوب الكفيل اثناء مرحلة التداريب الميدانية؟

فعالاً نسبياً ضعيفاً

7) ما مستوى رضاك عن المواكبة التأطيرية خلال التداريب الميدانية؟

غير راض راض راض جداً

8) ما تقييمك لمشروع نهاية التكوين بالمسلك؟

ضروري لتقييم اداء الإطار الاداري المتدرب.

وعاء لإدماج الموارد المكتسبة خلال فترة التكوين.

لا فائدة منه

9) هل استفدتم من أنشطة موازية خلال فترة التكوين؟

لقاءات ندوات خرجات

10) هل انت راض عن التكوين الذي تلقينته بالمركز الجهوي للتربية والتكوين؟

نعم لا نسبياً

المحور الثاني: الممارسة الميدانية للتدبير الإداري والتربوي

هل لامستم بالمؤسسة التي تدبرونها التغييرات التي عرفها القطاع من خلال الإصلاحات المتتالية؟

نعم لا نسبياً

ما هي المقاربات التي تعتمدونها في تدبير مؤسستكم؟

مقارنة قانونية.

مقارنة تشاركية.

مقارنة بمخططات تواصلية.

مقارنة مندمجة.

هل انت راض عن ادائك المهني؟

غير راض راض جد راض

هل هناك مواكبة لتقويم مهامكم الادارية والتربوية من خلال دورات تكوينية؟

نعم لا نسبياً

ماهي اقتراحاتكم فيما يخص السنة الثانية من التكوين؟

تخصص للممارسة الميدانية.

التوسع في بعض المجزوءات مع الشق الميداني.

اخر يذكر

المحور الثالث: مقترحات حول التكوين بمسلك الإدارة التربوية

كيف ساهم التكوين بمسلك الادارة في الارتقاء بالإدارة التربوية؟

.....

ما هي في نظرك ظروف وآليات الاشتغال التي تخول التدبير القيادي الفع

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

جهة الرباط-سلا- القنيطرة

-فرع القنيطرة-

مقابلة الكترونية مع السيدات والسادة الأساتذات والأساتذة مؤطري مسلك الإدارة التربوية

يندرج هذا العمل في إطار استكمال الشق الميداني المخصص لمشروع البحث الذي موضوعه "قراءة في مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين -فرع القنيطرة نموذجاً -"

يهدف من خلال هذا البحث إلى رصد مختلف الاختلالات التي يعرفها التكوين بمسلك الإدارة التربوية، والعمل على اقتراح حلول لها بغية تجويد العمل الإداري والتربوي للأطر الإدارية وكذا الارتقاء بمستوى التكوين، وفي هذا الصدد تم اعتماد استبيان (الالكتروني) وجه لخرجي مسلك الإدارة التربوية للمركز الجهوي للتربية والتكوين فرع القنيطرة ومن خلال الإجابات المقدمة تم تحديد مجموعة من الاختلالات التي تستلزم المعالجة.

باعتباركم أطر مكونة بالمسلك وفاعلة، نود من خلال هذه المقابلة التي حالت الظروف دون جعلها مباشرة في جعلها مقابلة الكترونية، اشراككم في وضع اقتراحات وحلول مناسبة لأهم الاختلالات التي حصلنا عليها بعد تفريغ الاستمارة والتي تتلخص في:

كون المدة الزمنية المخصصة لبعض المجزوءات غير كافية.

غياب بعض المحاور الهامة وعدم التطرق إليها في اية مجزوءة.

نقص في المواكبة التأطيرية بالمؤسسات التدريبية.

تجاوب الكفيل يبقى دون المستوى المطلوب مما يجعل الاستفادة نسبية ولا ترقى إلى المساهمة في صقل الكفايات المهنية للأطر الإدارية.

تعديل هندسة التكوين للارتقاء بتأهيل موارد بشرية مواكبة لمستجدات التنمية

غياب التكوين المستمر وضعف المواكبة الداعمة حيث ان أدوار المركز تنتهي بنهاية السنة التكوينية.

ولكم جزيل الشكر والامتنان على حسن الاستجابة والمساهمة في انجاز هذا العمل.

معلومات خاصة بالأساتذة(ة) المؤطرة(ة)

-الأساتذة(ة):

-المجزوءة (ات) التي تشرّفون على تأطيرها

- مدة ممارسة التأطير بمسلك الإدارة التربوية

1) ماهي التعديلات التي تقترحونها فيما يخص المجزوءة أو المجزوءات التي تقومون بتأطيرها بعد مرور ما يناهز الست سنوات على اعدادها؟

.....

 (2) ما هي معايير تحديد المدة الزمنية المخصصة لكل مجزوءة؟

.....

 (3) ما هي التدابير المقترحة لجعل المواكبة التأطيرية بالمؤسسات التعليمية تساهم في الارتقاء بمستوى التكوين؟

.....

 (4) ما هي آليات اختيار الكفيل لجعل مساهمته في تكوين الأطر تحظى بالفعالية؟

.....

 (5) ما هي التعديلات اللازم اضافتها للنظام التكويني من اجل تجويد مردودية خريجي المسلك؟

.....

 (6) كيف يمكن للمراكز الجهوية مواكبة وتتبع الخرجين لتحقيق الارتقاء بالكفايات المهنية والتبصر المهني؟

.....

 (7) انطلاقا من السنة المقبلة سيعتمد نظام التكوين سنتين بدل سنة واحدة من خلال تجربتكم في مجال التأطير بمسلك الإدارة التربوية، ما هي اقتراحاتكم بخصوص هيكله التكويني للسنة الثانية؟

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومؤشرات الصحة العقلية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق
في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

د. أماني أحمد اسكندراني

دكتوراه في التربية قسم علم النفس

كلية التربية - جامعة دمشق - سورية

00963930096859

amaniahmad1948@gmail.com

د. فلك حسن صبيبة

دكتوراه في الاعلام قسم الصحافة

كلية الاعلام - جامعة دمشق - سورية

00963932547406

falaksbeira@gmail.com

ملخص البحث

هدف البحث التعرف على العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية لدى عينة من طلبة الجامعة، والكشف عن الفروق وفقاً لمتغيري الجنس والتخصص، وقد تألفت عينة البحث من (150) طالباً وطالبة في مدينة دمشق، وجرى استخدام مقياس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (إعداد قدورة 2017) ومقياس الصحة العقلية (إعداد القريطي والشخص 1992)، وأشارت النتائج إلى وجود مستوى منخفض من الصحة العقلية لدى أفراد العينة، كما وجدت علاقة عكسية سالبة بين الصحة العقلية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة، ودلت نتائج البحث على وجود فروق بين الجنسين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لصالح الإناث، وفي الصحة العقلية لصالح الذكور، في حين لم توجد فروق وفقاً للتخصص في كلٍ من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية.

الكلمات المفتاحية: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الصحة العقلية.

Usage of Social Media Sites and its Relation to Mental Health among Students of University In the framework of achieving sustainable development

Dr. Falak Hassan Sbeira
PhD in media journalism
department

Faculty of Mass Communication -
University of Damascus - Syria

Dr. Amani Ahmed Eskandarani
PhD in Education Department of
Psychology

College of Education - University
of Damascus - Syria

Abstract:

This research aimed to identifying the nature of the relationship between Usage of Social Media Sites and Mental Health, and determine the gender differences in Usage of Social Media Sites and Mental Health, The sample consisted of (150) students (male &female) in Damascus, It has been used in this research Usage of Social Media Sites Scale (Kadorah 2017), and Mental Health Scale (AL-quireiti and AL-Shakhas 1992), the results showed that There were low level in Mental Health, and there were negative significant relationships between Usage of Social Media Sites and Mental Health, and there were differences to gender in Usage of Social Media Sites to female, and in Mental Health to male, and there were not differences to Specialization in Usage of Social Media Sites and Mental Health.

Key words: Usage of Social Media Sites , Mental Health

مقدمة البحث:

أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي، هذه التكنولوجيا المصممة لتقريب الأشخاص من بعضهم البعض، تغييرات عميقة في حياة الناس وطريقة تواصلهم وتفاعلهم، خصوصاً الشباب الذين يستخدمون هذه الوسائل مثل Facebook و Twitter و Snapchat و YouTube و Instagram للعثور والاتصال مع الأصدقاء والأحباء والعالم بأسره، بالإضافة إلى تطوير مهارات الاتصال ومتابعة مجالات الاهتمام ومشاركة الأفكار.

ولكن يعتقد باحثون أن قضاء الكثير من الوقت في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يسبب الشعور بالوحدة والعزلة، كما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشاكل الصحة العقلية مثل القلق والاكتئاب.

ووفقاً لمسح وطني أجراه فريق بحثي بقسم بحوث الإعلام والتكنولوجيا والصحة في جامعة بيتسبرج بالولايات المتحدة الأمريكية 2019، فإن الإفراط في استخدام هذه المنصات يؤدي إلى تشتيت المخ بين مهام متعددة، وهو ما ينعكس سلباً على الصحة العقلية والقدرة على الإدراك والانتباه، وقد يتطور الأمر إلى الإصابة بالاكتئاب وسوء الحالة المزاجية. مؤكداً على أنه حتى لو انخفضت مدة المكوث على المنصة، يظل الرابط السلبي بينها وبين الاكتئاب وثيقاً (University of Pittsburgh Schools of the Health Sciences, 2016)

ووفقاً لما سبق فإنه لا بدّ من وجود تأثير لوسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية، لكن السؤال هنا ما طبيعة هذا التأثير؟، وإلى أي درجة يصل هذا التأثير؟، ومع وجود الكثير من الآراء المتعارضة والدراسات السابقة المختلفة في نتائجها حول حجم التأثير، فإنه كان من الضروري البحث حول مدى وحجم تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية للفرد وخاصة لدى فئة هامة من فئات المجتمع وهي فئة الشباب من طلبة الجامعة في مدينة دمشق.

مشكلة البحث:

يحتل الاتصال مكانة محورية في حياة البشر وفي مناحي حياتهم وأسباب رفاهيتهم، وقد أتاحت تكنولوجيا العالم والاتصال فرصاً جديدة في مجال التواصل فتعددت أشكاله ووسائله وتأثيراته، والتواصل ظاهرة اجتماعية حديثة تقوم على علاقات تفاعلية متزامنة أو غير متزامنة بواسطة وسائل الاتصال الرقمي التفاعلي يتم خلالها إرسال واستقبال المعلومات بين طرفين أو عدة أطراف، ونظراً للاعتماد المتزايد على الانترنت في النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الانساني، فقد تزايدت أهمية استخدامه مؤخراً، وأصبح ركيزة أساسية، وزادت معه قدرات المعلوماتية والتفاعلية، وأصبح ما يعرف بمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك Facebook، وتويتير، وواتساب، وYouTube و يوتيوب، وTwitter وغيرها.

وبالرغم من أن مواقع التواصل الاجتماعي ساعدت على انتشار العلاقات بين الشباب بعضهم ببعض، وانتشار الثقافات المختلفة وانتشار اللغات، إلا أن لمواقع التواصل الاجتماعي آثار سلبية تقع على الشباب منها الإدمان والعزلة عن المجتمع مما يؤدي إلى هدر في الطاقات، والفراغ والبطالة والعجز والإحباط، وفقدان الأمل في المستقبل وغيرها .

وقد لاحظت الباحثتان من خلال مشاهدتهما ومتابعتهما لمواقع التواصل، أنّ نسبة انتشار ظاهرة استخدام المواقع تزداد يوماً بعد يوم، خاصة بين طلاب الجامعة، ويتم هذا الاستخدام أحياناً أثناء المحاضرات، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي جزءاً من التقدم الرقمي الجديد، وازداد إقبال الشباب عليها من كافة الفئات العمرية ومن مختلف البيئات، وبذلك أصبحت مصدراً للتواصل والأخبار، وترى الباحثتان أن تفاعل الطالب مع مواقع التواصل الاجتماعي، ومع هذا العالم الافتراضي يترك أبعاداً متعددة

الاتجاهات تنعكس سواء بالإيجاب أو السلب على صحته النفسية والعقلية ، ومن هنا برزت مشكلة البحث في إلقاء الضوء على ظاهرة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في مجتمعنا وعلى فئة الشباب طلاب الجامعة تحديداً، وخاصةً وأن الدراسات السابقة قد اختلفت نتائجها ، كدراسة (يونس، 2016) التي أكدت عدم وجود فروق وفقاً للنوع في استخدام وسائل التواصل ، وكذلك دراسة (العمار، 2014) لا فروق وفقاً للجنس والتخصص في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في حين وجدت دراسة (ماتسو، 2014) فروق وفقاً للجنس لصالح الإناث في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وهذا ما دفع بالباحثين لدراسة أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية، وبذلك تتحدد المشكلة في السؤال التالي:

ما طبيعة العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق؟

أهمية البحث:

- تبرز أهمية البحث الحالي من الناحية النظرية في إلقاء الضوء على مفهومين على جانب كبير من الأهمية، وهما وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية، فوسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ظاهرة منتشرة بشكل كبير ومتنوعة الاستخدام في التعليم والعمل واللعب والتواصل وغيرها بالإضافة إلى أنها أصبحت تشكل خطراً على فئة الصغار والمراهقين الشباب من إمكانية الإدمان عليها مما يؤثر على صحة الفرد العقلية والجسدية والاجتماعية، والصحة العقلية نظراً لكونه مفهوم هام في ميدان علم النفس، على اعتبار أنه يتناول التكوين الانفعالي والسلوكي والعقلي للفرد.

- كما يوفر البحث أدوات مقننة على البيئة المحلية لقياس كل من أثر وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية لدى الشباب الجامعي، مما يساهم في المزيد من الإضافة إلى المكتبة النفسية السورية.

- أما من الناحية التطبيقية فتكمن أهمية البحث في الاستفادة بما تسفر عنه نتائج هذا البحث في المجال النفسي، وذلك من خلال توجيه الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على إعداد دورات خاصة بالطلاب لمساعدتهم على حسن تنظيم الوقت وإدارته واستغلاله، وتوجيههم لمشروعات مفيدة لهم ولمجتمعهم على جميع الأصعدة، والعمل على إعداد حلقات علاجية للطلاب الذين تمّ تشخيصهم من خلال مقياسي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والصحة العقلية، بأن لديهم ادمان ومشكلات واضطرابات عقلية تتمثل في العزلة والانطواء والقلق والاكتئاب والخوف وغيرها، بما يساهم في رفع مستوى الصحة العقلية لديهم ويساعد على علاجهم من الإدمان على استخدام هذه الوسائل.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

- العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية لدى أفراد العينة.
- مستوى الصحة العقلية لدى أفراد العينة.
- الفروق في كل من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية وفقاً لمتغير الجنس والتخصص.

حدود البحث:

تقتصر الدراسة الحالية على عينة من طلبة جامعة دمشق من كليتي التربية والعلوم في مدينة دمشق للعام الدراسي (2020-2021)، لقياس أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية لديهم.

فروض البحث:

- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير التخصص.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الصحة العقلية وفقاً لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الصحة العقلية وفقاً لمتغير التخصص.

الدراسات السابقة:**الدراسات العربية:**

- دراسة يونس (2016) بعنوان: إدمان شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالاضطرابات النفسية لدى طلبة الجامعة في محافظة غزة، وهدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة بين إدمان شبكات التواصل الاجتماعي والاضطرابات النفسية لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة ومعرفة الفروق في درجة إدمان الشبكات والحالة النفسية لدى طلبة الجامعة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (النوع، المستوى الدراسي، نوع التخصص، عدد ساعات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي)، وتكونت عينة الدراسة من (619) طالباً وطالبة من جامعة الأزهر بغزة بنسبة (5%) من المجتمع الأصلي، واستخدمت الأدوات الآتية: مقياس إدمان شبكات التواصل الاجتماعي من إعداد الباحثة، ومقياس قائمة الاضطرابات النفسية من إعداد ليونارد ديروجيتش، رونالدس، ليتمان، ولينوكوفي وترجمة للعربية عبد الرقيب البحيري، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إدمان شبكات التواصل الاجتماعي وبين الاضطرابات النفسية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للإدمان على شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة تعزى للنوع ونوع التخصص، ووجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات إدمان شبكات التواصل الاجتماعي تعزى للمستوى الدراسي لصالح المستوى الدراسي الأول، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاضطرابات النفسية تعزى لعدد الساعات التي تقضيها على مواقع التواصل الاجتماعي لصالح (7-9، 4-6) ساعات.

- دراسة مراكشي (2014) بعنوان: استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالشعور بالوحدة النفسية لدى الطلبة الجامعيين (الفييس بوك - نموذجاً)، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي "الفييس بوك" والشعور بالوحدة النفسية ودراسة الأثر المحتمل لكل من الجنس والمستوى الدراسي على متغيرات الدراسة، أجريت الدراسة على عينة مكونة من (421) طالب من جامعة بسكرة، واستخدمت الدراسة مقياس إدمان موقع الفييس بوك من إعداد الباحثة، ومقياس الشعور بالوحدة النفسية لمعهده رسيل ترجمة الباحثة، وأظهرت النتائج أن الطلبة يقضون معظم وقتهم في الدردشة

والتواصل مع الأصدقاء على موقع فيس بوك أكثر من ثلاث ساعات يومياً، وأن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي "فيس بوك" والشعور بالوحدة النفسية، ولا توجد فروق في استخدام الفيس أو الشعور بالوحدة النفسية بين الجنسين، ولكن توجد فروق وفقاً لمتغير العمر.

- دراسة العمار (2014) بعنوان: إدمان الشبكة المعلوماتية (الانترنت) وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة دمشق- فرع درعا هدفت الدراسة إلى التعرف على إدمان الشبكة المعلوماتية (الانترنت) لدى طلبة جامعة دمشق- فرع درعا في ضوء المتغيرات الآتية: (النوع، التخصص، مستوى التحصيل، الوضع الاقتصادي، عدد ساعات الجلوس على الشبكة المعلوماتية، والمواقع المفضلة)، وتكونت العينة من (674) طالبا وطالبة من جميع الكليات والمعاهد، واستخدمت الدراسة مقياس إدمان الشبكة المعلوماتية من إعداد الباحث، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها عدم وجود علاقة بين إدمان الشبكة المعلوماتية والمعدل الدراسي، في حين وجدت علاقة إيجابية دالة بين إدمان الشبكة المعلوماتية والوضع الاقتصادي، كما انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدمان الشبكة المعلوماتية يعزى لمتغيرات النوع والتخصص الدراسي، كما أن متوسط الجلوس أمام الشبكة المعلوماتية هو (78.2) درجة يوميا من أصل أربع درجات، كما تصدرت المواقع الاجتماعية جميع المواقع من حيث نسبة المتصفحين.

- دراسة الطراونة والفينيخ (2012) بعنوان: استخدام الانترنت وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي والتكيف الاجتماعي والاكتئاب ومهارات الاتصال لدى طلبة جامعة القصيم، وهدفت الدراسة إلى تقصي أثر استخدام الانترنت على التحصيل الأكاديمي والتكيف الاجتماعي والاكتئاب ومهارات الاتصال لدى طلبة جامعة القصيم، وقد تكونت عينة الدراسة من (595) طالبا وطالبة من الطلبة الذين يستخدمون الانترنت في جامعة القصيم، وتم استخدام مقياس التكيف الاجتماعي، ومقياس الاكتئاب، ومقياس مهارات الاتصال، وقد أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى التكيف الاجتماعي ومهارات الاتصال لمن يستخدمون الانترنت بشكل معتدل وقليل، في حين انخفض مستوى التكيف الاجتماعي والاتصال لدى الطلبة ذوي المستوى المرتفع الاستخدام للانترنت، كما أشارت أن مستوى الاكتئاب انخفض لدى الطلبة متوسطي الاستخدام، وارتفع لدى الطلبة مرتفعي الاستخدام، وأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية لكل من التحصيل الأكاديمي، والتكيف الاجتماعي تعزى لعدد ساعات استخدام الانترنت، والنوع الاجتماعي، والتخصص، ولصالح المستوى المتوسط بالاستخدام.

- دراسة ديبا راجيش وكريشنا بریا (Deepa Rajesh & Krishna Priya) (2020): بعنوان تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية للطلاب، وهدفت الدراسة إلى فحص أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية لطلاب جامعيين من خلال مسح رأي (90) طالب ماجستير في إدارة الأعمال بجامعتين بمدينة تشيناي الهندية، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط بين ازدياد عدد مواقع وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة أعراض الاكتئاب، وبين قضاء الكثير من الوقت على الشبكات الاجتماعية وزيادة أعراض الاكتئاب مثل القلق والضيق والتعاسة وعدم الرضا عن الحياة مما يؤدي إلى تدهور الصحة العقلية.

- دراسة نيشا جون ومانوج شارما ومايا ساهو (Manoj Sharma Nisha John & Maya Sahu) (2020) بعنوان: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية: مراجعة منهجية، وهدفت الدراسة إلى تقييم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية، وحللت الدراسة مستعينة بخمس قواعد بيانات (16) بحثاً منجزاً من عام 1991 إلى عام 2020 حول التأثيرات الإيجابية والسلبية والحيادية لوسائل التواصل الاجتماعي، وأظهرت الدراسة أن الأبحاث كشفت عن زيادة

كبيرة في عدد وسائل التواصل الاجتماعي مترافقاً مع التطورات في أشكالها، وأن فيس بوك Facebook كان الأكثر تقييماً كشكل من أشكال وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلاب الجامعات، كما أظهرت الآثار الضارة لوسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية فيما يتعلق بالحالة المزاجية وإدراك الذات والعلاقات الاجتماعية مثل مشاعر اللامعنى وتدني الثقة بالنفس.

- دراسة بوبي باريل وسارة كوهلر & Sarah Koehler Bobbie Parrell (2020) بعنوان: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية: بحث ذو طرق مختلطة لتوعية مقدمي الخدمة، وهدفت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل أساس وهو إلى أي مدى يقوم ممارسو / مقدمو خدمات الصحة العقلية بتقييم تأثير زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الصحة العقلية، وشملت الدراسة مسح آراء (95) ممارساً للصحة العقلية أشار معظمهم إلى وجود ارتباط بين تدني احترام الذات وزيادة الاكتئاب وزيادة القلق، وبين الاستخدام غير المنضبط لوسائل التواصل الاجتماعي وتأثير المعرفة / الوعي (أو عدمه) على العملية العلاجية.

- دراسة أميا بوندري وآخرون & Ameya Bondre & et.al (2020) بعنوان: وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية: الفوائد والمخاطر وفرص البحث والممارسة، وبحثت الدراسة في الطرق التي قد تحقق بها وسائل التواصل الاجتماعي فوائد للأفراد الذين يعانون من مرض عقلي مقارنة مع الأضرار المحتملة من خلال مراجعة عدد من المنشورات والأبحاث العلمية ذات الصلة، ولاحظت الدراسة من مراجعاتها أن الأفراد المصابين بمرض عقلي أبدوا اهتماماً بالحصول على خدمات الصحة العقلية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي نظراً لسهولة الوصول إليها وشعبتها رغم احتمال تعرضهم لمحتوى ضار وتفاعلات عدائية ذات عواقب وخيمة على الحياة اليومية بما في ذلك التهديدات على العمل والعلاقات الشخصية.

- دراسة أنماري غريليش وآخرون & Annmarie Grealish & et.al (2020) بعنوان: مراجعة منهجية: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الاكتئاب والقلق والضيق النفسي لدى المراهقين، وبحثت الدراسة في تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الاكتئاب والقلق والضيق النفسي لدى المراهقين من خلال مراجعة (12) دراسة علمية أجريت في أستراليا والصين وصربيا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وبلجيكا وتايلاند وكندا واليونان وإسبانيا وبولندا وهولندا ورومانيا وأيسلندا، وتراوحت أعمار المشاركين من (13) عاماً إلى (18) عاماً، وصنفت الدراسة نتائج الأبحاث الخاضعة للمراجعة في أربعة مجالات لوسائل التواصل الاجتماعي: الوقت المستغرق والنشاط والاستثمار والإدمان.

وأنتجت الأبحاث أدلة متعارضة على العلاقة بين الوقت الذي يقضيه على وسائل التواصل الاجتماعي ومشاكل الصحة العقلية، والعلاقة بين أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي (أي عدد الحسابات وتكرار التحقق من الرسائل) وكل من القلق والاكتئاب، و العلاقة بين الاستثمار في مواقع التواصل الاجتماعي والمزاج المكتئب مع اضطراب النوم، والعلاقة بين إدمان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاكتئاب وتقدير الذات.

- دراسة ماتسو (Matsue) (2014) بعنوان: أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الحالة النفسية لدى طلبة الجامعة، وهدفت الدراسة التعرف على تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الحالة النفسية والقلق لدى طلبة الجامعة، أجريت الدراسة على عينة من الطلبة قوامها (190) طالباً وطالبة من طلبة جامعة صربيا، طبق عليهم مقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومقياس الحالة النفسية، وأسفرت النتائج عن وجود تأثير سلبي الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي على الحالة النفسية لطلبة الجامعة، ووجود فروق بين الذكور والإناث في الحالة النفسية وخاصة القلق بسبب التأثير السلبي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لصالح الإناث.

- دراسة نيلسون (2011) Nielson بعنوان: استخدام الانترنت وعلاقته بالعزلة لدى المراهقين، وهدفت الدراسة لدراسة العالقة بين استخدام الانترنت والعزلة الاجتماعية لدى المراهقين، أجريت الدراسة على (175) من المراهقين، طبق عليهم مقياس استخدام الانترنت ومقياس الانطواء ومقياس العزلة الاجتماعية، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين استخدام الانترنت والعزلة الاجتماعية لدى المراهقين، حيث انه كلما زاد الوقت الذي يقضيه المراهقين في استخدام الانترنت كلما قل الوقت الذي يقضيه في الاتصال الاجتماعي بالآخرين في المجتمع، وأن الاستخدام الطويل غير المبرر للانترنت ينعكس بشكل سلبي على التفاعل الاجتماعي للمراهقين وعزلهم اجتماعياً، وانخفاض مستوى مهارات الاتصال الاجتماعي لديهم.

أدوات البحث:

أولاً. مقياس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: من إعداد قدورة 2017، ويتألف من 22 عبارة، لكل عبارة بديلين (نعم / لا)، حيث تأخذ نعم (1) درجة واحدة ولا تأخذ (0) درجة صفر، وبذلك تكون أعلى درجة للفرد هي (22) وأدنى درجة هي (0)، فإذا حصل الفرد على درجة ما بين (0-5) فهو منخفض الاستخدام، وإذا حصل على درجة ما بين (6-11) فهو متوسط الاستخدام، أما إذا حصل على درجة ما بين (12-17) فهو مرتفع الاستخدام، وإذا حصل على درجة ما بين (18-22) فهو مفرط الاستخدام أي مدمن على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد تم التحقق من صدق وثبات المقياس من خلال دراسة الارتباط ما بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية للمقياس، وكانت جميعها دالة عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.207-0.598) كما يوضح الملحق رقم (3)، كما تمَّ التحقق من ثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية بتقسيم المقياس إلى نصفين (عبارات فردية وعبارات زوجية) بعد تطبيق المقياس على عينة استطلاعية عددها (36) طالباً وطالبة من طلبة كلية التربية، ومن ثمَّ تمَّ إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين نصفي المقياس، وقد بلغت (0.80) وهي قيمة مرتفعة وتدُلُّ على ثبات مرتفع للمقياس.

ثانياً. مقياس الصحة العقلية: من إعداد القرطبي والشخص (1992)، يتألف المقياس من (83) عبارة مقسمة على الأبعاد الفرعية التالية: الشعور بالكفاءة والثقة بالنفس، المقدرة على التفاعل الاجتماعي، النضج الانفعالي والمقدرة على ضبط النفس، المقدرة على توظيف الطاقات والإمكانات في أعمال مشبعة، التحرر من الأعراض العصابية، البعد الإنساني والقيمي، وتقبل الذات وأوجه القصور العضوية، وقد تمَّ عرض المقياس على مجموعة من المحكمين، حيث حذف ثلاث عبارات، وبذلك أصبح المقياس يتألف من (80) بنداً فقط، لكل عبارة بديلين نعم/ لا، حيث تعطى نعم الدرجة (1)، وتعطى لا الدرجة (0)، وبذلك تكون أعلى درجة للمقياس هي (80) وأدنى درجة هي (0)، فإذا حصل الفرد على درجة ما بين (0-26) فهو يدل على مستوى منخفض من الصحة النفسية لديه، وإذا حصل على درجة ما بين (27-53) فهو يدل على مستوى متوسط من الصحة النفسية لديه، في حين إذا حصل على درجة ما بين (54-80) فهو يدل على مستوى مرتفع من الصحة النفسية لديه.

وقد تمَّ التحقق من صدق وثبات المقياس من خلال دراسة الارتباط ما بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية للمقياس، وكانت جميعها دالة عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.217-0.701) كما يوضح الملحق رقم (4)، كما تمَّ التحقق من ثبات المقياس باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ بعد تطبيق المقياس على عينة استطلاعية عددها (36) طالباً وطالبة من طلبة كلية التربية، وقد بلغت (0.89) وهي قيمة مرتفعة وتدُلُّ على ثبات مرتفع للمقياس.

منهج البحث: (ويتضمن مجتمع البحث وعينته)

إنّ تحقيق البحث لأهدافه يتطلب اللجوء إلى المنهج الوصفي الذي يتركز على وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى الاستنتاجات العلمية الصحيحة، والمنهج الوصفي يحقق للباحث فهماً أفضل للظاهرة المدروسة عن طريق تحليل بنية الظاهرة المدروسة، وبيان العلاقة بين متغيراتها. (منصور وآخرون، 2008)

مجتمع البحث: تكوّن المجتمع الأصلي للبحث من جميع طلبة كليتي التربية والعلوم في مدينة دمشق - سوريا.

عينة البحث: تكونت عينة البحث من (150) طالباً وطالبة من طلبة كليتي التربية والعلوم في مدينة دمشق، ويعود سبب اختيار الكليتين السابقتين لمعرفة إذا ما كان هنالك لنوع الكلية (النظرية، التطبيقية) والخبرات التعليمية المكتسبة من أثر على متغيرات البحث المدروسة، وقد تمّ اختيار العينة بالطريقة العشوائية، والجدول التالي يوضح توزيع العينة وفق متغيرات البحث الثانوية.

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة وفق متغيري الجنس والتخصص

العينة (150)	
توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس	
ذكور	إناث
53	97
توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص	
علوم	تربية
65	85

متن البحث:

تعريف وسائل التواصل الاجتماعي:

في عالم اليوم يعتمد الكثير منا على وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook و Twitter و Snapchat و YouTube و Instagram وغيرها للتواصل مع الآخرين وتخفيف التوتر والقلق وتعزيز تقدير الذات وتوفير الراحة والمتعة بما يمنع الشعور بالوحدة، ولكن من المفارقات أنه بالنسبة إلى هذه التكنولوجيا المصممة لتقريب الأشخاص من بعضهم البعض، فإن

استخدامها المفرط يمكن أن يفاقم مشاكل الصحة العقلية مثل القلق والاكتئاب خصوصاً الشباب الذين يُنظر إليهم كمستخدمين متعطشين لهذا النمط من التواصل.

ويعرف قاموس Merriam-Webster وسائل التواصل الاجتماعي بأنها: "أشكال الاتصال الإلكتروني (مثل مواقع الويب الخاصة بالشبكات الاجتماعية والمدونات الصغيرة) التي ينشئ المستخدمون من خلالها مجتمعات عبر الإنترنت لمشاركة المعلومات والأفكار والرسائل الشخصية والمحتويات الأخرى (مثل مقاطع الفيديو)". (Merriam Webster dictionary, 2020)

كما تعرف وسائل التواصل الاجتماعي على أنها "خدمات قائمة على الويب تتيح للأفراد إنشاء ملف تعريف عام أو شبه عام ضمن نظام محدود، وصياغة قائمة بالمستخدمين الآخرين الذين يشاركونهم الاتصال، وعرض قائمة الاتصالات الخاصة بهم وتلك التي أجراها الآخرون داخل النظام واجتيازها". (Canadian Mental Health Association, 2017)

أنواع التواصل الاجتماعي:

يحدد كابلان وهينلين Kaplan & Haenlein ستة أنواع من التواصل الاجتماعي:

1. مواقع الشبكات الاجتماعية.
2. مشاريع تعاونية (مثل ويكيبيديا Wikipedia).
3. المدونات والمدونات الصغيرة. مثل (وردبريس WordPress أو بلوغر Blogger أو تامبلر Tumblr)
4. مجموعات المحتوى (مثل يوتيوب Youtube).
5. عوالم الألعاب الافتراضية.
6. عوالم اجتماعية افتراضية. (Montoya, 2012)

تعريف الصحة العقلية:

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة العقلية بأنها: "حالة من الرفاهية يدرك فيها الفرد قدراته الخاصة، ويمكنه التعامل مع ضغوط الحياة العادية، ويمكنه العمل بشكل منتج ومثمر، ويكون قادراً على المساهمة في مجتمعه". (World Health Organization, 2004)

العوامل المؤثرة في الصحة العقلية:

يلاحظ باحثون تأثير عدد من العوامل في الصحة العقلية مثل:

- العوامل البيولوجية كالجينات أو كيمياء الدماغ.
 - تجارب الحياة مثل الصدمة أو سوء المعاملة.
 - تاريخ عائلي من مشاكل الصحة العقلية". (What is Mental Health, 2020)
- ويمكن تحديد تسع علامات لمشاكل الصحة العقلية:

1. الشعور بالقلق أو التوتر من وقت لآخر: القلق يمكن أن يكون علامة على وجود مشكلة في الصحة العقلية إذا كانت مستمرة وتتداخل طوال الوقت. قد تشمل الأعراض الأخرى للقلق خفقان القلب، وضيق التنفس، والصداع، والأرق، والإسهال.
2. الشعور بالاكتئاب أو الاستياء والافتقار إلى الحافز والطاقة أو المعاناة من البكاء طوال الوقت.
3. الانفجارات العاطفية: التغيرات المفاجئة والدرامية في المزاج مثل الضيق الشديد أو الغضب.
4. مشاكل النوم بشكل عام: قد تكون التغييرات المستمرة في أنماط نوم الشخص من أعراض المرض العقلي.
5. تقلب الوزن أو فقدان الوزن السريع أحد العلامات التحذيرية لمرض عقلي.
6. الانسحاب من الحياة: خاصة إذا كان هذا تغييراً كبيراً، قد يشير إلى مشكلة في الصحة العقلية.
7. تعاطي المخدرات: استخدام المواد مثل الكحول أو المخدرات للتكيف علامة على مشكلات الصحة العقلية ومساهماً فيها.
8. الشعور بالذنب أو انعدام القيمة: أفكار مثل "أنا فاشل" أو "خطئي" أو "لا قيمة لي" كلها علامات محتملة لمشكلة الصحة العقلية.
9. التغييرات في السلوك أو المشاعر قد يبدأ المرض العقلي كتغييرات طفيفة في مشاعر الشخص وتفكيره وسلوكه ثم تكبر وتزداد. (Nine Signs of Mental Health Issues, 2018)

الفوائد والأضرار المحتملة لوسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية

مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي عبر العالم وازدياد شعبيتها بين مختلف شرائح المجتمع خصوصاً المراهقين والشباب دفعت الباحثين لفحص عادات استخدامها عن كثب وتحديد أشكال وطرق تأثيرها على مستخدميها.

إن وسائل التواصل الاجتماعي سيف ذو حدين، لها استخدامات نافعة مرتبطة بالوقاية وعلاج مشاكل الصحة العقلية، ومن ناحية أخرى تهدد الصحة العقلية.

الفوائد المحتملة لوسائل التواصل الاجتماعي للصحة العقلية:

1. **تسهيل التفاعل الاجتماعي:** قد تكون التفاعلات عبر الإنترنت أسهل للأفراد الذين يعانون من ضعف في الأداء الاجتماعي ويواجهون الأعراض، وعدم الكشف عن الهوية يمكن أن يساعد الأفراد الذين يعانون من حالات وصمة عار على التواصل مع الآخرين، ويرتبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مع الأفراد الذين يعانون من مرض عقلي خطير، حيث يفضل الأفراد الذين يعانون من أعراض الاكتئاب التواصل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بدلاً من التواصل الشخصي.
2. **الوصول إلى شبكة دعم الأقران:** حيث يمكن أن يساعد دعم الأقران عبر الإنترنت في البحث عن معلومات ومناقشة الأعراض والعلاج وتبادل الخبرات، وتعلم كيفية المواجهة وتسهيل الإفصاح عن الذات، ويمكن للأفراد الذين يعانون من اضطرابات عقلية إنشاء علاقات جديدة بواسطة هذه الشبكات.
3. **تعزيز المشاركة وخدمات الاستبقاء:** يمكن للأفراد الذين يعانون من اضطرابات عقلية التواصل مع مقدمي الرعاية والوصول إلى الخدمات القائمة على الأدلة. ودعم الأقران عبر الإنترنت تزيد من الترابط الاجتماعي والتمكين أثناء التعافي. (Naslund & et al., 2020)

التأثيرات المحتملة لوسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية:

يشير باحثون إلى أن "الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي يسبب حدوث مشكلات بالصحة العقلية، حيث يتعلق الأمر بتأثير الوقت الذي يقضيه المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي على المزاج والجوانب الأخرى من الحياة ، إلى جانب دوافع استخدامها". (Robinson & Smith, 2020)

كما توصلت نتائج بعض الدراسات أن "الشباب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة ، أي أولئك الذين يقضون أكثر من ساعتين يوميًا على مواقع التواصل الاجتماعي هم أكثر عرضة للإبلاغ عن ضعف الصحة العقلية". (Glazzard, 2019) وبالتالي "من المثير للقلق إدراك أن الشباب معرضون بشكل خاص للإصابة بأمراض عقلية إذ يعانون من مشاكل صحية عقلية حادة مقارنة ببقية السكان". (Strickland, 2014)

ويمكن تلخيص التأثيرات السلبية كما يلي:

التأثير على الأعراض: الأذى والعزلة الاجتماعية وأعراض الاكتئاب والتسلط، كما يعد ضغط المقارنة الاجتماعية والعزلة الاجتماعية مصدر قلق محتمل. وتم ربط الزيارات المتكررة واستخدام عدد أكبر من منصات الوسائط الاجتماعية بزيادة أعراض الاكتئاب والقلق وخطر الانتحار. وتحل وسائل التواصل الاجتماعي محل التفاعلات الشخصية وقد تساهم في زيادة الشعور بالوحدة وتفاقم أعراض الصحة العقلية الحالية.

مواجهة التفاعلات العدائية: يرتبط التنمر الإلكتروني بزيادة أعراض الاكتئاب والقلق، احتمالات أكبر للمضايقات عبر الإنترنت لدى الأفراد الذين يعانون من أعراض اكتئابيه كبرى مقارنة بأولئك الذين يعانون من أعراض خفيفة أو بدون أعراض. والعواقب على الحياة اليومية كالمخاطر المتعلقة بالخصوصية والسرية والعواقب المحتملة للإفصاح عن المعلومات الصحية الشخصية. والمعلومات المضللة أو تضارب المصالح عندما تروج المنصات محتوى شائع. لدى الأفراد مخاوف بشأن الخصوصية وتهديدات التوظيف ومواجهة العدا عبر الإنترنت.

خاتمة البحث:

النتائج:

السؤال الأول: ما مستويات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة؟

جدول رقم (2) مستويات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة

النسبة	عدد الأفراد	مستوى الاستخدام	الدرجة
10	15	منخفض الاستخدام	5-0
23.33	35	متوسط الاستخدام	11-6
40	60	مرتفع الاستخدام	17-12
26.67	40	مفرط الاستخدام (مدمن)	22-18

جدول رقم (3) عدد ساعات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يومياً لدى أفراد العينة

النسبة	عدد الأفراد	عدد ساعات الاستخدام اليومي
11.33	17	أقل من ساعتين
16.67	25	من ساعتين لأقل من 4 ساعات
38.67	58	من 4 ساعات لأقل من 6 ساعات
33.33	50	6 ساعات فأكثر
100	150	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ أغلب أفراد العينة يستخدمون الانترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي من 4 ساعات لأكثر من 6 ساعات يومياً وبذلك فهم مرتفعو الاستخدام للانترنت إلى درجة أنهم قد أصبحوا مدمني الاستخدام.

وهذه النتائج تؤكد على وجود استخدام مرتفع بل ومفرط أيضاً من قبل عدد من أفراد عينة الدراسة في محاولة منهم للهروب من ضغوط الحياة، وحالة الإحباط التي يشعرون بها، ومن هنا تصبح مواقع التواصل الاجتماعي البديل المقبول لديهم والذي لا يترتب عليه أي إحباطات، وخاصة في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية والضغوطات الاجتماعية والنفسية التي يعايشها المجتمع السوري حالياً.

السؤال الثاني: ما مستوى الصحة العقلية لدى أفراد العينة؟

من أجل تحديد مستوى الصحة العقلية لدى أفراد العينة، تمَّ حساب مدى الإجابات التي أجاب عليها أفراد العينة وطول الفئة على مقياس الصحة العقلية، كما هو موضح في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) فئات قيم المتوسط الحسابي ومعياري التصحيح لمقياس الصحة العقلية

فئات قيم المتوسط الحسابي	التقدير في الأداة	معياري التصحيح	مستوى الصحة العقلية	عدد الأفراد في كل مستوى	الوزن النسبي
0.5-0	لا	40-0	منخفض	104	69.33%
1.1-0.6	نعم	88-48	مرتفع	46	30.67%

يتضح من الجدول السابق أنَّ أغلبية أفراد العينة قد حصلوا على مستوى منخفض من الصحة العقلية، وهذا ربما يعود إلى أنَّ نسبة كبيرة من أفراد العينة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة وبساعات تفوق معدل الست ساعات تقريباً، هذا الاستخدام المتزايد للإنترنت يحل محل التفاعلات الشخصية وقد يساهم في زيادة الشعور بالوحدة وتفاقم أعراض الصحة العقلية الحالية، ممَّا يؤثر على صحة الفرد النفسية والعقلية

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية.

وللتحقق من صحة الفرضية الأولى، تمَّ استخدام معامل ارتباط بيرسون لحساب الارتباطات، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (5 و6) نتائج معامل الارتباط بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
استخدام وسائل التواصل	13.3933	5.63534	150
الصحة العقلية	29.8333	19.73768	150

Correlations

		استخدام وسائل التواصل	صحة عقلية
استخدام وسائل التواصل	Pearson Correlation	1	-.919**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	150	150
الصحة العقلية	Pearson Correlation	-.919**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	150	150

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، تراوحت قيمته (-0.9**) بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية، ووفقاً لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية، وهذه العلاقة عكسية وسالبة، بمعنى كلما ارتفع استخدام الفرد لوسائل التواصل الاجتماعي كلما انخفضت لديه مستوى الصحة العقلية.

وهذا ربما يعود إلى خطورة إدمان الأفراد لمواقع التواصل الاجتماعي أو الانترنت، لما له من انعكاسات سلبية على حياتهم وسلوكهم، حيث تؤدي إلى تدمير قيم المجتمع ومعاييره، وتؤدي إلى السلوك المضاد للمجتمع كالجرمة والعنف والفضو، بالإضافة إلى تعرض الأبناء خاصة المراهقين في المرحلة الثانوية أو الجامعية لكافة أشكال الاضطرابات النفسية كالقلق والعزلة الاجتماعية

وعدم الثقة بالنفس والهروب من الواقع الفعلي إلى واقع افتراضي يتمناه، حيث يصبح الفرد غير متوافق مع الآخرين وغير منسجم مع البيئة قلما ومتجهما ومكتئبا معظم الوقت، الأمر الذي يؤدي وبلا شك إلى زيادة تعلقه بمواقع التواصل الاجتماعي، وإهماله لكافة الأنشطة الأخرى ويصبح مسلوب الإرادة فالذي يتحكم في حياته هو الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

كما يشير باحثون إلى أن "الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي يسبب حدوث مشكلات بالصحة العقلية، حيث يتعلق الأمر بتأثير الوقت الذي يقضيه المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي على المزاج والجوانب الأخرى من الحياة، إلى جانب دوافع استخدامها".

كما توصلت نتائج بعض الدراسات أن "الشباب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة، أي أولئك الذين يقضون أكثر من ساعتين يوميًا على مواقع التواصل الاجتماعي هم أكثر عرضة للإبلاغ عن ضعف الصحة العقلية". وبالتالي "من المثير للقلق إدراك أن الشباب معرضون بشكل خاص للإصابة بأمراض عقلية إذ يعانون من مشاكل صحية عقلية حادة مقارنة ببقية السكان".

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير الجنس.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسط درجات الذكور والإناث من أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (7و8) دلالة الفروق بين متوسط درجات الذكور والإناث في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

Group Statistics

	ذكور1 إناث2	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
استخدام وسائل التواصل	1.00 2.00	53 97	10.0943 15.1959	5.75882 4.69405	.79103 .47661

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference

								Lower	Upper	
استخدام وسائل التواصل	Equal variances assumed	5.044	.026	-	148	.000	-5.10154-	.87005	-6.82087-	-3.38221-
	Equal variances not assumed			-	90.170	.000	-5.10154-	.92352	-6.93623-	-3.26685-

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على مقياس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير الجنس، وهذه الفروق لصالح الإناث.

وهذا ربما يعود إلى أن عدد الإناث في المجتمع السوري يفوق بكثير عدد الذكور، بالإضافة إلى أن حجم العينة من الإناث يفوق بكثير عدد الذكور، بسبب وجود ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية اضطرت إلى هجرة العديد من الشباب السوري خارج مجتمعهم.

كما أن الذكور من الطلبة في مجتمعنا أصبحوا أكثر انشغالاً بمستقبلهم وتأمين ما يكفي حاجتهم على الأقل الحد الأدنى منها، ولهذا فهم يعملون ربما عملين على الأقل، وهذا بالتالي ما أثر سلباً على مدى الساعات التي يقضونها على مواقع التواصل الاجتماعي مقارنةً بالإناث اللواتي وإن عملن فإن عملهن لا يتعدى بضع ساعات ثم يعدن إلى منازلهن ويقضين الساعات المتبقية من يومهن على الانترنت.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير التخصص.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسط درجات طلاب كليتي التربية والعلوم من أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (9 و10) دلالة الفروق بين متوسط درجات طلاب كليتي التربية والعلوم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

Group Statistics

تربية 3 علوم 4	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
استخدام وسائل التواصل	85	13.3529	5.49612	.59614
3.00	65	13.4462	5.85510	.72624

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
استخدام وسائل التواصل	Equal variances assumed	.822	.366	-.100	148	.920	-.09321-	.93164	-1.93424-	1.74782
	Equal variances not assumed			-.099	133.221	.921	-.09321-	.93957	-1.95162-	1.76520

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب كليتي التربية والعلوم على مقياس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير التخصص.

وهذا ربما يعود إلى أن استخدام وسائل التواصل قد لا يقف عند نوع الاختصاص بل يتعداه إلى حالة من الهوى وتعديل المزاج والرغبة إما في التسلية وملئ وقت الفراغ أو الهروب من واقع مرير ومن ظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية سيئة عاشها وما زال يعيشها المجتمع السوري بكل فئاته، ولهذا فإن تخصص الفرد لا يُعدُّ ذو أثر مقارنةً بشخصية الفرد نفسه ونمط تفكيره وظروف حياته.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الصحة العقلية وفقاً لمتغير الجنس. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسط درجات الذكور والإناث من أفراد العينة في الصحة العقلية، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (11 و12) دلالة الفروق بين متوسط درجات الذكور والإناث في الصحة العقلية

Group Statistics

	ذكور	1 إناث	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صحة عقلية	1.00		53	40.3208	22.23111	3.05368
	2.00		97	24.1031	15.59012	1.58294

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
صحة عقلية	Equal variances assumed	20.427	.000	5.216	148	.000	16.21766	3.10909	10.07372	22.36160
	Equal variances not assumed			4.715	80.550	.000	16.21766	3.43957	9.37342	23.06190

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور والإناث على مقياس الصحة العقلية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الصحة العقلية وفقاً لمتغير الجنس، وهذه الفروق لصالح الذكور.

وهذا ربما يعود إلى أن أفراد العينة من الذكور هم أقل استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي من الإناث هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ الأشخاص الذين بفرطون في استخدام مواقع التواصل يعانون من نوبات متكررة من الاكتئاب الحاد، وزيادة العزلة،

وزيادة مشكلاتهم مع والديهم وبقية أفراد الأسرة، مما يسبب لهم تدهور في صحتهم النفسية والعقلية مقارنةً بالأفراد الأقل استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ذلك فإن الأشخاص المفرطي الاستخدام وبسبب زيادة الوقت الذي يمضونه على مواقع التواصل الاجتماعي، وتفضيلهم للتواصل عبر هذه المواقع، فإنهم يتعدون تدريجياً عن أقربائهم مما يقلل من مقدرتهم على التفاعل الاجتماعي مع أسرهم، وهذا يسبب لهم نوعاً من الأمان الذي يؤثر على قدرتهم على التفكير ومعالجة الأمور وفهمها والتعامل معها مما يؤثر سلباً على صحتهم العقلية، في حين أنّ الأفراد الأقل استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي يملكون نوعاً من قوة الشخصية التي تمكنهم من استخدام الانترنت وقت الحاجة ولمدة محددة، وهذا بالتالي ما ينعكس إيجاباً على حياتهم وصحتهم النفسية والعقلية.

Group Statistics

تربية علوم 4	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صحة عقلية	85	29.1059	19.33478	2.09715
—	65	30.7846	20.36426	2.52587

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
صحة عقلية	Equal variances assumed	.515	.474	-.515	148	.607	-1.67873-	3.26024	-8.12136-	4.76390
	Equal variances not assumed			-.511	134.098	.610	-1.67873-	3.28300	-8.17189-	4.81443

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الصحة العقلية وفقاً لمتغير التخصص.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسط درجات طلاب كليتي التربية والعلوم من أفراد العينة في الصحة العقلية، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (12 و13) دلالة الفروق بين متوسط درجات طلاب كليتي التربية والعلوم في الصحة العقلية

Group Statistics

	تربية3 علوم4	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صحة عقلية	3.00	85	29.1059	19.33478	2.09715
—	4.00	65	30.7846	20.36426	2.52587

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
صحة عقلية	Equal variances assumed	.515	.474	-.515	148	.607	-1.67873	3.26024	-8.12136	4.76390
	Equal variances not assumed			-.511	134.098	.610	-1.67873	3.28300	-8.17189	4.81443

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب كليتي التربية والعلوم على مقياس الصحة العقلية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الصحة العقلية وفقاً لمتغير التخصص.

وهذا ربما يعود إلى أنَّ الصحة العقلية تتأثر بالعديد من العوامل التي أشارت إليها معظم الدراسات السابقة كالعوامل البيولوجية كالجينات أو كيمياء الدماغ، وتجارب الحياة مثل الصدمة أو سوء المعاملة، والتاريخ العائلي من مشاكل الصحة العقلية، وسمات شخصية الفرد ونمط تفكيره وطريقة تصرفه وظروفه، لكن لا يوجد أثر لتخصص الفرد سواء أكان ذا تخصص أدبي أم علمي في صحته العقلية والنفسية.

المقترحات:

- في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج يمكن تحديد مجموعة المقترحات:
- إجراء دراسات تتناول أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية لدى عينات من أعمار ومهن مختلفة .
- الاهتمام بإجراء دراسات للصحة العقلية ومدى تأثير الظروف الراهنة التي مر وما زال يمر بها المجتمع السوري على الصحة العقلية لدى الأفراد.
- الاهتمام بدراسة أثر متغيرات (كالوضع الاقتصادي ومستوى الدخل والحالة الاجتماعية) على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- الاهتمام بدراسة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مع متغيرات أخرى (كتقبل الذات، احترام الذات، سمات الشخصية)

التوصيات:

- الاهتمام بإعداد برامج إرشادية نفسية هدفها رفع مستوى الصحة العقلية لدى الأفراد وخاصة فئة طلاب الجامعة.
- العمل على إعداد برامج توعية إعلامية لمدى خطورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لساعات متواصلة.
- العمل على إعداد برامج تربوية هدفها خفض مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة الجامعة.
- تعزيز نظرة الشباب إلى وسائل التواصل الاجتماعي كإضافة مفيدة للحياة الاجتماعية والصحة العقلية وليست بديلة عن الحياة الواقعية أو تجاوزها.
- دعوة مؤسسات وسائل التواصل الاجتماعي إلى مشاركة بياناتها مع باحثي الصحة العقلية ما يساعد في فهم المخاطر المحتملة التي تهدد المستخدمين خصوصاً الشباب.

مراجع البحث:

المراجع العربية:

1. الطراونة، نايف سالم. والفينيخ، ليمياء سليمان. (2012). استخدام الانترنت وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي والتكيف الاجتماعي والاكنتاب ومهارات الاتصال لدى طلبة جامعة القصيم، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 283-331.

2. العمار، خالد. (2014). إدمان الشبكة المعلوماتية وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة دمشق - فرع درعا، رسالة ماجستير (منشورة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 50، العدد الأول، دمشق .
3. قدورة. سوسن. (2017). أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالصحة النفسية وبعض سمات الشخصية لدى طلاب جامعة الجزيرة ، جامعة الجزيرة، كلية التربية، قسم علم النفس التطبيقي، السودان.
4. القريطي، عبد المطلب أمين. والشخص، عبد العزيز السيد. (1992). مقياس الصحة النفسية للشباب " المعايير المصرية السعودية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
5. مراكشي، مريم. (2014). استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالشعور بالوحدة النفسية لدى الطلبة الجامعيين (الفيسبوك - أمودجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.
6. يونس، بسمة حسين عيد. (2016). إدمان شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالاضطرابات النفسية لدى طلبة الجامعة في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الأزهر، غزة.

المراجع الأجنبية:

1. Glazzard, J. Stone.9(2019). *Social Media and Young People's Mental Health*. Retrieved 2-12-2020. Available: <https://www.intechopen.com/books/selected-topics-in-child-and-adolescent-mental-health/social-media-and-young-people-s-mental-health>
2. John.N. Sharma, M. Sahu, M. (2020). Influence of Social Media on Mental Health: a Systematic Review. *Psychiatry, Medicine and the Behavioural Sciences*, 33 (0). pp.1-9.
3. Keles, B. McCrae, N. Grealish, A. (2020). A Systematic Review: the Influence of Social Media on Depression, Anxiety and Psychological Distress in Ddolecents. *International Journal of Adolescence and Youth*, 25 (1),pp.79-93.
4. Matsue,C (2014). Psychological predictors of addictive social networking sites use: The case of Serbia. *Computers in Human Behavior*, 32, 229-234 14.
5. Montoya, Agata. (2012). Social Media: New Editing Tools or Weapons of Mass Distraction. *The Journal of Electronic Publishing*,15(1). Retrieved 1-12-2020. Available:<http://quod.lib.umich.edu/j/jep/3336451.0015.103?view=text;rgn=main>
6. Naslund, J. Bondre, A. Torous, J. [Aschbrenner](#),k. (2020). Social Media and Mental Health: Benefits, Risks, and Opportunitiesfor Research and Practice. *Journal of Technology in Behavioral Science*, 5(1), p.247.
7. *Nine signs of mental health issues*. (2018). Retrieved 29-11--2020. Available: <https://www.healthdirect.gov.au/signs-mental-health-issue>

8. Parrell, B. Koehler, S. (2020). *The Impact of Social Media on Mental Health: a Mixed-Methods Research of Service Prpviders' Awareness*. CSUSB ScholarWorks. California State University, San Bernardino. Retrieved 1-12-2020. Available: <https://scholarworks.lib.csusb.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2131&context=etd>
9. *Promoting Mental Health- Concepts, Emerging, Evidence, Practice*. (2004). summary report / a report from the World Health Organization, Department of Mental Health and Substance Abuse in collaboration with the Victorian Health Promotion Foundation and the University of Melbourne. World Health Organizationm, p.12.
10. Rajesh, D. Priya, Krishna. (2020). Impact of Social Media on Mental Health of Students. *International Journal of Scientific & Technology Research*, 9(3),p. 3796- 3800.
11. Robinson, L . Smith, M.(2020). *Social Media and Mental Health*. Retrieved 1-12—2020. Available: <https://www.helpguide.org/articles/mental-health/social-media-and-mental-health.html>
12. Social Media. *Merriam Webster Dictionary*. Retrieved 1-12-2020. Available: <https://www.merriam-webster.com/dictionary/social%20media>
13. Social Media and Mental Health Addictions and Problematic Internet Use.(2017). Canadian Mental Health Association. Retrieved 30-11-2020. Available <https://ontario.cmha.ca/wp-content/uploads/2017/05/Addictions-and-Problematic-Internet-Use-CMHA-Ontario-Final.pdf>
14. Strickland, A. (2014). *Exploring the Effects of Social Media Use on the Mental Health of Young Adult*. University of Central Florida,p.8. Retrieved 1-12—2020. Available: <https://stars.library.ucf.edu/honorstheses1990-2015/1684>
16. What Is Mental Health?. (2020). Retrieved 29-11-2020. Available: <https://www.mentalhealth.gov/basics/what-is-mental-health> .

ملحق رقم (1) مقياس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

الرقم	العبارات	نعم	لا
1	استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي يخلصني من الشعور بالوحدة		
2	أشاهد الكثير من أفلام القتل والعنف على مواقع التواصل الاجتماعي		
3	الحياة بدون مواقع التواصل الاجتماعي مملة		
4	استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي أبعدني عن زملائي وأسرتي		
5	أشاهد بعض الأفلام الإباحية على مواقع التواصل الاجتماعي		
6	استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي جعلني أكثر ثقة بنفسني		
7	تعرضت للخداع من قبل أفراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي		
8	استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي يزيد من رصيدي المعرفي		
9	يشكو أفراد أسرتي من كثرة استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي		
10	أفضل التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن التواصل مع الأسرة		
11	تعجبني العلاقات التي تتجاوز بعض القيود عبر مواقع التواصل الاجتماعي		
12	أدخل على مواقع التواصل الاجتماعي أثناء المحاضرات		
13	أستطيع أن أعبر عن رأبي بحرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي		
14	الوقت المخصص لأسرتي قليل مقارنة مع الوقت الذي أفضيه على مواقع التواصل الاجتماعي		
15	التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي يساعدني أحيانا على حل مشكلاتي		
16	مواقع التواصل الاجتماعي تتسبب في غيابي المتكرر عن الجامعة		
17	عندما أغلق أحد مواقع التواصل الاجتماعي أجد رغبة قوية للعودة إليه		
18	أشعر بالندم بعد قضاء وقت طويل في استخدام أحد مواقع التواصل الاجتماعي		
19	استخدامي المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي يصيبني بالانطواء والانزغال		
20	استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي يعوضني عن غياب الأصدقاء		
21	استخدامي المستمر لمواقع التواصل الاجتماعي يؤثر سلباً في تحصيلي الدراسي		
22	أثر استخدامي الزائد لمواقع التواصل الاجتماعي على نومي		

ملحق رقم (2) مقياس الصحة العقلية

الرقم	العبارات	نعم	لا
1	أحرص على تبادل الزيارات مع زملائي وأصدقائي		
2	تتغير مشاعري بين حب وكراهية نحو الآخرين بصورة سريعة		
3	بإمكاني أن أوصل عملاً ما لفترة طويلة حتى لو واجهتني بعض المشكلات والصعوبات		

4	أعاني من اهتزاز (رعشة) في بعض أجزاء جسمي في كثير من الأحيان
5	أشعر بأنه لا يمكنني التغلب على كثير من المشكلات لو لم يساعدني الآخرون
6	أستمتع بتبادل الأفكار والآراء مع زملائي وأصدقائي
7	تنتابني نوبات من الحزن والفرح دون سبب معقول
8	أعاني من تكرار نوبات الإمساك أو الإسهال الشديد
9	أعامل الآخرين بالأسلوب الذي أحب أن يعاملونني به
10	أرى أن الأفراد ثقيلي الوزن يكونون موضع سخرية الآخرين
11	أشعر بأنه ليس لدي آراء مفيدة أقترحها على الآخرين
12	أستمتع كثيراً بالعمل مع الناس
13	أغضب وأثور إذا ما ضايقتني أحد ولو بكلمة بسيطة
14	يسعدني بذل أقصى جهد ممكن في أداء عملي مهما كلفني ذلك من مشقة
15	أعاني من ضيق في التنفس رغم عدم وجود سبب عضوي
16	ينتابني شعور بأنني لا أصلح لشيء
17	أعتقد أنني لست في مستوى كفاءة ومقدرة معظم زملائي
18	أحرص على المشاركة في الأنشطة الترويجية مع الآخرين
19	أقلق إزاء ما قد يحمله لي المستقبل
20	أحرص على بذل كل ما في وسعي لإتقان العمل الذي أقوم به
21	تعاودني نوبات الصداع
22	يجب أن يستمتع الفرد بمعرفة الآخرين بغض النظر عما يحققونه له من منافع
23	أشعر بأن زملائي أفضل مني في مظهرهم الجسمي عموماً
24	أنا حساس جداً لما يبديه الآخرون من انتقاد لتصرفاتي
25	يسعدني عادة مشاركة زملائي وأصدقائي في بعض الرحلات والمعسكرات
26	أخلص في العمل الذي أقوم به مهما كان بسيطاً
27	تعاودني الأحلام المزعجة أو (الكوابيس) في كثير من الأحيان
28	ألتزم بالصدق والأمانة حتى لو لم يعاملني الناس بالطريقة نفسها
29	أفضل التعامل مع من هم أصغر سنّاً مني
30	يعاملني والداي كما لو كنت طفلاً صغيراً
31	أحرص على المشاركة في الجماعات الخاصة والخدمات والأنشطة الجماعية
32	أشعر بتوتر خلف رقبتني
33	أحاول احترام مشاعر الآخرين حتى لو اختلفوا معي في الرأي
34	أنا راضي عن نفسي
35	أعتقد أن زملائي لا يهتمون كثيراً بما أبدية من آراء وأفكار

36	تسمح لي علاقتي الوثيقة ببعض أساتذتي بالتحدث معهم بحرية في مختلف شؤوني الخاصة
37	أحاول بشتى الطرق تجنب الأماكن المظلمة
38	أشعر بأن مجال دراستي سيفيدني كثيراً في مستقبل حياتي
39	أشعر بفقدان شهيتي للطعام
40	ينظر الناس للصم وثقيلي السمع على أنهم أقل كفاءة من غيرهم
41	أشعر بعدم كفاءتي إلى درجة تعوقني عن إنجاز معظم أعمالي
42	تربطني علاقات وثيقة ببعض الأشخاص بحيث أثق فيهم واثمنهم على أسراري
43	أتصرف فوراً في أي موقف دون تردد أو حساب لما يترتب على ذلك من نتائج
44	أشعر بالتعب والإجهاد رغم عدم وجود سبب عضوي واضح لذلك
45	من رأي أن كل انسان سيجني حتماً نتائج عمله سواء أكان خيراً أم شراً
46	أشعر أنني أفقد المواهب ومقدرات كثيرة لدرجة تجعلني أخجل من نفسي
47	يسعدني المشاركة في الحفلات والمناسبات الاجتماعية
48	أدافع عن آرائي بشتى الوسائل دون اعتبار لمشاعر الآخرين
49	أواجه مشكلاتي بنفسي دون اعتماد على الآخرين
50	يصعب علي تذكر ما سبق لي دراسته أو قراءته ولو منذ فترة قصيرة
51	لا يثق أقرابي في مقدرتي على مساعدتهم ولو في بعض الأمور البسيطة
52	أرى أنه من الأفضل أن يسهم الفرد بدور إيجابي في الأنشطة الاجتماعية ولا يكتفي بمجرد الاستمتاع بها
53	أجد صعوبة كبيرة في تركيز انتباهي أثناء القراءة أو استماعي لمحاضرة ما
54	أعتقد أنه لا يجب إصدار أحكام على الناس دون معرفة كافية بهم
55	عادة يكون الفرد ذو الصوت الغليظ موضع تحكم زملائه وسخريتهم
56	أشعر بعدم ثقتي في نفسي وبأنني عبء على غيري
57	تشجعني أسرتي على تبادل الزيارات مع أصدقائي
58	لا بد أن يثور الفرد ويثار لكرامته عندما يذكره الآخرون بسوء
59	لدي هوايات ممتعة أحرص على ممارستها في أوقات فراغي مثل القراءة
60	أعتقد أن الانسان لا بد أن يتسم بالخلق الحسن فالعلم وحده لا يكفي
61	يخجل الفرد من أشياء مثل تشوه أسنانه أو عدم انتظامها
62	يصعب علي إبداء رأيي في مواجهة جماعة من الناس حتى لو كان هذا الرأي في موضوع أعرفه جيداً
63	تربطني عالقات طيبة ببعض الأسر حيث أشعر معها كما لو كنت بين أهلي
64	يصعب علي نسيان ما قد يوجهه الآخرون لي من إساءات
65	أفكر في أهمية ما أقوم به من أعمال ومدى فائدتها للمجتمع قبل أن أقدم عليها

66	ينتابني شعور دائم أن فكرة الناس عني أقل مما يجب
67	يصعب علي الدخول في منافسات مع الآخرين حتى لو كانوا في مثل سني
68	أجد متعة كبيرة في تبادل الزيارات مع الأصدقاء والجيران
69	يصعب علي التخلص من بعض العادات مثل قضم أظفري أو وضع أصابعي في فمي
70	يميل الفرد المصاب ببعض البثور أو النمش على وجهه إلى الانطواء والبعد عن الآخرين
71	أستغرق وقتاً طويلاً في حسم المسائل مما يقلل من فرصتي في اتخاذ قرار في الوقت المناسب
72	أبادل أفراد أسرتي الثقة والاحترام
73	أنا لا أعامل الآخرين بالمثل حتى لو كانوا غير عادلين
74	تعاودني تقلصات في معدتي رغم عدم وجود سبب عضوي لذلك
75	أعتقد أنه من الأفضل عدم مواجهة الناس بأخطائهم بصورة مباشرة
76	يبدو أن الناس يعتبرون المكفوفين أقل من الآخرين لذا يتجنبون التعامل معهم
77	أهرب من بعض المشكلات والمصاعب لعدم مقدرتي على مواجهتها
78	أستغرق في الخيال طويلاً حتى لو كنت بين أصدقائي
79	أحرص على تحمل مسؤولياتي وأداء واجباتي قبل أن أطالب بحقوقتي
80	أعاني من الأرق بحيث لا أستطيع الاستغراق في النوم بدرجة كافية

ملحق رقم (3) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية لمقياس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط
1	**0.207	12	**0.407
2	**0.377	13	**0.327
3	**0.411	14	**0.598
4	**0.520	15	**0.300
5	**0.377	16	**0.448
6	**0.207	17	**0.598
7	**0.500	18	**0.273
8	**0.506	19	**0.338
9	**0.512	20	**0.500
10	**0.310	21	**0.506
11	**0.448	22	**0.442

ملحق رقم (4) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية لمقياس الصحة النفسية

معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم
**0.553	61	**0.673	41	**0.652	21	**0.620	1
**0.504	62	**0.557	42	**0.481	22	**0.537	2
**0.360	63	**0.494	43	**0.596	23	**0.476	3
**0.598	64	**0.625	44	**0.530	24	**0.597	4
**0.552	65	**0.487	45	**0.685	25	**0.519	5
**0.714	66	**0.622	46	**0.650	26	**0.663	6
**0.558	67	**0.570	47	**0.515	27	**0.545	7
**0.300	68	**0.507	48	**0.702	28	**0.474	8
**0.430	69	**0.516	49	**0.299	29	**0.403	9
**0.654	70	**0.626	50	**0.264	30	**0.707	10
**0.550	71	**0.562	51	**0.634	31	**0.479	11
*0.234	72	**0.505	52	**0.617	32	**0.673	12
*0.217	73	**0.658	53	**0.457	33	**0.644	13
**0.313	74	**0.525	54	**0.408	34	**0.597	14
**0.507	75	**0.595	55	**0.510	35	**0.652	15
**0.670	76	**0.553	56	**0.413	36	**0.621	16
**0.517	77	**0.611	57	**0.299	37	**0.536	17
**0.521	78	**0.391	58	**0.557	38	**0.701	18
**0.363	79	**0.415	59	**0.636	39	**0.535	19
**0.504	80	**0.532	60	**0.370	40	**0.578	20

الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي
دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014

د. مجدي الورشفاني

محاضر في قسم الاقتصاد / كلية الاقتصاد

جامعة بنغازي / ليبيا

Majdi.almabrouk@uop.edu.ly

00218926255286

أ. أيوب محمد الفارسي

كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي / ليبيا

aiyobfarci@gmail.com.

00601139351192

الملخص

يأتي هذا البحث لمعرفة دور الانفاق العام في تنمية الاقتصاد الليبي من خلال الناتج المحلي الإجمالي، تسعى الدراسة لمناقشة تأثير النفقات العامة في الاقتصاد الليبي على الناتج المحلي الإجمالي وهل ساهمت النفقات في زيادة الناتج الإجمالي حسبما تنص النظرية الاقتصادية أم لا؟ وهل الزيادة في النفقات والناتج المحلي الإجمالي ساهمت في تغيير النمط الاقتصادي القائم على البترول أم لا؟ وتأتي أهمية البحث من في كون الانفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد، والوقوف على حقيقة أن التطور في الانفاق الإجمالي لم يكن بالشكل المدروس لتحقيق أهداف تنموية للبلاد وفق خطة شاملة للتغيير من النمط الاقتصادي الريعي وتنمية المقدرات الاقتصادية للبلاد.

تقوم الدراسة بتقديم منهج وصفي ليحلل الواقع الاقتصادي لبلاد وتطور الانفاق والناتج المحلي خلال فترة الدراسة وتوضيح العلاقة النظرية بينهما، وتم سنقوم في الجزء الثاني من الدراسة باستخدام الأسلوب الكمي من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

وتم الاعتماد على البيانات المنشورة للمصرف المركزي الليبي عن السنوات المذكورة، ومن التعرف على اهم الدراسات السابقة التي تطرقت لأثر الانفاق على الناتج والتنمية.

وقسم البحث الى أربعة أجزاء رئيسية تدرس التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي خلال الفترات المختلفة لفترة الدراسة، ومن تم معرفة الانفاق العام في ليبيا وتطور الناتج المحلي للاقتصاد الليبي، وهل حقق الانفاق التنموي الأهداف المرجوة منه، وقياس أثر الانفاق العمومي على الناتج المحلي الإجمالي، وختاما النتائج والتوصيات.

هدفت الدراسة لقياس أثر الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، وهل هذا الانفاق ساهم في تحقيق تنمية اقتصاديه حقيقية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي وتطور الانفاق العام ومن ثم قياس اثر الانفاق على الناتج الإجمالي باستخدام طريقة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، التي استخدمت في عديد الدراسات المشابهة، ومن خلال النتائج تبين وجود علاقة موجبة ما بين الناتج الإجمالي وحجم الانفاق، ولكن نتيجة للنهج الاشتراكي المتبع في الدولة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للفترة منذ العام 2011م حتى الان، وما صاحبها من توسع في الانفاق التسييري على حساب الانفاق التنموي، والصراعات المسلحة وما صاحبه من دمار للمقدرات المادية، لم يستطع القائمون على

الاقتصاد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي ولا إحلال تنمية حقيقية تخلق بني تحتية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. وفضل الاقتصاد الليبي رهينة لأسعار النفط وتقلباتها.

وتوصي الدراسة بالاستفادة من الاحداث الراهنة في عمل خطة تنموية متكاملة تشمل الاعمار وتنمية الموارد الغير مستغلة في الاقتصاد، وتنمية القطاع الخاص والنهوض به للوصول الى تنمية مستدامة شاملة، وتصفية المشروعات القائمة وفلترتها لمعرفة المجدي منها من عدمه.

الكلمات المفتاحية:

الانفاق العام - الناتج المحلي الإجمالي - الانفاق التسييري - التنمية - الاقتصاد الليبي - اقتصاد ريعي - طريقة (ARDL)

Public spending and its impact on the gross domestic product of the Libyan economy - A standard study for the period 1970-2014

Aiyoub Mohamed Younis

**Faculty of Economics/University
of Benghazi/Libya**

Dr. Majdi Al-Warshafani

**Lecturer at the Department of
Economics/Faculty of
Economics/University of
Benghazi/Libya**

ABSTRACT

The axis under which the research falls: - The economic axis

This research comes to find out the role of public spending in the development of the Libyan economy through the gross domestic product. The study seeks to discuss the impact of public expenditures in the Libyan economy on the gross domestic product and whether the expenditures contributed to the increase in the gross product as stipulated in economic theory or not? Did the increase in expenditures and gross domestic product contribute to changing the economic pattern based on oil, or not?

The importance of research stems from the fact that public spending is one of the most important tools of fiscal policy to influence the gross national product and achieve economic development and growth in the country, and to stand on the fact that the development in total spending was not studied in the manner to achieve development goals for the country according to a comprehensive plan for change from the rentier economic pattern and development The country's economic potential.

The study provides a descriptive approach that analyses the country's economic situation and the development of spending and GDP during the study period and clarifies the theoretical relationship between them. In the second part of the study, we will use the quantitative method by building a standard model to analyse the impact of public spending on GDP in Libya.

It was based on the published data of the Central Bank of Libya for the aforementioned years, and on identifying the most important previous studies that dealt with the impact of spending on output and development.

The research was divided into four main parts that study the identification of the nature of the Libyan economy during the different periods of the study period, and the knowledge of public spending in Libya and the development of the GDP of the Libyan economy, and whether development spending achieved the desired goals, and measuring the impact of public spending on the gross domestic product, and concluding the results and recommendations.

The study aimed to measure the impact of spending on the gross domestic product of Libya, and whether this spending contributed to real economic development, by identifying the nature of the Libyan economy and the development of public spending, and then measuring the effect of spending on the gross product using the (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model, Which has been used in many similar studies, and through the results it was found that there is a positive relationship between the total product and the size of spending, but as a result of the socialist approach followed in the country as well as the political and economic instability for the period since 2011 AD until now, and the accompanying expansion in the management spending at the expense of spending Development, armed conflicts and the accompanying destruction of material capabilities, those in charge of the economy were unable to change the pattern of the rentier economy nor to bring about real development that creates infrastructure for the development of various economic sectors. The Libyan economy has become hostage to oil prices and their fluctuations.

The study recommends making use of current events in the work of an integrated development plan that includes reconstruction and development of untapped resources in the economy, developing and promoting the private sector in order to reach a comprehensive sustainable development, and filtering existing projects and filtering them to see if they are feasible or not.

Keywords:

Public spending - GDP - management spending - development - the Libyan economy - rentier economy (ARDL method)

مقدمة

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية القائمة على مصدر وحيد للدخل يتمثل في البترول، ولم يستطع الاقتصاد تنويع مصادر الدخل أو حتى تطوير المنتجات البترولية القائمة، فنجد أن مشتقات البترول والغاز تستوردها الدولة الليبية بمعدل 60 % من الإنتاج الفعلي لهذه المنتجات على الرغم من توفر البترول والغاز مما يعد ميزة نسبية لديها في إنتاجها وتصنيعها.

نتيجة لقلّة السكان والتوجهات الاشتراكية التي عملت بها البلاد طيلة اربع عقود خلقت اقتصادا احادي الجانب يستمد قوته من وفرة الاحتياطات النفطية ووفرة الإيرادات المتحققة منه وخاصة طيلة هذه العقود، وأصبحت البطالة المقنعة وضعف الإنتاجية والاعتماد شبه الكامل على الواردات لتمثل 70 % من حجم التعامل التجاري للعام 2019م، وتضخم الجهاز الاداري القطاع العام ليصل الى 1.75 مليون موظف أي ما يعادل 26 % من حجم السكان للبلاد يعملون في القطاع العام، وكذلك غياب القطاع الخاص بشكل رسمي في الدولة، لتصبح من السمات التي يتسم بها الاقتصاد الليبي نتيجة لاحتكار الدولة للتوظيف وغياب دور القطاع الخاص وعدم الاستفادة من كبر حجم الإيرادات المحققة في ظل استقرار امني وسياسي في تحقيق تنمية حقيقية للبلاد وخلق قطاعات واعدة قادرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد.

وعندما تغير نظام الدولة السياسي في ليبيا لم يستقر النظام السياسي والامني مما أدى لتعاقب الحكومات عليه، ومع غياب دور فعال للرقابة تصدر الاقتصاد المحلي قوائم الدول التي تنقص فيها الشفافية ويكثر فيها الفساد مع تزايد النفقات العامة للدولة دون أي مردود واضح للتنمية، وكذلك كبر حجم النفقات العامة، لنجد أن بند المرتبات في الميزانية العمومية ازداد بمعدل 3 أضعاف منذ العام 2010 م الى العام 2020م وتزايد النفقات بشكل عام وخاصة في الجانب التسييري من الميزانية العمومية، كذلك انقسام الحكومات التسييرية للبلاد إلى حكومة في الشرق وحكومة في الغرب منذ العام 2014 وما ترتب عليه من تضخم الدين العام ليصل الى قرابة 100 مليار، مع انخفاض الإيرادات المحلية مثل الضرائب التي انخفضت بمعدل 30 % وكذلك إيرادات الجمارك التي انخفضت بـ 80 % مقارنة بالعام 2010م.

وعليه فإن هذه الدراسة تقوم على معرفة الأثر الذي أحدثته النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1970-2020م ومعرفة هل يمكن تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال التعرف على تطور حجم النفقات العامة في الاقتصاد وقد توصلت الدراسة القياسية الى أن زيادة الانفاق العام أدت الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية خلال هذه الفترة ولكن عدم تحقيق التنمية راجع لأسباب متعددة أهمها عدم وجود سياسة واضحة للتنمية في العهد المستقر من عام 1970 لعام 2011م وعدم الاستقرار السياسي للفترة التي جاءت بعدها .

1 - التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي

2- الانفاق العام في ليبيا وتطور الناتج المحلي للاقتصاد الليبي

3- هل حقق الانفاق التنموي الأهداف المرجوة منه

4 - قياس أثر الانفاق العمومي على الناتج المحلي الإجمالي

5- النتائج والتوصيات

مشكلة الدراسة

يعتبر الانفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي كما يعتبر الناتج المحلي من أهم مؤشرات قياس قوة الاقتصاد وتطوره والتي تسعى الدول لتطويره وتنميته لتكون في مصاف الدول المتقدمة، تسعى الدراسة لمناقشة تأثير النفقات العامة في الاقتصاد الليبي على الناتج المحلي الإجمالي وهل ساهمت النفقات في زيادة الناتج الإجمالي حسبما تنص النظرية الاقتصادية أم لا؟ وهل الزيادة في النفقات والناتج المحلي الإجمالي ساهمت في تغيير النمط الاقتصادي القائم على البترول أم لا؟

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من الدور الأساسي للإنفاق العام، في كونها من أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد، ومعرفة كيف أن التطور في الانفاق العام سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والأسباب التي حالت دون تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية على أرض الواقع في الاقتصاد الليبي، والوقوف على حقيقة أن التطور في الانفاق الإجمالي لم يكن بالشكل المدروس لتحقيق أهداف تنمية للبلاد وفق خطة شاملة للتغيير من النمط الاقتصادي الريعي وتنمية المقدرات الاقتصادية للبلاد.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة بتقديم منهج وصفي ليحلل الواقع الاقتصادي لبلاد وتطور الانفاق والناتج المحلي خلال فترة الدراسة وتوضيح العلاقة النظرية بينهما، وتم سنقوم في الجزء الثاني من الدراسة باستخدام الأسلوب الكمي من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كميًا للفترة من 1970 - 2014م، وذلك باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، وبخاصة الاعتماد على طريقة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، التي استخدمت في عديد الدراسات المشابهة، من خلال برنامج E-views تم تحليل النتائج.

الدراسات السابقة

1 - دراسة على مكيد وسوميه فرقاني (2016) : أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على التنمية في الجزائر، وذلك باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمحدد أساسي للتنمية الاقتصادية وذلك باستخدام برنامج E-views.7 لتحليل النتائج القياسية عن الفترة من 2001 - 2014 وبينت النتائج عن وجود علاقة ارتباط قوية بين التغيرات في الانفاق الحكومي والناتج الإجمالي.

2- دراسة معتر آدم سليمان (2018) أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة السودان للعلوم الاقتصادية بعنوان اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الناتج القومي الإجمالي للسودان للفترة، وتقوم الدراسة على دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي من عرض النقود والضرائب والانفاق الحكومي والصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة (ARDL) وتبين وجود علاقة في الاجل الطويل بين الناتج الإجمالي وعرض النقود كما تبين وجود اثر لكل من العوامل الأخرى على الناتج الإجمالي في الاجلين باستثناء الضرائب وأعضاء الباحث النتائج السلبية نتيجة للقطاعات الاقتصادية غير المنتجة والتي تم الانفاق عليها بشكل مفرط وعدم الانفاق على القطاعات الإنتاجية والاهتمام بقطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

3- دراسة مجدي دربوك ويوسف يخلف مسعود (2018) دراسة نموذج Ram على الاقتصاد الليبي للفترة من 1978 – 2016 لدراسة أثر عناصر الطلب الكلي في الاقتصاد ممثلة بالاستثمار الكلية والعمالة والانفتاح الاقتصادي على الناتج الإجمالي وبينت الدراسة وجود علاقة عكسية في المدى الطويل بينها وبين الناتج الإجمالي وغياها في المدى القصير.

4 - دراسة نعمان منذر يونس ومنعم احمد خضير (2016) قياس أثر الانفاق العام على التنمية المستدامة في العراق (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL, وتوصلت الدراسة الى أن عملية التنمية المستدامة تستدعي نموا اقتصاديا عبر تحسين معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ووجود تحسن في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، وركزت الدراسة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة وهو ما يعكس زيادة نصيب الفرد.

5- دراسة نور الدين بالكور (2016) نمو الانفاق العام في الجزائر للفترة من 1969 – 2014 بين قانون فاجنر وفرضية كينز، وذلك في الاجلين القصير والطويل واستخلصت الدراسة الى أن الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي يتميزان بخاصية الجدور الوحودية مما يؤيد صحة قانون فاجنر في الاقتصاد، وأن الاقتصاد الجزائري يدعم قانون فاجنر.

1 - طبيعة الاقتصاد الليبي

الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية والتي تمتلك مخزوناً كبيراً من النفط والغاز وتعتبر التاسعة عالمياً من حيث توفر المخزون النفطي (EIA. 2012) بمعدلات تقدر 46.4 مليار برميل، كما أن انخفاض تكاليف الإنتاج لديها بحيث تصل الى دولار للبرميل يعطي لها ميزة نسبية بالخصوص، وأن هذا المخزون قد يكفي لقرابة مائة عام قادمة وذلك من غير مخزون الغاز الطبيعي حسبما تشير معظم الدراسات والمنظمات المختصة. كما أن انخفاض عدد السكان والذي لا يتجاوز 7 ملايين نسمة يعيشون في رقعة جغرافية تناهز 1.7 مليون كيلومتر مربع تطل على ساحل بحري من مصر شرقاً الى تونس غرباً بمسافة 2000 كيلومتر، وقرىها من دول أوروبا وتوسطها للدول العربية مما يعطي امتيازاً اثار للاقتصاد الليبي، وحيث أن الأراضي القابلة للزراعة منخفضة بحيث لا تتعدى 8% من المساحة الاجمالية للبلاد ونتيجة لعدم توفر مصادر للمياه باستثناء المياه الجوفية أو مياه الامطار مما يجعل اغلب الزراعات تعتمد على مياه الامطار أو الزراعات البعلية (القمح - الشعير)، وتكون معظم المنتجات الزراعية قائمة على القمح والشعير والبطاطا والحمضيات والزيتون، وهي تساهم بمعدل يتراوح ما بين 2-4% من الناتج المحلي الإجمالي حسب التقارير المنشورة للمصرف المركزي، لاتعد مساهمة القطاع الصناعي بأفضل من مساهمة القطاع الزراعي فهي محدودة نسبياً كذلك،

فالاقصاد الليبي قائم على البترول ليشكل قرابة 95% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة للتوجهات الاشتراكية التي عملت بها البلاد خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي أدت لترسيخ دور الدولة في تقديم كل شيء من الوظائف العامة والدعم السلعي وتجريم القطاع الخاص، مما جعل الانفاق العام للدولة يتزايد ولا يقابله تزايد في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات على الرغم من قيام الدولة بالتوسع في إنشاء المرافق التعليمية والطبية والسكنية وشبكات الطرق الا إن هذه المشاريع لم تكن وفق خطط تنموية مدروسة وجاءت لتلبية رغبات الشعب في معظم هذه المشروعات، وذلك من خلال إعداد الميزانيات العامة عن طريق ما تفره المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية في ذلك الوقت، فكانت المشروعات التنموية تعد من خلالها كيفما سنوضح لاحقاً وبذلك فالاقصاد الليبي مر بمراحل متنوعة وخلال هذه المراحل لم يحقق أي تنمية حقيقية تذكر لأسباب متنوعة لكل مرحلة كما يلي:-

المرحلة الاولى ما قبل 1970

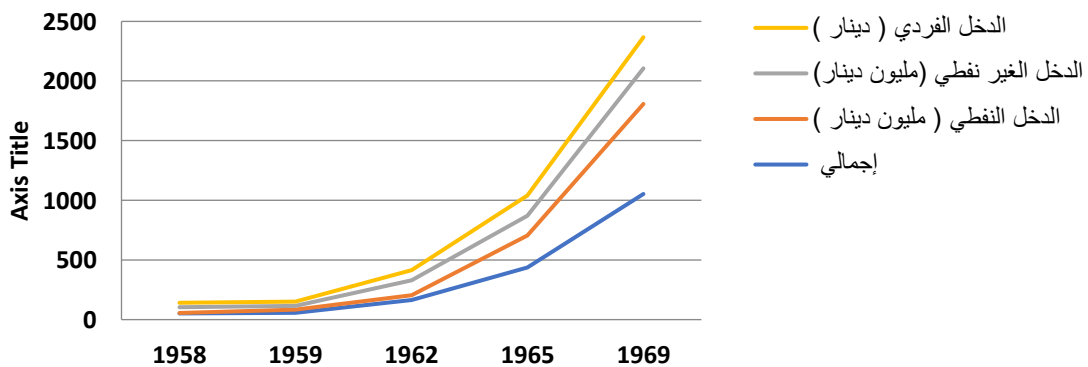
هذه المرحلة جاءت منذ استقلال الدولة الليبية في 1954م وعلى الرغم من قلة الموارد الاقتصادية المستخدمة والمستغلة ونتيجة لخروج البلاد من سيطرة الاستعمار فكان طبيعة الاقتصاد الليبي اقتصاد زراعي وتجاري بسيط يعتمد على المساعدات الخارجية التي من الخارج مثل الدول التي لها قواعد عسكرية والمعونات من الأمم المتحدة وشكلت هذه 30% من الدخل القومي الإجمالي الليبي عام 1959 م (IBRD 1960 P371) وأن 70 % من السكان يشتغلون في الراعي والاعمال اليدوية والصناعات والقطاعات العامة كالتعليم والصحة في أدنى مستوياتها بسبب تدني الإيرادات (الحاسبة ميلود 1979) وبعد اكتشاف النفط منذ العام 1962 م تحسن الوضع الاقتصادي للدولة كما هو مبين في الجدول رقم (1) وحقق الميزان التجاري عام 1963 م لأول مرة فائضا ومنها أصبح النفط المصدر الوحيد للدخل وتغير النمط الاقتصادي القائم على الزراعة والرعي والحرف اليدوية للعمل بقطاعات الخدمات والنقل والقطاعات العامة وأصبحت الدولة هي المهيمن على النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الدخل الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	الدخل النفطي مليون دينار	الدخل غير النفطي مليون دينار	الدخل الفردي دينار
1958	52.3	3.6	48.4	37.4
1959	57.5	24.5	33	37.9
1962	164.6	38	126.6	83.4
1965	435.6	270.1	165.5	171.2
1969	1053.2	754.7	298.5	260.6

المصدر: - الحسابات القومية - وزارة التخطيط

شكل رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي



المرحلة الثانية منذ 1970 - 2011م: -

تزامنت هذه المرحلة بظهور النفط مما جعل هذه المرحلة تتسم بالتوسع في الانفاق العام نتيجة تطور إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، ولكن طبيعة الاقتصاد السياسية اوجبت الطابع الاشتراكي على الاقتصاد وجرمت الملية الخاصة والنشاط الخاص، ومنها هيمنت الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال الملكية العامة.

ومع التوسع في الانفاق على شتى القطاعات المختلفة وعمل خطط تنمية شملت كل الاقتصاد , ظهر نمو في الناتج الإجمالي وتنامي للمشروعات الصحية والتعليمية وسعت الدولة لمحو الامية وظهر نشاط للقطاع المصرفي المحلي في التمويل , نتيجة للتوجهات الاشتراكية للدولة جعلتها تمر بالعديد من العواقب التي لحقت بالاقتصاد من فرض عقوبات على الاقتصاد المحلي والتي لم تنفك عن الاقتصاد الا بعد عام 2000م , كما أن الطبيعة التي يتم بها الانفاق على التنمية الاقتصادية كان يتبع سلسلة من الإجراءات التي تمر من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية تم من خلال اعتماد الميزانيات من خلال الشعبيات ومن بعدها اعتماد الميزانية من خلال المؤتمر الشعبي العام ومن بعدها يتم تفويض المشروعات التنموية من خلال وزارتي المالية والتخطيط وفي احسن الأحوال لا يتم الانفاق الا على 70 % من المشروعات التي تم إقرارها.

دعمت الدولة التوسع في قطاع الصناعات التحويلية في شتى ربوع البلاد الا أن هذه المصانع عندما أوقفت الدولة دعمها لها لم تستطع المواصلة في الإنتاج وأخذت الدولة العمل على خصخصتها للتخلص من أعبائها، ولم يكن القطاع الزراعي بأحسن حالا من القطاعات الأخرى، نتيجة دعم الدولة للمشروعات الإنتاجية تطورت وثمرت، وعندما توقف دعم الدولة توقفت هذه المشاريع.

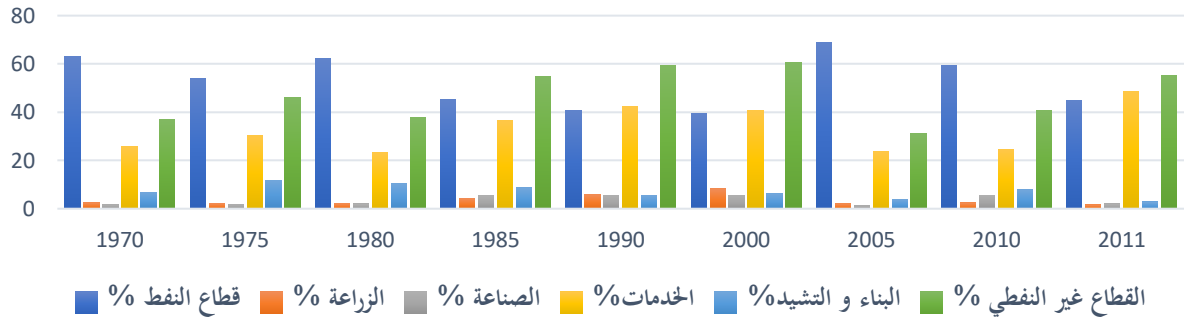
فيما يخص القطاع النقدي جميع المصارف تعمل كحسابات جارية فقط ومصارف إيداع وليس لها أي دور في التنمية الاقتصادية ,وبعد عام 2000م أصبحت الدولة تتخلص نسبيا من دور الدولة المهيمنة الى العمل بالنظام المختلط, بحيث سمحت نسبيا للقطاع الخاص بالمشاركة بجانب القطاع العام, فظهرت المؤسسات الخاصة في شتى القطاعات فنجد المدارس والعيادات والشركات والمصارف الخاصة, ولكن لغياب دور التخطيط المتوازن والفعال لتغيير نمط الاقتصاد لم يساهم هذا التغيير في تغيير نمط الاقتصاد النفطي الى اقتصاد متنوع ولازال النفط هو المصدر الوحيد للدخل وصاحب أكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي, ولا تعد مساهمة القطاعات الأخرى تذكر بجانبه كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (2) تطور مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	قطاع النفط %	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %	البناء والتشييد %	القطاع غير النفطي %
1970	63.2	2.57	1.75	25.67	6.81	36.8
1975	53.94	2.26	1.78	30.19	11.83	46.06
1980	62.29	2.24	1.99	23.3	10.44	37.71
1985	45.21	4.36	5.37	36.43	8.63	54.79
1990	40.61	5.86	5.55	42.43	5.55	59.39
2000	39.58	8.17	5.52	40.56	6.17	60.42
2005	68.91	2.16	1.3	23.62	4	31.09
2010	59.46	2.48	5.67	24.53	7.87	40.54
2011	44.95	1.7	1.97	48.58	2.8	55.05

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة

شكل رقم (2) تطور مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



كما اخذت الدولة بالقيام بسياسة الخخصة للمشروعات العامة الصناعية والزراعية والخدمية، ولم تعطي أي مردود فعلي للاقتصاد وذلك بسبب افتقار القطاع الأهلي للخبرة مما أدى لظهور الاقتصاد الخفي (عوض الله صفوت- 2002) وتطور هذا الاقتصاد لتصبح نسبته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي 10.6% والمقدر بحوالي 1132 مليون دينار، كما نمت هذه النسبة نتيجة لغياب الدور الفعال للدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية ومراقبتها (الجيلاني أسامة 2007)

مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة الطويلة وما صاحبها من استقرار في الأوضاع السياسية وكذلك الاقتصادية، لم يحقق الاقتصاد المحلي تنمية ملحوظة فلزال الاعتماد المباشر على الدولة من حيث الانفاق المباشر على المرتبات ولم تقدم القطاعات الخاصة تقدم ملحوظ يذكر في تحقيق فوائض للاقتصاد (الفارسي عيسى 2003)، وعلى الرغم من مرور العالم بالأزمة المالية العالمية 2008 – 2009 م التي أثرت في الاقتصاد العالمي الى غاية عام 2018 م الا أن الاقتصاد المحلي لم يتأثر الا في جانب التضخم في الأسعار، وذلك لاعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات ونتيجة لقيام الدولة بدعم الأسعار لم يكن الأثر ملحوظا، وعليه يمكن القول بان الاقتصاد في هذه الفترة تمثل في

- ❖ اقتصاد نفطي غير متنوع مما جعل له اثار سلبية على تطور الناتج غير النفطي وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة ومن ثم انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه القطاعات أو ما يسمى بالمرض الهولندي¹ Dutch Disease) الفضلي – وبوفرنه – 2019)
- ❖ اعتماد بشكل تام على الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي والاستخدام وتوفير السلع والخدمات
- ❖ لم يستطع إقامة روافد للقطاع النفطي أو حتى تطوير القطاع النفطي من خلال الصناعات القائمة على هذا القطاع من انتاج البنزين والديزل والغاز والزيوت
- ❖ إنفاق ضخم ومشاريع مع عدم وجود رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية وتوفير بني تحتية لشتى القطاعات
- ❖ انخفاض معدلات الأداء والإنتاجية وغياب دور الاستثمار في البلاد والهدر في الموارد الطبيعية
- ❖ يعد الانفاق على المرتبات والدعم أكبر من الانفاق التنموي

¹ - اسم ل حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع الشعب للترف والراحة واستلطف الانفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي.

المرحلة الثالثة ما بعد 2011 م: -

نتيجة للمرحلة السابقة والتي اولت التركيز على الدولة في محاولة لتنمية الاقتصاد، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي واحتكار التوظيف وتحقيق اكتفاء ذاتي، ترتب عنها تضخم في الجهاز الإداري عدم اهتمام بالمقدرات البشرية وتنميتها، وغياب سياسة تنمية متكاملة لتشمل القطاعين المالي بما لديه من مقدرات نقدية والنقدي بما لدى المصارف من فوائض نقدية غير مستغلة في التنمية الاقتصادية، عدم تكامل للسياسات الاقتصادية فيما بينها وتركز المشروعات في المدن الكبرى دون القرى والمدن الصغرى، وعلى الرغم من تغير لنظام السياسي الليبي فنتيجة لانتشار السلاح وتعاقب الحكومات، وزيادة حدة النزاع المسلح على السلطة أدى لتعقيدات أكبر في الجانب الاقتصادي، فنتيجة للأحداث الدائرة تم إيقاف إنتاج النفط منذ منتصف العام 2013 - إلى سبتمبر 2016 مما ضيع على البلاد قرابة 100 مليار دولار نتيجة للإقفال وتسبب بضررٍ بليغ لسمعة النفط الليبي، اضطرت البلاد خلالها لاستخدام الاحتياطي العام لتغطية مصروفات الدولة من مرتبات ووقود وغذاء ودواء وتعليم وغيره، وصل خلالها الاحتياطي لمستويات متدنية وغير مسبوقه في تاريخ ليبيا الحديث.

أدى الاقفال الى ضرر بالغ بالمعدات السطحية و هجرة النفط من بعض المكامن و تآكل خطوط نقل الخام، وتم رصد أكثر من 800 حالة تسرب كلف إصلاحها جهدا ومالا ولازال قطاع النفط يعاني من اثارها يوميا، واستغرق المؤسسة الوطنية للنفط لوقت طويل حتى تتمكن من رفع الإنتاج لمستويات مرضية" (المؤسسة الوطنية للنفط).ومن بعدها تم اقفاله من جديد في مطلع العام 2020م حتى سبتمبر من نفس العام وحسب تصريحات المؤسسة الوطنية للنفط فان الدولة الليبية فقدت ما يقارب عن 321 مليار دينار جراء الاقفال حسب الأسعار الرسمية، وكذلك زيادة الدين العام المحلي نتيجة لانقسام الحكومة في الشرق والغرب ليبلغ حوالي 135 مليار دينار أي ما يعادل 290% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تطور عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 من 57.3 مليار دينار في عام 2011 الى 110.0 مليار دينار في عام 2017، بنسبة زيادة بلغت 92%، ولم تكن الزيادة في عرض النقود نتيجة لسياسة نقدية توسعية انتهجها المصرف المركزي، بل كانت نتيجة طبيعية للنمو المتسارع في الإنفاق العام. واستمر الاقتصاد الليبي في الانكماش 23% في هذه الفترة مصحوبا بارتفاع في معدلات التضخم ليصل الى 25%، وارتفاع معدلات البطالة لتصل الى 16% عام 2018 م. (ابوسينية محمد 2018)

نتيجة لغياب التمويل وتفاقم الدين العام ومحاولة للرفع من قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية فرض المصرف المركزي رسوم تحصيل على النقد الأجنبي بمعدل 183% لتبلغ إيرادات هذا الرسم حوالي 55 مليار دولار تستخدم لتغطية الدين العام وعجز الميزانية المتأتي من انخفاض أسعار النفط.

وعليه فان هذه المرحلة تعتبر الاسوء في تاريخ البلاد ولم تحقق أي تنمية اقتصادية تذكر فيها كما أسلفنا سابقا نتيجة لتعاقب الحكومات والبالغ عددها سبع حكومات وزيادة الانفاق العسكري وانتشار الفساد في الأجهزة العامة، والانفاق الضخم على مشروعات غير ذات جدوى والتوسع في الانفاق على الميزانية التسييرية ليكون للمرتبات والدعم النصيب الأكبر من الميزانية العامة دون ميزانية التنمية.

2- الانفاق العام في ليبيا وتطور الناتج المحلي للاقتصاد الليبي

تزداد أهمية النفقات العامة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وذلك لكونها الأداة المستخدمة من قبل الدولة في السياسة الاقتصادية وتحقيق أهدافها النهائية.

واختلفت الرؤى الاقتصادية في نضرتها للأنفاق العام، فقد ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون على تقييد الانفاق العام في أضيق الحدود وعلى الوظائف الأساسية للدولة ولا يوجد له تأثير على المجال الاقتصادي والاجتماعي، بينما يرى الكنزيون أهمية الانفاق العام في معالجة الكساد الكبير من خلال مساهمة الانفاق العام في الطلب الكلي، وكل زيادة في الانفاق العام في جوانب الاستهلاك والاستثمارات والضرائب تساهم في التشغيل الكامل للاقتصاد.

ويقول النقديون بإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وتقوم بوظائفها التقليدية وركزت على الجانب النقدي دون الجانب المالي والاهتمام بجانب العرض لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وزيادة معدلات التوظيف، وأعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير مما أدى لتطور النظام المالي للدولة من خلال التوسع في النفقات العامة لتحقيق المصلحة العامة من النواحي المختلفة الاقتصادية والاجتماعية معا (كريمة حامي 2018).

ويعتمد الانفاق العام بصفة عامة على ما يقرره المجتمع في الموازنة والمزج ما بين الخاص والعام وبذلك تختلف نسبة الانفاق العام للنتائج الإجمالية في مختلف البلدان وذلك باختلاف الدول في منهاجها الاقتصادية وتوجهاتها فالدول الاشتراكية تتسم بزيادة حجم النفقات العامة وسميت في الأدبيات الاقتصادية بالدولة المتدخل، أما الدول التي تقوم على حرية السوق والقيام بواجبات الأمن والدفاع فهي الدول الحارسة (عوض الله زينب 1995).

وفي ليبيا حيث يغلب عليها دور الدولة المتدخل بصفة عامة، فإن الانفاق العام يتسم بصفة الاتساع والشمول ليشمل الانفاق على جميع القطاعات الاقتصادية، ويكون الانفاق العام في شكل ميزانيات وخطط تنمية وعملت بها البلاد لغاية منتصف الثمانينات، ومن بعدها اخذت الدولة بالعمل بميزانيات متعددة سنوية.

ميزانية تسيريه تعدها اللجنة الشعبية العامة للمالية وتشرف على مراقبة صرف مخصصاتها حسب الأبواب المخصصة لها، تخصص بالإنفاق على المرتبات وما في حكمها وتصرف بشكل ربع سنوي، كما تعد ميزانية الدعم والدفاع، وميزانية تنمية تقوم بالإنفاق على مشروعات التنمية وما يترتب عليها من التزامات وتعدها اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ومجلس التخطيط العام.

ومنذ العام 2007 تم العمل بميزانية موحدة تسيريه وتنموية ومبوبة، يشمل الباب الأول والثاني منها الانفاق التسيري للدولة والباب الثالث يشمل ميزانية التحويل والباب الرابع يشمل ميزانية الدفاع والدعم، تعد المالية الأبواب الأول والثاني والرابع ويعد التخطيط ومجلس التخطيط الباب الثالث منها، وفيما يتعلق بتمويل الميزانيات كانت تمويل ميزانية التحويل بنسبة 30% منها من الإيرادات المحلية (الضرائب والجمارك والإيرادات المحققة من القطاعات المختلفة)، و70% منها من إيرادات النفط، وتحوط من انخفاض أسعار البترول تعد الميزانية بسعر اقل من السعر الرسمي ب (40%)، (قانون الميزانية سنوات متعددة).

نتيجة لارتفاع أسعار النفط اتخذت اللجنة الشعبية العامة حساب سمي بحساب المحجب تودع فيه الفروقات في أسعار النفط وبلغ هذا المحجب 20 مليار في العام 2003 حسب تصريحات القذافي في المؤتمر الخاص بتجنيد إيرادات النفط المنعقد في جامعة التحدي بسرت وحضره القذافي شخصيا، وخصص فيه مبلغ مليار دينار لغرض الإقراض للإسكان، وهذه المبالغ بدء الانفاق منها في العام 2009 م على البرامج الوطنية وهي برامج تنمية شاملة تشمل مشروعات الإسكان والمرافق في انشاء قرابة 120 الف وحدة سكنية بمختلف ربوع البلد بالإضافة لمشروعات البنى التحتية من طرق وتصريف المياه السوداء ومشروعات الكهرباء والتي كانت تسعى لتحقيق تنمية شاملة حقيقية في البلد ولكن توقفت نتيجة الأحداث 2011 م.

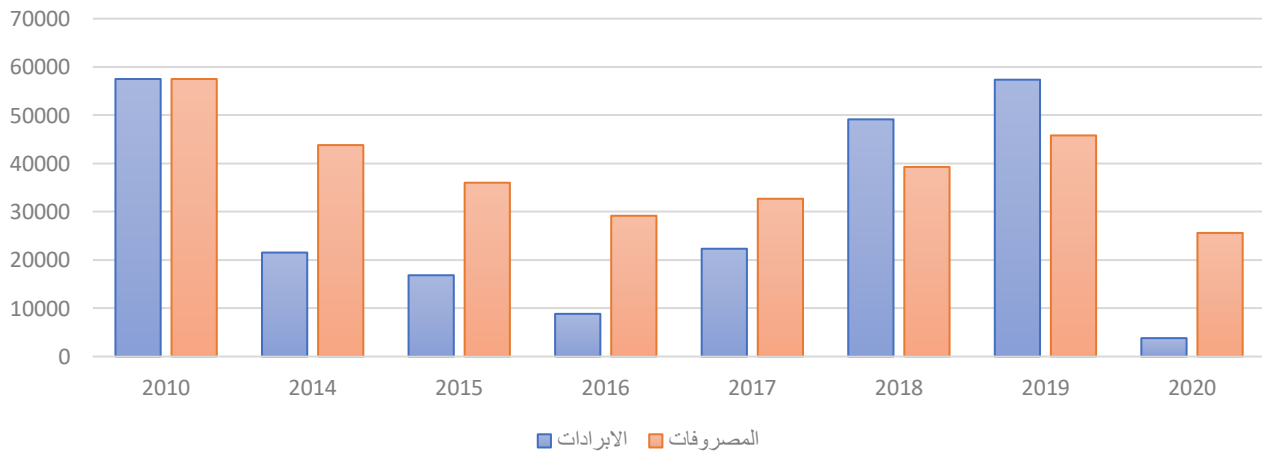
ومن بعد عام 2011م توسع الانفاق العام اذ بلغ الانفاق العام للفترة من 2011 – 2017 قرابة 317.7 مليار دينار يذهب معظمها للأنفاق على المرتبات والدعم، فنجد بند المرتبات فقط والذي بلغ عام 2003 م 2 مليار ووصل الى 9 مليار عام

2010 ليصل الى 26 مليار عام 2020م, مع انخفاض في الإيرادات المحققة إذ بلغت إيرادات الضرائب 689 مليون دينار سنويا منذ العام 2011 م الى الان, لتتخفف عن العام 2010 بمعدل (303 %), وكذلك معظم الإيرادات الأخرى , وذلك من غير إيرادات النفط التي انخفضت لأسباب عدة منها الاغلاق للحقول النفطية وانخفاض الأسعار العالمية , مما رتب عليها عجز الميزانية وضهور الدين العام وجعل الدولة تفرض رسم على العملة الأجنبية لتحقيق إيرادات تنفق منها وذلك منذ العام 2018م, مما ساهم في عدم قيام تنمية حقيقية وسنوضح فيما يلي الإيرادات العامة والمصروفات العامة ونموها.

جدول رقم (3) تطور الإيرادات والمصروفات

البند/ السنة	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	57510.14	21543.3	16843.4	8845.2	22337.6	49143.6	57365.2	3813
إيرادات النفط	50686.96	19976.6	10597.7	6665.5	19209	33475.8	31394.7	2388
إيرادات أخرى	6823.18	1566.7	6245.7	2179.7	3128.6	2435.4	2523.2	1425
رسوم النقد	0	0	0	0	0	13232.4	23447.3	1575
المصروفات	57510.14	438142	36014.9	29171.3	32692	39286.4	45813	25614
المرتبات	9190.65	23632.2	20307.2	19094	20293.3	23606.6	24511.6	16133
التسييريه	3285.62	3259.8	3625.9	2488.3	4541	5662.6	9428.9	2391
التحول	28531.78	4482.4	3861.9	1747.6	1887.7	3390.4	4637.5	352
الدعم والطواري	16520	12439.8	8219.9	5841.4	5970	6626.8	7253	6783

شكل رقم (3) الإيرادات والمصروفات الاجمالية



المصدر / مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة

*لغاية 9/31 / 2020 حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي طرابلس

ويلاحظ من الجدول السابق تغير المرتبات بمعدل 267 % عن العام 2010م كما يلاحظ انخفاض ميزانية التنمية بمعدل 810% للعام 2020 عن العام 2010م، بالنسبة لزيادة المصروفات للعام 2010م وذلك بسبب الزيادة في المشروعات التنموية كما سبق ذكره.

1-2 الانفاق وتأثيره في الناتج الإجمالي

لأنفاق العام آثار على الناتج الإجمالي باعتباره جزء من الموارد الاقتصادية، فتغيره ينعكس على المتغيرات الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة (عبد الحميد عبد المطلب 1997)، فنجد الانفاق التسييري والانفاق على الدعم يحفز الطلب على الناتج المحلي غير النفطي، أما الانفاق على التنمية والبنى التحتية يحفز القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ويعمل كمساعد لمدخلات القطاع الخاص مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج للقطاع وتحسين إنتاجية الاقتصاد بشكل عام وخاصة في القطاعات الخدمية وجانب الطلب كما أن الزيادة في الانفاق الحكومي ستحفز العرض الكلي من خلال تراكم رأس المال المادي وتكوين راس المال البشري وتنمية المهارات التقنية (بوفونة والفضلي 2020).

وبالتالي فمساهمة النفقات العامة ستؤثر إيجابيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي حسبما تشير النظرية الاقتصادية حيث قام كل من (Musgrave & Rostow) بتحليل نمو الانفاق الحكومي وربطه بالنمو الاقتصادي وبينوا أنه في المراحل المبكرة من النمو والتنمية يكون للاستثمار العام النسبة الأكبر من الاستثمارات وذلك لا نشاء البنى التحتية وذلك الى ان يصل الاقتصاد للنضوج يتغير الانفاق العام للأنفاق على الترفيه والتعليم والصحة وتتجه الاستثمارات لتوفير هذه السلع. (قدوري 2016)

على الرغم من كبر حجم الانفاق الاستثماري المتراكم طيلة فترة الاستقرار لم يتم إنشاء بنى تحتية متكاملة تؤدي خدماتها بالشكل المطلوب، فلا توجد شبكات للصرف الصحي فبمجرد هطول الامطار تغرق البلاد، ولا توجد شبكات طرق مأخوذة بشكل علمي يتناسب مع نمو السكان ففي أوقات الدروة لا يمكنك التنقل بشكل سلس بل حتى الطرق السريعة غير متلائمة مع الزيادات السكانية وزيادة معدلات الاستخدام وكذلك الخدمات الصحية، على الرغم من كثرة العيادات وكثرة الأطباء في البلاد الا ان معظم الليبيين يذهبون للعلاج بالخارج وكذلك المؤسسات التعليمية وتغيير المناهج التعليمية.

ويعتبران (التعليم والصحة) من أهم مقومات التنمية في أي اقتصاد فلم يهتم بهما بالشكل المطلوب لا في فترة الاستقرار التي دامت قرابة أربعين عاما ولا في الفترة التي تلتها والدليل تصنيف مؤسستنا التعليمية والصحية في المنظمات العالمية وتقرير الأمم المتحدة عن السياسة المالية للبلاد في كون معظم التقرير تتفق على عدم وجود مسار محدد للسياسة المالية ولا يوجد ارتباط بين الأهداف التي تسعى لها الميزانية، وسنبين فيما يلي تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

جدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

البيان / السنة	2010	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي مليار	74.77	81.87	41.14	27.84	26.2	37.88	52.61	51.48
معدل التغير %	-	9%	-50%	-32%	-6%	44%	38%	-2%
نصيب الفرد دينار	12064.8	10066.6	6530.9	5899.9	5446.7	7085.8	8038.6	8145.2
معدل التغير	-	17%	-35%	-10%	-8%	30%	13%	1%

المصدر: - أطلس بيانات العالم

يلاحظ من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ دروته في العام 2012م بمعدل زيادة عن العام 2010م 9% ومنذ العام 2014 نتيجة لتوقف إنتاج البترول في الفترة من العام 2014 / 2016 , ليصل حجم الإنتاج 190 الف برميل بعد أن كان حجم الإنتاج 1.6 مليون برميل, ويبدأ الإنتاج من جديد في العام 2017 وذلك اثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلاد في هذه الفترة ومتوسط نصيب الفرد منه , حيث بلغ النمو الاقتصادي للفترة من 2000 / 2012م الى 122% (الحاسي عبدالله 2020) مما أدى لخسارة البلاد ثلثي احتياطياتها وشهد معها الاقتصاد انكماشاً كبير على الرغم من الارتفاع في أسعار البترول في تلك الفترة, وبعدها تحسن وضع الإنتاج مع انخفاض الأسعار العالمية, مما أدى لانخفاض معدلات النمو ب 8.5%, ونتيجة لانخفاض أسعار البترول وضعف حجم الإيرادات للدولة ونتيجة للانقسام السياسي في البلاد ووجود حكومتان أدى بالمصرف المركزي لاتخاذ رسوم على الصرف الأجنبي ب 183% تنفق لتدبير شؤون البلاد كما هي مبينة في الجدول 3 والتي بلغت 23 مليار دينار للعام 2019 ويكون انفاق هذه الأموال لتمويل التنمية وسداد الدين العام.

ومجمل القول فان معظم الحكومات التي توافدت على البلاد منذ العام 1970 الى الان لم تحقق تنمية حقيقية في البلاد, وأن معظم الإيرادات التي ينفق منها على الميزانية هي من إيرادات النفط وليس كما في قوانين الميزانية بان يكون التمويل 70% من النفط و30% من الإيرادات السيادية للدولة مما يدل على ضعف الموارد في الدولة.

3- هل حقق الانفاق العام الأهداف المرجوة منه؟

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي للبلد, وهو مقياسه من خلال التطور في الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتقدم التقني, وتعد الميزانية العامة من الأدوات المستخدمة من قبل الدولة في الإنعاش الاقتصادي وتحفيز الطلب الكلي, وتدني مستويات النمو تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني , وتحدد الميزانيات دون تحديد مجملات انفاق متفقة مع الأهداف المرجوة من الميزانيات بل تتحدد وفق الاحتياجات للقطاعات التنفيذية من أسفل للأعلى, ولكن نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بشكل ملحوظ للفترة 1970 الى الان وانخفض في فترات اغلاق الحقول النفطية وبذلك يتبين لنا أن الانفاق العام لم يكن وفق رؤية استراتيجية واضحة في تحديد المشروعات التي ينفق عليها, ولم يستطع تنويع مصادر الدخل وذلك بسبب الاشتراكية وتبعاتها على الاقتصاد فحتى في السنوات 2003 – 2004 سعت الدولة لتقوية القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتشجيع الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو اجنبية من خلال الإعفاءات الضريبية والامتيازات الجمركية , وكل ذلك لم يغير من نظرة الشعب للقطاع العام بانه الأساس والاعتماد المباشر على الدولة في الدعم للأسعار وسداد المرتبات من الخزانة العامة, مما أدى لمؤسسات القطاع العام بالإخفاق حسب المعايير الاقتصادية, ولم تتحسن الأوضاع المعيشية لمعظم الليبيين ولم تتحقق الرفاهية الاقتصادية المرجوة من وراء هذا الانفاق, مما أدى بالشلل في القطاعات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة لتصبح 15%, كما أن الصراعات المسلحة الدائرة في البلاد وما خلفته من دمار للمدن أصبح التفكير من قبل القائمين على السلطة في إعادة الاعمار, ولكن نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وغياب الامن أدى كل ذلك لميزانيات تلي احتياجات الواقع الفعلي وحل المختنقات التي تطرا دون النظر الي سياسة تنمية شاملة .

وبذلك يمكن القول بأن الانفاق الحكومي قد حقق نمو اقتصادي ولم يحقق تنمية اقتصادية بسبب :-

- ❖ النهج الاشتراكي المتبع خلال الفترة السابقة
- ❖ عدم العمل بخطط تنمية منذ العام 1985م والعمل بميزانيات تنموية سنوية غير متصلة
- ❖ عدم استقرار الجهاز الإداري المنوط بعمل الميزانية ومتابعتها من خلال قطاع التخطيط وتبعيته مما يعرقل عمل القطاع

- ❖ التوسع في الانفاق على مشروعات غير ذات جدوى اقتصادية للبلاد
- ❖ عدم وجود تنمية متكاملة للمشروعات حيث توفر البنى التحتية قبل تنفيذ المشروعات
- ❖ عدم ارتباط القطاعات ببعضها عند تنفيذ المشروعات مثلا ينفذ مشروع طرق دون الأخذ بالاعتبار تصريف مياه الامطار وعبارات المياه والكهرباء وغيرها
- ❖ لم تقدم البلاد مشروعات ذات جدوى تنموية الا في عامي 2009 / 2010 من خلال البرامج الوطنية التي ساهمت فت احداث تنمية حقيقية في تلك الفترة
- ❖ عدم التركيز على خلق الكوادر المهنية المؤهلة
- ❖ غياب الامن والاستقرار
- ❖ التوسع في الانفاق التسييري والدعم بمعدل أكبر من الانفاق التنموي ب 300% منذ العام 2014

النموذج القياسي ونتائج التقدير

وسنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كميًا، وذلك باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، وبخاصة الاعتماد على طريقة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model، التي استخدمت في عديد الدراسات المشابهة.

طريقة تقدير النموذج: طريقة ARDL

استخدمت العديد من الدراسات السابقة اختبارات قياسية متنوعة حسب تحقق شروط كل اختبار، ففي حين أن اختبارات التكامل المشترك مثل (أنجل وجرانجر - جوهانسن) تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، إلا أن هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Hassler, 2005).

ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL}) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قُدم من قبل بيساران وآخرون (Pesaran et.al) عام (2001)، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر (Pesaran & et.al, 2001: 289).

بناء النموذج: تم تقدير النموذج وفقاً للصيغة التالية:

$$GDP_t = f(G_t) \quad (1)$$

حيث GDP = الناتج المحلي الإجمالي، G = الانفاق العام.

ويمكن التعبير عن الدالة بصيغة ARDL كما يلي:

$$\Delta GDP_t = c + \beta_1 G_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta G_{t-i} + \mu_t \quad (2)$$

نتائج اختبارات جذر الوحدة

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لتفادي الوقوع في الانحدار الزائف Spurious Regression بين متغيرات الدراسة. وقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر المعدل Augmented Dickey-Fuller، للكشف عن وجود جذر الوحدة Unit Root في السلاسل الزمنية محل الدراسة.

ويبين الجدول (5) نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح أن المتغيرات GDP و G مستقرة عند الفرق الأول First Difference. والجدير بالذكر أن نموذج ARDL لا يشترط اجراء فحصا مسبقا لخصائص السلاسل الزمنية من حيث درجة التكامل (الاستقرار)، ويمكن استخدام هذه الطريقة سواء كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول (1) I، أو خليط من الاثنين، غير أنه يتطلب عدم وجود سلاسل مستقرة عند الفرق الثاني (Pesaran & et al , 2001).

جدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات -اختبار Dickey-Fuller

variables		ADF TEST			
		ADF constant included		ADF constant and trend included	
		Level	1 st D	Level	1 st D
GDP	*	-3.632900	-3.632900	-4.243644	-4.243644
	**	-2.948404	-2.948404	-3.544284	-3.544284
	***	0.8015	0.0007	0.5086	0.0183
G	*	-3.621023	-3.621023	-4.226815	-4.226815
	**	-2.943427	-2.943427	-3.536601	-3.536601
	***	0.9995	0.0495	0.9995	0.0366

*ADF Statistic Value, **Critical Value (5%), ***Prob

اختبار التكامل المشترك باستخدام **Bounds test**:

قبل تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير للنموذج، يجب اختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وفقا لاختبار فرضية العدم التي تقضي بعدم ارتباط المتغيرات بعلاقة توازنه في المدى الطويل، في مقابل الفرض البديل الذي يقضي بارتباط هذه المتغيرات بعلاقة توازنه في المدى الطويل، والتي يمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$H_0: = \gamma_0 = \gamma_1 = \gamma_2 = 0 \quad \text{الفرض البديل} \quad H_1: \neq \gamma_0 \neq \gamma_1 \neq \gamma_2 \neq 0$$

الجدول (6) يوضح نتائج اختبارات ARDL Bounds test

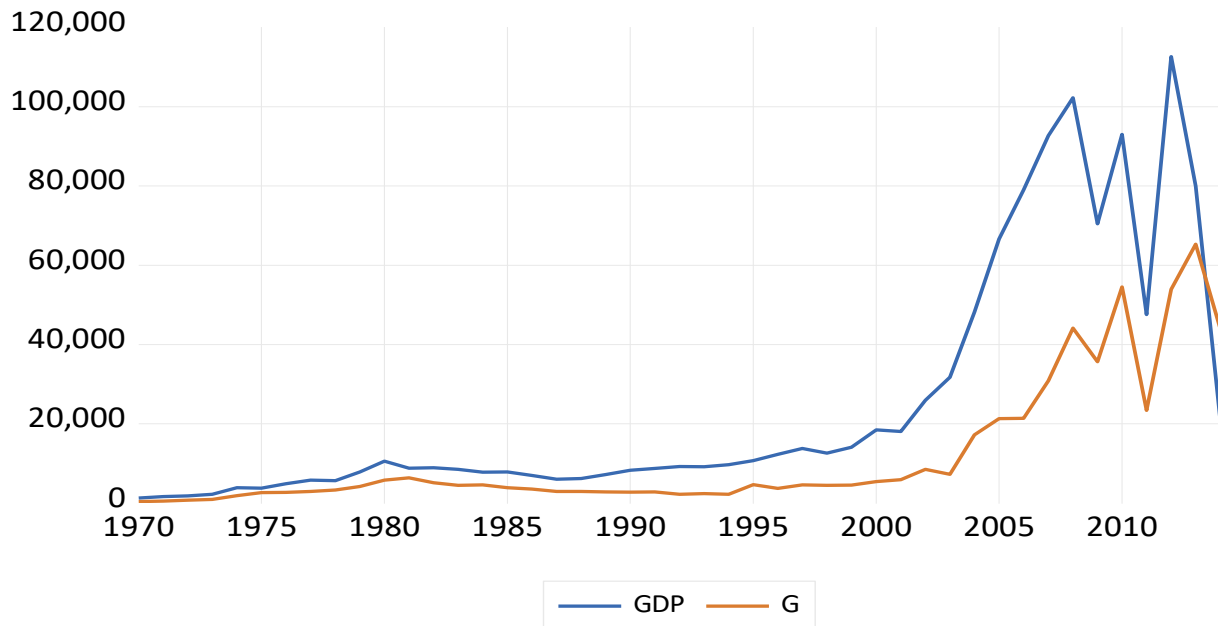
Test statistic	Value	K
F statistic	15.93463	2
Bound's Critical values		

Significance	I(0)	I(1)
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر: من عمل الباحثين باستخدام برنامج Eviews 11

بالنظر للجدول (6) يتبين عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم الحرجة لجدول Pesaran أن القيمة المحسوبة تزيد عن الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) الاختبار F- statistic عند كل مستويات المعنوية، وبالتالي هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل.

الشكل رقم (4) يبين العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام



تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير للنموذج:

يتضح من نتائج الجدول (7) أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن مرونة الناتج المحلي الإجمالي تجاه الإنفاق العام بلغت 2.41 ، وذات دلالة احصائية، كما بينت النتائج وجود تأثير للإنفاق العام في الفترات السابقة وذلك من خلال معنويات فترات الابطاء للمتغير، بالإضافة لتأثير الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة $t-1$.

الجدول (7) يوضح نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل لنموذج الدراسة

The long-run coefficient estimates based on
ARDL (1, 2) and selected lag based on AIC
Dependent variable is GDP

77 Observations used for estimation from 1970 to 2014

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-339.1102	1978.041	-0.171437	0.8648
@TREND	105.5565	115.8569	0.911094	0.3681
GDP(-1)*	0.374842	0.103019	3.638575	0.0008
G(-1)	-0.905730	0.169452	-5.345043	0.0000
D(G)	0.758930	0.147226	5.154871	0.0000
D(G(-1))	-1.160652	0.165359	-7.018990	0.0000

Levels Equation

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	2.416296	0.362274	6.669801	0.0000

$$EC = GDP - (2.4163 * G)$$

المصدر: من عمل الباحثين باستخدام برنامج Eviews 11

أما نتائج تقدير معاملات الأجل القصير فجاءت ذات دلالة احصائية، ومعامل تصحيح الخطأ (-1) ecm يتوفر فيه الشرطان الكافي والضروري فقد جاء سالبا ومعنويا، وهو يعبر عن سرعة العودة إلى الوضع التوازني نتيجة أي انحرافات قد تحدث في الأجل القصير، وفي هذا النموذج فإن 37.4% من عدم التوازن في العام السابق يتم تصحيحه في العام الحالي. فيما بلغت قيمة معامل التحديد 72%، أي أن 72% من التغيرات في المتغير التابع يمكن تفسيرها بالتغيرات بالمتغير المستقل.

جدول رقم (8) نتيجة اختبار تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDP) (GDP)				
(2, 1) Selected Model: ARDL				
Sample: 1970 2014 - Included observations: 43				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-339.1102	1762.186	-0.192437	0.8485
@TREND	105.5565	73.08006	1.444395	0.1570
D(G)	0.758930	0.133166	5.699110	0.0000
D(G(-1))	-1.160652	0.128081	-9.061858	0.0000
CointEq(-1)*	- 0.374842	0.065520	5.721065	0.0000
D.W=1.644631 R ² 0.720185				
F-statistic 19.5246 Prob (0.00000)				

المصدر : من عمل الباحثين باستخدام برنامج Eviews 11

اختبارات كفاءة النموذج

أ- اختبارات سلسلة البواقي Residuals

تم التحقق من مدى وجود ارتباط تسلسلي serial correlation في سلسلة البواقي من خلال اختبار serial correlation LM test، وتؤكد النتائج في الجدول (9) أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة، وذلك لكون قيمة الاحتمال الاحصائي للاختبار غير معنوية حيث كانت قيمتها 0.362 وهي تزيد عن مستوى الدلالة 5%، وبذلك نقبل فرض العدم الذي يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي.

وكذلك تم اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عن طريق اختبار Normality test وجاءت النتيجة بأن الاحتمال الاحصائي سجل ما قيمته 0.893 وهي قيمة غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%، وبذلك نقبل فرض العدم الذي ينص على أن سلسلة البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

أما اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity فقد جاءت نتيجته تنص على قبول فرض العدم القاضي بأن سلسلة البواقي لا تعاني من مشكلة عدم التجانس، وذلك حسب اختبائي ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وذلك لعدم معنوية الاحتمال الاحصائي للاختبار التي جاءت بقيمة 0.027، و 0.618 و 0.130 على التوالي، وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%.

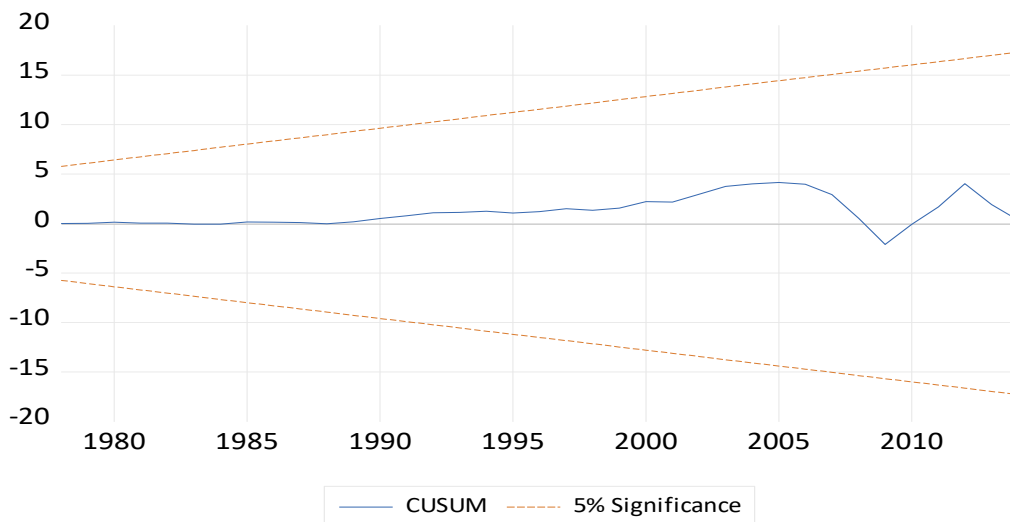
جدول (9) الاختبارات التشخيصية Diagnostic Test

LM Test Statistics	
serial correlation LM	= 1.045705 [.362]
Normality	= 2.843059 [.893]
Heteroskedasticity	
ARCH	= 0.054872 [.816]
Breusch-Pagan-Godfrey	= 1.831845 [.130]

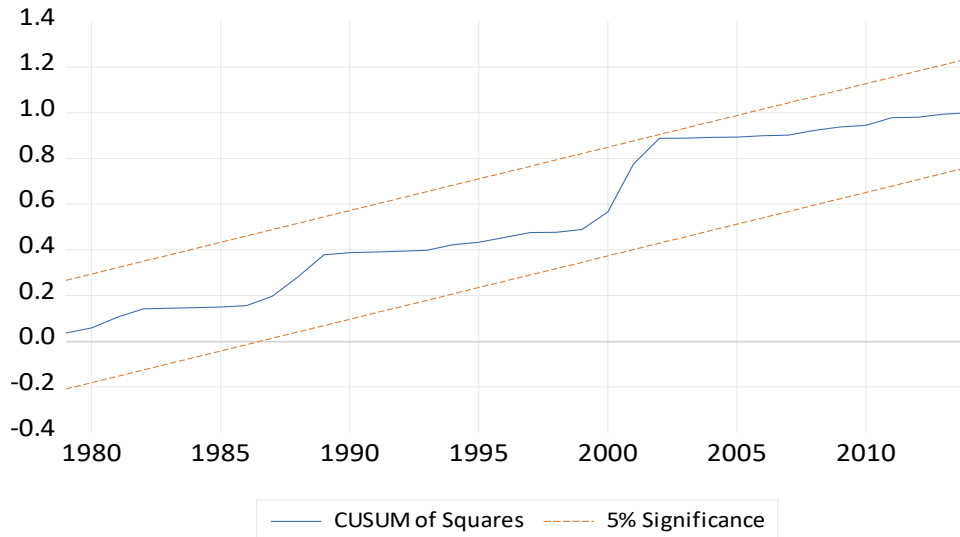
• اختبارات استقرار هيكل النموذج The Model Stability

للتأكد من استقرار هيكل النموذج تم استخدام اختباري CUSUM، CUSUM OF SQUARES ، وأكدت النتائج أن النموذج يتصف بالاستقرار، وكذلك معلماته تتصف بالثبات عند المعايير المتكررة، وذلك من خلال وقوع الشكل البياني لكلا الاختبارين داخل حدود القيم الحرجة 5% critical bounds كما في الشكل (5).

الشكل (5) اختبار استقرار هيكل الدراسة باستخدام اختبار CUSUM



الشكل (6) اختبار استقرار هيكل الدراسة باستخدام اختبار CUSUM Of Squares



النتائج: -

- ❖ من خلال النتائج السابقة يتبين لنا استقرار السلاسل الزمنية وموزعة توزيعاً طبيعياً وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ وأن مرونة الناتج المحلي الإجمالي تجاه الانفاق العام بلغت 2.41 وذات دلالة احصائية.
- ❖ كما بينت النتائج وجود تأثير للإنفاق العام في الفترات السابقة وذلك من خلال معنويات فترات الإبطاء للمتغير.
- ❖ أما نتائج تقدير معلمات الأجل القصير فجاءت ذات دلالة احصائية، ومعامل تصحيح الخطأ (-1) ecm يتوفر فيه الشرطان الكافي والضروري فقد جاء سالبا ومعنوياً، وهو يعبر عن سرعة العودة إلى الوضع التوازني نتيجة أي انحرافات قد تحدث في الأجل القصير.
- ❖ قيمة الاحتمال الاحصائي للاختبار غير معنوية حيث كانت قيمتها 0.362 وهي تزيد عن مستوى الدلالة 5%، وبذلك نقبل فرض العدم الذي يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي
- ❖ وأكدت النتائج أن النموذج يتصف بالاستقرار، وكذلك معلماته تتصف بالثبات عند المعايير المتكررة، وذلك من خلال وقوع الشكل البياني لكلا الاختبارين داخل حدود القيم الحرجة 5% critical bounds
- ❖ ومن خلال التحليل الاحصائي يتبين لنا أهمية الانفاق العام في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، وعلى الرغم من تحقيق نمو اقتصادي إلا أن التنمية الاقتصادية لم تتحقق بالشكل الحقيقي لها وذلك لسبب أساسي هو الاقتصاد الريعي.

التوصيات: -

- ❖ يجب تحقيق الامن لتنفيذ المشروعات التنموية
- ❖ تنمية الحس الوطني والانتماء للبلاد للجميع من دون استثناء
- ❖ العمل على توحيد مصدر الانفاق من خلال المصرف المركزي والحكومة
- ❖ العمل على خطة تنموية شاملة لكل البلاد من خلال رؤية تستهدف فترة المشروعات القائمة وتنقيحها وربطها ببرامج إعادة الاعمار.

- ❖ العمل على إحلال القطاع الخاص وتنمية المقدرات للبلاد والسعي للاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية والمنتجات الزراعية وحماية القائمين عليها من المنافسة الخارجية
- ❖ التوسع في الصناعات البتروكيمياوية القائمة على البترول
- ❖ ضبط الانفاق التسييري وتعديله من خلال تنظيم العمل وفق الملاكات الوظيفية وتنظيم القطاعات العامة
- ❖ الاهتمام بالتنمية البشرية من التأهيل والتطوير والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة من خلال التطور التقني
- ❖ رسم اهداف واضحة للانفاق ومتابعة تحقيق هذه الأهداف

المراجع

- 1- أسامة الجيلاني - الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه حجمه اثاره الاقتصادية - مركز البحوث والاحصاء مصرف ليبيا المركزي - 2008م.
- 2- حامي كريمة - العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية للفترة 1970-2016 م - رسالة ماجستير جامعة اكلي البويرة 2018 م.
- 3- زينب عوض الله - مبادئ المالية العامة - الدار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلان - الطبعة الأولى - 1995 - ص 23 - 28.
- 4 - صفوت عبد السلام عوض الله - الاقتصاد السري - دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه - دار النهضة العربية 2002 - ص 8.
- 5 - طارق قديوري - مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر - 1999-2014 - مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر - العدد 11 - 2016 - ص 95 - 110.
- 6 - عبد المطلب عبد الحميد - السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي - مكتبة زهراء الشرق القاهرة - 1997 - ص 2.
- 7 - عبد الله الحاسي - دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي الواقع والتحديات والافاق - الجزء الأول من الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي - الأمم المتحدة 2020 م.
- 8- د . عيسى الفارسي - الخصخصة والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي: الصعوبات والاثار الاقتصادية المتوقعة - مجلة البحوث الاقتصادية - منشورات مركز البحوث الاقتصادية بنغازي - المجلد 14 - 2003 - ص 2-7.
- 9- علي مكيد - سوميه فرقاني - قياس أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 - 2014م - دراسات العدد الاقتصادي المجلد 7 العدد 2 - جوان 2016 - جامعة الاغواط ص 129 - 137.
- 10- د. عيس الفضلي - د. فاخر بوفرنه - انخفاض أسعار ونتاج النفط والتكيف الاقتصادي - حالة الاقتصاد الليبي - المجلد السادس والعشرون العدد الأول 2020/2019 ص 72.
- 11 - ليلي غضبانة - العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالجزائر - 1999-2012 م - المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 2 العدد الأول 2015 م ص 71 - 90 .

- 12 - د. محمد ابوسينية - الاقتصاد الليبي بين عامي 2011-2017 م - حقائق ومؤشرات - مصرف ليبيا المركزي 2018
- 13- ميلود جمعة الحاسية - دور النقود في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية تطبيقية - 19 منشورات جامعة قارونس -1979 م ص1-17
- 14- مجدي صالح دربوك - يوسف يخلف مسعود - اختبار نموذج Ram على الاقتصاد الليبي - دراسة قياسية للفترة 1978 - 2016 م - مجلة لدراسات الاقتصادية - المجلد الأول العدد الثاني مارس 2018م - كلية الاقتصاد جامعة سرت ص 46-66
- 15- معتز ادم عبد الرحيم - تقييم اثر السياسات الكلية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان للفترة 1997-2017 - رسالة دكتوراه - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - 2018 م.
- 16 - د - نور الدين بالكور - نمو الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1969 - 2014 م بين قانون فاجنر وفرضية كينز - مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 7 العدد 3 - سبتمبر 2016 - جامعة الاغواط ص 90-110.
- 17- نعمان منذر - منعم احمد خضير - قياس أثر الانفاق العام على التنمية المستدامة العراق 2000 - 2016 - جامعة تكريت العراق - 2018م.
- 18 - Hassler, Uwe; Wolters, Jürgen (2005), *Autoregressive distributed lag models and cointegration Working Paper, Diskussionsbeiträge*, No. 2005/22, Freie Universität Berlin, Fachbereich Wirtschaftswissenschaft, Berlin P05.
- 19 - Pesaran, M. H., Yongcheol Shin and R. J. Smith (2001), *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics*, Volume 16(3), pp.289-32
- 20 - CountryAnalysisBriefs. EIA .2012
- 21 -IBRD, The Economies Development of Libya, the Jonns Hopkins Press, 1960, p.371.

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة ميدانية على شركة ليبيا للتأمين

أ.م. د. مصطفى أحمد الغمقي
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية طرابلس - ليبيا
Mohm077@yahoo.com

أ.م. د. مفتاح أحمد أبوغفه
كلية التجارة , جامعة الزيتونة , ليبيا
Muftah1973@hotmail.com

00218925060824

00218925202513

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة ميدانية لاستقصاء آراء مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بشركة ليبيا للتأمين (الإدارة العامة طرابلس). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , حيث تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة والتي تم توزيعها على عينة الدراسة والبالغ عددها (35) مفردة , حيث تم استرجاع عدد (29) استمارة . وبعد جمع البيانات تم تحليلها بالطرق الإحصائية المناسبة , وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.785) ، والتي نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة . ومن خلال هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات التي تستهدف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية , التنمية المستدامة , شركة ليبيا للتأمين.

The role of social responsibility in achieving sustainable development: A field study on the Libya Insurance Company

Dr. Mustafa Ahmed AL-Ghmeghi

**Faculty of Commerce, Al-Zaytoonah
University, Libya**

**Dr. Moftah Ahmed Mohamed
Aboghoffa**

**Faculty of Commerce, Al-Zaytoonah
University, Libya**

Summary:

This study aimed to identify the role of social responsibility in achieving sustainable development through study field to survey the opinions of departmental managers and department heads in Libya Insurance Company (General Administration, Tripoli).

A descriptive and analytical study was used, where a questionnaire was designed to collect data about the study variables, and it was distributed to study sample of (35) individuals, and (29) forms were retrieved. After collecting the data and analyzing it using appropriate statistical methods, study reached several results, the most important of which are: There is a significant statistical relationship between social responsibility and achieving sustainable development . Where the correlation coefficient value was (0.785), which resulted in a statistically significant impact of social responsibility in achieving sustainable development. Through these results, study presented a number of recommendations aimed at focusing on social responsibility in order to achieve sustainable development.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: المقدمة:

في ظل الاهتمامات المتزايدة للبيئة والحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في منظمات الأعمال، و من أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و التي هي من أهم المفاهيم المتداولة في أوساط المال و الأعمال حول العالم كنتيجة طبيعية لإخفاق المنظمات في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الأطراف الأخرى فيها.

ولقد أصبح لزاماً على منظمات الأعمال إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تهتم بالاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي بما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض. فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققة من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققة كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها العامة في أذهان العاملين والزبائن والمستهلكين وكل أفراد المجتمع، إضافة إلى ما تحققة على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

ثانياً: مصطلحات الدراسة:

* **المسؤولية الاجتماعية:** تعني التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة وبدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الاقتصاد والتنمية معاً.

* **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

* **شركة ليبيا للتأمين:**

تأسست شركة ليبيا للتأمين عام (1964م) برأس مال قدره (100000 ج.ل)، وكانت أول شركة تأمين وطنية تؤسس وتسجل في ليبيا، وفي عام (1971م) آلت ملكية الشركة الكاملة للدولة، ورفع رأس المال إلى (1000000 د.ل)، وتوالت زيادة رأس المال عدة مرات إلى أن وصل عام (2008م) إلى (70000000 د.ل) مدفوع بالكامل لتكون بذلك وتظل أكبر شركة تأمين عاملة بالسوق الليبي. (موقع الشركة على الانترنت)

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تهدف التنمية المستدامة إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعادها الثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف. وتعد المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساسي في التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من عاملها وعملائها من جهة والمجتمع والبيئة اللذان تنشط فيهما من جهة أخرى.

وبناءً على ما تقدم من أهمية المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة للموارد البشرية، يرى الباحثان ضرورة الإجابة على

التساؤل التالي: **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؟**

رابعاً: أهمية الدراسة:

1. تتمثل أهمية الدراسة بإبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.
2. سيكون هذا البحث إضافة جديدة واستكمالاً للدراسات المحلية والعربية في مجال المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

3. يأمل الباحثان التوصل إلى توصيات من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

تسليط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وبالتالي تحفيز هذه الوحدات نحو الاهتمام بصورة أكبر بما تقدمه من نفقات اجتماعية.

1. التعرف على مفهوم للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.
2. التعرف على مفهوم للتنمية المستدامة.
3. إيضاح دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة متغير المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل ودورها في تحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع.

الحدود المكانية: أجريت هذا الدراسة في شركة ليبيا للتأمين (الإدارة العامة).

الحدود البشرية: وتشمل مديري الإدارات ورؤساء الأقسام.

الحدود الزمانية: تم إنجاز هذه الدراسة ميدانياً خلال شهري يناير وفبراير 2021م.

سابعاً: فروض الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية رئيسة هي:

*الفرضية الرئيسية:

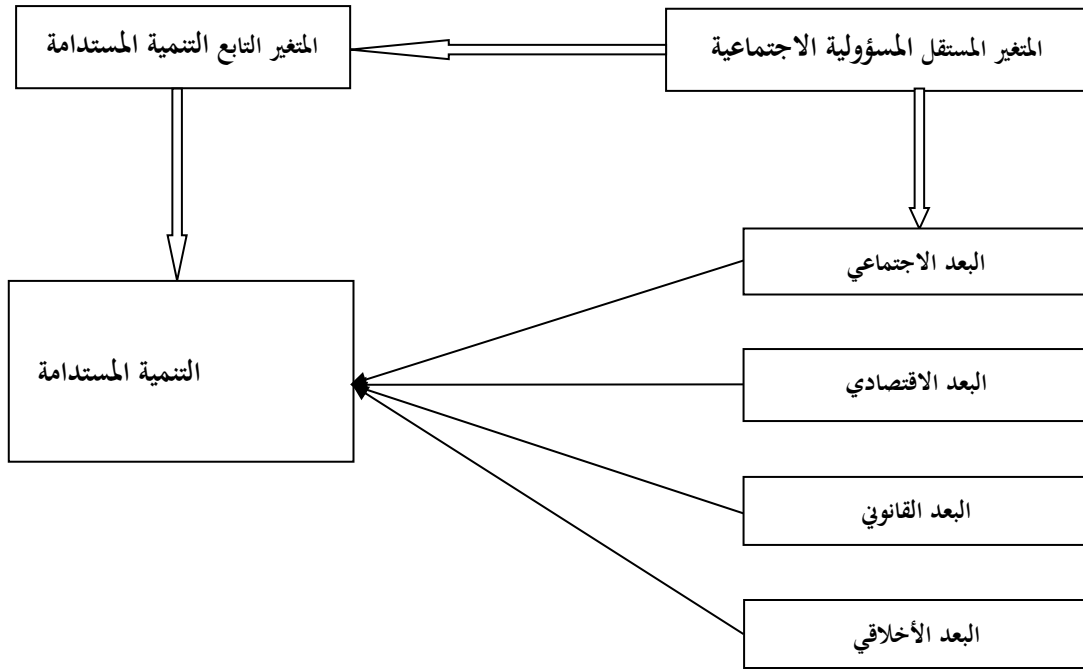
(لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الابعاد التالية: (البعد الاجتماعي , البعد الاقتصادي , البعد القانوني , البعد الأخلاقي).

وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الاخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة.

ثامناً: نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) والتنمية المستدامة (المتغير التابع) , والشكل التالي يوضح ذلك.



المصدر: من إعداد الباحثان.

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة:

وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية المبدعة والتنمية المستدامة:

أ. الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية:

1. (دراسة ابراهيم 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السورية ، ومعرفة مستوى الرضا الوظيفي للعاملين فيها ، وقياس أثر المسؤولية الاجتماعية والرضا الوظيفي للعاملين في الأداء ، ومعرفة فيما إذا كان الرضا الوظيفي للعاملين يتوسط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وأدائها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصف والاسلوب الارتباطي ، وصُممت استبانة لجمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ، وزعت على عينة من المدراء في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبلغت (130) مفردة ، وصُممت استبانة أخرى لقياس الرضا الوظيفي للعاملين في الشركات المدروسة بلغت (211) مفردة. حيث أُستخدم البرنامج الاحصائي spss لتحليل البيانات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة تمارس المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة ، وجاءت درجة الرضا الوظيفي للعاملين متوسطة بشكل عام ، كما بينت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي ، وأن الرضا الوظيفي للعاملين يتوسط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وأدائها.

2. (دراسة فلاق ، 2013):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات النفطية العربية ممثلة بشركة سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية لهاتين الشركتين على مجتمعاتها. وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على الارقام والبيانات من خلال تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركتين.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركتين تساهمان في تنمية مجتمعاتها المحلية عن طريق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية بدرجة متوسطة , وأن هناك تبايناً واضحاً في الأداء الاجتماعي للشركتين.

3.(دراسة سنقيرة , 2013):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , واستخدمت الباحثة استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات في الدراسة الميدانية , ولذلك تم استخدام برنامج spss لمعالجة البيانات المجمعة من عينة الدراسة والمتمثلة في ثلاثة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية ورقلة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن ابعاد المسؤولية الاجتماعية على مستوى وظيفة الموارد البشرية (التوظيف , ظروف العمل , الأجور والمكافآت , التكوين والتطوير) تؤثر على أداء المورد البشري , كما توصلت الدراسة إلى أن اختلاف كل من الجنس وقطاع النشاط في تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة:

1.(دراسة جعفر , 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر باعتبار أن موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تسعى التعامل والتفاعل بجد حول تطبيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال مجموع الاتفاقيات التي أبرمت بهذا الخصوص , كذلك تسعى الجزائر إلى تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة , إلا أنها عرضة لتأثيرات بيئية كبيرة جراء عدم جاهزية اقتصادها وضعف مؤسساتها الاقتصادية , بالإضافة إلى ضعف جهازها التشريعي والقانوني.

2.(دراسة بوزيان , شمة , 2014):

هدفت هذه الدراسة إلى اظهار المحددات والتحديات التي تواجه المجتمعات في سعيها لتحقيق إشباع حاجياتها ووضع برامجها التنموية المستدامة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات (التراكم الرأسمالي , رأس المال البشري , رأس المال الطبيعي) و التحديات (الاجتماعية , الاقتصادية , البيئية) التي تواجه التنمية المستدامة , وأبرزت دور رأس المال الطبيعي في تكوين رأس المال الاجتماعي وكذلك الانسان كفاعل أساسي في عملية التنمية المستدامة.

3.(دراسة حلاوة , هوش , 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المستدامة في محافظة اريحا وانعكاساتها على التنمية السياحية في المحافظة , كما هدفت إلى معرفة الأسس التي تُمنح للمحافظة على أنها تمتلك أو تتميز بهذه المعايير , وتحديد نقاط القوة والضعف , التي تحول دون التعارض بين التنمية المستدامة و التنمية السياحية دون أن تتأثر البيئة المحيطة بالتلوث وغيرها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن حجم محافظة اريحا صغير إذا ما ارادت أن تركز على التنمية المستدامة دون التعارض مع مجالات التنمية الأخرى , وعدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية في دعم مجالات التنمية المتنوعة , حيث أنها حالياً تركز على البناء العمراني والتصنيع والسياحة ولكن بشكل عشوائي غير منظم في التنمية , وأنه على حساب التنمية المستدامة.

*يتضح من استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة ما يلي:

1. ساعدت الدراسات السابقة في توضيح مفهوم وأبعاد متغيرات الدراسة.

2. أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: أنها بينت دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

3. تُعد هذه الدراسة أولى الدراسات في البيئة المحلية على حد علم الباحثان , والتي تتناول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

عاشراً: أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من مفردات العينة , وقد صممت الاستبانة بالاعتماد على أدبيات الدراسة وفقاً للعناصر التالية:

* أسئلة خاصة بموضوع الدراسة وعددها (23) واشتملت على أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاجتماعي , البعد الاقتصادي , البعد القانوني , البعد الأخلاقي) والتنمية المستدامة.

أحد عشر: منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بشركة ليبيا للتأمين (الإدارة العامة) , والذي بلغ (35) مفردة , ونظراً لصغر حجم المجتمع قام الباحثان باختيار أسلوب المسح الشامل.

جدول رقم (1) يوضح الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة

النسبة	الاستمارات الصالحة للتحليل	الاستمارات المفقودة	الاستمارات الموزعة	شركة ليبيا للتأمين الإدارة العامة
%82	29	6	35	

المصدر: من إعداد الباحثان.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً. المسؤولية الاجتماعية:

* مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تعددت المحاولات لتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات , حيث قدم العديد من الباحثين والمنظمات الدولية وجهات نظرهم وتعريفاتهم لهذا المفهوم. وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعريفات:

تعريف البنك الدولي الذي عرفها على أنها "التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيدهم الأعمال على السواء.(حلس , 2016: 4)

كما تعرف أيضاً على أنها "الأفعال التي تقوم بها المنظمة , لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها , على المجتمع والبيئة , حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع و التنمية المستدامة , وتكون قائمة على السلوك الاخلاقي , والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات."(باشا, 2017 : 130)

وتعرف أيضاً على أنها "التزام المؤسسة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات".(سنيقرة , 2012: 3)

2. أهداف المسؤولية الاجتماعية:

من خلال تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمكنها من تحسين صورتها , وتدعيم مكانتها في السوق. ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:(العقون , 2019: 17)

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
- تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
- تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع.
- التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة.
- مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.
- المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة ، لتحسين الإدارة وتحقيق التوازن بين الأداء والاقتصاد البيئي.
- تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.
- الاستفادة من السمعة الحسنة للمؤسسة كميزة تنافسية.

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

يمكن التميز بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

- أ. البعد الاجتماعي: لابد للمنظمة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما يعكس إيجابياً على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم. (رحماني , 2014: 9)
- ب. البعد الاقتصادي: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور حيث يشمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرّة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي. (قهاوجي , و بن حسان , 2016: 6)
- ج. البعد القانوني: ويتضمن الاهتمام بالأداء المنسق مع القانون والدولة والاستجابة للأوامر المحلية المتنوعة , وإطاعة القوانين المتعلقة بالمجتمع , حيث أن نجاح المنظمة يعتمد على الالتزام بالقوانين لتقديم الخدمات. (القطراني, 2007: 19)
- د. البعد الاخلاقي: ويعني أنه على المنظمة الالتزام بالأخلاق الحميدة واحترام الأديان السماوية ومراعاة ثقافة المجتمع وذلك في كل تصرفاتها مع العاملين وأسرتهم , ومع العملاء والمنظمات الأخرى المنافسة لها , وحتى غير المنافسة لها والمجتمع ككل. (العقون , 2019: 23)

ثانياً: التنمية المستدامة:

1. مفهوم التنمية المستدامة:

- ينظر قديماً إلى التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن , وكان مفهوم التنمية يُحتزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع وتحقيق الأرباح , ومع النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتكنولوجي , نتج عنه مخلفات أدت إلى تدهور الجانب البيئي واستنزاف للموارد الطبيعية.
- من ظهر مصطلح التنمية المستدامة والذي يهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة , ومنها:
- تعرف على أنها "تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". (إسماعيل , 2015: 43)
- كما تعرف أيضاً بأنها "التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك". (السالم, 2008: 30)

وتعرف أيضا بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة , وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة , وتختلف التنمية المستدامة عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية". (شيلي , 2014: 66)

وبناءً على مما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي , الاقتصادي والاجتماعي , وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث.

2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:(فهواجي, و بن حسان, 2016: 10)

- تحقيق أفضل المجتمع.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- احترام البيئة الطبيعية.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.
- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني.

3. مجالات تحقيق التنمية المستدامة:

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم , تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم , بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية , وتجنّبها أن تكون عرضه للهدر والاستنزاف غير المربر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة , يتطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة , وهي:(الحسن , 2011: 6)

1. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة , من خلال خلق ترابط بين الانظمة والقوانين الاقتصادية العالمية , بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.
2. المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة , والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المربر وغير المرشد للموارد الاقتصادية , هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
3. تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم , من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع , بما في ذلك توفير الماء والطاقة. وتوالت الجهود العالمية للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم.

ثالثاً: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

من خلال ما تم عرضه فيما سبق نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان لهما نفس العناصر تقريباً , فالفهومان متكاملان وكلاهما يخدم الآخر.

لقد تغير توجه منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الأرباح إلى التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبشكل عام فإن المنظمة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي:(فهواجي , بن حسان , 2016: 12)

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الانتاج والمنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل.

- احترام حقوق الانسان.
- محاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال.
- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.
- الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً: أسلوب الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المناسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى , ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للبيانات , ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ. المصادر الثانوية: اعتمد الباحثان في تكوين الإطار النظري على الكتب و المجلات والدوريات العلمية والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة وغير المنشورة التي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبه.

ب. المصادر الأولية: قام الباحثان بإعداد جانب ميداني لمعالجة الجوانب التحليلية واستقصاء الآراء حول موضوع الدراسة , ويعتمدان على قائمة استبانة صُممت خصيصاً لهذا الغرض , وموجهة لعينة الدراسة , وذلك لاختبار صحة الفرضيات.

ثانياً: التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

بعد ترميز البيانات تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي, الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) ومختصره SPSS النسخة الثانية والعشرون وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في أسئلة الاستبيان, وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من محاور الاستبيان مقارنة بقيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي, وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5) كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (2) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الترميز	5	4	3	2	1
طول الفترة	5 - 4.2	3.4 - أقل من 4.2	2.6 - أقل من 3.4	1.8 - أقل من 2.6	1 - أقل من 1.8
درجة الموافقة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

المصدر: من إعداد الباحثان.

1. أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الأتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
 - **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تركز إجابات الباحثين عن كل محور، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.
 - **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
 - **معامل الارتباط :** لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان، وتحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
 - **تبيان الانحدار** لتحديد أثر المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) في المتغير التابع (التمنية المستدامة).
 - **معامل ألفا كرونباخ:** لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).
2. **صدق فقرات الاستبيان :** وتم ذلك من خلال:
- أ. **صدق المحكمين:**

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ب. **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	العبارات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	البعد الاجتماعي	4	0.739	**0.000
2	البعد الاقتصادي	4	0.602	**0.001
3	البعد القانوني	5	0.728	**0.000
4	البعد الأخلاقي	3	0.778	**0.000
5	التمنية المستدامة	7	0.889	**0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

المصدر: من إعداد الباحثان.

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاور الدراسة تراوحت ما بين (0.602) إلى (0.889)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

ج. **الثبات:**

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزيد بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (29) استمارة، وقد كانت قيم معامل ألفا لثبات محاور

الدراسة يتراوح ما بين (0.647) و(0.896)، ولاجمالي الاستبيان (0.908)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول رقم (4) يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	العبارات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	البعد الاجتماعي	4	0.647
2	البعد الاقتصادي	4	0.727
3	البعد القانوني	5	0.732
4	البعد الأخلاقي	3	0.695
5	التنمية المستدامة	7	0.896
	إجمالي الاستبيان	23	0.908

المصدر: من إعداد الباحثان.

ثالثاً: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل محور من محاور الدراسة سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول رقم (2).

1. المتغير المستقل: (المسؤولية الاجتماعية) ويشمل (البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي).

أ. البعد الاجتماعي:

جدول رقم (5) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور البعد الاجتماعي

ت	الفقرة	النسبة	التكرار	تتم	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تراعي الشركة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.	ك	0	5	13	9	2	3.28	0.841	متوسطة	
		%	0	17.2	44.8	31.0	6.9				
2	تساعد الشركة مؤسسات المجتمع المدني في إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.	ك	0	6	7	14	2	3.41	0.907	مرتفعة	
		%	0	20.7	24.1	48.3	6.9				
3	تحتم الشركة بتوفير إمكانيات وخدمات الرعاية بالصحة للعاملين بها وعائلاتهم.	ك	0	0	3	18	8	4.17	0.602	مرتفعة	
		%	0	0	10.3	62.1	27.6				
4	تقدم الشركة تبرعات ومساعدات لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية مشاركة منها كمسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع.	ك	0	1	10	16	2	3.66	0.670	مرتفعة	
		%	0	3.4	34.5	55.2	6.9				
	إجمالي البعد الاجتماعي							3.63	0.533	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثان.

من الجدول رقم (5) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور البعد الاجتماعي، تراوحت ما بين (3.28) إلى (4.17)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت متوسطة على فقرة واحدة فقط من فقرات محور البعد الاجتماعي ومرتفعة على باقي فقرات هذا المحور، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.63) ويشير إلى أن مستوى البعد الاجتماعي كان مرتفعاً.

ب. البعد الاقتصادي:

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور البعد الاقتصادي

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	النسبة والنسبة التكرار	الفقرة	ت
مرتفعة	0.736	3.55	2	14	11	2	0	ك	تقوم الشركة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع.	1
			6.9	48.3	37.9	6.9	0	%		
مرتفعة	0.651	3.93	4	20	4	1	0	ك	تساهم الشركة في دعم الاقتصاد الوطني.	2
			13.8	69.0	13.8	3.4	0	%		
مرتفعة	0.721	3.66	3	14	11	1	0	ك	تسعى الشركة إلى التوسع في نشاطها من المحلي إلى العالمي لمواكبة العولمة.	3
			10.3	48.3	37.9	3.4	0	%		
مرتفعة	0.598	4.00	5	19	5	0	0	ك	تتمتع الشركة بتوطيد علاقاتها مع الشركات المنافسة.	4
			17.2	65.5	17.2	0	0	%		
مرتفع	0.447	3.79	إجمالي البعد الاقتصادي							

المصدر: من إعداد الباحثان.

من الجدول رقم (6) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور البعد الاقتصادي، تراوحت ما بين (3.55) إلى (4)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على جميع فقرات محور البعد الاقتصادي، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.79) ويشير إلى أن مستوى البعد الاقتصادي كان مرتفعاً.

ج. البعد القانوني:

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور البعد القانوني

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	النسبة والنسبة التكرار	الفقرة	ت
مرتفعة	0.660	4.13	12	14	3	0	0	ك	تلتزم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية في الدولة.	1
			41.4	48.3	10.3	0	0	%		
مرتفعة	0.528	4.28	9	19	1	0	0	ك	تلتزم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية في الدولة.	2
			31.0	65.5	3.4	0	0	%		
مرتفعة	0.830	3.76	5	14	8	2	0	ك	تلتزم الشركة بالأنظمة الخاصة بحماية البيئة.	3
			17.2	48.3	27.6	6.9	0	%		
مرتفعة	0.726	3.79	4	16	8	1	0	ك	تمتلك الشركة نظاماً صارماً لمحاربة الفساد بأنواعه.	4
			13.8	55.2	27.6	3.4	0	%		
مرتفعة	1.010	3.34	4	9	9	7	0	ك	تلتزم الشركة بتوفير حقوق العاملين من خدمات اجتماعية كوسائل النقل من و إلى العمل وتقديم تسهيلات للحصول على السكن.	5
			13.8	31.0	31.0	24.1	0	%		
مرتفع	0.534	3.90	إجمالي البعد القانوني							

المصدر: من إعداد الباحثان.

من الجدول رقم (7) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور البعد القانوني، تراوحت ما بين (3.34) إلى (4.28)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على جميع فقرات محور البعد القانوني، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.9) ويشير إلى أن مستوى البعد القانوني كان مرتفعاً.

د. البعد الأخلاقي:

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور البعد الأخلاقي

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	التكرار النسبي	الفقرة	ت
مرتفعة	0.598	4.00	5	19	5	0	0	ك	تتوافق أهداف الشركة مع القيم الأخلاقية للمجتمع ومراعاة حقوق الإنسان.	1
			17.2	65.5	17.2	0	0	%		
مرتفعة	0.639	4.14	8	17	4	0	0	ك	تمتلك الشركة دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها.	2
			27.6	58.6	13.8	0	0	%		
مرتفعة	0.566	3.97	4	20	5	0	0	ك	تسعى الشركة لمراعاة حقوق الانسان واحترام عادات وتقاليد المجتمع.	3
			13.8	69.0	17.2	0	0	%		
مرتفع	0.474	4.04	إجمالي البعد الأخلاقي							

المصدر: من إعداد الباحثان.

من الجدول رقم (8) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور البعد الأخلاقي، تراوحت ما بين (3.97) إلى (4.14)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على جميع فقرات محور البعد الأخلاقي، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.04) ويشير إلى أن مستوى البعد الأخلاقي كان مرتفعاً.

هـ. إجمالي المسؤولية الاجتماعية:

لتحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية، فإن النتائج في الجدول رقم (9) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.83) وبانحراف معياري قيمته (0.381)، وهذا يدل على أن مستوى المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً.

جدول رقم (9) نتائج إجمالي محور المسؤولية الاجتماعية

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	مستوى المسؤولية الاجتماعية
المسؤولية الاجتماعية	3.83	0.83	0.381	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان.

2. المتغير التابع (التنمية المستدامة):

جدول رقم (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور التنمية المستدامة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	التكرار النسبي	الفقرة	ت
مرتفعة	0.675	3.79	2	21	4	2	0	ك	تعتمد الشركة مبسداً الشفافية للزبائن اتجاه خدماتها للوصول الى تنمية مستدامة	1
			6.9	72.4	13.8	6.9	0	%		
مرتفعة	0.930	3.69	5	14	6	4	0	ك	تستخدم الشركة التقنية النظيفه للمحافظة على البيئة لنجاح التنمية المستدامة	2
			17.2	48.3	20.7	13.8	0	%		
مرتفعة	0.871	3.48	3	12	10	4	0	ك	تعمل الشركة على الاعتماد على التقنية والاليات القابلة للاستدامة في أداء عملها.	3
			10.3	41.4	34.5	13.8	0	%		
مرتفعة	0.829	3.48	2	14	9	4	0	ك	تسعى الشركة إلى تخفيض اسعار الوثائق التأمينية وخاصة الصحة للمساهمة في تنمية مجتمع صحي مستدام.	4
			6.9	48.3	31.0	13.8	0	%		
مرتفعة	0.862	3.62	3	16	6	4	0	ك	تعزز الشركة بناء القدرات في الابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	5
			10.3	55.2	20.7	13.8	0	%		
مرتفعة	0.871	3.52	4	10	12	3	0	ك	تسعى الشركة إلى تحقيق سعادة ورفاهية مجتمعية مستدامة.	6
			13.8	34.5	41.4	10.3	0	%		

مرتفعة	0.930	3.69	4	16	6	2	1	ك	توفر الشركة بيئة عمل مناسبة للعاملين بها.	7
			13.8	55.2	20.7	6.9	3.4	%		
مرتفع	0.672	3.61	إجمالي التنمية المستدامة							

المصدر: من إعداد الباحثان.

من الجدول رقم (10) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور التنمية المستدامة، تراوحت ما بين (3.48) إلى (4.79)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على جميع فقرات محور التنمية المستدامة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.61) ويشير إلى أن مستوى التنمية المستدامة كان مرتفعاً.

3. اختبار فرضية البحث:

لاختبار صحة فرضية البحث تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار معنوية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

ولتحديد أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد.

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأبعاد (البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي).

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (11) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

معاملات الانحدار	نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية P-value	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط
	41.9%	0.000	0.419	0.648
	0.647			
	0.817			

المصدر: من إعداد الباحثان قيمة F المحسوبة = 19.502 ، درجات الحرية (1، 27) ، قيمة F الجدولية = 4.21

أظهرت النتائج في الجدول رقم (11) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.648)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام بالبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحديد أثر البعد الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، فإن قيمة F تساوي (19.502) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.21)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0) وهي أقل من (0.05) ، وهذا يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.419) وهي تشير إلى أن ما نسبته (41.9%) من التغيرات في التنمية المستدامة يعود إلى البعد الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية ما لم يؤثر مؤثر آخر، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لاختبار t تساوي صفرًا وهي أقل من (0.05) ، وتشير إلى معنوية هذا الأثر، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة".

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (12): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

معاملات الانحدار	نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد	معامل الارتباط
------------------	------------	------------------------	---------------	----------------

البعد الاقتصادي	الثابت		P-value	(R ²)	
0.421	2.018	%7.8	0.141	0.078	0.28

المصدر: من إعداد الباحثان. قيمة F المحسوبة = 2.295 ، درجات الحرية (27،1) ، قيمة F الجدولية = 4.21

أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.28)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.141) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين، لذا لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة ".

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (13) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر البعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية P-value	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط
البعد القانوني	الثابت				
0.682	0.955	%29.3	0.002	0.293	0.541

المصدر: من إعداد الباحثان. قيمة F المحسوبة = 11.177 ، درجات الحرية (27، 1) ، قيمة F الجدولية = 4.21

أظهرت النتائج في الجدول رقم (13) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد القانوني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.541)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام بالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ولتحديد أثر البعد القانوني بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، فإن قيمة F تساوي (11.177) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.21)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) ، وهذا يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.293) وهي تشير إلى أن ما نسبته (29.3%) من التغيرات في التنمية المستدامة يعود إلى البعد القانوني بالمسؤولية الاجتماعية ما لم يؤثر مؤثر آخر، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لاختبار t تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذا الأثر، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة ".

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (14) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر البعد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية P-value	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط
البعد الأخلاقي	الثابت				
0.75	0.586	%28	0.003	0.28	0.529

المصدر: من إعداد الباحثان.

قيمة F المحسوبة = 10.496 ، درجات الحرية (27،1) ، قيمة F الجدولية = 4.21

أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد الأخلاقي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.529)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.003) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام بالبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

لتحديد أثر البعد الأخلاقي بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، فإن قيمة F تساوي (10.4967) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.21)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.003) وهي أقل من (0.05) ، وهذا يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.28) وهي تشير إلى أن ما نسبته (28%) من التغيرات في التنمية المستدامة يعود إلى البعد الأخلاقي بالمسؤولية الاجتماعية ما لم يؤثر مؤثر آخر، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لاختبار t تساوي (0.003) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذا الأثر، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبعد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة ".
الفرضية الرئيسية: لا وجد أثر ذو دلالة احصائية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الابعاد (البعد الاجتماعي , البعد الاقتصادي , البعد القانوني , البعد الأخلاقي).

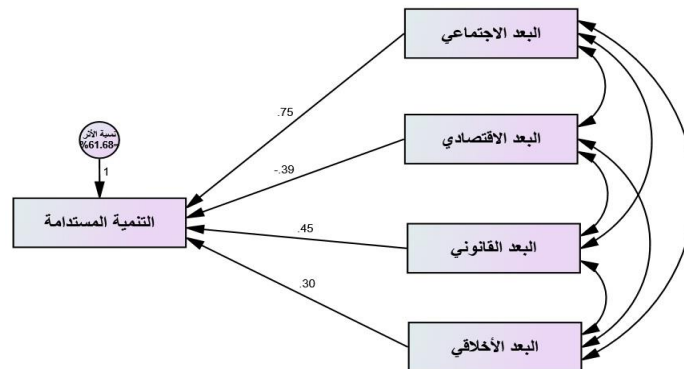
جدول (15) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

معاملات الانحدار				معامل الارتباط	معامل التحديد (R ²)	قيمة الدلالة الإحصائية P-value	نسبة الأثر
البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد القانوني	البعد الأخلاقي				
0.747	-0.394	0.452	0.291	0.785	0.616	0.000	61.6%

المصدر: من إعداد الباحثان.

قيمة F المحسوبة = 9.623 ، درجات الحرية (4، 24) ، قيمة F الجدولية = 2.7763

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.785)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
لتحديد أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، فإن قيمة F تساوي (9.623) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (2.7763)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) ، وهذا يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.616) وهي تشير إلى أن ما نسبته (61.6%) من التغيرات في التنمية المستدامة يعود إلى المسؤولية الاجتماعية ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة".



شكل (2) يوضح نتائج اختبار آموس لتحديد أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية

4. النتائج والتوصيات:

أ.النتائج:

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها، فإن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

1. أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.648)، والتي نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بلغت قيمته (41.9%). (جدول 11).

2. بينت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.28)، والتي نتج عنها عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة. (جدول 12)

3. أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد القانوني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.541)، والتي نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة بلغت قيمته (29.3%). (جدول 13)

4. أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البعد الأخلاقي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.529)، والتي نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة بلغت قيمته (28%). (جدول 14).

5. بينت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.785)، والتي نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بلغت قيمته (61.6%). (جدول 15)

6. أوضحت الدراسة ارتفاع مستوى البعد الاجتماعي في المسؤولية الاجتماعية في شركة ليبيا للتأمين، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.63) وفق مقياس التدرج الخماسي. (جدول 5)

7. أظهرت الدراسة إن مستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في شركة ليبيا للتأمين كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.79) وفق مقياس التدرج الخماسي. (جدول 6)

8. بينت الدراسة ارتفاع مستوى البعد القانوني في المسؤولية الاجتماعية في شركة ليبيا للتأمين، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.9) وفق مقياس التدرج الخماسي. (جدول 7)

9. أوضحت الدراسة إن مستوى البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في شركة ليبيا للتأمين كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4.04) وفق مقياس التدرج الخماسي. (جدول 8).

10. بينت الدراسة إن مستوى المسؤولية الاجتماعية في شركة ليبيا للتأمين كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.83) وفق مقياس التدرج الخماسي. (جدول 9)

11. أوضحت الدراسة إن مستوى التنمية المستدامة في شركة ليبيا للتأمين كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.61) وفق مقياس التدرج الخماسي. (جدول 10)

ب. التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن أن يوصي الباحثان بما يلي:

1. زيادة وعي العاملين بالمنظمات بأهمية المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال الدورات التدريبية وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

2. ضرورة الاهتمام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمجالات المرتبطة بها , وكذلك الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
3. ضرورة وجود إدارات متخصصة معنية بالمسؤولية الاجتماعية داخل المنظمات , تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج مع الجهات ذات العلاقة.
4. إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة المنظمات وثقافتها.

المصادر:

1. ابراهيم , قدرى , (2015) , "أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية" , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم إدارة الأعمال , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق.
2. إسماعيل , معصم محمد , (2015) , "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة - سورية نموذجاً" , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم الاقتصاد , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق.
3. الحسن , عبدالرحمن محمد , (2011) , "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها" , ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة , جامعة المسيلة , الجزائر , للمدة 15-16/11/2011.
4. السالم , غالب محمود , (2008) , "واقع وامكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس" , رسالة ماجستير غير منشورة , قسم التخطيط الحضري والاقليمي , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية , نابلس , فلسطين.
5. العايب , عبدالرحمن , (2011) , "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر.
6. العقون , أمينة , (2019) , " أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي - دراسة حالة مؤسسة البسكرة للإسمنت" , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.
7. القطراني , نعيمة منصور , (2007) , "معوقات تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات النفطية الليبية - دراسة ميدانية على مديري الإدارة الوسطى في بعض المنظمات النفطية الليبية بمدينة بنغازي" , رسالة ماجستير غير منشورة , قسم إدارة الأعمال , جامعة بنغازي , ليبيا.
8. باشا , فاتن , (2017) , "اتجاه القادة الإداريين نحو المسؤولية الاجتماعية للمنظمات - دراسة حالة مجمع سونلغاز - بسكرة" , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.
9. بوزيان , العجال , شمة , نوال , (2014) "التنمية المستدامة: محددات وتحديات" , مجلة الاستراتيجية والتنمية , المجلد الرابع.

10. جعفر , سمير , (2019) , "التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر - دراسة حالة الجزائر" , رسالة ماجستير غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر , بسكرة , الجزائر .
11. حلاوة , جمال , هواش , أماني , (2011) , "واقع التنمية المستدامة وانعكاساتها على التنمية السياحية - دراسة حالة - محافظة أريحا في الضفة الغربية" , الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات , بعنوان : نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي تحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 - 23 نوفمبر 2013. لعدد 6 , الجزائر .
12. حلس , رائد محمد , (2016) , "دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية في فلسطين" , مركز التخطيط الفلسطيني , غزة .
13. رحمانى , الزهرة , (2014) , "تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار - حاسي مسعود - ورقلة للفترة (2000-2013)" , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر .
14. سنقرية , رفيقة , (2013) , "أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة ايلاف ترين , الضياء , ليند غاز - ورقلة" , رسالة ماجستير غير منشورة , قسم علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , الجزائر .
15. شيلي , إلهام , (2014) , "دور استراتيجية الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس سطيف , الجزائر .
16. فلاق , محمد , (2013) , "المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي سوناطراك الجزائرية , أرامكو السعودية" انموذجاً , مجلة الباحث , عدد 12 , الجزائر .
17. قهواجي , أمينة , بن حسان , حكيم , (2016) , "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" , المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات 14-15 نوفمبر 2016 .

http://www.libtamin.ly/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=101 2021/1/27

18.

التنمية المستدامة وسبل تحقيقها للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي

م.د رسلان عبد الزهرة الجنابي

جامعة الامام الصادق (ع)

فرع النجف

دعاء عبد الرضا باقر الغانم

باحثة / جامعة الكوفة

كلية الادارة والاقتصاد

duaa.alganeem@gmail.com

00964- 07832560400

Ruslan.abdul-zahra@sadiq.edu.iq

00964- 07809341517

المستخلص

لقد حظيت موضوعة التنمية المستدامة منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي باهتمام كبير لحماية البيئة من الانشطة الانتاجية الضارة والاستهلاك غير الرشيد للموارد الطبيعية بخاصة الناضبة منها سعياً الى حماية حقوق الاجيال القادمة من هذه الموارد. وسعت العديد من البلدان الى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تجديد مصادر الدخل وتنويعها واستغلال الموارد الطبيعية للنهوض بواقع اقتصاداتها لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المتغيرة.

وتكمن اهمية البحث في محاولة معرفة طرق وكيفية تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد يحقق الاهداف التنموية وبشكل مستدام عن طريق تطبيق البرامج التنموية وفقاً لمنهجية تخطيطية جادة وذلك من خلال محاور ثلاثة رئيسية هي الاول: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها وأهم مؤشراتهما، الثاني: واقع الاقتصاد محل الدراسة وأبرز التحديات التنموية التي تواجهه، المحور الثالث: سبل المعالجة او الحلول الممكنة لتجاوز المشاكل التنموية عن طريق محاربة الفساد المالي والاداري وتفعيل الدور المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي وتنويع مصادر الدخل والنهوض بالقطاعات الانتاجية الاخرى بعيداً عن الاعتماد على النفط واعادة النظر بالسياسات والبرامج الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية .

وتوصل البحث الى نتيجة نسبية تتضمن رؤية تفاعلية: تفضي الى امكانية تحقيق تنمية مستدامة في العراق في حالة التخلص من الازمة السياسية الراهنة وتحقيق الامن والاستقرار واتباع سياسات اقتصادية هادفة الى معالجة كافة الاختلالات في الاقتصاد. ورؤية تشاؤمية: يتوقع من خلالها عدم حدوث أي تنمية مستدامة او تغيرات طفيفة في حالة بقاء الاوضاع السياسية والامنية غير مستقرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي، التنويع، الطاقة المتجددة، الاستدامة المالية.

Sustainable development and ways to achieve it to advance the reality of the Iraqi economy

Ruslan Abdul Zahra AL-Janabi
Imam Sadiq University (peace be upon him) Najaf Branch

Doaa Abdul Redha AL-Ghanim
**Researcher / University of Kufa/
 Faculty of Administration and Economics**

Abstract

Since the end of the 1980s, the theme of sustainable development has received significant attention to protecting the environment from harmful productive activities and the mindless consumption of natural resources, particularly those that are depleted, to protect the rights of future generations of these resources. Many countries have sought sustainable development by replenishing and diversifying sources of income and exploiting natural resources to advance their economies to meet changing global economic challenges.

The importance of research lies in trying to find out how and how to transform the Iraqi economy into an economy that sustainably achieves development goals by applying for development programs according to a severe planning methodology through three main axes: **First:** The concept of sustainable development and its dimensions and its most important indicators, **second:** the reality of the economy in question and the most major development challenges facing, the **third axis:** ways to address or possible solutions to overcome development problems by fighting financial and administrative corruption by activating the institutional role and strategic planning, diversifying sources of income and promoting other productive sectors away from dependence on oil and reviewing economic policies and programs and achieving financial sustainability.

The research reached a relative conclusion that includes an optimistic view: it leads to the possibility of achieving sustainable development in Iraq in the event of getting rid of the current political crisis, achieving security and stability, and pursuing economic policies aimed at addressing all imbalances in the economy/. A pessimistic view no sustainable development or minor changes are expected if the political and security situation remains unstable.

Key word: sustainable development, Iraqi Economic, Diversification, Renewable energy, Financial sustainability.

المقدمة

تعاني اغلب الدول لاسيما النامية منها من انعدام تحقق التنمية المستدامة جراء عدم توافر التخصيص الامثل للموارد المتاحة سواء كانت ناضبة ام متجددة على حد سواء الامر الذي ترتب عليه ضياع حقوق الاجيال القادمة وعدم الحفاظ عليها، لذا توجب على الدول مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعرقل العملية التنموية التي تتطلع لها هذه الدول من اجل اللحاق بالركب الحضاري الذي تشهده الدول المتقدمة اليوم، مع ضرورة العمل بموجب الخطط التنموية وتهيئة المناخ المناسب للنهوض بواقع الاقتصاد من اجل تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي تعمل على احداث عملية تغيير جذرية شاملة من شأنها احداث النمو الاقتصادي المنشود.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من حقيقة الدور الذي تلعبه التنمية المستدامة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية فيها، ووفقا لذلك فان تحقق التنمية المستدامة يعني الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة وعدم المساس فيها، فضلا عن استغلال وتخصيص الموارد المتاحة الناضبة والمتجددة على حد سواء افضل استغلال من خلال نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات مرتفعة من شأنها السيطرة على التحديات التي تواجهها، فهي الحل الأمثل لكافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث من ان اغلب الدول لاسيما النامية منها لا تتحقق التنمية المستدامة فيها جراء وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعرقل عملية التنمية فيها، فضلا عن افتقارها الى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وماهية الدور الذي تمارسه مؤشرات التعليم والصحة والتمكين ومتوسط نصيب الفرد وكل ما من شأنه تعزيز العملية التنموية التي تتطلع لها الاقتصادات النامية.

اهداف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي:

- 1- توضيح ماهية التنمية المستدامة.
- 2- عرض وتحليل لاهم التحديات التي واجهت تحقق التنمية المستدامة في العراق.
- 3- التنبؤ بمستقبل التنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيتين مفادهما:

- إمكانية النهوض بالاقتصاد العراقي عن طريق تحقيق التنمية المستدامة.
- عدم إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الأول

مفهوم التنمية المستدامة وابعادها وأهم مؤشراتها

مر مفهوم التنمية المستدامة في ثلاث مراحل من حيث التسمية ففي المرحلة الأولى (التنمية الاقتصادية) تعامل الفكر الاقتصادي مع عملية التنمية على انها قضية بحتة لا تتعدى عن كونها أكثر من ممارسات وتطبيقات لعلم الاقتصاد منفصلة عن القضايا الاجتماعية والإنسانية والبيئية مستبعدين بذلك دور الانسان في عملية التنمية الاقتصادية، المرحلة الثانية (التنمية البشرية) ركزت على دور الانسان في تحقيق التنمية، فالإنسان هو الذي يحقق التنمية، اما في المرحلة الثالثة (التنمية المستدامة) ففي ظل تطور التنمية في منتصف القرن العشرين ازداد الضغط البشري على الموارد الطبيعية المتجددة بشكل بالغ الخطورة نتيجة الانفجار السكاني فتزايدت وتعاظمت معدلات الاستهلاك وتزايدت كميات النفايات ومعدلات التلوث التي بدأت تتزايد مع التطور الصناعي في البلدان المتقدمة، فظهرت الحاجة الي عملية تنمية متواصلة او مستدامة بقصد جعل الناس أكثر وعيا بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، فبدأ مصطلح التنمية يأخذ بعدا آخر إذ ظهر مصطلح الاستدامة وشاع استخدامه في الادب التنموي المعاصر، كنمط تنموي يتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تعمل من اجل النمو الاقتصادي من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة الطبيعية من جهة أخرى، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، بل ينبغي التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل منها أيضا، وهكذا فلكي تكون التنمية مستدامة فلا بد ان تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية (محمد أ، 2012، 425-426).

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

تخطى التنمية المستدامة بتعريفات متعددة ومختلفة إلا ان هناك تقارب بالمعنى فيما بينها، اذ عرفت على انها: التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة اجيال المستقبل من توفير حاجاتهم، او هي التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة ومستدامة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي (سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، 1472، 40). وتعرف التنمية المستدامة ايضاً على انها تحقيق معدلات من التنمية في الموارد المتاحة بما يتجاوز معدلات النمو السكاني ومما يؤدي الى توفير الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة من هذه الموارد (محمد أ، 2012، 5). وجاء تعريف التنمية المستدامة وفق تقرير بروتلاند عام 1986 بأنها العملية التي تلي امانى وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة اجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر (محمد ب، 2019، 5).

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة على مواضيع مختلفة ومرتبطة مع بعضها البعض، كالجوانب المعنية بالفقر والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، لذا فهي تهدف الى (اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030):

- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان، ويقاس الفقر بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.
- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.
- ضمان ان يتاح للجميع على سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

- كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
 - كفاءة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
 - إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
 - الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
 - كفاءة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
 - حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
 - تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة
- اذ يلاحظ في هذا المجال ان مفهوم التنمية لا يقتصر على العائد والتكلفة فحسب بل لا بد ان يشتمل على كل ما يعود على المجتمع بالنفع العام استنادا الى مردود الاثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد اوجه القصور في الموارد الطبيعية ومن اهدافها ايضا محاولة احداث تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على تحقيق العدالة في مجال التوزيع وبالتالي ضمان التقارب في مستويات المعيشة لجميع افراد المجتمع الى جانب السعي الى تعديل انماط الاستهلاك السائد ومحاولة الابتعاد عن الاسراف وتبديد الموارد وتلويث البيئة(محمد ب، 2019، 6).
- ومن هنا فإن التنمية المستدامة تأخذ ثلاث ابعاد مختلفة ومرتبطة مع بعضها فتحقيق أحدها قد يؤدي الى تحقيق الآخر وهي بعد اقتصادي، بعد اجتماعي وبعد بيئي.
- ثالثاً: ابعاد التنمية المستدامة: تتكون من الابعاد الآتية (أشار كل من (عبد الرحمن، 2010-211، 24) (حسن، جامعة القاهرة، 18-19)):
- البعد الاقتصادي: والذي يتضمن تحقيق نمو اقتصادي مستديم، كفاءة رأس المال، اشباع الحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة الاقتصادية
- البعد الاجتماعي: والذي يشمل تحقيق المساواة في التوزيع، والحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، واستدامة المؤسسات
- البعد البيئي: النظم الأيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.
- رابعاً: خصائص التنمية المستدامة:

تمتاز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص تتمثل بالاستمرارية، أي توليد دخل مرتفع ومستمر يمكن استثماره بما يمكننا من اجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد وادخار الجزء الاخر، والتنظيم أي استخدام الموارد الطبيعية بصورة منظمة والتي تشمل كل الموارد المتجددة منها وغير المتجددة بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، والخصيصة الثالثة التي تمتاز بها التنمية المستدامة هي تحقيق التوازن البيئي والحفاظ عليها بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج الثروات مع الاستخدام العادل للثروات الناشئة كالنفط (هاشم، 2011، 249).

خامساً: مؤشرات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة مؤشرات ممكن ان تقاس بها وهي (أشار كل من (وزارة التخطيط، 2016، 97) (الحساني وعبد خضير، 2014، 30) (indicators of sustainable development, 211,285,286):

- 1- المؤشرات الاقتصادية والتي تضم:
 - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يقصد به نصيب الفرد من مجموع قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية.
 - نسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات والذي يوضح العلاقة بين الاقتصاد المعني والاقتصاديات الاخرى في العالم والذي يعكس التغير في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية.
- 2- المؤشرات الاجتماعية: والتي تضم معدل البطالة ومعدل الفقر.
- 3- المؤشرات البيئية: والتي تتمثل بانبعاث غاز ثنائي اوكسيد الكربون O_2 ، متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية وحماية نوعية موارد المياه العذبة وامتداداتها، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ومكافحة إزالة الغابات والتصحر.
- 4- المؤشرات المؤسسية: وتشمل الانفاق على البحث والتطوير والذي يعرف على انه نسبة الانفاق المحلي الاجمالي على البحوث العلمية والتجريبية والبحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومؤشرات اخرى مثل عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة. وعدد خطوط الهواتف الرئيسية لكل 100 نسمة.

المبحث الثاني

واقع الاقتصاد محل الدراسة وأبرز التحديات التنموية التي تواجهه

أولاً: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعانية التي تعتمد بشكل اساسي على النفط كسلعة رئيسة للتصدير، إذ تسهم الصادرات النفطية بما يقارب حوالي (95%) من الصادرات، اي ما يجعل منه اقتصاد احادي الجانب وأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية.

لقد مر الاقتصاد العراقي خلال العقود الثلاثة الاخيرة بتحولات سياسية واقتصادية، اذ كان اقتصاد يتبع نظام التخطيط المركزي من سبعينيات القرن العشرين لكل مفاصل الاقتصاد الا ان دخول البلد في الحرب الإيرانية - العراقية كلفه الكثير من الإنفاق، اذ دخل الحرب بفوائض مالية تقارب 40 مليار دولار وخرج منها في عام 1988 بديون تقدر بـ 80 مليار دولار، أما خلال تسعينيات القرن المذكور فقد غزا العراق الكويت في 2 آب 1990 مما أدى الى شن حرب ضده من قبل التحالف الدولي وبغطاء الامم المتحدة، نتج عن الغزو فرض عقوبات اقتصادية تسببت في منع التجارة الخارجية باستثناء تصدير النفط نتيجة توقيع مذكرة التفاهم

عام 1996 والتي تضمنت تصدير النفط مقابل الغذاء واستمرت حتى عام 2003 وهو العام نفسه الذي تمكنت فيه قوات التحالف من الدخول للعراق وتغيير النظام والذي تزامن معه تحول الاقتصاد نحو اقتصاد السوق وفتح باب الاستيراد على مصراعيها امام السلع والخدمات الأجنبية، كل هذه الاحداث السياسية وانعدام الاستقرار الامني والسياسي عملت على تأجيل عملية التنمية المستدامة التي كان العراق يصبو لها (ميرزا، 2013، 2)، وبعد فترة المخاض التي عانى منها الاقتصاد العراقي والتي استمرت لثلاث عقود فأُن نسب وعلاقات الهياكل الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي اتسمت بالاضطراب مسببة اختلال في الهيكل الاقتصادي خلافا لما تقتضي النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بينها، بمعنى وجود اختلال في علاقات التوازن العام بين مكونات الهيكل الاقتصادي تتغير تبعا لذلك الخصائص الاقتصادية للهيكل الى حد التأثير في استقرار الاقتصاد ومن ثم عدم توازنه، وتوضح درجة الاختلال عندما تكون نسب اسهام قطاعات معينة في الناتج المحلي الاجمالي او الدخل القومي مرتفعة، مقابل قطاعات اخرى تحظى بنسب اسهام منخفضة، فضلا عن تركيز اعداد العاملين في قطاعات معينة مقابل اعداد اقل في قطاعات أخرى، ويبين (سيمون كوزنتس) امكانية معرفة الاختلال الهيكلي من خلال احتساب الفرق بين الاهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الاهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع، اذ يعبر هذا الفرق عن درجة الاختلال القطاعي (يونس واخرون ، 2012-2013، 106-107).

الجدول (1) نسبة اسهام الانشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بإسساس 2010

حسب مجاميع الانشطة%

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع النفطي	بقية القطاعات
2004	6.93	2.6	57.96	33
2005	6.9	2.12	57.83	33.7
2006	5.82	2.4	55.5	36.5
2007	4.92	2.34	53.2	39.83
2008	3.84	2.9	55.73	38.5
2009	5.22	4.4	43.3	47.84
2010	6.4	4.1	45.4	41.42
2011	4.6	4.4	53.4	38.24
2012	4.12	4.5	50.04	41.95
2013	4.76	4.1	46.21	45.34
2014	4.91	4.1	43.91	47.3
2015	4.2	5.2	33.43	57.23
2016	3.84	5.5	34.11	57.5
2017	1.87	0.93	62.78	34.42
2018	2.13	0.96	62.66	34.25

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: (الجهاز المركزي للإحصاء) (صندوق النقد العربي أ)

يبين الجدول (1) مدى الاختلال في الهياكل القطاعية المكونة للناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الثابتة ونسبة اسهام كل قطاع (صندوق النقد العربي ب، 2001، 78). اذ نلاحظ تراجع اسهام القطاع الزراعي والذي بلغ (6.93%) عام 2004 الى

نحو (4.12%) عام 2012 وانخفضت أكثر إلى (3.84%) عام 2016، جراء انخفاض منسوب المياه في نهر دجلة والفرات وإقامة السدود من قبل تركيا وإيران والتحكم بالحصول المائية، فضلاً عن قلة سقوط الأمطار والتصحر الذي بدأ يجتاح أغلب المناطق الزراعية (صندوق النقد العربي ج، 2015، 407)، الأمر الذي أدى إلى تدهور الانتاج الزراعي في العراق، فضلاً عن اغراق السوق المحلية بالمواد الغذائية المستوردة والتي تمتاز بكونها أرخص نسبياً من السلع المنتجة محلياً من وجهة نظر المستهلك كل ذلك أصبح يمثل تهديداً للأمن الغذائي واستمرار استنزاف فاتورة الغذاء المكلفة (رشيد، 2016، 130).

أما القطاع الصناعي فقد تأثر هو الآخر بالظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، فقد كان عرضة لتوقف أغلب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة جراء العقوبات الاقتصادية التي نجمت عن حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من توقف دعم الدولة للقطاع الصناعي وانقطاع الكهرباء وانكشاف السوق العراقية، فضلاً عن توقف الصناعات الناشئة وهروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج جراء انعدام توافر البيئة المحلية المناسبة التي أصبحت طاردة للاستثمار، فضلاً عن توقف أغلب المشاريع الصناعية الكبيرة العائدة للقطاع العام، إلا أنه شهد تذبذباً طفيفاً مع الاتجاه العام بالارتفاع الطفيف فقد ارتفعت نسبة اسهامه من (2.12%) عام 2005 إلى (5.5%) عام 2016 الأمر الذي لم يشكل الدعم الكافي للنهوض بالعملية التنموية التي حاول العراق تطبيقها من خلال الخطط الخمسية التي شرع العراق بتنفيذها خلال الأمد القريب (الشاوي، محمد، 2011، 3).

أما بالنسبة للقطاع النفطي فقد اتسم بكونه يشكل النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعد القطاع الرائد كونه من السلع الاستراتيجية ومن أهم الصناعات الاستخراجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص التي تزداد أهميتها بمرور الوقت، إذ برهنت التجارب الدولية أن المكون النفطي يمكن أن يساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي كونه يعد من السلع الاستراتيجية المهمة التي يمكن من خلالها النهوض بالاقتصاد العراقي وجعله في مصاف الدول المتقدمة فيما لو تم تخصيص إيراداته للتخصيص الأمثل، فضلاً عن التمتع بمكانة اقتصادية تتناسب مع المنزلة التاريخية التي يحظى بها (السباهي، 2012، 3). فحجم الاحتياطي النفطي بلغ نحو 153 مليار برميل عام 2016 ونسبة 80% من نفط العراق ماتزال غير مؤكدة، وتبعاً لذلك يقدر الاحتياطي غير المؤكد حوالي 360 مليار برميل، ويمثل احتياطي النفط العراقي ما يقارب 10.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي (السباهي، 2012، 3)، إذ يحتل العراق خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية (افاق الطاقة في العراق تقرير خاص، بدون سنة نشر، 50).

ونستنتج من ذلك تأثير العرض المحلي من السلع والخدمات بدرجة كبيرة من التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي، والذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، نظراً لكون اقتصاده اقتصاداً أحادي الجانب تستخدم عائداته النفطية لتغطية النفقات العامة، الأمر الذي يبين مدى الاختلال التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية وكما مر سابقاً، وتبعاً لذلك تنقسم القطاعات الاقتصادية إلى قطاع رائد متقدم متمثل بالقطاع النفطي وقطاعات أخرى تعاني من هزاتها وضعف توافر مقومات نجاحها الأمر الذي أثر سلباً في عملية التنمية المستدامة التي يتطلع لها الاقتصاد العراقي، وفيما يخص قطاع الخدمات شهدت تذبذباً مع اتجاه عام بالارتفاع الطفيف خلال مدة الدراسة ولم تشكل نسبة اسهامها بالناتج نسبة كبيرة الأمر الذي ترتب عليه بقاء القطاع النفطي والمسيطر من حيث الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود إلى الطبيعة الربعية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي لم يحقق معها معدلات نمو اقتصادي كبيرة (يونس وآخرون، 2012-2013، 109).

ونتيجة لكل ذلك لا بد من التطرق إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي للنهوض والتقدم نحو تحقيق تنمية مستدامة.

ثانيا: أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق:

هناك جملة من التحديات او المعوقات التي تقف للحيلولة دون حدوث تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي والتي ستبطل التنمية المشهودة إذا ما عولجت بالطرق الصحيحة والهادفة وهي:

1- التحديات الاقتصادية: تعد الريعية الاقتصادية سمة ملازمة للاقتصاد العراقي وواحدة من المشاكل التي لم يتم علاجها الى الوقت الراهن جراء الاعتماد على المكون النفطي باعتباره السلعة الاستراتيجية التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي كما تم ذكره مسبقا، كما يعد سلعة التصدير الاكثر اهمية في تكوين الصادرات مما جعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للتقلبات في اسعار النفط في الاسواق الخارجية، الامر الذي يعمل على جعل السلطة غير قادرة على التحكم في عوامل استدامة التنمية الداخلية ومن هنا يقتضي العمل على تنوع القاعدة الاقتصادية وضرورة الابتعاد عن الاعتماد على النفط للتقليل من حدة الصدمات الخارجية (الجوارين، 32)، والأخيرة تحتاج الى جملة من الإجراءات سيتم تفصيلها في المبحث الثالث.

2- التحديات الاجتماعية: تتمثل التحديات الاجتماعية بمجموعة من المؤشرات الاتية:

أ- لفقر: يعد الفقر واحدة من محددات التنمية المستدامة لما لها من تأثير في مجمل الحياة الاقتصادية، فعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر في العراق من (22.5%) عام 2007 الى (18.9%) عام 2012 الى ان عدد الفقراء لم ينخفض كثيرا، إذ انخفض من (6,890 مليون شخص) الى (6,748 مليون شخص) (استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2020، 2018، 9)، ووفقا لتقارير التنمية البشرية تعد هذه النسبة مرتفعة جدا في بلد نفطي تتجاوز ميزانيته (100 مليار دولار)، الامر الذي شكل تحديا امام عملية التنمية الاقتصادية التي يصبو لها الاقتصاد العراقي. وقد تعرض العراق بعد ذلك الى ازمة مركبة تمثلت بسيطرة عصابات داعش على ثلاث محافظات عراقية، بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط في عام 2014 إذا اجبر ذلك أكثر من ثلاث ملايين نازح حسب الاحصائيات على الفقر في عام 2015، وكل ذلك ضاعف من نسب الفقر في العراق وحسب وزارة التخطيط بلغت 20% على مستوى البلد، بينما تعدت حاجز 50% في بعض المحافظات في عام 2018.

ب- البطالة: ان تفشي ظاهرة البطالة تعد من اهم الظواهر التي تمتاز به سوق العمل العراقية، فالارتفاع المستمر في عرض العمل مقابل حدوث تباطؤ واضح في نمو الطلب والناجم عن عوامل متعددة منها ضعف معدلات الاستثمار ومن ثم ضعف القدرة على ايجاد فرص عمل، فضلا عن تواضع مستويات الانتاج وكفاءة الإدارة، الامر الذي ترتب عليه تفشي ظاهرة البطالة لاسيما بين الشباب من الخريجين وغيرهم ومن هم في سن العمل الذين تتراوح اعمارهم بين (15-29) سنة، لتتخفف بعدها هذه النسبة تدريجيا في الفئات العمرية اللاحقة، فقد انتشرت ظاهرة البطالة لاسيما الهيكلية منها جراء عدم توافر فرص عمل للقادرين عليه والراغبين فيه نتيجة فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام سوق العمل وانحسار دور القطاع الخاص، فضلا عن ضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي جراء الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها معظم الدول النامية ومنها العراق (هاشم، 2011، 264). فعلى الرغم من المحاولات للسيطرة على معدلات البطالة من قبل الخطط التنموية التي وضعتها الدولة الا انها لازالت

مرتفعة اذا ما قورنت بالبلدان المجاورة فقد بلغت ما نسبته (15.3%)، جراء الحرب مع داعش ونزوح الاف العوائل من مناطقهم وفرض سيطرته على ثلاث محافظات عراقية الامر الذي ادى الى تفاقم مشكلة البطالة وعرقلة عملية التنمية المستدامة التي يتطلع لها الاقتصاد العراقي للحاق بالركب الحضاري (الجوارين، 34). أضف الى ذلك عدم التنسيق بين حاجة السوق من التخصصات ومخرجات التعليم، فضلا عن الزيادة الهائلة في اعداد الخريجين الناتجة عن الزيادة السكانية كسبب رئيس فقد بلغ عدد سكان العراق 40 مليون نسمة في عام 2018، وزيادة اعداد الجامعات الاهلية في البلاد كسبب ثانوي وعدم تمتعها بالرعاية العلمية والكفاءة وقبول الطلاب ذوي المعدلات المتدنية ومنحهم الشهادة وهم لا يمتلكون المهارات والكفاءات والعقلية التي يحتاجها سوق العمل، ولا ننسى ظاهرة تشغيل الأطفال التي تنتشر بكثرة والتي تنافس القوة العاملة وغيرها من الأسباب الأخرى.

ت- التعليم: ان الاستثمار في مجال التعليم يعمل على خلق حيز لتوطيد العلاقة ما بين التعليم والتنمية المستدامة فكل منهما يكمل الاخر، فالتعليم هو الاداة لتطوير رأس المال البشري وزيادة انتاجيته، الامر الذي ينعكس ايجابا على زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة، فعلى الرغم من تصدر العراق مستويات جيدة على الشرق الاوسط في التعليم حتى عام 1980، الا انه اخذ بالتراجع خلال تسعينات القرن المنصرم وحتى وقتنا الحالي الى الحد الذي صنف فيه هذا النظام ضمن المجموعة الادنى في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من ضخامة الانفاق على التعليم الا ان الفجوة اتسعت ولم تكن المخرجات التعليمية تلي احتياجات السوق من حيث التخصصات والكفاءات العلمية مما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة لمخرجات التعليم العالي جراء ضعف نوعية التعليم، والتي ازدادت حدتها يوما بعد يوم في البلدان النامية بما فيها الدول العربية وهذا ما انعكس سلبا على عدم الرغبة في التعليم، وان من اهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق هو تدني معدلات الالتحاق وتدهور نوعية التعليم وارتفاع معدلات الرسوب، وبقاء الفجوة التعليمية بين النساء والرجال والتسرب عن الدراسة بالنسبة للنساء لاسيما في بعض المحافظات، فضلا عن ارتفاع كلفة التعليم وانعكاس التوتر الامني والسياسي والاقتصادي على الواقع التعليمي (هاشم، 2011، 265-266).

3- التحديات البيئية: يعد التلوث أحد أخطر التحديات التي تواجه البشرية لاسيما ذلك الناتج عن انتشار الغازات الدفيئة، اذ يشير "جون فرانسوا نوال" يؤدي هذا التلوث الى مخاطر كبيرة غير معروفة جدا وغير مؤكدة على صعيد العديد من الاجيال وخاضعة (لعدم التأكد)، كما أكد التقرير الذي تم اعلانه في باريس عام 2007 ان اللجنة الحكومية لتغيير المناخ (التقرير السنوي للبنك الدولي، 2009). قد انتقلت من مرحلة عرض التنبؤات وطرح التحذيرات الى تقديم الملاحظات على بدء حدوث ظاهرة التغير المناخي والتي برزت في التغيرات الآتية:

أ- تلوث المياه: ان تلوث المياه هو وجه اخر من وجوه التلوث البيئي الذي يعاني منه العراق الذي يمر بمرحلة انحدار وتردي نوعية المياه، اذ بلغت ملوحة مياه الانهار (1.5%) عام 2006 في حين بلغت نسبة التلوث بالكبريت لنفس العام حوالي (20%)، اما عن نوعية مياه العراق يشير المسح البيئي لعام 2015 الى ان مياه العراق غير صالحة للاستهلاك البشري بنسبة (77%) لسكان الريف و(40%) في المناطق الحضرية وهناك عدة مصادر لتلوث المياه

منها) التلوث الناجم عن الاستخدامات الصناعية، التلوث الناتج عن الصناعات الزراعية، التلوث الناتج عن الاستعمالات المنزلية والتلوث الناتج عن الضوضاء... الخ)، كما لم تسلم المياه الجوفية من التلوث كما حصل في معظم الأنهار جراء قيام القوات الأمريكية من عمليات دفن مستمرة في الأراضي القريبة من معسكراتها، فضلا عن المخلفات البشرية، وبما ان المياه الجوفية تنتقل من مكان الى اخر فان التلوث ينتقل معها الامر الذي ادى الى تزايد الحالات المرضية المختلفة، كما تنتشر في العراق العديد من البحيرات وجعلتها مكبا لزيوت الياقما، مما ينجم عن ذلك تلوث واسع وقتل للثروة السمكية فضلا عن نقل تلك الملوثات الى الانسان، كما ان حوالي (90%) من سكان العراق لا يحصلون على احتياجاتهم من الماء الصالح للشرب وتؤكد تقارير وزارة الصحة ان هناك حوالي (250-300طن) من المواد الصلبة غير المعالجة تصرف في الأنهار بشكل يومي مما ادى الى ارتفاع نسبة التلوث في المياه وتغير لونها، فضلا عن صرف المخلفات الصناعية الى الأنهار وانتشار ظاهرة نفوق الاسماك لاسيما ابان حرب الخليج جراء استخدام الاسلحة المحرمة دوليا ضد العراق (رشيد، 2017، 125-126).

ب- التصحر: يعاني العراق من تفاقم مشكلة التصحر التي باتت خطرا يهدد خلق توازن بيئي مستدام جراء الحروب التي خاضها لاسيما الحرب الاخيرة والتي تم فيها استخدام اليورانيوم المنضب، الامر الذي ترتب عليه تزايد اعداد الولادات المشوهة والامراض السرطانية وضيق التنفس جراء انتشار غبار اليورانيوم على قشرة التربة بفعل حركة الامطار والرياح، كما ادى الاستخدام العشوائي لمياه الري وقلع الاشجار الزراعية من قبل الانسان الى اتساع رقعة التصحر، فقد سجلت المساحات الشجرية المثمرة تزيادا ملحوظا خلال العقود الاخيرة (ماعد النخيل) جراء ارتفاع عوائدها في حين تدهورت المساحات المسجلة من الغابات، اذ كانت المساحات التي تشغلها الغابات حوالي (4%) من مساحة البلد، وتتركز في اقليم كردستان وشمال الموصل الا ان الحكومة لم تتخذ الاجراءات اللازمة لحمياتها والحفاظ عليها على الرغم من محدوديتها، فقد بدأت غابات الموصل بالتشكل والعمل عليها منذ عام (1954) ثم توسعت لتبلغ مساحتها (1096) دونم وبإشراف الادارة المحلية للمحافظة، ومنذ ذلك الحين لم تتابع الحكومات المحلية المتعاقبة على انشاء مشروعات مماثلة على الرغم من وجود بعض المحاولات وتطبيق خطة الحزام الاخضر لكن دون جدوى، عملت هذه الامور مجتمعة على ارتفاع نسبة التصحر في الأراضي العراقية اذا ما قورنت بمثيلاتها من الأراضي الصالحة للزراعة وتفاقت معها مشكلة البطالة اذ يعمل في القطاع الزراعي جزء كبير من السكان ويعتمدون عليها في قوتهم اليومي مما ادى الى الحيلولة دون توافر مقومات التنمية المستدامة التي يتطلبها الاقتصاد العراقي (الطائي، 2012، 17-18).

الجدول (2) انتاج النفط في العراق للمدة 2004-2016 (الف برميل /يوم)

السنة	انتاج النفط
2004	2106
2005	1840
2006	1952.2
2007	2035.2

2280.5	2008
2336.2	2009
2359.0	2010
2653.0	2011
2942	2012
2980	2013
3110	2014
3744	2015
4164	2016
4469	2017
4410	2018

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: اوابك

ث- التلوث الناجم عن الانتاج النفطي: تعد الظروف الاستثنائية التي مرت على الاقتصاد العراقي من المسببات للتلوث البيئي جراء الاعتماد بشكل مفرط على الانتاج النفطي في تغطية النفقات العامة - والجدول (2) يبين مدى تزايد الإنتاج النفطي- كما وتعد المنتجات النفطية من السلع الرئيسية المصدرة وبطبيعة الحال ما يصاحب عملية الانتاج من تسرب للغاز المصاحب وثاني اوكسيد الكربون والنيتروجين يعمل على تفاقم التلوث البيئي في العراق، فضلا عن عمليات حرق الابار النفطية بفعل العمليات العسكرية والتخريبية التي اسهمت بشكل كبير في تدمير البيئة وتلويثها، ووفقا لما سبق يعمل الاعتماد المتنامي على الانتاج النفطي في الصادرات على استنزاف مستمر للموارد البيئية والطبيعية والحاق الضرر بها كونها من السلع الناضبة، ناهيك عن ارتفاع نسبة التلوث الناجمة عن عمليات الانتاج المتزايدة مما يؤدي الى عرقلة العملية التنموية التي يصبو لها الاقتصاد العراقي (هاشم، 2011، 261). ومن الجدير بالذكر ان نسب غاز ثنائي اوكسيد الكربون قد ارتفعت بشكل كبير في العراق فعلى سبيل المثال ارتفعت من 82,4 مليون طن سنويا في عام 2008 الى 151,4 طن في عام 2018 وهذه نسب كبيرة من انبعاثات الغاز وكما مبين في الجدول ادناه.

الجدول (3) انبعاث غاز ثنائي اوكسيد الكربون في العراق للمدة (2004-2018) (مليون طن)

السنوات	غاز ثنائي اوكسيد الكربون
2004	72.87
2005	73.18
2006	68.98
2007	62.72
2008	82,4
2009	93,2
2010	99,1
2011	104,0
2012	111,1

119,5	2013
115,6	2014
115,6	2015
132,1	2016
133,7	2017
151,4	2018

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

(وكالة الطاقة الدولية) (BP Statistical Review of World Energy, 2019, 57)

ج- التمدن والسكن العشوائي: لا يخفى ان اتساع المدن في العراق لم يتأت جراء معاصرة التقدم الصناعي كما هو الحال في الدول المتقدمة، بل جاء نتيجة انعدام توافر شروط الحياة الصحية في الريف وضعف اهتمام الدولة بمحدودية الاراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن تنامي رغبة ابناء الريف في جني مكاسب الاستقلال والتمتع بالرفاه المعيشي الذي توفره المدينة، وتبعاً لذلك بلغت نسبة سكان الحضر (60%) عام 2015 ومن المتوقع ان تصل الى (80%) عام 2030، الامر الذي بات مشكلة تضاف الى المشاكل المعرفلة لعملية التنمية المستدامة بوجه عام وامام التصنيع بوجه خاص لأنه في هذه الحالة تصبح المدن مستهلكة اكثر من كونها منتجة اذا ما قورنت بمثيلاتها من المدن في الدول المتقدمة وبالتالي ستصبح عالية على الاقتصاد القومي واستنزافها قدرا كبيرا من الموارد الاقتصادية التي كان من الممكن ان توجه وجهات إنتاجية، فضلا عن ذلك فالمدن جرى تريفها، أذ ينجم هذا التريف عن تدني مستوى تحضر المدن العراقية نتيجة تمسك تفكير سكانها ذي الاصول الريفية بأنماط السلوك والتفكير التي تركوها في موطنهم الامر الذي بات معضلة لصهر هذه الاعداد الكبيرة واحتوائهم وتطبيعهم بطباع المدن العراقية مما شكل تحديا تنمويا جديدا يضاف الى التحديات السابقة امام صناعات القرار، فضلا عن ضرورة تفهم المخاطر الكامنة جراء مشكلة التحضر واحتمالات تفجرها مستقبلا، ناهيك عن الاثار السلبية التي قد تخلفها لإعاقة عملية التنمية وخططها المستقبلية لاسيما في قطاع التعليم والانتاج والخدمات، مالم تواجه هذه المشكلة بسياسة فاعلة تبدأ من الريف وتنتهي بالمدينة وتحولها الى ارضية خصبة لكل اشكال العدا للبلد (كاظم، 2005، 4).

المبحث الثالث

سبل النهوض بالاقتصاد العراقي لتحقيق التنمية المستدامة

اولاً: الرؤية التفاؤلية: إمكانية تحقيق التنمية المستدامة

تعد عملية التنمية الاقتصادية واحدة من اهم المشاكل التي لازال العراق يعاني من انعدام توافرها جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها، فضلا عن عملية التغيير عام 2003 وما رافقها من التحول من اتباع اسلوب التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق بطريقة الصدمة دون تهيئة المناخ المناسب لنجاح برنامج اقتصاد السوق الامر الذي ترتب عليه زيادة حدة الازمات المالية والنقدية التي باتت مشكلة خطيرة تهدد امنه واستقراره الاقتصادي وما نجم عنها من تراجع في معدلات النمو الاقتصادي الامر الذي يتطلب جملة من الإجراءات لمواجهة تراجع معدلات النمو والمتمثلة بالنقاط الاتية:

1- محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي: يعد الفساد ظاهرة عالمية ليست وليدة العصر الا ان مسألة القضاء عليها او مكافحتها بدأت منذ انشاء منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 وهي منظمة غير حكومية مهتمة بالفساد على المستوى الدولي، ظهرت بعدها الكثير من المنظمات التي لها ذات الاهتمام، ففي العراق ظاهرة الفساد انتشرت منذ فترة طويلة، وهو يحتل المرتبة الثانية ويتسلسل 178 من مجموع 180 دولة بمؤشر ثقة 1.3 عام 2008 بعد الصومال ومينمار، انخفضت هذه الظاهرة في عام 2012 إذ احتل الترتيب 169 وبدرجة ثقة 1.8% من مجموع 176 دولة وذلك لعدم مشاركة العديد من الدول في الإحصائية، اما في عام 2018 احتل المرتبة 168 اذ يصنف ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم مقارنة مع البلدان الأخرى كالهند واليابان والمانيا، ويعزى ذلك الى انعدام الامن والاستقرار لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وضعف سلطة القانون، وانتشار الفقر والبطالة، فضلا عن الانحياز المؤسسي الشامل خلال الحقبة الزمنية ذاتها وغيرها من الاسباب التي اتخذت اشكال عدة كالتهرب والقتل والتهجير القسري والتزوير والغش والتلاعب بأشكاله وانواعه، وكما موضح بالجدول ادناه.

الجدول (4) تسلسل العراق بين الدول في الفساد للمدة (2004-2018)

السنوات	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	تسلسل المانيا	تسلسل الهند	تسلسل ايران	تسلسل اليابان
2004	146	129	15	90	87	26
2006	163	160	16	70	105	17
2008	180	178	14	85	141	18
2010	180	175	15	87	146	17
2012	176	169	13	94	133	17
2014	175	170	14	85	136	15
2016	176	166	10	79	131	20
2018	180	168	11	78	138	18

المصدر: تم اعداد البيانات من قبل الباحثين بالاعتماد على:)

(Corruption perception index (2004-2018)

وقد ترتب على ذلك تبديد للموارد المالية بشكل كبير جراء تفشي الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة والذي ترتب عليه تلكؤ مستمر في المشاريع كافة، ووفقا لذلك يحتاج الاقتصاد العراقي الى خطوات وإجراءات جادة لمحاربة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، وذلك من خلال التخلص من الاحزاب والبرلمان والمحاصصة الحزبية ومجالس المحافظات والامتيازات التي تسببت في هدر أموالا هائلة وبالتالي الاضرار بالموازنة العامة، فضلا عن جملة من الاجراءات الفعلية والجادة للخروج من ذلك النفق المظلم والمتمثلة بما يأتي:

- المحاسبة: وهي اخضاع جميع الموظفين في الدولة الى المسائلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم واعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة امام مسؤوليهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة من وزراء ومن في

مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم امام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وعلى رأسهم السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية (محمد ج، 2013، 7).

المساءلة: هي تقديم المسؤولين الذين تم تعيينهم او انتخابهم تقارير دورية وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها، حول سير عمل المؤسسة وبشكل تفصيلي، يوضح الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي تواجههم، كي يتم مطابقة اعمال المسؤولين مع تحديد القانون لوظائفهم ومهامهم، لكي يكتسب هؤلاء الشرعية والتي تضمن استمرارهم في عملهم (راهي، 207). التي تتحقق عن طريق تفعيل دور أجهزة الرقابة في الدولة وضمان استقلاليتها بعيدا عن الأحزاب والكيانات السياسية، وتفعيل قانون من اين لك هذا.

لنزاهة: تعني ضرورة اتسام المسؤولين في القطاع الحكومي بقيم عالية عند اتخاذ القرارات تحكم تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة، كما ينبغي عليهم ان يتصرفوا بكل امانة واستقامة عند التصرف بالأموال العامة وادارة موارد الدولة والشأن العام، كما ان النزاهة تعتمد على فعالية اطر الرقابة، وتتأثر بالتشريعات القانونية التي تسنها الجهات ذات العلاقة طالما ان ثقة الحكومة تتأثر بما يتصوره المجتمع عن المسؤولين الذين لا يتسمون بالنزاهة والامانة والاستقامة، اذ يحتاج تحقق التنمية المستدامة ان تتوافر درجة عالية من النزاهة في اداء صناع القرار السياسي والاقتصادي في الدولة والالتزام بقواعد منظمة الشفافية العالمية والتي اكدت على (الغانمي، 2014):

أ- القضاء على الترهل الوظيفي في المؤسسات العامة

ب- تفعيل دور الضرائب لاسيما الجمركية منها نظرا لصعوبة التلاعب بها

الشفافية: يقصد بها ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور، فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والافصاح للمواطنين عن السياسات العامة المتبعة، لا سيما السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، ايضا تعني الشفافية الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة او السرية، التي تتسم بالغموض وعدم اسهام الجمهور فيها بشكل واضح (مصلح، 2013، 48-49). أي ان تكون كل الإجراءات التي تتولى الحكومة القيام بها امام انظار المواطنين والابتعاد عن التلاعب بالسياسة المتبعة او التمويه بأساليبها، أي ان يكون الشعب هو الحكم على أفعال الحكومات وليس العكس بهذا تتحقق الشفافية والعدالة.

2- تفعيل الدور المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي: ان لوزارة التخطيط في العراق دورا مغيبا كليا عن الواقع بل يكاد ان يكون

معدوما على الرغم من أهميتها البالغة، اذ تشكل محورا أساسيا في دفع العملية التنموية، ويعزى ذلك الى هشاشة النظام السياسي السائد والمحاصصة الحزبية التي تلغي التخطيط بشكل كامل جراء التضارب في مصالح السياسيين في اغلب الخطط المزمع اقامتها، لا بل ومحاربتها في اغلب الأحيان، فالاقتصاد العراقي احوج ما يكون الى خطة استراتيجية تطبق بشكل فعلي تأخذ بنظر الاعتبار جميع المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها، فالخطط التنموية الخمسية التي وضعت لم يطبق منها الا الجزء اليسير كما في خطة التنمية الوطنية (2018-2022) التي تهدف الى إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية، فقد مضى على اعدادها ثلاث سنوات ولم تحقق الخطة المستوى المنشود، إذ لا زال البلد في فوضى عارمة على جميع الأصعدة، اذ تواجه الخطط التنموية في العراق مجموعة من التحديات التي تتمثل في الافتقار الى وجود نظام مؤسسي متكامل يعمل على دعم القرارات التخطيطية، وقلة المسوحات الإحصائية التي تغطي كافة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن المبالغة في وضع اهداف غير قابلة للتحقق لا تنسجم مع الموارد المتاحة، وضعف آلية تدفق البيانات بين الجهات المعنية في الوقت المحدد، كما يعاني من عدم إلزامية تنفيذ ما تتضمنه الخطة من قبل الجهات المعنية بالتنفيذ، ومن ضمن التحديات التي واجهها التخطيط الاستراتيجي في العراق، تذبذب أسعار النفط وعدم استقرار الموارد المالية، وظروف

الأوضاع الداخلية في العراق ودول الجوار، بالإضافة الى اتباع سياسات تجارية غير ملائمة من قبل بعض الأطراف الدولية والإقليمية (طلحة، 2020/، 58). ونظرا لكل ما مر آنفا، ان على وزارة التخطيط والمؤسسات التابعة لها عليها أخذ دورا فاعلاً حقيقياً من خلال تقديم خطة تنمية وطنية تأخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد العراقي.

3- تنوع مصادر الدخل: التنوع هو تحول جذري في الهيكل الاقتصادي اساسه قاعدة عريضة من الصناعات الانتاجية ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية والذي يحتاج الى سلسلة من العمليات ذات التخطيط الدقيق والى عمليات تحويل كبيرة ومدى زمني لا يقل عن المتوسط، وتدخّل حكومي واستثمارات محلية واجنبية وتكنولوجيا متطورة في جميع المجالات، ونظراً للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فهو بحاجة الى اتباع سياسة التنوع وتكوين قاعدة إنتاجية مستدامة تضمن حقوق الاجيال القادمة، والتي توفر حماية من المرض الهولندي ومن التقلبات في الصناعة النفطية نتيجة التغير في أسعار النفط التي تعرض النشاط الاقتصادي للتقلبات الخارجية وكذلك توفر فرص عمل مباشرة للقادرين عليه والراغبين فيه وبالتالي التخلص من مشكلة البطالة المتجذرة في الاقتصاد العراقي كنتيجة لتطوير قطاعي الزراعة والسياحة والخدمات التي تتميز بكثافة العمل (استراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، 2005).

ان تنوع الاقتصاد العراقي يعتمد على استغلال عوائد السلعة الأساسية (النفط) أفضل استغلال وتوجيهها لزيادة فاعلية القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال زيادة نسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي وهو القاعدة التي تضمن تنمية مستدامة للاقتصاد، ووفق هذه الرؤية وحسب توقعات منظمة الطاقة الدولية فإن اجمالي الصادرات في عام 2025 تبلغ 4.4 مليون برميل يوميا وبسعر 88.3 دولار للبرميل الواحد (world (international angry agency, 2019) (bank, 2015)، لذلك فإن العوائد النفطية تصل تقريبا الى 142 مليار دولار سنويا وهذه ثروة بحد ذاتها ربما تفوق ميزات بلدان أخرى، ناهيك عن مصادر الإيرادات الأخرى كالجمارك التجارية والضرائب وغيرها وتبعاً لذلك يمكن تنوع الاقتصاد العراقي باستغلال هذه العوائد وتوجيهها للتوجيه الأمثل ومن خلال اتباع الطرق التالية:

● تفعيل دور القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة والخدمات)

يمتاز الاقتصاد العراقي بمهمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، اذ ان القطاعين الزراعي والصناعي لا يسهمان بشكل فاعل ومؤثر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الا بنسبة ضئيلة جدا، جراء الاعتماد الكلي على النفط في تكوين الإيرادات العامة، ووفقا لذلك ينبغي الاهتمام بمهذين القطاعين بصورة فاعلة وتأمين الاموال اللازمة لقيامهما وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي فيهما، ويتم ذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية منها والصناعية واعطاءها الأولوية في التمويل، وتقديم المعونات للمزارعين والفلاحين ودعم الأسعار واعفائهم من الضرائب او تقليلها بما يسهم في إنجاح وتشجيع الزراعة، فضلا عن تشجيع الصناعات المحلية كمشاريع تعليب وتحويل التمور والطماطم وصناعة منتجات الالبان التي تنتشر في جميع محافظات العراق تقريبا على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك دعم كل المنتجات المحلية وتقليل الاستيراد لا سيما المنتجات التي حقق فيها الاقتصاد العراقي اكتفاءه الذاتي وفرض الضرائب على استيرادها.

● قيام مشاريع الطاقة المتجددة

يمتلك العراق امكانيات كبيرة من الطاقات المتجددة يأتي في مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمائية والكتلة الحيوية، إذ لا يخفى تمتع العراق بشعاع شمسي هائل يستمر في اغلب اشهر السنة ويبلغ ذروته في فترات الصيف، وفي حال استغل هذا الشعاع الشمسي بالشكل الامثل لحقق وفرات كبيرة من الطاقة تؤثر ايجابياً في الاقتصاد العراقي، بدأ العراق يتجه نحو استثمار هذه الطاقة، إذ اطلقت وزارة الكهرباء العراقية الجولة الاولى من مشاريع محطات الطاقة الشمسية في عام 2019 بقدرة 755 ميغاواط، وقد توزعت هذه المشاريع على محافظات بابل، كربلاء، الديوانية،

واسط والمثنى، والتي من المزمع الانتهاء من هذه المشاريع بنهاية عام 2020 (محمد د، محمد، صفحات متعددة). إلا أنها مشاريع كبيرة في مدة زمنية قصيرة ناهيك عن مشكلة توفر التمويل الكافي لدعم هذه المشاريع، وذلك جراء التخبط والتلكؤ الذي تشهده الساحة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن الطاقة الشمسية في العراق فهو يمتلك قدرات كبيرة من طاقة الرياح يمكن ان تلعب دوراً مهماً في تنوع مصادر الطاقة، إذ إن معطيات طاقة الرياح التي تم قياسها في العراق تؤكد ذلك، فتبلغ سرعة الرياح على ارتفاع 10 متر نحو 3.2-4.5 متر/ثانية وبكثافة 7.0 وات/متر مربع، في اغلب أيام السنة، في حين تبلغ سرعة الرياح على ارتفاع 100 متر نحو 5.77 متر/ثانية وبكثافة 27.8 وات/متر مربع، ووفقاً لذلك تبلغ طاقة الرياح على ارتفاع 10 متر نحو 0.1 كيلو وات في الساعة/متر مربع/يوم، وعلى ارتفاع 100 متر نحو 0.4 كيلو وات في الساعة/متر مربع/يوم (الشمري، 2020، 124-125)، ومن الجدير بالذكر وعلى الرغم من ان هذه المعطيات المقاسة لطاقة الرياح تختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر إلا أنها تشير الى امكانية استثمار هذه الطاقة في العراق بشكل مجدي، فضلاً عن ارتفاع قوة الرياح البحرية للعراق وتحديدًا في منطقة الخليج قرب البصرة، وفيما يخص الطاقة المائية فان الاراضي العراقية تنعم بدجلة والفرات وتفرعاتهما وعلى الرغم من اقامة المحطات المائية والسدود لإنتاج الطاقة الكهرومائية (سد دوكان، سد دربن دخان، سد الموصل، سد حميرين، سد حديثة، سد سامراء، سد الهندية، سد الكوفة) إلا أنها تعد متواضعة وبطاقات انتاجية ضعيفة وتقنيات قديمة لا تواكب التطورات العالمية وبذلك فهي لا ترتقي لمستوى الطموح، كذلك الامر بالنسبة لطاقة الكتلة الحيوية فأن استغلالها في العراق يكاد ان يكون معدوماً على الرغم من الكميات الكبيرة من الكتلة الحيوية في العراق، وحسب التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الكهرباء لعام 2018 فان محطات الانتاج الكهربائي تتوزع كالآتي: محطات بخارية 8، محطات غازية 33، محطات متنقلة 6، ومحطات الديزل وديزل هونداي وديزلات 12 stx والمحطات الكهرومائية 8، ووفقاً لذلك فان نسبة مشاركة المحطات التي تعتمد على الوقود التقليدي تبلغ 77% بينما المحطات الكهرومائية النظيفة بلغت نسبتها 2% فقط بكمية انتاجية 1817702 ميكا واط بالساعة والباقي طاقة مستوردة واستثمار، إذ لا زالت الطاقة النظيفة تحتل نسب ضئيلة جداً من الانتاج السنوي في العراق.

4- اعادة النظر بالسياسات والبرامج الاقتصادية

ان السياسات والبرامج الاقتصادية التي ترسمها الحكومة لإصلاح الوضع في العراق لا بد ان تتلاءم مع الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد لا سيما بعد التغيرات التي حدثت منذ عام 2003 فهي تحولات جذرية وكما ذكرنا سابقاً، اذ ينبغي ان تسعى الحكومة الى بناء نظام مؤسسي متكامل يدعم القرارات التخطيطية، والعمل الى إجراءات مسوحات إحصائية لكافة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في البلد واتباع سياسات تجارية ملائمة مع الشركاء التجاريين، فالحكومة العراقية قد بذلت جهود ملموسة في سبيل التغلب على اغلب التحديات التي واجهت الخطط الاستراتيجية تمثلت في اعتماد أنظمة وبرامج حديثة لنقل المعلومات والبيانات، والتحول نحو الحوكمة الالكترونية، وإصدار تشريعات وتعليمات ملزمة بتنفيذ خطة التنمية الوطنية، فضلاً عن سعيها الى تطوير آلية تضمن التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية في التخطيط والمتابعة وتطوير قدرات العاملين في هذه المجالات (طلحة، 58)، وكل هذه الإجراءات تصب في الاتجاه الصحيح فيما لو تم اخذها على محمل الجد.

5- الاستدامة المالية

تعد الاستدامة المالية واحدة من اهم الركائز التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة لاسيما وأنها تسهم في ضمان حقوق الاجيال القادمة وعدم المساس بها من خلال تحسين الانفاق العام دون الاضرار بالملاءة المالية للدولة (السعيد، 2017، 106)،

ولتحقيق استدامة مالية لا بد من تنويع الاقتصاد، إيرادات الدولة تنأى فقط من القطاع النفطي والذي يمتاز بتقلباته الكبيرة ارتفاعاً وانخفاضاً وهذا يوفر موارد مالية غير مستقرة مما يؤثر سلباً في تحقيق الاستدامة المالية، الا انه لو تم النهوض بالقطاعات الأخرى سيعمل على توفير مورد مادي إضافي يجعل الحكومة قادرة على تغطية جميع نفقاتها وعلى توفير فوائض إيجابية على المدى المتوسط والطويل مما يجعلها أكثر قدرة على التقليل من المديونية التي أثقلت كاهل الدولة، والحصول على موارد مادية مستدامة. ويجب ان لا ننسى ان استدامة الموارد المالية قد واجه جملة من التحديات وهي مشكلة إعادة الاعمار والاستثمار فيها ومشكلة النازحين وهذه قد تطلبت موارد مالية كبيرة لتلبيتها.

ثانياً: الرؤية التشاركية: عدم امكانية تحقيق التنمية المستدامة

تعتمد هذه الرؤية على افتراض بقاء الإنتاج النفطي بدون زيادة أي لا يتعدى حاجز 4 مليون برميل يوميا والاسعار لا تتعدى 50 دولار للبرميل فضلا عن بقاء الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية على ما هي عليه متعثرة وغير مستقرة وغير فاعلة والسياسات الاقتصادية المتبعة لا تراعي ظروف البلد من جميع النواحي، فهذا يفضي الى جملة من الأمور منها بقاء الاقتصاد ريعي احادي الجانب دائم العرصة الى تقلبات اسعار النفط، زيادة اعداد العاطلين عن العمل في ظل مخرجات التعليم الهائلة نتيجة سوء إدارة التعليم وتوجيهها حسب حاجة السوق، اضعف الى ذلك زيادة النمو السكاني، تردي أوضاع الخدمات من بنى تحتية ومياه صالحة للشرب وكهرباء وصرف صحي، زيادة الانكشاف على العالم الخارجي، تنامي الفقر اذ يزداد الفقراء فقرا والاغنياء يزدادون غنى نتيجة الفساد المالي والإداري والاقتصادي، العجز المستمر في الموازنة وزيادة المديونية نتيجة الاقتراض المحلي والخارجي، أي لا يمكن تحقيق نمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام وبذلك لا يمكن ان تستدام التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في العراق، إذا تم معالجة كافة المعوقات التي تقف للحيلولة دون تطبيقها.
- 2- يملك العراق موارد طبيعية ومصادر متنوعة من الطاقة سواء التقليدية منها او المتجددة التي يمكن استغلالها لتحقيق اقتصاد مستدام
- 3- ان عدم الاهتمام بتنويع القاعدة الاقتصادية واستغلال العوائد النفطية بشكل أمثل جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا هشاً وعرضة للتقلبات الخارجية في اسواق النفط العالمية
- 4- عدم توافر الاستقرار الامني والسياسي أدى الى عدم جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتوظيفه بما يتلاءم مع حاجة التنمية المنشودة في العراق
- 5- الفشل في إيجاد صناديق الاستثمار من شأنها الحفاظ على الإيرادات ابان المدة التي حققت فوائض اقتصادية
- 6- تفشي الفساد المالي والاداري وغياب الشفافية والمساءلة والمحاسبة القانونية أدى الى تدهور الكفاءة والجدية في العمل من قبل العاملين في المؤسسات لاسيما الحكومية منها
- 7- عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية الاخرى التقليدية والمتجددة على الرغم من توافرها والتي يمكن ان تسهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

- 8- التركيز في الانفاق على الانفاق الاستهلاكي لاسيما الاجور والرواتب، فضلا عن تخصيص مبالغ كبيرة لمواجهة تنظيم داعش الارهابي واهمال الانفاق الاستثماري الذي يعد المحرك الاساس لدعم العملية التنموية التي يتطلع لها الاقتصاد العراقي للحاق بالركب الحضاري الذي تشهده الدول المتقدمة
- 9- عدم الاستفادة من التجارب التنموية في الدول البترولية ذات الاقتصادات المشابهة للاقتصاد العراقي، مثل الامارات والسعودية التي حققت معدلات نمو اقتصادي جيدة

التوصيات

- 1- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تحقيق نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية ليتسنى للتنمية الاقتصادية المستدامة تحقيق الاهداف المنشودة والمتماشية مع الخطة الخمسية.
- 2- العمل على تحقيق التنمية المكانية والتوازن التنموي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال احداث التكامل فيما بينها ليتسنى لصناع السياسة الاقتصادية العمل على حفظ حقوق الاجيال القادمة
- 3- ضرورة الحفاظ على تحقق الاستدامة البيئية بما يكفل حماية حقوق الاجيال القادمة وعدم المساس بها وبالتالي زيادة اسهام الايرادات العامة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
- 4- الاستثمار في رأس المال البشري وتأهيل الكوادر الادارية العاملة في القطاعين العام والخاص اسوة بالتطور الفكري الذي يشهده العالم اليوم.
- 5- القضاء على البطالة لاسيما بين فئة الشباب كونهم الاكثر فاعلية في بناء اقتصاد مستدام نظرا لما يتمتعون به من طاقات ابداعية تسهم في دفع محرك العملية التنموية الى الامام.
- 6- العمل الجاد على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي من اجل خلق مناخ ملائم للاستثمارات العامة والمكانية والتخلص من برائن الارهاب
- 7- العمل على تطوير الهياكل الارتكازية التي تعد واحدة من اهم مقومات التنمية المستدامة في البلد
- 8- تقليل الاعتماد على المكون النفطي والاستفادة من الايرادات الناجمة عنه لاسيما اوقات الرخاء الاقتصادي للسيطرة على الازمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر
- 9- ضرورة عمل صناديق التنمية الاقتصادية التي تسهم بشكل فاعل في تحقق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة

المصادر

- 1- محمد أ، أسماء جاسم (2012). التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق. بحث منشور: مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 35، عدد 93.
- 2- نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (1472). سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، : الإصدار الحادي عشر.
- 3- محمد ب، أسماء جاسم (2019). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة تجارب عربية مختارة مع إشارة الى العراق. June2019:Route Education and Science Volume 6(6).

- 4- اعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية 2030. مرفق " اطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .
- 5- عبد الرحمن، العايب (2010-2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- 6- حسن، احمد فرغلي. البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث. كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
- 7- هاشم، حنان عبد الخضر (2011). واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل. مركز دراسات الكوفة. العدد 21.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية (2016). مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق. العراق: بحث منشور، قسم إحصاءات البيئة.
- 9- الحساني، فارس كريم، عبد خضير، ايمان (2014). متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي - دراسة تحليلية. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس.
- 10- United nation, indicators of sustainable development, OP.
- 11- مرزا، علي (2013). الواقع والاتفاق الاقتصادية. بيروت: ورقة عمل، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 12- يونس، عدنان حسين وآخرون (اب 2016). واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2012-2013). مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد4، العدد16.
- 13- صندوق النقد العربي ب (2001). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الامارات
- 14- صندوق النقد العربي ج (2015). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الامارات
- 15- رشيد، نائر محمود، لفته، فاطمة مصحوب (2016). اثار مشكلة التصحر وتداعيتها على الزراعة والامن الغذائي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، عدد21.
- 16- الشاوي، عبد الله نجم، محمد، عامر احمد (2011). دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية"، مجلة الادارة والاقتصاد، سنة34، عدد89.
- 17- السباهي، مضر منعم (2012). دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح.
- 18- وكالة الطاقة الدولية (بدون سنة نشر). افاق الطاقة في العراق. تقرير خاص ضمن كتاب توقعات الطاقة في العالم.
- 19- الجوارين، عدنان فرحان. التنمية المستدامة في العراق - الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 20- جمهورية العراق (2018)، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة (2018-2022)، كانون الثاني.

- 21- التقرير السنوي للبنك الدولي 2009.
- 22- رشيد، سهاد احمد (2017)، اثار المشاكل الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق وطرق معالجتها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. جامعة البصرة: كلية الادارة والاقتصاد، العدد 126.
- 23- الطائي، وليد خليف جبارة (2012). التلوث البيئي والاقتصاد الأخضر. وزارة المالية: الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية.
- 24- كاظم، حسن لطيف (2005)، المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 3.
- 25- محمد ج، يمن احمد (2013 ايلول). الفساد والمسائل في العراق. بغداد: ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش ايرت، مكتب الأردن والعراق.
- 26- راهي، محمد غالي. الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته. مجلة الكوفة: العدد 2.
- 27- الغانمي، عبد الله بن سعد (2014)، دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد. الأردن: ورقة عمل، المنتدى العلمي الجرام المستحدثة في ظل المتغيرات والتحوليات الإقليمية والدولية 2014/9/4-2، كلية العلوم الاستراتيجية.
- 28- مصلح، عبير (2013). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة. رام الله: الطبعة الثالثة.
- 29- طلحة، الوليد أحمد (2020 يونيو)، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- 30- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (حزيران 2005). ستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، طبعة أولية.
- 31- international energy agency 2019. Iraq's energy sector, A roadmap to a Bright Future.
- 32- World bank commodity forecast price data, October 2015
- 33- محمد د، راتول، محمد، مداخي، صناعة الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين امدادات الطاقة الاحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك". بحث منشور على الانترنت.
- 34- الشمري، مايع شبيب وآخرون (2020). السياسة النفطية وقطاع الطاقة في العراق: الواقع واستشراف المستقبل. النجف: مؤسسة النبراس للطباعة.
- 35- السعيد، ناجي ادريس عبد (2017)، الدين العام وانعكاساته على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003—2014). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، السنة 21.
- 36- الجهاز المركزي للإحصاء. بيانات وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، اعداد متفرقة.
- 37- صندوق النقد العربي أ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي. اعداد متفرقة.
- 38- اوبك. تقرير الأمين العام السنوي. اعداد متفرقة.
- 39- BP Statistical Review of World Energy, 68th edition, 2019, p.57
- 40- وكالة الطاقة الدولية، www.iea.org

أثر السياق في توجيه معنى الألفاظ المركبة في كتاب ما يعول عليه

في المضاف والمضاف إليه للمحيي

م.م. عادل ماضي صبر

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة/3

adelmadi1976@gmail.com

009647717393368

ملخص البحث:

السياق يوضح دلالة الألفاظ المركبة ويحدد معناها لوجود قرائن توضح ذلك المعنى، و السياق بأنواعه المختلفة له أثر في تحديد دلالة الكلمة أو التركيب؛ لأنّ الدلالة المعجمية تحتمل أكثر من وجه ومن يحدد المعنى المراد السياق سواء أكان السياق لغويًا أم سببيًا أم سياق موقف أو غيره، فالكلمة أو الألفاظ المركبة يختلف معناها من سياق لآخر طبقا للسياق الذي وردت فيه.

وارتأيت في بحثي هذا دراسة (السياق و أثره في بيان معنى الألفاظ المركبة في كتاب ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه للمحيي)، وهو معجم للألفاظ المركبة تركيبًا إضافيًا والتي شرحها المحي بالسياقات المختلفة واقتضت طبيعة البحث والدراسة إتباع المنهج الوصفي لبيان دلالة التراكيب وأثر السياق بأنواعه المختلفة في بيان معنى التراكيب الإضافية وقد اخترنا السياق اللغوي والسياق السببي و سياق الموقف والتي انتهجها المحي في شرح هذه التراكيب الإضافية الواردة في كتابه .

The effect of context in directing the meaning of compound phrases in al-Muḥibbī's book titled

"Mayouawal Alaah fi Almodaf Walmodaf Aḷayh"

Adel Madi Sabr

General Directorate of Education, Baghdad, Rusafa/3

Abstract:

The context clarifies the semantic of the compound phrases and determines its meaning because there are contextual circumstances clarifying that meaning. The context in its various types has an impact on determining the semantical meaning of the words or the structural phrases, since the lexical meaning contains literally more more than one meaning but the contextual circumstances determines the intended meaning, whether linguistically, casual, or situational contexts or otherwise. The meaning of words or compound phrases differ from one context to another according to the context in which they are mentioned.

In this study, the researcher deals with " The effect of context in directing the meaning of compound phrases in al-Muḥibbī's book titled 'Mayouawal Alaah fi Almodaf Walmodaf Aḷayh.'" , which is a lexicon of compound phrases with an additional structure, which al-Muḥibbī explained in different contexts. This study follows the descriptive method to demonstrate the significance of the structures. The researcher chooses the linguistic, the causal context, and the situational contexts which al-Muḥibbī followed in explaining these additional structures contained in his book.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على خير خلق الله؛ محمد بن عبد الله, وآل بيته الطيبين الطاهرين, وصحبه المنتجبين.

أما بعد:

فبعدّ السياق من القضايا اللغوية التي نالت قسطاً وافراً من دراسات العلماء والباحثين , فالسياق بأنواعه المختلفة له أثر في تحديد دلالة الكلمة أو التركيب؛ لأنّ الدلالة المعجمية تحتمل أكثر كم وجه ومن يحدد المعنى المراد السياق سواء أكان السياق لغوياً أم سببياً أم سياق موقف أو غيره,

وبحثنا الموسوم(السياق و أثره في بيان معنى الألفاظ المركبة في كتاب ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه للمحي), وقد وقع الاختيار على كتاب (ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه للمحي المتوفى 1111هـ) لما فيه من خزين لغوي للألفاظ والتراكيب, فهو معجم للألفاظ المركبة تركيباً إضافياً والتي شرحها المحي بالسياقات المختلفة واقتضت طبيعة البحث والدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي لبيان دلالة التراكيب وأثر السياق بأنواعه المختلفة في بيان معنى التراكيب الإضافية وقد اخترنا السياق اللغوي والسياق السببي وسياق الموقف والتي انتهجها المحي في شرح التراكيب الإضافية الواردة في كتابه , ووقف البحث على عدد من المصادر والمراجع في السياق والدلالة , والمعاجم اللغوية والكتب الأدبية واللغوية والدواوين الشعرية والتي استفدت منها في البحث .

والبحث قسم إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول شرح معنى التركيب الإضافي بالسياق اللغوي, أما المبحث الثاني شرح معنى التركيب الإضافي بالسياق السببي, وشرح المبحث الثالث معنى التركيب الإضافي بسياق الموقف, ثم الخاتمة والنتائج التي توصل إليها البحث, بعدها قائمة بأسماء المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

وفي الختام أسأل الله التوفيق والسداد, وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد

السياق كما هو معلوم له أثرٌ في بيان معنى الألفاظ المفردة والمركبة لذلك اهتمّ به أصحاب المعجمات وبيّنوا معاني أكثر الألفاظ الواردة في معجماتهم بالسياق بأنواعه المختلفة، والسياق بمعناه اللغوي مشتق من مادة (سوق) ، يقول ابن فارس " السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء. يقال ساقه يسوقه سوقا. والسيقة: ما استيق من الدواب. ويقال سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقتها. والسوق مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق. والساق للإنسان وغيره، والجمع سوق، إنما سميت بذلك؛ لأنّ الماشي ينساق عليها" (ابن فارس، 1979، الصفحات 117، الجزء/3)، وقال الزمخشري من المجاز: " هو يسوق الحديث أحسن سياق، و إليك يساق الحديث وهذا الكلام مساقاة إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده" (الزمخشري، 1998، الصفحات 484، الجزء/1)، فالعنى يدور بين التابع والاتصال، وأسلوب الكلام ، أمّا تعريف السياق في الاصطلاح فله تعاريف متعددة منها أنّ " السياق بمعناه الاصطلاحي يساعد في كشف معنى الكلمة نتيجة الاتفاق عليها في الوضع بين المتكلم والسامع" (حسن، 1999، صفحة 30). وسياق الكلام هو: "أسلوبه ومجراه نقول وقعت هذه العبارة في سياق الكلام ، أي جاءت متفقة مع مجمل النص وللتقيّد بسياق الكلام في تفسير النصوص وتأويلها فائدة منهجية؛ لأنّ معنى العبارة يختلف باختلاف مجرى الكلام، فإذا شئت أن تفسّر عبارة من نص وجب عليك أن تفسرها بحسب موقعها في سياق ذلك النص" (صليبا، 1982، الصفحات 681، الجزء/1)، إذا فالسياق يعني التابع بين الكلمات، وتتابعها بشكل متسلسل ومتجانس في إطار الظروف المحيطة بها ومراعاته لمقتضى حال المتكلم والسامع ، لتحديد المدلول للكلمة، و" ومفهوم السياق من حيث الاصطلاح، فيدلّ على تابع الكلام وأسلوبه الذي يجري عليه" (مصطفى، الزيات، عبد القادر، و النجار، 1998، الصفحات 465، الجزء/1)، والمقصود" به جوار الكلمات في التلاصق الركني للجمل في الملفوظ ، أي ما يسبقها وما يلحقها من مفردات ، وعادة ما تعدّ العوامل الصوتية والنحوية والصرفية في تركيب الكلام مظهرًا سياقيًا أو تركيبياً" (ذريل، 1981، صفحة 160) .

إنّ دراسة " معاني الكلمات تتطلب تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها ، حتى ما كان منها غير لغوي ومعنى الكلمة - على هذا - يتعدّل تبعًا لتعدد السياقات التي تقع فيها ، أو بعبارة أخرى تبعًا لتوزعها اللغوي" (عمر، 2009، صفحة 69) ، وتفسير المفردة أو التركيب بالسياق أمر اتّبعه أصحاب المعجمات و السياق يقصد به " هنا ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى وقد يكون التوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال ؛ وقد يكون ما يصاحب اللفظ من غير الكلام مفسرًا للكلام؛ وقد تكون العلاقة بين هذا الكلام وبين شيء آخر، كلامًا كان أو غير كلام ، داعيًا إلى استعمال اللفظ بالطريقة التي يستعمل بها في اللغة" (أبو الفرج، 1966، صفحة 116) .

وقسّم اللغويون السياق إلى أنماط مختلفة ، فقسّمه بعضهم إلى سياق لغوي، وسياق ثقافي وسياق عاطفي، وسياق الموقف ينظر: (سلامي، 2007، صفحة 102 - 112) ، وقسّمه آخرون إلى لغوي واجتماعي وسببي (أبو الفرج، 1966، صفحة 116 - 123)، وفي صدد ذلك سندرس ثلاثة أنواع من السياق لدراسة أثرها في توجيه معنى التراكيب الإضافية في معجم الحبيّ وهي: التفسير بالسياق اللغوي، وسياق الموقف، والسياق السببي، فالحبيّ في كتاب (مايعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه) شرح التراكيب الإضافية بطرائق مختلفة منها: التفسير بتحديد الدلالة ، والشرح بالمرادف، والتفسير بالسياق اللغوي، و

السبي، وتحديد الدلالة بسياق الموقف، ينظر: (المحبي، 2010، صفحة 81-71 الجزء 1)، ونلاحظ أنه كان يفسر التراكيب الواردة في كتابه بهذه السياقات.

ويكون التركيب في الأسماء، والحروف، والإفراد هو الأصل، ولا " يكون التركيب فيما أخذت منه الأفعال؛ وهي المصادر، ولا في الصفات الجارية على الأفعال، وإتّما يكون في الأسماء، نحو بعلبك، ومعد كرب، وما أشبه ذلك، وفي الحروف نحو: هلا، ولو لا" (السيوطي، 1990، صفحة 322)، والمعنى اللغوي للتركيب هو وضع شيء فوق شيء تقول: "رَكْبُهُ تَرْكِيْبًا: وَضَعَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَتَرَكَّبَ، وَتَرَكَبَ، مِنْهُ: رَكَّبَ الْفَصَّ فِي الْحَاتَمِ، وَالسِّنَانَ فِي الْقَنَاءِ" (الزبيدي، 1984، صفحة

527)، والتركيب هو الائتلاف بين الاسم والاسم، أو الفعل والاسم فعرفه أبو علي الفارسي (377هـ) بقوله: " فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا ... ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين" (أبو علي الفارسي، 1969، صفحة 9)، فالتركيب " ما ضُمت فيه كلمة إلى أخرى لا على طريق سرد الأعداد مثل قولك: قلم، قرطاس، كتاب، باب، وهو أربعة أقسام: إسنادي... وإضافي... ووصفي... ومزجي" (المنزلي، 1322هـ، صفحة 59)، وجعل التهانوي التركيب والمركب بمعنى واحد بقوله: " المركب: مجموع الأشياء المتعددة...، وأمّا التركيب... عند النحاة مقابل الأفراد،، فإنّ كان بين جزأي المركب إسناد سمي جملة إن لم يكن بينهما نسبة تقييدية ويكون أحد الجزأين قيّدًا للآخر فيسمى مركبًا تقييدياً، فإن كان أحدهما مضافًا للآخر سمي مركبًا إضافيًا، وإن كان أحدهما موصوفًا والآخر صفة سمي مركبًا توصيفياً".

ويعدّ تركيب(المضاف والمضاف إليه) نوعا من التلازم بين الكلمات، فووردها مع بعضها على اطراد يجعلهما يكونان وحدة دلالية واحدة، ينظر: (حيدر، 2008، صفحة 141)، ونجد أنّ" الإضافة إلى الابن، والأب، والأم، والآباء، والأبناء من الإضافات الشائعة الاستعمال في اللغة وتعدّ هذه المركبات نوعا من المتصاحبات اللغوية لوجود الانسجام بين مركباتها" (صبر، 2018، صفحة 7) وينظر: (شريف، 2013، صفحة 93)، و تسمية الكتاب تدلّ على أنّ مادته اختصت بتركيب المضاف والمضاف إليه، فالكتاب معجم للألفاظ المركبة تركيبًا إضافيًا رتبه المحي وفقًا للترتيب الألف بائي، وشرح هذه الألفاظ بذكر دلالتها، أو سياقاتها المختلفة التي وردت فيها.

المبحث الأول

شرح معنى التركيب الإضافي بالسياق اللغويّ

إنّ دلالة الكلمة أو التركيب لا يتضح من المعنى المعجمي فقط؛ لأنّ المعنى المعجمي يكون " معنى مفتوحًا ومطلقًا، وعائماً، وغير محدد، بل يتأتى من طبيعة السياق اللغوي... الذي ترد فيه محكومًا بالسياق المقامي أو الحالي...، أو السياق الاجتماعي" (نهر، 2008، صفحة 296)، ويختلف معنى كثير من الألفاظ والتراكيب حسب السياق اللغوي الواردة فيه، فمن يحدد المعنى المقصود هو السياق اللغوي فالكلمة ترد في سياقات مختلفة ولها في كل سياق لغوي معنى معين، مثال ذلك كلمة (الفصل) فنقول: (إننا في الفصل الأول من العام)، و(شاهدنا الفصل الأول من المسرحية)، و(لم يستلم قرار الفصل من العمل)، فمعنى كلمة

الفصل في الجمل السابقة يتغير من جملة إلى أخرى بتغير السياق اللغوي (الخولي، 2001، صفحة 69 - 70)، ويمكننا القول: "إنّ السياق اللغوي هو الأرض الخصبة التي تندر فيها المباني اللفظية بنوعها (الوظيفية، والمعجمية)؛ لأنّ السياق كما يرى (هايمز) يؤدي دورًا مزدوجًا إذ يحصر مجال التأويلات ويدعم التأويل المقصود" (البركاوي ع.، 1991، صفحة 103)

والسياق اللغوي يشمل كلّ العلاقات الأفقية التي تتخذها الكلمات والتراكيب في داخل الجملة، والتي تختلف عن العلاقات الاستبدالية والتي تحل فيها كلمة مكان كلمات أخرى بالإمكان أن تحل محلها (حجازي، 1998، صفحة 159)، فهو يذكر السياق اللغوي للكلمة ثم يذكر المعنى السياقي لها، ذاكراً شواهد من القرآن الكريم، أو من الحديث الشريف، أو الشعر العربي، وكلام العرب المأثور، فالمعاجم التي تدرس المعنى مفصلاً تعتمد بتفسير الكلمة أو التركيب على السياق اللغوي، والتفسير بالسياق اللغوي يعدّ من أدقّ مذاهب بيان المعنى؛ لأنّه يذكر شاهداً، أو أكثر لكلّ معنى ليوضحه (عكاشة، 2005، صفحة 161)، والمحجّي يكتبني " أحياناً عن شرح المراد من الألفاظ المركبة بإيرادها في سياق، وكأنّه لا يهدف إلى توضيح المقصود منها لوضوحه وظهوره بل يرمي إلى التدليل على ورودها مركبة تركيباً إضافياً" (المحبي، 2010، صفحة 80 الجزء/1)، ومن مثال ذلك قوله:

• أديم الماء:

ذكر المحي هذا التركيب بقوله: منه قول كشاجم في وصف سمكة: (المحبي، 2010، صفحة 418 الجزء/1

؛الرملي، 1989، صفحة 26)

ابنة ماءٍ في أديم ماءٍ بيضاء مثل الفضة البيضاء

فهو أكتفى بذكر تركيب (أديم الماء) في سياق لغوي ولم يفسر معنى التركيب لكثرة هذه الاستعارة ووضوحها فمن ذلك قول

عبادة: (الكتاني، 1981، صفحة 68)

كأنّ أديم الماء درّ مذابة... يصفح من خضر الرياض زمردا

ويستعار لفظ الأديم للماء كما يستعار للسماء و استعارته للماء كما في قول كشاجم السابق في وصف السمكة (الثعالبي، 1985، صفحة 567)، قال الجوهري: "الأديم، مثل أفق وأفق وقد يجمع على أدمة... وربما سمي وجه الأرض أديماً" (الجوهري، 1887هـ، صفحة 1885 الجزء/5) ، والمقصود هنا ظاهر الماء فلفظة أديم في الغالب تصاحب كلمة الأرض أو السماء أو الليل ألخ تعني وجه الشيء وظاهره والسياق هو من يوضح ذلك.

• باب الجنة:

ورد هذا التركيب في الكتاب وأكتفى المحي بذكر سياق لغوي ورد فيه وهو حديث للإمام علي(عليه السلام) بقوله: "خطب عليّ كرم الله وجهه فقال: أمّا بعد فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنة، فمن تركه رغبة عنه ، ألبسه الله الذلّ وسيم خسف ، ودبّث بالصغار" (المحبي، 2010، صفحة 418 الجزء/2؛ (ابن أبي الحديد، 1965، صفحة 27 الجزء/2) ، فباب الجنة كما وضّحه المحي في النص هو باب الجهاد ؛ ولأنّه معروف أكتفى بذكر وروده في حديث الإمام عليه السلام) ، ونجد ذكر أبواب الجنة في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومنها باب الجهاد بقوله: " إنّ للجنة ثمانية أبواب منها: باب للصائمين، وباب للمجاهدين، وباب للمتصدقين، وباب للواظنين، وليس أحد من هذه الأصناف يمرّ بجزنة الجنة إلاّ كلهم يدعوه:

هلم إلينا يا عبد الله" (ابن بطل، 2003، صفحة 16 الجزء/4)، ،فالباب " بَمَعَى المَدْخَلِ والطَّاقِ الَّذِي يُدْخَلُ مِنْهُ وَمَعْنَى مَا يُعْلَقُ بِهِ ذَلِكَ المَدْخَلُ مِنَ الحَشَبِ وَغَيْرِهِ " (الزبيدي، 1984، صفحة 47 الجزء/2) ، أما الجهاد هو " مُحَارَبَةُ الأعداء، وَهُوَ المَبَالَعَةُ وَاسْتِفْرَاحُ مَا فِي الوُسْعِ وَالطَّاقَةِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَالمُرَادُ بِالنَّبِيَّةِ إِخْلَاصَ العَمَلِ لِلَّهِ " (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 135 الجزء/2) ، فجمع لفظي (باب والجهاد) في تركيب واحد وورودها في هذا السياق أعطاهما معنى (باب الجنة) الذي لم يكن موجودا في أصل وضع المفردتين.

• رُدْغَةَ الحَبَالِ:

ذكرها بقوله: " وتحرّك عصارة أهل النار، وفي الحديث (من قال في مؤمن ما ليس فيه حبسه الله في رُدْغَةَ الحَبَالِ) جاء تفسيرها في الحديث؛ أي عصارة أهل النار، الرُدْغَةُ في الأصل طين ووحل" (المحبي، 2010، صفحة 1898 الجزء/4) والحديث في (السجستاني، صفحة 305 الجزء/3) و (ابن حنبل، 2001، صفحة 283 الجزء/9) ، والحبال أصله " الفَسَادُ، وَيَكُونُ فِي الأَفْعَالِ والأَبْدَانِ وَالْعُقُولِ. وَطِينَةُ الحَبَالِ: مَا سَالَ مِنْ جُلُودِ أَهْلِ النَّارِ " (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 198 الجزء/11)، بتصاحب كلمتي (ردغة والحبال) حصلنا على معنى جديد هو عصارة أهل النار فسره المحبي بوساطة السياق اللغوي الذي ورد فيه التركيب الإضافي مما يؤكد أهمية السياق اللغوي في بيان معنى الألفاظ والتراكيب .

• ظَلَّ اللهُ:

شرح المحبي هذا التركيب بقوله: " يُروى عن النبي ﷺ صلى الله عليه وآله) أَنَّهُ قَالَ: السُّلْطَانُ ظَلَّ اللهُ فِي أرضه" (المحبي، 2010، صفحة 2264 الجزء/5) والحديث في (ابن أبي عاصم، 1993، صفحة 493 الجزء/2) ، ومعنى التركيب السلطان؛ " لِأَنَّه؛ يَدْفَعُ الأَذَى عَنِ النَّاسِ كَمَا يَدْفَعُ الظِّلُّ أَدَى حَرِّ الشَّمْسِ " (ابن الأثير، 1423هـ، صفحة 160 الجزء/3)، ثم ذكر شاهداً شعرياً لورود تركيب (ظل الله) بهذا المعنى وهو قول البستي: (البستي، 1989، صفحة 264؛ وينظر: المحبي، 2010، صفحة 2226 الجزء/5)

ياقوم أروعوني أسمعكم حتى أؤدي واجب الفرض

أشهدُ حقاً أنّ سلطانكم ليس بظلّ الله في الأرض

والظلّ " يدل على ستر شيء لشيء..... فالظل: ظل الإنسان وغيره، ويكون بالغداة والعشي.....وأظلك فلان، كأنه وقاك بظله، وهو عزه ومنعته" (ابن فارس، 1979، صفحة 161 الجزء/3)، فكلمة (ظلّ) تتصاحب مع كلمات عديدة منها ظل الشجرة، وظلّ الشمس ، و ظلّ الموت... إلخ ويكون معناها بحسب ما تضاف إليه فالسياق اللغوي لعب دوراً مهماً في بيان معنى التركيب الإضافي.

• صبغة الله:

شرح المحبي تركيب (صبغة الله) باستشهاده بقوله تعالى : " قال الله عزّ وجل: { صبغة الله ومن أحسن من الله صبغةً } [سورة البقرة: جزء من الآية: 138] ، فطرة الله ، أو التي أمر الله تعالى بها محمداً(صلى الله عليه وسلم) وهي الختانة" (المحبي،

2010، صفحة 2160 الجزء/5)، والصبغة تعني "تلوين الشيء بلون ما تقول: صبغته أصبغه. ويقال للربة: قد صبغت. فأما قوله تعالى: {صبغة الله} [البقرة: 138] فقال قوم: هي فطرته لخلقه. وقال آخرون: كل ما تقرب به إلى الله تعالى صبغة" (ابن فارس، 1979، صفحة 331 الجزء/3)، وكلمة صبغة تتصاحب مع عدة كلمات منها صبغة الليل، وصبغة الشباب وصبغة الشيطان ولكل تركيب معنى (المحبي، 2010، صفحة 2160 الجزء/5). واستعمل الشعراء تركيب صبغة الله في أشعارهم منه قول ابن الرومي في وصف حمرة الخجل: (ابن الرومي، 2002، صفحة 475 الجزء/2)

ما حمرة فيكما أمن خجل أم صبغة الله أم دم المهج

وقول أبو الحسن علي بن محمد الشمشاطي في وصف الجنار: (شهاب الدين النويري، 1423هـ، صفحة 105 الجزء/11)

صبغة الله كالعقيق تراه أحمراً ناصعاً لدى الاخضرار

فالسباق اللغوي لعب دوراً أساسياً في بيان معنى اللفظ المركب (صبغة الله) فهو في سياق الآية المباركة يعني الطهر أو الفطرة وفي الأبيات الشعرية قُصد به اللون .

• بقية السيف:

ورد هذا التركيب والذي نقله المحبي بقوله: " قال علي رضي الله عنه: بقية السيف أُمِّي ولدًا وأكثر عددًا، فوجد ذلك عيانا في ولده وولد المهلب، وذلك أنه قتل مع الحسين بن علي عامة أهل بيته فلم ينجو منهم إلا علي بن الحسين.... فلما أدرك أخرج الله من صلبه الكثير الطيب" (المحبي، 2010، صفحة 803 الجزء/2) والنص في شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد، 1965، صفحة 2354 الجزء/18)، والبقية: " ما بقى من الشيء" (ابن سيده، 2000، صفحة 512 الجزء/6) ، وبقية السيف في هذا السياق اللغوي تركيب إضافي تصاحبت فيه لفظة بقية مع لفظة السيف فأعطت هذا المعنى فهو أراد" أن السيف إذا أسرع في أهل بيت كثر عددهم ونما ولدهم" (ابن عبد ربه، 1983، صفحة 94 الجزء/1)، ونجد أن كلمة بقية تصاحب كلمات أخرى لتشكل تراكيب جديدة منها تركيب (بقية الله) وفسر المحبي هذا التركيب بقوله: " قال تعالى: {بقية الله خير لكم} [سورة هود: جزء من الآية: 86]، أي طاعة الله و انتظار ثوابه لكم من الخير" (المحبي، 2010، صفحة 805 الجزء/2).

• بنات دجلة:

تركيب إضافي ورد في أبيات لابن الرومي والمقصود به السمك قال ابن الرومي: (ابن الرومي، 2002، صفحة 1810 الجزء/5)

وبنات دجلة في بيوتكم مأسورة في كل معترك

هذا التركيب وضحه المحبي بسياقه اللغوي وجاء بمعنى جديد لم يوجد في أصل طرفي التركيب منفردين ، ودجلة تعني التغطية و كل شيء غطيته فقد دجلته. وسميت دجلة لأنها تغطي الأرض بالجمع الكثير) (ابن فارس، 1979، صفحة 330

الجزء/2)، وفي كتاب المزهر في باب النبات ذكر أنّ السمك بنت دجلة (السيوطي ع.، 1998، صفحة 407 الجزء/1)، فالحي اكتفى بذكر السياق اللغوي للتركيب والذي كان واضحاً في البيت الشعري وسياق القصيدة التي ورد فيها والتي مطلعها: (ابن الرومي، 2002، صفحة 1810 الجزء/5)

عشّرت علينا دعوة السمك أتى وجودك ضامنُ الدرك

نجد أنّ السياق اللغوي لعب دوراً أساسياً في بيان المعنى المراد من التركيب.

• خمر الشيطان:

تركيب (خمر الشيطان) فسره المحي بالسياق اللغوي بقوله: " قال يحيى بن معاذ الرازي: الدنيا خمر الشيطان، فمن شرب منها لم يُفّق من سكرته إلا في عسكر الموتى، خاسراً نادماً" (المحبي، 2010، صفحة 1561 الجزء/3)، جعل القائل هذا التركيب قرين الدنيا فكلاهما مهلك فكما الخمر خطيئة فإنّ الدنيا رأس كل خطيئة فترك الشهوات التي سلطها الله على الإنسان كونها مهلكة للإنسان ومنها الخمر، ينظر: (المنأوي، 1356هـ، صفحة 368 الجزء/3) وكلمة خمر وإضافتها إلى كلمة الشيطان جاء مناسباً كون الشيطان رأس كل خطيئة، السياق ذكر معنى التركيب لذلك اكتفى المحي بذكر النص الواردة فيه، والخمر: " يدل على التغطية والمخالطة في ستر فالخمر الشراب المعروف" (ابن فارس، 1979، صفحة 215 الجزء/2)، ونتج عن التركيب الإضافي معنى كنائي لا يقدّمه المعنى الحرفي للمفردتين منفصلتين خارج التركيب ف(خمر) الشراب المعروف و(الشيطان) هو ذلك العاتي المتمرد من الحيّ، وقد كسّى التركيب عن مصاحبة لغوية هي الدنيا؛ ولأنّ التعبير الكنائي قالب ثابت لا يقبل تفكيكا أو تغييراً في بنيته؛ لأنّ دلالاته الكنائية ترتبط بالعلاقة بين مكونات التركيب الثابت... ولا يمكن فهم المضمون من معاني مكوناته الجزئية مستقلة، دون اندماجها في هذا القالب المسكوك" (عكاشة، 2005، صفحة 180)، ولأنّ الخمر تغطي وتحجب العقل، و الأمر نفسه للدنيا فهي تغطي وتمنع الإنسان عن الدار الآخرة ولا ينتبه إلا حين موته، والسياق اللغوي وضّح هذا التركيب.

• نون العظمة:

قال المحي: " من مُلح ابن نباته في تشبيه الحاجب بالنون: (المحبي، 2010، صفحة 2884 الجزء/6) ولم أجد البيت في ديوان ابن نباته

أَعْمُرُهُ بِنَظْرَةٍ وَلَمْ أَفْهَ بِكَلِمَةٍ

يَجِيبُنِي بِحَاجِبٍ لَكِنْ بِنَوْنِ الْعِظْمَةِ

سرقه الصفدي: (المحبي، 2010، صفحة 2884 الجزء/6؛ وينظر: الصفدي، 1989، صفحة 53 الجزء/21)

إِنْ قَلْتُ لَهُ زَرْنِي قَالَ لَا بِحَاجِبٍ مَا أَظْلَمَ

فَمَا نَرَى جَوَابَهُ إِلَّا بِنَوْنِ الْعِظْمَةِ

والكتاب في العصر العباسي إذا كان الكتاب لمن هم دون رتبة العظمة من الملوك يبدأ بعبارة بكتابتنا إليك (القلقشندي، 1922، صفحة 321 الجزء/6)، لكن السياق وضح أنّ المراد من تركيب نون العظمة تشبيه الشخص المتكرر والذي يكون أمّا يكون متكرراً مع في كلامه أو تقاسيم وجهه ومنها الحاجب أو اجابته على الكتب والمراسلات وغيرها والمحبي وضح معنى التركيب بذكر وروده بأكثر من سياق لغوي.

• يعسوب المؤمنین:

قال المحبي يعسوب المؤمنین : " هو علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - في كامل ابن عدي أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لعلي: أنت يعسوب المؤمنین، والمال يعسوب الكفار.... أي يلوذ بك المؤمنون وتلوذ الكفار والظلمة بالمال، كما تلوذ النحل بيعسوبها" (المحبي، 2010، صفحة 2938 الجزء/6) وينظر: (الجرجاني، 1997، صفحة 379 الجزء/5)، ويعسوب المؤمنین معناها " كبير المؤمنین الذين يلوذون بك، وإليك ينقادون والكفار والظلمة والمنافقون إنما يلوذون بالمال كما تلوذ النحل بيعسوبها؛ ولذلك قالوا: عليّ أمير النحل" (تقي الدين المقرئزي، 1419هـ، صفحة 301)، نجد أن السياق اللغوي فسّر معنى التركيب ؛ لأنّه ذكر المعنى في سياق ذكر الحديث الشريف .

المبحث الثاني

شرح معنى التركيب الإضافي بالسياق السببي

ويقصد بالسياق السببي هو ما ورد " في المعجم من تعليل لاستعمال الصيغة اللغوية على ما هي عليه" (أبو الفرج، 1966، صفحة 122)، وهو أن تعلل المعنى بسبب أو علة نحو : لأنّ ، أو لم ، أو إنّما ، أو اللام " (عكاشة، 2005، صفحة 163)، والمعجمات العربية فسّر أصحابها كثيراً من المفردات بالسياق السببي كما نجد ذلك في قول ابن فارس في شرح معنى الساق : " الساق للإنسان وغيره، والجمع سوق، إنّما سميت بذلك لأنّ الماشي ينساق عليها " (ابن فارس، 1979، صفحة 114 الجزء/3)، وفي تعليقه سبب لفظة السيد : " إنّما سمي سيداً لأنّ الناس يلتجئون إلى سواده " (ابن فارس، 1979، صفحة 117 الجزء/3)، ونجد مثله في الصحاح ولسان العرب ، وتاج العروس وغيرها من معجمات الألفاظ، والسياق السببي يُراد به " الاعتناء عند تحديد الدلالة بإظهار سبب إطلاق الدال على المدلول، وتوضيح الرابط بينهما ، وقد لجأ المحبي إلى هذا عند شرح بعض الألفاظ " (المحبي، 2010، صفحة 79 الجزء/1)، ومن مثال ذلك قوله:

• ابن أحقّب:

قال المحبي في تفسيره لتركيب (ابن أحقّب): " هو الحمار ، والأحقّب حمار الوحش ، سميّ بذلك لبياض في حقويه ، ويقال في جمعة أولاد أحقّب ، وبنات أحقّب " (المحبي، 2010، صفحة 131 الجزء/1)، والحقو هو " بعض أعضاء البدن.

فالحقو الخصر ومشد الإزار. ولذلك سمي ما استدق من السهم مما يلي الريش حقوا" (ابن فارس، 1979، صفحة 88 الجزء/2)، ونجد أنّ المحي فسّر معنى تركيب ابن أحقّب بجمار الوحش لأنّ؛ الأحقّب كما ذهب ابن سيده بقوله هو: " الحمار الوحشي الذي في بطنه بياض، وقيل: هو الأبيض موضع الحقّب، وأول أفوى" (ابن سيده، 2000، صفحة 20 الجزء/3) ، فسبب التسمية كما وضّح هو البياض خصره . ومثله تركيب (ابن آذان) أيضا " هو الحمار، سمي بذلك لطول آذانه" (المحبي، 2010، صفحة 133 الجزء/1)، نجد أن المحي فسر معنى التركيب بالسياق السببي معللاً ذلك بسبب طول آذانه.

• ابن ذكاء:

ذكره المحي بقوله: " هو الصبح : وذكاء : هي الشمس ؛ لأنها تذكو : أي يشتعل ضوءها كاشتعال النار وجعل الصبح ابنها ؛ لأنه من أثر ضوءها" (المحبي، 2010، صفحة 180 الجزء/1)، فسبب التسمية لأنّ؛ الصبح يستمد ضوءه من الشمس التي

من أسمائها ذكاء وكلمة (ابن) قد تطلق على كل من طالت ملازمته للشيء، ومنه: ابن ذكاء للصبح" (قلعة جي و قنيبي، 1988، صفحة 39)، ومثل هذا التركيب ورد في الكتاب وفسّره المحي بالسياق السببي هو (ابن السماء) بقوله: " هو الصبح ؛ لأنها تطلعه بمسيرها ، وبنيت السماء الشمس" (المحبي، 2010، صفحة 187 الجزء/1).

• أبو جهل:

قال المحي أبو جهل: " هو النمر لجرأته وإقدامه وفعله الجاهل بالأشياء، وهو كنية عمر بن هشام بن المغيرة المخزومي المشرك ، كان يكنى أبا الحكم فكناه النبي صلى الله عليه وسلم)أبا جهل" (المحبي، 2010، صفحة 291-292 الجزء /1)، فالجهل " نقيض العلم تقول: جهل فلان حقّه، وجهل عليّ، وجهل بهذا الأمر" (الفراهيدي، صفحة 390 الجزء/3) ، فصاحب المعجم فسر معنى تركيب (أبو جهل) بالنمر وبيّن سبب ذلك .

• أصابع المصطلي:

تركيب أصابع المصطلي " يتمثل بما في التساوي ؛ لأنها تستوي إذا اصطلى فقبضها" (المحبي، 2010، صفحة 466 الجزء/1) وسبب تشبيهها " بأصابع المرقور إذا اصطلى، أي هي مستوية لا يفوت بعضها بعضاً ولا يخرج بعضها عن بعض" (ابن دريد، 1987، صفحة 1331 الجزء/3)، ولا نحصل على هذا المعنى من طرفي التركيب منفردين فالمحي ذكر السبب في هذا المعنى.

• داء الأسد:

تركيب نقله المحي بقوله: "هو الحمى ؛ لأنها كثيرا ما تعرو الأسد حتى قلّ ما يخلو منها" (المحبي، 2010، صفحة 1572 الجزء/3)، وداء الأسد هو " صنف من الجذام سمي بذلك لمشابهة وجه صاحبه وجه الأسد" (مصطفى، الزيات،

عبد القادر، و النجار، 1998، صفحة 17)، وأجاد البحري بوصف هذا التركيب بقوله: (البحري، صفحة 758 الجزء/2)

وما الكلب محمومًا وأن طال عمره
ألا إنما الحمى على الأسد الورد
الحبي بذكره تركيب (داء الأسد) بعد ذكر دلالة التركيب وهو الحمي بين سبب تسمية التركيب ؛ لأنّ الأسد أكثر ما يصاب بالحمى فهناك تلازم بين التركيب والمعنى وهو ملازمة هذا المرض للأسد والحبي بين سبب هذا التلازم.

● مُخَّة العرقوب:

مثل يضرب " لما لا يكون؛ لأنّ العرقوب لا مخ له، إنما يجوج إليه من لا يقدر على شيء، وفي المثل شرّ ما يجيفك إلى مخّة عرقوب" (المحبي، 2010، صفحة 2710 الجزء/6 وينظر: الميداني، دت، صفحة 358 الجزء 1/1)، والمخ " كلمة تدل على خالص كل شيء. منه مخ العظم، معروف" (ابن فارس، 1979، صفحة 269 الجزء/5)، والعرقوب " الوتر الذي حُلف الكعبين بين مفصل القدم والساق من ذوات الأربع، وهو من الإنسان فُوَيْقَ الْعَقَبِ" (الزبيدي، 1984، صفحة 357 الجزء/3) فواضح من معنى التركيب هو مالا يكون والعرقوب لا مخ له فشرح الحبي معنى التركيب بالسياق السببي، والحبي في معجمه هذا يختلف عن معجمات الألفاظ؛ لأنه يبين معاني التراكيب لا المفردات.

● سبع طرائق:

تركيب معناه "السموات" لأنها طورق بعضها فوق بعض مطارقة النعل، وكل ما فوقه مثله فهو طريقه، أو لأنها طرُق الملائكة أو الكواكب؛ لأنّ فيها مسيرها" (المحبي، 2010، صفحة 1972 الجزء/4)، والحبي فسّر المعنى بالسياق السببي للتركيب واكتفى بذلك موضحا السبب ولم يذكر شواهد لذلك، وقد ورد هذا التركيب في قوله تعالى: { وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ } [سورة المؤمنون: 17] يقول الزجاج: " أراد السموات السبع، وإنما سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَرَاكُبِهَا، والسموات السبع والأرضون السبع طرائق بعضها فوق بعض؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ: سَبْعَ طَرَائِقَ يَعْنِي السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ كُلَّ سَمَاءٍ طَرِيقَةٌ" (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 220 الجزء 10/10)، فالسياق السببي بالإضافة للسياق اللغوي وضح معنى التركيب.

● يوم الآزفة:

بين الحبي معنى تركيب (يوم الآزفة) ثم ذكر سبب هذه التسمية بقوله: " هو يوم القيامة سميت بها لأزوفها؛ أي قريبا أو الخطة الآزفة، وهي مشارفتهم النار والموت (المحبي، 2010، صفحة 29 43 الجزء/6)"، ورد هذا التركيب في قوله تعالى: { وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ... } [سورة غافر جزء من الآية: 18]، و يوم الآزفة هو يوم "القيامة؛ لقرّبها، وإن استبعد الناس مداها" (ابن سيده، 2000، صفحة 81 الجزء/9)، فالسياق السببي لعب دوراً أساسياً في بيان المعنى لأنه وضح معنى التركيب، ومثل هذا التركيب تركيب (يوم التغابن) شرحه كذلك بالسياق السببي فقال هو: "القيامة سمّي به؛ لأنه يغيب الناس فيه

بعضهم بعضاً , لنزول السعداء منازل الأشقياء لو كانوا سعداء ,وبالعكس مستعار من تغابن التجار" (المحبي، 2010،
صفحة 1948 - 1949 الجزء/6) , فوضّح المحبي سبب تسمية يوم القيامة بيوم التغابن .

• رفسة العيد:

يقول المحبي معنى هذا التركيب هو " التخمّة ؛ لأن التخمّة تكثر في الأعياد" (المحبي، 2010، صفحة 1905 الجزء/4),
و" رَفَسَ اللَّحْمَ وَغَيَّرَهُ مِنَ الطَّعَامِ رَفْسًا دَقَّةً وَقِيلَ كُلُّ دَقِّ رَفْسٌ وَأَصْلُهُ فِي الطَّعَامِ" (ابن سيده، 2000، صفحة 481
الجزء/8), والتخمّة أصلها من وخم تقول: " رَجُلٌ وَخِيمٌ وَوَخِمَ بِكَسْرِ الحَاءِ أَي ثَقِيلٌ.... وَمِنْهُ اسْتِثْقَاءُ التُّخْمَةِ وَأَصْلُهَا الوَأْوُ
لِأَنَّ الطَّعَامَ يَثْقُلُ عَلَى المَعِدَةِ فَتَضَعُفُ عَنْ هَضْمِهِ فَيُحْدِثُ مِنْهُ الدَّاءُ" (الفيومي، دت، صفحة 652 الجزء/2), فوجد
العلاقة بين تركيب (رفسة العيد) ومعناها (التخمّة) لكثرتها في الأعياد فالحي فسّر معنى الكلمتين المتصاحبتين بالسياق السببي
موضحا السبب.

المبحث الثالث

شرح معنى التركيب الإضافي بسياق الموقف (الحال)

إنّ تحديد وجه استعمال الكلمة أو التركيب يكشف لنا عن المعنى المراد من التركيب , وإنّ فهم السياق يتوقف على فهمنا
للظروف والملابسات التي استعمل فيها التركيب ومنها السياق الاجتماعي والثقافي (حسام الدين، 2000، صفحة 85),
ومراعاة سياق الموقف " أو المقام عند الأداء الكلامي وهو ما يعبر عنه عادةً بالعبرة المشهورة لكل مقام مقال هو فكر عربي
أصيل " (البركاوي ع.، 1991، صفحة 54) , وعبرة البلاغيون (لكل مقام مقال) أي سياق الموقف عند المحدثين,
وفيرث أكدّ على أهمية السياق الخارجي أو ما يسمى بالمقام عند القدماء في تحليل المعنى ينظر: (حسان، 2006، صفحة
20؛ البركاوي ، 1991، صفحة 49) , ويرى تمام حسان بأنّ المواقف فردية , أمّا المقامات فقال : إنّها اجتماعية
(حسان، 2006، صفحة 342) .

ونجد أنّ " سياق الحال قد يعالج المعنى بالمفهوم المعتاد؛ أي بالمفهوم الدلالي فمن الواضح أنّ المستويات الأخرى (النحو....
الخ) ليست معنية بالمعنى بالمفهوم نفسه" (بالم، 1985، صفحة 78), وسياق الموقف هو" ما ينظم القرائن المقامية التي
تفسر الغرض الذي جاء النص لإفادته سواء كانت قرائن في الخطاب ذاته أو في المتكلم أو في المخاطب أو في الجميع" (زنكي،
2007، صفحة 63), ويعرّف سياق الموقف هو" كلّ ما يقوله المشاركون في عملية الكلام وما يسلكونه كما يشكل الخلفية
الثقافية بما تضمنته من سياقات خبرات المشاركين وقد أشار فيرث أنّ كلّ إنسان يحمل معه ثقافته وكثيراً من واقعه الاجتماعي
حيثما حلّ" (علي، 2007، صفحة 12), أو هو " الموقف الخارجي الذي يمكن أنّ تقع فيه الكلمة " (عمر، 2009،
صفحة 71), و يعني سياق الموقف أو " الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة مثل استعمال كلمة (يرحم) في مقام
تشميت العاطس :يرحمك الله البدء بالفعل , وفي مقام الترحم بعد الموت : الله يرحمه البدء بالاسم فالأولى يعني طلب الرحمة في
الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة, وقد دلّ على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي" (عمر، 2009، صفحة

(72)، و المحيّي شرح كثيراً من الألفاظ في كتابه بتحديد وجه استعمال الكلمة أي سياق الموقف الذي وردت فيه فيكتفي بذكر سياق الموقف الذي استعملت فيه ومن ذلك قوله:

• **إبرة الخياط:**

شرح المحيّي هذا التركيب بقوله: " يتمثل بما فيمن يضرّ نفسه لينتفع غيره , قال ابن سارة:

شبهتُ بإبرة خائِطٍ تكسو العراة وجسمها عرياناً" (المحبي، 2010، صفحة 124 الجزء/1)

فالإبرة هي " أداة أحد طرفيها محدد والآخر مثقوب يخاط به ومن العُقْرَب أو النحلة ما تلسع به ومن القرن طرفه ومن المُرْفَق طرف العظم الناتئ عند ثني الدِّراع " (مصطفى، الزيات، عبد القادر، و النجار، 1998، صفحة 2 الجزء/1)، فالمحيي شرح اللفظ بسياق الموقف؛ لأنّ التركيب جرى مجرى المثل ومعناه الذي يضر نفسه لينتفع غيره فكلّ أمرٍ يشابه هذا يقال له كأنك إبرة الخياط.

• **ابن جوشن:**

تركيب شرحه المحيّي مبينا قصة المثل الذي ورد فيه بقوله: " يُضرب به المثل فيمن هلك ولا يعرف أمره، يُقال: ضلّ ضلال ابن جوشن , وهو رجل قُتل غيلة فلم يدرِ قومه , فمرّ بهم رجل ليلاً وهو ينشد:

لعمرك ما ضلّت ضلال ابن جوشن حصةً لبيلٍ دهديت وسط جندل

فلما سمع أولياؤه بذلك قتلوه فضرب به المثل" (المحبي، 2010، صفحة 165 الجزء/1؛ وينظر: العسكري، 1988، صفحة 42 الجزء/2) , فمتى ما قلنا : هذا كإبن جوشن أي هلك ولم يعرف من قتله فسياق الموقف وقصة المثل وضحت معنى التركيب و" بنو جوشن: بطين من بني عبد الله بن عطفان، وهُو أشام بيت في العرب وقد انقرضوا" (ابن دريد، 1987، صفحة 1177 الجزء/2), وكتاب مايعول عليه نجد فيه كثيراً من التراكيب التي شرحها المحيّي بهذا السياق؛ لأن أكثر هذه التراكيب أمثال ولأنّ؛ " تعبيرات الأمثال ذات صبغة ثابتة تعبر عن حدث، أو واقعة اجتماعية تداولها الناس وتكررت في حياتهم وترديد دلالة واقعتها مما يضيفي عليها صفة مثل والملاحظ أنّ الأمثال لا تعبر عن خصوصيات في تجربة الجماعة اللغوية" (صبر، 2018، صفحة 28).

• **راضع اللبن:**

تركيب إضافي " يتمثل به في اللؤم , فيقال (الأم من راضع اللبن) وهو رجل من العرب كان يرضع اللبن من حلمة شاته ولا يجلبها مخافة أن يُسمع وقع الحلب في الإناء , فيطلب منه , ومن هاهنا قالوا: لئيم راضع" (المحبي، 2010، صفحة 1873 الجزء/4), و الراضع هو " الذي رَضَعَ اللؤمَ من ثُدَي أمه، يريد ...أنه الذي يُؤكّد في اللؤم" (الميداني، دت، صفحة 251 الجزء/2), قال الخليل: " رَضَعَ الرجل يَرْضَعُ رَضَاعَةً فهو رَضِيع راضع: لئيم، وقوم راضعون وَرْضَعَةٌ. يُقال: لأنه يرضع لبن ناقته من لؤمه" (الفراهيدي، صفحة 271 الجزء/1), والأمثال السائرة تشكل تراثاً لغويّاً غزيراً وتكون دلالتها عامة فهي تعبر عن واقعة اجتماعية جرى تداولها وتكرارها في حياة الناس أو حدث مشهور، وكثرة ترديدها أعطائها إشارة واضحة لدلالة واقعتها

فأعطاهما ذلك صفة الأمثال السائرة ينظر: (أبو العزم، 2006، صفحة 43 - 44)، و المحيي وضّح معنى تركيب (راضع اللبن) بـ (اللقيم) من خلال سياق الموقف وكذلك السياق اللغوي الذي استعان به لتوضيح المعنى.

• خط ابن مقلة:

تركيب إضافي " يضرب مثلاً في الحُسن ؛ لأنه أحسن خطوط الدنيا ، وهو أبو علي بن محمد بن كنا بن مقلة، قال صاحب: (المحبي، 2010، صفحة 1549 الجزء/3)

خطُ الوزير ابن مقلةً بستانُ قلبٍ ومقله

وقال أبو عبيد البكري: (الأصبهاني، 1985، صفحة 927 الجزء/2)

خطُ ابن مقلة من أرواحه مقلته ... وودت جوارحه لو أصبحت مقلا

فالدر يصفر لاستحسانه حسدا ... والورد يحمر من إبداعه خجلا

فالخط من قولنا: " خطُّ الشَّيءِ يَدِّه يَخْطُه خطا إذا خطه بقلم أو غيره " (ابن دريد، 1987، صفحة 105 الجزء/1)، إنما المقلة " بالضمِّ: شَحْمَةُ العَيْنِ الَّتِي تَجْمَعُ البِياضَ والسَّوَادَ، وَفِي بعض نُسخِ الصَّحاحِ: تَجْمَعُ السَّوَادَ والبِياضَ. أو هِيَ السَّوَادُ والبِياضُ الَّذِي يدورُ كُلهُ فِي العَيْنِ. أو هِيَ الحَدَقَةُ، عَن كُرَاعٍ، وَقِيلَ: هِيَ العَيْنُ كُلُّهَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مُقْلَةً، لِأَنَّهَا تَرْمِي بالنَّظَرِ " (الزَّبيدي، 1984، صفحة 416 الجزء/30)، فجمع كلمة (الخط) مع كلمة (ابن مقلة) في تركيب واحد بالإضافة إلى سياق الموقف والسياق اللغوي الذي ورد به هذا التركيب حصلنا على معنى الحُسن والجمال وخاصة في الخط ،وابن مقلة الذي ضُرب به المثل بحسن الخط هو " الوزير أبو علي محمد بن علي بن الحسن بن مقلة إمام الخطاطين وأحد كبار الكتاب البارعين، أخذ الخط عن الأحوال المحرر صنيعة البرامكة وتم على يديه ويدي أخيه الحسن نقل الخط من الكوفي إلى الشكل المعروف في زماننا " (الهاشمي، دت، صفحة 162 الجزء/2).

• شربة أبي الجهم:

قال المحيي شربة أبي الجهم : " تضرب مثلاً للشيء اللذيذ الردي العاقبة ، وكان أبو الجهم عينا لأبي مسلم علي أبي جعفر المنصور....فبينما هو ذات يوم عنده إذ عطش فاستسقى فقال له المنصور: يا غلام اسقه سوق اللوز بالطرزد فجاءه بقده منه، و فيه سمّ زعاف فشربه أبو الجهم " (المحبي، 2010، صفحة 2087 الجزء/4)، وقال الشاعر فيه: (الثعالبي، 1985، صفحة 153)

تجنب سوق اللوز لا تشربنه..... فَشْرَبَ سوقِ اللوزِ أَرْدَى أبَا الجهم

نجد أن المحيي في بيان معنى هذا التركيب استعان بسياق الموقف (المقام) مشبهاً شربة أبي الجهم بالشيء اللذيذ السيء العاقبة وهو معنى غير موجود من طرفي التركيب منفردين والذي وضّح المعنى وأزال الغموض ذكر المحيي سياق الموقف الذي ورد فيه هذا التركيب، والغاية الأساسية من إنشاء المثل واستعماله هو التعبير عن تجربة مشتركة أو ظاهرة عامة بين أفراد الجماعة اللغوية ، أو جماعات لغوية متعددة (مراد، 2006، صفحة 28).

• دُرَاجَة الحَكم:

يقول المحي : " لأنّ هذه الدراجة مثل في النفع القليل يجلب الضرر الكثير ومن قصتها أن بعض عمال الحكم ابن أيوب الثقفي تغدى معه يوماً فتناول من بين يديه دراجة مشوية فاحتقدها عليه الحكم فعزله من عمله" (المحبي، 2010، صفحة 1614 الجزء/3).

وقال الفرزدق في ذلك: (الفرزدق، 1987، صفحة 608)

قد كانَ بالعرضِ صبيدٌ لو قنعت به فيه غنى لك عن دُرّاجة الحكمِ

والدراجة " والدُّرَّاجُ: طائرٌ شبيهُ الحَيْثُطَانِ، وَهُوَ مِنْ طَيْرِ الْعِرَاقِ أَرْقَطُ، و.....ابنُ السِّكِّيتِ قَالَ: هُوَ طَائِرٌ أَسْوَدُ بَاطِنِ الْجَنَاحَيْنِ، وَظَاهِرُهُمَا أَعْيَرٌ، وَهُوَ عَلَى خِلْفَةِ الْقَطَا إِلَّا أَنَّمَا أَلْطَفَ. الْجَوْهَرِيُّ: والدُّرَّاجُ والدُّرَّاجَةُ ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ لِلدُّكْرِ والأُنثَى " (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 270 الجزء/2)، فمعنى التركيب كما أوضحه المحي بسياق الموقف هو ما نفعه قليل يجلب الضرر الكثير والقارئ لا يفهم معنى التركيب إلا من سياق المقام وقصة المثل التي وقع فيها وكذلك يمكن الاستعانة بالسباق اللغوي في معنى التركيب كما في بيت الفرزدق.

• عَلمُ البِيطارِ:

تركيب عَلمُ البِيطارِ " يكتفى به عن ذنب الحمار، وحكى أبو حيان، قال اخبرنا القاضي المروزي، قال: كنت في مجلس ابن المغلس فدخل عليه بعض أصحاب أبي علي بن خيزران فأقبل عليه ابن المغلس وتحقّى به ومدحه، وقال في عرض كلامه للجماعة إنّه عَلمٌ.... فأساء الحاضر العشرة فأقبل عليه ابن المغلس وقال: إن جرّاك عليّ قولي لك: إنك علم فإتّما عنيت عَلمُ البِيطارِ الذي هو ذنب الحمار" (المحبي، 2010، صفحة 2353 الجزء/5)، قال ابن دريد: "كل علم نصبته فهو راية نحو راية البِيطارِ والحمار" (ابن دريد، 1987، صفحة 236 الجزء/1)، والبِيطارِ من "البَطْرُ: الشقُّ وبه سُمِّيَ البِيطارِ بِيطاراً، وَقَالَ اللَّيْثُ: هُوَ يُبِيطِرُ الدَّوَابَّ، أَي: يعالجها" (الأزهري، 2001، صفحة 229 الجزء/13).

بعد توضيح معنى كلمة (عَلم) و(البِيطارِ) المعجمي منفردين نجد أنّنا حصلنا على معنى جديد من التركيب الإضافي (عَلمُ البِيطارِ) وهو ذنب الحمار وهذا المعنى لم يكن موجوداً في معنى المفردتين منفصلتين، و "التعبير الكنائسي قالب ثابت لا يقبل تفكيكا أو تغييراً في بنيته؛ لأنّ دلالة الكنائية ترتبط بالعلاقة بين مكونات التركيب الثابت... ولا يمكن فهم المضمون من معاني مكوناته الجزئية مستقلة، دون اندماجها في هذا القالب المسكوك" (عكاشة، 2005، صفحة 180)، والمحى فسّر التركيب مستعيناً بالسباق اللغوي الذي وضّح المعنى المراد من التركيب بذكره قصة المثل وملابساته.

• نومة عبود:

نقل المحي هذا التركيب بقوله: " عن المفضل أنّ عبوداً كان عبداً أسود حطاباً فغير في محتطبه أسبوعاً لم ينم، ثمّ انصرف، وبقي أسبوعاً نائماً، ففُضِرَ به المثل لمن ثقل نومه... وقال الشرقي أصل ذلك أنّ عبوداً هذا كان رجلاً تماوت على أهله، وقال اندبوني: لأعلم كيف تندبوني ميتاً فندبته فمات على تلك الحال" (المحبي، 2010، صفحة 2883 الجزء/6)، وفي

مصارع العشاق ذكر قصة أخرى لنومة عبود وهي أنه كان في الزمن الأول رجل يقال له عبود وكان عاشقاً لابنة عمه فحضرتها المنية، فحزن لذلك، فلما توفيت ذهب إلى المسيح، وطلب منه أن يحيها، فقال: لا يكون ذلك لها إلا أن تمها من عمرك قال: وهبت لها نصفه ، فذهب المسيح إلى قبرها، فوقف عليها، وسأل الله أن يحيها فأحيها، فأمسك عبود بيدها ، وذهب بها إلى أهل فغلبه النعاس في الطريق فنام في حجرها، وبينما هو نائم شاهدتها ملك الناحية أعجب بها وعرض عليها صحبته ، فأجابته، فلما اتبته عبود لم يجدها، فبينما هو كذلك رأى جماعة ، فسألهم عنها فقالوا له : إنهم شاهدوا امرأة جميلة مع الملك فوجدوها معه لحقها فجعل فذكرها بالعهد، وهي ساكنة، وطلب منها الرجوع إليه، وهي تصد عنه، فقال أني أعطيتك من نصف عمري وأهلك، فريده عليّ قالت: قد رددته عليك، فما أتمت كلامها حتى وقعت ميتة، وعاد عبود إلى أهل فرحاً ، فضرب المثل بنومة عبود (القاري البغدادي، دت، صفحة 263 - 264 الجزء/2). فالتركيب معناه ثقل النوم ويقال لمن ثقل نومه والمحبي شرح هذا التركيب بسياق الحال ذاكرا قصة هذا المثل وبسبب شهرة هذا المثل فإن معناه بات مفهوما لديهم فمتى ما ذكرت نوم عبود فهم السامع أنك تريد معنى ثقل النوم.

• رسو الرصاص:

قال المحبي تركيب (رسو الرصاص) : " يتمثل به , والرسو: الثبوت، يريدون به الثقل" (المحبي، 2010، صفحة 1901 الجزء/4)، وينظر المثل (أرسى من الرصاص) في: (الزمخشري م.، 1987، صفحة 141 الجزء/1)، والمسيح عليه السلام أشار " إلى ثبات بيعته لما دعا رسولا بطرس إلهامه بالصخرة وأكد أنه يبني بيعته على تلك الصخرة.... ويشبهه مثل العرب في ثقل الرصاص فقالوا : أثقل من الرصاص، و أرس من الرصاص" (شيخو، 1989، صفحة 128)، ومنه قول الأعرابي الذي نقله القالي: " أنا ابن التاريخ.... ولا أحسن الرطانة، وإني لأرسب من رصاصه، قوله أنا ابن التاريخ يعني أنه ولد عام الهجرة. وإني لأرسب من رصاصه: يريد أنه أعرابي بدوى من أهل الوب لا من أهل المدر ولا ساكني الأمصار التي لا تكون إلا على الأرياف والأنهار" (البكري، دت، صفحة 871 الجزء/1)، فقول الأعرابي: معناه أنه لا يجيد السباحة لثقله (البكري ع.، 2000، صفحة 124). فالحي استعان بسياق الموقف لتفسير معنى التركيب الذي هو الثبوت والثقل.

• رشح الحجر:

تركيب (رشح الحجر) شرحه المحبي بقوله: " يُضرب مثلا للبخيل يجود بالشيء القليل على عسرة ونكد، والرشح أدنى ما يكون من السيلان... وكان عبد الملك بن مروان يلقب برشح الحجر لبخله" (المحبي، 2010، صفحة 1902 الجزء/4)، وفي اللسان " تَقُولُ: لَمْ يَرشَحْ لَهُ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا" (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 450 الجزء/2)، فالحي فسر معنى التركيب بالبخل مستعينا بسياق الموقف لمعرفة ذلك؛ لأن العرب تطلق على البخيل تسمية رشح الحجر فالسياق الاجتماعي للاستعمال هو من فرض المعنى ونقله من معناه الحقيقي وهو رشح الماء إلى معنى جديد هو الاعطاء بشح وبخل.

• رغفان المعلم:

تركيب إضافي " يضرب بما المثل في الاختلاف , وشدة التفاوت " (المحبي، 2010، صفحة 1905 الجزء/4), ومنه قول الرقاشي في ذكر معلم: (الثعالبي، 1985، صفحة 243)

مختلف الخبز خفيف الرغيف ... منشر الزاد لقيم الوصيف

فسياق الحال هو من وضّح المعنى من تركيب (رغفان المعلم) وهو الاختلاف والتفاوت , ولأنّ ؛ " رغفان المعلم تختلف بحسب

اختلاف آباء الصبيان في الغنى والفقر والجود والبخل " (الثعالبي، 1985، صفحة 243), فسياق المقام (الحال) رفع

الغموض عن معنى التركيب وبيّن المعنى المراد منه.

خاتمة البحث

حاول بحثنا الذي عنوانه (أثر السياق في توجيه معنى الألفاظ المركبة في كتاب مايعول عليه في المضاف والمضاف إليه للمحبي), نجد أنّ المحبي سار على نهج من سبقه من أصحاب المعجمات في شرح وتفسير دلالة الألفاظ , ولكن تميز كتابه بدراسة الألفاظ الإضافية المركبة وبيّن معانيها , وشرح المحبي هذه التراكيب بطرائق متعددة ومن هذه الطرائق التفسير بالسياق اللغوي فيذكر الشواهد التي ورد فيها هذا التركيب الإضافي فقد يكون الشاهد قرآنيًا أو شعريًا أو نثريًا أو جميعها , و الشرح بالسياق السببي الذي يذكر فيه سبب ذكر هذا التركيب , و الشرح بسياق الموقف بإيراد القصة أو المناسبة التي ذكر فيها هذا التركيب الإضافي مع ذكر شواهد على ذكره.

واعتنى المحبي بانتقاء التراكيب الإضافية , وكذلك ترتيبها وفق النظام الألف بائي في ترتيب المعجم , ونجد أنّ السياق لعب دورا في بيان معاني هذه التراكيب ؛لأنّه ساعد تحديد دلالة كثير من الألفاظ الإضافية المركبة, واختار المحبي التصاحب بين المضاف والمضاف إليه فهو اختار هذا النوع من التصاحب الاسمي وجعله أساسا لمعجمه ثم شرع في بيان معاني هذه التراكيب بطرائق متعددة منها بتحديد الدلالة أو الشرح بالمرادف , أو الشرح بالسياق بأنواعه المختلفة .

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (2000). المحكم والمحيط الأعظم (الطبعة 1). (تحقيق: عبد

الحميد هندراوي) بيروت: دارالكتب العلمية.

ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد. (1983). العقد الفريد (الطبعة 1). (تحقيق: مفيد محمد قميحة)

بيروت: دارالكتب العلمية.

الكتاني، و أبو عبد الله محمد بن الحسن . (1981). كتاب التشبيهات من أشعار أهل الأندلس (الطبعة 2). (

تحقيق: إحسان عباس)، القاهرة: دار الشرق.

ابن مراد، إبراهيم . (2006). الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم. مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية.

- مصطفى إبراهيم، الزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، و النجار، محمد علي . (1998). المعجم الوسيط (الطبعة 3). القاهرة: دار الدعوة.
- ابن أبي الحديد المعتزلي، ابن أبي الحديد. (1965). شرح نوح البلاغة (الطبعة 2). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (1997). الكامل في ضعفاء الرجال (الطبعة 1). (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوض) بيروت: دار الكتب العلمية.
- البيهقي، أبو الفتح . (1989). ديوان أبي الفتح البيهقي. (تحقيق: ورشة الخطيبو الصقال) دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن دريد، أبو بكر محمد الحسن . (1987). جمهرة اللغة (الطبعة 1). (تحقيق: رمزي منير بعلبكي) بيروت: دار العلم للملايين.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله . (1988). جمهرة الأمثال (المجلد 2). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، و عبد المجيد قطامش) بيروت: دار الجليل.
- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم . (دت). جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب (دط). (تحقيق: لجنة من الجامعيين) بيروت: مؤسسة دار المعارف.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد شهاب الدين. (1423هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب (الطبعة 1). القاهرة: دار الكتب والوثائق.
- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر تقي الدين. (1419هـ). رسائل المقريزي (الطبعة 1). (تحقيق: رمضان البدرى، و أحمد مصطفى) القاهرة: دار الحديث.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الضحاك . (1993). السنة لابن أبي عاصم (الطبعة 3). (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني) بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (1979). مقاييس اللغة (دط). (تحقيق: عبد السلام هارون) بيروت: دار الفكر.
- الميداني، أحمد بن محمد إبراهيم . (دت). مجمع الأمثال (دط). (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) بيروت: دار المعرفة.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل (الطبعة 1). (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، و عادل مرشد) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي . (دت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (دط). بيروت: المكتبة العلمية.
- ابن منظور، أحمد بن مكرم . (1414هـ). لسان العرب (الطبعة 3). بيروت: دار صادر.
- عمر، أحمد مختار . (2009). علم الدلالة (الطبعة 7). القاهرة: عالم الكتب
- الجوهري، إسماعيل بن حماد . (1887هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الطبعة 4). (تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار) بيروت: دار العلم للملايين.
- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي . (1969). الإيضاح العضدي (الطبعة 1). (تحقيق: حسن الشاذلي) الرياض: كلية الآداب جامعة الرياض.
- الفرهائدي، الخليل بن أحمد . (بلا تاريخ). كتاب العين (دط). دار ومكتبة الهلال.
- البحثري، أبو عبادة الوليد بن عبيد . (بلا تاريخ). ديوان البحثري (الطبعة 3). (تحقيق: حسن كامل الصيرفي) القاهرة: دار المعارف.
- بالمر، ف.ر. (1985). علم الدلالة إطار جديد (دط). (ترجمة: مجيد المشاطة) بغداد: وزارة التعليم العالي كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية.

- حستان، تمام . (2006). اللغة العربية معناها ومبناها (الطبعة 5). القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- البغدادي، جعفر بن أحمد القاري . (دت). مصارع العشاق (دط). بيروت: دار صادر.
- صليبا، جميل . (1982). المعجم الفلسفي (دط). بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- القلقشندي، حمد بن علي بن حمد. (1922). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (الطبعة 1). القاهرة: دارالكتب المصرية.
- شيخو، رزق الله بن يوسف. (1989). النصرانية وآدابها بين عرب الجاهلية (الطبعة 2). بيروت: دار المشرق.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث . (بلا تاريخ). سنن أبي داود (الطبعة 1). (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) بيروت: المكتبة العصرية.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله . (1989). توشيح التوشيح (الطبعة 1). (تحقيق: ألبير حبيب مطلق) دم: دار صبر، عادل ماضي. (2018). المصاحبات اللغوية في كتاب ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزخشي 538 (رسالة ماجستير). كلية التربية، بغداد: الجامعة المستنصرية.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين . (1990). الأشباه والنظائر في النحو (الطبعة 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين . (1998). المزهري في علوم اللغة وأنواعها (الطبعة 1). (تحقيق: فؤاد علي منصور) بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، عبد الرزاق الحسيني مرتضى. (1984). تاج العروس من جواهر القاموس (الطبعة 1). (تحقيق: مجموعة من المحققين) الكويت: دار الهداية.
- المنائي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي. (1356هـ). فيض القدير وشرح الجامع الصغير (الطبعة 1). المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة.
- أبو العزم. عبد الغني . (2006). مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي. (العدد/5) مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية.
- البركاوي، عبد الفتاح عبد العليم . (1991). دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث (الطبعة 1). القاهرة: دار المنار.
- سلامي، عبد القادر. (2007). ينظر: علم الدلالة في المعجم العربي (الطبعة 1). الجزائر: دار ابن بطوطة.
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز . (2000). التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (الطبعة 2). (تحقيق: دار الكتب والوثائق مركز تحقيق التراث) القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز . (دت). سمط الآلي في شرح أمالي القاضي (دط). (تحقيق: عبد العزيز الميمني) بيروت: دار الكتب العلمية.
- التعالبي، عبد الملك بن محمد. (1985). ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (دط). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) القاهرة: دار المعارف.
- حسن، عبد الواحد. (1999). التنافر الصوتي والظواهر السياقية (الطبعة 1). القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- ذريل، عدنان . (1981). اللغة والدلالة آراء ونظريات (دط). دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- ابن الرومي، علي بن العباس . (2002). ديوان ابن الرومي (الطبعة 3). (تحقيق: أحمد حسن بسج) بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن بطل، علي بن خلف . (2003). شرح صحيح البخاري (الطبعة 2). (تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم) الرياض: مكتبة الرشيد.
- عماد الدين الكاتب الأصبهاني. (1985). خريدة القصر وجريدة العصر (دط). (تحقيق: محمد بحجة الأثري) بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.

- حيدر، فريد عوض . (2008). *فصول في علم اللغة التطبيقي* (الطبعة 1). القاهرة: مكتبة الآداب.
- الحجّي، فضل الله بن محب الله . (2010). *ما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه* (الطبعة 1). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- حسام الدين، كريم زكي . (2000). *التحليل الدلالي لإجراءاته ومناهجه* (دط). القاهرة: دار غريب.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك. (1423هـ). *النهاية في غريب الحديث والأثر* (دط). (تحقيق: طاهر أحمد الراوي، و محمود محمد الطناحي) بيروت: المكتبة العلمية.
- الأزهري، محمد بن أحمد . (2001). *تهذيب اللغة* (الطبعة 1). (تحقيق: محمد عوض مرعب) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبو الفرج، محمد أحمد. (1966). *المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث* (دط). القاهرة: دار النهضة.
- التهانوي، محمد بن علي . (2011). *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم* (الطبعة 1). (تحقيق: رفيق العجم، و علي دحروج) بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- قلعة جي، محمد رواس ، و قنيبي، حامد صادق . (1988). *معجم لغة الفقهاء* (الطبعة 2). بيروت: دار النفائس.
- الخولي، محمد علي . (2001). *علم الدلالة المعنى* (الطبعة 1). عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- علي، محمد محمد يونس . (2007). *المعنى وظلال المعنى وأنظمة الدلالة في العربية* (الطبعة 2). بيروت: دار المدار الإسلامي.
- الرملي، محمود بن الحسين . (1989). *ديوان كشاجم* (الطبعة 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- المنزلي، محمود العالم . (1322هـ). *أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع* (الطبعة: 1). القاهرة: مطبعة التقدم العلمية.
- الزنجشيري، محمود بن عمر . (1998). *أساس البلاغة* (الطبعة 1). (تحقيق: باسل عيون السود) بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزنجشيري، محمود بن عمرو . (1987). *المستقصى في أمثال العرب* (الطبعة 2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- عكاشة، محمود. (2005). *التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية* (الطبعة 1). القاهرة: دار النشر للجامعات.
- حجازي، محمود فهمي . (1998). *مدخل إلى علم اللغة* (دط). القاهرة: دار قباء .
- زنكي، نجم الدين قادر . (2007). *نظرية السياق دراسة أصولية* (الطبعة 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- شريف، نيان عثمان . (2013). *المتلازمات اللفظية في المثل القرآني* (الطبعة 1). عمان: عالم الكتب الحديث.
- نهر، هادي . (2008). *علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي* (الطبعة 1). عمان: دار الأمل للنشر والتوزيع.
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة . (1987). *ديوان الفرزدق* (الطبعة 1). (تحقيق: علي فاعور) بيروت: دار الكتب العلمية.

اتفاقيات تفويض المرفق العام كآلية تسيير الخدمة العمومية

يوسف شبل

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة - الجزائر

Youcef.chebel@univ-msila.dz

00213671898840

عبد اللطيف والي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة - الجزائر

abdellatif.ouali@univ-msila.dz

00213553413661

ملخص:

إتفاقيات تفويض المرفق العام ذات طبيعة عقدية وفقا لتكييف القانوني لها، لذلك يجب في دراسة إبرامها التطرق إلى الأركان التي تقوم عليها والشروط العامة في العقود الإدارية، كذلك لخصوصية هذه الإتفاقية تتوفر فيها شروط خاصة تميزها عن غيرها، وعند إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام يضمن المفوض له مبادئ التي تحكم سير المرفق العام التي تتعلق بدوام وتحسين خدمة المرفق مع إحترام الإدارة المفوضة مبادئ إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام بين المتنافسين المتمثلة في المساواة بينهم وحراسة الوصول لطلبات وشفافية الإجراءات لتحقيق هدف حسن استعمال المال العام، ويتم انعقاد هذه الاتفاقيات من خلال صيغ إبرام محددة مما يجعل حرية الإدارة مقيدة في اختيار المفوض له، وقد تتمتع الإدارة بحرية نسبية في صيغة التراضي البسيط عند حالة الاحتكار قد تأخذ بمبدأ الاعتبار الشخصي في المفوض له كذلك مقيدة في اختيار شكل اتفاقية تفويض يجب أن يتم الإختيار بناء على معايير محددة، كذلك تنقسم أشكال اتفاقيات تفويض المرفق العام إلى عقود التفويض المسماة، وأخرى غير مسماة.

الكلمات المفتاحية:

السلطة المفوضة، المفوض له، المرفق العام، اتفاقيات، تفويض، مبادئ.

Public utility delegation agreements as a public service management mechanism

Youssef Shebel

Faculty of Law and

Political Science, University of

M'sila - Algeria

Ouali Abdellatif

Faculty of Law and

Political Science, University of

M'sila - Algeria

Summary:

Agreements to delegate the public utility are of a contractual nature according to their legal adaptation. Therefore, in studying their conclusion, it is necessary to address the pillars on which they are based and the general conditions in administrative contracts, as well as the specificity of this agreement that it has special conditions that distinguish it from others. While concluding the agreements to delegate the public utility, the delegated insure the principles governing the functioning of the public utility related to the permanence and improvement of the utility's service while respecting the delegated administration .The principles of concluding public utility delegation agreements between competitors represented in equality between them and the security of access to requests and the transparency of procedures to achieve the goal of good use of public money. These agreements are concluded through specific formulas of concluding It makes the management's freedom restricted in choosing the delegate . The administration may enjoy relative freedom in the form of simple consent. In the case of monopoly, it may take the principle of personal consideration of the delegate . It is also restricted in choosing the form of a delegation agreement. The choice must be based on specific criteria, and forms of agreements to delegate public utility are also divided to the named and others unnamed delegation contracts.

key words:

Delegated authority, the delegated, public utility ((or) General facility), Agreements, Authorization, principles.

مقدمة:

يشكل المرفق العام النشاط الإيجابي للإدارة العامة، الذي يتمثل في تقديم الخدمة العمومية للجمهور، حيث كان في ظل الدولة الحارسة مقتصرًا على تقديم الخدمة ذات الطبيعة الإدارية وعند بروز مفهوم الدولة المتدخلة تأثر من التحول الذي حصل في وظائف الدولة فأصبح مضمون الخدمة التي يقدمها ذات الطبيعة الإدارية والإقتصادية والاجتماعية، وذلك لمسيرة التطور الواقع على مستوى مضمون الخدمة التي يقدمها من أجل تلبية حاجيات الجمهور وإنعكس هذا التطور على طرق تسيير المرفق العام الذي يتماشى مع نوعية النظام السياسي والإقتصادي السائد في الدولة، كما نجد الجانب الإقتصادي والسيادي يؤثران في طرق إدارة المرفق العام التي تنقسم إلى طرق مباشرة تقليدية التي تتطلب هيمنة كاملة للدولة في إدارتها وطرق أخرى غير مباشرة تشترك الدولة مع القطاع العام أو الخاص في إدارته، ومن بين طرق تسيير غير مباشرة آلية تفويض المرفق العام الذي يتم إدارته بواسطة عقد إداري بين أطراف علاقة تعاقدية يتم إبرامها وفقا لقواعد إجرائية.

الإشكالية:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان عقد إتفاقيات تفويض المرفق العام، وإجراءات إبرامه، من أجل معرفة الضمانات التي تكفل حماية الخدمة العامة والمال العام، ولهذا إرتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:
مامدى نجاعة إتفاقيات تفويض المرفق العام في تسيير الخدمة العمومية؟

أهمية الدراسة:

دراسة موضوع تفويض المرفق العام له أهمية بالغة إنطلاقا من فكرة المرفق العام التي تمثل النشاط الإداري الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وكذا التطور الذي يطرأ على النشاط الذي يقدمه، أما دراسة تفويض المرفق العام بوصفها عقدا إداريا في غاية الأهمية من حيث معرفته كأسلوب تسيير المرفق العام، ومن حيث آليات إبرام إتفاقيات تفويض المرفق العام والكيفيات التي تتم بين المتعاقدين، ومدى علاقتها بالظروف الإقتصادية، فكل هذه الجزئيات التي تطرح في هذا الموضوع لها أهمية تحتاج دراسة علمية عملية موضوعية متخصصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف التي نسعى للوصول إليها أهمها تتمثل في معرفة الطبيعة القانونية لإتفاقيات تفويض المرفق العام، وتحديد المرافق العامة الملائمة لتقنية التفويض، ومدى تحسينها لأداء المرفق العام والخدمة العامة.

حدود الدراسة:

تتمثل دراسة دراسة هذا البحث في مفهوم إتفاقيات تفويض المرفق العام وطبيعتها القانونية، ثم الأسس التي تقوم عليها وأشكالها.

فروض الدراسة:

- هل كل المرافق العامة قابلة لتفويض؟
- ماهو التكييف القانوني لإتفاقيات تفويض المرفق العام؟
- ماهي مبادئ إبرام إتفاقيات تفويض المرفق العام؟
- ماهي أشكال إتفاقيات تفويض المرفق العام؟

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة في موضوع تفويض المرفق العام نجد طرق خصخصة المرافق العامة الامتياز -الشركات المختلطة - BOT- تفويض المرفق العام مروان محي الدين القطب، عقود تفويض المرفق العام أبو بكر أحمد عثمان، التفويض في إدارة واستثمار المرافق العامة وليد حيدر جابر، لم تحدد هذه الدراسات طبيعة عقد تفويض المرفق العام ومدى سريان أسس العقود الإدارية عليها، كما لم تميز بين النشاط الإداري والاقتصادية ومدى إمكانية تفويضها ثم عدم بيانها للمبادئ الواجبة في ابرام اتفاقيات تفويض المرفق العام.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة إتبعنا المنهج التحليلي، حيث قمنا بجمع المادة العلمية ومن ثم شرحها وتحليلها وتفصيل أحكامها، وصولاً إلى النتائج.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاقيات تفويض المرفق العام

نتطرق في دراسة هذا المبحث إلى نشأة اتفاقيات تفويض المرفق العام وتعريفها التشريعي والفقهية والذي من خلاله نحدد طبيعتها القانونية ومدى سريان قواعد العقد الإداري عليها، ثم نتطرق خصائص اتفاقيات تفويض المرفق العام التي تعتبر شروطاً خاصة.

المطلب الأول: مفهوم اتفاقيات تفويض المرفق العام

تصب دراسة هذا المطلب على اللمحة التاريخية لاتفاقيات تفويض المرفق العام وتعريفها ثم إلى الأركان التي تقوم عليها وشروطها.

الفرع الأول: تعريف اتفاقيات تفويض المرفق العام

ظهر مصطلح تفويض المرفق العام لأول مرة لسنة 1982 في فرنسا عند الأستاذ أوبي في دراسة متعلقة بالمرافق العمومية المحلية، ثم من خلال التطبيق العملي للإدارة في منشور وزاري في 7 أوت 1987 الخاص بتفويض إدارة المرافق المحلية، ثم أستعمل في التسعينات من خلال القانون المتعلق بالإدارة الإقليمية، وكرسه القانون الصادر سنة 1993 المتعلق بمحاربة الرشوة والشفافية في الحياة الاقتصادية، وعرف هذا القانون تقنية التفويض في مادته الثالثة بأنه عقد يعهد من خلاله شخص معنوي عام إلى شخص آخر يدعى المفوض له سواء كان عام أم خاص تحقيق مرفق عام هو مسؤول عنه، بحيث تكون العائدات المتصلة بصورة جوهرية بنتائج الاستغلال المرفق، والمفوض له قد يكون مكلف ببناء منشآت أو باكتساب أموال لازمة للمرفق (جابر، 2009؛ عثمان، 2015؛ ضريفي، 2010).

أما على مستوى الفقه فيعرف الأستاذ أوبي التفويض المرفق العام بأنه:

العقد الذي يعهد فيه إلى شخص آخر يسمى صاحب التفويض تنفيذ مهمة مرفق عام والقيام بالاستغلال الضروري للمرفق، ويمكن أن يتضمن إقامة منشأة عامة، وأن يتحمل صاحب التفويض مسؤولية تشغيل المرفق وإقامة علاقة مباشرة

مع المستفيدين الذين تؤدي إليهم الخدمات مقابل تأديتهم لتعريفات محددة، وتقيد صاحب التفويض بالمدة المحددة في العقد التي تعكس الإستثمارات التي يهدف إلى تغطيتها. (عثمان، 2015، ص.75)

ومن ثم فإن اتفاقيات تفويض المرفق العام تعتبر عقود إدارية يجب مدى تحقق أسس العقود الإدارية العامة.

إن العقود التي تبرمها الإدارة سواء كانت إدارية أم مدنية وإن كانت تخضع لنظامين مختلفين فإن الأحكام الضابطة للعقد بالمعنى الفني تكون واحد (حلمي، 1977). كضرورة توافر أركان العقد وشروطه، وبما أن اتفاقيات تفويض المرفق العمومي عقدا إداريا فإنها تقوم على أركان وشروط والتي سنتناولها سنتناولها كالتالي:

الفرع الأول: أركان اتفاقيات تفويض المرفق العام

أولاً: التراضي

يعتبر الرضا الركن الأول في العقد الإداري وعرفه الطماوي (2012) "تلاقي الإيجاب والقبول من السلطة المفوضة والمفوض له فهذا يعتبر جوهر الرابطة التعاقدية" (ص.319).

فالرضا يكون بوجود إرادتين متوافقتين، حيث يتم العقد بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما - الإيجاب والقبول - مع مراعاة ما يقره القانون من أوضاع معينة يجب إتباعها. الرضا بالنسبة للإدارة كطرف في العقد يجب أن يكون صادرا من الجهة المختصة بالتعاقد أي المسؤولة عن المرفق العام، وفقا للنظم المقررة من حيث الاختصاص، والشكل، بموجب إتفاقية تفويض، إضافة إلى ذلك لا يكفي وجود الرضا من جانب ممثل الإدارة فحسب بل يقتضي أن يكون هذا الرضا سليما خاليا من عيوب الرضا كالغلط والتدليس والإكراه والغبن، والقضاء الإداري يسلك مسلك القضاء المدني في إبطال العقود الإدارية التي يشوبها عيب من العيوب، ففي العقود الإدارية تغلب الشكلية في التعبير عن الرضا بواسطة الكتابة، وصدور قرار إداري من الجهة المختصة بالتفويض، حيث يشترط أن يكون الرضا صادرا من الجهة المفوضة التي يؤول إليها تفويض المرفق العمومي أي صاحبة الاختصاص، ولما كانت الإدارة طرفاً في العقد الإداري، لم يعد البحث عن إرادة ممثل الإدارة أمراً مهماً لأن إجراءات إبرام العقد الإداري كفيلة للتأكد من وجود الإرادة ومن التعبير عنها أو من سلامتها من العيوب (الجبوري، 2010؛ حلمي، 1977؛ الطماوي، 2012).

ثانياً: المحل

يعرف المحل على أنه: الغاية أو العملية القانونية المرجو تحقيقها من هذا العقد، ويأتي ذلك من حيث إعطاء الحقوق وفرض الالتزامات متقابلة للمتعاقدين (حلمي، 1977).

فيلزم في المحل توافر شروط معينة، وهذه الشروط هي: أن يكون المحل ممكناً غير مستحيلاً، أن يكون معينا أو قابلاً لتعيين، وأن يكون مشروعاً أي غير مخالف للنظام العام والآداب العامة (قدادة، 2005).

فيعتبر الشرط الأساسي في ذلك أن يكون موجوداً أو قابلاً للتحقيق والتعامل به. ولا يكون المحل غير ممكناً في اتفاقية تفويض المرفق العام في الشهر الأخير من السنة المالية بقصد استنفاد اعتمادات الميزانية حيث حظر القانون التعاقد (الجبوري، 2010).

ثالثاً: السبب

عرف الجبوري (2010) السبب بأنه "الغاية المباشرة التي يقصد إليها الملتزم من التزامه الإداري" (ص. 109). حيث يشترط لوجوده أن يكون موجوداً وأن يكون صحيحاً وأن يكون مشروعاً، وهي نفس الشروط التي اشترطت في المحل (الجبوري، 2010). ويمكن القول أن السبب ركن جوهري وأساسي في العقد وأنه محكوم في المقام الأول بالقواعد المدنية هو الآخر مع مراعاة ما يتعلق بطبيعة العلاقات الإدارية.

الفرع الثاني: شروط إتفاقيات تفويض المرافق العمومية

يتطلب في إتفاقيات تفويض المرافق العمومية توفر جملة من الشروط التي تسري على كل العقود الإدارية والتي تتمثل فيما يلي:

يلي:

أولاً: وجود مرفق عمومي

يعتبر وجود المرفق العمومي حجر الأساس للمشكل لموضوع عقد تفويض، الذي يقصد به كل مشروع تنشؤه الدولة أو تشرف على إدارته لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها لا بقصد الربح، بل صيانة النظام، وخدمة المصالح العامة في الدولة لكن لم تعد المصالح العامة محصورة في نظامها التقليدي الإداري، بل حصل تطور في الحاجات العامة للأفراد في طريق الرقي اقتضى إنشاء مرافق مختلفة النظام والأغراض لتحقيق حاجات مختلفة اقتصادية وثقافية، مما أدى إلى وجود معايير تصنيف المرافق العامة، وإنعكس هذا التطور على الفقه والقضاء، الذي أصبح يعترف بالمرافق الصناعية التي تعمل لتحقيق الربح، ولكن في الحقيقة تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، وما الربح إلا أثراً من الأعمال الصناعية والتجارية (الطماوي، 2012؛ القطب، 2009).

تبرم الإدارة العقود الإدارية من الأموال العامة، نفس الشيء ينطبق على إتفاقيات تفويض المرفق العام التي تبرم من الأموال العامة. حتى تستطيع السلطة المفوضة بالسماح للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام، الذي قد يكون عن طريق عقد تفويض المرفق العام، لكن لا تكون مخيرة وإنما يحكمها القانون الذي ينظم تصرفاتها ويحدد طريقة تدخلها، وفي حال لم يشكل موضوع عقد التفويض مرفق عام، فإننا لا نكون أمام إتفاقية تفويض المرفق العام (الحلو، 2009؛ القطب، 2009).

ثانياً: وجود شخص معنوي عام

يعتبر هذا الشرط شرطاً بديهياً لأن أحد طرفي العقد الإداري يكون شخصاً من الأشخاص المعنوية العامة، لذلك يشترط في العقد الإداري، مراعاة للمعيار العضوي، أن يكون أحد طرفي العقد، إما الدولة أو الهيئة العمومية الوطنية المستقلة، أو الولاية، أو البلدية، أو المؤسسة العامة التي لها فقط صلاحية منح تفويض المرافق. التي تعود لها مسؤولية إدارته وتنظيمه. كون تفويض عقداً إدارياً يعتبر جزءاً من وظيفتها التنفيذية (بعلي، 2005؛ جابر، 2009؛ الجبوري، 2010).

ثالثاً: وجود الشروط غير المألوفة

يحمل عقد تفويض المرافق العمومية في طياته شروطا استثنائية غير مألوفة، التي لا توجد في عقود القانون الخاص، بما يضيف له خصوصية الصفة الإدارية للعقد، بما يؤكد وجود شروط تختلف بطبيعتها عن تلك التي يحتويها عقد من عقود القانون الخاص، التي تجعل من عقد التفويض عقدا إداريا. بالتالي يحكمه وينظمه القانون العام ويخضع للقضاء الإداري الذي يندرج ضمن اختصاصه، إلا ما إستثناه القانون.

المطلب الثاني: خصائص اتفاقيات تفويض المرفق العام

تنصب دراسة هذا المطلب على الخصائص التي تميز اتفاقيات تفويض المرفق العام والتي تتمثل في ثلاثة خصائص أساسية كالتالي:

الفرع الأول: قابلية المرفق العام لتفويض وارتباط نتائج الاستغلال بالمقابل المالي أولا: أن يكون المرفق العام قابلا للتفويض

جميع المرافق العامة باختلاف أنواعها قابلة للتفويض من حيث مبدأ جواز تطبيق تقنية التفويض. لكن المرافق العامة حسب طبيعة نشاطها تكون مرافق إدارية أو مرافق اقتصادية حيث يتوقف التفويض على طبيعتها، أو على عدم قابليتها للتفويض بناء على منع وفقا للنصوص القانونية، أو يكون موضوع اجتهاد قضائي. رغم أن كلا من التشريع والاجتهاد أجاز تطبيق تقنية تفويض على كافة المرافق بغض النظر على طبيعتها إلا أن هذا التطبيق يبقى نسبيا، وتبقى المرافق العامة ذات الطابع الاستثماري الاقتصادي الميدان الأمثل لتقنية التفويض دون أن نستبعد المرافق العامة الإدارية على الإطلاق (جابر، 2009؛ زمال، 2018؛ عثمان، 2015).

إن فكرة قابلية المرفق العام للتفويض يشوبها الغموض، كونها ارتكزت على تحويل بعض المهام غير السيادية التابعة للسلطات العمومية، دون تحديد لهذه المهام سواء كانت سيادية أو غير سيادية، هذا من جانب ومن جانب آخر لم يتم تحديد المرافق السيادية، وهذا ما تم ملاحظته، حيث تشكل المرافق الصناعية والتجارية الأكثر سهولة للتفويض وتشجع الخواص لتسييرها بسبب الربح الذي تحققه، عكس المرافق العامة الإدارية التي تطرح إشكالات بالنظر لخصوصيتها وفي الأخير لا توجد قائمة محددة في أي دولة بالمرافق العامة القابلة للتفويض، وغير قابلة للتفويض (ضريفي، 2010).

مما دفع الفقه والاجتهاد القضائي إلى إعطاء بعض الضوابط للمرافق العامة القابلة للتفويض التي من بينها:

- لا يجوز تفويض إدارة وإستغلال المرافق العامة الدستورية، نظرا لارتباطها بسيادة الدولة وجوهر وظائفها،
 - إجازة تفويض بعض الأنشطة الملحقة بالمرافق العامة الدستورية، دون تفويض إدارة المرفق برتمه،
 - لا يجوز تفويض بعض المهام الأساسية المناطة بالأشخاص العامة،
 - لا يجوز تفويض الأنشطة المتعلقة بامتيازات السلطة العامة،
 - لا يجوز تفويض إدارة المرافق العامة، التي تحتكر إدارتها وإستغلالها الدولة أو أحد أشخاص القانون العام،
 - لا يجوز أن يكون موضوع عقد تفويض المرفق العام تحصيل جباية الإيرادات العامة (القطب، 2009).
- بناء على هذه الضوابط تتحدد المرافق العامة التي تصنف إلى نوعين : المرافق عامة الدستورية والمرافق العامة ذات الأهمية للدولة.

أ- المرافق العامة الدستورية

برز مفهوم المرافق العامة الدستورية بشكله الإصطلاحي من خلال قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم 207 لسنة 1986 الذي عدّ هذه المرافق التي تستمد ضرورة وجودها وقيمتها من المبادئ والقواعد الدستورية حيث وصف هذه المرافق بعبارات التي تجد أساسها في الأحكام ذات الطبيعة الدستورية أو المرافق العامة التي يتطلب الدستور وجودها وتشغيلها (هرموش، 2013). وتنقسم هذه المرافق العامة إلى نوعين :

1- المرافق العامة الدستورية المرتبطة بسيادة الدولة

تتعلق بالمرافق العامة التي تقوم بوظائف مرتبطة بسيادة الدولة لا يمكن أن تكون محلاً للتفويض حتى ولو يرد التفويض على الإدارة فقط، لأنه يتعلق بجوهر السلطة العامة، ويأتي في مقدمة المرافق الدستورية مرفق الدفاع الذي يتولى وظيفة سيادية للدولة، حيث تحرص على إنشاء القوات المسلحة. أما بالنسبة لمرفق الشرطة فيعد من أهم المرافق العامة الدستورية السيادية، لأنه يتضمن عمليات السلطة العامة، وينطوي على عنصرين الأمر والإخضاع المطلقين فهو يرتبط مباشرة بسيادة الدولة، ولا يمكن القيام بمهامه إلا بجانبها. فلا يمكن لمرفق الشرطة أن يعهد به إلى شخص خاص، ولا يمكن للجماعات العامة التخلي عن مسؤولياتها في هذا المجال كقاعدة عامة في جعل مهام الشرطة مادة للتعاقد، إلا أننا نجد اتجاهًا حديثًا ظهر في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي لها الأسبقية في ذلك، بأن تعهد للقطاع الخاص القيام ببعض المهام التي يتولها مرفق الشرطة من خلال شركات خاصة (جابر، 2009؛ هرموش، 2013؛ عثمان، 2015).

إن المهام الممنوحة للشركات الأمنية الخاصة تندرج ضمن أعمال الشرطة الاقتصادية في الأصل، والتي تنحصر في الحراسة ونقل الأموال والمواد الحساسة، ولا تتعلق مطلقاً بأعمال الشرطة العامة، كالضبط الإداري والضبط القضائي، حيث كرس المجلس الدستوري الفرنسي مبدأ الطبيعة الدستورية لمرفق الشرطة، وعدم خصصته في قراره الصادر في عام 2011 الذي عدّ القانون الذي سمح للقطاع الخاص القيام بعمليات المراقبة الإلكترونية و الرصد الفوري للمباني والطرق العامة، ثم عرض الصور عن الجهات العامة، هو قانون مخالف للدستور لأنه يحوّل للقطاع الخاص ممارسة مهام ذات صلة بسيادة الدولة، في حين تجاهل للمتطلبات المتصلة بالحماية الدستورية للحرية الفردية والخصوصية (بياروجورج، 2008؛ هرموش، 2013).

2- المرافق العامة الدستورية غير السيادية

يتمثل هذا النوع في المرافق العامة التي تلي إشباع حاجات الإجتماعية والثقافية المكفولة دستوريا للمواطنين، ويطلق عليها ذات أهمية ثانية، وتمثل هذه المرافق في التعليم والصحة والثقافة، التي تعترف بالقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في إدارتها وإستغلالها (عثمان، 2015). لكن منحت معظم التشريعات تفويض مرفق التعليم والصحة واختلفت فقط في نوع صورة التفويض هناك دول منحت التفويض بالتفويض الانفرادي وهناك من منحت التفويض بالتعاقد.

ب- المرافق العامة ذات الأهمية للدولة

تلك المرافق العامة التي يحظر تفويض إدارتها وإستغلالها لكونها تشكل احتكار للدولة ويكون هذا الإحتكار، إما فعليا أو قانونيا:

1- المرافق العامة التي تشكل احتكارا فعلياً للدولة

وفقاً لأحكام مجلس الدولة الفرنسي، نجد أن إحتكار الدولة فعلياً، ذلك بإنفرادها بإنتاج السلع أو أداء الخدمات، مع إستثناها بعناصر السوق وإنتفاء المنافسة، ويذهب بعض الفقه إلى أن تمتع الدولة بالإحتكار الفعلي لبعض المرافق أمراً نظرياً، لأن معايير الإحتكار الفعلي غير محددة وليست موضوعية (عثمان، 2015).

2- المرافق العامة التي تشكل إحتكاراً قانونياً

المنع يجد مصدره في النصوص القانونية وليس التنظيمية، ولا يقتصر فقط وجود نص يحظر صراحة التفويض في إدارة المرافق العامة، وإنما يمتد ليشمل حالة تكون فيها الجماعة العامة قد منحت بقانون مهمة تحقيق المرفق العام (جابر، 2009).

ج- المرافق العامة المرتبطة بالاستغلال السياسي والاقتصادي للدولة

توجد بعض المرافق العامة تتعلق بالأمن والإستقلال السياسي والإقتصادي للدولة التي قد تؤدي إلى مشاركة القطاع الخاص بالمساس بأمنها وإستغلالها السياسي والاقتصادي، وغالباً ما تتعلق هذه المرافق بالموارد الطبيعية للدولة أو ببعض المشاريع الاستراتيجية (عثمان، 2015).

ثانياً: استغلال المرفق والارتباط بين المقابل المالي ونتائج الاستغلال

تستدعي تقنية تفويض المرفق العام، الى توضيح عناصر الاستغلال التي يقوم عليها الى جانب ذلك تحديد الارتباط بين المقابل المالي ونتائج الاستغلال:

أ - إستغلال المرفق العام

يجب لقيام تفويض مرفق عام أن يكون موضوع العقد استغلال مرفق عام، بحيث يقوم المفوض له بتشغيل المرفق العام وإستغلاله متحملاً المخاطر المترتبة عليه، كما يقع على عاتقه القيام بجميع الأعمال الضرورية لتنفيذ المرفق العام كذلك يقوم بتأمين حسن تشغيل وإستغلال المرفق العام، أما إذا إقتصر دور المفوض له على إدارة المرفق العام دون تحمل مخاطر تشغيله وإدارته كلياً أو جزئياً، لا نكون بصدد عقد تفويض عام.

ب- إرتباط المقابل المالي بنتائج الإستغلال

يعتبر إرتباط المقابل المالي بنتائج الإستغلال معياراً مميزاً لإتفاقيات تفويض المرفق العام ويجب أن يعكس تحمل صاحب التفويض لمخاطر الإستغلال، التي تنتج عن إدارته للمرفق وتشغيله على نفقته ومسؤوليته، ولا يجب أن يكون مصدر المقابل المالي هو المستفيدين، وإنما يحدد بناءً على نتائج إقتصادية لإستغلال المرفق، لأن فكرة نتائج الإستغلال عملية واسعة ويمكن أن تتحقق بأنواع متعددة من المقابل المالي بشرط أن تكون جميعها متصلة بالنتائج المالية والإقتصادية للإستغلال، وذلك كالتالي:

- دفع الجهة الإدارية المتعاقدة المقابل بشرط أن لا يكون الثمن محددًا، وإنما يحدد على وقف نتائج الإستغلال.

- قد يأتي المقابل في حالة إستغلال المتعاقد للمرفق مقابل حقه في الحصول على العائدات التي تأتي من الإعلانات المترتبة عن إستغلال هذا المرفق، دون الحصول عليه من المنتفعين أو الإدارة.

- قد يكون مصدر المقابل المالي للمتعاقد بعضه يرتبط بنتائج الإستغلال والبعض الآخر في صورة ثمن يحصل عليه من الإدارة أو من مصادر أخرى.

- قد يكون المقابل المالي تكميلي كحصول المتعاقد على إعلانات من الإدارة في حالة الخسارة نتيجة الإستغلال أو ضمانات لإفتراض أو ضمان حد أدنى من الحصيلة.

حسب مجلس الدولة الفرنسية، يجب أن يبلغ المقابل المالي الذي يرتبط بنتائج الإستغلال نسبة معينة، لكن قد لا يحدد نوع معين للمقابل المالي الذي يدفعه مستعملوا المرفق العام عند الاقتضاء، لأن المقابل المالي خاضع لتفاوض أثناء الإبرام وعند التنفيذ، قد ينعكس سلبي على إستمرارية المرفق العام، أو يسبب ضررا للمفوض له.

الفرع الثاني: وجود علاقة تعاقدية في اتفاقيات تفويض المرفق العام

أولاً: أطراف العلاقة التعاقدية

تقتضي هذه العلاقة التعاقدية وجود شخص معنوي عام الطرف الأول، وإلى المفوض له الطرف الثاني الذي قد يكون شخص معنوي عام أو خاص حسب الآتي:

أ- السلطة المفوضة

1- الدولة

تشمل الدولة جميع الأنشطة التي تتوافق مع وظائفها الأساسية ولها السلطة على جميع إقليم الجمهورية وبالتالي يمكن أن تقوم بتفويض المؤسسات الوطنية أو المرافق ذات الطابع الوطني باستثناء المرافق السيادية والدستورية أو المرافق غير القابلة للتفويض، والمرافق التي تفوضها الدولة تعرف بالمرافق الوطنية تشمل نشاط الدولة بكامله بحيث يستفيد أكبر عدد ممكن من الأفراد ولهذا فأغلب الأحيان نجد الدولة هي من تتولى إدارتها من أجل تحقيق أكبر استفادة من خدماتها وعلى أكمل وجه (بلكور، 2010).

2- الجماعات الإقليمية:

تلجأ الجماعات المحلية إلى تفويض المرفق العام المحلي، سواء تعلق الأمر بالمرافق البلدي أو الولائي إذا إستدعت الضرورة تحقيق المصلحة العامة، لكن الجماعات المحلية قد تمنح تسيير وإستغلال المرفق العام لأشخاص القانون العام أو الخاص (بلكور، 2010).

3- المؤسسة العمومية ذات طابع إداري:

تفوض المؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي تنشئها الجماعات الإقليمية المنصوص عليها بموجب قوانينها الخاصة، و يقصد بالمؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري: "هي شخص إعتباري إداري من النموذج التأسيسي، الهدف من إحداثها تأمين التسيير المستقل المرفق الدولة، أو الولاية أو البلدية لشخص عام آخر من النموذج التجمعي". فهي تخضع لكافة القواعد المطبقة على الدولة والجماعات المحلية (بلكور، 2010).

ب- المفوض له

يفوض تسيير المرفق العام وإستغلاله إلى الطرف الآخر يسمى المفوض له المتمثل في الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، وفقا لعلاقة تعاقدية.

ثانيا: علاقة تعاقدية مكتوبة محددة المدة

يتطلب عقد التفويض عنصرين: الأول تدوينه، والثاني تحديد مدته الزمنية وهو حسب الآتي:

أ- كتابة الإتفاقية

الكتابة ليست ركنا من أركان العقد، وإنما هي مجرد وسيلة لإنعقاده، فالعقد الإداري لا يشترط أن يكون مكتوبا إلا إذا إشتراط القانون ذلك (الشافعي، د.ت.).

فالكثابة في إتفاقيات تفويض المرفق العام شرطا يتعلق بصحة العقد وليس بطبيعته، ولا تعد ركنا في التعاقد، إذا كان الأصل في العقود الإدارية أن تكون مكتوبة، ولا يوجد تنظيم قانوني يتخذ شكل الكتابي، وقد تكون عقود عرفية، وقد تكون بوسائل الكترونية، غير أنه في كل الأحوال تبرم الإدارة عقودها طبقا لنماذج عامة موحدة ومعدة سلفا من الإدارة، عن طريق إدراج بعض الشروط التي تفرضها دفاتر الشروط، ويتخذ دفاتر الشروط الشكل العام للعقود الإدارية (عبد الرزاق، 2013).

ب- مدة العلاقة التعاقدية

يجب أن تتضمن إتفاقيات تفويض المرفق العام مدة العقد، وتحدد من خلال عدة تواريخ كتاريخ التوقيع على العقد، تاريخ بدء تقديم الخدمة، تاريخ آخر يوم لتقديم الخدمة الذي يجوز للجهة الإدارية المتعاقدة إنهاء العقد بعد نجاحه لتقديم الخدمة، وتاريخ انتهاء العقد نهاية طبيعية طبقا للمدة المحددة عند توقيع العقد، فمدة الإتفاقية مقيدة بنص قانوني، عكس القانون الفرنسي التي جعلها مرتبطة بالحرية التعاقدية للأطراف المتعاقدة، وبالنسبة لطريقة تمديد إتفاقيات تفويض المرفق العام تكون صريحة، لأن العقد نفسه لا يمكن أن يتم بصورة يتخطى فيها المدة العادية لإستهلاك المنشآت الموجودة والمطلوبة في المشروع، وأكد مجلس الدولة الفرنسي على ضرورة تحديد مدة إتفاقيات تفويض المرفق العام ويؤدي عدم تحديد مدة العقد إلى بطلان العقد برمته (عثمان، 2015؛ عبد الله، 2016).

المبحث الثاني: القيود الواردة في إتفاقيات تفويض المرفق العام

يجب على أطراف العلاقة التعاقدية في إتفاقيات تفويض المرفق العام ضمان إبرام هذه الإتفاقيات وفق مبادئ معينة، وتتمثل في ضمان السلطة الإدارية في الأخذ بإجراءات الإبرام بالتطبيق الصارم للمبادئ المتعلقة بالإبرام والمعايير التي من خلالها تحدد الشكل المناسب لاتفاقية تفويض المرفق العام، كذلك للمفوض له ضمانه لتطبيق الصحيح لمبادئ مرافق العامة.

المطلب الأول: المبادئ الواجبة في إتفاقيات تفويض المرفق العام

تنقسم المبادئ التي تحكم إتفاقيات تفويض المرفق العام إلى مبادئ تتعلق بالمرفق المفوض ومبادئ تحكم عقد تفويض المرفق العام.

الفرع الأول: المبادئ المتعلقة بالمرفق العام

صنفت المبادئ التي يخضع إليها المرفق العام إلى مبادئ كلاسيكية، وأخرى حديثة.

أولاً: المبادئ الكلاسيكية

تتمثل المبادئ الكلاسيكية في مبدأ الاستمرارية، مبدأ المساواة، مبدأ التكيف، حيث تطبق على كل المرافق، كما تعرف بقوانين رولاند نسبة إلى الفقيه الذي صاغها، إضافة إلى مبدأ عدم الحجز على أموال المرفق العام، كما يلي:

أ- مبدأ استمرارية المرفق العام

يتولى المرفق العام القيام بخدمة أساسية للمواطنين، ويؤمن حاجات عمومية جوهرية في حياتهم ولهذا يجب أن يكون عمله منتظماً ومستمرًا، دون انقطاع أو توقف، ومن اليسير أن يتصور الإنسان مدى الإرتباك الذي ينجم عن تعطل مرفق ولو لمدة قصيرة. لذلك مبدأ استمرارية المرفق العام بانتظام وإطراد، أحد المبادئ الجوهرية في القانون العام وفي النظام القانوني لكل المرافق العامة أيا كان نوعها أو نشاطها (لباد، 2004؛ عبد الوهاب، 2012).

ويترتب من خلال تطبيقاته المختلفة الضمانات التالية:

1- الضمانات التشريعية

نظراً للخدمة التي يقدمها المرفق واستمراريتها كفلها المشرع من خلال إقراره لها المؤسس الدستوري وتنظيمها لها في إطار القوانين.

1-1- تنظيم ممارسة حق الإضراب

الإضراب توقيف إداري جماعي عن العمل لمدة محددة أو غير محددة بغرض تحقيق مطالب مهنية معينة أو اجتماعية، حيث تتمثل خطورة الإضراب في تعطيل سير المرفق العام رغم أهمية الخدمة بالنسبة للمواطنين، بما يقدمه لهم من خدمة ضرورية وأساسية، وتزيد أهميتها عندما تكون الخدمة محتكرة من طرف المرفق العام يعجز الأفراد الحصول عليها (بوضياف، 2007؛ الحلو، 1996). ولخطورة هذه الضمانة إعترف المؤسس الدستوري بممارسة حق الإضراب.

1-2- تنظيم ممارسة حق الإستقالة

الإستقالة هي إنهاء خدمة الموظف أو العامل بناء على رغبته، يمكن أن تؤثر في سير المرفق العام، خاصة إذا حدثت في وقت غير مناسب، لذلك وجب تنظيمها على نحو يوفق بين الحفاظ على مبدأ الاستمرارية للمرفق العام، وحق الموظف أو العامل في ترك الخدمة (الحلو، 1996).

2- الضمانات القضائية

ساهم القضاء الإداري الفرنسي في إظهار النظريات التي تخدم مبدأ حسن سير المرفق بانتظام وإطراد، حيث تتمثل هذه الضمانات في نظرية الظروف الطارئة، ونظرية الموظف الفعلي.

1-2- نظرية الظروف الطارئة

أقر مجلس الدولة مبدأ جديد استمده من دوام سير المرفق العام بانتظام وإطراد، مفاده اذا وجدت ظروف لم تكن في الحسبان وقت التعاقد، وكان من شأنها زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الملتزم إلى حد الإخلال بتوازن العقد إخلال جسيماً، فللملتزم الحق في أن يطلب من الإدارة ولو مؤقتاً المساهمة في الخسائر (بوضياف، 2007).

2-2- نظرية الموظف الفعلي

الموظف الفعلي يمارس اختصاص إدارياً معيناً رغم عدم وجود قرار تعيينه، لا يزال ساري المفعول في الوظيفة التي مارس اختصاصاتها، هذه نظرية طبق أحكامها مجلس الدولة الفرنسي حفاظاً على إستمرارية المرفق العام بانتظام وإطراد، وذلك في ظروف الإستثنائية والعادية على سواء (الحلو، 1996).

ب- مبدأ المساواة أمام المرفق العام

يجب على المرفق تقديم خدماته لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، أي أنه متى توافرت لدى الأفراد المنتفعين بالمرفق العام الشروط التي يحددها قانون المنشئ للمرفق وجبت التسوية بينهم في المعاملة تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الأفراد أمام القانون (الجرف، 1970).

و يطبق مبدأ المساواة سواء كان أسلوب إدارة المرفق العام مباشر أو عن طريق عقد الإمتياز المرفق العام، فللملتزم بإدارة المرفق العام مقيد بإحترام مبدأ المساواة في معاملة المواطنين المتقدمين لإنتفاع أو المنتفعين فعلاً، ولا يحق له أن يميز بينهم في نوع الخدمة المقدمة أو في مقابل الإنتفاع (عبد الوهاب، 2012).

لا يتناقض مع قاعدة المساواة أن توضع شروط عامة لا بد من توافرها في كل من يريد الإنتفاع، كتحديد رسم معين على من يريد الإقتضاء الخدمة، يبقى إستعمال المرفق حسب مبدأ المساواة نسبياً وليس مطلقاً، فقد يستعمل بصورة نسبية بسبب الإختلاف في ظروف المكان أو أنواع الخدمة أو الغرض الذي تخصص له المنفعة قد تطرأ عليه جملة من الإستثناءات (الجرف، 1970).

دفع الرسم محدد يتطلب تطرق إلى مبدأ المجانية بما أن إتفاقيات تفويض المرفق العام تبرم بالأموال العامة التي يقتضي استعمالها مجاناً فلا يدفع المواطن أي إتاوات أو رسوم مقابل الإنتفاع، إلا أن هذا المبدأ تراجع مع بداية تغير نظرة الوظيفة للأموال العامة، بعد أن كانت مقتصرة على وظيفة إجتماعية، إتجه الفقه الحديث إلى إمكانية الحصول على مردود مالي من الإنتفاع بالأموال العامة، ويجب أن يكون هذا المردود في شكل إتاوات ورسوم معقولة، لكن هذه الرسوم لا تحصل بقصد تحقيق الربح ولا لتغطي نفقات المرفق العام، ولكنها تشارك في تخفيف العبء على الميزانية، التي يتحملها في النهاية الممولون عن طريق الضرائب، وغالباً تفرض تطبيقاً للسياسة العامة التي تنتهجها الدولة في توزيع الأعباء العامة. ويتضمن مبدأ المساواة في مضمونه مبدأ حياد المرفق العام، لكن اختلف الفقه في إدراجه في مبدأ المساواة وإنفصاله، لكن الرأي الراجح أنه كنتيجة لمبدأ المساواة ويقصد بحياد المرفق العام أن يراعي في أداء مهامه وتسييره مقتضيات تحقيق المصلحة العامة، حيث يجب على مسير المرفق أن لا يستعمله لدعم مصالح معينة على حساب مصالح أخرى (بعلي، 2004؛ الجرف، 1970؛ لباد، 2004).

ج- عدم الحجز على أموال المرفق العام

الأصل في هذا المبدأ أن تكون الأموال مملوكة لصاحب الإمتياز وعند نهاية العقد ترجع إلى الإدارة المفوضة، لكن في اتفاقيات تفويض المرفق العام لا يملك المفوض له أموال المرفق المفوض حتى يلزم في نهاية العقد بإرجاع الأموال لأنه عقد التفويض يتعلق بالتسيير، لهذا لا يجوز للمفوض له أن يحجز على مال المرفق المفوض له

د- مبدأ تكيف المرفق العام

يقصد بمبدأ قابلية تكيف المرفق العام بما يتفق و يحقق المصلحة العامة على أفضل وجه أي أن كل التغيرات سواء كانت ذات طبيعة قانونية أو اقتصادية أو تقنية التي تطرأ وتمس المرفق العام، تفرض على السلطة الإدارية أن تكيف نشاطها معها(جابر، 2009؛ لباد، 2004).

ثانيا: المبادئ الحديثة المتعلقة بالمرفق العام

التحول الذي حصل في مضمون المرفق العام ثم التطور الذي لحق الخدمة التي يقدمها أدى إنبثاق هذه المبادئ:

أ- مبدأ الشفافية

قال جابر (2009) عرف الأستاذ Michel Bazex الشفافية هي "وسيلة لمراقبة الخدمات المؤداة بواسطة المرفق العام، بغية التأكد من المصالح الاقتصادية للمنتفعين أو المستهلكين قد روعيت فعلا من قبل الشخص المكلف بتحقيق المرفق العام" (ص.91).

إن احترام مبدأ الشفافية في تسيير المرفق العام وتقديم الخدمات، وهو قيد على مسير المرفق العام ويضمن إحترام المبادئ الكلاسيكية، فهذا المبدأ المهدف منه ضمان المصلحة العامة وشفافية المرفق العام تقود إلى إعادة الإعتبار لهذا المرفق عبر إنفتاحه على محيطه (ضريفي، 2012).

ب- مبدأ النوعية والجودة

يتمثل مفهوم النوعية في حق المنتفع في الحصول على خدمة أفضل نوعية وبأحسن أسعار، أما تطبيقه فيتم إما وفقا لنص قانوني أو تعاقدي، ونوعية الخدمة تتعلق بالوسيلة وليس بموجب النتيجة الذي يقع على عاتق المستثمر، أما تطبيقاته تتغلب في المرافق الاقتصادية أكثر من تطبيقه في المرافق الإدارية، أما الجودة تشكل تجسيد للرغبة في تحديث المرفق العام، حيث تخلت السلطات العمومية على المنطق الكمي والإستجابة للنوعية، فالمواطن أصبح يطالب بالخدمة مع ضمان الجودة، فتغيرت نظرة المرتفق من النظرة له كهبة أو منحة من الدولة إلى نظرة كحق ينتزعه بشروط (جابر، 2009؛ ضريفي، 2012).

ج- مبدأ الفعالية

يرتكز المرفق العام على مقومات إجتماعية وإقتصادية، يعبر عنها بفعاليتها التي يرتبط بها نجاح النشاط المرفقي (ضريفي، 2012).

وتنقسم إلى الفعالية الاقتصادية التي تحقق ربح من وراء تسيير المرفق العام، والفعالية الاجتماعية تحقق المصلحة العامة التي يريدها المرفق العام هي الضمانة المؤمنة لكل شخص في الاستفادة من المرفق العام وفقا للقواعد التي تحكم سيره، والفعالية أمثل قيد على مسير المرفق العام تستهدف تأمين للخدمة بأفضل الوسائل والشروط (جابر، 2009).

د - مبدأ الخضوع لقواعد الإستهلاك

عمل الإجتهد القضائي على أهمية تطبيق قواعد الإستهلاك المتمثلة بعدم منع أي شخص في الإنتفاع من خدمات المرفق إلا بسبب مشروع، وعدم جواز إخضاع الإنتفاع من خدمة بوجود الإستهلاك المرفق على خدمات أخرى، وعدم جواز ربط تأدية الخدمة بشروط معينة، في الغالب قواعد الإستهلاك تطبق على المرافق الاقتصادية، أما المرافق الإدارية تبقى محصورة بالمرافق التي ليس لها الطابع السيادي أو المجاني (جابر، 2009).

هـ - مبدأ السرعة

المقصود بهذا المبدأ هو تقديم الخدمة من المرفق العام في أقل وقت، وهي من أولويات النشاط الخاص الذي أدخل كمبدأ في المرفق العام لضمان تأدية الخدمة في وقتها لمستخدميها خاصة عندما انتشرت ظاهرة التأخر كلما ارتبطت الخدمة بالمرفق العام عكس ما عليه في القطاع الخاص (ضريفي، 2012).

و - مبدأ الخدمة الشمولية

ويقصد به ثمن خدمات المرفق العام في المتناول بهدف إلتحاق الكل بالمرفق العام بغض النظر عن الحالة الاجتماعية والمالية للفرد، فإن الخدمة الشمولية تعد وسيلة لحماية المصلحة العامة وهذه غاية المرفق العام الأساسية.

ز - مبدأ حماية البيئة

ويعد مبدأ حماية البيئة من الأولويات التي تقع على المتعاملين الإقتصاديين في مجال عقود تفويض المرفق العام، إذ يعد بند إلتزام البيئة من البنود المهمة التي يتم إدراجها في دفتر الشروط (فوناس، 2018).

الفرع الثاني: مبادئ إبرام إتفاقيات تفويض المرفق

أولاً: مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية

أن بإمكان أي شخص تتوفر فيه الشروط المعلن عنها في إجراءات التنافس من أجل الاستفادة من تنفيذ إتفاقية تفويض، ينبغي أن يتم الإعلام بإجراءات إتفاقية التفويض عن طريق وسائل الإشهار المناسبة، حتى يكفل حق المشاركة للجميع، بل يجوز للإدارة المتعاقدة أن تفرض ما تراه مناسباً وصالحاً، لأن المشاركة مرتبطة أساساً بالشروط المعلن عنها والواردة في الإعلان وتفصيلاً في دفتر الشروط، ويترتب على هذا المبدأ تقديم أكثر من طلب منافسة للتولي تقييم كل طلب منافسة (بوضياف، 2017؛ خرشي، 2018).

فيقع على عاتق السلطة المفوضة عند احترامها لمبدأ المنافسة الشريفة مراعاة القواعد التالية:

- علانية المعلومة المتعلقة بإجراءات إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام.

- الإعداد المسبق لشروط المشاركة والإنتقاء.

- إدراج التصريح بالنزاهة عند إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام.

- معايير موضوعية ودقيقة لإتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام.

- ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم إحترام قواعد إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام.

ثانيا: مبدأ المساواة في معاملة المترشحين

الذي يقضي بأن لا تنطوي معايير إختيار العروض على طابع تمييزي فهو يعد ضمانا للمنافسة الحرة، في اتفاقيات تفويض المرفق العام ، وإتفاقيات تفويض المرفق العام.

إذ يعد الإلتزام للسلطة المفوضة بعدم القيام بأي فعل من شأنه التمييز بين المتعهدين الذين أودعوا تعهداتهم بمناسبة طلب العروض الذي تم طرحه، حيث لا يجوز للإدارة المتعاهدة أن تضع دفتر شروط يتناسب على مقاس مترشح واحد بهدف توجيه الإتفاقية إليه، أو تقبل عرضا وتستبعد آخر خارج القواعد، المعلن عنها حيث يشكل إخلالاً بمبدأ المساواة. ويحق لكل مترشح ممارسة الطعن عند الإخلال بمبدأ المساواة وعدم إحترام قواعد إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام، لكن في العادة لا يعمل مبدأ المساواة في اتفاقيات تفويض المرفق العام بصفة مطلقة بل ترد عليه بعض الاستثناءات (بوضياف، 2017؛ جليل، 2018).

ثالثا: مبدأ شفافية الإجراءات

مبدأ الشفافية الإجراءات تعكس جملة من المعلومات التي يجب أن تعلنها الإدارة لتصل إلى علم المتعهد، بل هذه المعلومات لا تشكل كل ما يجب معرفته حول العقد المراد إبرامه، إنما تشكل الحد الأدنى لتكوين الفكرة العامة أولية عن الإدارة المتعاقدة ومحل العقد ومواعيد تسليم العروض، ويمثل الحد الأدنى للبيانات الجوهرية التي يجب أن تصل إلى علم المتنافسين المحتملين، لذلك فإن المشرع ينص على وجوب بيانات يجب أن يتضمنها الإعلان، مع ترك السلطة التقديرية للإدارة في إضافة ما تشاء إليها. على أن تتم كافة عقود التفويض التي ترميها الإدارة العمومية في نوع من الشفافية والمساواة لكافة المتقدمين حتى يتاح للإدارة اختيار المتعاقد الذي تتوفر فيه الشروط وتحقق الإدارة صيانة المال العام وحمايته من الهدر (شريف، 2013).

رابعا: مبدأ تكافؤ الفرص

تلزم السلطة المفوضة بتكافؤ الفرص بين المتنافسين مقدمي طلبات إبداء الاهتمام وطلبات التأهيل المسبق، إذ يتاح لكل من تتوفر فيه الكفاءات الفنية والمالية أن يتقدم بعطاءه حتى يتاح لجميع المتقدمين فرصا متكافئة في الترسية على أي منهم طالما توافرت فيهم جميع الشروط العملية المطروحة، وطالما كانت تلك الشروط عامة ومجردة، لكن لا تتم الترسية في النهاية، إلا أعلى صاحب العطاء الأفضل من الناحيتين الفنية والمالية (عبدالله، 2016).

خامسا: مبدأ احترام الصلاحيات بالتعاقد

ان النشاط الإداري يستند الى قواعد الإختصاص في ممارسته، حيث لا يجوز أن يحل الرئيس الإداري محل المرؤوس في إبرام عقد يكون القانون حدد صلاحية إبرامه بالمرؤوس، ما لم يصدر القانون بخلاف ذلك، لأن الحلول في ممارسة العمل الإداري يفترض لذلك العقد أن يكون باطلا، حتى في الحالة التي يميز فيها المرؤوس ذلك التصرف، لأن العقد ليس حقا شخصا وإنما واجب رسمي لا يجوز التصرف فيه إلا بموجب القانون، لكن يجوز التفويض في إبرام العقد متى كان ذلك التفويض لا يصطدم مع قاعدة آمرة من قواعد الإختصاص، ويكون مكانيا لا يجوز للإدارة أن تتعاقد ضمن الحدود الإدارية لإدارة أخرى، ما لم تكن هناك إنابة بالتعاقد أو تفويض فيه، وقد يكون ماليا لا يجوز لإدارة أن تتجاوز حدود الإعتمادات المالية وصلاحياتها بالصرف وبخلافه تنقل ذمة الدولة ماليا، وتخلق مشكلة تحديد المسؤولية الإدارية عن الصرف غير المبرر والعشوائي من أكثر إدارة على عقد واحد (الجبوري، 2010).

سادسا: مبدأ العلانية

هو إيصال العلم إلى جميع الراغبين بالتعاقد وإبلاغهم عن كيفية الحصول على شروط التعاقد ونوعية المواصفات المطلوبة، ومكان وزمان الإجراء، والغاية من مبدأ علانية الطلب على المنافسة، هي أن لا تبرم إتفاقية تفويض المرفق العام في أجواء تشويها الريبة و يدور حولها الشك، لأن سرية التعاقد لا تتيح الفرصة لمن يرغب بالتعاقد كي يتنافس مع غيره، فقد ينجم عنها إعطاء مشاريع حكومية بمبالغ خيالية لا تتناسب مع كلفتها الحقيقية (الجبوري، 2010).

فإن هذه المبادئ تعد قيودا على المفوض له والسلطة المفوضة منذ إبرام إتفاقيات تفويض المرفق العام إضافة إلى ذلك يجب على السلطة المفوضة أن تبرم هذه الإتفاقيات وفقا لصيغ محددة والتي تتمثل في صيغة الطلب على المنافسة كمبدأ عام فهو إجراء يهدف إلى الحصول على أفضل عرض، من خلال وضع عدة متعاملين في منافسة بغرض الضمان المساواة في معاملتهم والموضوعية في معايير إنتقاءهم وشفافية العمليات وعدم التحيز في القرارات المتخذة. حيث نجد معايير المفاضلة بين العارضين تؤسس على جوانب مالية وموضوعية وتقنية، كذلك تحصر أهداف إتفاقيات تفويض المرفق العام في الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الإتفاقية دون مفاوضات للمتعامل الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا التقنية والمالية والموضوعية، كما تضمن صيغة الطلب على المنافسة أكبر قدر ممكن من الشفافية لإعتمادها على طابع الشكلية.

أما صيغة التراضي تعد استثناء على صيغة الطلب على المنافسة والتي تنقسم إلى التراضي بعد الأستشارة فهو إجراء تقوم به السلطة المفوضة بإختيار المفوض له من بين عدد معين من مترشحين مؤهلين على الأقل ويكون في حالات معينة قانونا، والتراضي البسيط (التفاوض المباشر) فهو إجراء تقوم به السلطة المفوضة بإختيار المفوض له مؤهل ضمانا لتسيير مرفق عام بعد التأكد من القدرات المالية والمهنية والتقنية، ويراعي في هذه الصيغة مبدأ الإعتبار الشخصي وحالة الاستعجال.

المطلب الثاني: معايير إختيار إتفاقيات تفويض المرفق العام وأشكالها

يخضع إختيار إتفاقيات تفويض المرفق العام إلى عدة معايير التي وفقها يتم إختيار الشكل المناسب للإتفاقية التفويض، كما لا يتحدد تحقيق المرفق العام بشكل محدد وإنما توجد عدة أشكال وأنواع لتفويض المرفق العام بعضها مسمى وبعضها الأخر

غير مسمى يصنف ضمن الاتفاقيات غير المسماة حيث تتوفر فيها شروط اللازمة لقيام تفويض المرفق العام، وعلى ذلك نتناول معايير إختيار شكل اتفاقية التفويض، وأشكال اتفاقيات تفويض المرفق العام.

الفرع الأول: معايير إختيار إتفاقيات تفويض المرفق العام

يتعين على السلطة المفوضة التقييد بالمعايير القانونية المحددة في إختيار شكل اتفاقية تفويضات المرفق العام من خلال احترام و مراعاة ما يلي:

أولاً: مستوى التفويض (مستوى الخدمة المفوضة)

ينقسم معيار مستوى التفويض إلى مستويين:

فالأول إنجاز المنشآت اللازمة للمرفق العام المتمثلة في مهمة المفوض له في إقامة المنشآت والأبنية اللازمة للمرفق أو إقتناء ممتلكات مهمة للمرفق. أما الثاني يتمثل في تغطية تكاليف الإستغلال الذي يأخذ شكل التفويض حسب الإيرادات التي يحققها المرفق المنحصرة في كون ما إذا كان المرفق يحقق إيرادات ضخمة جدا تكفي تكاليف إستخدامه وتزيد عليها، أو إذا كان المرفق يحقق إيرادات كافية أو غير كافية في تغطية تكاليف الإستغلال (عثمان، 2015؛ القطب، 2009).

ثانياً: معيار نطاق مسؤولية المفوض له وتحمله المخاطر

يتحدد مستوى الخطر الذي يتحمله المفوض له وفقاً لنسبة مشاركته في تمويل المرفق العام، في ثلاثة (3) مستويات:

المستوى الأول: هو الحالة التي لا يتحمل فيها المفوض له أي خطر،

المستوى الثاني: هو الحالة التي يتحمل فيها المفوض له جزءاً من الخطر،

المستوى الثالث: هو الحالة التي يتحمل فيها المفوض له كل الخطر. (سليمان، 2018، ص. 11)

ثالثاً: معيار نطاق رقابة السلطة المفوضة

يتحدد شكل تفويض المرفق العام حسب مستوى ... ومستوى رقابة السلطة المفوضة...

كما أن تحديد مستوى رقابة السلطة المفوضة في التسيير والخدمات على أنه تكون رقابة السلطة المفوضة على التسيير والخدمات. ويتم تحديدها حسب حجم الخدمات التي يتولاه المفوض له، قصد الحفاظ على مبادئ تسيير المرفق العام... في مستويين اثنين:

– المستوى الأول هو الحالة التي تمارس فيها السلطة المفوضة رقابة كلية على المرفق العام موضوع التفويض، عندما تحتفظ بإدارته.

– المستوى الثاني: هو الحالة التي تمارس فيها السلطة المفوضة رقابة جزئية على المرفق العام موضوع التفويض، عندما

يتولى المفوض له الإدارة والتسيير. (سليمان، 2018، ص. 13)

فمجموع القول هو أن يرجع تحديد شكل إتفاقية التفويض وفق معيار مستوى الرقابة وفق آلية التسيير أو آلية الخدمات المنتهجة من قبل السلطة المفوضة في فرض رقابة شاملة و مشددة أو فرض رقابة محدودة (القطب، 2009).

الفرع الثاني: أشكال إتفاقيات تفويض المرفق العام

لتفويض المرفق العام صوراً متعددة، تتوفر على عناصر تفويض المرفق العام التي تأخذ نوعين: عقود مسمّاة، عقود غير مسمّاة.

أولاً: العقود المسمّاة

يأخذ تفويض المرفق العام شكل الإمتياز أو الإيجار أو الوكالة المحفزة أو التسيير .
وعليه تتمثل العقود في العقود المسمّاة لتفويض المرفق العام، التي يسمى كل واحد منها بإسمه، وكل منها لها طبيعتها الإدارية اللصيقة بها، ولها نظام قانوني خاص، ولذلك تعتبر عقوداً إدارية بإستمرار (عبد الهادي، 2015). حيث تظهر من خلال أربعة عقود انفصلها من خلال مايلي:

أ - عقد الإمتياز

يعد أقدم الطرق التي يعهد بها مانح التفويض إلى شخص عام او شخص خاص مهمة إدارة المرفق العام.
عرف مزيتي (2020) أن "الامتياز هو الشكل الذي تعهد من خلاله السلطة المفوضة للمفوض له إمّا إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام وإستغلاله، وإمّا تعهد له فقط إستغلال المرفق العام" (ص.963).

ب - عقد الإيجار

عرف مزيتي (2020) أن "الإيجار هو الشكل الذي تعهد من خلاله السلطة المفوضة للمفوض له تسيير وصيانة المرفق العام، مقابل إتاوة سنوية يدفعها لها. ويتصرف المفوض له لحسابه مع تحمل كل المخاطر وتحت رقابة جزئية من السلطة المفوضة" (ص.965).
إضافة إلى ذلك تحمل المخاطر المتعلقة بالتجارة والصناعة المتعلقة بإيرادات الإستغلال والنفقات، المرتبطة بتسيير المرفق العام.

إن عقد الإيجار يحتوي على عناصر تميزه على باقي العقود الأخرى، التي تبرز في ان يتحمل المفوض له مسؤولية تسيير وصيانة المرفق العام دون إقامة منشآت. كما تتحمل السلطة المفوضة مهمة إنشاء المباني التي تمكن المفوض له من القيام بمهمة التسيير وصيانة، الى جانب ذلك يلتزم المفوض له بدفع مقابل مالي للسلطة المفوضة نتيجة إستغلال مرفق عام، من خلال الأتاوى التي يتم تحصيلها من مستعملي المرفق العام (بركيبية، 2017).

ج - عقد الوكالة المحفزة

عرف مزيتي (2020) هو: "الشكل الذي تعهد السلطة المفوضة من خلاله للمفوض له تسيير المرفق العام أو تسييره و صيّناته" (ص.967).

لم يحدد في هذا العقد تحمل المفوض له مستوى الخطر وإنما أدرج إلا الخطر التجاري وصناعي المرتبط بإستغلال وتسيير المرفق العام، أما أجر المفوض له يدفع مباشرة من السلطة المفوضة في شكل منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال تضاف إليها

منحة الإنتاجية، وعند الإقتضاء حصة من الأرباح، وتحدد التعريفات التي يدفعها مستعملو المرفق العام بإتفاق كل من السلطة المفوضة والمفوض له الذي يحصل التعريفات لحساب السلطة المفوضة المعنية.

د - عقد التسيير

عرف مزيتي (2020) هذا العقد هو " الشكل الذي تعهد السلطة المفوضة من خلاله للمفوض له تسيير المرفق العام أو تسييره وصيانته، بدون أي خطر يتحمله المفوض له " (ص.967).

يقوم المفوض له بتحصيل التعريفات لصالح السلطة المفوضة مع إحتفاظها بالأرباح وتحديد التعريفات التي سيدفعها مستعملو المرفق العام بموجب دفتر الشروط مسبقاً، ويستغل المفوض له المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها المرفق العام وتحفظ بإدارته ورقابته الكلية.

يدفع للمفوض له أجر مباشرة من السلطة المفوضة بمنحة تحسب بالنسبة المئوية من رقم الأعمال، إضافة إلى المنحة الإنتاجية، وفي حالة العجز تعوض السلطة المفوضة المسير بأجر جزافياً مع تحصيل المفوض له تعريفات لحساب السلطة المفوضة. فالاختلاف في إتفاقيات تفويض المرفق العام فيما بينها، يكون حسب مستوى التفويض والخطر الذي يتحمله المفوض له عند تفويضه المرفق العام ورقابة السلطة المفوضة ومدة التفويض وإمكانية تمديدها، حيث يرجع تحديد المدة في إتفاقيات تفويض المرفق العام من قبل المشرع إلى الإشكالات التي قد تطرأ على طول المدة.

ثانياً: العقود غير المسماة

إلى جانب إبرام إتفاقيات تفويض المرفق العام على العقود المسماة، فإنه يتم التفويض أيضاً في العقود الغير المسماة، التي تتوافر فيها عناصر أو أركان أو خصائص أو مميزات إتفاقيات تفويض المرفق العام، لكن يصعب وضع تسمية واضحة وصرحة ومحددة لكل واحد منها نظراً لتنوع طبيعتها وإختلاف إجراءات تنفيذها وتعدد أهدافها (عبد الهادي، 2015).

خاتمة:

نستخلص مما سبق أن موضوع إتفاقيات تفويض المرفق العام له أهمية بالغة باعتبار أسلوب من أساليب تسيير المرفق العام، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مايلي:

النتائج:

- 1- تم تعريف إتفاقيات تفويض المرفق العام على المستوى التشريعي أو الفقهي المزج بين تفويض الخدمة مع إقامة منشآت وممتلكات للمرفق المفوض.
- 2- يتم منح إتفاقيات تفويض المرفق العام وفق علاقة تعاقدية دون تحديد التكييف القانون لها، والذي من خلالها يتحدد الاختصاص القضائي في حالة النزاع بين الأطراف في الدول التي تأخذ بنظام الازدواجية القضائية.
- 3- حرية السلطة المفوضة في إتفاقيات تفويض المرفق العام مقيدة.

اقتراحات:

- 1- تمييز إتفاقيات تفويض المرفق العام في تعريفها على باقي العقود المشابهة كعقد امتياز الأشغال العامة وعدم الخلط في التطور الذي حصل في مفهوم عقد الامتياز ولهذا يجب تعريفها بتلك العقد الذي يفوض بموجبه الخدمة التي يقدمها المرفق المفوض فقط.
- 2- التمييز بين الوظيفة الإدارية غير قابلة للتفويض والوظيفة الاقتصادية لبعض المرافق العامة.

التوصيات:

- 1- لا يجوز تفويض المرافق الإدارية أو المرافق ذات أهمية للدولة ، وإنما تسري تقنية تفويض على المرافق الاقتصادية التي تقدم خدمة ذات طابع اقتصادي.
- 2- المقابل المالي في اتفاقيات تفويض المرفق العام يكون في شكل مبالغ رمزية يقدمها المستغلين لأن هناك مرافق عامة اقتصادية تقدم خدمة عمومية، أو يكون المبلغ المالي وفق نوعية الخدمة التي يطلبها المستفيد من الخدمة.
- 3- مدة اتفاقيات تفويض المرفق العام يجب أن تكون تتراوح بين المدة الأدنى والمدة المتوسطة.
- 4- المفوض له المرفق العام ملزم بمواكبة التطور الذي يحدث في خدمة المرفق.
- 5- تتمتع السلطة المفوضة بحرية التعاقد في اتفاقيات تفويض المرفق العام في صيغة التفاوض المباشر فقط والتي تتعلق بالاحتكار والحالات الاستعجالية أي بمبدأ الاعتبار الشخصي.

المراجع

- بوضياف، عمار. (2007). *الوجيز في القانون الإداري* (ط.2). جسور للنشر والتوزيع.
- بوضياف، عمار. (2017). *شرح تنظيم الصفقات العمومية* (ط.5، ج.1). جسور للنشر والتوزيع.
- بعلي، محمد الصغير. (2004). *القانون الإداري*. دار العلوم للنشر والتوزيع.
- بعلي، محمد الصغير. (2005). *العقود الإداري*. دار العلوم للنشر و التوزيع.
- بلكور، عبد الغني. (2010). *تفويض المرفق العام في القانون الجزائري*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد الصديق بن يحيى.
- بركبية، حسام الدين. (2017، جانفي 19). *تفويض المرفق العام مفهوم جديد ومستقل في إدارة المرافق العامة*. مجلة المفكر، 12(1). <https://www.asjp.cerist.dz/utilisateur+.534>
- الجرف، طعيمة. (1970). *القانون الإداري- دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة*. دار الحمامي للطباعة؛ مكتبة القاهرة الحديثة للنشر.
- جابر، وليد حيدر. (2009). *التفويض في إدارة و استثمار المرافق العامة- دراسة مقارنة*. منشورات الحلبي الحقوقية.
- الجبوري، محمد خلف. (2010). *العقود الادارية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- جليل، مونية. (2018). *التنظيم الجديد للصفقات العمومية*. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية؛ موفم للنشر.
- هرموش، إبراهيم يوسف. (2013، ديسمبر 31). *القيود الدستورية للخصخصة*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 29 (2). <http://52.214.42.61/detail/BIM-664547.373>

- زمال، صالح. (2018، مارس 29). مبادئ تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري قراءة في أحكام نص المادة 209 من المرسوم 15-247. حوليات جامعة الجزائر 1، 31(1). 497. <https://www.asjp.cerist.dz/utilisateur+>
- حلمي، محمود. (1977). العقد الإداري (ط.2). دار الفكر العربي.
- الخلو، ماجد راغب. (1996). القانون الإداري (ط.2). دار المطبوعات الجامعية.
- الخلو، ماجد راغب. (2009). العقود الإدارية. دار الجامعة الجديدة.
- حمادة، عبد الرزاق حمادة. (2013). التنظيم القانوني لعقود المشاركة. دار الجامعة الجديدة.
- حسن، عبد الله حسن. (2016). عقد المشاركة لتمويل وإنشاء وإدارة المرافق العامة. دار الجامعة الجديدة.
- الظماوي، سليمان محمد. (2012). الأسس العامة للعقود الإدارية - دراسة مقارنة - (ط.6). دار الفكر العربي.
- لباد، ناصر. (2004). القانون الإداري (ج.2). SARP.
- مزيتي، فاتح. (2020، جانفي 1). أشكال تفويضات المرفق العام. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7 (1). 963-967. <https://www.asjp.cerist.dz/utilisateur+>
- سليمان، سهام. (د.ت.). تفويض المرفق العام كتقنية جديدة في التشريع الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، 3 (2). 11-13. <https://www.asjp.cerist.dz/utilisateur+>
- عبد الوهاب، محمد رفعت. (2012). النظرية العامة للقانون الإداري. دار الجامعة الجديدة.
- عثمان، أبو بكر أحمد. (2015). عقود تفويض المرفق العام - دراسة مقارنة - . دار الجامعة الجديدة.
- عبد الهادي، بشار جميل. (2015). العقد الإداري الجوانب القانونية والإدارية - دراسة تحليلية وحلول مقترحة - . دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فوديل، جورج. دلققيه، بيار. (2008). القانون الإداري (ج.2). (منصور القاضي، مترجم). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في 1992).
- فوناس، سوهيلة. (2018). تفويض المرفق العام في القانون الجزائري [أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري]. UMMTO <https://dl.ummtto.dz/handle/ummtto/1885?show=full>
- القطب، مروان محي الدين. (2009). طرق خصخصة المرافق العامة - الامتياز - الشركات المختلطة - BOT - تفويض المرفق العام. منشورات الحلبي الحقوقية.
- قداة، خليل أحمد حسن. (2005). الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري - مصادر الالتزام - (ط.2، ج.1). ديوان المطبوعات الجامعية.
- الشافعي، محمد أبو راس. (د. ت.). العقود الإداري. www.pdfactory.com
- شريف، الشريف. (2013، جانفي 1). مبدأ الشفافية في العقود الإدارية كآلية للحد من الفساد المالي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، 2(1). 91، 92. <https://www.asjp.cerist.dz/utilisateur+>
- خرشي، النوي. (2018). الصفقات العمومية. دار الهدى.
- ضريفي، نادية. (2013). المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية - حالة عقود الامتياز - [أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1]. موقع جامعة الجزائر 1. <http://biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/1635/8166>

تحقيق التنمية المستدامة عبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

مدرس مساعد

حسن صالح يوسف البجاري

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الموصل

hassan198310@yahoo.com

00964 7703060044

مدرس

يسرى حازم جاسم

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الموصل

yosra_hazim@yahoo.com

009647716836907

المستخلص:

تتبع أهمية البحث من أهمية موضوعه اذ اصبح اسلوب من اساليب التنمية المستدامة التي يفرضها العصر الراهن الذي يتصف بالتغير والتطور السريع والذي يفرض على القطاع العام والخاص على مواكبته لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل اهداف التنمية المستدامة، وتم تحليل البيانات عبر استخدام برنامج Minitab ((2016، وكانت نتيجة البحث الايجابية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر تخفيف العبء المالي للميزانية العامة للدولة والتنسيق والانسجام بين القطاعين ، وأهم مقترح كان ضرورة ان تقوم الحكومة بأعطاء القطاع الخاص دور فاعل وحقيقي واشراكه في عملية التنمية المستدامة وتقديم التسهيلات الممكنة له ودعمه كونه المحرك الرئيسي لعملية التنمية المستدامة بما يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، الشراكة بين القطاع العام والخاص.

Achieving sustainable development through partnership between the public sector and the private sector

Teacher

Yosra Hazem Jassim

**College of Administration and
Economics**

University of Mosul

Assistant teacher

Hasan Saleh Yousif

**College of Administration
and Economics**

University of Mosul

Abstract:

The importance of the research stems from the importance of its topic, as it has become a method of sustainable development imposed by the current era, which is characterized by rapid change and development, which forces the public and private sector to keep pace with it to achieve social balance through the optimal use of natural and human resources in light of the goals of sustainable development, and the data were analyzed through Using the Minitab program (2016), and the result of the research was positive through the partnership between the public and private sectors by reducing the financial burden of the state's general budget and coordination and harmony between the two sectors. Possible facilities and support for it, being the main driver of the sustainable development process for the benefit of society and the economy.

key words:

Sustainable Development, Partnershiand Private Sectorp Between the Public

المقدمة :

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف أنحاء العالم بعد التأكد من ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على الجمع بين موارد وطاقت وخبرات كل من القطاعين العام والخاص في انشاء وتشغيل المشاريع المتنوعة ، ان موضوع الشراكة يعد من الاساليب الاساسية في خلق الاجراءات التي تسمح للقطاع الخاص في تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي الى جانب القطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية ، وتتسم العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص بكونها علاقة شراكة تنموية مستدامة لاغنى لها لقطاع عن الاخر ولها طبيعة تكاملية واصلاحية في ان واحد ، وذات طبيعة ديناميكية اي متغيرة بمرور الزمن.

المبحث الاول منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث : تنحصر مشكلة البحث حول احتياجات ومتطلبات القطاع العام والخاص الناجمة من التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة، فهناك الكثير من فرص الاستثمار الغير المستغلة بالشكل الذي يساهم في إيجاد فرص متنوعة التي تعد مورداً اقتصادياً مهماً تساهم في إيجاد مصادر جديدة للدخل القومي العراقي ، وعدم تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيقلل من هذه الفرص مما يؤدي الى تقليل الفرص للاقتصاد العراقي في توفير مصادر دخل جديدة .

من خلال المشكلة الرئيسية يسعى البحث للإجابة على الاسئلة التالية :

- 1- ماهي درجة تطبيق ابعاد التنمية المستدامة في القطاع العام والخاص ؟
- 2- هل ان تطبيق القطاع العام والخاص لابعاد التنمية المستدامة تحت تأثير القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية التي تصدرها الدولة ام التحفيزات والتشجيعات المادية التي يقدمها القطاع الخاص ؟
- 3- كيف يمكن تفعيل الشراكة الراجعة بين القطاع العام والخاص؟

ثانياً : اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :

- 1- التعرف على واقع واهداف التنمية المستدامة المحققة .
 - 2- التعرف على واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- ثالثاً : اهمية البحث :** تبرز اهمية البحث في كونها تتناول احد المواضيع الهامة والمطروحة حديثاً على اعتبار ان القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي للثروة والادارة الفعالة في اقتصاد اي دولة في تطبيق ابعاد التنمية المستدامة عن طريق الاهتمام بالمجتمع دون التفريط في هدفها الرئيسي الذي أنشئت من اجله في تعظيم الارباح ، وكيفية تفعيل الشراكة بين القطاعين .
- رابعاً : فرضية البحث :** ومن خلال مشكلة البحث وأهدافه وأهميته تم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الاولى: HO لا يوجد للشراكة دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$.

- الفرضية الثانية: H1** يوجد للشراكة دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$.
- خامساً : حدود البحث : الحدود الزمانية :** تم اخذ البيانات للفترة من 2000-2018 وهي بيانات مؤشرات التنمية العالمية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء.
- الحدود المكانية :** العراق انموذجاً .
- سادساً : اساليب جمع البيانات .**

- 1- الجانب النظري :** اعتمد الباحثون في استكمال كتابة الجانب النظري على المصادر المتوفرة الأجنبية والعربية، من الكتب والأطاريح والمجلات العملية والدوريات واستخدام شبكة الأنترنت العالمية الدولية.
- 2- الجانب العملي :** تم الاعتماد على برنامج (Minitab 2016) في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

منهج البحث : اعتمد البحث على اسلوب الربط بين منهجين الاول وصفي تحليلي والذي يستند على الدراسات النظرية والثاني قياسي كمي يستند على طرائق الاقتصاد القياسي واساليبها وفسرت النتائج للاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي، وشملت خطة البحث ثلاثة مباحث المبحث الأول: تضمن منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة: مفاهيم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ، وتمثل المبحث الثالث: الجانب التطبيقي العملي ، وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات.

المبحث الثاني الاطار النظري والمفاهيمي

مفهوم القطاع العام: القطاع العام هو مصطلح يستخدم لتحديد الجزء من اقتصاد الدولة الذي يركز على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلال إطار منظمة حكومية وفي حين أن نطاق الخدمات المصنفة في القطاع العام سيختلف قليلاً من بلد إلى آخر، فإن معظم الخدمات ستشمل أي خدمات متاحة مجاناً لجميع المواطنين، حتى أولئك الذين لا يسهمون في صيانة هذه الخدمات هذا يعني أن الخدمات التي ينظر فيها في القطاع العام تفيد الجميع، (ذبيح، صحراوي، 2019: 2) وتم تعريف القطاع العام انه يتمثل في مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار المناسبة، (عواطف ، 2018: 34)، ويقصد به القطاع الحكومي الذي يتشكل في الدول ذات النظام الإنتخابي من حكومة منتخبة وجهاز تنفيذي، وهذا الأمر يسري على الحكومات التي يتم تشكيلها وفقاً لاحزاب، تحقق من خلاله الحكومات مجموعه من الوظائف منها البعد الاجتماعي، فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، و ممارسة القوة كونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب إضافة إلى تقديم الخدمات العامة للمواطنين (كونها مسؤولة عن تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع)، لذا فالحكومة معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال للأنشطة، مثلما تكون معنية بتأكيد الإستقرار والعدالة في السوق، وكذلك تعمل على الإهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، (مظهر ، 2018: 27). وتم تعريفه ايضاً على انه إصطلاح يشير إلى تدخل الدولة بصورة مباشرة في عمليات الإنتاج

والتنمية الاقتصادية ، (مدير ، 2015: 53) ، وظهر بشكل واضح مفهوم القطاع العام مصاحباً لتطور الدولة وتعدد حاجاتها من خلال علاقته بالدولة والمجتمع ، الا ان تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية جعلته في عمق الاشكاليات حول قدرته في التغير لمواجهة الحاجات المتجددة التي أنشأ من اجلها (عبدالكريم، 2017: 16) ، ويختلف مفهوم الدولة ونظرتها الى القطاع العام باختلاف النظام السياسي اذ اصبح القطاع العام يشكل معظم الدخل القومي في الدول الاشتراكية بعد تأميمها لنشاطات الانتاج فاصبح يسطير على قطاع الصناعة والزراعة والخدمات ، اما في الدول النامية والدول الراسمالية فقد بدأت ملكية الدولة للقطاع العام حيث رأى العديد من السياسيين والاقتصاديين على الدولة ان تمتلك أو تشرف على مجالات معينة في الاقتصاد على الرغم من إيمانها ان يكون دور الدولة على حفظ النظام والامن والقانون ، (صبري ، 2003: 15) .

تتمثل أهم مشكلات القطاع العام في الآتي : (اشرافة ، 2007: 62)

- 1- التبذير في الموارد النادرة تصل الى السفه للوصول الى اقصى اشباع تربي وبذخي .
- 2- سيطرة البيروقراطية الإدارية على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام مما يؤدي الى أفنتقاره للقدرة التنافسية .
- 3- اهمال المعايير الاقتصادية واغفال الاهتمام بالنتائج .
- 4- قصور التحديث التكنولوجي والاعتماد على وسائل تقليدية .
- 5- اهدار وضياح الفرص الاقتصادية التي تلوح في السوق المحلية والدولية والتقاعس عن استثمارها .

القطاع الخاص : يُعرف القطاع الخاص على انه جزء من الاقتصاد الوطني يُدار بمعرفة الافراد ووحدة الاعمال ، وتتولى اليات السوق توجيه دفعة الامور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي لتحقيق اقصى ربح ممكن (الربيعي ، 2004: 15) ، وتم تعريف القطاع الخاص بانه مجموعة من الشركات والمؤسسات الربحية التي يتم ادارتها من قبل الافراد والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات (الحواس ، 2019: 133) ، ويعرف ايضاً على انه العنصر الاساسي والمنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الانتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل الماخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة ، (فطيمة ، سعودي ، 2017: 84). وللقطاع الخاص دوره الرئيسي في التنمية ، مع وضع آمال كبيرة على الإسراع بزيادة كفاءة التنمية المستدامة الموجهة نحو المستهلك وإن المجال الذي تم فيه إعطاء القطاع الخاص دوراً بارزاً فيه تمثل بشكل خاص في تطوير التكنولوجيا التي تعمل على دعم الفقراء ، (Fischer, Kokko, & McConville, 2021) ، والقطاع الخاص يدعم الابتكار ويلعب دوراً مهماً من حيث القدرة التنافسية ، وهو مفتاح النجاح للشركات ، مما يساعد على خفض التكاليف وتحسين المنتجات وفتح أسواق جديدة في الوقت الحاضر، حيث يمكنه تحسين جودة تقديم الخدمات و تقليل التكاليف والابتكار في القطاع الخاص يعتبر محرك مهم للتقدم الاقتصادي والقدرة التنافسية في جميع الاقتصادات، (Setnikar Cankar & Petkovsek, 2013:1).

أهداف القطاع الخاص : يهدف القطاع الخاص إلى تحقيق الاهداف التالية :

- 1- إعادة تحديد وتوضيح دور الدولة في النشاطات الإنتاجية والعمل على زيادة و تحسين الإنتاجية.
- 2- المساهمة في زيادة حجم المشاريع التنموية.
- 3- زيادة حجم الملكية الخاصة وجذب و توسيع مجالات الاستثمارات الخارجية.
- 4- استخدام التكنولوجيا ومواكبة وعصر العولمة.

- 5- العمل على إعادة توزيع الدخل و تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 6- دعم الديمقراطية وتشجيع اللامركزية التي تسمح بإعطاء الصلاحيات الواسعة.
- 7- تحسين مستويات المعيشة للمجتمع من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية وزيادة معدل النمو الاقتصادي مما يساعد على توفير فرص عمل جديدة للناس، (عرفة، 2009 : 261) .

أهمية القطاع الخاص : تكمن أهمية القطاع الخاص في تميزه عن القطاع العام بالآتي :

- 1- مرونة التغيير: فالقطاع الخاص لديه حرية ذاتية في الحركة بحيث يكون أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية و الاجتماعية من حوله.
- 2- الهدف: يهدف القطاع الخاص إلى تحقيق بقاء المشروع واستمرارية نموه وازدهاره عن طريق تقديم خدمة نافعة للمجتمع مقابل أرباح ملائمة لتحقيق هدف هذا المشروع.
- 3- اللوائح التي تحكم العمل: في القطاع الخاص اللوائح والقيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج إلا نادراً لذلك يمكن تغييرها بسرعة حسب مقتضيات مصلحة العمل، (طاهري، 2014 : 71).

مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص: تمثل مفهوم عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص انه عقد يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام الى احد أشخاص القانون الخاص، القيام بتمويل استثمار المتعلق بالاعمال كالتهييزات الضرورية لمرفق عام ، كإدارتها وتشغيلها وصيانتها خلال مدة العقد المحددة، في طبيعة الاستغلال او طرق التمويل، وذلك مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة فترة التعاقدية، (زينة ، سهيلة ، 2020 : 24)، وتم تعريف مفهوم التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص يتم التعاون في جوهره على تقديم الخدمات العامة من خلال قيام الدولة بالتعاقد مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية الأساسية للخدمات العامة مع نهاية مدة التعاقد وتؤول اصول البنية الأساسية الى ملكية الدولة الامر الذي يؤدي الى زيادة حجم اصول الدولة، (صديق ، 2015 : 53). ويؤدي التعاون والشراكة بين الكيانات العامة والخاصة إلى إنشاء خدمات ومنتجات عامة وخاصة أفضل وأكثر فعالية، ويتيح التعاون للمشاركين تبادل المعرفة والتجارب والخبرة ويساعد التعاون على جلب مجموعة واسعة من المهارات والمواهب وثقافة عمل أكثر استجابة في مؤسسات القطاع العام ، إلى جانب التفكير الإبداعي، كما انه يساعد الشركات الخاصة على الابتكار بشكل أكثر فعالية وتحقيق أهدافهم الملموسة بطريقة أكثر كفاءة، (Setnikar Cankar & Petkovsek, 2013:2)، ومصطلح الشراكة بين القطاع العام والخاص هو تحديد واضح، غير ان معظم المعاني في مجملها تصب في معنى واحد هو تلك العلاقة الاقتصادية القائمة على التعاون وتبادل المصالح بين كيانيين مستقلين، فالشراكة من هذا المنظور تعني التحالف الاستراتيجي لتحقيق أهداف معينة، (شفيق ، 2020 : 64).

التنمية المستدامة: عرفت التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) والوفاء باحتياجاتها ويتجلى من هذا التعريف بُعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان، أي أنها عملية تغيير يجري عبرها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، (حجام ، طري ، 2020 : 125)، وتم تعريف التنمية المستدامة هي التي تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي وتحقيق اقصى ربح ونمو ممكن في كل من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي تنمية شاملة طويلة الامد وتمس كافة المجالات سواء المستوى العالمي او المحلي هدفها تحقيق الرفاهية للشعوب الحالية دون مساس رفاهية الشعوب اللاحقة وأستحداث أساليب وطرق لاستغلال الموارد الطبيعية استغلال امثل دون المساس بالبيئة،(شيلي واخرون ، 2019 :105).

راي الباحثين : ينظر الجميع للتنمية المستدامة على انها التنمية التي تسعى الى تحقيق احتياجات الاجيال الحالية دون المساس بأحتياجات الاجيال المقبلة والمطالبة بالتوفيق بين الاهداف الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والبيئية شرط لتحقيق وضمان التنمية المستدامة .

أهداف التنمية المستدامة : إن للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، تمثلت بالتالي:

- 1- تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون علاقة تكامل و انسجام.
- 2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- 3- تحقيق استغلال واستخدم عقلاني للموارد وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، بشكل تحول دون استنزافها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- 4- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياتها التي تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطتها يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية، (صبرينة، 2016: 86).

خصائص التنمية المستدامة : تتلخص خصائص التنمية المستدامة بالتالي :

- 1- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- 2- هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- 3- هي تنمية من أولوياتها تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الاجتماعية، (الجليل ، 2018: 99).

أبعاد التنمية المستدامة : يتفاعل كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبعد البيئي ليشكلوا مايسمى بالتنمية المستدامة وان حقيقة هذه الاخيرة في جوهرها عبارة عن تكامل وتداخل هذه الابعاد لتشكل منظومة كل فرع او نظام جزئي مترابط مع فروع انظمة جزئية اخرى لتكون في الاخير مخرجات هذه التنمية والتي تنعكس أبعادها على الجيل الحالي والاجيال القادمة،(نصبة واخرون ، 2019 ، 203).

مفهوم الفقر: يشير مصطلح "الفقر" إلى العوز والنقص في الخيرات والأشياء اللازمة للحياة، (موساوي ، 2020 :176)، ويشير ايضاً مفهوم الفقر هو عدم كفاية الدخل مما يؤدي إلى الحرمان من التغذية والعناية الصحية والتعليم و السكن اللائق والحياة

الاقتصادية الكريمة، (وداد ، 2019: 1)، وقد عُرفت مشكلة الفقر هو قلة الموارد وعدم كفايتها ، وتتجسد المشكلة في ظلم الإنسان بسوء توزيع الثروة ، إلى جانب كفرانه بالنعم التي انعم الله عليه بما وعدم استثمارها واستغلالها الاستغلال الأمثل لا شباع حاجاته المختلفة وقد عالج الإسلام كفران النعمة بما وضعه من احكام في العمل والإنتاج، (احمد ، 2017: 3)، ولم يعد الفقر مقتصرًا على انه نقص في السلع المادية وقد عرفت لجنة الامم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفقر على انه ظرف انساني يتسم بالحرمان من الموارد والمقدرات والخيارات والحاجات الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة الكريمة، (الندوي، 2020: 13).

القطاع الخاص ودوره في الحد من الفقر: تعتبر قضية الفقر من اهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية ، وذلك انطلاقاً من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة افراد المجتمع من تداعياتها، حيث ان الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص العمل وزيادة الدخل وفي هذا الصدد فان القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيسياً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواءً الكبيرة منها او الصغيرة والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل بما يسهم في الخروج من دائرة الفقر، (فطيمة، سعودي، 2017: 87).

مفهوم الصحة: عرفت الصحة بانها حالة من التوازن النسبي لوظائف الجسم وكما عرفت منظمة الصحة العالمية انها حالة من السلامة العامة والكفاية الكاملة وليس مجرد خلو الجسم من الامراض، (الحجايا والمسعيدين ، 2018: 389)، معظم دول العالم تواجه تضخماً كبيراً في الطلب على الرعاية الصحية وتشهد الدولة انفاقاً كبيراً عليها مما يشكل عبئاً ثقيلاً في موازنتها وعبئاً ثقيلاً في الوفاء على الطلب المتنامي لهذه الخدمة ، وهذا يتطلب البحث عن سبل جديدة لتمويل تشغيل المؤسسات الطبية ، ويقع العبئ الرئيسي لتوفير هذه الخدمة على الدولة بينما يقوم القطاع الخاص بتقاضي اجورها من قبل المستفيدين من تلك الخدمة لهذا اصبح من الضروري التوجه نحو الشراكة في الاستثمار بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي ، (جياجيات ، علي ، 2015: 1).

مفهوم التعليم: ويشير ليستر سميت (L. Smith) إلى أن التعليم عملية مستمرة هدفها تنمية الفرد، وإعداد المواطن وضمأن طفولة أسعد للناشئين، وأن من حق كل فرد أن يحصل على تعليم يتفق وعمره ويتناسب مع قدراته واستعداداته، كما يعمل على تكوين قاعدة مشتركة للثقافة، يعرف قاموس أكسفورد (Oxford) التعليم بأنه: عملية تدريب (Training) وتعليم (Instruction) الأطفال والشباب المعرفة وتنمية المهارات (جذور، 2005: 19). يجمع الباحثون والمختصون بحقل التعليم في وقتنا على أن التربية والتعليم يتكون من ثلاثة أركان هي: المعلم، والمتعلم، والمعرفة، وهو ما يسمى بالمثلث التعليمي، العناصر الثلاثة المذكورة هي قطب الرحى في العملية التعليمية المعاصرة، وتلك العملية لا يمكن أن تحقق هدفها المنشود الذي تريد بلوغه إلا إذا تكاملت فيها تلك العناصر مجتمعة معاً، (علي ، 2018: 4).

المبحث الثالث الجانب العملي

بناء وتوصيف النموذج القياسي: لغرض توصيف النموذج المستخدم في دراسة تحقيق التنمية المستدامة عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص تم اعتماد النموذج ادناه معتمدين على الدراسات النظرية واختيار المتغيرات التي لها تأثير على التنمية المستدامة والتي تتماشى مع النظرية الاقتصادية لتفسير قوة العلاقة بين المتغيرات القابلة للتقدير والاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي لغرض تحليل واختبار معنوية هذه المتغيرات من خلال القيم العددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لان معرفة القيم العددية ستساعد على اجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب وتسهم في التنبؤات بقيم المتغيرات مستقبلاً لتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرارات لتنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم (بحيث وفتح الله, 2002: 16).

وتم الاعتماد على النموذج القياسي التالي المتكون من المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة واثراً على المتغير المعتمد والمعبر عنه بالتنمية المستدامة لكي يكون النموذج أكثر دقة وشمولاً وواقعية وتم توصيف النموذج كالتالي:

جدول (1)

تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

البيان	
Y =	$B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + \dots + B_kX_k + U$
	حيث أن:
Y:	المتغير المعتمد: التنمية المستدامة والمتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي
	المتغيرات المستقلة: تتمثل بـ
X1:	متوسط دخل الفرد
X2:	عدد الوفيات
X3:	عدد الافراد الغير ملتحقين بالمدارس

B0:	معلمة الثابت (التقاطع) التي تمثل المعامل الذي يأخذ قيمة محددة عندما تاخذ المتغيرات المستقلة قيم صفرية في حالة النموذج الخطي.
B1 Bk	معلمات الانحدار التي تحدد قيمها مقدار الاثر الناتج في المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

X1	المتغيرات المستقلة
...	
...X	
k	
U _i :	المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات التي لم تدخل في النموذج
I	N.....1,2,3,4,.....

المصدر : من اعداد الباحثين

ويهدف تحليل وتقدير معلمات النموذج الاقتصادي والتي مداها (20) سنة (2000-2020) والتي تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة تعكس نتائج التوصيف في العراق كحالة دراسية معتمدين على المصادر الاصلية للبيانات وهي بيانات مؤشرات التنمية العالمية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء باستخدام النموذج الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) على اعتبار انها الطريقة المثلى في اعطاء افضل تقديرات خطية غير متحيزة، اضافة الى استخدام برنامج (Menytap16) .

تقدير وتحليل اثر المتغيرات المستقلة على التنمية المستدامة في العراق للفترة من 2000-2018: من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة التي تم الاشارة اليها في الاطار النظري وتوصيف النموذج لمعرفة المتغيرات المقدره فضلاً عن المتغيرات الرئيسية التي تعد مؤثرة على التنمية المستدامة فقد تم استخدام الصيغة الخطية والنصف اللوغارتمية واللوغارتمية في التقدير للتوصل الى افضل نتائج التقدير وقد اعطت الصيغة الخطية أفضل النتائج الاتية:

جدول (2)

المعادلة والاختبارات

y =	1.35E+12 + 10988634 x1 - 34622560 x2 - 74852 x3			
T =	18.47	5.77	-18.05	-2.80
R-Sq =	96.8% R-Sq(adj) = 96.2% F = 170.29 Durbin-Watson = 1.44184			

المصدر : اعداد الباحثين

حيث تشير القوة التفسيرية R-Sq للنموذج المقدر الى ان (96.8%) من التغيرات الحاصلة في التنمية المستدامة تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (متوسط دخل الفرد، عدد الوفيات، عدد الغير ملتحقين بالدراسة) بالاضافة الى عوامل اخرى لم

يتضمنها النموذج او انما تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي U ومقدارها(3.2)، وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير المعتمد تبين ان قيمة t لكل من(عدد الفنادق ، والاجور والمزايا) اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها وعند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد (المستجيب) والمتغيرات المستقلة، وان المعلومات المقدرة ذات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، وقد تبين ان قيمة f المحسوبة التي بلغت (170.29) اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى معنوية 5%، وبلغت قيمة (D.W) المحسوبة (1.44184) وهذا يؤكد ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته .

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً : الاستنتاجات

- 1- اظهرت النتائج العلاقة الايجابية بين متوسط دخل الفرد والتنمية المستدامة ، فكلما يزيد متوسط دخل الفرد بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة التنمية المستدامة بمقدار(10,988,634) وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة متوسط دخل الفرد من خلال مساهمة القطاع الحكومي والقطاع الخاص بتقديم قروض للناس لاقامة مشاريع صغيرة يؤدي الى ارتفاع المستوى المعاشي ومن ثم زيادة الرفاهية ولها الاثر الايجابي على زيادة الانتاج وزيادة الصادرات ومما له اثر ايجابي على ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة الايرادات من خلال تدفق العملة الاجنبية والمستخدمه في التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية المستدامة .
- 2- اظهرت النتائج العلاقة السلبية بين عدد الوفيات والتنمية المستدامة حيث ان قلة عدد الوفيات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة التنمية المستدامة بمقدار (34,622,560) وذلك بسبب مشاركة القطاع العام والخاص في المساهمة بقطاع الصحة ودعمه والاهتمام به مما يقلل من عدد الوفيات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية .
- 3- اظهرت النتائج العلاقة السلبية بين عدد التلاميذ الغير ملتحقين بالمدارس والتنمية المستدامة حيث ان قلة عدد التلاميذ الغير ملتحقين بالمدارس يؤدي الى خلق جيل واعى، متعلم، لديه مهارة في العمل يساهم في الحفاظ على الموارد الاقتصادية والبيئية للاجيال اللاحقة فهو بذلك يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

ثانياً : المقترحات :

- 1- دمج القطاع الخاص في برامج التنمية الاجتماعية وحل مشكلات المجتمع في مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر وتحسين وضع المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الاجتماعية اللازمة لمجموع السكان مما يطور المجتمع وتحقيق المزيد من اهداف التنمية المستدامة .
- 2- التنسيق والتكامل بين كل من القطاع العام والخاص مع مراعاة كافة الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع التأكيد على اهمية دور الدولة في المراقبة والاشراف ضمن اطار تشريعي يحمي مصالح الدولة والقطاع الخاص .
- 3- مراعاة متطلبات الحفاظ على البيئة عند ابرام عقود المشاركة بين القطاعين الخاص والعام.

قائمة المصادر والمراجع :

1. احمد ، كمال علي محمد .(2017). اثر ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في الولاية الشمالية (2006م-2015م) (Doctoral dissertation,) كلية الدراسات العليا- جامعة دنقلا، <http://41.67.37.29/handle/123456789/1573>
2. بنجيت ، حسين علي وفتح الله، سحر، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد2002.
3. _ جنور، محمود سالم علي. (2013). أثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية ، <http://hdl.handle.net/1635/7144>
4. الجليل ، جباري ، عبد .(2018). اهمية تطوير الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ومصر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضيرة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، <http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/4331>
5. جياجات ،علي ،(2015)، الاتجاهات الحديثة في ادارة المستشفيات والشراكة بين القطاع العام والخاص في استدامة الخدمات الصحية ،المؤتمر العربي الرابع عشر ، الاردن ، عمان.
6. الحجايا ، نايل محمد و المسيعدين ،خولة خالد. (2019). مفاهيم الصحة الأسرية في كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية.(6)27 , Vol 27, No 6 : pp 387_411.
7. الحواس ، حمد بن خالد بن حمد. (2019). دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة 2030 .مجلة كلية التربية (أسيوط).128-154.(10)35 .
8. ذبيح ، هشام ، الصحراوي ، عبد العزيز،(2019)، الاطار المفاهيمي للفساد واثره على القطاعين العام والخاص على موقع الانترنت ، <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/11029>
9. الربيعي، محمد (2004)، الخصخصة واثرها على التنمية في الدول النامية ، القاهرة ،مكتبة، مديبولي.
10. زينة، جلال ، سهيلة ، امرزان ،(2020). عقد البوث TO كأسلوب مستحدث B لإدارة القطاع الخاص للمرافق العامة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص دولة ومؤسسات.
11. ساسي، فطيمة، سعودي ،عبد الصمد. (2017). القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة . 84- 101 العدد (3).
12. شفيع، يوسف عبدالفتاح أحمد. (2020). الطبيعة القانونية لعقود مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء أحكام القانون القطري .(Master's thesis)، جامعة قطر ، كلية القانون .

13. شيلي ، إلهام، قيرة ، خالد بونمري , رايح. (2019). أبعاد مفهوم التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية- مؤسسة لاند روفر Land Rover للسيارات نموذجاً. مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية العدد (2) المجلد 2، 119-100pp .
14. صبري ، نضال (2003) ، القاطع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني ، طبعة 1 ، رام الله ، فلسطين .
15. صبرينة ، بويحيوي . (2016) . التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ابو القاسم عبد الله ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية <http://193.194.83.152:8080/xmlui/handle/20.500.12387/535>
16. صديق ، حيدر صديق. (2015). أثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام بالسودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في ادارة التشييد .
17. طاهري، زينة، بن زروال، (2014). التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم النفس والتنظيم وتسيير الموارد البشرية ، دراسة ميدانية بجامعة ام البواقي . جامعة العربي بن مهدي ام البواقي كلية الاداب واللغة اللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية .
18. عبدالكريم ، عبدالوحي (2017)، القانون الاداري والعلوم السياسية ، الجريدة القانونية الالكترونية العدد 413، WWW.ALMANOUNIA.COM
19. العربي ، حجاج ، طري ، سميحة. (2020). التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) ، العدد 2 pp 140 - 121 .
20. عرفة ، سيد سالم ، (2009). ادارة المخاطر الاستثمارية . (ط 1). عمان دار الحرية.
21. علي، سنوسي. (2019). عصرنة مرفق التعليم الجزائري بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق-التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد نموذجاً. - <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10507>
22. عواطف ، هبيرة. (2018). طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج نحو القطاع العام-دراسة ميدانية بجامعة- المسيلة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية) مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم النفس .
23. مدير، حرم أبو القاسم. (2015). التنمية السياحية المستدامة في السودان من خلال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في السياحة.
24. مظهر، عهود يوسف. (2018). واقع الارهاب الاداري في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني واثره على مستقبل الحوكمة والتدريب الاداري من وجهة نظر العاملين في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني-دراسة وصفية تحليلية ، مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث، 24- 47 ، (1)6 .
25. موساوي سعيد. (2020). MOUSSAOUI, S. A. I. D. مفهوم الفقر: من الدلالات اللغوية إلى التأسيس السوسولوجي. الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية. 1(4)، 172-186.
26. النداوي، خضير عباس احمد ، (2020)، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى توازن اجتماعي وسياسي ، مركز الجزيرة للدراسات studies.aljazeera.net

27.نصبة ، مسعودة و رحمون، رزيقة وطبني ، مريم . (2019). الاقتصاد الاخضر كالية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة. 194-211, 4(2).

28.وداد ، عباس., (2019). تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية Doctoral (dissertation) <http://dspace.univ-> <http://setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3286>

29.Fischer, K., Kokko, S., & McConville, J. (2021). No legitimacy: A study of private sector sanitation development in the Global South. *Environmental Innovation and Societal Transitions*, 38, 68-78. doi:10.1016/j.eist.2020.11.006

30.Setnikar Cankar, S., & Petkovsek, V. (2013). Private And Public Sector Innovation And The Importance Of Cross-Sector Collaboration. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 29(6). doi:10.19030/jabr.v29i6.8197

مساهمة التدقيق البيئي في تعزيز التنمية المستدامة دراسة أستطلاعية على بعض الشركات الصناعية العراقية في

القطاع العام والخاص

مدرس مساعد

حسن صالح يوسف البجاري

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

hassan198310@yahoo.com

009647703060044

مدرس مساعد

امير حازم عبد الرحمن

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

ameer.haz@yahoo.com

009647740867541

المستخلص

هدف البحث الى التعرف على التدقيق البيئي من خلال فحص الأداء البيئي ومدى أسهام هذا النوع من التدقيق في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الولوج في موضوع التنمية المستدامة والتعرف على مفاهيمه والدور الذي تلعبه في الحفاظ على ماتملكه الاجيال القادمة من موارد ومدى التزام الشركات الصناعية العراقية التي مثلت عينة البحث بالانظمة الخاصة بالبيئة والتلوث لتحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك تظهر اهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق البيئي في مراقبة الشركات الصناعية للحد من التلوث البيئي والحفاظ على ما تمتلكه الاجيال القادمة من موارد ، وبالتالي سوف تنعكس بالإيجاب على المجتمع الحالي والاجيال القادمة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ، وتظهر اشكالية البحث في ان الشركات الصناعية في العراق سواء كانت بالقطاع الخاص او العام لها أنشطة تقوم بها وهذه الأنشطة الصناعية لها تاثيرها السلبي على البيئة وبالتالي على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام ، وقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اغناء البحث في الجانب النظري على اهم سهامات الباحثين الكتاب والاكاديمين والتي تم جمعها عن طريق المجالات العلمية العالمية الاجنبية والعربية من خلال احدث مصادر الكتب ، اما الجانب التحليلي فقد تم الاعتماد على تصميم استمارة الاستبيان لتغطي الجوانب الذي تناوله الاطار النظري والفرضيات حيث تم توزيع استبيان عدد (61) على عينة مستهدفة تمثلت بمدراء الشركات الخاصة والعامه مراقبي الحسابات لهذه الشركات وبعض المهندسين والاكاديمين من ذوي الاختصاص في مجال الصناعات المتعلقة بالبيئة وتم استخدام البرنامج الاحصائي (spss) لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث للتوصل الى اهم نتائج البحث ، واطهرت نتائج البحث ان علاقة الارتباط معنوية اي ان التدقيق البيئي يسهم بتعزيز التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق اهدافها ، واوصى الباحثون بضرورة تفعيل التدقيق البيئي في الشركات الصناعية في القطاع العام والخاص التي تنبعث منها الملوثات البيئية وان يكون التدقيق البيئي جنباً الى جنب مع التدقيق المالي والاداري .

الكلمات المفتاحية: التدقيق البيئي ، التنمية المستدامة ، شركات القطاع العام والخاص .

The Extent to Which Environmental Auditing Contributes to Promoting Sustainable Development is an Exploratory Study of Some Iraqi Industrial Companies in the Public and Private Sectors

Assistant teacher

Ameer H .Abdulrahman

**College of Administration and
Economics**

University of Mosul

Assistant teacher

Hasan Saleh Yousif

**College of Administration and
Economics**

University of Mosul

Abstract

The aim of the research is to identify environmental auditing by examining environmental performance and the extent to which this type of audit contributes to achieving sustainable development, as well as accessing the topic of sustainable development and its concepts and the role it plays in preserving the Resources of future generations and the commitment of the Iraqi industrial companies that represented The research sample is related to environmental and pollution regulations to achieve sustainable development, as well as the importance of research by knowing the role that environmental auditing plays in monitoring industrial companies to reduce environmental pollution and preserve the resources that future generations possess, and thus will be reflected positively on the current society and future generations economically and socially. Environmentally, the problem of research appears in the fact that industrial companies in Iraq, whether in the private or public sector, have activities that they carry out, and these industrial activities have a negative impact on the environment and thus on the economy and society in general, and the researchers have relied on the descriptive analytical approach, where the research was enriched in the theoretical side. On the most important contributions of researchers, writers and academics, which were collected through scientific journals As for the analytical side, the design of the questionnaire was relied upon to cover the aspects addressed by the theoretical framework and hypotheses. A questionnaire was distributed (61) to a targeted sample represented by the directors of private and public companies, the account controllers of these companies and some engineers and academics from

Those with specialization in the field of industries related to the and the statistical environment program (spss) was used to analyze the data and test the research hypotheses to reach the most important results of the research, and the results of the showed that the correlation relationship is moral, that is, environmental auditing contributes to promoting sustainable development and thus achieving research its goals, and the researchers recommended the need to activate environmental auditing. In industrial companies in the public and private sectors that emit environmental pollutants, and that the environmental audit is side by side with the financial and administrative audit.

Key Words: Environmental Auditing, Sustainable Development, Public and private sector companies.

المقدمة

يعتبر التدقيق البيئي (Environmental audit)، مصطلح عام يمكن أن يعكس أنواعاً مختلفة من التقييمات التي تهدف إلى تحديد الثغرات في تنفيذ نظام الامتثال البيئي والإدارة البيئية، بجانب الإجراءات التصحيحية المتصلة بها، حيث يعتبر التدقيق البيئي بأنه أداة إدارية تشمل تقييم منظم وموضوعي موثوق به لأداء الوحدة الاقتصادية ونظام الإدارة والمعدات المتعلقة بالبيئة وذلك بهدف المساعدة في تحقيق الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية وتقييم مدى الالتزامات بسياسات الوحدة الاقتصادية ومتطلبات القوانين النافذة، ويلعب التدقيق البيئي دوراً حيوياً في تحسين الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية وحماية البيئة من مختلف الأضرار التي تتعرض لها أو التأثيرات السلبية التي تنجم عن مزاولتها لأنشطتها.

وفيما يخص التنمية المستدامة فقد حددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) (World Commission on Environment and Development) مفهوماً خاصاً للتنمية إذ أنها التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر (دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة)، وان للتنمية المستدامة عدة ركائز لتحقيقها، مثل: الحفاظ على سلامة البيئة، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد. لقد كان من مخرجات هذا المفهوم إدراكاً أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة، وهذه المجالات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

المبحث الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث: ان الشركات الصناعية في العراق سواء كانت بالقطاع الخاص أو العام لها أنشطة تقوم بها، وهذه الأنشطة الصناعية لها تأثيراتها السلبية على البيئة من خلال المخلفات الناتجة عن عملية التصنيع وبالتالي على البيئة والاقتصاد والمجتمع بشكل عام، لذلك لابد من تحميل هذه الشركات لمسئولياتها عن الاضرار البيئية التي سببتها مما أدى في الآونة الأخيرة الى إلزام هذه الشركات قانونياً بالتوجه نحو تطبيق متطلبات التنمية المستدامة ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

هل يساهم التدقيق البيئي في تعزيز التنمية المستدامة؟

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق البيئي في مراقبة الشركات الصناعية في الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الحفاظ على ما تمتلكه الأجيال القادمة من موارد، وبالتالي سوف تنعكس بالإيجاب على المجتمع الحالي والأجيال القادمة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

اهداف البحث: يهدف البحث الى التعرف على التدقيق البيئي من خلال فحص الأداء البيئي ومدى التزام الشركات الصناعية بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث ومدى اسهام هذا النوع من التدقيق في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك الولوج في موضوع التنمية المستدامة والتعرف على مفاهيمه والدور الذي تلعبه في الحفاظ على ما تمتلكه الأجيال القادمة من موارد.

فرضية البحث: لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق البيئي وتعزيز التنمية المستدامة.

أساليب جمع البيانات:

الجانب النظري : تم اغناء البحث في الجانب النظري على اهم اسهامات الباحثين والكتاب والاكاديميين والتي تم جمعها عن طريق المجالات العلمية العالمية الأجنبية والعربية من خلال احدث مصادر الكتب الأجنبية والعربية .

اما الجانب التطبيقي: فقد اعتمد الباحث على تصميم استمارة الاستبيان لتغطي الجوانب الي تناوله الاطار النظري والفرضيات حيث سيتم توزيع استبيان عدد (61) وتم استخدام برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفرضيات والتوصل الى اهم نتائج البحث .

تعريف الكلمات المفتاحية :

التدقيق البيئي : تم تعريفه من قبل ديوان الرقابة المالية العراقية على انه تقويم نتائج تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الوطنية في مجال حماية وتحسين البيئة وقياس اثر عمليات المنظمة على البيئة بموجب المعايير المعتمدة وبيان كلف ذلك كلما كان ممكناً .

التمنية المستدامة : محاولة لتحسين رفاهية الانسان على المدى الطويل من خلال ادارة النظام البيئي البشري .

الشركات الصناعية : هي الشركات التي تقوم باحضار المواد الخام للمواد التي يراد تصنيعها ثم توفير الايدي العاملة لتشغيل الآلات والمصانع ومن خلال هذه العوامل تحول المواد الخام الى مواد مصنعة وتكون هذه المواد قابلة للتداول في الاسواق من خلال البيع والشراء .

المبحث الثاني: الإطار النظري

مفهوم التدقيق البيئي : تعددت تعريف التدقيق البيئي بين مختلف المؤلفين والباحثين والتالي اهم التعاريف التي يشتمل اليها التدقيق البيئي : (هناء ، سميحة، 2017: 7)

1- عرفت لجنة الاتحاد الاوربي التدقيق البيئي على انه عملية فحص تهدف إلى التأكد من الالتزام بالنظم البيئية والتأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة بالقائمة البيئية يمكن الاعتماد عليها وأنه قد تم توفير كافة التفاصيل عن جميع القضايا البيئية الهامة والملائمة.

2- تم تعريف التدقيق البيئي من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية على انه عبارة عن فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة المنشأة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها.

ويعد التدقيق البيئي القضية الرئيسية لأي مصنع إنتاج وان تقييم الأداء البيئي أمر بالغ الأهمية لتحديد عوامل المخاطر التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين مكونات النظام التكنولوجي للمصانع والبشري والتنظيمي ، والتي غالبًا ما تكون عابرة ولا يمكن اكتشافها بسهولة ويقع على عاتق التدقيق البيئي اكتشافه(Patriarca, Di Gravio et al. 2017)

يقسم معهد المدققين الداخليين (IIA) انواع التدقيق البيئي إلى 7 أجزاء: (Rongbing, 2011:9)

- 1- تدقيق الالتزام البيئي .
- 2- تدقيق نظم الإدارة البيئية .
- 3- تدقيق الشركات التجارية والتداول.
- 4- التدقيق المؤسسي لعمليات التخزين والعمليات الادارية .
- 5- تدقيق منع التلوث البيئي.
- 6- تدقيق الالتزامات البيئية المستحقة.
- 7- تدقيق البيئي على المنتج .

اسباب التوجه الى التدقيق البيئي :((Castka, Searcy et al. 2020))

تنشأ الحاجة الى التدقيق البيئي بسبب المخاطر البيئية التي تسببها القطاعات الصناعية ، والمتمثلة بالتالي :

- 1- التعامل مع النفايات السامة .
- 2- انبعاثات الغازات الكيميائية السامة .
- 3- انتهاك القوانين البيئية والقضايا المماثلة الأخرى.

اهمية التدقيق البيئي : ، تحقق اهمية التدقيق البيئي عبر عمليات التدقيق التي تتلزم بها المنشأة والتي تتمثل بالنقاط التالية :

((Earnhart and Leonard 2013, 499))

- 1- يعمل التدقيق البيئي على تخفيض تكاليف التدقيق خصوصاً تكاليف الامتثال من خلال الحد من النفايات السائلة المفروضة على المنشأة من قبل وكالة حماية البيئة والتي يجب أن توفر عمليات التدقيق المعلومات الأكثر فعالية والاقل تكلفة والتي تعمل على تنظيم جهود العاملين في التدقيق للسيطرة على التلوث.
- 2- تبرزاهمية التدقيق البيئي عبر زيادة ايرادات المنشآت الصناعية من خلال الترويج لصورة "خضراء" للمنشأة.
- 3- تولد عمليات التدقيق منافع تنظيمية، إذا كان إجراءات عمليات التدقيق البيئي معروفة للمنشأة قيد التدقيق، قد تولد عمليات التدقيق السمعة الطيبة التي تنتج مرونة تنظيمية أكبر عند التعامل مع القضايا المستقبلية.

أهداف التدقيق البيئي الداخلي: تتحدد اهداف التدقيق الداخلي البيئي بالتالي: (ايوب ، 2014: 294)

- 1- تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الاداء البيئي بشأن الاهداف المحددة مسبقاً وذلك لضمان ان هذه الاهداف سيتم تحقيقها وفق الخطة المعدة مسبقاً .
- 2- التحقق من مدى التزام المنشأة بالمتطلبات البيئية والالتزام بالقوانين البيئية .
- 3- تنظيم وتطوير سجلات الاداء البيئي للمنشأة.
- 4- تقويم فعالية نظم الادارة البيئية القائمة فعلاً.
- 5- ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها المنشأة والاجهزة والوكالات الحكومية الاخرى.

محددات التدقيق البيئي تتمثل اهم محددات التدقيق البيئي بالتالي : (الهنداوي ، 2016)

- 1- ضعف دور التدقيق البيئي، وقلة ممارسته في الوقت الحالي يرجع إلى عدم استعداد الوحدات الاقتصادية ذاتها إلى تدقيق أدائها البيئي.
- 2- عدم اهتمام مراقبي الحسابات بهذه الجوانب، ويرجع ذلك بالنسبة لمراقبي الحسابات إلى عدم وجود معايير أو إرشادات واضحة ومحددة لتدقيق الأداء البيئي.
- 3- صعوبة القياس الكمي لبعض عناصر التكاليف والعوائد البيئية، وبالتالي صعوبة تدقيقها والتحقق من صحتها.

التنمية المستدامة : تُعرف التنمية: اذا كان النمو ذو طابع كمي فإن التنمية le développement ذات طابع كمي، فهي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فعندما يتحقق النمو الاقتصادي تتحقق التنمية تلقائياً، فالتنمية نوعية تنعكس على المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وتأتي في مرحلة لاحقة بعد تحقق النمو الاقتصادي، وهي عملية حضارية طويلة الأمد تحتاج لتحقيقها عدة شروط ومقومات في جميع المجالات، (ياسينة ، 2019: 3).

امن المتفق عليه الاهتمام بمفهوم التنمية حيث يُرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، فان الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثاً وقد تزايد هذا الاهتمام إلى العقود الأخيرة، وتعني الاستدامة من المنظور الاقتصادي " استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة أما ، " قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الدخل والطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم ، أما في بعدها الاقتصادي والاجتماعي معاً، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن هنا فقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل " (دوجلاس ، 2000: 19).

ان الخلط بين التعريف والشروط والمتطلبات هي أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 حُصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة، وتوضيح هذا الخلط، وذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية، ويمكن ان نقسم التعريفات التي وضحت مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعتين هما:

أولاً: التعريفات المختصرة ويشار الى هذه التعريفات بالتعريفات الأحادية للتنمية المستدامة، وهي في الحقيقة أقرب الى الشعارات منها الى التعريفات، وتفتقر الى العمق العلمي والتحليلي ومنها

- 1- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
- 2- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- 3- التنمية المستدامة هي التي تلغي مفهوم لانهاية الموارد الطبيعية.

ثانياً: التعاريف الموسعة فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية لتلبية لاحتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها وفي تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة

والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك والذي يعرف التنمية المستدامة انها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاته (المعوشي، 2016: 19).

مبادئ التنمية المستدامة وابعادها : (بدر الدين ، 2019: 10)

يمكن تحديد عدد من المبادئ للتنمية المستدامة، وتمثلت بالتالي:

- 1- دمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- 2- مشاركة المجتمع لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون مشاركة جميع شرائح المجتمع .
- 3- سلوك وقائي حيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن معالجتها، لذا لا بد من استخدام التيقن العلمي الكامل لاتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
- 4- العدالة ما بين الاجيال من حيث الانصاف و المساواة في الفرص للجيل الحالي و الأجيال المقبلة أيضا .
- 5- تحسين متواصل، حيث إن الوضع البيئي المتدهور يستلزم اتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة و تسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- 6- السلامة البيئية، العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

اما اهم أبعاد التنمية المستدامة فتمثلت بالتالي:

- 1- البعد الاقتصادي : برفع معدلات النمو، ومستوى الدخل، وتوفير أنظمة ضمان اجتماعي قوية، وخفض معدلات التضخم، والبطالة.
- 2- البعد السياسي : بتعزيز الديمقراطية ، والتعددية الحزبية، وحماية حرية الرأي والاعلام وتطوير أنظمة المحاسبة .
- 3- البعد الاجتماعي : بتطوير الأنظمة والمؤسسات، وتساوي الفرص والحقوق لضمان التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، وتأمين الرعاية الصحية وفرص التعليم.
- 4- البعد البيئي : بالحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال محاربة المخططات التي تضر بالبيئة . (بدر الدين ، 2019: 11).

المبحث الثالث : الجانب العملي

أولاً : المعالجات المستخدمة في التحليل الاحصائي كانت التالي:

- التكرارات والنسب المئوية .
- المتوسط الحسابي .
- الانحراف المعياري.

ثانياً : تم اعتماد ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكارت الحماسي وكالتالي:

جدول (1) يمثل ميزان تقديري لمقياس ليكارت الخماسي

الاتجاه العام	المتوسط	الاستجابة
عدم الاتفاق تماماً	من 1 الى 1.80	لا اتفق تماماً
عدم الاتفاق	من 1.81 الى 2.60	لا اتفق
المحايدة	2.61 الى 3.40	محايد
الاتفاق	3.41 الى 4.20	اتفق
الاتفاق تماماً	اكبر من 4.20	اتفق تماماً

ثالثاً ثبات اداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم إيجاد معامل الثبات (كرونباخ ألفا)، Cronbach Alpha لجميع فقرات محاور الدراسة والأداة ككل، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، وأعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة حيث أن النسبة المقبولة (%60)، فما فوق (03,p:67 Sekaran,20).

جدول (2)

قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Reliability Statistics (Cronbach Alpha)

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.824	20

المصدر من اعداد الباحثين

جدول (3) التأهيل العلمي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
33.3	33.3	32.8	20	بكالوريوس	Valid
61.7	28.3	27.9	17	ماجستير	
71.7	10.0	9.8	6	دبلوم عالي	
80.0	8.3	8.2	5	محاسب قانوني	
86.7	6.7	6.6	4	دبلوم	
96.7	10.0	9.8	6	دكتوراه	
100.0	3.3	3.3	2	اخرى	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول (4) الاختصاص					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.0	30.0	29.5	18	محاسبة	Valid
56.7	26.7	26.2	16	علوم مالية ومصرفية	
65.0	8.3	8.2	5	ادارة الاعمال	
71.7	6.7	6.6	4	اقتصاد	
100.0	28.3	27.9	17	اخرى	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول (5) المسمى الوظيفي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
35.0	35.0	34.4	21	مراقب حسابات	Valid
78.3	43.3	42.6	26	اكاديمي	
93.3	15.0	14.8	9	مدير شركة	
100.0	6.7	6.6	4	مهندس	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول 6 عدد سنوات الخبرة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
16.7	16.7	16.4	10	اقل من 5 سنوات	Valid
33.3	16.7	16.4	10	من 5 اقل من 10 سنوات	
61.7	28.3	27.9	17	من 10 اقل من 15 سنة	
80.0	18.3	18.0	11	من 15 اقل من 20 سنة	
95.0	15.0	14.8	9	من 20 اقل من 25 سنة	
100.0	5.0	4.9	3	اكثر من 25	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول (7) المتوسط المرجح والانحراف المعياري لمتغيرات البحث

الاتجاه العام	Std. Deviation	متوسط مرجح Mean	لا اتفق	لا	محايد	اتفق	اتفق تماماً	أسئلة الحوار	ت	
			تماماً	اتفق	العدد	العدد	العدد			العدد
			العدد	العدد	العدد	العدد	%			%
اتفق تماماً	.5552	4.2167			4	17	39	يعتبر التدقيق البيئي من المتطلبات الضرورية للشركات الصناعية التي تسبب التلوث البيئي	1	
					6.6	27.9	63.9			
اتفق تماماً	.7247	4.1833		3	2	19	36	يهدف التدقيق البيئي إلى التأكد من ان الشركات الصناعية تهتم بحماية البيئة من التلوث إثناء الإنتاج	2	
				4.9	3.3	31.1	59.0			
اتفق تماماً	.7546	4.2000		1	9	23	27	يعتبر التدقيق البيئي فحص منظم للتعرف على مدى كفاءة الإدارة باستخدام الموارد ومعرفة الآثار الناتجة عن أنشطتها تجاه البيئة	3	
				1.6	14.8	37.7	44.3			
اتفق تماماً	.7386	4.1167		2	7	18	33	يعتبر التدقيق البيئي ذو فائدة لكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والمستهلكين والمنظمات التي تعنى بحماية البيئة	4	
				3.3	11.5	29.5	54.1			
اتفق تماماً	.6979	4.4333		1	4	32	23	للتدقيق البيئي إجراءات منها الالتزام بالشروط البيئية من تسجيل وإفصاح للتكاليف البيئية	5	
				1.6	6.6	52.5	37.7			
اتفق تماماً	.6979	4.2333		1	6	22	31	للتدقيق البيئي أهداف منها قياس اثر عمليات الشركة على البيئة وإجراء مقارنة بين الحاصل في الشركة والمعايير الفنية القياسية	6	
				1.6	9.8	36.1	50.8			
اتفق تماماً	.8295	4.3000	1	2	2	27	28	التدقيق البيئي في الشركات الصناعية يشمل تدقيق نظم الإدارة وتدقيق الالتزام وتدقيق المعالجة والتخزين وما يتعلق بالصحة والأمان	7	
			1.6	3.3	3.3	44.3	45.9			
اتفق تماماً	.67565	4.1333		2	4	16	38	تمثل التنمية المستدامة الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بالطريقة التي تحافظ على حصة الأجيال القادمة من تلك الموارد	8	
				3.3	6.6	26.2	62.3			
اتفق	.69624	4.3000		2	2	24	32	9 تتحقق التنمية المستدامة عندما تتكامل		

تماماً				3.3	3.3	39.3	52.5	إبعادها الصحية والاجتماعية والبيئية	
اتفق	.65073	4.3167		1	3	24	32	تهدف التنمية المستدامة إلى توزيع عادل	10
تماماً				1.6	4.9	39.3	52.5	للموارد وحماية المجتمع والحفاظ على البيئة	
اتفق	.65073	4.3167		1	3	24	32	ان للتنمية المستدامة عائق في تحقيقها	11
تماماً				1.6	4.9	39.3	52.5	والمتمثل بالفساد المالي والإداري	
اتفق	.90370	4.2167	1	3	4	26	26	ان للتنمية المستدامة عائق في تحقيقها	12
			1.6	4.9	6.6	42.6	42.6	كوجود عقبات 4ية وحكومية ودولية تحول دونها	
اتفق	.69380	4.4000		2	1	29	28	تتحقق التنمية المستدامة عند وجود	13
				3.3	1.6	47.5	45.9	تشريعات وقوانين محلية ودولية تدعمها	
اتفق	.74105	4.4000	1		3	30	26	تسهم إجراءات التدقيق البيئي في الحفاظ	14
			1.6		4.9	49.2	42.6	على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة	
اتفق	.73242	4.3500	1		3.0	27.0	3.0	يسهم التدقيق البيئي في تقييم السياسات	15
			1.6		4.9	44.3	4.9	والبرامج المعدة من قبل الشركة للحفاظ على البيئة وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة	
اتفق	.59280	4.4333			3	29	28	يسهم التدقيق البيئي في تحديد الآثار	16
					4.9	47.5	45.9	البيئية الناتجة عن نشاطات الشركة والعمل على إدارة الموارد لتعزيز التنمية المستدامة	
اتفق	.73857	4.2833		3	1	24	32	تسهم إجراءات التدقيق البيئي من خلال	17
تماماً				4.9	1.6	39.3	52.5	مشاركة جميع الاختصاصات في إنجاح عملية التدقيق وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة	
اتفق	.58488	4.2833			4	21	35	يسهم التدقيق البيئي في تحسين الأداء	18
تماماً					6.6	34.4	57.4	البيئي وتقديم المشورة لحماية البيئة من التلوث الناتج عن أنشطتها لتعزيز التنمية المستدامة	
اتفق	.73857	4.2833		1	7	26	26	يسهم التدقيق البيئي في تحسين الأداء	19
				1.6	11.5	42.6	42.6	البيئي من خلال تقرير المدقق الذي يتضمن نتائج الأداء البيئي للشركة لتعزيز التنمية المستدامة	
اتفق	.55132	4.3667			2.0	24.0	34.0	يسهم التدقيق البيئي بإجراء دراسات عن	20

تماماً					3.3	39.3	55.7	الآثار البيئية للصناعات المشابهة من خلال الإفصاح البيئي والذي يعتبر قاعدة بيانات وبالتالي تعزيز للتنمية المستدامة
--------	--	--	--	--	-----	------	------	---

المصدر من اعداد الباحثين

عرض نتائج البحث وتحليلها:

الخصائص الديموغرافية : يوضح الجدول رقم (3) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير التأهيل العلمي (32.8%) للتأهيل العلمي (بكالوريوس)، وهي النسبة الأكبر من مستويات التأهيل العلمي الأخرى، ويليهما في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على درجة (الماجستير) وبما نسبته (27.9%) مما يبين ان العينة المستهدفة في الشركات والاكاديميين والمهندسين هم من الدرجات العلمية المتقدمة ، في حين أن ما نسبته (3.3%) من عينة الدراسة من غير الحاصلين على الدرجات العلمية المتقدمة ، مما يعكس التأهيل العلمي لعينة الدراسة .

يوضح الجدول رقم (4) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الاختصاص (29.5%) لاختصاص (محاسبة)، مما يشير الى تركيز الشركات على تعيين حملة هذا التخصص كونه الأكثر صلة بطبيعة العمل ، بينما كانت اقل نسبة (6.6%) لاختصاص الاقتصاد .

يوضح الجدول رقم (5) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (26%) للمسمى الوظيفي (الاكاديمي)، ويليه (مراقب حسابات) ما نسبته (34.4%)، فيما كانت اقل نسبة (6.6%) لحاملي المسمى الوظيفي (مهندس) ، وهذا يعزز من الاعتماد على إجابات عينة الدراسة كون غالبيتهم من وظيفة الاكاديميين الحاملين للشهادة العليا .

يوضح الجدول رقم (6) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (27.9%) لعدد سنوات الخبرة (من 10 - 15 سنة)، وتليه نسبة (18%) من عينة الدراسة خبرتهم (من 15-20 سنة)، فيما كانت اقل نسبة (4.9%) للذين يمتلكون خبرة (25 سنة فأكثر) وهذا يعني ان اغلب العاملين هم من ذوي الخبرة في مجال عملهم بالشركات الصناعية.

وصف لمتغيرات البحث وتحليلها :

بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss سيتم تشخيص المتغيرات بالاستدلال على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، ورغبة منا في اختصار الجانب الوصفي والتشخيصي تجنباً للإسهاب والاطالة سناتي على ذكر اعلى نسبة اتفاق وادناها ، فيما يتعلق بالتدقيق البيئي يتضح من خلال الجدول رقم 7 ان هناك نسبة اتفاق تماماً جيدة على أن التدقيق البيئي يعتبر من المتطلبات الضرورية للشركات الصناعية التي تسبب التلوث البيئي ، حيث جاء بوسط حسابي 4.2167 وانحراف معياري 0.5552%، يليه يهدف التدقيق البيئي إلى التأكد من ان الشركات الصناعية تلتزم بحماية البيئة من التلوث أثناء الإنتاج بوسط حسابي 4.1833 وانحراف معياري 0.7247%، تلتها ان للتدقيق البيئي أهداف منها قياس اثر عمليات الشركة على البيئة وإجراء مقارنة بين الحاصل في الشركة والمعايير الفنية القياسية بوسط حسابي 4.2333 وانحراف معياري 0.6979%، وهذا يدل على وجود وعي من قبل الشركات الصناعية في القطاعين العام والخاص بان التدقيق البيئي يسهم في الحد من الملوثات التي تسببها تلك المصانع ، في حين كانت اقل نسبة اتفاق في ان يعتبر التدقيق البيئي ذو فائدة لكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والمستهلكين والمنظمات التي تعنى بحماية البيئة بوسط حسابي 4.1167 وانحراف معياري 0.7386%،

اما فيما يخص متغير التنمية المستدامة فقد جاءت اعلى نسبة اتفاق ل تتحقق التنمية المستدامة عند وجود تشريعات وقوانين محلية ودولية تدعمها بوسط حسابي 4.4000 وانحراف معياري 0.69380%، وهذا يدل على ضرورة وجود قوانين تدعم التنمية المستدامة لتحقيق اهدافها ، وكذلك ان للتنمية المستدامة عائق في تحقيقها والمتمثل بالفساد المالي والإداري بوسط حسابي 4.3167 وانحراف معياري 0.65073% ، في حين كانت اقل نسبة اتفاق تمثل التنمية المستدامة الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بالطريقة التي تحافظ على حصة الأجيال القادمة من تلك الموارد بوسط حسابي 4.1333 وانحراف معياري 0.67565%، حيث ان للفساد المستشري في العراق تأثيره السلبي على تحقيق التنمية المستدامة.

علاقة التأثير بين التدقيق البيئي وبين تحقيق التنمية المستدامة .

يبين الجدول رقم (8) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة ، إذ أن مجموع ما يفسره التدقيق البيئي من تباين في التنمية المستدامة قد بلغ (0.110)، في حين أن (0.89%) من متغير التدقيق البيئي يعزى إلى متغيرات عشوائية أخرى لا يمكن السيطرة عليها أو أنها لم تدخل في أنموذج الانحدار، ويدعم ذلك قيمة معامل الانحدار البالغة (0.183) التي تدل على أن تغييراً في اداء التنمية المستدامة وحدة واحدة ينتج عنه تغيير في التدقيق البيئي بمقدار (0.183)، وذلك وفقاً لقيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.336*) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها والبالغة (0) عند درجتي حرية (36.1) وضمن مستوى معنوية (0.05).

الجدول (8)

ملخص النتائج لعلاقة تأثير بين التدقيق البيئي والتنمية المستدامة

T		F		R2	تحقيق التنمية المستدامة		البعد التابع
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		B1	B0	البعد المستقل
*2.082			336.*4	0.110	0.183	377.3	التدقيق البيئي
				61P ≤ 0.05	df (36.1)		N =

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً الاستنتاجات :

- 1- اظهرت نتائج البحث ان علاقة الارتباط معنوية اي ان التدقيق البيئي يسهم بتعزيز التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق اهدافها.
- 2- يسهم التدقيق البيئي في تحديد الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات الشركة والعمل على إدارة الموارد لتعزيز التنمية المستدامة.
- 3- تسهم إجراءات التدقيق البيئي المتبعة من قبل الشركات الصناعية في القطاع العام والخاص في الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.
- 4- ان الفساد المالي والاداري المستشري يقف عائقاً في تحقيق للتنمية المستدامة

ثانياً التوصيات :

- 1- ضرورة تفعيل التدقيق البيئي في الشركات الصناعية في القطاع العام والخاص التي تنبعث منها الملوثات البيئية وان يكون التدقيق البيئي جنباً الى جنب مع التدقيق المالي والاداري .
- 2- ضرورة الاهتمام بوجود تشريعات وقوانين لدعم تطبيق التدقيق البيئي وتحقيق التنمية المستدامة .
- 3- تبني الدولة والجهات ذات العلاقة تطبيق المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي مع تقديم الدعم المادي والمعنوي لكافة اصحاب المهنة سواء من موظفي ديوان الرقابة المالية او من اصحاب مكاتب التدقيق الخارجية وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لانجاح ذلك، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.
- 4- ضرورة توفير قاعدة بيانات واسعة والاحتفاظ بسجلات محاسبية بيئية وتبني نظام الادارة البيئية في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي زيادة اهتمام جهاز التدقيق الداخلي بالتدقيق البيئي.
- 5- فرض عقوبات من قبل الحكومة على المنشآت الصناعية في حالة عدم الالتزام بمستويات التلوث والتي لا تلتزم بالتشريعات البيئية.

قائمة المصادر

References

- 1- ايوب, بان هاني ، (2014). " دور التدقيق الداخلي في تقويم الاداء البيئي." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(42): 289-302.
- 2- بدر الدين ، لعلاي ، (2019) . دور السياحة العلاجية بالجزائر في احداث تنمية مستدامة/حالة مركب سيدي يحي للطيب الوردى-بسكرة.، جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، <http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/13018>
- 3- بولين أيوب المعوشي،(2016) ، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي ، دار أفكار للطباعة والنشر ، لبنان .
- 4- دوجلاس، موشيسيت ،(2000) ترجمة بهاء الدين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الطبعة الاولى.
- 5- هناء ،وناسي و سميحة ، باكو .(2019) . دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية، جامعة احمد دراية-ادرار. الجزائر ، مذكرة جزء من متطلبات رسالة الماستر الاكاديمي ، شعبة العلوم التجارية ، تدقيق ومراقبة حسابات.
- 6- الهنداوي، انوار عباس هادي . (2016). "محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية 13(36): 353-391.

- 7- ياسينة ، مزاني راضية. (2019). السياسات العربية بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تحقيق المساواة أو تكريس الفروقات ، <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/11985>
- 8- Castka, P., et al. (2020). "Technology-enhanced auditing: Improving veracity and timeliness in social and environmental audits of supply chains." Journal of Cleaner Production **258**.
- 9- Earnhart, D. and J. M. Leonard (2013). "Determinants of environmental audit frequency: the role of firm organizational structure." J Environ Manage **128**: 497-513.
- 10- Patriarca, R., et al. (2017). "The Functional Resonance Analysis Method for a systemic risk based environmental auditing in a sinter plant: A semi-quantitative approach." Environmental Impact Assessment Review **63**: 72-86.
- 11- Rongbing, H. (2011). "Environmental Auditing: An Informationized Regulatory Tool of Carbon Emission Reduction." Energy Procedia **5**: 6-14.

مستقبل التدقيق في ظل فرص وتحديات التكنولوجيات الحديثة

شهرزاد الوافي

نصيرة بوبعاية

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية

طالبة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

chahrazed.louafi@univ-constantine2.dznassira.boubaya@univ-constantine2.dz

الملخص:

أصبحت اقتصاديات اليوم قائمة على المعرفة والتكنولوجيات الحديثة، التي تعمل على تغيير كيفية قيام الشركات بأعمالها وتعريضها للعديد من المخاطر والفرص الجديدة، هذا وبمرور الوقت ومع تزايد اعتماد الشركات على هذه التقنيات تجد العديد من الوظائف والمهن نفسها أمام حتمية مواكبة هذه المستجدات التكنولوجية، فمجال التدقيق اليوم أصبح مطالبا بضرورة تحديث الأدوات وتقنيات المستخدمة لتزويد الشركات بمستويات أعلى من التأكيد للبقاء في مستوى تطلعاتهم. تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة على مجال التدقيق، وتدور إشكالية الدراسة حول مستقبل التدقيق في ظل الفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة؟، وهدفت إلى إبراز مستقبل التدقيق في ظل فرص وتحديات التطور التكنولوجي، مناقشة التطورات الحالية في التقنيات الحديثة وتأثيرها المحتمل على إجراءات التدقيق، إلى جانب تحديد الدور الجديد للمدققين في ظل وجودها، ووجود كم هائل من التحليلات المتقدمة، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن استخدام التقنيات الحديثة في التدقيق تجلب العديد من الفرص كتسهيل إجراءات التدقيق، وزيادة دقتها، موثوقيتها، وتحسين تغطيتها وتحديد المخاطر المرتبطة بالعميل والتركيز عليها وكشف الثغرات والعيوب الأمنية في أنظمة المؤسسة، ومساعدتها على حماية بياناتها بطريقة فعالة، أما بالنسبة لأهم التحديات التي تواجه التدقيق مستقبلا فتتمثل في تكاليف اكتساب ودمج التكنولوجيات الحديثة في إجراءات التدقيق وتدريب المدققين على استخدامها، كما خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات منها ضرورة قيام المدققين برصد ومراقبة التطورات في التكنولوجيات الحديثة والإلمام بأساسياتها نظرا لتأثيرها على أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ووظائف المؤسسة، نظام الرقابة الداخلية، وكيفية إعداد التقارير المالية، إلى جانب العمل مع الخبراء لمراجعة التقنيات المعقدة، والمخاطر المرتبطة بها، وفهم كيفية تغيير التكنولوجيات الحديثة لعملية وإجراءات التدقيق.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التكنولوجيات الحديثة.

تصنيفات JEL: M42، O31.

The future of auditing in light of the opportunities and challenges of modern technologies

Scheherazade Al-Wafi

**Marketing studies and
research lab**

Nasira Boubaa'a

**PhD student, University
of Constantine 2**

Abstract:

Today's economics is based on knowledge and Modern Technologies, which are changing how companies do business and expose them to many new risks and Opportunities. Over time, as companies become increasingly dependent on these technologies, many jobs and professions find themselves faced with the imperative of keeping up with these technological developments, The field of Auditing today Demands to update the tools and techniques used to provide companies with higher levels of confirmation to stay up to date with their aspirations, The importance of this study stems from the importance of the Opportunities and Challenges posed by Modern Technologies for scrutiny, The problem of the study is the future of scrutiny in the light of the Opportunities and Challenges posed by Modern Technologies. This study aims at highlighting the Future of Auditing in the light of the Opportunities and Challenges of Modern Technologies, based on the analytical descriptive approach, and the results of the study have resulted in the use of New Techniques in Auditing that bring many Opportunities such as facilitating Auditing procedures, increasing their accuracy, reliability, and Improving their coverage, identifying and focusing on risks associated with the customer, exposing gaps and security deficiencies in the organization's systems, helping them to protect their data effectively, As for the most important Challenges facing Auditing in the Future, are the costs of acquiring and integrating New Technologies into Audit procedures and training auditors in their use, The study also concluded with a set of recommendations, including the need for auditors to monitor and control developments in Modern Technologies, And know their basics, due to their impact on information technology systems, and the functions of the organization, the internal control system, how to prepare financial reports, working with experts to review complex technologies, the risks associated with them, and understanding how to change New Technologies for Auditing processes and procedures.

Keywords: Audit, *Modern Technologies*.

JEL Classification Codes: M42, O31.

المقدمة:

في ظل البيئة المتطورة القائمة على المعرفة والتكنولوجيات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت التقنيات الحديثة التي تستخدم في مختلف المجالات من ذكاء اصطناعي Artificial Intelligence، بلوكتشين Blockchain، أمن سيراني Cyber Security، وبيانات ضخمة Big Data تفرض العديد من الفرص والتحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار خاصة في مجال المال والأعمال الذي يمر بمرحلة تحول جد مهمة، لذلك يجب على المحاسبين، والمدققين، ولجان التدقيق، والإدارة أن يكون لديهم فهم قوي للأدوار والمسؤوليات الجديدة مع زيادة استخدام التقنيات الناشئة في المؤسسات، نظرا لما لها من قدرة على تغيير الطريقة التي تتم بها عمليات التسجيل المحاسبي، وإعداد التقارير المالية، مما يعني تلقائيا تغيير في طريقة تدقيق العمليات والقوائم المالية، ففي سابق كانت إجراءات وعمليات التدقيق تستند في إعداد التقارير النهائية على البيانات التاريخية فقط، وقد نتج عن ذلك عدم الوصول في الوقت المناسب إلى البيانات وتصحيحها واستخدامها للحصول على معلومة مفيدة يستند إليها أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرارات، لهذا فالحاجة إلى منهجية إستباقية في التدقيق والوصول في الوقت المناسب إلى البيانات وتصحيحها أصبح واضحا، فإدخال التكنولوجيات الحديثة في الممارسات العملية للتدقيق يمكن أن تقلل من الحواجز التي يواجهها المدقق كتنكرار أخذ العينات الذي يستغرق وقتا طويلا، ومساعدة المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية على تأكيد البيانات المالية في الوقت الحقيقي، وتلبية متطلبات الامتثال والتأكد من أن أنظمة المعلومات تضيف قيمة إلى المؤسسة، وتؤكد من سلامة نظام رقابتها الداخلية، وأن موظفيها يمثلون لجميع الضوابط والقوانين الموضوعة داخلها، ليس هذا فحسب بل توفر التكنولوجيات للمستخدمين عددا كبيرا من مصادر المعلومات بخلاف البيانات المالية التقليدية، باختصار يمكن القول أن مجال التدقيق يواجه فرصا وتحديات تفرضها التكنولوجيات الحديثة، وبالأخص في ظل الزيادة الهائلة في حجم البيانات المتاحة، لذلك يحتاج التدقيق إلى مواكبة التكنولوجيات الحديثة، والتي ستكون المحرك والدافع الرئيسي للتغيير طريقة تأدية المدققين لمهامهم لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات بشكل فعال، ومن خلال ما سبق تبلور معالم الإشكالية التالية:

ما هو مستقبل التدقيق في ظل الفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة سنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم التكنولوجيات الحديثة؟، وفيما تتمثل خصائصها؟
 - فيما تتمثل الفرص المتاحة أمام التدقيق عند استعمال التكنولوجيات الحديثة؟
 - ما هي أهم التحديات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة على مجال التدقيق؟
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية مواكبة مجال التدقيق لمستجدات التكنولوجيات الحديثة، نظرا للفرص العديدة التي توفرها للمؤسسات بصفة عامة وللمدققين بصفة خاصة، والتي من بينها إتاحة التكنولوجيات الجديدة للمدققين تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية للمؤسسة واختبار 100 % من معاملاتها بدلاً من الاعتماد على الطريقة التقليدية التي تستند على اختبار عينة فحسب، إذ تمكن الأدوات المتطورة المدققين من إجراء تحليلات متقدمة لاكتساب رؤية أعمق للعمليات وهو ما تعمل تحليلات البيانات الضخمة تحقيقه للمؤسسات، إلى جانب أتمتة العمليات وجعل التدقيق آلي باستخدام فروع الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات للمؤسسات باستخدام أدوات الأمن السيبراني، وتسهيل عمليات التدقيق واكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال باعتماد تقنية البلوكتشين.
- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- التعريف بالتكنولوجيات الحديثة، وأهم تقنيات الحديثة المستخدمة؛
- تحديد الدور الجديد للمدققين في ظل وجود التكنولوجيات الحديثة، وكم هائل من التحليلات المتقدمة؛
- التعرف على مختلف الفرص التي توفرها التكنولوجيات الحديثة لمهنة التدقيق؛
- إبراز أهم التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل وجود واستعمال التكنولوجيات الحديثة؛
- مناقشة التطورات الحالية في التقنيات الناشئة وتأثيرها المحتمل على إجراءات التدقيق.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع كمفهوم التكنولوجيات الحديثة، الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين، الأمن السيبراني، البيانات الضخمة، التدقيق، ... وغيرها من المفاهيم التي تساعد على فهم الموضوع بصورة أفضل، وعند توضيح مختلف الفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة على مهنة التدقيق، أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فقد تم الإطلاع على مجموعة من الكتب، المجالات والتقارير، إلى جانب المواقع الرسمية عبر الانترنت لإيجاد بعض الحلول لإشكالية الدراسة.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيات الحديثة؛

المحور الثاني: الإطار النظري للتدقيق؛

المحور الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه التدقيق في ظل التكنولوجيات الحديثة؛

وصولاً إلى الخاتمة وما ستحتويه من نتائج الدراسة والتوصيات اللازمة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيات الحديثة

يعود تاريخ تطور التكنولوجيا إلى تاريخ الإنسانية عبر مراحلها المختلفة، حيث بدأت علاقة الإنسان بالتكنولوجيا عند استخدامه للأدوات المحيطة به في الطبيعة من أجل الحصول على الطعام وحماية نفسه، وقد ساعدته هذه الأدوات في التطوير من نفسه، وزيادة قدرته على أداء الأعمال بسهولة، ومن ثم القدرة على تطوير الأدوات البدائية بالنسبة لنا، وقد كانت بداية التكنولوجيا كما نعرفها بمفهومها الحديث وهو استخدام الأجهزة الكهربائية، أما حالياً فقد غزت التكنولوجيا الحديثة حياة جميع الناس، فقد أصبحت ترافق الأشخاص في جميع الأوقات سواء كان ذلك عن طريق الهواتف الذكية، أو الحواسيب، أو وسائل التكنولوجيا التي دخلت في جميع الصناعات والسلع كالسيارات والطائرات وغيرها، ورغم الجوانب السلبية التي نتجت عن سوء استعمال التكنولوجيا والتي يعارضها كثير من الناس، إلا أنها بلا شك قد جلبت النفع الكبير لحياة الإنسان، وأسهمت بشكل كبير في تطوره.

أولاً- تعريف التكنولوجيات الحديثة:

توجد عدة تعريفات للتكنولوجيات حيث تعرف على أنها "نظام تم إنشاؤه من قبل البشر الذين يستخدمون المعرفة والتنظيم لإنتاج الأشياء والتقنيات من أجل تحقيق أهداف معينة" (La Shun, 2017, P. 07)، ويمكن تعريفها أيضاً على أنها "مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان لاستغلال موارد البيئة وتطويع ما فيها من موارد وطاقت لخدمته في أداء عمل أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، أي أنها تمثل علاقة تفاعل بين ثلاثة أضلاع مثلث واحد وهي: الإنسان، المواد والأدوات" (أحمد، 2007، ص. 185)، في حين أن تعريف جامعة Oxford للتكنولوجيات الحديثة هو أنها

"مجموعة من التقنيات الإنتاجية التي توفر تحسناً كبيراً (سواء تم قياس هذا التحسن من حيث زيادة الناتج أو تخفيض التكاليف) على التكنولوجيا القائمة لعملية معينة في سياق تاريخي محدد" (Oxford University Press, 2020) ، وفي تعريف آخر التكنولوجيات الحديثة هي "تقدم التكنولوجيا القديمة بإضافات وتعديلات جديدة". (Muhammed, 2020) ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التكنولوجيات الحديثة على أنها مجموعة من التقنيات والأجهزة الإلكترونية التي تم تطويرها مع مرور الزمن، قائمة على الكفاءة والسرعة العالية في تنفيذ المهام التي يحتاج إليها المستخدم، فيصبح قادراً على الوصول إلى أهدافه بمختلف الطرق بأسرع وقت وبأعلى درجات الكفاءة، كما أنها طريقة مثالية للوصول إلى مصدر موثوق للحصول على الخدمة أو المعلومة القيمة.

ثانياً- خصائص التكنولوجيات الحديثة:

تتميز التكنولوجيا الحديثة بعدة خصائص أهمها: (<https://technology.tki.org>)

- التكنولوجيا الحديثة مصممة لتعزيز قدرات الناس وتوسيع الإمكانيات البشرية، ولها تأثيرات إيجابية وسلبية على العالم الاجتماعي والطبيعي؛
 - تستخدم التكنولوجيات الحديثة المعرفة التكنولوجية وتتجهها، وتؤيد المجتمعات المعرفة التكنولوجية عندما يثبت أنها تدعم التطوير الناجح للنتائج التكنولوجية؛
 - جميع التقنيات موجودة في السياق التاريخي، تتأثر وتؤثر في المجتمع والثقافة؛
 - الممارسة التكنولوجية متعددة التخصصات، حيث تعتمد أكثر من أي وقت مضى على التعاون بين مجتمع التكنولوجيا والأشخاص من التخصصات الأخرى.
- ثالثاً- أهم التكنولوجيات الحديثة:

حسب تقرير معهد الحاسبة الإدارية وجمعية المحاسبين المعتمدين والخبراء والباحثين فإن أهم التكنولوجيات الحديثة العشرة تتمثل في الحوسبة السحابية Cloud Computing، الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence، والروبوتات Robots، الموبيل Mobil، الأمن السيبراني Cyber Secrity، التعليم Educational، أنظمة الدفع الإلكتروني E-Payment، الواقع الافتراضي Virtual Reality، وتوصيل الخدمة الرقمية والتواصل الاجتماعي، والبيانات الضخمة Big Data، إلا أن تركيزنا سيكون منصب على أربعة تقنيات فقط نظراً لأهميتها وتأثيرها المحتمل على كيفية ممارسة تدقيق الحسابات في المستقبل والمتمثلة في: (The Institute of Chartered Accountants, 2017, p. 06)

- الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence: يشير الذكاء الاصطناعي (AI) إلى الآلات التي تقوم بمهام تتطلب نوعاً من "الذكاء"، والتي تشير عادةً إلى التعلم، والمعرفة، والاستشعار، والتفكير، وإنشاء وتحقيق الأهداف، وتوليد وفهم اللغة، والتقدم الذي تم إحرازه مؤخراً في الذكاء الاصطناعي مستند إلى تقنيات مثل التعلم الآلي والتعلم العميق، حيث تتعلم الخوارزميات كيفية القيام بأشياء، مثل تصنيف الأشياء أو التنبؤ بالقيم، من خلال التحليل الإحصائي لكميات كبيرة من البيانات؛

- البلوكتشين Blockchain: تقوم تقنية البلوكتشين بتغيير أساسي في كيفية إنشاء السجلات وحفظها وتحديثها، فبدلاً من مسك السجلات من قبل شخص واحد، يتم توزيع سجلات Blockchain على جميع المستخدمين، أي انتشار

نسخة واحدة متفق عليها إلى كل مستخدم كجزء من سجل دائم، وتتم مشاركة إدخال واحد بشكل متطابق ودائم مع كل مشارك، والذي من شأنه خلق نوع من "المسك الشامل للدفاتر"؛

- الأمن السيبراني **Cyber Security**: ويسمى أيضا بالأمن الإلكتروني فهو يغطي التدابير التي تحمي الشبكات والأنظمة والأجهزة والبيانات من الهجمات أو الوصول غير المصرح به أو التلف، كما تغطي الممارسات الجيدة فيه أيضاً مجموعة واسعة من الأنشطة لمراقبة بيئات تكنولوجيا المعلومات، واكتشاف الاختراقات أو الانتهاكات والاستجابة لحالات الفشل الأمني، فالمؤسسات حالياً تواجه العديد من التحديات في بناء إدارة فعالة للمخاطر حول هذا الأمن، بما في ذلك انتشار المخاطر الإلكترونية عبر جميع الأنشطة التنظيمية، والطبيعة الخارجية للعديد من التهديدات، وسرعة التغيير في المخاطر؛

- البيانات الضخمة **Big Data**: تشكل البيانات جوهر كل الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك مهنة المحاسبة، وتشمل التحسينات الحديثة القائمة على التكنولوجيا لقدرات البيانات الوصول إلى كميات كبيرة جداً من البيانات، ومصادر جديدة للبيانات، وخاصة البيانات غير المهيكلة مثل النصوص والصور، وزيادة التركيز على البيانات السريعة في الوقت الفعلي، وتبرز الاستخدامات المختلفة للبيانات وأدوات التحليل المرتبطة بها الجوانب المختلفة لهذه الخصائص، فالقدرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات تتيح تحليل مجموعات كاملة من البيانات، بدلاً من العينات، أو فحص المزيد من البيانات بدقة أكبر، ومن الممكن أن يوفر الربط بين البيانات من أنظمة مختلفة، أو البيانات الجديدة من جهات خارجية، رؤى جديدة.

رابعاً- أهمية التكنولوجيات الحديثة:

أصبح تصور الحياة بدون التكنولوجيا أمراً صعباً وهذا بسبب أهميتها ومدى اعتمادنا عليها، وفيما يلي سنقوم بذكر أهمية التكنولوجيات الحديثة في بعض المجالات:

- الاتصال: أحد المجالات التي تعتبر فيها التكنولوجيا الحديثة أكثر أهمية هو مجال الاتصالات، إذ اختصرت الانترنت المسافات الطويلة، مما سمح للمستخدمين بالتواصل مع الأشخاص على الجانب الآخر من الكوكب في لحظة، كما زادت التكنولوجيا أيضاً من اتصالاتنا، حيث توفر الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى ارتباطاً دائماً دائماً بشبكة الاتصالات العالمية؛

- التعليم: أصبحت أجهزة الكمبيوتر والانترنت مهمة للغاية في مجال التعليم، إذ يمكن لأجهزة الكمبيوتر تخزين كميات كبيرة من البيانات في مساحة صغيرة جداً، كتخزين مئات الألعاب التعليمية والدروس الصوتية والمرئية بالإضافة إلى توفير الوصول إلى ثروة من المعرفة للطلاب، كما يمكن أن تحل اللوحات البيضاء الافتراضية محل السبورات، مما يسمح للمدرسين بتوفير محتوى تفاعلي للطلاب وتشغيل الأفلام التعليمية دون الحاجة إلى إعداد جهاز عرض، هذا وتقوم الانترنت بربط المواقع المعلوماتية التي تسمح للأشخاص بالبحث عن أي موضوع يمكن تخيله تقريباً؛

- الإنتاجية: أدت التكنولوجيا أيضاً إلى زيادة الإنتاجية بشكل كبير، حيث تتيح قدرة أجهزة الكمبيوتر على حل المعادلات الرياضية المعقدة، وتسريع أي مهمة تتطلب قياساً أو حسابات أخرى، كما يمكن أن توفر النمذجة الحاسوبية للمهندسين القدرة على محاكاة الهياكل أو المركبات أو المواد لتوفير البيانات الأولية عن الأداء قبل النماذج الأولية، كما تؤدي قدرة أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالشبكة على مشاركة البيانات ومعالجتها، وتسريع مجموعة متنوعة من المهام، مما يسمح للموظفين بالعمل معاً بكفاءة لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية؛(Milton)

- **الرعاية الصحية:** سمحت التكنولوجيا الحديثة بإحداث تطورات كبيرة في مجال الرعاية الصحية وربطت المرضى بالأطباء في جميع أنحاء العالم، من خلال رقمنة السجلات الصحية، حيث أصبح بإمكان الممرضات والفنيين الوصول إلى سجلات المرضى في أي منشأة، هذا يعني أنه إذا قمت بزيارة أخصائي بدلاً من طبيبك المعتاد، فستكون سجلاتك على بعد نقرة واحدة، ولا يعد هذا مفيداً للمريض فحسب، بل إنه يساعد متخصصي الرعاية الصحية في اكتشاف تفشي البكتيريا والفيروسات ووضع تدابير وقائية في مكانها الصحيح، كما ساعد ظهور الأجهزة المحمولة إلى زيادة رعاية المرضى، إذ يمكن للممارسين زيارة المواقع البعيدة وتقديم العلاج للأشخاص الذين قد يكافحون للحصول عليه (Mariel, 2018)، فالتطور التكنولوجي في المعدات والأدوات الطبية يساعد على التحديد والتشخيص المبكر للأمراض، وبالتالي المساهمة في العلاج المبكر وزيادة فرص إنقاذ الأرواح وإطالة العمر وتحسين نوعية الحياة للناس في جميع أنحاء العالم.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن التكنولوجيات الحديثة أحدثت ثورة في العالم بتأثيرها في المجتمعات من حيث تنمية الاقتصاديات المتقدمة، وتحسين نوعية الحياة وتغييرها بشكل عميق، إذ أصبح لوجود التكنولوجيا دور مهم في العديد من المجالات التي من بينها تدقيق الحسابات.

المحور الثاني: الإطار النظري للتدقيق

يعود أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، أما التدقيق الحديث فيعود إلى عصر دخول المؤسسات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود، والفصل بين ملكية المشروع وإدارته، فالغرض من التدقيق هو تعزيز درجة ثقة مستخدمي البيانات المالية والتي يتم تحقيقها من خلال جمع المدقق لأدلة تدقيق كافية ومناسبة من أجل إبداء رأيه حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية وإعطاء حكم عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية لمؤسسة معينة.

أولاً- تعريف التدقيق:

من بين أهم التعاريف التي قدمت لتدقيق تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق بأنه "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مساهمة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية (أحمد، 2015، ص. 09)، هذا وينص التعريف الوارد في معيار التدقيق الدولي ISA 200 على أن "الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة وفقاً للإطار المحدد لإعداد التقارير المالية" (Rick & al, 2005, p. 10)، في حين أن تعريف المنظمة الدولية للمعايير (ISO) للتدقيق في معيار إرشادات لتدقيق نظم الإدارة (ISO 2018:19011) بأنه "عملية منهجية مستقلة وموثقة، تتم للحصول على أدلة التدقيق موضوعية، وتقييمها بشكل موضوعي للتأكد من استيفاء معايير التدقيق" (<https://www.iso.org>)، كما يمكن تعريفه بأنه "فحص انتقادي يسمح بتحديد المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات". (محمد، 2008، ص. 11)

ومما سبق يمكن القول أن التدقيق عملية منتظمة ومنهجية تعتمد على خطة مسبقة، يقوم بها شخص مؤهل محايد ومستقل، يفحص من خلالها الدفاتر والسجلات والقوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية للوحدة بكل دقة وشمولية، للتأكد عن مدى صحة ومصداقية القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدها، ومدى توافقها مع المعايير الموضوعية، وإبلاغ نتائج الفحص عن طريق تقديم تقرير للمستخدمين المهتمين.

وللتدقيق أنواع متعددة بحسب وجهات نظر مختلفة، أو بالأحرى يختلف تصنيف التدقيق باختلاف المعيار المستخدم وفق الزاوية التي ينظر إليه من خلالها، فمثلا حسب معيار طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق نجد التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي.

ثانيا- أهمية التدقيق:

تنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة وترتبطهم علاقة بما، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي: (رزق، 2015، ص. 39)

- إدارة المشروع التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه؛

- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن؛

- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك؛

- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

ثالثا- أهداف التدقيق:

يمكن بوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية للتدقيق فيما يلي: (مصطفى، 2014، ص. 22)

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقرير مدى الاعتماد عليها؛

- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مفيد بالدفتر والسجلات؛

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفتر من أخطاء أو غش؛

- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.

أما اليوم، فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها: (خالد، 2014، ص. 09)

- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها؛

- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع؛

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع. ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع بصورة عامة حيث لم يعد "تحقيق أكبر قدر من الربح" الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها: "العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع".

رابعا- أهمية التكنولوجيات الحديثة في التدقيق:

إن استخدام التكنولوجيات الحديثة في ممارسات التدقيق يعمل على تحقيق ما يلي: (Lutz, 2017)

1- تحسين كفاءة التدقيق: من المتوقع أن تسهل التكنولوجيات الحديثة العمل الميداني للتدقيق من خلال أتمتة المهام اليدوية، والمهام التي تستغرق وقتا طويلا، فعلى سبيل المثال يمكن لأنظمة الكمبيوتر في شركات الحاسبة والتدقيق الآن التفاعل مع أنظمة

العملاء لنقل البيانات وتجميعها تلقائياً، حيث تستخدم بعض الشركات أيضاً طائرات بدون طيار لمراقبة عمليات الجرد المادي، ففي السابق كانت هذه العمليات تتم يدوياً؛

2- تحسين الاختبار باستخدام تحليل البيانات الضخمة: تتيح التكنولوجيا الحديثة للمدققين تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية للمؤسسة واختبار 100 % من معاملاتها بدلاً من اختبار عينة فقط، إذ تمكن الأدوات المتطورة المدققين من إجراء تحليلات متقدمة لاكتساب رؤية أعمق لعمليات المؤسسة، كما تسمح أيضاً تحليلات البيانات للمدققين بتتبع وتحليل اتجاهات عملائهم ومخاطرهم بشكل أفضل مقابل مجموعات البيانات الصناعية أو الجغرافية، مما يؤدي إلى تقييمات أفضل طوال عملية التدقيق، مما يؤدي إلى توفير المدققين المزيد من الوقت لفحص المجالات المعقدة والتي تحتوي على مخاطر عالية، وتقديمهم لمستوى أعلى من التأكيد من خلال المراقبة المستمرة لقدرة الوصول إلى بيانات العميل في الوقت المناسب؛

3- تغييرات في الموظفين: مستقبلاً يمكن أن تؤدي زيادة الأتمتة واستخدام الذكاء الاصطناعي إلى قيام الشركات بتوظيف عدد أقل من المدققين المبتدئين الذين يقومون بمهام يدوية سابقاً، فبعض الشركات تخشى أن يؤدي هذا إلى نقص في عدد المدققين المهرة، مما يؤدي إلى زيادة الرواتب لجذب موظفين ذوي خبرة عالية المستوى؛

4- منافسة شركات المحاسبة والتدقيق لشركات التكنولوجيا: يمكن لشركات المحاسبة أن تجد نفسها تتنافس مع شركات التكنولوجيا مثل Apple، Facebook، و Google لجذب الموظفين لتصميم الخوارزميات.

المحور الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه التدقيق في ظل التكنولوجيات الحديثة

تجلب التكنولوجيات الحديثة فرص وتحديات لمهنة التدقيق، لذلك تستثمر العديد من شركات التدقيق باستمرار في التكنولوجيا الجديدة لتسهيل عملها، وذلك بتجربة برامج جديدة وأجهزة تقنية، لكن ورغم قوة هذه الأدوات إلا أنها لن تصبح بديلاً عن معرفة المدقق وحكمه وممارسته للشك المهني، عموماً يمكن القول أن مثل هذه التطورات تبشر ببدء عصر التحول في مهنة التدقيق، من خلال هذا المحور سنتطرق إلى أهم الفرص والتحديات التي تواجه المهنة.

أولاً- فرص استعمال التكنولوجيات الحديثة في التدقيق:

فيما يلي نستعرض أهم الفرص المتاحة أمام التدقيق عند استخدام التكنولوجيات الحديثة في الممارسة.

1- التطبيقات الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي في التدقيق: تتضمن بعض التطبيقات الحالية للذكاء الاصطناعي في تحديد مجالات التدقيق ذات المخاطر العالية، ومراجعة جميع المعاملات من أجل تحديد الأكثر خطورة للاختبار، وتحليل جميع الإدخالات في دفتر الأستاذ العام للكشف عن الحالات الشاذة، ويستخدم الذكاء الاصطناعي أيضاً لإجراء تحليلات لتحديد الأخطاء المالية أو حتى الاحتيال، حيث أبلغت إحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى عن استخدام الأتمتة المحسنة باستخدام مجموعة من التقنيات لإنشاء "أوراق عمل جاهزة للتدقيق"، كما قامت جميع الشركات الأربع الكبرى Big Four باستخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم ضوابط المخزون من خلال استخدام الطائرات بدون طيار التي تقوم بعمليات التفتيش، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتعلم العلاقات بين المتغيرات المستقلة/النسب المالية لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة، ويتوقع خلال العام المقبلين استخدام محتمل آخر للذكاء الاصطناعي في التدقيق هو مراقبة الضوابط الداخلية الآلية للعملاء، كما يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التعرف على الكلام والوجه أن تمكن الذكاء الاصطناعي من إجراء المقابلات، فقد تم الاستنتاج من الأدبيات السابقة أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي بنجاح لاكتشاف الخداع في الكلام أو العصبية في أنماط الوجه، إذ

يمكن أن تكون هذه القدرة مفيدة في مقابلات الاحتيال، فعلى سبيل المثال تستخدم شركة "Deloitte" استراتيجية التدقيق المعرفي "Cognitive Audit"، والتي تتضمن توحيد عملية التدقيق أولاً، وبعد ذلك يتم رقمنة العمليات الموحدة، ثم تتم أتمتة المهام الرقمية، متبوعة باستخدام التحليلات المتقدمة للتدقيق، وفي الأخير يتم استخدام التكنولوجيا المعرفية (المعززة) لتحويل عملية التدقيق. (Ivy & al, 2020, pp. 211-213)

2- تقنية البلوكتشين Blockchain لتسهيل إجراء عمليات تدقيق (أتمتة العمليات): تعتبر تكنولوجيا البلوكتشين **Blockchain** هي الترجمة المباشرة لمفهوم شبكة إنشاء القيمة (Value Creation Network)، فهذه التقنية تقدم مفهوماً جديداً لإثبات أي نوع من المعاملات التي تتطلب حركة مالية أو تنقل أصل مادي أو معنوي أو إجراءات الطلب وما يتبعها من موافقات، ولا تكتفي Blockchain بتقديم حلول سريعة وميسرة لهذه المعاملات فقط، ولكنه يتعداها ليمنح تلك المعاملات موثوقية ومعايير أمنية يتعذر إنكارها أو التحايل عليها (علي، 2020، ص. 239)، فعلى المدى القصير سنرى اعتماد المؤسسات لتقنية Blockchain على نطاق واسع وبشكل متكرر كوسيلة للتحقق من المعاملات، إذ يقوم دفتر الأستاذ الموزع على Blockchain بالنقاط المعلومات المالية في نقطة زمنية معينة، ولا يمكن تغييرها بعد وقوع الحدث، مما يعني أنه يمكن أن يصبح المعيار الذهبي للمدققين الذين يتطلعون للتحقق من الموارد المالية للمؤسسة، ويعمل Blockchain على توفير الوقت بشكل كبير، حيث يستغرق الأمر ساعة واحدة فقط للتحقق من 6 مجموعات من السجلات المالية، في حين يستغرق الأمر شهراً واحداً لمعالجة نفس العدد من المعاملات باستخدام بروتوكولات التدقيق المألوفة، وهذا ما سيجعل المدققون يبدؤون في البحث عن الاستفادة من هذه التقنية لتحقيق جودة عالية، ومعرفة مختلف الأخطاء الموجودة، والمعاملات الاحتمالية خصوصاً في ظل تزداد صعوبة كشفها (Nathan, 2019)، ونظراً لكونه دفتر أستاذ رقمي في الوقت الفعلي تقريباً وموزع، فإن Blockchain لديه العديد من الخصائص الفريدة والقيمة التي يمكن بمزجها مرور الوقت تحويل مجموعة واسعة من المجالات، وهذه الخصائص تتمثل في: (AICPA, 2017, p. 04)

- **تسوية قريبة في الوقت الفعلي:** يتيح Blockchain تسوية المعاملات في الوقت الفعلي تقريباً، وبالتالي تقليل مخاطر عدم السداد من قبل طرف واحد في المعاملة؛

- **دفتر الأستاذ الموزع:** تحتوي الشبكة الموزعة من نظير إلى نظير على تاريخ عام للمعاملات، يتم توزيع Blockchain وإتاحته بشكل كبير ويحتفظ بسجل آمن لإثبات حدوث المعاملة؛

- **اللا رجعة:** يحتوي Blockchain على سجل يمكن التحقق منه لكل معاملة فردية تم إجراؤها على Blockchain، هذا يمنع الإنفاق المزدوج للعنصر الذي يتم تتبعه بواسطة Blockchain؛

- **مقاومة الرقابة:** توفر القواعد الاقتصادية المتضمنة في نموذج Blockchain حوافز مالية للمشاركين المستقلين لمواصلة التحقق من صحة الكتل الجديدة، هذا يعني أن Blockchain يستمر في النمو بدون "مالك"، كما أن الرقابة مكلفة.

3- فوائد التحكم في الأمن السيبراني: تعد الجريمة الإلكترونية في تزايد وبقوة، من خلال زيادة حوادث الأمن السيبراني، كزيادة حدوث برامج الفدية الضارة، وتزايد النضج والتأهيل المهني للجرمي الانترنت، فمن خلال تتبع تطور نماذج أعمال الجريمة الإلكترونية، حيث بلغت في 2013 حوالي 100 مليار دولار، لتعرف ارتفاعاً في 2015 وتبلغ حوالي 400 مليار دولار، وتصل إلى 1 تريليون دولار سنة 2017، وتشير التوقعات بتكلفة الجريمة الإلكترونية لسنة 2021 على مستوى العالم هو 6 تريليون دولار.

ومع الزيادة السريعة في جرائم الانترنت تتعرض المؤسسات بشكل منتظم للاختراق من قبل المتسللين لاستخراج قيمة (أموال، معلومات، ... إلخ) من المؤسسة، أو إتلاف بياناتها وتعطيل عملياتها التجارية، ولا تؤثر حوادث الأمن السيبراني على الأعمال فحسب بل تؤثر أيضاً على مهنة التدقيق، حيث يجب على المدقق التحقق من صحة الأرقام المالية كما هي معروضة في التقرير السنوي، تماماً مثل ما تقوم به المؤسسة، والتأكد من استمرارية وموثوقية المعالجة الآلية للبيانات (البيانات المحوسبة)، كما يجب على المدققين الماليين ومدققي تكنولوجيا المعلومات مراعاة مخاطر الأمن السيبراني ذات الصلة وتحديد تأثيرها على البيانات المالية (Veen, 2016, p. 53)، ويعتمد تدقيق الأمن السيبراني في الحصول على الأدوات ذات الصلة التي تغطي التهديدات للعمليات، حيث تساعد هذه الأدوات في حل المشكلات دون تصعيدها إلى مستوى أعلى من الدعم، وتنتشر أدوات الأمن السيبراني في مجالات مختلفة من الإجراءات المضادة للحاسوب والتصدي للهجمات، ويتم تنفيذ بعض الأدوات في الشبكات والتطبيقات، وأنظمة التشغيل، والتطبيقات المستندة إلى الويب، ويمكن شرح أهمية استخدام أدوات الأمن السيبراني من قبل مدققي نظم المعلومات في أربع مهام في خطوات متسلسلة لضمان وتحقيق عمليات المؤسسة، في أول مهمة جمع المعلومات، حيث يجب جمع المعلومات لتوضيح اتجاه المؤسسات وتقييم إمكانية الهجمات، وهناك الكثير من الأدوات في عملية جمع المعلومات، بعد ذلك تكتسب مهمة المسح ضعف المنافذ المستهدفة التي تعزز الصورة الكاملة للمدقق من خلال تحديد الثغرات التي تحدث في العمليات اليومية، وتساعد مهمة الاختبارات مدقق نظم المعلومات على تكوين وعي لتوقع المخاطر وإيجاد الخطوات اللازمة لوضع العمليات في الجانب الآمن والوضع المقبول، أخيراً مهمة التحقيقات الشرعية وتجميع الأدلة، حيث يتم إلتقاط المصدر والتفاصيل الرئيسية للهجوم لتقديم تقرير موجز عن الوضع الحالي للمؤسسة في حالة تلقي تهديدات خارجية أو داخلية، بالإضافة إلى هذا تساعد الأدوات المختارة مدقق نظم المعلومات على تقييم المخاطر والتهديدات في المؤسسات من الداخل أو الخارج عن طريق التحقق من الخطوات السابقة، ويؤدي التحقيق إلى استخدام أمن المعلومات كأداة تدقيق للتحليل والإبلاغ عن نقاط القوة والضعف والاحتياجات في المؤسسة. (Osamah & al, 2018, p. 04)

4- مزايا وفوائد دمج تحليلات البيانات الضخمة في التدقيق: حسب جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) يجب أن تؤدي زيادة الوصول إلى البيانات ومعالجتها، واتساق تطبيق أدوات تحليل البيانات إلى زيادة جودة وكفاءة التدقيق من خلال (ACCA, <https://www.accaglobal.com>)

- زيادة فهم الأعمال من خلال تحليل أكثر شمولاً لبيانات العميل واستخدام المخرجات المرئية مثل شاشات لوحة القيادة بدلاً من النص أو المعلومات الرقمية يسمح للمدققين بفهم اتجاهات وأنماط العمل بشكل أفضل ويسهل تحديد الانحرافات أو القيم المتطرفة؛

- التركيز بشكل أفضل على المخاطر: تساعد هذه الزيادة في الفهم على تحديد المخاطر المرتبطة بالعميل، مما يتيح توجيه الاختبار بشكل أفضل إلى تلك المناطق، يتم تعزيز ذلك بشكل أكبر من خلال تحرير وقت المدقق من تحليل البيانات الروتينية بحيث يمكن قضاء المزيد من الوقت في مجالات المخاطر؛

- زيادة الاتساق عبر عمليات تدقيق المجموعة حيث يستخدم جميع المدققين نفس التكنولوجيا والعملية، مما يمكن مدقق المجموعة من توجيه أدوات محددة لاستخدامها في عمليات تدقيق المكونات وتنفيذ الاختبارات عبر المجموعة، قد يتطلب ذلك موافقة مناسبة من جميع المؤسسات المكونة، ولكن إذا تم منحه فإنه يتيح رؤية أكثر شمولية للمجموعة التي يتعين القيام بها؛

- زيادة الكفاءة من خلال استخدام برامج الكمبيوتر لأداء معالجة سريعة جداً لأحجام كبيرة من البيانات وتقديم التحليل للمدققين ليؤسسوا استنتاجهم على أساسه، مما يوفر الوقت في التدقيق ويسمح بالتركيز بشكل أفضل على مجالات الحكم

والمخاطر، على سبيل المثال يمكن اختبار عينات أكبر بكثير، وغالبًا ما يكون الاختبار ممكنًا بنسبة 100 % باستخدام تحليلات البيانات، وتحسين تغطية إجراءات التدقيق وتقليل مخاطر أخذ العينات أو القضاء عليها؛
- يمكن للمدقق التلاعب بالبيانات بسهولة أكبر كجزء من اختبار التدقيق، على سبيل المثال إجراء تحليل الحساسية على افتراضات الإدارة؛

- زيادة اكتشاف الاحتيال من خلال القدرة على استجواب جميع البيانات واختبار الفصل بين المهام، ويمكن مشاركة المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تحليلات البيانات مع العميل، مما يضيف قيمة إلى التدقيق ويوفر فائدة حقيقية للإدارة حيث يتم تزويدهم بمعلومات مفيدة ربما من منظور مختلف.

ثانياً- التحديات التي تواجه التدقيق في ظل وجود التكنولوجيات الحديثة:

تحقق التقنيات الناشئة فوائد جمّة، لكنها قد تجلب بالموازاة مجموعة متنوعة من المخاطر، أين يبرز الدور الأساسي لمهنة التدقيق في تقييم المخاطر والضوابط وبالأخص في ظل وجود مخاطر التكنولوجيا، فيما يلي نعرض أهم التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في ظل وجود التكنولوجيات الحديثة.

1- التوقعات بعد اعتماد الذكاء الاصطناعي في ممارسات التدقيق: حسب تقرير شركة "PWC" في الصادر في 2017 فإن 5 % فقط من المؤسسات تعتبر نفسها ناضجة في استخدامها للذكاء الاصطناعي و 15 % في استخدامها لتقنية RPA، مما يعني أن الذكاء الاصطناعي لا يزال في مراحله المبكرة من التبنّي، فاعتماد التقنية على نطاق واسع مرتبط جزئيًا بالتكاليف، ونقص المهارات داخل المؤسسات، لذا من الضروري مراعاة مجموعات RPA و AI الأكثر ملائمة للمؤسسة، حيث قدرت "PWC" أنه يمكن أتمتة 45 % من أنشطة العمل وأن هذا سيوفر 2 تريليون دولار من تكاليف القوى العاملة العالمية سنويًا، يوضح هذا مدى استفادة المؤسسات من التنفيذ الفعال لتقنية الذكاء الاصطناعي، لذا من المهم استراتيجيًا أن تبدأ المؤسسات الاستثمار في الابتكار، حيث يتم اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد، والمؤسسات التي تنجح في تنفيذه ستحقق مكاسب إنتاجية ضخمة في عملها. هذا وستؤدي الأتمتة من خلال AI و RPA إلى إحداث تغييرات كبيرة في مجال المحاسبة والتدقيق، فمثلا المهام العادية والمتكررة التي يقوم بها عادةً الموظفون المبتدئون ستقوم بها الروبوتات، وبدلاً من ذلك سوف تبرز الحاجة إلى الخبرة البشرية على مستوى أعلى لاتخاذ القرارات التي تتطلب الحكم. (Max & al, 2020, pp. 91-92)

لا يزال الطريق طويل للوصول إلى النقطة التي يمكن أن يحل فيها الذكاء الاصطناعي محل الحكم البشري أو الشك أو التجربة الشخصية، ولكن من الواضح أنه سيكون هناك تغيير مستمر في نماذج الأعمال الحالية ومن المحتمل أن يغير الطريقة التي تعمل بها المؤسسات، سيعمل الذكاء الاصطناعي على استدعاء مختلف الأشخاص والملفات الشخصية لدعم تنفيذ التكنولوجيا، فضلاً عن تطوير مهارات الأشخاص الحاليين، سيكون التحليل والتفسير المنطقي الذي يتم تقديره دائماً أكثر قيمة من أي وقت مضى، مما يستدعي الأمر بالمدققين لتقديم نطاق أوسع من الخبرة والمعرفة وإعادة بناء المهارات، كما سيكتسب التخصص أهمية كبيرة، وبرز الحاجة إلى فرق تدقيق ذات تنوع أكبر في وجهات النظر والخلفيات، كما سينتقل العديد من متخصصي التدقيق إلى دور مستشار أعمال موثوق به، لتقديم رؤى استراتيجية باستخدام الأدوات المتاحة لهم، وهذا سيساعد العملاء على تحديد المخاطر والفرص المستقبلية، ليس هذا فحسب حيث ستبرز للمدققين مهام جديدة مثل تطوير استراتيجيات التدقيق لأنظمة التكنولوجيا المعقدة مثل Blockchain، وكما هو الحال مع أي ابتكار جديد هناك بعض الاعتبارات العملية التي يجب مراعاتها عند التخطيط لمستقبل "الذكاء الاصطناعي" على سبيل المثال مع زيادة حجم العمل الذي تقوم به الروبوتات البرمجية، سيحتاج المدققين إلى الثقة في أن التكنولوجيا تعمل بشكل صحيح وآمن في جميع الأوقات وضمن حدود الإطار التنظيمي المعقد

ومعايير الإبلاغ والامتثال الحالية، في الأخير يمكن القول أن أحد المكونات الأساسية لنجاح الذكاء الاصطناعي هو ضمان جودة البيانات، ولا يمكن للمؤسسات جني الفوائد الكاملة للذكاء الاصطناعي إلا إذا عملت جميع الأطراف المعنية لضمان الاتساق في جودة البيانات التي يتم إدخالها في محرك الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الدقة في المستوى الصحيح، فاشتقاق القيمة من الذكاء الاصطناعي مرهون بالاستثمار الصحيح والمهارات وتطوير ثقافة منفتحة على الابتكار. (FEI, 2017)

2- Blockchain يفرض أعمالاً جديدة للمدققين: على مستوى التطبيق تجلب التقنية أعمالاً جديدة للمدققين، مثل مراجعة معاملات معينة والتحقق من وجود الأصول الرقمية، وإثبات الاتساق بين المعلومات الموجودة على Blockchain وفي العالم المادي، قد تكون هذه المهام الجديدة صعبة، لا سيما في حالة عدم وجود سلطات مركزية على Blockchain، لذا يحتاج المدققين إلى الاستفادة من خبرتهم في عمليات تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات لا ابتكار طرق جديدة لإنجاز التحقق من الملكية (Manlu & al, 2019, p. 25)، يمكن القول أن التقنية ستغير بشكل أساسي عملية التدقيق، نظراً لأنه يتم تخزين سجل كامل للمعاملات عليها فلن يحتاج المدققين بعد الآن إلى طلب وانتظار الأطراف التجارية لتقديم البيانات والمستندات، بالإضافة إلى ذلك ستتجاوز التقنية عملية أخذ عينات التدقيق التقليدية، ويسمح بالتدقيق المستمر لأي معاملات "على السلسلة" في أي فترة محددة، وسيؤدي إلى تحرير الموارد التي تم إنفاقها سابقاً على جمع الأدلة والتحقق منها (Manlu & al, p. 26)، علاوة على ذلك فإن العديد من المعاملات المسجلة في البيانات المالية تعكس قيماً تقديرية تختلف عن التكلفة التاريخية، سيظل المدققين بحاجة إلى النظر في إجراءات التدقيق وتنفيذها بشأن تقديرات الإدارة، حتى لو تم تسجيل المعاملات الأساسية فيها، وقد يؤدي اعتمادها على نطاق واسع إلى تمكين المواقع المركزية من الحصول على بيانات التدقيق، ومن المحتمل أن يقوم المدققين بتطوير إجراءات للحصول على أدلة تدقيق مباشرة منها، إلى جانب هذا يحتاج المدقق إلى النظر في مخاطر عدم دقة المعلومات بسبب الخطأ أو الاحتيال كتحدٍ جديد لأنه من المحتمل ألا يتحكم الكيان الذي يتم تدقيقه في Blockchain، أو النظر في مدى موثوقية البيانات المستخرجة منه قد تشمل هذه العملية النظر في الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (GITCs) المتعلقة ببيئة التقنية، كما يتطلب أيضاً من المدقق فهم وتقييم مصداقية بروتوكول الإجماع لل Blockchain المحدد، لنظر فيما إذا كان يمكن التلاعب بالبروتوكول، كما يجب على مدققين أن يكونوا على دراية بالتأثير المحتمل الذي قد يحدثه استخدامه على عمليات التدقيق كمصدر جديد للمعلومات الخاصة بالبيانات المالية، سيحتاجون كذلك إلى تقييم السياسات الحاسوبية للإدارة للأصول والالتزامات الرقمية، والتي لا يتم تناولها حالياً بشكل مباشر في معايير التقارير المالية الدولية أو في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، إلى جانب حاجتهم إلى التفكير في كيفية تصميم إجراءات التدقيق للاستفادة من مزايا Blockchain وكذلك معالجة المخاطر المتزايدة. (AICPA, p. 10)

3- استخدام الأمن السيبراني في إدارة مخاطر فقدان البيانات: يعد التحدي الرئيسي الذي يواجه المؤسسات هو إدارة مخاطر فقدان البيانات، لذا يوجد طلب كبير على خدمات الأمن السيبراني، فشركات التدقيق تحتاج إلى إدراك تغير مخاطر العملاء، لذا فهي بحاجة إلى تقديم خدمات وحلول متطورة باستمرار لتلبية احتياجات العملاء (The Institute of Chartered Accountants, p. 09)، لذلك على المدققين استخدام مجموعة واسعة من برامج الأمن الإلكتروني مثل أجهزة الكشف عن الثغرات الأمنية القادرة على توفير قدر هائل من المعرفة من أجل العثور على الثغرات والعيوب الأمنية في أنظمة المؤسسة. (<https://mofeed.com>)

4- تحديات استخدام تحليلات البيانات الضخمة في التدقيق: حسب جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) هناك العديد من التحديات التي تواجه إدخال تحليلات البيانات الضخمة في شركات التدقيق، إلا أن أهمها عدم

وجود لائحة أو إرشادات محددة تغطي جميع استخدامات تحليلات البيانات في عملية التدقيق، ينتج عن هذا صعوبة في وضع إرشادات الجودة، وهذا يعني أيضاً أن الشركات التي لديها الموارد اللازمة لتطوير أدوات تحليل البيانات الخاصة بها قد تتمتع بميزة تنافسية في السوق مما يؤدي بشكل فعال إلى زيادة الفجوة بين الشركات الكبرى والصغرى، وبتالي تقليل المنافسة الفعالة في مجال التدقيق، وتشمل المشاكل الأخرى التي يمكن أن تنشأ مع إدخال تحليلات البيانات كأداة تدقيق ما يلي: (ACCA, <https://www.accaglobal.com>)

- خصوصية البيانات والسرية: قد يؤدي نسخ وتخزين بيانات العميل إلى انتهاك قوانين السرية وحماية البيانات حيث تقوم شركة التدقيق الآن بتخزين نسخة من كميات كبيرة من بيانات العميل التفصيلية، وقد يتم إساءة استخدام هذه البيانات من قبل الشركات أو الوصول غير القانوني الذي يتم الحصول عليه إذا كان أمن بيانات المؤسسة ضعيفاً أو تم اختراقه مما قد يؤدي إلى عواقب قانونية وخيمة على السمعة، كما يمكن أن تكون خصوصية البيانات وسريتها سبب في تعطيل الأعمال، فقد يكون عميل التدقيق متردداً في السماح لشركة التدقيق بالوصول الكافي إلى أنظمتها لإجراء تحليلات بيانات التدقيق؛
 - عدم ضمان اكتمال وسلامة بيانات العميل المستخرجة: غالباً ما يُطلب من المتخصصين استخراج البيانات، وقد تكون هناك عدة قيود على استخراجها لعدم امتلاك الشركة للأدوات المناسبة، أو عدم فهم بيانات العميل لضمان جمع جميع البيانات، استخدام العميل لأنظمة بيانات متعددة، وإتاحته للوصول إلى بيانات محددة فقط، أو سماحه بمعالجة بيانات متاحة للاستخراج؛
 - قد تؤدي مشكلات التوافق مع أنظمة العميل إلى جعل الاختبارات القياسية غير فعالة إذا لم تكن البيانات متوفرة في التنسيق المتوقع؛
 - قد يكون المدققين غير مؤهلين لفهم الطبيعة الدقيقة للبيانات والمخرجات لاستخلاص الاستنتاجات المناسبة، وسيتعين توفير التدريب الذي قد يكون مكلفاً؛
 - يتم الاحتفاظ بالأدلة غير الكافية أو غير المناسبة في الملف بسبب عدم فهم أو عدم توثيق الإجراءات والمدخلات بشكل كامل؛
 - تنشأ قضايا إدارة الممارسات المتعلقة بتخزين البيانات وإمكانية الوصول إليها طوال فترة الاحتفاظ المطلوبة لأدلة التدقيق، ويجب الاحتفاظ بالبيانات التي تم الحصول عليها لعدة سنوات في شكل يمكن إعادة اختباره، وبما أن هناك حاجة إلى كميات كبيرة من البيانات، فقد تحتاج المؤسسات إلى الاستثمار في الأجهزة لدعم تخزين البيانات أو الاستعانة بمصادر خارجية لتخزينها، مما يضاعف من مخاطر فقدان البيانات أو مشاكل الخصوصية؛
 - الفجوة في التوقعات حيث يعتقد أصحاب المصلحة أن المدقق يختبر 100 % من المعاملات في منطقة معينة.
- في الأخير يمكن القول أن التكنولوجيات الحديثة تجلب تحديات وفرص جديدة لمجال التدقيق، كما أنها ستأثر على الطريقة التي يقوم بها المدققين لمهامهم، إلا أن خدمات التدقيق والتأكيد التقليدية ستظل مهمة، كما سيحتاج المدققين لتوسيع مجموعات مهاراتهم ومعارفهم لتلبية المتطلبات المتوقعة للأعمال.

الخلاصة:

من الواضح أن آفاق التكنولوجيات الحديثة واعدة للغاية بالنسبة لمجال التدقيق، وسيبدأ دور المدققين في الظهور بشكل مختلف مع نضوج هذه التقنيات الحديثة، حيث ستجذب أدوارهم أكثر نحو دور المحلل أو عالم البيانات، كما سيكونون بحاجة ماسة لتعرف على هذه التقنيات خاصة الأمن السيبراني إلى جانب معرفتهم للأنواع الأخرى من التهديدات الحديثة التي قد تكون ذات صلة بالتدقيق، حيث يمكن للتكنولوجيات الحديثة زيادة الكفاءات، وتوفير رؤية أعمق للعمليات التجارية، وخلق مزايا

تنافسية للمستخدمين، ومع ذلك هناك بعض المخاوف الأخلاقية المتعلقة بالتكنولوجيا راجعة إلى تغلغل التكنولوجيات الحديثة وتجذرها في المجتمع من خلال زيادة عدد المستخدمين والاستخدامات، لذا ينبغي توقع المزيد من القضايا الأخلاقية، والتي إذا تركت دون حل يمكن أن تلغي الفوائد المتوقعة، ويبدو أيضًا أنه ستكون هناك حاجة إلى الحدس البشري في مجال التدقيق لفترة طويلة قادمة، حتى مع التقنيات التي تجعل المهام الأكثر تكرارًا أقل عبثًا. في النهاية يتعلق تبني التكنولوجيات الحديثة بأخذ المخاطر الجديدة بعين الاعتبار إلى جانب تحدي صعوبات ومشاكل التطبيق، وسيحدد مدى نجاح دمج هذه التكنولوجيات في عمليات التدقيق من خلال الطريقة التي تجمع بها المؤسسات بين الإبداع وحجم البيانات المتاحة الآن.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

1- يساعد الذكاء الاصطناعي (AI) في تحديد الأخطاء المالية، الاحتيال، ومجالات التدقيق ذات المخاطر العالية من خلال مراجعة جميع المعاملات، وإجراء التحليلات لجميع الإدخالات في دفتر الأستاذ العام، بالإضافة إلى تقييم ضوابط المخزون كاستخدام الطائرات بدون طيار التي تقوم بعمليات التفتيش، كما يمكنه تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، إلا أن اعتماد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع مرتبط بتكاليف التبيني، والخبرة، والمعارف والمهارات داخل المؤسسة أو في شركات التدقيق وموظفيها؛

2- تقنية Blockchain تسهل عمليات التدقيق فهي وسيلة للتحقق من المعاملات، والموارد المالية، يساعد على اكتشاف الأخطاء، والمعاملات الاحتمالية، وتوفير الوقت بشكل كبير، وهذا بفضل الخصائص الفريدة التي يتميز بها، إلا أن تقنية Blockchain تجلب أعمالاً جديدة للمدققين التي قد تكون صعبة خاصة في حالة عدم فهم التقنية وعدم توفر الخبرات اللازمة في عمليات تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، كما سيحتاج المدققين إلى النظر في مخاطر عدم دقة المعلومات بسبب الخطأ أو الاحتيال وهذا يمثل تحدي جديد لأنه من المحتمل ألا يتحكم الكيان الذي يتم تدقيقه في تطبيق الـ Blockchain في المحاسبة، أو النظر في مدى موثوقية البيانات المستخرجة من Blockchain، كما سيحتاجون إلى فهم آثار استخدام هذه التقنية في المؤسسات على عمليات التدقيق التي يقومون بها؛

3- في ظل تزايد حوادث الأمن السيبراني في الأعمال، وتطور الجريمة الإلكترونية التي أصبحت أكثر تهديداً، فأكبر تحدي يمكن أن يواجهه المؤسسات هو المساس بأمن وخصوصية البيانات أو فقدانها، لذا يجب على المدققين التأكد من صحة الأرقام المالية والتأكد من استمرارية وموثوقية المعالجة الآلية لبيانات المؤسسة، مع مراعاة مخاطر الأمن السيبراني ذات الصلة وتحديد تأثيرها على البيانات المالية، إلى جانب استخدام مجموعة واسعة من أدوات وبرامج الأمن السيبراني في عملية التدقيق التي تعمل على كشف الثغرات والعيوب الأمنية في أنظمة المؤسسة، ومساعدتها على حماية بياناتها بطريقة فعالة، كما يحتاج المدققين إلى رفع مستوى أدائهم من خلال اعتماد هذا النهج القائم على المعلومات الاستخباراتية؛

4- استخدام البيانات الضخمة (BD) وأدوات تحليل البيانات في التدقيق يزيد من جودته وكفاءته، ويصبح أكثر دقة وموثوقية، وذلك بمساعدة المدققين على زيادة فهم أعمال العملاء وأنماط واتجاه العمل، التركيز بشكل أفضل على المخاطر المرتبطة بالعميل، وزيادة فهمها وتحديدتها، إلى جانب تحرير وقت المدقق وبتالي قضاء المزيد من الوقت في مجالات الحكم والمخاطر، كما تمنحه رؤية أكثر شمولية عند قيامه بعمليات التدقيق، ومساعدته على كشف الاحتيال، وتحسين تغطية إجراءات التدقيق وتقليل مخاطر أخذ العينات أو القضاء عليها من خلال اختبار عينات أكبر بكثير، وغالبًا ما يكون الاختبار ممكنًا بنسبة 100 % باستخدام تحليلات البيانات، وبالتالي توفير فائدة حقيقية للإدارة حيث يتم تزويدهم بمعلومات مفيدة ربما من منظور مختلف، إلا أن أهم تحدي يواجه استخدام التحليلات البيانات الضخمة في التدقيق وجود فجوة بين الشركات الكبرى المتحكمة في استخدام التقنية والشركات الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد وبتالي تقليل المنافسة الفعالة في مجال التدقيق، كما يمكن أن تواجه المؤسسات المزيد من

المشاكل المتعلقة بانتهاك قوانين السرية وحماية البيانات، وإساءة استخدامها، كما يواجه المدققين مشكل عدم ضمان اكتمال، وسلامة، وكفاية، ودقة بيانات العميل المستخرجة، إلى جانب عدم وجود موظفين مؤهلين لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة، وتخصيص موارد كافية لدعم مهام التدقيق.

توصيات الدراسة: من خلال كل ما سبق نوصي بما يلي:

- 1- تطبيق التكنولوجيات الحديثة في التدقيق والمؤسسات يحتاج إلى توظيف خبراء وباحثين في مجال التكنولوجيات الحديثة وعلوم البيانات حتى يتم التحكم فيها والاستفادة منها بشكل صحيح؛
- 2- على المدققين رصد ومراقبة التطورات في التكنولوجيات الحديثة نظرا لتأثيرها على أنظمة تكنولوجيا المعلومات، كما يجب عليهم الإلمام بأساسيات التقنيات الناشئة، والعمل مع الخبراء لمراجعة التقنيات المعقدة، والمخاطر المرتبطة بها؛
- 3- على المدققين القيام بفهم كيفية تغيير التكنولوجيات الحديثة لعملية التدقيق، وتأثيرها على وظائف المؤسسة، نظام الرقابة الداخلية، الضوابط الداخلية، وكيفية إعداد التقارير المالية، ليتمكنوا من أداء مهامهم وتنفيذ إجراءات التدقيق في ظل التكنولوجيات الحديثة؛
- 4- مع انتقال العمليات إلى التقنيات الحديثة يحتاج المدققين أن يكونوا على دراية بالفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الحديثة وهذا لتحسين جمع البيانات أثناء التدقيق، وإنشاء إجراءات تدقيق آلية، وتنفيذ هذه التقنيات بطريقة تسمح بتوفير مسار تدقيق مناسب؛
- 5- يجب القيام بمزيد من الدراسات حول أخلاقيات استخدام التكنولوجيات الحديثة وهذا لتجنب انتهاكات أمن وخصوصية البيانات والمعلومات عند استخدام التقنيات الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو اليزيد الرسول أحمد. (2007). التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج. (مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب).
- أبو زيد الشحنة رزق. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري) (الإصدار الطبعة الأولى). (دار وائل للنشر والتوزيع). عمان، الأردن.
- أمين عبد الله خالد. (2014). تدقيق الحسابات (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- بوتين محمد. (2008). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق (الإصدار الطبعة الثالثة). (ديوان المطبوعات الجامعية). الجزائر.
- فايد نور الدين أحمد. (2015). التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع .
- محمد الخوري علي. (2020). الإقتصاد العالمي الجديد ما بين الإقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والإقتصاد الرقمي والإبتكارات التكنولوجية المتسارعة -الجزء الأول- (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، جمهورية مصر العربية: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

- يوسف كافي مصطفى. (2014). تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- ACCA, <https://www.accaglobal.com>. British Association of Chartered Certified Accountants (ACCA), Data analytics and the auditor.
- AICPA. (2017). Blockchain Technology and Its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession.
- FEI, D. S. (2017, Sep 19). What Impact Will AI Have on the Audit?
- <https://mofeed.com/conduct-cybersecurity-audit/>
- <https://technology.tki.org.nz/Technology-in-the-NZC/Nature-of-technology/Characteristics-of-technology>.
- <https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:19011:ed-3:v1:fr>
- Ivy, M., & [Brown-Liburd H L.](#) & [Miklos V.](#) (2020). The Ethical Implications of Using Artificial Intelligence in Auditing. volume 167 .
- La Shun, L. C. (2017). A Comprehensive Definition of Technology from an Ethological Perspective. (S. Sciences, Éd.)
- Iutz. (2017, Jun 1). The Future Of Auditing: Technology Brings Opportunities And Challenges.
- Manlu, L., & [Kean W.](#) & [Jennifer J X.](#) (2019). How Will Blockchain Technology Impact Auditing and Accounting: Permissionless versus Permissioned Blockchain. Vol 13(No 2).
- Mariel, L. (2018, October 27). The Importance of Modern Technology.
- Max, G., & [Dan K.](#), & Okyanus P., & Cornelius S. (2020). Current State and Challenges in the Implementation of Smart Robotic Process Automation in Accounting and Auditing.
- Milton, K. The Importance of Modern Technology. <https://itstillworks.com/importance-modern-technology-2077.html>.
- Muhammed, S. (2020). ModernTechnology Definition and Examples.
- Nathan, S. (2019, May 23). The Future Of Auditing: The Opportunities and Challenges Of Technology .
- Osamah, A., & [Iman M. A. H.](#), & [Sherif M.](#), & [Sherif E.](#) (2018). Cybersecurity Tools for IS Auditing.
- Oxford University Press. (2020, Nov 05). New Technology.
- Rick, H., & [Roger D.](#), & [Arnold S.](#), & [Philip W.](#) (2005). Principles of Auditing An Introduction to International Standards on Auditing (éd. Second Edition). prentice Hall Financial Times .
- The Institute of Chartered Accountants. (2017, Dec 13). The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, Dubai Financial Services Authority, Understanding the impact of technology in audit and finance.
- Veen, M. v. (2016). MSc RE CISA CISSP CRISC Cyber Security: A Paradigm Shift in IT Auditing How to Deal with Cyber Security Risks in the Financial Statement Audit, Compact.

معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كركيزة لتجسيد أبعاد
التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

بوركايب نصر الدين

BOURKAIB Nassireddine

طالب دكتوراه سنة رابعة تخصص محاسبة

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر

n.bourkaib@univ-dbkm.dz

00213661601767

بن حمادة أسماء

BENHAMADA Asma

طالبة دكتوراه سنة ثالثة تخصص محاسبة

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر

as.benhamada@univ-dbkm.dz

00213672031152

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المعوقات التي تحول دون تطبيق المؤسسات الجزائرية للتنمية المستدامة، وسنعمد على المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات لها علاقة بموضوع البحث لنقوم بعد ذلك بتحليلها بغرض تقديم مفاهيم متعلقة بموضوع البحث. وقد خلص البحث إلى عدم وجود قوانين ملزمة للتسجيلات المحاسبية والإفصاح عن الأداء الاجتماعي في المؤسسات الجزائرية، غياب نظام محاسبي يضبط عملية القياس و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية، للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية دور فعال من خلال القياس و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تقدم معلومات إلى الأطراف المعنية والتي بدورها تؤثر بشكل أو بآخر في قرارات جهات معينة وبذلك تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وفي الأخير هناك المجموعة من المحددات التي تعيق تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية خاصة بالقياس المحاسبي و أخرى بالإفصاح المحاسبي وهذا الأخير ينقسم إلى عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وتذليلها وعوامل خارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها المؤسسة والتي بدورها تؤثر بشكل أو بآخر في قرارات جهات معينة وبذلك تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. بناء على النتائج يوصي الباحثين من الضروري تطوير نظام محاسبي للمؤسسة في الجزائر يتلاءم ومتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وعلى الدولة الجزائرية الممثلة في الجهات المعنية القيام بتشجيع المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والإفصاح عنها من خلال تحفيز المؤسسات التي تفصح طوعا عن أدائها الاجتماعي في تقاريرها وقوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، التنمية

المستدامة.

Obstacles to applying accountability for social responsibility as a pillar to embody the dimensions of sustainable development in Algerian institutions

BOURKAIB NASSIREDDINE

**Fourth year doctoral student
majoring in accounting**

**University of Djilali, Bounaama,
Khemis Miliana, Algeria**

BENHAMADA ASMA

**Third year PhD student majoring
in Accounting**

**University of Djilali, Bounaama,
Khemis Miliana, Algeria**

Abstract:

The aim of this research is to study the obstacles to the implementation of sustainable development by Algerian institutions. We will rely on the analytical descriptive approach of collecting information relevant to the subject of the research. We will then analyse them with a view to presenting concepts relating to the subject of the research. The research found that there are no binding laws on accounting and disclosure of social performance in Algerian institutions, the absence of an accounting system that controls the measurement and disclosure of social responsibility in Algerian institutions. Social responsibility accounting plays an effective role through measurement and disclosure of social responsibility, which provides information to the parties concerned and which in turn affects in one way or another the decisions of certain actors, thereby achieving the dimensions of sustainable development. Based on the findings, researchers recommend that it is necessary to develop an accounting system for the enterprise in Algeria that is compatible with the requirements for measurement and disclosure of social responsibility. The Algerian State, represented in the relevant bodies, should encourage institutions to fulfil and disclose their social obligations by motivating those institutions that voluntarily disclose their social performance in their financial reports and lists.

Keywords: social responsibility, social responsibility accounting, accounting measurement, accounting disclosure and sustainable development.

مقدمة

لقد أدى الاهتمام بالأداء الاجتماعي في الآونة الأخيرة إلى ظهور توجه جديد للمؤسسة الاقتصادية يتعلق بإدماج الجانب الاجتماعي عن طريق مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة.

وباعتبار المحاسبة نظام من نظم تسيير المؤسسة الاقتصادية تجاوبت مع هذه التغيرات الاجتماعية، وذلك حتى تستطيع تقديم خدمات قيمة ومفيدة للأطراف والجهات المعنية، وكان من أثر تلك الاستجابة ظهور ما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ولذلك اتجهت أنظار الباحثين والأكاديميين نحو تطوير أنظمة تساعد في قياس الأداء الاجتماعي إذا استطاعت وظيفة المحاسبة أن تتجاوز الدور التقليدي لقياس الأنشطة الاقتصادية إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي على المجتمع التي تمارس نشاطها به.

وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها البيئية والموارد الطبيعية اهتماماً من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة بالدول المختلفة، وذلك باعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية البحث: إن نجاح أي مؤسسة أصبح لا يقاس بمدى ما تحققة من أهداف اقتصادية فقط، بل ماتحقيقه كذلك على المستوى الاجتماعي بالإضافة إلى ماتحقيقه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث وهذا بتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات دول العالم بصفة عامة، أما بالنسبة للمؤسسات الجزائرية لحقت بما عدة أضرار على البيئة والمجتمع راجع لعدة قصور في نظامها المحاسبي الذي حال دون تصميم إطار يضبط نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومواجهته صعوبات عرقلت تطبيق هذا النوع من المحاسبة الذي بدوره يعد آلية لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في ظل ما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذه الورقة البحثية، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية كركيزة لتجسيد أبعاد

التنمية المستدامة؟

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه ذلك يظهر جليا من خلال أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحدث مرحلة من مراحل تطور المحاسبة، وباعتبارها ركيزة لتجسيد التنمية المستدامة.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها؛
- التعريف بمفهوم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تبيان دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- إظهار معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية.

فروض البحث

- تعترف المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية.
- تقوم المؤسسات الجزائرية بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

-توجد محددات تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

دراسة بوسبعين تسعديت (2014)

عنوانها: المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كإطار لتفعيل دور المؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة: المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية ماهي إلا نظام محاسبي شأنه شأن نظام المحاسبة المالية، يهدف إلى قياس والتقرير عن أثر المبادلات البيئية والاجتماعية الداخلية والخارجية للمنظمة، والتي يترتب عنها تكاليف وعوائد تعود في الغالب لأطراف خارجية بالإضافة إلى أن عملية قياس التكاليف والعوائد البيئية والاجتماعية محاسبيا صعبة وهذا راجع لطبيعة المتغيرات الكيفية التي تحكم عملية التكميم، أما بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية والاجتماعية تلتخص في نتيجة تركيز المنظمة نشاطها في الحفاظ على البيئة.

دراسة بلقاسم عبد اللاوي، حفصة جرادى (2017)

عنوانها: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة.

نتائج الدراسة: تبقى الجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات دول العالم الثالث تتبنى استراتيجية مواكبة المواصفات العالمية للمسؤولية الاجتماعية ولكنها تسير بخطى بطيئة. نظرا لكونها سائرة في تكوين الأرضية السليمة لتطبيق هذه المبادئ وخاصة في نظم التسيير والجودة المعرفية وبناء منظومة مستقرة في مواردها البشرية سعيا منها لبناء استراتيجية تقوم على أبعاد التنمية المستدامة بمفهومها العالمي الجديد.

دراسة آمنة تونسي، ابراهيم بورنان (2017)

عنوانها: دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة

نتائج الدراسة: يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة، وإضافة هدف المحافظة على البيئة واستدامتها إلى الأهداف المحاسبية التقليدية يمثل تحديا كبيرا تواجهه المحاسبة، نظرا إلى ذلك يجعل القياس المحاسبي يستوعب بعدا اضافيا ليخدم أهدافا تتعدى الأهداف التقليدية لمخرجات المحاسبة، و هي أهداف خدمة البيئة و المجتمع و تحقيق الرفاهية له، فأخضاع الأنشطة البيئية المنضوية تحت إطار مجالات الأداء البيئي لعملية القياس المحاسبي تكتنفه العديد من المعوقات و الصعوبات التي تعترض تبني المؤسسات الاقتصادية لإجراءات محاسبية تستهدف المحافظة على البيئة و صيانتها، إلا أن تلك المعوقات و الصعوبات ينبغي ألا تقف حائلا دون تحقيق عملية القياس المحاسبي لمجالات الأداء البيئي و الإفصاح عنها و تدقيقها؛

دراسة زهر العابد، هدى بن محمد (2019)

عنوانها: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار المبادرات المجتمعية

نتائج الدراسة: إلى أن التنمية المستدامة تشمل كافة نواحي الحياة وبأن المبادرات المجتمعية تعبر عن البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، وأن هذه المبادرات تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة سواء ما تعلق منها بالقضايا الاجتماعية كالصحة والتعليم أو القضايا البيئية كالمحافظة على الغابات ومصادر المياه النظيفة وكذا القضايا الاقتصادية بالمحافظة على الأنشطة واستحداثها

منهج البحث: سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات لها علاقة بموضوع البحث من الكتب والمقالات ومصادر أخرى، لنقوم بعد ذلك بتحليلها بغرض تقديم مفاهيم متعلقة بموضوع البحث من خلال عرض بعض الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وفي الاخير المعوقات التي تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ف المؤسسات الجزائرية.

أولاً: التنمية المستدامة

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعاً في هذه الأيام لان الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، وقد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنقذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية، والذي يقف عليه مصير البشرية.

1. مفهوم التنمية المستدامة

هناك عدة تعريفات لمفهوم التنمية حيث يختلف في تحديد ماهيتها باختلاف وجهات النظر ومن جملة هذه التعريفات:

تعتبر رئيسة وزراء النرويج Groharlem Brundtland أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال وعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك الجهود التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن".

كما أن تقرير ريو دي جانيرو حسب جدول أعمال القرن 21 عرف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

(عوادي آخرون، 2019، ص. 17-18)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التنمية المستدامة تعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة.

2. خصائص التنمية المستدامة

تتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة في الآتي:

- * التنمية المستدامة ظاهرة ذات بعد زمني متواصل، وتحدث عبر فترة لا تقل عن جيلين.
- * التنمية المستدامة ذات بعد أفقي غير محدد بحدود جغرافية، فهي ذات أبعاد محلية وإقليمية وعالمية.
- * تتعدد مجالات وأبعاد التنمية المستدامة لتشمل بالإضافة إلى المجال الاقتصادي المجالات البيئية والاجتماعية.
- * التنمية المستدامة ذات مفاهيم وتعريفات متعددة يمكن تفسيرها وفقاً لمنظورات مختلفة طبقاً لتقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها. (رشوان وإجهاد، 2018، ص. 9)

3. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- * إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساساً بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- * السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً.
- * البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.
- * النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- * تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصادياً واجتماعياً وذلك من خلال التشجيع على إنتاج أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- * تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه. (حجام وسميحة، 2019، ص. 131-132)

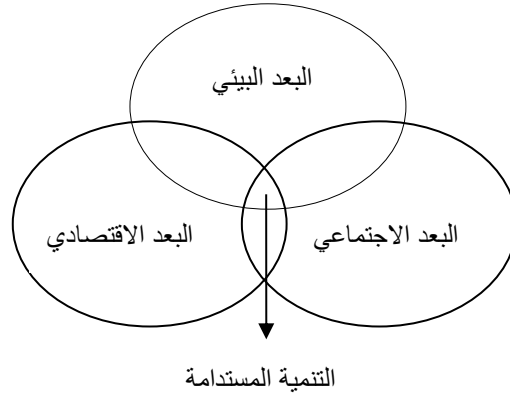
4. أبعاد التنمية المستدامة

يتمحور جوهر التنمية المستدامة حول أربعة أبعاد هي:

- * **البعد البيئي:** تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد حفظ البيئة وعدم إتلافها، سواء من خلال الاستغلال غير العقلاني والمفرط للموارد الطبيعية، ومن خلال التصريف العشوائي للنفايات خاصة الصناعية منها.
- * **البعد الاقتصادي:** تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد استدامة تحقيق التوازن بين المتطلبات السلعية الصناعية والمتطلبات البيئية الإيكولوجية فيتحقيق رفاهية الإنسان وإشباع حاجاته.
- * **البعد الاجتماعي:** "تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد، إدراك ما يعرف بالتنمية الإنسانية الرامية إلى جعل الإنسان يستشعر إنسانيته ويجياها كاملة غير منقوصة، في إطار من الإنصاف والعدالة والمساواة" (دبيش وآخرون، 2018، ص. 77-78).

الشكل 1

أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثين

ثانياً: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

"يعود ظهورها مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي إلى بداية العقد السادس من القرن العشرين، كنتيجة لزيادة حجم وقدرات الوحدات المحاسبية، مما أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة" (العليمات، 2010، ص.21).

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعريفات نذكر منها:

"عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها" الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (مسعود وكنوش، 2012، ص. 3).

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.

وعرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستو معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. (طهرات ومخفي،

2018، ص. 112)

"من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيته" (البكري، 2001، ص. 2).

2. تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المشروع تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح. لها ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع. كما عرفت بأنها أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية اجتماعية واقتصادية" كما عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها هي "المحاسبة التي لا تقيس قيمة التغيرات في الموارد الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الملاك والمساهمين وحملة الأسهم كما هو الحال في المحاسبة المالية، ولكنها تختص بقياس التغير في الرفاهية العامة التي تنجم عن النشاط محل القياس" وقد عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أيضاً بأنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع. وفي الأخير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو خارجها. (اللولو، 2009، ص. 29-30)

6. أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تهدف إلى تحقيق ما يلي:

* تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف إنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

* تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجيتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرى لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

* الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية (إثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة

الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي. (بروبه، 2017، ص.431)

ثالثاً: دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بأن المجتمع يجب أن يتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاته فهي تتضمن ثلاث دعائم أساسية اقتصادية، بيئية واجتماعية، وإذا عدنا إلى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نجد أنها أحد أهم التقنيات الاقتصادية المتاحة لقياس حجم مدى تقييد أهم العناصر الفاعلة في المشهد الاقتصادي بحسن استغلال تلك الموارد سواء كانت طبيعية أو بشرية في سبيل تحقيق غايتها الربحية، البيئية الاجتماعية في آن واحد.

فضرورة التقرير والإفصاح عن كافة النشاطات المؤسسة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ضرورة العمل على تقييم مخلفات نشاطها بصفة موضوعية وصادقة يعتبر دافعا مهما لتحسين وتفعيل أدائها الاقتصادي والاجتماعي. خاصة بعد جملة الضغوط المالية التي تواجهها الدول حاليا بسبب النمو العالمي في الأموال المخصصة للاستثمار في المسؤولية الاجتماعية.

وعليه، فقد أصبحت المؤسسات تعاني نوع من الضغوطات التي تختلف من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى داخل قطاعات الأعمال. تدفع بالمؤسسات للبحث عن طرق ذات أبعاد اقتصادية في التكلفة وإبداعية جديدة لغرض الإدارة وتخفيض التأثيرات البيئية، فقد أصبحت المؤسسات قادرة على تمييز مدى أهمية المكافآت المالية المحتملة (كالتحيزات البيئية) والتي يمكن تحقيقها من تحسين الأداء البيئي.

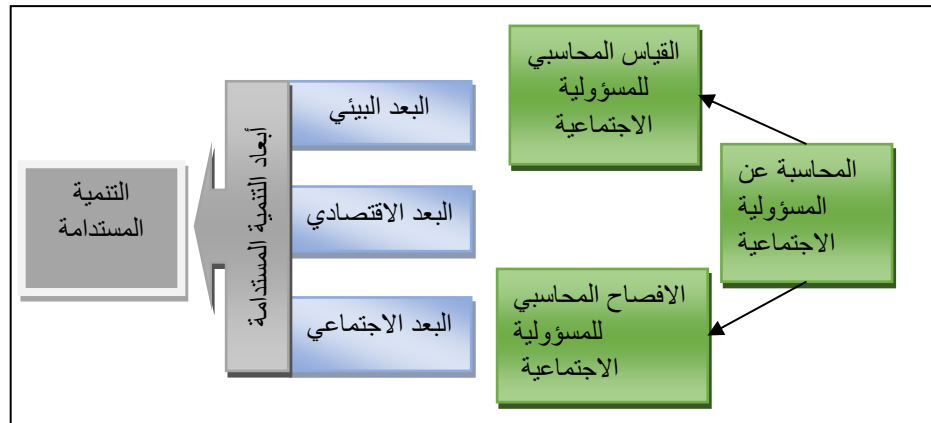
فالعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة والماء والمواد الأولية الأخرى سيؤدي ليس فقط إلى تحسينات في البيئة كتخفيض استخدام الموارد وتقليل النفايات والانبعاثات السامة، ولكن كذلك تخفيضات مالية رئيسة محتملة كنتيجة لتقليل تكلفة المواد المشتراة وتكلفة معالجة النفايات، كما أنه هنالك منافع أساسية أخرى يمكن أن تحصل عليها المؤسسة نتيجة لتحسين الأداء البيئي لها وتحملها لمسئوليتها الاجتماعية.

(بوسبعين، 2014، ص.170-171)

ويمكن تلخيص دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كركيزة لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل 2

دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثين

رابعاً: معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

في المؤسسات الجزائرية هناك العديد من المحددات التي تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تنقسم إلى قسمين وهي كالتالي:

1. معوقات القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية

*مشاكل قياس التكاليف الاجتماعية وصعوبة الفصل بينها وبين التكاليف الاقتصادية: إن تحقيق هذا المطلب في عملية القياس للتكاليف الاجتماعية للمؤسسات لا يعد أمراً سهلاً وبسيطاً، فعدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف يعد مشكلة في حد ذاتها، ينبغي حلها قبل البحث على أسس القياس. إن الأخذ بالمفهوم الاقتصادي للتكاليف الاجتماعية سيؤدي حتماً إلى اعتماد الفرصة البديلة بدلاً من أساس التكلفة الاجتماعية، وهنا تكون المشكلة في اختيار وتفصيل أحد البديلين لاختيار أساس القياس المناسب للتكاليف الاجتماعية (العليمات، 2010).

إذ تعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المحاسب ونتيجة هذه المشكلة راجع أساساً إلى التشابك بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة وبالتالي عدم إيجاد كيفية يتم بها قياس كل نشاط بشكل منفصل (بولصنام وبن فرج، 2012).

فعلى سبيل المثال تكاليف البحوث والتطوير للمنتج يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من رضا والإشباع عن منتجات المؤسسة لدى المستهلكين، إلا أنه من جهة يمكن اعتبارها تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف زيادة ربح المؤسسة (بولصنام وبن فرج، 2012).

* مشكلة قياس العوائد الاجتماعية: تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر بكثير من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون خارج التنظيم، كالمستهلكين، العملاء، والبيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأفراد في آن واحد سواء داخل التنظيم أو خارجه، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة (العليمات، 2010).

*مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي: تعرف عناصر تكاليف الأنشطة الاجتماعية لأي مؤسسة بأنها: "عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحثين في الوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياس هذه التكاليف وتحديد عناصرها بشكل دقيق. فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العلمية (العليمات، 2010).

*صعوبة التعبير النقدي: إن بعض التكاليف والمنافع الاجتماعية لا يمكن التعبير عليها بشكل نقدي فمثلاً هناك صعوبة في تقدير القيمة النقدية للمنفعة التي تعود على المجتمع والتخوف من استخدام القياس النقدي التقريبي على سبيل المثال تقدير القيمة النقدية للانطباع الحسن للمستهلكين عن المؤسسة.

*مفاهيم غير موحدة: إن هذا الفرع المحاسبي حديث النشأة في الفكر المحاسبي بصفة عامة وفي المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، إذ نجد ضمن هذه المحاسبة مفاهيم غير متفق عليها، الأمر الذي يصعب المهمة على المحاسب في المؤسسة الجزائرية، فمثلاً صعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية فالتكاليف الاجتماعية لها وجهتي نظر واحدة محاسبية واخرى اقتصادية.

*ضعف تأهيل الكوادر المحاسبية: ففي أغلب الشركات ينصب تركيز واهتمام المحاسب حول نطاق المحاسبة المالية فقط، فتأهيله العلمي والعملية متعلق بها فقط، وأيضا عملية قياس التكاليف الاجتماعية تتطلب زيادة وتعمق بالأساليب والإجراءات العلمية للقياس، وهذا يتطلب خبرة علمية ومحاسبية في هذا المجال.

2. معوقات الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية

هناك بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وخارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها المؤسسة وهي على النحو التالي:

- عوامل داخلية

*إدراك ادارة المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية (عدم الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية): إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تسبق مرحلة مهمة وهي إدراك مفهوم أو فلسفة المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المؤسسة، وهذا ما هو غير متوفر لدى المؤسسات الجزائرية، فلو أدركت المؤسسات لهذه المسؤولية لقامت بتصميم نظام محاسبي خاص بها، يتم من خلاله الإفصاح عن ممارستها لتلك المسؤولية.

*الثقافة السائدة داخل المؤسسة: ومنها عدم وعي واهتمام المحاسب فالمحاسبين في المؤسسات الجزائرية غير مدركين ومهتمين بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها.

- عوامل خارجية

*عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمسؤولية الاجتماعية: النظم المحاسبية في المؤسسات الجزائرية محصورة فقط في المحاسبة المالية، ففي إطار التنمية المستدامة اكتفى المشرع الجزائري باصدار قوانين متعلقة بحماية البيئة (المحاسبة البيئية) أهمها قانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003. لكن محاسبيا وقياسا والإفصاح يجب توفر نظام محاسبي بيئي بمجموعة من المقومات (المجموعة المستندية والدفترية لتسجيل العمليات البيئية، مدونة حسابات مناسبة، مجموعة من القوائم والتقارير للإفصاح عن الأنشطة والممارسات البيئية) (بودلال وحمادي، 2018). لكن في المؤسسات الجزائرية في نظمها المحاسبية غائبة كل هذه المقومات.

*عدم وجود تشريعات وقوانين سارية: في ظل عدم وجود قوانين تجبر المؤسسات الجزائرية على القيام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها المالية، جعل كل المؤسسات مكتفية فقط بالإفصاح الاجباري والمحدد في القوائم المالية المعتادة، هاته الاخيرة تخدم أغراض محددة فقط ولأطراف معينة، وهي موجهة لأغراض ضريبية بدرجة كبيرة، أي تخدم الدولة أكثر من باقي أصحاب المصلح (فروم، 2018).

*تعدد النماذج المحاسبية: يواجه المحاسبون بصفة عامة مشكلة كبيرة وهي عدم وجود نموذج محاسبي يحظى بالقبول العام، لتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، بخلاف المحاسبة المالية التي تقاريرها محددة.

*ضعف دور الحوكمة في تشجيع المحاسبة عن الإفصاح عن المعلومات ذات دلالة اجتماعية وغياب أجهزة الرقابة: ضعف آليات الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، ضعيفة التأثير حول موضوع المسؤولية الاجتماعية والنظام المحاسبي الخاص بها، فعلى سبيل المثال لجنة المراجعة كآلية داخلية في الجزائر لا يوجد نص قانوني صريح يلزم بتشكيلها، ونفس الأمر بالنسبة للمراجع الخارجي القانون الجزائري لا يلزمه بمراجعة مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية أو تقديم تقرير عن ذلك، فمراجعتة مراجعة مالية بحتة.

*ضعف جهود المنظمات المهنية الوطنية: عند بروز مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قامت كل المنظمات المهنية عبر كل الدول بالاجتهاد لتطوير هذا الفرع المحاسبي، بمحاولات جادة إما بإيجاد طرق قياس أو وضع نماذج محاسبية تمكن من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لكن كل هذا يغيب غياب كلي على مستوى المنظمات المهنية الجزائرية.

*غياب قيام الشركات المنافسة بدورها الاجتماعي والبيئي: إن أغلب المستثمرين في الجزائر يأخذون الربح كمعيار لاختيار نوعية المشاريع أو المؤسسة المراد استثمار أموالهم فيها، دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية هذا ماخفف الضغط على المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية، ومن دفعها نحو الإفصاح عن هذه المسؤولية (بري، 2020).

النتائج

قد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

* تبني برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات يؤدي إلى تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الربح على المدى البعيد، من خلال زيادة دورها الاجتماعي ودعمها للأنشطة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تعتبر بمثابة استثمار مستقبلي لهذه المؤسسات؛

* المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا نظام محاسبي يهدف إلى القياس والتقرير عن أثر المبادلات الاجتماعية الداخلية والخارجية للمؤسسة؛

* يعتبر توفر نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛

* عدم وجود قوانين ملزمة للتسجيلات المحاسبية والإفصاح عن الأداء الاجتماعي في المؤسسات الجزائرية؛

* غياب نظام محاسبي يضبط عملية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية؛

* للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية دور فعال من خلال القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تقدم معلومات إلى الأطراف المعنية والتي بدورها تؤثر بشكل أو بآخر في قرارات جهات معينة وبذلك تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛

* هناك المجموعة من المحددات التي تعيق تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية خاصة بالقياس المحاسبي واخرى بالإفصاح المحاسبي وهذا الأخير ينقسم إلى عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وتذليلها اما عوامل خارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها المؤسسة.

التوصيات

بناء على النتائج يوصي الباحثين على ما يلي:

* على المؤسسة المساهمة في الجانب الاجتماعي للمجتمع؛

* تطوير نظام محاسبي للمؤسسة في الجزائر يتلاءم ومتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية؛

* يجب على المؤسسة أن تفصح على الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية الخاصة بالجانب الاجتماعي مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة أداء الاجتماعي للمؤسسة؛

*على الدولة الجزائرية الممتثلة في الجهات المعنية القيام بتشجيع المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والإفصاح عنها من خلال تحفيز المؤسسات التي تفصح طوعا عن أداؤها الاجتماعي في تقاريرها وقوائمها المالية؛

المقترحات

يمكن اقتراح القيام بالدراسات التالية:

* اقتراح مخطط محاسبي يتلائم ومتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية؛

* الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية؛

* أثر القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية.

الهوامش

ديبش، أحمد، وبوقدم، مروة، وصابة، مختار. (2018). المحاسبة البيئية كركيزة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة. مجلة المستقبل الاقتصادي، (6)، 77-78.

حجام، العربي، وطري، سميحة. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 6(1)، 131-132.

القانون 03-10. (19 07 2003). حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجزائر: المطبعة الرسمية.

بروبة، إلهام. (2017). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ قرار بالمؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الإنسانية، (48)، 431.

بري، أم الخير. (2020). محددات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية كآلية لتجسيد التنمية المستدامة. مجلة المؤتمرات العلمية الدولية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، 1(2)، 21-22.

بوسبعين، تسعديت. (2014). المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كإطار لتفعيل دور المؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة المعارف، (17)، 170-171.

بودلال، حنان، وحمادي، عبد القادر. (2018). المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي واقع وأفاق. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 4(2)، 103.

رشوان، عبد الرحمن، وإجهاد، محمد شرف. (2018). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، (7)، 9.

طهرات، عمار، ومخفي، أمين. (2018). المقاربات العملية للمسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي والوطني. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 11(1)، 112.

بولصنام، محمد، وبن فرج، زويينة. (2012، 02 14-15). العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي دراسة حالة شركة البوتاس العربية للمساهمة. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة طاهري محمد بشار.

اللولو، محمد سالم. (2009). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

فروم، محمد صالح. (2018). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، (3)، 173.

- البكري، مرسى. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. دار وائل للنشر والتوزيع.
- عوادي، مصطفى، وشيخ، عبد القادر، والعيقة، رحيمة. (2019). أثر المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 2(2)، 17-18.
- بن مسعود، نصر الدين، وكنوش، محمد. (2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار.
- العليمات، نوفان حامد محمد . (2010). القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة دمشق.

منهجية القراءة التفاعلية للكتب والقصص وفق النموذج المبتكر ودورها الفعال

في تعزيز الذكاء اللغوي لدى القارئ

استراتيجية نموذج الأيدي الملونة والبطاقات

د. خيرة بوخاري

أستاذة التعليم المتوسط بمتوسطة ابن زيدون سيدي بلعباس الجزائر

amelboukhari@hotmail.com

00213662593864

الملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات الفعالة والمنهجيات الناجعة لتعزيز الذكاء اللغوي لدى القارئ أو المتعلم، والبحث عن الطرائق التي تستثير دافعية الطفل ليقراء، فيجسد النظر إلى اللغة باعتبارها كائناً حياً يعيش بالممارسة اللسانية، وباعتبارها نظاماً ينبغي إدراكه في شمولية، حيث يُتخذ النص المقروء بصرياً أو صوتياً محوراً أساسياً تدور حوله جميع فروع اللغة، ويمثل البنية الكبرى التي تظهر فيها كل المستويات اللغوية والصوتية والدلالية والنحوية والصرفية والأسلوبية، ومن خلاله تنمى كفاءات ميادين اللغة الأربعة لدى المتلقي، ومن بين الطرائق الفعالة في قراءة الكتب طريقة استخدام استراتيجية شكل الأيدي الملونة والبطاقات، ومن بين نتائج الدراسة استئثار دافعية المتعلم للقراءة، ومولداً للأفكار الإبداعية، فيصبح القارئ قادراً على تنشيط ذاكرته البصرية والسمعية وتعزيز ذكائه اللغوي، لأن اللغة اليوم تحتاج أن تعيش على ألسن المتعلمين، فإذا كان فعل القراءة التعليمي التعليمي ينحصر في ثلاثة أقطاب: القارئ، المعرفة، الكتاب وذلك من أجل تنمية مواهبه العلمية والأدبية، ثراء الرصيد اللغوي، فالقراءة عن طريق شكل الأيدي والبطاقات أظهرت نتائج مبهره عبر ألوانها وأشكالها، وتوظيف اللغة توظيفاً مزدوجاً، إما كتيباً أو شفهيّاً، فكيف تطبق هذه الاستراتيجية؟ وما مدى نجاحها في الميدان التعليمي؟

الكلمات المفتاحية:

منهجية-قراءة - الكتب-شكل الأيدي-البطاقات-الذكاء اللغوي.

**The methodology of interactive reading of books and stories
according to the innovative model and its effective role
In enhancing the linguistic intelligence of the reader
Colored hands and cards model strategy**

Dr.Boukhari Khaira

**Professor of intermediate education at Ibn Zaydoun Intermediate
School, Sidi Bel Abbes, Algeria**

Summary:

The research aims to shed light on effective strategies and methodologies to enhance the linguistic intelligence of the reader or learner, and to search for ways that motivate the child to read, embodying the view of language as a living organism that lives by linguistic practice, and as a comprehensive system that must be realized in. Where the readable text, visually or phonetically, is taken as a basic axis around which all branches of the language revolve, and it represents the grand structure in which all linguistic, phonetic, semantic, grammatical, morphological and stylistic levels appear. Colored hands and cards shape. Among the results of the study is the motivation of the learner to read, and a generator of creative ideas, so the reader is able to activate his visual and auditory memory and enhance his linguistic intelligence, because the language today needs to live on the tongues of the learners, if the educational act of reading is limited to three poles: the reader, knowledge, The book, in order to develop his scientific and literary talents, the richness of the linguistic balance. Reading through the shape of hands and cards showed impressive results through their colors and shapes, and the dual use of language, either in writing or verbally, so how is this strategy applied? How successful is it in the educational field?

key words:

methodology-reading-books-shape of hands-cards-intelligence

مقدمة:

تسعى كل المدارس التعليمية والمعاهد والجامعات إلى محاولة الرفع من المقروئية على مستوى العالم العربي، خصوصاً فعل القراءة باللغة العربية، لأن اللغة هي الوسيلة الوحيدة للتواصل الفعلي بين الشعوب وأداة التواصل الكتابي والشفوي بين المعلم والمتعلم، وهو الأمر الذي جعل الكثير من المهتمين سواء أكانوا معلمين أم خبراء في مجال التربية والتعليم لا يتكاثرون استراتيجيات جديدة والبحث عن الطرق الفعالة التي تستثير دافعية المتعلم للقراءة التفاعلية، ومما لا شك فيه أن الأمة العربية هي الأولى بفعل القراءة الذي أمرت به في التهج الرثاني، فالله سبحانه وتعالى أمرنا بفعل (اقرأ) ودلالة الفعل التكرار والاستمرارية، فكما يأكل الإنسان ويشرب في كل مرة لا بد من أن يتكرر فعل القراءة معه، ومن الطرق والاستراتيجيات الفعالة التي اجتهدنا في بلورتها حسب متطلبات العصر والتي تجعل الطفل يقرأ بذكاء ومتعة وليس بنهم؛ طريقة القراءة عن طريق نموذج شكل الأيدي الملونة، وهذه الطريقة تمثل المرحلة الثالثة من المراحل الخمسة التي تتبعها في القراءة التفاعلية، ونظراً لنتائجها الفعالة كونها تربط فعل القراءة بنشاطات أخرى كالرسم والألوان والنشاط اليدوي والحركة اهتمّ بها الباحثون عن استراتيجيات التعلم النشط والقراءة الفعالة، ومن هنا يمكننا تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر استخدام استراتيجية شكل الأيدي الملونة في قراءة كتاب أو قصة؟ إلى أي مدى تعزز هذه الطريقة الذكاء اللغوي لدى متعلمي مراحل التعليم؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكننا تنمية مهارات المطالعة لدى الطفل عبر نموذج شكل الأيدي الملونة المبتكر؟
- ما هي المراحل الخمسة التي يمر بها القارئ لتحقيق فعل القراءة التفاعلية؟
- هل يمكن تحويل استراتيجية نموذج اليد إلى تطبيق الكتروني حيث تربط الطفل بلغة عصره أي بالتكنولوجيا؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في طرح استراتيجية مبتكرة للقراءة التفاعلية، وهي استراتيجية نموذج شكل الأيدي الملونة، هذه الاستراتيجية التي أثبتت نجاعتها، وأظهرت نتائج جيدة عند دراسة مستوى المتعلمين. التغيير من نمطية القراءة التقليدية إلى القراءة التفاعلية التنسيقية التي تربط بين عدّة مواد، فالقارئ يجد نفسه مرتبطاً بمادة الرسم أثناء تشكيل اليد، ومرتبطة بالفنون التشكيلية، ومرتبطة بالأشغال اليدوية أثناء قصه للأيدي، ومن ثمّ تعليقها على شجرة الضاد، وهذه الحركة والألوان والنشاط هو ما يحتاجه الطفل القارئ.

1- القراءة بين الاستماع والنظر:

أصبحت المطالعة في العصر الحديث مؤشراً على الوعي الفكري لقياس مدى تقدّم أيّ أمة من الأمم، فلا ريادة لأمة لا تقرأ، ولا تشجع أبناءها على حبّ المطالعة منذ الصغر، كما أنّ المطالعة من الاستراتيجيات التي تعمل المجتمعات الحديثة على الاهتمام بها، وذلك من خلال ربط الطفل بالأنشطة الأدبية التي يميل إليها، ومتابعته في ذلك النشاط حتى نستطيع السير به نحو آفاق رحبة مفعمة بالتنمية والتقدّم ومن أجل خدمة أفضل له مستقبلاً، ولن يتمّ هذا الهدف الإيجابي إلا بتضافر جهود المسؤولين من معلمين وأساتذة ومديري المؤسسات التعليمية على الاهتمام بالطفل، والتفعيل الحقيقي الميداني للمطالعة من خلال توفير المكتبات الصفية والأصفيّة، وخلق طرق تستثير دافعية الطفل للقراءة التفاعلية عبر نشاطات متنوّعة.

2- نشاط القراءة:

يجب أن تكون القراءة عادة يومية تستدعي مراعاة تغذية الجانب المعرفي في الإنسان، ومن ثمّ يصبح عنصر «تحوّل المعرفة إلى عادة يومية، يمارسها الناس كما يمارسون الطعام والشراب والرياضة والذهاب إلى أعمالهم» (بكار ع.، 2011)، ومن الملاحظ أنّ المجتمعات الغربية صنعت الفارق الكبير بيننا وبينهم من خلال المطالعة، فهم يقرأون في كلّ مكان، في الحافلة، في المقهى، في الحدائق، وهذا التصرف يؤثر في الطفل منذ الصّغر، إذا رأى الأب، الأم، الأهل، الناس في الشارع يقرأون، فأكيد أنه سيشعر أنّها حاجة ضرورية يجب تلبيتها يومياً، فكما يشعر أنّ جسمه بحاجة إلى غذاء وماء، فكذلك العقل يحتاج إلى غذاء، وغذاؤه القراءة.

لأنّ القراءة تلعب «دور المنقذ للأطفال الذين يعيشون في بيئات جاهلة أو فقيرة فقراً مدقعاً، حيث إنّ البيئة المحطّمة تقتل طموحات الأطفال، وتجعلهم يرضون بأيّ شيء، وهنا يأتي دور القراءة لتُخرج الطّفل من فضائه الضيّق المحدود ومن زمانه الصّعب إلى فضاءٍ واسع جدا وزمان ممتد بامتداد التّاريخ، ولهذا فإنّ القراءة بالنسبة إلى بعض الأطفال هي حياة تساوي الحياة نفسها، وإنّ أبناء الأسر الأُمّية والفقيرة يحتاجون إلى القراءة أكثر من غيرهم حتّى لا يقعوا ضحيّة للباس والقنوط» (نفسه، ص10)، والانطواء والانعزال عن العالم، لأنّ عالم القراءة يملاً حياة الطفل، وهذا ما يؤكده علماء النفس أنّ القراءة علاج للكثير من المشاكل.

ولا نذهب بعيداً لأنّ ديننا الحنيف حثّنا على القراءة في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (سورة العلق، الآية: 01)، وهنا فعل القراءة وجّه للرسول صلى الله عليه وسلّم وهو في سنّ الأربعين، وإذا تمعنا الإعجاز اللّغوي لهذا الفعل أثناء تفكيك حروفه لوجدنا مايلي:

أ- حرف القاف:

حرف منقوط أعلاه بنقطتين التي تدلّ على العينين، وهي دلالة على أهميّة القراءة البصرية، لأنّ القراءة بالبصر تجعل القارئ يقوم بنسخ المفردة نسخاً تاماً، وبالتالي تحضر الذاكرة البصرية لتخزين تلك النسخة من المفردة، وكلّما احتاجها القارئ للكتابة، فإنّه يكتبها دون أخطاء إملائية، وهذا ما يسمى بعملية نسخ المفردات أو الألفاظ عن طريق الذاكرة البصرية، وخير مثال على ذلك: لو طلبت من طفل أو شخص قارئ للكتب بلغة ما أن يتخيّل لك مفردة من المفردات (هؤلاء، ذلك، مسؤول....) فإنّه لن يعود للقاعدة وإنّما سيتخيّلها كما مرّت به في الكتب التي قرأها، ثمّ يكتبها مباشرة دون أخطاء إملائية.

ب- حرف الراء:

حرف جهوري مكرّر أثناء نطقه، فطرف اللسان أثناء نطق حرف الراء يلامس الثنايا العليا، وأثناء عملية الضغط يرجع اللسان إلى وضعه الأوّل ليحدث تكراراً، فإذا كان الحرف في فعل القراءة حرف مكرّر حتى في نطقه، فهذا دلالة على وجوب القراءة المتكررة خصوصاً أنّه توسّط الفعل، قد شبهه الشعراء قديماً بالهلال والخنجر.

ت- حرف الألف:

حرف الألف حرف قائم بذاته، له من الفضائل ما له، كونه أوّل حرف كتب على اللوح المحفوظ لما أمر الله القلم أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، فساحت منه نقطة من النور، ودلالة حرف الألف القوامية والرفعة لمن مكّن نفسه من غذاء العقل، فوقوف حرف الألف كذلك دلالة على وقوف الإنسان المتعلّم، فالقراءة والمطالعة في حدّ ذاتها يجب أن تكون بذكاء وليس بنهم، قد تقرأ كتاباً يغيّر مجرى حياتك من ألفها إلى يائها، وقد تقرأ العشرات دون جدوى، فالاختيار الصائب للكتب من أهمّ النقاط المحفزة للقراءة.

وعليه؛ يجب تعويد الأطفال على القراءة منذ الصّغر، لأنّ «الإنسان لا يعدّ قارئاً بحق إلاّ إذا نظر إلى القراءة على أنّها النشاط الطبيعي الذي يسعى المرء إلى ممارسته ما وجد إلى ذلك سبيلاً، وهو أيضاً النشاط المفضّل خلال الأسفار وفي الحدائق وأماكن

التنزه وفي المطاعم» (بكار، 2011)، وهذا ما لا نراه للأسف في مجتمعاتنا العربية، إلا مع فئة قليلة، لذلك يجب تنمية مهارات القراءة والاستماع والكتابة لدى الطفل.

لقد أثبتت دراسات كثيرة -عربية وأجنبية- تفوق الطالب في الدراسة إذا عود لتفوقه في مهارات الاستماع، وحسن إصغائه، لأن الذي يسمع كثيرا، يأخذ أكثر من المتكلم، وقد تعددت الدراسات الميدانية والإحصائية التي تناولت فن الاستماع وتنوعت، فهناك من الدراسات ما حاول أن ينمي مهارات المقروئية لدى الطفل، لكن دوما تواجهه الإشكالية أو جوهر الطريقة أو الكيفية، فأخذ يبحث ليكشف عن توجهات هذا الطرح، وهناك دراسات اهتمت بالاستماع كفن لغوي يتأثر بالكثير من العوامل، وهناك دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة بين الاستماع والقراءة، ومن هذه الدراسات دراسة (2005) التي كشفت عن فاعلية أنواع قصص الأطفال على تنمية مهارات الاستماع، وأكدت على ضرورة تزويد الأطفال بمهارات الاستماع الاستيعابي والناقد والتذوق وتدريبهم على كفاءات المستمع الجيد، ودراسة (2004) التي توصلت إلى أن استخدام المدخل الدرامي له أثر فعال في إكساب وتنمية المهارات بصفة عامة ومهارة الاستماع بصفة خاصة. وكذلك دراسة 2002 التي هدفت إلى تنمية بعض مهارات الاستماع والقراءة لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي وتحديد مدى فاعلية البرنامج المحوسب متعدد الوسائط في تنمية بعض مهارات الاستماع، والقراءة وتكشف عن مدى فاعلية البرنامج الكمبيوترية في تعديل اتجاهات تلاميذ الصف الخامس الابتدائي نحو تعلم اللغة العربية. (الشنطي، 2010)

1-ميدان القراءة:

يعدّ ميدان القراءة من الميادين التي يتناولها المتعلم في دراسته، يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة التعامل مع الكتاب، ونجدها أكثر في ميدان تدريس اللغة العربية، إذ «يستمرّ تدريس اللغة العربية انطلاقا من مبدأ الاستجابة لحاجة المتعلم إلى التواصل مع الآخرين مشافهة وكتابة، من خلال النشاطات المقررة بشكل إيجابي وفعال، ومن ثمّة تجب تعزيز اللغة المنطوقة والمكتوبة لديه، عن طريق تفعيلها في سياق وضعيات ذات دلالة» (الشنطي، أثر استخدام النشاط التمثيلي لتنمية بعض مهارات الاستماع في اللغة العربية لدى تلميذات الصف الرابع الأساسي.)، ولا يستطيع الطفل توفير ذلك إلا عن طريق القراءة التفاعلية المكثفة، وهذا يؤكد على الجانب الوظيفي للغة في محيط المتعلم الاجتماعي، وليس فقط المحيط المدرسي.

قد أثبت الكثير من الباحثين في مجال اللغة المنطوقة والمكتوبة أنّ اللغة المنطوقة هي التي تعيش على ألسن الناس مهما كانت هذه اللغة-فصحى أو هجين لغوي-بصادفنا "رانكين Rankin"، استنتج أنّ الاستماع يحتك 45% من زمن التواصل والكلام بنسبة 30%، والقراءة بنسبة 16% والكتابة بنسبة 9%، بينما توصل مجموعة من الباحثين يترأسهم "باكر Barker" في دراسة أقيمت في ثانوية أكدت أنّ نسبة الاستماع هي 53%، بينما القراءة 17% والكتابة أقل من ذلك. (Joseph A. Devito, 1997)

وإن كانت هذه الأبحاث متأخرة عما جاء به النهج الرباني، لما لفعل القراءة من أهمية قصوى، فقد ذكر لفظ فعل القراءة في القرآن الكريم في أكثر من سبعة وعشرين موضعاً.

ومن هنا يجدر بالمرسل أو المتلقي للخطاب أن يكون على دراية بتمثيل القراءة المسترسلة والمعبرة، لأنّ «فهم المسموع يعدّ من أهم المهارات اللغوية الأربعة، والمتعلمون الذين يمكنهم التعرض للعديد من مدخلات الاستماع الأصلية-لو كانت مفهومة-فإنّه سيؤدّي إلى تحسين مجالات لغوية أخرى كالتنطق، والمحادثة حتى القراءة والكتابة» (يوسف،، يناير 1990)، ومن ثمّ يستطيع المتعلم القارئ قراءة تفاعلية أن يتمكن من المهارات الأربع السابق ذكرها.

3- استراتيجية استخدام نموذج شكل الأيدي الملونة في نشاط القراءة:

نموذج شكل الأيدي من التماذج التي تربط الشخص بتوظيف حواسه، فشكل اليد يرتبط بالجسد الإنساني، وهي التي تمثل الحركة القصوى على مستوى الجسد، وترتبط بالعقل ارتباطاً وثيقاً، فقد أظهرت نتائج سريعة، كما أنّها تعزز الذكاء اللغوي* عبر استغلال شكل اليد ذات الخمس أصابع، كما أنّها طريقة عمليّة تهدف لحلّ المشكلات المتعلقة بميدان القراءة والكتابة واللغة، وتضمن التواصل اللغوي، علماً أنّ مصطلح التواصل اللغوي يشير إلى «الأشكال اللغوية التي تنتقل من خلالها الأفكار والمعلومات والاتجاهات، ويشمل عمليات الإرسال والاستقبال... وتعليم اللغة اتصالياً كما يستهدف اكتساب المتعلمين المهارات اللغوية الأربع، وتنميتها لديهم، وتمكينهم من مهارات الاتصال، واستخدام القواعد اللغوية من أجل أداء وظائف اتصالية معيّنة في مواقف معيّنة، فإنّه من قبل يخلق مواقف طبيعياً فردية وجماعية اتصالية مباشرة، من خلال محتوى لغوي، يركّز فيه على تدريبهم على المحادثة الشفوية أولاً، ثمّ التدريب على مهارات اللغة بعد ذلك، مع أفضلية تكاملها عند تدريسها» (مؤلفين)

- طريقة استخدام شكل الأيدي:

يختار الطفل القارئ لون اليد المفضّل عنده، ويقوم بوضع يده على ورقة ملونة ويرسم شكل يده، ثمّ يقوم بقصّها، وعند قراءته للقصّة أو الكتاب يقوم بكتابة كلّ كلمة صعبة على رأس كلّ أصبع، لأنّه سيجد في كلّ أصبع ثلاث خانات، يكتب في الأصبع الأول الكلمة ثمّ يذهب للقاموس أو المعجم اللغوي ويبحث عن مرادفها، ثمّ يبحث عن ضدّها ويكتبه، يفعل هذا في أربعة أصابع، أمّا الأصبع الخامس فيكتب عليه عنوان بديل للقصّة أو الكتاب من اختياره، وفي كفّ اليد يكتب القيمة المستفاد من القصّة أو الحكمة أو الفكرة العامة أو أحسن مقولة مأخوذة من الكتاب، وبهذا يزداد الرصيد اللغوي للقارئ، ويستطيع استخدامها في كلّ اللغات، العربية أو الإنجليزية أو الإسبانية... وبعدما يصبح عنده مجموعة كبيرة من الأيدي بكلّ الألوان يرسم الطفل شجرة أو يرسمها معلّمه في حجرة التدريس أو المكتبة ويعلق عليها تلك الأيدي كأثام ثمار.

2- البطاقات (شكل المستطيل):

بعد المرحلة الأولى من قراءة كتاب يكتب القارئ على البطاقة الملونة اسم الكاتب وعنوان الكتاب وملخصاً عن القصّة التي قرأها، ثمّ ينتقل في المرحلة الثالثة لنموذج شكل الأيدي الملونة.

- فائدة القراءة عن طريق الأيدي الملونة والبطاقات:

أولاً: تعزيز الثقة بالذات، لأنّ شكل اليد هو شكل يده هو، كما أنّ العقل يتقبّل أكثر كلّ ما هو أشكال، ويجعلها ترسخ بالذهن.

ثانياً: الألوان تساهم في تنشيط الذاكرة البصرية للطفل القارئ.

ثالثاً: تمكّنه من العودة للمعجم اللغوي، ممّا ينمي رصيده اللغوي منذ الصغر.

رابعاً: القراءة بهذه الطريقة تجعل الطفل يقوم بعملية نسخ لصورة الكلمات من خلال فعل القراءة المتكرّر، وهذا يجعله يتخلّص من الأخطاء الإملائية تلقائياً، فكثر القراءة تجعل الطفل يوظّف ذاكرته البصرية التي تقوم بالتقاط صورة فطرية عن الكلمات بكلّ أنواعها.

خامساً: اكتساب مهارة التواصل اللغوي.

-معالجة بعض الاضطرابات التفسّسية التي تظهر على المتعلّم حين رسمه لشكل اليد اليمنى أو اليسرى، وخصوصاً حين اختياره اللون، فبعض المتعلّمين يختار اللون الأسود، وهذا له دلالات كبيرة في علم النفس، يعرض بعدها المتعلّم على طبيب نفسي.

- ربط الطفل القارئ بحلّ مشكلات الحياة من خلال طريقة شكل الأيدي، حيث أنّ بعض المواقف في الحياة يجد لها شرحاً كما يشرح الكلمات، كما أنّ الحياة فيها متناقضات من خلال الكلمة وضدّها، أمّا فيما يخصّ عنوان بديل من أجل تعزيز ثقة الطفل بنفسه وقدرته على اختيار عنوان بديل.

عندما يتعامل الطفل مع نموذج شكل اليد، فإنّه لن ينسى تلك المعلومات لأنّها ترتبط بجزء من تكوينه الجسمي وهي يده، كونه رسمها بشكل يده الحقيقي، فتكون هناك علاقة مغناطيسية بين شكل يده وعقله. تستخدم هذه الاستراتيجية التي تشكل وسيلة من وسائل الاتصال اللغوي عبر ثلاثة مراحل:

- القراءة، البطاقة، نموذج شكل اليد.

- البطاقة: وهي التي يدوّن عليها القارئ ثلاثة عناصر: اسم الكاتب، عنوان الكتاب، الملخص شكل اليد: وهي أهمّ عنصر يجذب القارئ كونه متعدّد الأبعاد والدلالات، وكذلك يربط المتعلّم بالمعجم اللغوي، بمعنى أنّ المتعلم أو القارئ بدل أن يقرأ كتاباً واحداً فهو يقرأ كتابين، الأوّل الكتاب الذي اختاره والثاني المعجم اللغوي، لأنّ شكل اليد يفرض عليه البحث عن مرادف الكلمات الصعبة وتذليلها، ثمّ البحث عن ضدّها.

الوسيلة: استخدام شكل اليد ذات الخمس أصابع التي يكون المتعلّم قد حضرها مسبقاً، وتدرّب عليها، وعلى طريقة التعامل معها، مع حرية اختيار اللون.

- استراتيجيات المراحل الخمسة للقراءة التفاعلية:

1- المرحلة الأولى: مرحلة اختيار الكتاب أو القصة

تنطلق المرحلة الأولى من نقطة أساسية لا بدّ من مراعاتها، وهي البحث عن الكتاب المناسب لسنّ الطفل القارئ والأنسب لمستواه العلمي، فالقراءة عملية عقلية تتطلب جهداً يبذله القارئ في متابعة قراءته، وفهم معنى ما يقرأه، واختزان أفكاره، واسترجاعها إذا لزم الأمر، وإجراء عمليات ربط بين الأفكار المتعدّدة، فالقراءة مهارة يكتسبها المتعلّم بتوجيه من معلميه، فاختيار الكتاب يحتاج لذلك وليس لنههم، قد يقرأ الإنسان كتاباً يغيّر مجرى حياته للأفضل، وقد يقرأ عشرات الكتب دون فائدة تذكر.

- المرحلة الثانية: مرحلة استعمال البطاقة الملونة

لا بدّ للقارئ من تجهيز أوراق ملونة قبل البدء في فعل القراءة، وهنا تمكّن أهمية ربط الطفل بنشاطات أخرى تستثير حواسه البصرية والسمعية والحسية، فكلّما ارتبط فعل القراءة برابط بصري أو سمعي أو حسي كان أمتع للمواصلة، فبعد اختيار اللون يقصّ القارئ بطاقة على شكل مربع، ثمّ يدوّن عليها ثلاث عناصر أساسية: اسم الكاتب، عنوان الكتاب أو القصة، والملخص، وهذه الطريقة متداولة في الاستعمال، وهنا يكتسب الطفل القارئ مهارات مضافة لمهارة القراءة، وهذه المهارة يكتسبها المتعلّم تدريجياً من خلال تلقّيه للنصّ بكلّ مكوناته: «الأصوات والتراكيب والألفاظ المسموعة وفهم محتوى الكلام المنطوق، ويحتاج الدارس إلى تدريب خاص في المهارة، حتّى تنمو لديه قدرة التمييز المطلوبة بين ما يسمع من عناصر لغوية تطرق سمعه مجتمعمة وبسرعة طبيعية بالإضافة التي تنميها في القدرة على التنبؤ ببعض العناصر أو توقعها قبل سماعها، وذلك بتخمين ما سيقوله المتحدث بناء على ما قاله حتى تلك اللحظة» (الصيني، 1982)، وبعدما يختزنه القارئ من ألفاظ وجمل ومعانٍ يبدأ في إنتاج النصّ من جديد في البطاقة، فيكتب اسم الكاتب وعنوان الكتاب وملخص الكتاب أو القصة.

- المرحلة الثالثة: استخدام نموذج شكل الأيدي الملونة

بعدما حلّص القارئ نصّه ينتقل للمرحلة الثالثة وهي المرحلة المبتكرة للقراءة التفاعلية والتي تربطه بالمعجم اللغوي، يكون القارئ قد كتب بعض الألفاظ الصعبة، تعتمد هذه المرحلة على المزاجية، والمقصود بالمزاجية بدل أن يقرأ كتاباً واحداً فإنّه يستعين بالمعجم

اللّغوي لشرح المفردات الصعبة والبحث عن أصدادها، الأصابع الأربعة يجعلها للألفاظ الصعبة، حيث يكتب في خانة الأصبع الأول المفردة (الكلمة)، ثمّ يذهب للمعجم ويبحث عن مرادفها ويتحرى الدقة في ذلك، ثمّ يأتي بضدّها، ويتم نفس الطريقة مع بقية الأصابع الثلاثة، ثمّ ينتقل للأصبع المتبقي ويكتب عليه عنوان آخر يكون بديلاً للعنوان الأول للكتاب أو القصة، وهنا نسمح له بجرية الاختيار والإبداع في اختيار العناوين، ثمّ ينتقل لكفّ اليد ليكتب عليها إمّا قيمة مستفادة أو مغزى عام أو عبرة أو أحسن مقولة في الكتاب.

-المرحلة الرابعة: مرحلة العرض

تعدّ هذه المرحلة من أهمّ المراحل كونها مرحلة عرض العمل، تتطلّب هذه المرحلة العرض الشفوي بإحضار الكتاب والبطاقة وشكل اليد، حيث يكون لكلّ كتاب بطاقة وشكل اليد، يعرض القارئ عمله من خلال البطاقة واليد فقط، ويكون التقييم والتقييم للمشرف على الطفل القارئ، وهنا يظهر مستوى القارئ على مستوى اللغة واختيار الأفكار والإبداع والتميّز.

-المرحلة الخامسة: مرحلة تعليق شكل الأيدي الملوّنة على الشجرة

بعد انتهاء الطفل القارئ من العرض ينتقل إلى نشاط أكثر حركة ونشاط، حيث يرسم المشرف عليه شجرة على جدران الحائط ليقوم الأطفال القراء في المرحلة الأخيرة بالصاق تلك الأيدي على الشجرة، كأنّها ثمار يقطفونها بعد جهد ومثابرة.

-المرحلة الأخيرة: مرحلة قراءة شخصية الطفل القارئ:

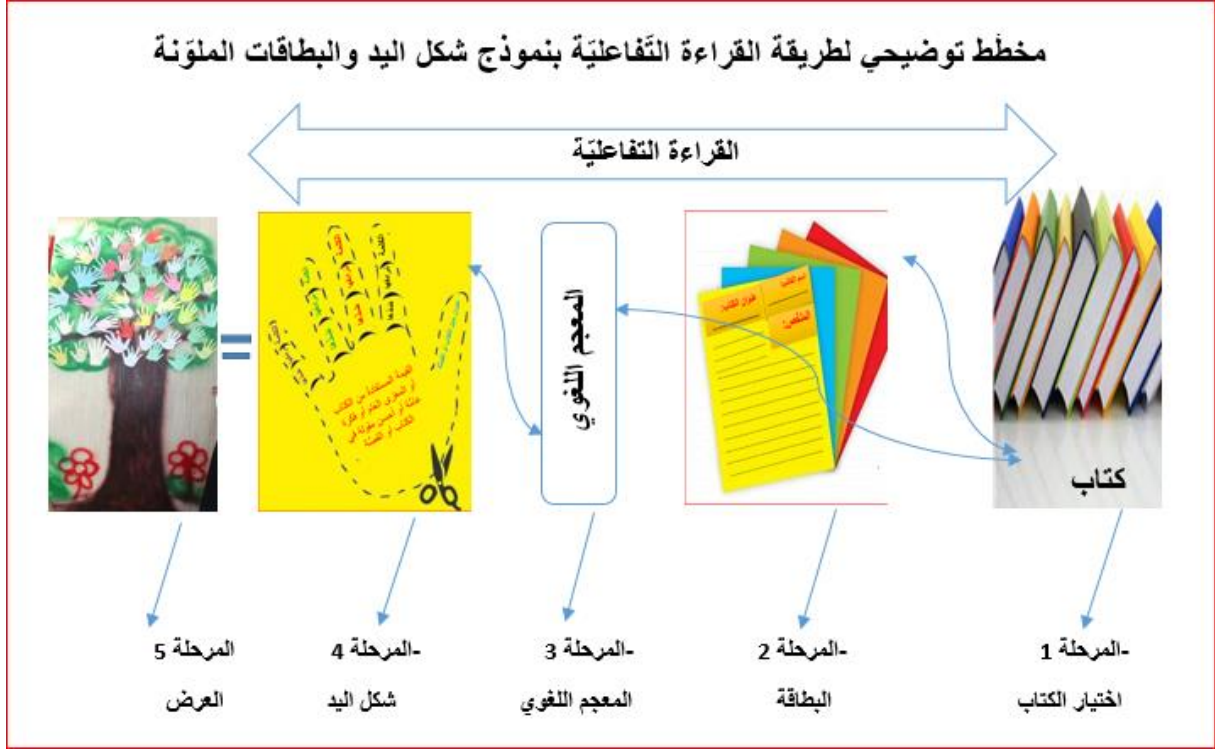
يمكن للمشرف على القراءة التفاعلية من متابعة الأطفال القراء متابعة نفسية، وذلك من خلال اكتشاف ميولاتهم واختياراتهم للألوان، فكلّ لون وله دلالة خاصّة، خصوصاً إذا كتّف القارئ من استخدام لون معيّن، وكذلك اليد، فمن خلال رسم شكل يده تكتشف إذا كان يستخدم اليد اليمنى أم اليد اليسرى، وقد تمّت معالجة الكثير من الحالات النفسية من خلال هذه الطريقة. ويرجع مفهوم تفضيل اليد Hand Preference أو اليدوية Handedness إلى بول بروكا P. Broca الذي اعتبر أن استخدام اليد وعلاقتها بالتناظر المخي يمكن أن يكون طريقة بسيطة وغير مكلفة تساعد الأطباء على تحديد سيطرة أي من نصفي المخ على وظائف اللغة. ولا يوجد تعريف علمي محدد لكلمة استخدام اليد Handedness، وفي اللغة العامة يعني المفهوم اليد التي يستخدمها الفرد في الكتابة، وفي المجال العلمي يزداد الأمر غموضاً، فالبعض يستخدمه للإشارة إلى اليد التي يستخدمها الفرد ويكون أداؤه بها سريعاً ودقيقاً على الاختبارات اليدوية. والبعض الآخر يستخدمه للإشارة إلى اليد التي يفضل الفرد استخدامها بغض النظر عن نوعية الأداء، والبعض الثالث يعني به اليد التي تستخدم في معظم الأنشطة اليومية (Annett, 1999, 2000).

وترى هولدر (Holder, 1992) أنّ فرضية العلاقة بين أفضلية استخدام اليد والتناظر المخي أو السيادة المخية مسألة تم تبسيطها على نحو مبالغ فيه، ويبدو هذا واضحاً لدى بعض الأفراد العسر الذين يستخدمون اليد اليمنى في العديد من الأنشطة التي لا يقوم بها مستخدمو اليد اليمنى. وترى هولدر أن أحد الأسباب الرئيسية في هذا الخلط هو عدم وضوح التعريفات الخاصة بأفضلية استخدام اليد، وقصور تعريفها على أن اليد المفضلة هي اليد التي يستخدمها الفرد في الكتابة، وهو أمر يضيق من المفهوم، ومن ثمّ يزيد الغموض في فهم هذه العلاقة. إن تفسير العلاقة بين استخدام اليد والسيطرة المخية لأحد نصفي المخ علاقة لا يسهل تفسيرها في كثير من الأحيان ويصعب التعرف على أسبابها (Van Strien & Bouma, 1996; Annett, 1996). ومن ثمّ فإن الارتباط بين أفضلية استخدام اليد وسيطرة نصف معين من المخ ليس مسألة قاطعة كما يعتقد البعض لأول وهلة. ومن أهم الأسباب التي توضح هذا الغموض أن حوالي ما بين 70-90% من الأفراد لديهم سيطرة للنصف الأيسر، ومعظم

هؤلاء الأفراد يستخدمون اليد اليمنى، ومع ذلك توجد بينهم نسبة تستخدم اليد اليسرى في العديد من الأنشطة. وفي ضوء ذلك فإن مسألة السيطرة المخية لا تسير وفق قانون الكل أو اللاشيء، كما أن بعض الأفراد يستخدمون اليدين *Ambidextrous* بنفس الكفاءة (Jonathan, 1998) ، فهل يعني هذا أنه لا توجد لديهم سيطرة لأي من نصفي المخ إذا ما اتبعنا نظرية أفضلية استخدام اليد؟

ومنذ أن اكتشف بول بروكا (Broca) المنطقة المسؤولة عن الكلام عام 1861 والتي تقع في النصف الأيسر من المخ لدى معظم الأفراد، وحتى الآن مازال اهتمام علماء النفس العصبيين يتزايد لمعرفة المزيد عن مدى التناظر الوظيفي *Functional Lateralality* للمخ، وخاصة في مجال الوظائف المعرفية، ويعتبر فهم العلاقة بين وظائف المخ وتركيبه وبين سلوك الفرد ووظائفه المعرفية واحداً من الأهداف الرئيسية في العلوم العصبية *Neurosciences*. ومن الطرق غير المباشرة المستخدمة في دراسة هذا الموضوع الاعتماد على مجموعة من الأفراد الذين يفضلون استخدام يد بعينها في معظم أنشطتهم اليومية، وذلك للاستدلال منها على سيادة أي من نصفي المخ.

ملحق:



يحدّد الشكل الموضّح أعلاه العلاقة التفاعلية بين مراحل القراءة، كما أنّ شكل اليد له علاقة مباشرة بالدماغ، وكذلك يؤكّد علماء النفس الأهمية القصوى لاستعمال المتعلم للألوان، لأنّه له الحرية في اختيار ألوان اليد، وكذلك أهمية تلك الحركة والنشاط بين المراحل الخمسة، ومن خلال هذا المخطط نستنتج المدخلات التي يوظفها القراء، وأولها المدخل البصري، أي أنّ القارئ يلتقط المفردة كما هي، عن طريق الرؤية البصرية، مثلاً كلمة (الفائزون) فيقوم بعملية نسخ بصري لتلك الكلمة، فإذا أراد كتابتها فإنّه يكفيه تذكرها فقط، ثمّ إذا لفظها أو سمعها فإنّه يوظف المدخل السمعي وهو مهم جداً في عملية تكوين الجمل، ومن توظيفه للبطاقات ونموذج شكل الأيدي فهو يحقّق المدخل الحركي المرتبط بالنشاط، حتّى إذا وصلنا ملمح الخروج نجد أنّ القارئ حقّق نتائجاً مبهرة على كلّ المستويات المتعلقة بالقراءة واللغة.

كما أنّ «عملية القراءة بطريقة فاعلة جاذبة خالية من التهديد، وأفضل التعليمات تأتي من المعلمين المؤهلين والمطلّعين الذين يتمتعون بدعم من الإدارة، والمناهج التي تستجيب لاحتياجات المتعلمين كافة. وبوجود مثل هذا النوع من الدعم، سوف يظنّ معلمو الصفوف في حاجة إلى تعديل الطرائق والأساليب التي يتبعونها في التدريس... وهذا يسمح للمعلمين بطرح استراتيجيات ومواد قراءة متنوعة تكون محفزة وجاذبة للطلاب حتى تصبح القراءة خياراً نابعا من الذات وليس واجبا» (Willis, 2015)

خاتمة:

- إنّ نموذج شكل الأيدي يعزز الذكاء اللغوي لدى القارئ ويرفع من رصيده مفرداته أثناء قراءة كلّ قصّة أو كتاب.
- يساهم شكل اليد في تحفيز وتنشيط الدماغ الأيسر أثناء استقبال المصطلحات والمفردات.

- الفهم السريع للنص وتخزينه بالذاكرة.
- القراءة التفاعلية تساهم في تنمية المهارات من استماع وكتابة ولغة تواصل.
- استخدام الأشكال والألوان أثناء القراءة يستثير دافعية القارئ للمواصلة واكتساب المعلومات بسرعة فائقة.
- أظهرت هذه الطريقة نتائج ممتازة على مستوى اللغة والتواصل الشفوي، مما يجعلنا نستدعي الخبراء والتربويين وأصحاب المناهج لتعميم هذه الطريقة في صفوف التدريس، وحبذا لو تخلق حصة خاصة في الأسبوع بعنوان: قراءة في كتاب عن طريق هذه الاستراتيجيات الفعالة والمحفزة على المطالعة.

-الهوامش:

- عبد الكريم، بكّار. (2011). *طفل يقرأ " أفكار عملية لتشجيع الأطفال على القراءة، دار وجوه للنشر والتوزيع، السعودية، ط2، ص31.*
- المرجع نفسه، ص10.

حوار الأديان في رواية أحببت يهودية

أ.د. إسرائ حسين جابر

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

قسم اللغة العربية

Lsraahussan987@gmail.com

ملخص

تسلط الدراسة الضوء على موضوعة مهمة، تلامس الواقع المعيش ألا وهي (حوار الأديان) ، وبيان وتمثلاته في رواية (أحببت يهودية) للروائي وليد اسامة خليل ، وهي رواية اعتمدت ثيمة الحب في جعله منطلقا للتسامح والتعايش بين الأديان بعيدا عن التطرف والعنصرية وصراع الحضارات، فكان الحوار سمة بارزة في النص، فمن ناحية كشف الروائي عن التباين في المستويات التعبيرية والثقافية والأيدولوجية للشخصيات الروائية، إذ اختلفت بين متقبل ورافض للآخر المختلف دينيا، فحملت الدراسة على عاتقها الوقوف عند اسلوب التحوار والتمكن من ادوات الاقتناع ، من حيث الصياغة وامتلاك الحجة البينة في تأكيد التعايش بين الأديان ، لذا جاءت الدراسة مقسمة على محورين :

المحور الاول: مدخل الى حوار الأديان .

المحور الثاني: حوار الأديان في رواية أحببت يهودية الذي توزع في قسمين

1-الحوار المعتدل الانساني .

2-الحوار المتطرف (صراع الحضارات .

الكلمات المفتاحية: التسامح ، الإسلام ، الصهيونية ، الحب ، التطرف .

Interfaith dialogue in a novel I loved a Jew

Prof. Esraa Hussein Jaber

College of Arts – Al-Mustansiriya University

Department of Arabic language

ABSTRACT

The study sheds light on an important topic, which is (the dialogue of religions) in the novel (I loved a Jew) by the novelist Walid Osama Khalil, a novel that adopted the theme of love in making it a starting point for tolerance and coexistence between religions away from extremism, racism and the clash of civilizations. Dialogue was a prominent feature in the text. On the one hand, he made it a polyphonic text, in addition to revealing the differences in the expressive, cultural and ideological levels of the novelists, if they differed between accepting and rejecting the religiously different other.

The study is divided into two axes:

The first axis: an introduction to the dialogue of religions.

The second axis: the dialogue of religions in the novel I loved a Jew, which is divided into two parts:

1- Moderate human dialogue.

2- Extremist Dialogue (Clash of Civilizations).

Keywords: *tolerance, Islam, Zionism, love, extremism.*

مقدمة

لا يمكن ان ننكر ان الله قد خلق البشر من نفس واحدة ، وهذا يعني ان الجميع متساوون في الحقوق والواجبات ، وعليه ، فما الذي يمنع ان يعيش الجميع تحت مظلة الاخوة والانسانية بعيدا عن التمايز والعنصرية والاختلاف العرقي والديني والقومي وحتى الشكلي، فاذا ما اقتنعنا بأن الجميع شركاء في الوجود ، فلا بد ان نؤسس لحياة آمنة مستقرة .

هذا المبدأ هو هدف الدراسة التي حاولت ان تسلط الضوء على جهد الادباء التوعوي الذي يلامس الواقع في محاولة لتسخير الادب لذلك ، حتى في اكثر الموضوعات حساسية الا وهو موضوع (حوار الاديان) وهو موضوع شائك غالبا من نجد النقاد تتجنبه لتباين القناعات حوله ولجهل البعض بحقيقة تعاليم دينه وعدم الفهم الحقيقي لمعنى التعايش .

بعد قراءتي لرواية (احببت يهودية) للروائي اسامة خليل ، لفت انتباهي بساطة الموضوع وعمق الحوار فيها ، رواية حاولت ان تجسد الوعي الحقيقي والايجابي لمفهوم حوار الاديان وحقيقة الشراكة في الوجود ، وطبيعة استقراء تعاليم الدين وكيفية تطبيقه. رواية استطاعت ان توضح الاختلاف في وجهات النظر حول حقيقة تقبل ورفض الاخر ، والصراعات التاريخية التي ولدت التطرف الذي لانتيجة له سوى الارهاب وغياب الاستقرار والامن .

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي السوسيونصي لاقف عند اهم الدلالات التي تجمع بين خصوصية الصياغة والمضمون الاجتماعي .

1-اهمية البحث:

يعد موضوع (حوار الاديان) من الموضوعات المهمة التي شغلت اغلب كتاب الرواية ، منهم من تطرق لها تطرقا خجولا يحمل نوعا من التخوف والقلق من الفهم الخاطى لما يذكر ، ومنهم من تناول الموضوع على نحو انساني معتمدا الحوار الواعي المدعم بالحجة كما هو الروائي وليد خليل في روايته (احببت يهودية) ، وهي رواية تحمل هدفا توعويا ، أكد فيها الروائي على مبدأ تقبل الاخر مستعينا بما طرحه الدين الاسلامي بعيدا عن التطرف والزيف .

2- مشكلة البحث:

ان اشكالية البحث في هذا الموضوع تدور حول فاعلية النص الروائي في معالجة المشكلات الاجتماعية الكبرى التي خلقت البغض والكراهية والتطرف ومن ثم عدم الاستقرار ، ومن هذه الاشكاليات عدم تقبل الاخر الحامل للهوية الدينية المختلفة ، بينت الدراسة الاسباب الحقيقية خلف الحوارات المتطرفة في مقابل الحوارات المعتدلة المتسامحة .

فالمشكلة التي تدور حولها الدراسة تبلورت من خلال مجموعة من التساؤلات اهمها:

- ما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي لحوار الاديان ؟

- لما يعد موضوع حوار الاديان اشكاليا؟

- كيف استطاع الروائي ان يضمن الحوارات المعتدلة المتسامحة ، واي الشخصيات تبنت ذلك ؟ واهم الاليات التي وظفتها الشخصيات لاقتناع المتلقي وما خصوصية الصياغة في ذلك؟

- كيف استطاع الروائي ان يبين الحوار المتطرف ويربطه بصراع الحضارات سواء من جهة الغرب او العرب؟

3-اهداف البحث:

-التعرف على المعنى الدقيق لمفهوم (حوار) ومفهوم (الاديان)

-التعرف على خصوصية الرواية في طرح موضوع حوار الاديان

-توضيح اهم اشكال الحوار في الرواية

-تشخيص الاسباب التي ولدت الاعتدال والتطرف في الحوارات
-بيان دور الادب التوعوي في تغيير المفاهيم المختلف عليها والزائفة

4-منهج البحث:

من اجل تحقيق غايات البحث والوصول الى النتائج المرجوة اعتمدنا المنهج التحليلي السوسيوثقافي وذلك بالوقوف على اشكال الحوار وتحليل وجهات النظر الايديولوجية والتعبيرية ومدى تأثيرها بالمجتمع ، وهذا ما تطلب منا ان نقسم الدراسة على محورين :

المحور الاول: مدخل الى حوار الاديان .

المحور الثاني: حوار الاديان في رواية احببت يهودية الذي توزع في قسمين

1-الحوار المعتدل الانساني .

2-الحوار المتطرف (صراع الحضارات .

أولاً: مدخل الى حوار الاديان

حين نتطرق الى موضوع حوار الاديان نجد انفسنا أمام اشكالية شائكة من حيث التقبل وعدمه، فلا أباغ إن قلت أن مستوى التلقي لمضمون الموضوع يثير بعض النزاع وتقف خلفه الصراعات الازلية التي يتداخل فيها صراع الحضارات وصراع الهويات والظهور على حساب الآخر .

وبالرغم من ذلك سأحاول في البدء الوقوف عند معنى الحوار و حوار الاديان لأستطيع الوقوف عند حوار الاديان في الرواية

الحوار في اللغة: هو مراجعة الكلام وتداوله والمحاورة : المجادلة والتحاو والتجاوب وهم يتحاوون أي: يتراجعون الكلام ومنه قولهم: لم يجر جواباً أي: لم يرد ولم يرجع الجواب فمرجع الحوار للتخاطب والكلام المتبادل بين اثنين او أكثر¹ ، اي ان المعنى اللغوي العام للحوار هو مراجعة الكلام والحديث بين طرفين وتعني الرجوع والتحول والاستنتاج.

اما الحوار في الاصطلاح فإنه ((نوع من الحديث بين شخصين او فريقين ، يتم فيه تداول الكلام بينهما بطريقة متكافئة ، فلا يستأثر به احدهما دون الاخر ، ويغلب عليه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب ، وهو ضرب من الادب الرفيع واسلوب من اساليبه))².

وعند اضافة الاديان اليه يكون معناه الكلام والحديث والجدال والمناقشة بين اتباع الاديان ، وهذا يدل على ان معناه ليس له صورة واحدة وانما طبيعة الكلام والمناقشة هو الذي يحدد معناه .

فما المقصود بالدين؟ حين نتكلم عن الدين لابد ان نعلم للدين تعريفات عدة ، منهم من عرفه على انه ((الايمان بقوة علوية سامية تأمر الناس بقيم اخلاقية وانماط سلوكية معينة وتبشرهم او تنذرهم بحياة اخرى))¹ ومنهم من عرفه على انه ((نسق ثقافي

¹ مقاييس اللغة ، ابن فارس تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر - بيروت ، ط1 ، 1979م: 117/2 والقاموس المحيط ، الفيروز ابادي ، ، دار الحديث القاهرة ، 2013 م مادة حور .

² الندوة العالمية للشباب الاسلامي في اصول الحوار ، دار التوزيع والنشر الاسلامية - مصر ، 1998م : 6-7 .

مؤسس على الرموز المقدسة²) هذه السلوكيات والرموز الى جانب الاواصر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد الهوية الدينية للأفراد والمجتمعات ، وبدون ادنى شك ان الديانات جمعاء ومنها الدين الاسلامي تدعو الى التسامح واحتواء الآخر ، بعيد النزعة التعصبية العدوانية .

ولا يخفى فان كلمة (حوار) دخلت قاموس العلاقات بين الاديان والايديولوجيات حديثا ، وهي تعني: ان اي طرف صاحب دين او عقيدة ، يرى الطرف الاخر جديرا بالاحترام والمناقشة .

فالمقصود بحوار الاديان هو أن ((يتبادل المتحاورون من اهل ديانتين الافكار والحقائق والمعلومات والخبرات التي تزيد من معرفة كل فريق بالآخر بطريقة موضوعية مما قد يكون بينهما تلاقٍ أو اختلاف مع احتفاظ كل طرف بمعتقداته في جو من الاحترام المتبادل والمعاملة التي هي أحسن بعيدا عن نوازع التشكيك ومقاصد التجريح ، وغاية الحوار هو اشاعة المودة وروح المسالمة بالتفاهم والوثام والتعاون فيما يقع التوافق فيه من أعمال النفع العام للبشرية))³ .

ويعرفه البعض على انه ((حوار جماعة متعددة الهويات الدينية تسعى وتصل الى التفاهم والاحترام المتبادل الذي يسمح لهم بالعيش والتعاون مع بعضهم البعض على الرغم من خلافاتهم))⁴ .

إذن فهو اسلوب يتجاوز مجرد التعايش ليكون نمط حياة لاسيما المجتمعات ذات التعددية الدينية وهذا يتطلب فهم اعمق للحق ووعي متبادل بعقيدة الآخر .

فالحوار لا بد من أن ينطلق من استعداد كل حضارة لفهم الاخرى وتجنب اصدار الاحكام المسبقة والاتفاق على إعادة صياغة صورة الآخر في اطار من التسامح والرغبة المشتركة في بلورة فهم انساني لإحداث التفاعل الحضاري ، وقد تساعد على ذلك معطيات المجتمع العالمي الجديد القائم على انتاج المطلوب وتداولها بشكل سريع وواسع تتجاوز الحدود الجغرافية للحضارات والثقافات⁵ .

ثانياً: حوار الاديان في رواية احببت يهودية

والروائي وليد اسامة خليل في رواية (احببت يهودية) يجعلنا امام نسق حوارى بين رفض وتقبل الاخر المختلف دينيا ، الرواية تبذل العنصرية وتبحث في الحب عن معنى التسامح والحوار والبحث عن عوامل مشتركة بين الهويات الدينية من غير ان يطغى احدهما على الآخر .

¹ الدين والحاجة الى التمسك الاجتماعي - دور الرمز في الاديان عموما ، علي ليلة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، 2012، مج 4:51

² مدخل الى نظرية النقد الثقافي المقارن ، حنفاوي بعلي ، منشورات الاختلاف - الجزائر، ط1 ، 2007م : 238

³ الحوار الاسلامي المسيحي ، الفرص والتحديات ، يوسف الحسن ، ابو ظبي - منشورات المجمع الثقافي ، 1997م: 13.

⁴ www.kaicid.org

⁵ مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة ، د. مصطفى القباّح ، دار ما بعد الحداثة - فاس ، 2006م : 63

فالرواية تجسد حالة حب بين فلسطيني ويهودية عن طريق الصدفة دون ان يعلم بأنها يهودية وما أن يصل الحب ذروته حتى تعترف له بأنها يهودية لتبدأ الحوارات بين اطراف مثلوا الاعتدال والتطرف .
فعلى مستوى النص فانه يعتمد المفاجأة والاثارة الهادئة والغوص في المشاعر الانسانية ويكشف فكرة صراع الحضارات وصراع الاديان والفكرة المخطوءة القائمة على القطب الواحد، واحتكار الوجود الانساني .
ومن خلال استقرائي للرواية وجدت انها تجسد نوعين من الحوارات وهي :

1- الحوار المعتدل الإنساني .

2- الحوار المتطرف العدائي .

لذا مهمتي هنا ستقوم على تفكيك تلك الحوارات والوقوف على دلالاتها العميقة .

1- الحوار المعتدل الانساني

يعد الحوار المعتدل صورة من الصور الايجابية التي تعكس حوار ما يمكن ان نسميه بحوار التعايش وهو الحوار الذي يهدف الى تحسين مستوى العلاقة بين شعوب أو طوائف وربما تكون أقلييات دينية ، وهو نوع يسعى الى التسامح والعيش بصورة ملائمة بين كافة المجتمعات مع وجود الاختلاف الديني والفكري والثقافي .

فشخصية (مريم) المرأة اليهودية وسيدة الاعمال من الطراز الاول تتبادل الحب مع معين وهو رجل ((متعلم ، مفكر ، متطلع ومن فلسطين)) وكلا الشخصيتين تمثلان صورة من صور الشخصية المتسامحة الواعية والتي تجسد الحوار المعتدل الذي يبحث بموضوعية عن نقاط الالتقاء بين الاديان .

فمعين الذي يعيش على ذكرى زوجته المتوفية يحاول صديقه ان يرتب له موعد مع امرأة في احدى نوادي التعارف وبالرغم من رفضه الا انه يحضر على مضض ، وبسبب تأخرها يظن ان من تجلس امامه انها هي فيحاول التودد لها ومشاركتها الطاولة لتبدأ حوارات اكتشاف الآخر، ليتحول الاعجاب الى حب عميق ومن ثم ينتهي بقرار الزواج ، وهو قرار يضطر مريم للاعتراف بديانتها اليهودية ((احساسها بضرورة مواجهة هذا الحب والبده بورقة بيضاء صافية ممزوجة بالتحدي، واخباره بأنها يهودية تعيش في لندن منذ طفولتها ولم تفكر ولو للحظة بالعودة الى فلسطين ، فهي حرة وهم أحرار بأراضيهم، وهي معه بأنه ليس لليهود الحق في استيطان فلسطين، بل عليهم أن يسعوا الى كسب قلوب العرب والعيش معهم بسلام ، فالله خلق نفسه، خلق كلا القلبين العربي واليهودي من طين واحد ، ولم يطلب منهما زرع الكره والعداوة والحقد فيما بينهما))¹ .

فالراوي العليم يحاول ان يقدم رؤية الشخصية من خلال اللغة المؤسلة التي يمتزج فيها صوت الراوي مع لغة الشخصية ، ليؤكد مدى التطابق بين وجهة نظر الراوي ووجهة نظر الشخصية لاسيما الايديولوجي والتعبيري .

فعلى الرغم من يهوديتها الا انها كانت ترفض العداة والكرهية للإسلام وقد تبنى الراوي وجهة نظرها ومخططها السلمي في التعايش واحترام خصوصية الآخر .

فهي كشخصية يهودية ترى أن ((نداء حكومتها من اجل الوطن القومي لليهود في فلسطين لا يستهويها كثيرا، فاليهود المولدون في بريطانيا بريطانيون بالدقة تماما ولا يوجد اي عنصرية بحقهم، فلماذا لا يتشبهون بشعوب الارض الاخرى ويتخذون وطنهم لذلك البلد الذي يولدون فيه ويستترقون))² .

¹ رواية احببت يهودية ، وليد اسامة خليل، الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت ، ط1 ، 2014 : 41

² الرواية : 41

يبدو من خلال لغة السرد أن الراوي منحاز إلى شخصية مريم ومتفاعل معها وكأنه يريد اقناع المتلقي باختلافها من حيث امتعاضها ومقتها للعنصرية بين الشعوب، الى جانب ذلك يحاول الراوي ان يقارن بين يهود بريطانيا وبين يهود فلسطين مبينا ميزة اليهود البريطانيون لاسيما المولدون فيها، كل ذلك ليوضح مدى حريتها وتمتعها بالحس الثقافي .

أما شخصية معين الذي يدرك إنسانية مريم وانوثتها وتكوينها الثقافي ومشاعرها الصادقة معه ينسف صورة الشرقي الذي تتوجس منه المرأة الغربية ،وينسف صورة الشرقي الراض للأخر، فلم تشكل ديانتها عائقا في حبه لها وفي اكتشاف صفاء نفسها ونقاء سريرتها، فالراوي حاول العزف على وترين اولهما تشخيص التباين الحضاري والديني بين الغرب والعرب وبين الاسلام واليهود ووتر اخر راهن فيه الراوي على امتحان قدرة الرجل الشرقي على استيعاب الاخر واقناع المتلقي بذلك .

هذه العلاقة التي تعد علاقة إشكالية إذا ما خرجت عن دائرة التفكير الفردي إلى المحيط المجتمعي ((حتى ولو صدق بأن ما حدث حدث رغماً عنهما ، فكيف ينسى بأنها من سلالة اليهود الذين طردوهم من أراضيهم ؟ وكيف سيكون ردة فعل والده وأخيه على هذه العلاقة ؟؟ ولكنه المخطئ منذ البداية لأنه لم يسألها عن جنسيتها لاعتقاده بأنها عربية بسبب اسمها))¹ .

إذن فهو شخصية تتنازع في داخله مشاعر الشتات لاسيما من حيث رفض وقبول الآخر ، هذا الشتات الذي ولد قناعة بصعوبة تقبل فكرة حبه من يهودية ربما لارتباط هذا الرفض بالصراع التاريخي الذي أدى الى طردهم من بلادهم ، او لصعوبة اقناع المجتمع ممثلا بوالده واخيه، وكل منهما يحمل رأيا مغايرا عن الاخر .

فوالد معين شخصية واعية تمثل المنظور الايجابي المتسامح ، فبعد علمه بان المرأة التي ستكون زوجة ابنه يهودية ((كان عقله وقلبه متضايقين في البداية ، ثم تناسى ضيقه وتذكر ان نبيه محمد صل الله عليه وسلم تزوج من يهودية ، وان دينه لا يتخذ مواقف مسبقة ضد احد ، ولا يعادي أحدا مجرد انه يخالفه في جنس أو لون أو دين أو اعتقاد ، إنه يعادي الظلم والفساد والاعتداء على حقوق الاخرين وكل من يدعو إلى شيء من ذلك يعاديه الإسلام ، ثم تذكر زوجته الانجليزية المسيحية ، إنها أعظم حب باق للابد في حياته ، ولو قابل جميع النساء ووجد فيهن صفات خرافية فلا احد يشبه زوجته))² .

هنا أيضا يتبنى الراوي لغة الشخصية الأب الذي يحمل أيديولوجيا الشخصية في إيمانه بوجود نقاط التقاء وان الاديان السماوية بما فيها الدين الاسلامي يثبون على السلام والتسامح ولا يجرّم الزواج من كتابية، فخصوصية كل دين ماثلة ومقدسة ، وكأنه بموقفه هذا قد اطاق اللثام عن اي عوائق نفسية واجتماعية تحول دون اقتراحهما

وشخصية الاب هي الاخرى عاشت تجربة الزواج من ديانة اخرى، وكان واقع الحياة بينهم قائم على تقدير واحترام ((ديانة بعضهما ومتفاهمين في عدم التحدث بأي كلمة تجرح اي ديانة في هذا العالم))³ .

فزواج الاب المسلم من مسيحية يعد تحديا لما يسود المجتمع من رفض وصراعات ازلية بين الاديان ، ولعل نجاح هذه العلاقة كان قائما على احترام خصوصية كل دين .

ويظهر المستوى الثقافي لشخصية معين من خلال حوار مع اخيه الراض لزوجته بسبب ديانة الفتاة التي احبها ومحاوله معين اقناعه بأن الاسلام دين سلام وتسامح ، وهذا ما سنتطرق إليه في القسم الآخر ضمن الحوار المتطرف .

¹ الرواية : 53

² الرواية : 94

³ الرواية : 126-127

2- الحوار المتطرف وصراع الحضارات

جسدت الرواية بعض المواقف المتطرفة التي تعكس ما يسمى بصراع الحضارات واعني بذلك ما يحاول الفكر الغربي بثه لاسيما اليهود وهو اقحام الصراع في الفكر الديني والفلسفي مما جعله جزء من حضارتهم وتكمن الفكرة في عداؤهم ورفضهم للمسلمين من حيث السيطرة والنفوذ في مقابل التوسع الغربي، اي أنهم حاولوا اثبات ان العالم عبارة عن قطبين وصراع قائم بين الشرق والغرب، فمثلا نجد موقف اخيها من زوجها من عربي مسلم موقفا معاديا ورافضا لأي شكل من اشكال التقبل: ((قال اخوها وهو في قمة الغضب:

- لن تتزوجيه، هو عربي متخلف، غير متحضر من بقايا اشخاص متطرفين وارهابين وقتلة ، هذا عار عليك وعلينا ، أنا اعلم بأنك قوية ، كيف تتزوجين عن عربي ضعيف ، ألا تعلمي بأن معظم الدول العربية تعتمد على الغرب في الحصول على الكثير من المنتجات الضرورية والاجهزة والمساعدات المالية والدفاعية والتكنولوجية ، وأن الغرب يحمي العرب من بعضهم البعض ، ولولا ذلك لكانت بين العرب حروب لا تنتهي، نحن اليهود متفوقون على العرب في القدرة على التنظيم وفي التفكير العلمي ، مقابل بدائية الحال العلمية والصناعية والتقنية عند العرب)) .

على مستوى لغة الشخصية نجد أن مفردات الحوار تعكس دلالات التحقير والدونية ووجهة النظر العدائية وصراع الحضارات بين الغرب والعرب، وهذا يذكرنا بقول ادوارد سعيد في كتابه الاستشراق: أن المجتمعات المتخلفة والمتقدمة تعرف نفسها من خلال التصور السلبي لهوياته¹، بمعنى ان المجتمعات تميل الى النظر الى نفسها من خلال ما يمثل نقيضها، لذا يوسم المجتمع المناقض بالدونية ويتعامل معه على انه مصدر تهديد وارهاب ، وهي صورة نمطية لازمت رؤية الغرب العرب منذ القدم ولا زالت تحكم العالم .

هذه التفرقة تعيد مبدأ الانقسام الثنائي الموروث عن الفلسفة الأرسطية ولم يقتصر هذا على الموروث الفكري في تشكيل السياسة الغربية فحسب بل على الوعي الفكري للغربيين ايضا . هذه الشخصية نموذج للشخصية اليهودية التي آثرت العنصرية بحجة المحافظة على نقاء الدم والنوع وشعب الله المختار، وحرصهم جيلا بعد جيل على عدم الاختلاط بالشعوب الأخرى ، فكرته الاساسية تقوم على رفض الآخر ، إذ يصفون من لا ينتمي لليهودية بأبشع الأوصاف .

وعلى الرغم من رفض مريم لهذه الفكرة وحثه على عدم الحكم ((على البشر بأديانهم واعراقهم والوانهم)) وأن يكف عن ((هذه الاتهامات والحقد المتبادل بين العرب واليهود، لماذا لا تعيش في سلام؟)) يبقى مُصر على أن هذه الفكرة ستبقى حتى نهاية العالم و((أن العرب هم مصدر الفقر والانانية والانتهازية والفساد المالي والتعصب الديني والمذهبي والعرفي، والعيش في سجن الماضي، والتحدث عن حضارتهم التي كانت عظيمة في السابق، والهروب من مواجهة مسؤوليات الحاضر والمستقبل، ألا تعلمين بأن هناك أكثر من خمسين مليون عربي هاجروا من بلاد العرب بسبب الفقر الى الغرب.... أن الشعب العربي ملئ بالنكسات والثورات وخيبات الامل ، ضعف ما بعده ضعف ، فلماذا تريدان من عربي تحملين ابناً من صلبه يخرج الى الدنيا وهو يحمل الجنسية العربية)) .

¹ ينظر الاستشراق ، المفاهيم الغربية للشرق ، ادوارد سعيد ، ترجمة : محمد عناني ، دار رؤية للنشر والتوزيع - القاهرة ، ط1 ، 2006 م : 111

يعكس الحوار هنا وجهة نظر تعبيرية لما يحاول الغرب تصديره وتغذيته باستمرار تحت ما يسمى بالصراع الحضاري أو الصراع الثقافي وهذا ما انتج مفهوم (الارهاب) وهو تيار يحاول الغاء الآخر، ولعل الكثير من الأوربيين يربطون بين العرب والارهاب اذ يرون ان التهديد العربي ارتبط بالتطرف الديني، وبالتأكيد ان هذا ناتج عن سوء فهم الآخر بشكل دقيق وموضوعي ومعرفة الأنا بداية قبل محاولة الآخر، فكلاهما يعتقد أنه يفهم الآخر بناء على ما يتوهمه خطأً عليه فالغرب وضع الاسلام والمسلمين في قالب مصنوع سلفاً اسمه الارهاب¹.

هذه الفكر العدائية للعرب في مقابل عداء فئات أخرى عربية للغرب تمثل وجهات نظر ايديولوجيا تعبيرية تحمل المضمون المتطرف، فموقف شخصية أخ معين الذي يكيف عداؤه للغرب ولليهود خصوصاً بسؤاله : كيف ننسى عذاب الماضي وارض فلسطين التي اغتصبها اليهود ؟ فيجيبه معين :

((نحن في النهاية شعب واحد يسكن كوكبا واحدا ، نحن اسرة بشرية مرتبطة بمصير مشترك مرهونة بأن تكون كنفس واحدة ، واذ حدث عكس ذلك فسيضيع هذا العالم النقي ويتحول الى مستنقع ملئ بالحروب والكراهة ورائحة العنصرية النتنة .
- جميل هذا التغيير، ولكن هل عقلك الباطني سيستقبل احتلال اليهود اليومي لأراضي الفلسطينيين وتهجيرهم الى دول العالم ليعيشوا القهر والظلم .

- ارجو ان لا تخلط بين اليهود والحكومة اليهودية او الكيان الصهيوني، فالحكومة اليهودية مخطئة ومستمرة بالخطأ بقتلها دون رحمة لألاف الفلسطينيين وتشريدهم ، ولكن ما ذنب الشعب اليهودي في كل هذه الامور))².

يقدم الراوي الحوار المباشر الذي يعكس وجهات نظر متضادة بين التسامح والتطرف ، فشخصية معين وعلى المستوى التعبيري يحاول ان يتبنى صورة مشرقة للشخصية المسلمة التي تجادل بما هو احسن ليقنع أخاه بوجود ارضية مشتركة بين الاديان عموماً ، وحثه على ترك التعصب والخروج من مأزق التناحر الديني ودفعه الى فهم الاخر فهما صحيحا وعدم التعميم والتعامل مع الانسانية جمعاء بسلام فما تصنعه الحكومات لا يقع ذنبه على الشعوب .

في مقابل هذا الرأي نجد رأي الاخ حامل الفكر العدائي ، فهو يرى ان الغرب صورة لليهود الصهاينة ، وينصب نفسه بمعية الجماعات المتطرفة حاكماً يبيع لنفسه القتل وارهاب الناس ، دون الاكتراث بمصائر الابرياء ، كل ذلك بحجة حماية الاسلام من الضياع واذا به يشوه الاسلام ، ليشكل صورة نمطية لما يتصوره الغرب عن الاسلام .

هذه المواجهة تبين اثر الحوار في تبادل الافكار وتغيير القناعات لاسيما اذا كان الحوار متمكناً من ادواته .

وبعد ان يخبره اخوه بأن الاسلام في خطر وانه معرض لنهاية اليمه إذا لم نجاهد في ابقائه، يجيبه معين ((اذاً كيف بقي كل هذه القرون الطويلة ، كل فترة كان فيها ظالمين قتلوا العلماء وتوجهوا الى ملذاتهم ضارين بعرض الحائط كل قيم الاسلام . ومع ذلك بقي ديننا شامخاً ومرتفعاً ، ولكنه الان في قلوبنا وليس في افعالنا ، ولو طبقنا جزءاً بسيطاً منه في كل تصرفاتنا لأصبحنا أرقى وافضل ، اسأل نفسك هل تجاهد من اجل دينك ؟

- نعم وشرارة الغضب التي اشعلتها دول الغرب بسبب الدكتاتوريات والظلم للعالم العربي بالتحديد .

- اذا كان قتالك من اجل الدين ، فمع من تحارب ؟ ومن أجل ماذا؟

¹ ينظر : الاسلام والحدائث والانسحاب الثاني من مواجهة العصر ، منعم سري ، دار الاهلية للنشر -

عمان ، 2010 : 70

² الرواية : 95

- أحارب مع المسلمين الصادقين مع انفسهم ومن اجل اظهار الاسلام مرة اخرى .
 - وهل الاسلام مخفي لتظهره !! الاسلام سيبقى ظاهرا الى يوم القيامة ، دعني أسألك بعض الاسئلة يا عزت : لو جاء اليك رجل اجنبي ، وقال لك : ان لديه دقيقة من الزمن ، ويريد ان يفهم فيها الاسلام ، فماذا ستفعل معه ؟؟
 - مستحيل، لا بد له ان يدرس الحديث وتفسير القران وامور كثيرة لا تعد ولا تحصى .
 - لا شيء مستحيل ، اخبره بأن الاسلام هو الاعتراف بوجود إله واحد لا شريك له هو الله، وكذلك الايمان بجميع الانبياء والرسل الذين ارسلوا الى البشرية قبل رسول الاسلام محمد، وأن الاسلام هو دين الحب والسلام وهو ينهي عن الكره والحقد والبغضاء والمنكر.
 - لقد جعلت الأمر بسيطا جدا .
 - لماذا نعقد الامور، ولماذا نجعل ديننا مليئا بالظلام والعقد ، هل قرأت بسلاسة وسهولة كتاب "عظمة الاسلام" ، للمؤلف الفرنسي "ميشال أورسيل" والذي يردّ فيه على بعض المستشرقين الذين يشككون في حقيقة الرسالة المحمدية تحت وطأة الخوف من الاسلام))¹ .
- هنا الحوار تحول الى جدال بين الاخوين حول اقتناع احدهما الآخر بين قبول ورفض الاخر، ويوضح قضايا عملية وواقعية تضع الحلول للتفرقة والعنصرية، إذ نجد اسئلة وردود شخصية معين تعكس مواقف دفاعية عن الاسلام في بيان موقف الدعوة المحمدية من علاقة المسلمين بغير المسلمين واحترام دياناتهم ومعتقداتهم وطقوسهم وثقافتهم، وأن يكون حسن السلوك والمعاملة اساس الخلق الاسلامي لا أن يكون شعارات فقط ، لنقل صورة ايجابية للعالم، ورد الشبهات التي وضعها المستشرقون المشككة في رسالة الاسلام.
- فشخصية معين حملت لواء الدفاع عن الدين الاسلامي بوعي وتدبر وبأسلوب حضاري يعكس ثقافته وعمق فكره لاسيما في بيان حقيقة الدعوة الاسلامية وما يجب ان يتحلى به المسلم ليكون صورة ايجابية تخلق التأثير في الاديان والثقافات الاخرى ، حتى أنه يوظف المرجعيات الثقافية في تأكيد قضية رد الشبهات عن الاسلام، إذ يعرض جهود الكاتب الفرنسي (ميشال أورسيل) لاسيما في كتابه (عظمة الاسلام) وكيف رد على زيف بعض اراء المستشرقين التي تطعن وتشكك بالدين الاسلامي .
- فكما هو واضح فان مستويات وجهة النظر التعبيرية للشخصيات المتحاوره تختلف بناء على اختلاف ايدولوجيتها إذ إن الايدولوجيا في الرواية تتصل ((بصراع الابطال بينما تبقى الرواية كأيدولوجيا تعبيرا عن تصورات الكاتب بواسطة تلك الايدولوجيا المتصارعة نفسها))²
- فالروائي استطاع ان يجعل الرواية حلبة لصراع الافكار ، تنتصر فيها لغة الحب والتسامح على التطرف والعنصرية .

الخاتمة

بعد تلك الوقفة ازاء حوار الاديان في رواية (احببت يهودية) تأكدت بعض الفناعات التي ذكرتها في السطور الاولى بان حوار الاديان موضوعا اشكاليا من حيث تأثير المهيمنات التاريخية على العقل الجمعي للشعوب ، غير آبهين بما تدعو له دياناتهم .

¹ الرواية : 130

² النقد الروائي والايدولوجيا - من سوسيولوجيا الرواية الى سوسيولوجيا النص الروائي ، حميد لحمداني ، المركز الثقافي العربي - بيروت ، ط 1 ، 1990م : 199

فالمجتمع بصورة عامة له مواقف مختلفة منها رافض لكل مختلف ومتشبهت بالعنصرية وقسم اخر يحاول ان يتمسك بتعاليم الدين جاعلاً منه مسار حياة وسلوك لإقناع الآخر بقيمته وتأثيره ، وآخر متأرجح بين الرفض والقبول . فالرواية من ناحية الموضوع حاولت تأكيد أهمية الحوار والبحث عن مشتركات تبيح التعايش بسلام مع الالتزام بتعاليم كل دين واحترامه وعدم تغييب واقصاء الآخر والانتقاص منه . وعدم الخلط بين الدين والخلافات السياسية، وجعل الانسانية والحب هي الفضاء الذي يجمع فئات البشر . حاول الراوي ان يبيث ايدولوجياته الخاصة على لسان شخصياته الايجابية مؤكدا ان لكل دين اتباع ينظرون للحياة نظرة ايجابية مسالمة ومنهم من ينظرون للحياة نظرة سلبية تبحث عن السيادة واقصاء الآخر بشتى الطرق . وعلى المستوى الفني فان الرواية جاءت بنوعين من الحوار منه الحوار المباشر الذي سمح فيه الراوي للشخصيات أن تعرب عن مكنوناتها وايدولوجيتها بالتوافق مع بناء الشخصية، ومنه حوار غير مباشر مؤسلب تبنى فيه الراوي وجهة نظر الشخصية تارة من اجل التلخيص وتارة لأهمية المعروض او لربما حمل وجهة نظر الكاتب فجاء مهمنا .

المصادر

- 1- الاستشراق ، المفاهيم الغربية للشرق ، ادوارد سعيد ، ترجمة : محمد عناني ، دار رؤية للنشر والتوزيع - القاهرة ، ط 1 ، 2006 م .
- 2- الاسلام والحداثة والانسحاب الثاني من مواجهة العصر ، منعم سري ، دار الاهلية للنشر - عمان ، 2010 م .
- 3- الحوار الاسلامي المسيحي ، الفرص والتحديات ، يوسف الحسن ، منشورات المجمع الثقافي - ابو ظبي ، ط 1 ، 1997 م .
- 4- الدين والحاجة الى التمسك الاجتماعي - دور الرمز في الاديان عموما ، علي ليلة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، 2012، مج 4:51
- 5- رواية احببت يهودية ، وليد اسامة خليل، الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت ، ط 1 ، 2014 .
- 6- القاموس المحيط ، الفيروز ابادي ، دار الحديث القاهرة ، 2013 م .
- 7- مدخل الى نظرية النقد الثقافي المقارن ، حنفاوي بعلي ، منشورات الاختلاف - الجزائر، ط 1 ، 2007 م : 238
- 8- معجم مقاييس اللغة ، احمد ابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر - بيروت ، ط 1 ، 1979م .
- 9- مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة ، د. مصطفى القبايح ، دار ما بعد الحداثة - فاس 2006م .
- 10- الندوة العالمية للشباب الاسلامي في اصول الحوار ، دار التوزيع والنشر الاسلامية - مصر ، 1998 م .
- 11- النقد الروائي والايدولوجيا - من سوسيولوجيا الرواية الى سوسيولوجيا النص الروائي ، حميد حمداني ، المركز الثقافي العربي - بيروت ، ط 1 ، 1990م : 199

المواقع الالكترونية

www.kaiclid.org

المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحديات تمكينها اقتصادياً

وفاء هاني عبد القادر بني ملحم

روان علي أحمد القضاة

ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية/ جامعة اليرموك

ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية/ جامعة اليرموك

Wafaamelhem84@gmail.com

Alqudah_adm@yahoo.com

00962776768844

00962779596048

ملخص

أصبح موضوع تمكين المرأة من القضايا الضارمة حول العالم في القرن الواحد والعشرون، فالمرأة نصف المجتمع وتمكينها وإشراكها في التنمية الاقتصادية يساهم في نهضة المجتمع، كما وأن تمكين المرأة اقتصادياً أصبح عنصراً أساسياً لدفع عجلة التنمية المجتمعية، فوجد المرأة قد أصبحت تشارك الرجل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة القطاعات الأخرى، وذلك بعد عقد عدة مؤتمرات عالمية ودولية أوصت بضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وضرورة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، فالتمكين هو كل ما يطور المرأة وينمي قدرتها ووعيها وفهمها، فجاءت هذه الدراسة للإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو: ما المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحديات تمكينها اقتصادياً؟

وتأتي أهمية الدراسة النظرية في بيان دور المرأة الفاعل لنهضة المجتمع بما في ذلك المجال الاقتصادي، وإبراز المعوقات التي تواجهها أثناء عملها وتحديات تمكينها اقتصادياً لمحاولة إيجاد حلول لها، أما أهمية الدراسة التطبيقية فتأتي في وضع حلول للمعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتمكينها اقتصادياً. حيث تستهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتمكين الاقتصادي، وتبسيط الضوء على تجارب النساء العاملات في الأردن، وبيان أبرز المعوقات التي تواجههن خلال عملهن وتحديات تمكينهن اقتصادياً، وتقديم حلول مقترحة لمعالجة هذه المعوقات. ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد إلى الأدبيات النظرية السابقة، وبالاعتماد على أداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وسيتم تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق أداة الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. أما بالنسبة لحدود الدراسة فتشتمل على: الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمنية من 2010 - 2020، والحدود المكانية: تتمثل في المملكة الأردنية الهاشمية.

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وكما يلي:

مقدمة وتشتمل على: مشكلة الدراسة وأسئلتها، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، منهجية الدراسة، حدود الدراسة،

الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بالتمكين والتمكين الاقتصادي، أهدافه، مزاياه، معوقاته

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحديات تمكينها اقتصادياً

المبحث الثالث: الحلول المقترحة للمعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحديات تمكينها اقتصادياً

الكلمات المفتاحية: معوقات، المرأة، التمكين، التمكين الاقتصادي، الأردن

Obstacles Facing Jordanian Woman and Limiting her Economic Empowerment

Abstract

The issue of woman empowerment has been one of the urgent topics in the 21st century. Woman represents 50% of the whole society, and her empowerment and engagement in the economic development contributes in the social progress. Furthermore, woman empowerment is now a key element to boost the social development. Woman nowadays participates man in all political, economic and social domains after the organization of several international and national conferences recommending the need for achieving equity between men and women and the need eliminate all forms of women abuse. Empowerment is any domain able to develop women, promote her abilities, awareness and understanding. Based on this, this study addresses the following question: What are the obstacles facing Jordanian woman and limiting her economic empowerment?

The theoretical significance of this study stems from its attempt to identify the role of women in social progress, including the economic domain and clarify the most important obstacles faced by women in the workplace and limit her economic empowerment to find out solutions for them. As the practical significance of the study, it is based on the fact that this study suggest some solutions for the obstacles facing the Jordanian woman and economically empowering her. This study aims to define the concept of economic empowerment; to shed light on some of the Jordanian working women experiences; identify some of the most important challenges while working and limit their economic empowerment. To achieve these objectives, the descriptive analytical design was employed based on related literature and previous studies and by using a questionnaire as the main instrument for data collection. The results will be collected via the questionnaire and then analyzed using SPSS. As for limitations of the study, these were that this study will be limited 20 (2010-2020) time period and that this study is confined to Jordan.

The study will be divided into an introduction and three sections as follows:

Introduction: This includes the problem and questions of the study, the significance of the study, its objectives, design, limitations and previous studies.

First Section: Definition of empowerment in general and economic empowerment in particular, its objectives, advantages and limitations.

Second Section: Obstacles facing Jordanian woman and limit her economic empowerment.

Third Section: Suggested solutions for the obstacles facing Jordanian woman and limit her economic empowerment.

Key Words: Obstacles, Woman, Empowerment, Economic Empowerment, Jordan.

المقدمة:

ظهر مفهوم التمكين في نهاية تسعينات القرن العشرين، وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات ويعد أكثر المفاهيم اعترافاً بدور المرأة الفاعل في عملية التنمية، كما أن تمكين المرأة يعد مؤشراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيقها جميع دول العالم، فلا بد لنا اليوم في عصر أصبح فيه التواصل هو السمة الأساسية، أن نعمل على تأصيل ثقافة المشاركة والتكافل بين المرأة والرجل، وذلك بتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة والاستفادة من الاستثمارات في مجال التعليم والصحة وخلق فرص العمل.

حيث أصبح مفهوم تمكين المرأة مفهوماً شائعاً دالاً على تطور المجتمعات وإعطاء المرأة حقها في ممارسة دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ولكن من المؤسف ما يحدث الآن في بعض الدول الذي أصبح دور المرأة مقتصرًا على العمل داخل المنزل ومقروناً بتربية الأبناء، كما أننا نشهد في بعض الدول أنه يتم استخدام المرأة لأخذ القروض من جهات معينة، بحيث تصبح من الغارمات وليس لها حولاً ولا قوة لسداد هذا الغرم.

لذا جاءت هذه الدراسة لبيان المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحّد من تمكينها اقتصادياً.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبح موضوع تمكين المرأة من القضايا الضارمة حول العالم في القرن الواحد والعشرون، فالمرأة نصف المجتمع وتمكينها وإشراكها في التنمية الاقتصادية يساهم في نهضة المجتمع، كما وأن تمكين المرأة اقتصادياً أصبح عنصراً أساسياً لدفع عجلة التنمية المجتمعية، فوجد المرأة قد أصبحت تشارك الرجل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة القطاعات الأخرى، وذلك بعد عقد عدة مؤتمرات عالمية ودولية أوصت بضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وضرورة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، فالتمكين هو كل ما يطور المرأة وينمي قدرتها ووعيها وفهمها، فجاءت هذه الدراسة للإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو: ما المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحّد من تمكينها اقتصادياً؟ ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة، وهي:

1. ما هو التمكين؟ وما هو التمكين الاقتصادي؟
2. هل هناك معوقات اجتماعية أو مادية تحّد من تمكين المرأة اقتصادياً؟
3. ما دور المجتمع في تمكين المرأة الأردنية اقتصادياً؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الأهمية النظرية: حيث تتمثل في بيان دور المرأة الفاعل لنهضة المجتمع بما في ذلك المجال الاقتصادي، وإبراز المعوقات التي تواجهها أثناء عملها وتحّد من تمكينها اقتصادياً لمحاولة إيجاد حلول لها.
- الأهمية التطبيقية: تأتي في وضع حلول للمعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتمكينها اقتصادياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بالتمكين الاقتصادي.
2. تسليط الضوء على تجارب النساء العاملات في الأردن، ودور المجتمع في تمكين المرأة الأردنية اقتصادياً.
3. بيان أبرز المعوقات التي تواجههن خلال عملهن وتحد من تمكينهن اقتصادياً.
4. تقديم حلول مقترحة لمعالجة هذه المعوقات.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد إلى الأدبيات النظرية السابقة، وبالاعتماد على أداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وتم تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق أداة الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

حدود الدراسة:

فتشتمل على:

- الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمنية من 2010 - 2020.
- الحدود المكانية: تتمثل في المملكة الأردنية الهاشمية.

فرضية الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسط تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً تعزى للمتغيرات الآتية: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، والقطاع الذي تنتمي له.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع عمل المرأة والمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً وجد أن هناك بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي بعض منها:

1. دراسة الكعبي (2020)، بعنوان: (تمكين المرأة الفرص والتحديات).

هدفت الدراسة إلى استعراض فرص تمكين المرأة وأهم التحديات التي تواجهها واقتصرت الدراسة على مختلف التحديات التي تواجه المرأة (على مستوى النساء حصراً) وليس على مستوى المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ان التمكين له بعدان الأول داخلي وهو التمكين الذاتي أو النفسي والثاني خارجي يشمل أنواع متعددة من التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والتربوي والبيئي والصحي وأن كلا البعدين يتطلبان تدخلاً خارجياً لمساعدة المرأة بشرط توفر الرغبة الكاملة لديها للقيام بذلك. كما توصلت الدراسة إلى وجود جملة من الحواجز النفسية التي تعمل على خلق العوائق أمام تمكين المرأة قسم منها يتعلق بالمرأة نفسها كالخوف وعدم الاستقرار وانخفاض تقدير الذات ونقص الثقة بالنفس والخوف من الفشل، أما القسم الآخر فهي معوقات تتعلق بالمنظمات التي تعمل بها المرأة منها: نقص المعلومات ونقص الاستقلالية في اتخاذ القرارات ونقص الاستقلالية في إنجاز العمل والضغط المتعلقة بالعمل.

2. دراسة النعيمي والزركوش (2018) بعنوان: "معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية والتعرف على درجة المعوقات من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي في محافظة ديالى، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحثان إلى أن المرأة تتمتع بعاطفة قوية تتحكم بها وهذا يعد معوقاً كبيراً يقف أمامها ويحول دون تمكينها اقتصادياً، كما أن وجود نظرة تقليدية لعمل المرأة يقف عائقاً أمام عملها وتمكينها اقتصادياً. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة توفير حافز مادي أو معنوي للمرأة غير العالوة لرفع مستواها في العمل، وضرورة التخطيط لإشراك المرأة في التنمية على المدى القريب والبعيد، كما وأوصت بضرورة توافر برامج تدريبية تستهدف تطوير القدرات القيادية للمرأة مما يعزز فرص تمكينها وتحملها المسؤوليات الإدارية.

3. دراسة كازوز (2016)، بعنوان: (معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا).

هدفت الدراسة إلى بيان حال المرأة اقتصادياً في ليبيا وتسهيل الضوء على أهم المعوقات التي تعترض تمكينها وإيجاد حلول واضحة تمكن المرأة من النشاط الاقتصادي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات باتباع استراتيجية دراسة الحالة وبالاعتماد على المقابلة والاستبيان لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة ودرجة تمكينها هو نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة وعدم تقدير أهمية دورها في المشاركة الاقتصادية واعتبار أن دورها الطبيعي يقتصر على المشاركة في أعمال هي امتداد لدورها الأسري، ونقص الخبرة لدى النساء مما يجعلهن غير قادرات على المنافسة، و عدم توفر وسائل النقل العام والبنية التحتية الجيدة مما يشكل حائلاً دون وصول المرأة إلى عملها، كما ان تدهور الوضع الأمني نتيجة الأحوال السياسية الغير مستقرة له أثر كبير في نقص مشاركة المرأة الاقتصادية وظهور البطالة.

4. دراسة الكوح (2016)، بعنوان (معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسولوجي).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تحد من تمكين المرأة العربية وسبل تجاوزها وذلك بتسليط الضوء على أهمية عملية تمكين المرأة في المجتمع كما تم توضيح دور مؤسسات المجتمع كافة في تفعيل هذا التمكين وكيفية خلق البيئة الاجتماعية التي تجعل من ثقافة المجتمع حاضنة لذلك.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وكما يلي:

مقدمة وتشتمل على: مشكلة الدراسة واسئلتها، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، منهجية الدراسة، حدود الدراسة،

الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بالتمكين والتمكين الاقتصادي، أهدافه، مزاياه، مؤشرات، ومعوقاته

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصادياً

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الرابع: الحلول المقترحة للمعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصادياً

المبحث الأول

التعريف بالتمكين والتمكين الاقتصادي للمرأة، أهدافه، مزاياه، مؤشرات

حاولنا في هذا المبحث تسليط الضوء على التمكين والتمكين الاقتصادي من حيث المفهوم والأهداف والمزايا والمعوقات التي تقف عائقاً أمام تحقيق التمكين الاقتصادي، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التمكين والتمكين الاقتصادي للمرأة

الفرع الأول: مفهوم بالتمكين:

لغةً: مصدر من الفعل مَكَّن، أي مكن الشيء قوي ومتن ورسخ واطمأن فهو ماكن (الراغب الاصفهاني، (د. ت)، ص471).

اصطلاحاً: هو حدث اجتماعي يهدف إلى حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فردياً وجماعياً وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة (قحطاني، 2016، ص121).

أما تمكين المرأة: هو شعور المرأة بقيمتها وممارسة حقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه، وقدرتها على التأثير في المجتمع لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر وطنية وعملية (كازوز، (د. ت)، ص44).

الفرع الثاني: التعريف بالتمكين الاقتصادي للمرأة:

هو منح المرأة القدرة على إدارة موارد الأسرة الاقتصادية ومشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية ومنحها الفرصة للعمل ومشاركة الرجل في ذلك مما يعزز استقلاليتها مادياً.

وقد عرف التمكين الاقتصادي من قبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأنه: "أمكانية نفاذ الأفراد رجالاً ونساءً، إلى الأسواق وتوفير سبل حصولهم على الموارد المختلفة والائتمان المصرفي" (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2004).

المطلب الثاني: أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة ومزاياه ومؤشرات

الفرع الأول: أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة

أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة (الدراعمة، 2014، ص15-16):

1. إكساب المرأة القدرة على اكتشاف ذاتها وما تمتلك من قدرات ومهارات.
2. زيادة الخيارات المتاحة أمامها.
3. تحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات المرأة.
4. زيادة ثقة المرأة وزيادة استقلاليتها.
5. جعل المرأة تستخدم قدرتها المكثفة للعمل مع الآخرين من أجل إحداث التغيير.

الفرع الثاني: مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة (مروان، 2020):

1. الاهتمام بتدريب المرأة وتطويرها مهنيًا.
2. تنفيذ وتطوير المشاريع وسلاسل التوريدات وسياسات التسويق التي تُمكن المرأة.

3. إنشاء قيادة مؤسسية رفيعة المستوى تهدف إلى المساواة بين الجنسين.
 4. تحقيق المساواة والعدل وعدم التمييز في المعاملة بين الرجال والنساء، واحترامهم جميعهم ودعم حقوقهم.
 5. ضمان صحة وسلامة جميع العاملين سواء الرجال أو النساء، وتحقيق رفاهيتهم.
 6. الاهتمام بالمبادرات المجتمعية بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين.
- الفرع الثالث: مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة (القحطاني، 2016، ص121؛ O'neil, Domingo & Valters, 2014, p 11).

1. التغير في نسبة معدلات التوظيف.
2. مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال.
3. الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال.
4. النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.
5. النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.
6. مؤشرات مستويات محو الأمية، وعدد الفتيات والنساء المتعلّقات.
7. التخلص من القيود التي يتم فرضها على حركة المرأة، والقوانين الموضوعية بحيث تُراعى الاعتبارات الجنسية، وعمالة المرأة خارج منزلها، وعضويتها للمنظمات المدنية، وأنماط الملكية، ومستوى ثقة المرأة بنفسها.
8. عدد النساء اللواتي يستطعن تولّي المناصب القيادية أو المناصب العامة.
9. النسبة المئوية للملكية.
10. حرية اتخاذ القرار وحرية الحركة داخليا وخارجيا مقارنة مع الرجال.

المبحث الثاني

المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصادياً

تُعرف المعوقات بأنها: شيء يكتنفه غموض ووضع صعب يحول دون تحديد الأهداف وتنفيذها بكفاءة وفاعلية، حيث تعمل على إحداث فجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي (سميره، 2015، ص29). أي أن العائق يعمل على إحداث خلل أثناء تنفيذ شيء ما، وبما أننا نتحدث هنا عن تمكين المرأة اقتصادياً فعلينا أولاً التعريف بتمكين المرأة ومن ثم التطرق لهذه المعوقات، فتمكين المرأة يعني: إضفاء صفة الابتكار والتحليل للمرأة بحيث تساعد على التأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل، بالإضافة إلى جعلها موضع احترام ولها اسهاماتها في كافة مستويات المجتمع (نجيب، 2011، Vanessa, 1987, p117). أي أن المرأة حتى تتمتع بصفة التمكين يجب أن تتحلى بصفات تساعد على هذا، ومن هذه الصفات الابتكار وقدرتها على التحليل، كما أنها يجب أن تمتلك المهارات والقدرات التي تجعلها ذات أثر في المجتمع الذي تنتمي له. ويمكن للمرأة أن تكتسب هذه الصفات من خلال التعلم والتدريب وتنمية مهاراتها الإبداعية بإخراطها في سوق العمل، وممارسة كافة الأنشطة المجتمعية؛ لتبادل الخبرات مع الآخرين واكتساب خبرات جديدة تساعد على التمكين اقتصادياً؛ وفيما يلي سنستعرض المعوقات التي تحد وتقف أمام اكتساب المرأة هذه الصفات (الكوج، 2016، ص273):

أولاً: المعوقات الاجتماعية

من أبرز المعوقات الاجتماعية التي تحد من تمكين المرأة اقتصادياً هي ثقافة المجتمع الذكوري والسلطة الذكورية، وثقافة العيب وقلة الوعي المجتمعي تجاه دور المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية ونهضة المجتمع، والثقافة الاجتماعية والموروث الفكري أن مكان المرأة وعملها الأصلي هو المنزل والأسرة وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، كما أن سطوة القبيلة والطائفة والعرق في أغلب الشؤون المتعلقة بالمرأة داخل المنظومة الاجتماعية تضعف دور المرأة.

ثانياً: المعوقات المادية

تعتبر الحرية النسبية وسيطرة الأسرة وضعف قدرة المرأة على التصرف بدخلها من المعوقات المادية التي تحد من تمكين المرأة اقتصادياً، بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة لدى المرأة وذلك لتفضيل الرجل عليها، وانخفاض أجور العمل للنساء مقارنة بالأجور التي يحصل عليها الرجال، ووجود الكثير من النساء داخل دائرة الفقر وذلك لأنهن نساء معيلات لأسرهن في ظل غياب دور الرجل الاقتصادي، وضعف دور المؤسسات التمويلية المعنية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعني بإقراض الأسر ودعمها.

ثالثاً: المعوقات البيئية

من المعوقات البيئية التي تحد من تمكين المرأة اقتصادياً ضعف المؤشرات الديموغرافية الخاصة بالمرأة من صحة وتعليم وتدريب، واقتصار الكثير من التخصصات والمهن على الرجال، وضعف المهارات والتدريب والتعليم الذي يمنح للمرأة مقارنة بالرجل، والتمييز بين المرأة والرجل والذي تنص عليه الكثير من القوانين والتشريعات الاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالحقوق، كما ساهم ضعف دور المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية والمنظمات المدنية في الحد من تمكينها.

المبحث الثالث

نتائج الدراسة ومناقشتها

منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاستناد إلى الكتب والأدبيات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة تمت كتابة الإطار النظري، وتم استخدام أداة الدراسة (الاستبانة) لجمع المعلومات اللازمة المتعلقة بموضوع الدراسة، التي تم توزيعها على عينه من النساء الأردنيات العاملات في عدة قطاعات مختلفة، من أجل استنتاج وبيان المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحذ من تمكينها اقتصاديًا، ووضع حلول مناسبة لها.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من النساء الأردنيات العاملات في عدة قطاعات مختلفة، حيث تم توزيع (100) استبانة إلكترونيًا بالطريقة العشوائية على مجموعة من النساء الأردنيات العاملات، وبعد استبعاد الغير مطابق منها بلغت عينة الدراسة (59) امرأة، وفيما يلي نبين خصائص عينة الدراسة.

خصائص عينة الدراسة:

1. متغير القطاع الذي تنتمي له:

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير القطاع

ع الذي تنتمي له كما يظهر في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير القطاع الذي تنتمي له

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
القطاع الذي تنتمي له	التعليمي	26	44.1%
	التجاري	21	35.6%
	الحرف اليدوية	12	20.3%
المجموع		59	100.0

بالنسبة لمتغير القطاع الذي تنتمي له بلغ عدد الإناث العامل في القطاع التعليمي (26) وبنسبة مئوية (44.1%)، وبلغ عددهن في القطاع التجاري (21) وبنسبة مئوية (35.6%)، أما في قطاع الحرف اليدوية فقد بلغ عددهن (12) وبنسبة مئوية (20.3%).

2. متغير المؤهل العملي:

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العملي كما يظهر في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	الثانوية العامة فما دون	7	11.9%
	دبلوم	10	16.9%
	بكالوريوس	34	57.6%
	ماجستير	8	13.6%
	دكتوراه	-	-
المجموع		59	100.0

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي بلغت فئة الثانوية العامة فما دون (7) ونسبة مئوية (11.9%)، وفئة الدبلوم (10) ونسبة مئوية (16.9%)، وفئة البكالوريوس (34) ونسبة مئوية (57.6%)، وفئة الماجستير (8) ونسبة مئوية (13.6%)، أما بالنسبة لفئة الدكتوراه فكانت (0).

2. متغير عدد سنوات الخبرة

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة كما يظهر في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
عدد سنوات الخبرة	1- 5 سنوات	48	81.4%
	6- 10 سنوات	6	10.2%
	11 سنة فأكثر	5	8.5%
المجموع		59	100.0

بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة بلغت الفئة (1- 5) سنوات (48) ونسبة مئوية (81.4%) وهي الفئة الغالبة في

هذه الدراسة، والفئة من (6-10) سنوات (6) ونسبة مئوية (10.2%)، والفئة 11 سنة فأكثر (5) ونسبة مئوية (8.5%).

3. متغير الحالة الاجتماعية

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية كما يظهر في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعية	عزباء	27	45.8%
	متزوجة	24	40.7%
	أرملة	2	3.4%

10.2%	6	مطلقة	
100.0	59	المجموع	

بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية بلغ عدد الإناث العازبات (27) ونسبة مئوية (45.8%)، وبلغ عدد الإناث المتزوجات (24) ونسبة مئوية (40.7%)، كما وبلغ عدد الإناث الأرملة (2) ونسبة مئوية (3.4%)، أما بالنسبة للإناث المطلقات (6) ونسبة مئوية (10.2%).

أداة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث صممت هذه الأداة بهدف قياس مدى تأثير المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية على تمكينها اقتصاديًا، حيث تكونت الاستبانة من (13) فقرة.

تصحيح المقياس:

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (13) فقرة، حيث تم استخدام مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء موافق بشده (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشده (1). وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم.

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
------------	-------	-------	---------------

وتم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج، وتكون من ثلاثة مستويات لتحديد مستوى الإجابة من وجهة نظر

النساء العاملات، وهي على النحو التالي:

منخفضة	من 1- 2.33
متوسطة	من 2.34 - 3.67
مرتفعة	من 3.68 - 5

صدق وثبات أداة الدراسة

تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة من خلال:

الصدق الظاهري:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمختصين في هذا المجال؛ للتأكد من وضوح فقرات الاستبانة وانتماءها لموضوع الدراسة وسلامة الصياغة اللغوية للفقرات وأي ملاحظات يرونها مناسبة، وقد تم الأخذ بأراء المحكمين واعتمادها، وقد تمثلت في إعادة الصياغة لبعض الفقرات بحيث تتناسب مع عينة الدراسة، وبذلك أصبحت الأداة تتكون من (13) فقرة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاختبار حيث طبق على عينة مكونة من (15) امرأة من خارج عينة الدراسة، وبعد ذلك تم احتساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون وبلغ (0.733) ويعد مناسباً لأغراض الدراسة الحالية.

طرق جمع البيانات:**• المصادر الأولية:**

تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تكونت من مجموعة من النساء العاملات في عدة قطاعات مختلفة منها التعليمي والتجاري والحرف اليدوية.

• المصادر الثانوية:

تم الرجوع إلى مجموعة من الكتب والدوريات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل دعم الإطار النظري للدراسة.

إجراءات الدراسة:

1. تم بناء أداة الدراسة (الاستبانة).
2. عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص.
3. تعديل أداة الدراسة وفق آراء المحكمين.
4. تطبيق أداة الدراسة على العينة العشوائية التي تم الحصول عليها إلكترونياً، حيث تم توزيع الاستبيان بشكل الكتروني.
5. جمع الاستبانات، ومن ثم تم تفرغها وعمل المعالجات الإحصائية اللازمة عن طريق استخدام برنامج (SPSS).
6. الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها، والوقوف على المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصادياً، ووضع مجموعة من الحلول لها والتي تقود إلى التخلص من تلك المعوقات أو تخفف منها على أدنى تقدير.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1. القطاع الذي تنتمي له، وله ثلاثة مستويات (التعليمي، التجاري، الحرف اليدوية).
2. المؤهل العلمي؛ وله خمسة مستويات (الثانوية العامة فما دون، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
3. عدد سنوات الخبرة؛ ولها ثلاثة مستويات (1-5 سنوات، و6-10 سنوات، و11 سنة فأكثر).
4. الحالة الاجتماعية؛ ولها أربعة فئات (عزباء، متزوجة، أرملة، مطلقة).

ثانياً: المتغيرات التابعة:

درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة قامت الباحثة باستخدام برنامج SPSS لتحليل أداة الدراسة، وتم استخدام المعالجات

الإحصائية الآتية:

– التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.
- تم حساب ثبات وصدق أداة الدراسة.
- تم حساب تحليل التباين الاحادي والاختبارات البعدية (One Way ANOVA) لإيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي نصه: تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة لكل مجال، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتبة والدرجة لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً

الدرجة	الرتبه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	2	0.84	4.05	يعتبر قلة الوعي المجتمعي وانتشار ثقافة العيب عائقاً أمام عمل المرأة الأردنية.
مرتفعة	3	0.91	3.97	عدم وجود مؤسسات داعمة للمشاريع التي تمتلكها المرأة الأردنية يحد من رغبتها في الانخراط بسوق العمل.
مرتفعة	6	0.97	3.81	عدم القدرة على الموازنة ما بين العمل وتلبية احتياجات المنزل والأسرة.
مرتفعة	7	0.99	3.69	عدم القدرة على تسويق المنتجات مشكله تواجه المرأة الأردنية في عملها.
مرتفعة	1	0.69	4.27	عدم كفاية رأس المال يشكل عقبة أمام استمرارية المرأة في العمل.
مرتفعة	5	0.80	3.86	عدم توفر الخدمات المساندة للمرأة كالحضانات ورياض الاطفال بتكلفه مناسبه.
متوسطة	10	0.95	3.24	تنشئة المرأة الاجتماعية لا تشجع على تمكين المرأة.
مرتفعة	7	0.95	3.69	تركيز اهتمام الجمعيات النسائية على الأعمال التطوعية أكثر من اهتمامها وتركيزها على تأهيل المرأة لتمكينها اقتصادياً.
متوسطة	8	0.95	3.44	وجودنا في مجتمع ذكوري يحد من تمكين المرأة اقتصادياً.
متوسطة	4	1.07	2.92	عدم رغبة المرأة نفسها المشاركة في العملية الانتاجية.
متوسطة	9	1.03	3.39	عدم وجود مقومات لتمكين المرأة اقتصادياً مثل التعليم والتدريب والخبرة والمهارة.
متوسطة	8	1.16	3.54	ضعف تقدير المجتمع لجهود المرأة العاملة.
مرتفعة	4	0.75	3.92	عدم وجود مبادرات تطوعية لتدريب المرأة ل طرح منتجاتها في

				الأسواق المحلية.
مرتفعة	2	0.84	4.05	يعتبر قلة الوعي المجتمعي وانتشار ثقافة العيب عائقاً أمام عمل المرأة الأردنية.
متوسطة	**	0.457	3.677	المجموع

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً جاءت متفاوتة ما بين مرتفعه ومتوسطه، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.27) في حدها الأعلى وكانت لفقرة "عدم كفاية رأس المال يشكل عقبة أمام استمرارية المرأة في العمل"، وبين (2.92) في حدها الأدنى وكانت لفقرة "عدم رغبة المرأة نفسها المشاركة في العملية الانتاجية".

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه :

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($0.05 \leq a$) في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً تعزى لتغير القطاع الذي تنتمي له والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والحالة الاجتماعية؟

(أ) الحالة الاجتماعية

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس أثر الخبرة في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً، والجدول (6) يبين ذلك.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عزباء	1.0757	1.07542
متزوجة	1.3860	1.20665
أرملة	1.1923	1.22402
مطلقة	.6182	1.27685
المجموع	1.1593	1.14763

يبين من الجدول (6) أنه يوجد فروق ظاهرية بين متوسط أداء أفراد العينة على درجة مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً حسب متغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة فيما إذا كانت الفروق الظاهرية في المتوسطات فوقاً ذات دلالة إحصائية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أداء أفراد العينة على مجالات الدراسة، والجدول (7) يبين نتائج هذا التحليل.

الجدول (7) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير سنوات الخبرة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً حسب متغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.181	3	1.060	0.797	0.501
داخل المجموعات	73.208	55	1.331		
الكلية	76.389	58			

يتبين من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ($05,0 \leq a$) في إجابات أفراد عينة الدراسة على اتجاهاتهم نحو درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً حسب متغير الحالة الاجتماعية

(ب) القطاعات

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس أثر الخبرة في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً، والجدول (8) يبين ذلك.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً حسب متغير القطاعات

القطاع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعليمي	1.1321	1.19240
تجاري	1.3221	1.08282
حرف يدوية	.9336	1.21381
المجموع	1.1593	1.14763

يتبين من الجدول (8) أنه يوجد فروق ظاهرية بين متوسط أداء أفراد العينة على درجة مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصادياً حسب متغير القطاعات، ولمعرفة فيما إذا كانت الفروق الظاهرية في المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أداء أفراد العينة على مجالات الدراسة، والجدول (9) يبين نتائج هذا التحليل.

الجدول (9) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير سنوات الخبرة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من

تمكينها اقتصادياً حسب متغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.187	2	.593	0.442	0.645
داخل المجموعات	75.202	56	1.343		
الكلية	76.389	58			

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ($05,0 \leq a$) في إجابات أفراد عينة

الدراسة على اتجاهاتهم نحو درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير القطاعات.

ج) المؤهل العلمي

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس أثر الخبرة في درجة تقدير المرأة

الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي

تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ثانوية عامة	1.1452	1.29325
دبلوم	1.0976	1.14203
بكالوريوس	1.1738	1.09484
ماجستير	1.1875	1.46418
المجموع	1.1593	1.29325

يتبين من الجدول (10) أنه يوجد فروق ظاهرية بين متوسط أداء أفراد العينة على درجة مجال تقدير المرأة الأردنية

للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير المؤهل العلمي، ولمعرفة فيما إذا كانت الفروق الظاهرية في

المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أداء أفراد العينة على مجالات الدراسة، والجدول

(11) يبين نتائج هذا التحليل.

الجدول (11) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير سنوات الخبرة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من

تمكينها اقتصاديًا حسب متغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.053	3	.018	.013	.998
داخل المجموعات	76.336	55	1.388		
الكلية	76.389	58			

يتبين من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ($05,0 \leq \alpha$) في إجابات أفراد عينة

الدراسة على اتجاهاتهم نحو درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير المؤهل

العلمي.

(د) سنوات الخبرة

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس أثر الخبرة في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا، والجدول (12) يبين ذلك.

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- 5 سنوات	.9015	.15038
5- 10 سنوات	1.7350	.36471
11 سنة فأكثر	2.9441	.11761
المجموع	1.1593	.14941

يتبين من الجدول (12) أنه يوجد فروق ظاهرية بين متوسط أداء أفراد العينة على درجة مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير المؤهل العلمي، ولمعرفة فيما إذا كانت الفروق الظاهرية في المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أداء أفراد العينة على مجالات الدراسة، والجدول (13) يبين نتائج هذا التحليل.

الجدول (13) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير سنوات الخبرة على مجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من

تمكينها اقتصاديًا حسب متغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	21.107	2	10.554	10.691	.000
داخل المجموعات	55.282	56	.987		
الكلي	76.389	58			

يتبين من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة $(05,0 \leq a)$ في إجابات أفراد عينة الدراسة على اتجاهاتهم نحو درجة مجالات تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا حسب متغير سنوات الخبرة.

مناقشة النتائج:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: هل هناك معوقات اجتماعية أو مادية تحد من تمكين المرأة اقتصاديًا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة لكل، وفيما يلي مناقشة النتائج المتعلقة بمجال تقدير المرأة الأردنية للمعوقات الاجتماعية أو المادية التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا .

يتبين من الجدول رقم (5) أن فقرة عدم كفاية رأس المال يشكل عقبة أمام استمرارية المرأة في العمل حصل على المرتبة الأولى في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحد من تمكينها اقتصاديًا وهذا يقابل درجة تقدير مرتفعة، وقد يعزى ذلك إلى أن توفر رأس المال الكافي للمرأة يمكنها من بدء مشروعها الذي من خلاله يمكنها إثبات وجودها في المجتمع، بينما

جاءت فقرة "تنشئة المرأة الاجتماعية لا تشجع على تمكين المرأة" في الترتيب الأخير، وقد يعزى ذلك إلى أن هناك قدره على تغيير أنماط التفكير التي ينشأ عليها الفرد عن طريق الوسائل التوعوية والارشادات والتجارب الحيه المتمثله بالمرآه الناجحة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: ما دور المجتمع في تمكين المرأة الأردنية اقتصادياً؟

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($a \leq 0,05$) في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحذ من تمكينها اقتصادياً تعزى لمتغيرات القطاع الذي تنتمي له، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية؟

الحالة الاجتماعية

أشارت النتائج الواردة في جدول (6، 7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحذ من تمكينها اقتصادياً تعزى للحالة الاجتماعية، وقد يعزى ذلك إلى أن عمل المرآه واصرارها على الوصول لمراحل متقدمه في سلم النجاح لا يقترن بوضعها الاجتماعي فالإصرار والعزيمة دوافع تنبع من طموح الانسان بغض النظر عن الظروف الخارجية.

القطاعات

أشارت النتائج الواردة في جدول (8، 9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحذ من تمكينها اقتصادياً تعزى القطاع الذي تعمل به، وقد يعزى ذلك إلى أن طريق النجاح ليس له عنوان فائبات القدرة والتصميم والاراده يحققوا أهدافا بعيدة المنال بغض النظر عن القطاع الذي يعمل به الفرد.

المؤهل العلمي

أشارت النتائج الواردة في جدول (10، 11) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحذ من تمكينها اقتصادياً لمتغير المؤهل العلمي، وقد يعزى ذلك إلى إن ارتفاع مستوى التعليم والثقافة والقدره على الحصول على المعلومة المطلوبه لم يعد شيئاً مستحيلاً بل أصبح متاحاً بشتى الوسائل سواء عن طريق الانترنت او الدورات أو القراءه الذاتية.

الخبرة

أشارت النتائج الواردة في جدول (12، 13) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير المرأة الأردنية للمعوقات التي تواجهها وتحذ من تمكينها اقتصادياً لمتغير الخبرة، وقد يعزى ذلك إلى أن زياده سنوات الخبره تساعد المرأة على معرفه الأساليب والطرق الحديثه والمفيده التي تمكنها من انجاح أي مشروع عند تطبيقه على أرض الواقع.

المبحث الرابع

الحلول المقترحة للمعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصادياً

هناك جملة من الحلول والإجراءات التي تُساعد على تمكين المرأة اقتصادياً، والتي يجب اتباعها للمساعدة على تمكين المرأة، وهي على النحو الآتي:

1. إنشاء آليات تُساعد المرأة في المجتمعات على المشاركة على قدم المساواة وبشكلٍ عادلٍ في جميع مجالات الحياة العامة سواءً العملية أو السياسية، إضافةً لتمكين المرأة من التعبير عن احتياجاتها.
2. القضاء على كلٍّ من الأمية، والفقر، والمشاكل الصحية لدى النساء، ولتحقيق ذلك يتم تعزيز إمكانيات المرأة من خلال تنمية مهاراتها وإتاحة فرص لها في التعليم والعمالة.
3. اتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تُمكن المرأة من الحصول على دخل مناسب، واعتمادها على نفسها اقتصادياً.
4. دعم المرأة من أجل وصولها إلى أنظمة الضمان الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجل.
5. القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة.
6. دعم الفتيات والنساء في الأزمات؛ كعمالة الأطفال، أو الزواج المبكر، لذا من المهم حمايتهنّ بعدة طرق؛ كالتعليم، والرعاية الطبية، وتقديم القروض التجارية، وغيرها من المساعدات.
7. مساعدة النساء على الاستثمار: يُمكن مساعدة النساء المجتهديات والطموحات على إنشاء الأعمال التجارية أو توسيعها من خلال توفير قروض بسيطة لهنّ تُساعدهنّ على تحقيق ذلك.
8. تشجيع تعليم الفتيات: عندما تتلقّى الفتيات التعليم الثانوي فذلك يُساعدهنّ على تأمين مستقبل أفضل، بسبب زيادة قدرتهنّ على رعاية أنفسهنّ وأطفالهنّ، وزيادة قدرتهنّ على التفاعل الاجتماعي، وغيرها من الأمور.
9. وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تعزز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مكان العمل.
10. توعية المجتمع بأهمية التنمية الاقتصادية للمرأة في تقدم المجتمع، وتطور عناصره، وتحقيق أهدافه.
11. توفير المزيد من فرص العمل اللائق وتعزيز مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، وتخفيف عبء المسؤوليات العائلية عن النساء وإبراز النماذج النسائية الناجحة.

الخاتمة

وتشتمل على:

النتائج:

نستخلص مما سبق مجموعة من النتائج، أهمها:

1. أن عدم كفاية رأس المال يشكل عقبة أمام استمرارية المرأة في العمل.
2. أن توفر رأس المال الكافي للمرأة يمكنها من بدء مشروعها الذي من خلاله يمكنها إثبات وجودها في المجتمع.
3. أن هناك قدره على تغير أنماط التفكير التي ينشأ عليها الفرد عن طريق الوسائل التوعوية والارشادات والتجارب الحيه للمتمثلة بالمرآه الناجحة.
4. أن عمل المرأة واصرارها على الوصول لمراحل متقدمة في سلم النجاح لا يقتزن بوضعها الاجتماعي فالإصرار والعزيمة دوافع تتبع من طموح الانسان بغض النظر عن الظروف الخارجية.

5. أن طريق النجاح ليس له عنوان فإثبات القدرة والتصميم والإرادة يحققوا أهدافا بعيدة المنال بغض النظر عن القطاع الذي يعمل به الفرد.
6. إن ارتفاع مستوى التعليم والثقافة والقدرة على الحصول على المعلومة المطلوبة لم يعد شيئا مستحيلا بل أصبح متاحا بشتى الوسائل سواء عن طريق الانترنت او الدورات أو القراءة الذاتية.
7. أن زياده سنوات الخبرة تساعد المرأة على معرفه الأساليب والطرق الحديثة والمفيدة التي تمكنها من النجاح أي مشروع عند تطبيقه على أرض الواقع.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1. اطلاق مبادرات تطوعية تنموية تهدف الى تدريب المرأة وتحسين من مستوى مهاراتها في كيفية طرح منتجاتها للأسواق بالإضافة لزيادة ثقتها بنفسها وتحملها للمسؤولية من احل تعزيز مساهمتها في الحياة الاقتصادية
2. اقامة الندوات والمحاضرات التي تبين اهمية عمل المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية لتصبح مكنته ذاتيا وتحسن من الاوضاع المعيشية للأسرة.
3. دعم المرأة ماديا لتتمكن من القيام بمشروعها الخاص، وذلك من خلال تمويل هذه المشاريع وتسديد قيمة التمويل للجهة الممولة من ايراد المشروع المالي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).
2. تقدم المرأة العربية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الإقليمي للدول العربية، 2004م.
3. الدراغمة، تمام جميل عمر، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديًا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014م.
4. القحطاني، إيمان، اتجاهات الأكاديميات السعوديات نحو قضية تمكين المرأة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 2، 2016، ص 115-141.
5. كازوز، فاطمة، معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، 2016م.
6. الكعبي، سهام، تمكين المرأة الفرص والتحديات، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والمجتمع، العدد 56، 2020م.
7. الكوچ، عبدالله، معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسولوجي، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، المجلد 44، 2016م.
8. نجيب، سامي، الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة والطفل، منظمة العمل العربية، بيروت، لبنان، 2011.
9. النعيمي، قصي عبد الخالق، والزركوش، سناء حسين خلف، معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، العدد الثالث عشر، المجلد 4، 2018، ص 46-61.
10. مروان، محمد، تعريف تمكين المرأة، <https://mawdoo3.com>، يوليو، 2020.

المراجع الاجنبية:

- O'Neil, Tam; Domingo, Pilar; & Valters, Craig, Progress on women's empowerment From technical fixes to political action, 2014, P11.
- Vanessa, Griffin, Wemen development and empowerment: A pacific feminist perspective, as lan and pacific development center, kualalumpur, 1987.

حقوق المرأة في المواثيق الدولية

د.زهرة علي المزوغي تيبار

كلية القانون / جامعة الزيتونة

zteebar@gmail.com

00218923913803

الملخص

المرأة بلا شك هي نصف المجتمع، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها الركيزة الأساسية لبناء الأسرة ونخضة المجتمعات والأمم، جاءت تلك المسلمة من دورها الذي لا يمكن إنكاره أو التغاضي عنه، ذلك الدور الذي يبدأ من أسرتها الصغيرة وبصمتها الراسخة في تربية النشء وسلامة تكوينه، إلى دورها في مجتمعتها من خلال علمها وعملها .

لكن الأمر الذي لا يمكن تجاهله أيضاً هو أن حقوقها عامة قد أثارت - وما زالت - جدلاً لا ينتهي، الأمر الذي يحفز الباحثين، حيث يجدونه مجالاً خصباً على جميع المستويات القانونية والاجتماعية ... إلخ، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجالات الحياة وأحداثها اليومية كافة، ما حدا بالدول والمنظمات الدولية إلى سن التشريعات والمواثيق الدولية التي تعنى به داخليا ودوليا .

الكلمات المفتاحية: المرأة _ الحقوق _ المواثيق الدولية .

Women is rights in international conventions

Researcher name: Dr .Zahrah Ali Muzoughi Teebar

Faculty of Law / Al-Zaytoonah University

Absract

Certainly, the consideration for woman rights is one of the fundamentals & priorities of all the humanitarian societies at the international and regional aspects, whereas they constitute an essential element for the civilization of societies & nations, and on which depends the family safety.

Importance of the subject:

The importance of the subject arises from the permanent argument about the woman rights along the era & times.

Whereas the woman situation differs according to societies, legislations & laws, and their view regarding evaluation of efficiency of the woman's role in the local & international society, and estimating her effort and importance of her existence in the humanitarian aspect.

The research objective:

The research aims to determine the legal frame of woman rights in the international laws via examining the texts of the relevant international charters, and the extent that they render for the woman rights regarding organization & consideration.

The research plan:

The first approach: the concept of the woman rights.

The second approach: the legal enforcement of the woman rights in the international charters

Keywords/women – rights – international – low –charters ..

المقدمة

المراة بلا شك هي نصف المجتمع، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها الركيزة الأساسية لبناء الأسرة ونهضة المجتمعات والأمم، جاءت تلك المسلمة من دورها الذي لا يمكن إنكاره أو التغاضي عنه، ذلك الدور الذي يبدأ من أسرتها الصغيرة وبصمتها الراسخة في تربية النشء وسلامة تكوينه، إلى دورها في مجتمعا من خلال علمها وعملها .

وقد أثارت حقوق المراة منذ زمن بعيد -وما زالت- جدلا لا ينتهي، الأمر الذي يحفز الباحثين، حيث يجدونه مجالا خصبا على جميع المستويات القانونية والاجتماعية ... إلخ، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بكل مجالات الحياة، ما حدا بالدول والمنظمات الدولية لوضع التشريعات والاتفاقيات الدولية التي تعنى به داخليا ودوليا.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في محاولة لتحديد الإطار القانوني لحقوق المراة على النطاق العالمي من خلال تفحص المواثيق الدولية ذات العلاقة، والرد على كافة الاتجاهات التي تسعى للانتقاص من أهمية دورها في الأسرة والمجتمع المحلي والدولي عامة، والتأكيد على ضرورة تفعيل وجودها وصيانة حقوقها تحت غطاء من الشرعية والقانون، كما أن هذا البحث هو جهد علمي لإثراء المكتبة القانونية لعله يكون مرجعا للباحثين في هذا الشأن.

إشكالية البحث: نتيجة لما يثيره موضوع حقوق المراة قديما وحديثا من جدل حول بعض الجوانب المهمة التي يسعى البعض إلى تهميشها والتقليل من أهميتها، رغم أن اغلب الأحداث التاريخية والشرائع السماوية قد أكدت على أهمية وجودها في المشهد الإنساني كعنصر فاعل ومؤثر؛ لذا يثير البحث عدة تساؤلات، أهمها ما مدى اهتمام الجماعة الدولية بتنظيم حقوق المراة دوليا؟ وما هي الاتفاقيات التي تولت ذلك؟ وكيف عاجتها في مختلف الظروف العادية والطارئة؟ وما مدى فاعلية تلك القواعد في تحقيق إطار متكامل للحماية الدولية أثناء السلم وفي أوقات النزاعات المسلحة؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى الوصول إلى نتائج توضح مدى ما وصلت إليه حقوق المراة من صيانة واهتمام على الصعيد الدولي، الأمر الذي ينعكس بلا شك على التشريعات الداخلية للدول، وكذلك إزالة أي لغط حول أحقيتها -التي لا جدال حولها- في الوصول إلى مراكز متقدمة تمنحها لها النصوص القانونية الدولية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الشرائع حول ذلك .

نطاق البحث: ينحصر نطاق البحث في دراسة النطاق النظري للمواثيق الدولية العامة والخاصة التي تناولت حقوق المراة أثناء السلم وأوقات النزاعات المسلحة، تحت غاية البحث عن الأساس القانوني لتلك الحقوق، واستبعاد آليات التنفيذ من نطاق البحث حيث لا يتسع المجال للخوض فيها في هذا المقام .

مناهج البحث: اتبعنا -بفضل من الله- في هذا البحث المنهج التاريخي باستعراض تطور منظومة حقوق المراة في التاريخ والشرعية الإسلامية، والمنهج التحليلي الذي يتأسس على دراسة وتحليل النصوص القانونية الدولية التي تناولت حقوق المراة، كما استعنا بالمنهج النقدي للوصول إلى القصور والنقص في تلك المواثيق .

خطة البحث: سيتم تناول جوانب البحث حسب التقسيم التالي:

المبحث الأول: ماهية حقوق المرأة.

المطلب الأول: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية .

المطلب الثاني: مفهوم حقوق المرأة في القانون الدولي عامة .

المبحث الثاني: الإطار القانوني لحقوق المرأة في المواثيق الدولية الخاصة .

المطلب الأول: القواعد الدولية الحاكمة لحقوق المرأة أوقات السلم . "اتفاقية السيداو"

المطلب الثاني: القواعد الدولية الحاكمة لحقوق المرأة أوقات النزاعات المسلحة "القانون الدولي الإنساني" .

المبحث الأول

ماهية حقوق المرأة

تمهيد وتقسيم:

إن موضوع حقوق الإنسان وحماتها قد أصبح من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية، ومجلا للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي أكدت من خلال نصوصها على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وكذلك الالتزامات .

ولكن قبل الخوض في الجوانب القانونية لحقوق المرأة في المواثيق الدولية، سنتطرق بداية إلى المقصود بحقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، حسب التقسيم التالي:

المطلب الأول: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية .

المطلب الثاني: مفهوم حقوق المرأة في القانون الدولي عامة .

المطلب الأول

حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية

المرأة هي النصف الثاني في المكون الإنساني، لا يمكن لأحد أن يسلبها هذه الفطرة الأزلية التي هي من عند الله سبحانه وتعالى، باعتبارها الجنس المقابل للرجل؛ لأن الإنسانية ذكر وأنثى يشتركان بلا شك في أغلب الصفات والخصائص التي جبلهم الله عليها، بينما ينفرد كل منهما بما يميزه عن الآخر، ويؤكد خصوصيته الفطرية، وقد قررت النصوص الشرعية في الكتاب والسنة

تكامل الجنسين، وأن لا غنى عن وجودهما معاً، حيث قال الله تعالى في محكم تنزيله: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء" (سورة النساء ، الآية 1)، وقال: "أیحسب الإنسان أن یترك سدى، ألم یك نطفة من منی بمنی، ثم كان علقة فسوی، فجعل منه الزوجین الذکر والأنثی" (سورة القيامة ، الآيات 36. 39).

وحيث إن الشريعة الإسلامية هي تلك الأحكام والقواعد التي سنّها الله تعالى لعباده على لسان رسوله محمد-صلى الله عليه وسلم- بغية تنظيم حياة الناس الدينية والدنيوية وإخراجهم من الظلمات إلى النور، بما يضمن لهم السعادة في الدارين، فقد جاءت حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية واضحة جلية مناهجها التكریم وحفظ حقوقها التي تتواءم مع طبيعتها وخصوصية خلقها التي أولاهها الإسلام الاهتمام الكافي، من باب إن حقوق الإنسان باختلاف مجالاتها وصورها ليست مجرد حقوق مفروضة بنصوص، إنما هي ضرورات إنسانية واجبة فردية وجماعية، حيث اعتبر الشرع الإسلامي مسألة الحفاظ عليها أمراً واجباً يأثم من يفرط فيه أو يحول دون ممارسته والحصول عليه، وقد ساوى سبحانه وتعالى من ناحية التكليف بين الجنسين وجعل كلاً منهما مسؤولاً عن أفعاله بصورة مستقلة. (النمري، 2014)

وقد أعطى الإسلام للمرأة الأهلية الكاملة والمستقلة الموازية لأهلية الرجل في إجراء التصرفات القانونية كالعقود والتملك، فلم يحجر عليها أو يقيد تصرفها في مالها، مؤكداً استقلال شخصيتها عن الرجل الملازمة لها حتى بعد الزواج، ومن أكثرها وضوحاً احتفاظها بما حتى في اسمها، الأمر الذي نرى الغرب يخالفونه، فلا يحجر عليها إلا لنفس الأسباب التي تسري على الرجل .

وجعل الإسلام المرأة مكلفة شرعاً طالما وصلت إلى سن كمال الأهلية دون أي مانع أو عارض ينقص أوي فقدها أهليتها، فأعطاه حرية التصرف في أموالها كافة، وجعل انعقاد الزواج مثلاً لا يتم صحيحاً إلا بضرورة موافقتها، وإلا اعتبر العقد باطلاً، أما بالنسبة لممارسة عقد الزواج فقد اختلف فيه الفقهاء والمذاهب بين من أجاز لها مباشرته بنفسها طالما كانت بالغة عاقلة، فلها أن تزوج نفسها أو غيرها عند الحنفية، وحتى عند منعه من جمهور الفقهاء فقد كان ذلك المنع مسبباً بأحكام واضحة مستقاة من النصوص بتكليف الولي فقط بممارسة عقد الزواج. (النمري، 2014)

أما فيما يخص الأحكام الشرعية فإن المرأة في الإسلام مكلفة شرعاً مثلها مثل الرجل تماماً، إلا من بعض الاستثناءات التي تفرضها الطبيعة البيولوجية والفطرة لكل منهما، مثل أحكام الصلاة والصيام والطواف للحائض والنفساء وصلاة الجمعة وصلاة الجنابة... إلخ، حيث أفرد للمرأة أحكاماً خاصة وللرجل أحكاماً أخرى، ولكل منهما وظيفة تتفق مع الحياة العملية والأحكام الشرعية .

ومن الجوانب التي أثارت جدلاً حول نظرة الإسلام للمرأة قضية تعدد الزوجات، فإنه سبحانه وتعالى قد أجاز ذلك بشروط محددة ومعينة، مقيداً إياه بالعدالة المشروطة حيث جاء ذلك في قوله تعالى " و لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء و لو حرصتم "، (سورة النساء ، الآية 129) ، والدلالة صريحة وواضحة بما لا يقبل الجدل واللبس في تأكيده على وجوب العدل بين النساء وإعطائهن حقوقهن كاملة في حالة التعدد، وقد جاء تأكيد ذلك في قول الرسول-صلى الله عليه وسلم-: "من كانت له امرأتان فمال إلى إحداها دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل" (رواه أحمد و الأربعة و سنده صحيح) . ومن ناحية أخرى فقد حرم الإسلام وأد البنات وحضّ على تعليمهن في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" . (سنن ابن ماجه ،

أما فيما يخص حقوق المرأة في الميراث فإنه قد جاء ذلك في قوله سبحانه: "للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً" (سورة النساء ، الآية 7)، الذي أكد على حق النساء في الميراث بالنص عليه منفصلاً عن حقوق الرجل. (الحمد، 2011)

صفوة القول تؤدي إلى أن الشريعة الإسلامية التي ظهرت في القرن السابع الميلادي، قد جعلت المساواة بين الناس معياراً يحكم العلاقات الإنسانية كافة، ونظمت بناء على ذلك علاقة الحاكم والمحكوم يستوي أن يكون رجلاً أو امرأة، حيث قيدت كافة شؤون الحكم بأحكام القرآن والسنة، ورسمت حدوداً واضحة للحقوق والحريات و وضعت لها الضمانات الكافية التي سبقت فيها القوانين الوضعية، وجعلت مناط التمييز بين الرجل والمرأة في استيفاء الحقوق وإتيان الواجبات مرتبطة على السواء بصلاح العمل والطبيعة التي فرضتها الفطرة، فجعلت للمرأة حقوقاً عامة تشترك في ممارستها مع الرجل، وأخرى خاصة تتناسب مع طبيعتها وتكوينها ليس إلا .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن المرأة في الشرق وبفضل الإسلام قد وصلت إلى حقوقها قبل الغرب، فالحقوق التي ما زالت تقاتل من أجلها المرأة الغربية، قد نالتها العربية المسلمة منذ أربعة عشر قرناً .

المطلب الثاني

مفهوم حقوق المرأة في القانون الدولي عامة

إن منح الحقوق والامتيازات في القانون الدولي ارتبط ولا شك بتغير مركز الفرد فيه، فأغلب الحقوق تعود جذورها إلى القوانين الوطنية المقررة وفقاً للقانون الدولي .

وبالعودة إلى بدايات نشأة القانون الدولي عامة، ممثلة في عهد عصبة الأمم الذي تضمن نصوصاً خاصة بحماية حقوق الإنسان، غير أنها لم تكن شاملة لكل الحقوق، بل اقتصر على حماية حقوق فئات من البشر، أي أن عهد العصبة لم يتضمن أي أحكام عامة بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إنما تضمن معايير ذات طبيعة عامة باعتبارها أول منظمة سياسية دولية اتفقت على إنشائها الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى (1914 . 1918)، بسبب المآسي التي نجمت عن تلك الحرب، ثم جاءت بعدها معاهدات السلام بين دول الحلفاء ودول الأعداء في إطار نظام العصبة سنة 1919.

نشير هنا إلى أن ارهاصات الحماية توالى باكراً و منها على سبيل المثال في سنة 1912 اعتمدت في مدينة لاهاي اتفاقيات تعالج مسألة تنازع القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق والانفصال والولاية على القصر، تلاه في عام 1914 اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة المعدلة لسنة 1935 رقم 103 واتفاقية العمل ليلاً رقم 41 للنساء، واتفاقية العمل تحت الأرض للنساء رقم 45 لسنة 1935 . حتى قيام منظمة الأمم المتحدة كبديل لعصبة الأمم سنة 1945، التي تأسست على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، من أجل تحقيق غايات السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والتشجيع عليها بلا تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، ولا تفرق فيها بين النساء والرجال . (الأمم المتحدة ، 1945)

وبالتالي فإن ميثاق الأمم المتحدة قد حسم الأمر فيما يتعلق بحقوق المرأة، حيث جاءت نصوصه واضحة تؤكد على المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات، على أسس مسلمة تنتقل بمفهوم حقوق المرأة من النظرة التقليدية التي حصرتها في الحاجة إلى الحماية الخاصة والمعاملة التفضيلية، إلى فكرة المساواة بين المرأة والرجل في استيفاء الحقوق والحريات .

وقد ظهر الاهتمام الدولي في تبني الأمم المتحدة لجملة من الاتفاقيات والإعلانات التي شكلت معايير عامة لتنظيم حقوق المرأة بحيث أصبحت جزءاً من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي ملزمة لكل الدول، الأمر الذي أكدته لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإشارة إلى النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان . (الأمم المتحدة) ، وعلى هذا الأساس فإن حقوق المرأة في القانون الدولي قد بنيت على أساس المساواة في المعايير بين المرأة والرجل، التي تقوم على تحريم التمييز الذي نبذته كافة الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان، حيث اعتبرت أن التمييز على أساس الجنس يتعارض مع عالمية حقوق الإنسان، وقد جاء تأكيد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 الذي نص على أن كل فرد يتمتع بالحقوق والحريات المعلنة في هذا الإعلان دون تمييز في ذلك على أي أساس كان ، وتم حظر نوع الجنس كسبب للتمييز بين الناس. (المتحدة، 1948).

وفي المادة (55) منه جاء التأكيد على ذلك بصورة أكثر تفصيلاً، حيث قررت أن حقوق الإنسان بموجب هذا الميثاق لها طابع عالمي دون تمييز ولا تفرق بين النساء والرجال، وهي قاعدة قانونية ملزمة لكافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، تجعلهم يقعون في المسؤولية الدولية إذا حدث ما يؤكد خرقها أو تجاوزها، ثم صدر بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد الوثيقة الأقدم والأشمل في كل ما يتعلق بتفاصيل حقوق الإنسان وحرياته، الذي أوضحت نصوصه إيلاء اهتمام خاص بحقوق المرأة وحماية الأسرة باعتبارها البذرة الأولى والأساسية في المجتمع المحلي ومن ثم الدولي، الأمر الذي يستوجب ضرورة إخضاعها في كل الظروف للقواعد الملزمة، وفي عام 1952 أعدت مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة معاهدة حقوق المرأة السياسية، وتعد هذه المعاهدة أول اتفاق دولي تلتزم فيه الدول الأطراف بالسماح لمواطنيها بممارسة الحقوق السياسية، كما أنها المرة الأولى التي يطبق فيها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مسألة محددة وهي الحقوق السياسية، وقد تضمن هذا الاتفاق ثلاث حقوق سياسية هي: كفالة حق التصويت للمرأة في الانتخابات دون تمييز في ذلك بينها وبين الرجل، وكذلك منحها حق الترشيح للانتخابات لجميع الهيئات المنتخبة انتخاباً عاماً وفقاً للتشريعات الوطنية ذات العلاقة مثلها مثل الرجل، أضف إلى ذلك تأمين حقها في تقلد المناصب العامة وشغل جميع الوظائف دون تمييز. (الفزاني ، 2009)

أما الاتفاق الخاص بجنسية المرأة المتزوجة لسنة 1957 فإنه قد تضمن مجموعة من الالتزامات، أهمها مراعاة عدم تأثير الارتباط بالزواج وحدوث الطلاق بين المواطن والأجنبي أو تغيير جنسية الزوج خلال الزواج على جنسية الزوجة تلقائياً، وألا يحول الحصول الاختياري على جنسية دولة أخرى أو تخلي أحد رعاياها عن جنسيته دون احتفاظ زوجة هذا المواطن بجنسيتها، وأن لا يفسر هذا الاتفاق على أنه يؤثر على أي تشريع أو ممارسة قضائية يجوز بمقتضاها أن تحصل الزوجة الأجنبية لأحد مواطنيها بناء على طلبها على جنسية زوجها كحق من الحقوق المسلم بها، أضف إلى ذلك الاتفاق الخاص بالموافقة على الزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل الزيجات لعام 1962، الذي يعالج مسألة عدم جواز الارتباط قانونياً بأي زواج دون الموافقة الحرة الكاملة لكلا الطرفين عليه، وأن يتم الإعلان عن الموافقة شخصياً بعد الإعلام المناسب وفي حضور السلطة المختصة لإعلان الزواج والشهود بالشكل

القانوني، واتخاذ الإجراء القانوني لتحديد السن الأدنى للزواج وضرورة التسجيل الرسمي لكل وقائع الزواج على يد السلطة المختصة، كما أكد الاتفاق الذي جاء في صورة توصية ضرورة ألا يقل السن الأدنى للزواج عن 15 سنة. والتوصية الصادرة بشأن الموضوع نفسه لعام 1965، وكذلك الاتفاق الخاص بحظر الاتجار في الأشخاص والبقاء عام 1950، والمعاهدة التكميلية بشأن إلغاء العبودية وتجارة الرقيق والتقاليد والممارسات المماثلة للعبودية عام 1965. (البحر، 2001)

كما أقرت الأمم المتحدة في شأن المرأة عدة موثيق خاصة تتعلق بالمرأة العاملة، مثل اتفاقية الأجر المتكافئ رقم 100 لسنة 1951، والاتفاقية رقم 45 لسنة 1935 بشأن القضاء على التمييز في العمل والوظائف، والاتفاقية رقم 89 لسنة 1928 في شأن العمل الليلي، وكذلك اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على التمييز في التعليم لسنة 1960 .

وفي سنة 1966 اعتمدت الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أكد في المادة الثانية منه على ضرورة تعهد كل دولة طرف في العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وكفالتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس.... الخ، وفي المادة الثالثة منه ألزم الدول الأطراف بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد، كما عالج في المادة الرابعة منه حالة الظروف الاستثنائية والتدابير الطارئة والتقييد في ممارستها بالقانون الدولي، وعدم انطوائها على أي تمييز يكون سببه العرق أو اللون أو الجنس " . أما في بقية مواد العهد فإن الأحكام جميعها كانت ذات صيغة عامة للرجال والنساء على السواء، مستندة في ذلك إلى ما جاء في المواد السابقة من اعتبار أن كل ما يأتي بعدها هو توجيه عام. (ابو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في اطار منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة، 2005)

وحتى عندما تناول الأسرة في المادتين 23، 24 منه باعتبارها الوحدة الاجتماعية الطبيعية الأساسية فإنه قد اعتمد معايير متساوية في الحقوق بالنسبة للطرفين، سواء تعلق ذلك بسبب الزواج أو انعقاد العقد وكل ما يترتب عليه من حقوق والتزامات، كذلك كان ديدنه في التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية الأخرى، مؤكدا على المساواة أمام القانون وحظر أي تمييز بسبب الجنس في التمتع بحمايته. (الأمم المتحدة، 1966)

أما العهد الدولي الذي اعتمد من قبل الجمعية العامة سنة 1966 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن جميع الأحكام الواردة فيه قد جاء خطابها لكل الشعوب وكل الأشخاص بما يعني عموم الخطاب، غير أنه قد تجاوز ذلك في المادة السابعة منه فيما يتعلق بضرورة أن تعترف الدول في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل متساوية وعادلة ومرضية فيما يخص المكافآت والأجر عند تساوي قيمة العمل، مؤكدا على عدم التمييز بين الرجال والنساء في ذلك، بل وشدد على أهمية توافر الضمانات الكافية للمرأة بحيث تتمتع بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك الممنوحة للرجل عند تساوي العمل، كما تناول في المادة العاشرة منه ضرورة إقرار الدول الموقعة على هذا العهد اعتبار الأسرة هي الوحدة الاجتماعية والطبيعية الأساسية، ومن ثم ضرورة توفير أكبر قدر من الحماية والمساعدة لأعضائها، كما تطرق إلى أحكام انعقاد الزواج وأن يكون الرضا شرطا أساسيا فيه، ثم خصص الفقرة الثانية من المادة نفسها للأمهات من ناحية وجوب توفير حماية خاصة لهن خلال فترة معقولة قبل الإنجاب وبعده، وأن يتم منح الأمهات العاملات أثناء تلك الفترة إجازة مدفوعة الأجر مكفولة باستحقاقات ضمان

اجتماعي، ودعا الدول إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية الأطفال والمراهقين دون تمييز، وحميتهم من كافة أشكال الاستغلال. (الأمم المتحدة، 1993)، وبموجب قرارها رقم 2263 لسنة 1967 أصدرت الأمم المتحدة إعلاناً خاصاً بالقضاء على التمييز ضد المرأة، دعت فيه إلى ضرورة تغيير المفاهيم والعادات السائدة التي تفرق بين الرجل والمرأة، والاعتراف بدور المنظمات النسائية غير الحكومية في إحداث هذا التغيير، تلا ذلك في سنة 1968 صدور إعلان طهران الذي أصدره المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي تضمن في الفقرة 15 منه النص على ضرورة القضاء على التمييز الذي لا تزال المرأة ضحية له في أغلب أنحاء العالم. وفي سنة 1969 صدر عن الأمم المتحدة إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، الذي أكدت المادة الرابعة منه على أهمية إحاطة الأسرة بالمساعدة والحماية لتؤدي دورها المهم داخل المجتمعات المحلية، غير أنها تبقى مجرد إعلانات تفتقد القيمة القانونية الملزمة، الأمر الذي جعل أهمية وجود اتفاقية دولية خاصة بالمرأة تصبح هدفاً، حيث في سنة 1973 باشرت مفوضية حركة المرأة بالأمم المتحدة تحضيراتها لإعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979 التي سنتولى البحث فيها لاحقاً، وفي السنة نفسها التي أصبحت فيها هذه الاتفاقية سارية، أصدرت منظمة العمل الدولية اتفاقية العمل لذوي المسؤولية العائلية لسنة 1981 رقم 156، التي دعت فيها إلى المساواة المطلقة في الفرص والمعاملة بين الذكور والإناث ذوي المسؤولية العائلية، وتمكينهم من شغل الوظائف دون التعرض للتمييز. (عنان، 2014)

تري الباحثة أن القراءة المتفحصية لكافة النصوص التي تولتها بالسرد أعلاه، تعطينا صورة واضحة عن الاهتمام الدولي المتوالي والمتسلسل الذي لم ينقطع بحقوق المرأة وصيانتها، حيث أظهرت أن الحديث عن حقوق المرأة لم ولن ينتهي، وأنه رغم ما أفرزه الفكر الإنساني من تقدم في ذلك، إلا أن هذا الأمر ما زال يتصدر الحوارات والجلسات، وأن الآراء قد تبدوا بعضها مجرد طرح للمفاهيم والنصوص والعمل بنقيضها، فالواقع المعاش لا تبدو فيه صورة المرأة جدياً وحاسمة فيما يتعلق بنيلها لحقوقها في جميع أمور الحياة.

وبالتالي نستطيع القول إن كثرة النصوص واكتمال الإطار النظري للحماية لا يعني الوصول إلى الغاية، فالعبرة دائماً في التنفيذ.

المبحث الثاني

الإطار القانوني لحقوق المرأة في المواثيق الدولية.

مما لا شك فيه أن المنظمات الدولية - وخاصة منظمة الأمم المتحدة - قد اضطلعت بدور مهم وفاعل ورئيس فيما يتعلق بتقنين حقوق المرأة دولياً، باعتبارها الإطار المؤسسي العالمي لحماية حقوق الإنسان عامة، بداية من صياغة الأطر القانونية التي توفر الأسس التشريعية الضرورية وانتهاء بإنشاء العديد من آليات الحماية.

وما زال تأكيد حقوق المرأة وحميتها محلاً لاهتمامات الكثير من البحوث والعاملين في هذا الشأن، الذين عنوا بالبحث في دور مخرجات منظمة الأمم المتحدة في شأن حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتخصيص المرأة بجانب من تلك المخرجات باعتبارها إنساناً ومن الفئات المستضعفة الجديرة بنوع خاص من الحماية القانونية والمساعدة الإنسانية، خاصة أنها إلى حد الآن ما

زالت دائرة حقوقها تثير جدلاً في بعض الأوساط، ولم تصل بعد إلى حد الإنصاف في حصولها عليها، خاصة في أوقات الطوارئ والنزاعات المسلحة .

وستتناول في الجزئية التالية أهم المواثيق الدولية الخاصة بحماية المرأة في حالي السلم والنزاعات المسلحة حسب التقسيم التالي:

المطلب الأول: القواعد الحاكمة لحقوق المرأة وقت السلم "اتفاقية السيداو".

المطلب الثاني: القواعد الحاكمة لحقوق المرأة أوقات النزاعات المسلحة "القانون الدولي الإنساني".

المطلب الأول

القواعد الحاكمة لحقوق المرأة أوقات السلم.

" اتفاقية السيداو "

تعد اتفاقية حقوق المرأة لسنة 1979 "السيداو" من أكثر الاتفاقيات التي أولت اهتماماً شاملاً ومركزاً لحقوق المرأة، باعتبارها صكاً شاملاً يجمع كل الحقوق المنصوص عليها في الإعلانات والاتفاقيات السابقة ذات العلاقة، وأضافت إليها قائمة كاملة بالحقوق التي من حق المرأة التمتع بها، فقد كان من أوضح أهداف هذه الاتفاقية هو إرساء منظومة قانونية كاملة لحماية المرأة، ولعل الجانب الأكثر قوة في هذه الاتفاقية هو إقرارها لمبدأ عدم التمييز ضد النساء كمبدأ متصل بحقوق الإنسان، وجمعت بينه وبين المعايير الواردة في المواثيق السابقة لها، مؤكدة على اعتباره انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وأن الحقوق الإنسانية شاملة لا تقبل التجزئة . (الأمم المتحدة، 1979)

وقد ركزت الاتفاقية على ثلاثة جوانب إنسانية هي:

1. ضمان الحقوق الخاصة للأفراد وتوفير آلية تقديم الشكاوى الفردية .
2. أوضحت الالتزامات والمسؤوليات المرتبطة بتلك الحقوق التي يجب على الدول القيام بها في هذا الشأن .
3. خلقت آليات لمراقبة مدى توافق ما تقوم به الدول من التزامات . (النمري، 2014، صفحة 8)

أولاً: فكرة المساواة في الاتفاقية .

إن المحور الأساسي الذي تدور حوله أغلب بنود هذه الاتفاقية هو المساواة أو عدم التمييز على أساس الجنس، حيث جاءت الديباجة والمواد الأربع الأولى وكافة الحقوق الواردة في الجزء الثاني والثالث والرابع كلها تنص على أهمية القضاء على التمييز ضد المرأة، وضرورة ضمان المساواة بين الرجال والنساء الذي جاء واضحاً في المادة الأولى التي عرفت التمييز بأنه: "أي تمييز أو إقصاء أو تقييد يتم بناءً على الجنس وله تأثير أو غرض على إضعاف وإبطال اعتراف وممارسة واستمتاع المرأة بكافة حقوقها الإنسانية وحرّياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وكافة الحريات الأخرى، بغض النظر عن حالتها الزوجية ووفقاً لأساس واحد هو المساواة بين الرجل والمرأة " . (الأمم المتحدة، 1979)

أما المادتان 2,3 من الاتفاقية فقد جاء النص فيهما على الإجراءات والتدابير التي يجب على الدول القيام بها من أجل القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك العمل على كفالة تطورها وتقدمها، أما الجزء الثاني والثالث والرابع منها فقد جاءت مؤكدة على الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون أي تمييز في استيفائها. (النمري، 2014، صفحة 57-58)

ثانياً: التأكيد على دور المرأة في الانتاج والبناء والعملية السياسية .

سعت الاتفاقية من خلال جملة الحقوق التي أقرتها إلى النص المشدد على ضرورة إدماج المرأة في عملية التنمية والبناء، مع الحفاظ على دورها الأساسي المتمثل في الأمومة، حيث تكفلت الاتفاقية بالوقوف ضد أن يكون دورها البيولوجي سبباً للتمييز ضدها، وألزمت الدول باتخاذ تدابير لحماية دورها وتعزيزه، حيث تضمنت المادة (2/4) والمادة (2/12) والمادة (2/11) من الاتفاقية حكماً قانونياً صارماً باتخاذ تدابير حماية الأمومة والإنجاب من قبل الدول الأطراف .

أما في شأن مشاركة المرأة في الشؤون العامة فإن المادة "7" من الاتفاقية قد طالبت الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة بالنسبة للحياة السياسية والعامة للدولة، من ناحية التصويت والانتخاب وحققها في تقلد المناصب العامة في جميع المستويات الحكومية، وألحت على ضرورة وجودها في المشهد السياسي، وحتى لا تقع المرأة في رقعة الاستغلال الاقتصادي فإن الاتفاقية في المادة (11) قد عاجلت الحقوق المتعلقة بمساواة المرأة بالرجل في ميدان العمل وحقوق العمال وأوضاع المرأة الريفية في المادة "14"، أما في المادة "10" فقد طالبت الاتفاقية الدول الأطراف وبشدة الحرص على تسهيل تعليم المرأة وضرورة مساواتها بالرجل في تلقي العلوم كافة، ومما يحسب للمرأة في جانب التنفيذ والمراقبة ومتابعة مدى التزام الدول بمعايير الاتفاقية، أن لجنة حقوق الإنسان عام 1998 قد عينت مقررًا خاصًا بالتعليم الإلزامي والمجاني في كافة أنحاء العالم . (الأمم المتحدة، 1979)

و ترى الباحثة أن المرأة باعتبارها عضو أساسي في الأسرة، يعد إهماله أو الانتقاص من حقوقه - بمثابة - ضرباً للأسس المستقرة في شأن حقوق الإنسان عموماً، الأمر الذي يفرض الإشارة هنا إلى أن ما يتعلق بحقوق الأسرة التي وردت في الاتفاقية ما زالت حتى الآن سبباً للخلاف والجدل واسع النطاق، وسبب ذلك بلا شك هو اختلاف الديانات والثقافات، مما جعلها محلاً للتحفظ من جانب الدول الأطراف حول مدى قانونيتها، ومنها على سبيل المثال المادة 1/9 بشأن إقرار حقوق للمرأة مساوية للرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وأعطتها في الفقرة الثانية من المادة نفسها الحق فيما يتعلق بجنسية أطفالها، وسأوت المادة 16 بين الطرفين في أمور الزواج كافة والعلاقات الناشئة عنه (حمودة ، 2007)

ثالثاً: . استغلال المرأة والاتجار بها .

من المواضيع التي أثارها الاتفاقية وطالبت بها الدول بلهجة شديدة الأهمية هي ما يتعلق باستغلال المرأة في البغاء والمتاجرة بها، حيث ظهرت أشكال غريبة لصور الاستغلال الجنسي مثل السياحة الجنسية، والزيجات المنظمة بين النساء في العالم النامي من مواطني الدول الأجنبية، (الأمم المتحدة ، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، 1992) والذي صنف عالمياً ضمن أشكال العنف ضد المرأة، أضف إلى ذلك نبذ سائر أشكال استغلال المرأة في العمل الجبري والسُّخرة والتأكيد على حقها في

المعاملة الإنسانية واحترام كيانها وكرامتها، واعتبرت أن المتاجرة بالمرأة واستغلالها في البغاء جريمة ضد الإنسانية تترتب عليها المسؤولية الجنائية . (المحكمة الجنائية الدولية ، 1998)

رابعا: - تجريم العنف ضد المرأة .

أفردت الأمم المتحدة إلى جانب هذه الاتفاقية العديد من المواثيق الأخرى التي تجرم العنف ضد المرأة، مع مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ تدابير معينة لجعل نظام منع الجريمة والعدالة الجنائية أكثر استجابة لقضايا العنف، خاصة العنف العائلي، حيث تم الربط ما بين العنف والتمييز واعتبار العنف الذي ينال من تمتع المرأة بحقوقها وحرّياتها الأساسية من قبيل التمييز . (الأمم المتحدة، 2001).

كما نشير هنا إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة الثامن بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا في 7/أيلول / 1990 الذي ناقش تقرير الأمين العام عن العنف العائلي وصادر في شأنه القرار رقم 114/45 . (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1990)

وبالتالي ترى الباحثة أن النصوص التي تؤكد على حقوق المرأة قد تعددت وتناولت كافة أوجه الحماية التي تحتاجها المرأة، وتؤكد أيضاً على أن المعيار الأهم لضمان تلك الحقوق هو الاستناد إلى مبدأ عدم التمييز في حصولها على حقوقها كافة، الأمر الذي ركزت عليه هذه الاتفاقية، حيث بلا شك تشكل الإطار العام لحماية المرأة، وأنها اتخذت خطوة مهمة وذات فاعلية نحو إنهاء كل صور ومظاهر التمييز ضد المرأة عن طريق تحميل الدول المسؤولية عن أي مظهر من مظاهر التمييز التي تشهدها.

المطلب الثاني

القواعد الحاكمة لحقوق المرأة في أوقات النزاعات المسلحة.

"القانون الدولي الإنساني"

من المتفق عليه أن الحروب ظاهرة رافقت البشرية منذ قديم الأزل، وأنه من المتعذر القضاء عليها وتلافي ما يترتب عنها من مأس وأضرار تطال الجميع، ولا تقتصر على أطرافها المشاركين فيها، بل تمتد للفئات الضعيفة بمختلف فئاتها، والنساء من تلك الفئات، يستوي أن يكنّ مدنيات أو مشاركات في القتال، حيث الصورة العامة لأغلب النزاعات المسلحة قد أظهرت أن نسبة مشاركة النساء في القتال لا تذكر في أغلب النزاعات المسلحة، وأن نسبة صغيرة منهن تنخرط فيها كمقاتلات، أي كجزء من القوات المشاركة في القتال بشكل مباشر أو ضمن وحدات الاحتياط أو المساندة والدعم، وفي جميع الأحوال فإن النزاعات المسلحة تعد بيئة قاسية وظالمة للمرأة؛ لما يمكن أن تتعرض له أثناء قيامها . (ابو الوفا ، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية ، 2006)

وعند البحث في نطاق حماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة، فإن الاتجاه سيكون إلى قواعد القانون الدولي الإنساني باعتباره القانون الدولي المختص بالنزاعات المسلحة، حيث يهدف إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية من أعيان وأشخاص مدنيين ومحاربين ما إن يلقوا السلاح ويصبحوا غير قادرين على القتال بسبب إصابتهم أو مرضهم أو وقوعهم في الأسر.

ولعل أهم ما يميز قواعد القانون الدولي الإنساني من حيث المبدأ، أنه يقوم على عدم التمييز الضار بين الضحايا، فيصبح للجميع الحق نفسه في التمتع بالضمانات الأساسية نفسها المتعلقة بالحد الأدنى من حقوق الإنسان، ولكن ذلك لا يمنع من إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأضعف، كالنساء والأطفال والجرحى والمرضى؛ أي أن الحماية القانونية التي يتضمنها القانون الدولي الإنساني تقوم على مبدئين أساسيين، هما المساواة في المعاملة من جهة وعدم التمييز بين الضحايا من جهة أخرى، وأن أي معاملة تفضيلية هي لمراعاة الحالات الخاصة التي تحتاج إلى حماية أكثر .

وقد ميز القانون الدولي الإنساني حماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بين حالتين هما: .

أولاً: النساء المشتركات في القتال "المحاربات" .

شاركت النساء عبر التاريخ في الحروب عن طريق قيامها بمهام عديدة ذكرتها الأحداث، فلقد شاركت في الحربين العالميتين وكذلك حروب التحرير في القرن العشرين، وخير مثال على ذلك المرأة الفلسطينية والجزائرية اللاتي شاركن في صفوف المقاومة، وعند الحديث عن حقوقهن قد يبدو أن هناك نوعاً من الجهل بذلك، رغم أن قواعد القانون الدولي الإنساني وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان قد جاءت فيهما نصوص تخص حماية النساء، حيث يعانين أثناء النزاعات المسلحة ضرباً مختلفاً من آلام وانتهاك لحقوقهن، حيث يتعرضن إلى مخاطر إضافية بسبب جنسهن . (منظمة العمل الدولية، 2002)

ثانياً: . النساء كجزء من المدنيين.

تستفيد النساء من كل بنود الحماية العامة التي أقرتها اتفاقيات القانون الدولي الإنساني للمدنيين، كحظر أعمال الإكراه والتعذيب والعقاب الجماعي وأخذ الرهائن وترحيل السكان، أو من الهجمات العشوائية وأعمال العنف . (الأمم المتحدة ، صفحة المادة 51 من البروتوكول الإضافي لسنة 1977)

وفي الحالتين ترى الباحثة إن القانون الدولي الإنساني قد أولى النساء قواعد حماية خاصة، حيث تضمنت اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 -إضافة إلى بروتوكولها الإضافيين لسنة 1977- تسعة عشر حكماً تنطبق تحديداً على النساء، هدفت من خلالها إلى ضمان حماية خاصة للنساء الحوامل والأمهات المرضعات، وبصورة عامة للأمهات، ومحاولة الحد من ضعفهن حيال العنف الجنسي في فترات النزاعات المسلحة .

ومن المواد المهمة والعامة التي تدخل النساء في إطار الحماية المنصوص عليها فيها ما جاء في اتفاقية جنيف الأولى المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان، وفي المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف عند قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي، يلتزم أطراف النزاع بعدم القيام بأي من المحظورات التالية في جميع الأوقات والأزمات، وهي:

1 . الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية من قتل أو تشويه أو معاملة قاسية أو تعذيب .

2 . أخذ الرهائن .

3 . الاعتداء على الكرامة الشخصية، خاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة .

ترى الباحثة إن النساء تستفيد ولا شك من هذا النص العام المشترك الذي قد أكد على عدم التمييز في المعاملة بسبب الجنس، مما يعني أن النساء تتمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المادة الثالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977. وقد أشارت المادة 12 من الاتفاقية نفسها في الفصل الثاني عند معاملة الجرحى والمرضى على وجوب معاملة النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن؛ لأن النساء والفتيات يحتجن إلى متطلبات ورعاية خاصة تختلف عن الرجال . ومن أجل ذلك نصت المادة "16" من الاتفاقية الرابعة لسنة 1949 على أن " يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين "، **ونلاحظ هنا** أن النص قد ركز على النساء الحوامل وحاجتهن الماسة إلى توفير الحماية . (عبدالكريم، 2010)

أما البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، فإنه قد جاء لتقرير حماية خاصة للنساء في المادة "76" منه، حيث نص على:

1. يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية، ولا سيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، وضد أي صورة أخرى من صور خدش الحياء .

2. تعطى الأولوية القصوى لنظر قضايا أولات الأحمال وأمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن المقبوض عليهن أو المعتقلات أو المحتجزات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح .

3. تحاول أطراف النزاع أن تتجنب قدر المستطاع إصدار حكم بالإعدام على أولات الأحمال أو أمهات الصغار اللاتي يعتمد عليهن أطفالهن بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام على مثل هؤلاء النسوة . (منظمة العمل الدولية، 2002)

كما تناولت المادة 5/ 75 من البروتوكول الأول لعام 1977 ضرورة توفير حماية خاصة للنساء، عندما أقرت أن تحتجز النساء اللواتي قيدت حريتهن لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال، وأن يوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء، ومع ذلك ففي حالة احتجاز أو اعتقال الأسر فإنه يجب قدر الإمكان أن توفر لها كوحدات عائلية مأوى واحدا.

ومن أهم بنود الحماية ما جاء في المادة 27 من هذه الاتفاقية الخاصة بتجريم اغتصاب النساء، التي نصت على: "يجب حماية النساء بصفة خاصة من أي اعتداء على شرفهن من اغتصاب أو إكراه على الدعارة أو أي هتك لحرمتهم"، ويترتب على هذه المادة اعتراف -وإن كان متأخرا للغاية- بأن الاغتصاب غير مقبول في النزاعات المسلحة، دون التأكيد على خطورة هذا الفعل. ترى الباحثة أن عدم التأكيد على خطورة هذا الفعل يجعل هذا الحكم يدخل في إطار ما يعرف بنظام المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وهو نظام يسمح بملاحقة ومعاقبة الأشخاص الذين لم يحترموا احكاما خاصة في هذه الاتفاقيات . كما أن اتفاقية جنيف الرابعة قد أقرت عددا من قواعد الحماية للنساء، منها مثلا: .

- حماية النساء من الاغتصاب والعنف والاعتداء والتحرش الجنسي والإكراه على الدعارة .

- أقرت للحوامل حماية واحترام خاصين .

- جواز تخصيص موقع استشفاء وأمان للنساء الحوامل وأمّهات الأطفال دون السابعة .
 - عمل ترتيبات محلية لنقل النساء من المناطق المحاصرة أو المطوقة، واحترامها وحمايتها أثناء عملية النقل .
 - حرية مرور المواد الغذائية والطبية مثل المقويات للنساء الحوامل والنفساء .
 - ضرورة أن تتمتع النساء بأية معاملة تفضيلية يعامل بها رعايا الدول المعنية .
 - حجز النساء الأسيرات في أماكن مخصصة لهن، وأن يكون الإشراف عليهن نسائياً .
 - عند الضرورة وفي الظروف الاستثنائية يمكن إيواء النساء في معتقل الرجال شرط توفير قسم خاص لهن .
 - الاهتمام بالحوامل والمرضعات وصرف أغذية إضافية لهن .
 - عدم تفتيش النساء إلا من الأمن النسائي فقط، وأن يتم الإشراف عليهن وإدارة شؤونهن من قبل نساء . م 97 .
 - لا يجوز نقل المعتقلات في حالة الولادة إذا كان ذلك يعرض حياتهن للخطر . م 127.
- ضرورة قيام الدول أطراف النزاع أثناء العمليات الحربية عقد الاتفاقيات للإفراج عن فئات معينة من المعتقلين منهم النساء الحوامل وأمّهات الرضع والأطفال الصغار، والعمل على إيوائهن في بلد محايد أو إعادتهن إلى منازلهن أو إلى أوطانهن . مادة 123، وتناولت المادة 27 حماية النساء من الاغتصاب. (عبدالكريم، 2010)
- وترى الباحثة هنا أن اتفاقية جنيف الرابعة** قد تناولت الأكثر الأوضاع حرجاً للمرأة و اولتها اهتماماً و حماية خاصين ، حيث اقتصرت على النساء الحوامل والنفساء والمرضعات ، و إن كانت المرأة في جميع الظروف و حتى في الحالة العادية هي في حاجة إلى حماية أكثر تحديداً و خصوصية.
- و لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974** قد اصدرت الإعلان المتعلق بحماية النساء والأطفال اثناء حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، الذي اعتبر كل الأعمال التي يرتكبها المقاتلون اثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة والتي تؤلف من اشكال العنف والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال تعتبر اعمالا اجرامية .
- كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كانون الثاني سنة 2000 قد شرعت في تنفيذ مشروع يمتد لأربع سنوات، يعني بضممان التعريف بأحكام القانون الدولي الإنساني الخاص بحماية النساء وتجريم العنف الجنسي ضدهن من جانب المتحاربين . وفي سنة 2001 اعدت اللجنة دراسة بعنوان "النساء في مواجهة الحرب" ، عدلت هذه الدراسة سنة 2003 لزيادة وعي النساء في زمن الحرب والحماية الممنوحة لهن . (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2002) ،
- أما فيما يتعلق بالنساء الأسيرات فإن اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب تعد أول اتفاقية دولية تتوسع في حماية النساء الأسيرات، حيث أقرت ما يلي:
- 1 . يجب معاملة الأسيرات بكل احترام وإنسانية، وأن تعامل النساء بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، وأن تتم معاملتهن بالمساواة مع الرجال في المعاملة على أية حال .

2. أن يتم تخصيص مهاجع أو منامات منفصلة لأسيرات الحرب في جميع المعسكرات التي يتم احتجازهن فيها .
وأن تلتزم القوات المسلحة الدولية عند تصميم قفص الأسرى بفصل أقسام خاصة بالنساء، فيها دورات مياه للنساء وبعض المستلزمات النسائية .
3. في مجال الرعاية الطبية والصحية للنساء الأسيرات يخصص لهن مرافق منفصلة عن باقي الأسرى من الرجال .
4. لا يحكم على النساء الأسيرات بعقوبات أشد، ولا يعاملن معاملة أشد أثناء تنفيذ العقوبات، عما يطبق على النساء اللواتي يتبعن القوات المسلحة الحائزة .
5. يكون الإشراف على الأسيرات من قبل نساء مثلهن .

تشير الباحثة هنا إلى أن القانون الدولي الإنساني عموماً يمنع ارتكاب أفعال معينة في جميع الأوقات وضد جميع الأشخاص، يستوي في ذلك الرجال والنساء والأطفال، ومن تلك الأفعال التي شدد في حظرها، الاغتصاب والتعذيب وإساءة المعاملة، الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي والدول كافة مسؤولية منع ارتكابها ضد النساء والفتيات على وجه التحديد، كما تتحمل الدول مسؤولية ملاحقة ومعاقبة المجرمين الذين يقترفونها، فهي تعد جرائم ضد الإنسانية . (الأمم المتحدة، 1949)

الخاتمة

تناول البحث جانباً مهماً من جوانب الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرياته، وهذا الجانب هو حماية حقوق المرأة في المواثيق الدولية أثناء السلم والحرب، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة "السيداو" لسنة 1979، والقانون الدولي الإنساني من خلال اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكولين الملحقين لسنة 1977 . حيث تبين جلياً أن ميدان حقوق المرأة، وإن كان قد حظى باهتمام دولي على صعيد التشريعات والمواثيق الدولية، غير أنه ما زال حتى اللحظة يثير جدلاً واختلافاً كبيرين، حيث هناك جوانب بقيت في إطار الغموض لعدة أسباب، بعضها ديني وبعضها أيديولوجي، والبعض الآخر تحاصره معتقدات وعادات كامنة، أضف إلى ذلك بقاء مشكلة الآليات الفاعلة والتنفيذ المحايد المنصف، فلو تجاوزنا القصور في الجانب التشريعي، تظهر من الجانب الآخر صعوبات التنفيذ، التي تعرقلها وتوقف في بعض الأحيان نفاذها خصوصيات بعض المجتمعات، التي ما زالت تنظر إلى حقوق المرأة نظرة يشوبها القصور .

ومن خلال البحث توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً - النتائج:

1. إن حقوق المرأة ما زالت تثير جدلاً واختلافاً بين العديد من الاتجاهات الفكرية والدينية .
2. الشريعة الإسلامية أعطت مكانة خاصة ورفيعة للمرأة، سبقت فيها التشريعات الوضعية في الاعتراف بإنسانيتها وجعلها على قدم المساواة مع الرجل .

3. أولى خطوات تأكيد حقوق المرأة على الصعيد الدولي كانت بإنشاء منظمة الأمم المتحدة لسنة 1945 .
4. إن التطور في جانب حقوق المرأة يسير ببطء، رغم وفرة التشريعات في هذا الشأن .
5. افتقار وسائل وآليات تفعيل حقوق المرأة إلى القوة الإلزامية الواجبة .
6. تجاهل بعض الحكومات والنظم القانونية الداخلية لبعض الجوانب المهمة في إطار تفعيل حقوق المرأة .

ثانيا - التوصيات:

1. ضرورة نشر ثقافة المساواة بين شرائح المجتمعات الإنسانية ونبد الأفكار البالية .
2. استبعاد جملة من التقاليد والعادات التي ما زالت تسيطر على بعض المجتمعات الإنسانية في تعاملها مع حقوق المرأة .
3. ضرورة تشجيع ودعم المرأة من أجل الحصول على حقوقها وممارستها فعليا .
4. التوعية بالتشريعات الداخلية والدولية الخاصة بحماية حقوق المرأة ومساعدتها على تفعيلها .
5. الاعتراف بأهمية دور المرأة في المجتمع، وأن عدم وجودها في المشهد الإنساني يعني شلل نصف مهم من جسم المجتمع .
6. ضرورة تعديل بعض القوانين والتشريعات بما يتناسب مع التطور الحاصل على بقية المستويات الحياتية .
7. الدفع بالمرأة لتولي المناصب والمهام في الدولة والمشاركة السياسية الفاعلة، وعدم اقتصرها على الجوانب التقليدية المتعلقة بشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية .

قائمة المصادر و المراجع

مراجع

- احمد ابو الوفا . (2006). النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية (المجلد الأولى). القاهرة ، مصر : دار النهضة العربية .
- أحمد أبو الوفا. (2005). الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة و الوكالات الدولية المتخصصة (المجلد الثانية). القاهرة ، مصر : دار النهضة العربية .
- احمد ابو الوفا. (2005). الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية .
- اسماء حسونة الفزاني . (2009). الحماية الدولية للمرأة في وقت السلم. طرابلس: اكااديمية الدراسات العليا.
- الأمم المتحدة . (1945). المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .
- الأمم المتحدة . (1993). حقوق الإنسان ، مجموعة صكوك دولية ، المجلد الأول. صكوك دولية .
- الأمم المتحدة . women vatch . تم الاسترداد من www.un.org .
- الأمم المتحدة . (1949). اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 المواد 31 ، 33 ، 34 ، 49 .
- الأمم المتحدة ، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. (1992). التوصية العامة 19 "العنف ضد المرأة" .
- الأمم المتحدة. (1948). المادة 2 . الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- الأمم المتحدة. (12 اغسطس، 1949). www.hrlibrary.umn.edu. المواد 14 ، 29 ، اتفاقية جنيف الثالثة . تم الاسترداد من جامعة منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان.
- الأمم المتحدة. (1966). *العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*. اعلان ، الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- الأمم المتحدة. (1979). *اتفاقية السيداو*. تم الاسترداد من <https://ar.m.wikipedia.org>.
- الأمم المتحدة. (1979). *اتفاقية السيداو للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة* . اتفاقية، الجمعية العامة .
- الأمم المتحدة. (2001). وثيقة (E/2001/22(C.12/2000/12).
الأمم المتحدة. التوصية 19 ، العنف ضد المرأة ، مجموعة التعليقات العامة الصادرة عن الأمم المتحدة.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1990). *قرار رقم 45/114 بشأن العنف العائلي*. مؤتمر منع الجريمة و معاقبة المجرمين هافانا ، 1990 .
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (11 / 11 ، 2002). *النساء في مواجهة الحرب*. تم الاسترداد من WWW@Cier.org.
- المحكمة الجنائية الدولية . (1998). *نظام روما الأساسي*.
- ايمان محمد عنان . (14 اغسطس، 2014). *حقوق المرأة في المواثيق الدولية مع التطبيق على الحالة المصرية*. المركز الديمقراطي العربي ، صفحة 9 - 10 .
- رواه أحمد و الأربعة و سنده صحيح.
- سنن ابن ماجة ، 1/80. *تأليف القرآن الكريم* .
- سورة القبامة ، الآيات 36 -39. *تأليف القرآن الكريم*.
- سورة النساء ، الآية 1. *تأليف القرآن الكريم*.
- سورة النساء ، الآية 129. *تأليف القرآن الكريم* .
- سورة النساء ، الآية 7. *تأليف القرآن الكريم*.
- قصي مصطفى عبدالكريم. (2010). *مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية*. جامعة النجاح ، فلسطين .
- مصلح حسين الحمد. (2011). تم الاسترداد من <https://www.iasj.net>.
- ممدوح خليل البحر. (2001). *العنف ضد النساء و الأطفال ، دراسة في القانون الجنائي و الدولي مع بيان موقف التشريع الإماراتي*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- منتصر سعيد حمودة . (2007). *الحماية الدولية للمرأة ، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية* . مصر: دار الجامعة الجديدة.
- منظمة العمل الدولية. (يونيو ، 2002). *المرأة و النزاعات المسلحة*. مجلة منظمة العمل الدولية .
- ناريمان فضيل النمري. (2014). *الأليات الدولية و الشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة*. الأردن.

The effect of the foreign currency display window on changes in the exchange rate of the Iraqi dinar for the period (2007-2017)

Researcher/ Shurooq Abbas Merza

the college Computer science and information technology

Specialization Economics /University of Wasit

smerza@uowasit.edu.iq

009647725029770

Summary

_The study tried to reveal the foreign currency display window and the policy followed by the Central Bank of Iraq and what is the exchange rate policy in Iraq and what are the influences in trying to maintain the local currency (the Iraqi dinar) that dominates the foreign currency, as the standard method was used to clarify the effect of the window on the exchange rate The purpose of this is to show whether the currency window has a direct effect on the exchange rate of the dinar, or does it have a weak effect, as it is clear through the model used that the special window for currency exchange has a direct impact on the exchange rate of the Iraqi dinar by 98%

أثر نافذة عرض العملة الأجنبية على التغيرات في سعر الصرف

للدنار العراقي للمدة (2007 – 2017)

الباحثة / شروق عباس مرزا

كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات / علم الاقتصاد

الملخص:-

حاولت الدراسة الكشف عن إليه نافذة عرض العملة الأجنبية وسياسه المتبعه من قبل البنك المركزي العراقي وماهي سياسه سعر الصرف في العراق وماهي مؤثرات في محاوله الحفاظ على العملة المحليه(الدنار العراقي) المسيطر على العملة الأجنبية إذ تم استخدام الأسلوب القياسي في توضيح إثر النافذة على سعر الصرف والغرض من ذلك هو بيان هل لنافذة العملة تأثير مباشر على سعر الصرف الدنار ام لها أثر ضعيف حيث يتبين من خلال النموذج المستخدم أن النافذة الخاصه لصرف العملة إثر مباشر على سعر الصرف للدنار العراقي بنسبه

98%

Introduction

Considering the importance of the issue of foreign currency and the exchange window by the Central Bank and the Iraqi ministries in order to grant the mechanism of action and control over the sale, purchase and maintenance of the exchange market and the national currency, and what is the harmonious policy in Iraq to preserve that currency. Where the study consists of three axes, the first axis includes the theoretical aspect regarding the foreign currency offer window and the policies of the Central Bank. exchange rate

On the second axis of the exchange rate, its concepts and policy used in Iraq and the third axis in which the practical side was used through the use of the standard method to clarify the effect of the currency display window changes in the exchange rate for a period (2007-2017). On Changes in the Iraqi Dinar Exchange Rate (2007-2017)

research importance

The importance of research speaks through the effective role of its monetary policy in drawing trends that lead to monetary stability and achieving balance, and what tools have been used to control the exchange rate and the mechanism that you apply and implement through the foreign currency display window through which balance and control of the exchange rate of the Iraqi Dinar are achieved.

Research problem

Despite the policy followed by the Central Bank of Iraq in controlling the foreign currency display window and interfering in the exchange market with the aim of obtaining a balanced exchange rate and raising the value of the Iraqi dinar, it has more negatively represented in Iraq's reliance heavily on oil revenues that have decreased due to low oil prices. In turn,

it led to a decrease in dollar revenues from oil and thus a decrease in foreign reserves at the central bank

Research hypothesis

The research stems from the hypothesis that the foreign currency display window, which is one of the indirect monetary policy tools followed by the Central Bank of Iraq, has a direct impact on changing and stabilizing the exchange rate of the Iraqi dinar.

Research objective: - The research aims to spend on a group of phenomena, namely

1_ Learn about the foreign currency display window

2_ Learn about the policies followed by the Central Bank of Iraq

3_ Learn about the exchange rate policies in Iraq

4_ Using the descriptive aspect of the window's effect on the exchange rate of the Iraqi dinar for the period (2007-2017)

The first axis:-

First: - The concept of the foreign currency window

We know the base currency window as one of the methods and direct tools used by emerging economies of medium or financial depth to intervene in the exchange market for the purpose of the maintaining stability of exchange rates and the general level of prices under the policy of targeting inflation..

In order to use the currency window in profitable economies that suffer from the backwardness of their financial and monetary systems, the disruption of their sectoral economic structure and their heavy reliance on to cover domestic

demand ,, where the currency auction is used as one of the monetary policy methods to influence the exchange rate and to ensure monetary stability¹ thus the central bank is It is the effort that it controls from the foreign currency in the entire exchange market, meaning that the central bank does not limit its role Within the concept of intervention to create balance, and that it does not control the demand side of the foreign currency as its source is the private sector and it cannot control the supply side because its source is international reserves (Government and petroleum dollar imports) ²

Therefore, Akim at the window can through what the Ministry of Finance needs for more than (80%) of its dollar revenues for the dinar currency to tighten public expenditures for the public budget. Therefore, it sells most of the dollars of oil to the Central Bank of Iraq to obtain the dinar. As for the central bank, it is exchanging The dollar that he obtains from the Ministry of Finance in dinars by selling dollars in the market to create a balance in the money supply and then control inflation and exchange rates³

Second: The objectives of the foreign currency display window

The work in this window was made for an investigation

- 1_It is a means for indirect administrations to implement monetary policy, with the aim of controlling liquidity, achieving balance in the money supply and providing appropriate financial investment opportunities .

¹ shaker Jamoud Salal, Hassan Khalaf Radi // Analysis of the effect of the foreign currency sale window on inflation rates in Iraq // Al-Maamoun College Magazine // Issue thirty-eighth // 2019 // p. 170...

² Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy in the Face of Challenges (2015-2016) // Central Bank of Iraq // 2017 // p. 7

³ Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy in Face of Challenges // Iraqi Central Bank // 2017 // pp. 7-8

2_ It is a direct intervention tool aimed at achieving stability in the value of the Iraqi dinar through the parallel exchange rate with the aim of stabilizing the general level of prices and monetary stability...

... It is a direct intervention tool aimed at achieving stability in the value of the Iraqi dinar through the parallel exchange rate with the aim of stabilizing the general level of prices and monetary stability

3 The window enables the unification of the exchange rates of the Iraqi dinar by saturating the Iraqi market with foreign currency, after the exchange rates were up to (11) the exchange rate a year ago (2003)...

4 Its contribution to raising the purchasing power of people with limited incomes by improving the value of the Iraqi dinar, which in turn is reflected in the real value of income.

5_ Its ability to provide foreign currency reserves that exceeded what was allocated by the International Monetary Fund, in order to achieve monetary stability and build foreign currency reserves to cover imports¹... .

Third: Reforming the foreign currency supply by the policies followed by the Central Bank of Iraq in reforming the currency display window

The Iraqi Terminal Bank produced after 2003 a new monetary policy to improve the exchange rate of the dinar and get rid of the fluctuations it suffers from by creating a window for displaying foreign currency for sale and purchase, which in turn contributes to raising the value of the Iraqi dinar, and this in turn contributes to achieving monetary and economic stability and improving purchasing power. And that the dinar is a store of value instead of the dollar ..

¹ Ahmad Subaih Attiyah // Rabab Nazim // Currency Auction between the abundance of monetary materials and the stability of the exchange rate // Al Kut University College Magazine // First Issue // 2016 // pg

However, the conditions that Iraq faced from 2014 onwards, which were based on low oil prices, which is the main source for providing dollars, which was the reason for the decline in Iraq's imports in that currency, which reduced the quantity purchased. In the Ministry of Finance by the Central Bank, in addition to the bank's taking a set of decisions that would deprive many companies from participating in the window based on the penalties applied by the bank for violating instructions .. Failure to enter companies into the window of buying and selling foreign currency to buy dollars leads to a lack of offer The dollar was restricted to a greater extent to cover import operations, as it created a parallel market for the exchange rate, which increased by (80) dinars over the official exchange rate for the year 2015))¹

As well as a course in eliminating economic inflation, ensuring economic stability and stabilizing the currency exchange rate for the purpose of keeping cash as a measure of value and a means of exchange, as well as setting up the renewal of interest rates on savings and the rest of banking services, supervising private banks, managing foreign currency auctions, issuing the Iraqi dinar, and managing financial reserves that were reflected by the state. And the development and implementation of financial laws² 1.((

Table 1) shows the window for displaying foreign currency by the Central Bank of Iraq for the period 2007-2017... ((

**As it is noticed from the table .. Column (1) the increase in the Central Bank's purchases of dollars in the Ministry of Finance, as it reached (26.700)

¹ Najla Shimon Shlimon // Analysis of determining factors, trends, the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar for the period 2014-2015 Department of Statistics and Research // p. 14...

² Falah Hassan Muhammad // The role of the financial control system in preventing the phenomenon of foreign currency smuggling / Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies // Sixth Edition, p. 124

million dollars in 2007 and after that it started to rise, reaching its highest levels in 2013, which amounted to 62,000 dollars in purchases A million dollars and then proceeded to decline after that, reaching its lowest level by (25.653) million dollars in 2016, and in 2017 it rose to (40.355) million dollars. The reason for this rise and decrease is due to the instability of oil revenues resulting from the fluctuation in oil prices as well as Weak non-oil export sectors...

** As for the second column (2) in the table, it represents the sales of the Central Bank of Iraq to the Ministry of Finance through the window, where it was produced during the period (2007-2014) as it reached (15.980) million dollars and continued to rise steadily at the seizure ((54.463) in 2014, but This level is higher than it is in the levels of the rise in the currency purchase window, and then those sales of the currency took off, down to (42.201) million dollars in 2017, and that is through the interference of the Central Bank of Iraq in reducing its sales of the currency in order to preserve the value of the local currency and an increase in the bank's cash reserves¹.

** Purchases and sales of the Central Bank of Iraq of foreign currency through the window (in million dollars)

Bank sales for the currency in force	Bank purchases of currency from the Ministry of Finance	the years
15.980	26.700	2007
25.980	45.500	2008
33.992	23.000	2009

¹ Interpretation of the table from the researcher's analysis

36.260	41.000	2010
39.798	51.000	2011
48.649	57.000	2012
53.231	62.000	2013
54.463	47.000	2014
44.304	32.000	2015
33.524	25.000	2016
42.201	40.355	2017

** Source: The Central Bank of Iraq, the bank's annual bulletin (2002-2012),
Department of Statistics and Research

second axis // The theoretical and analytical side of the exchange rate in Iraq

For (2007-2017)

First: - The concept of the exchange rate

::The exchange rate means that it is the number of units of the currency that are exchanged for one unit of the foreign currency in the relationship trading market, or it is the value of the foreign currency divided by units of the local currency ..¹ (1)

Shimon Slimoun magazine // Analysis of the determining factors of trends in (¹ the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar for the period (2004-2015) // Previous source, p. 3

As it aims to resist imported inflation and improve the level of competitiveness of enterprises, if the reduction in import costs leads to a decrease in the level of imported inflation. It also aims to allocate resources so that a large number of goods can be exported, in addition to that it plays an important role in the distribution of income among the local sectors .. When the competitiveness of the export sector increases as a result of the Decrease in the real exchange rate, this makes it more profitable as the profit returns to the owners of capital while the purchasing power of workers decreases and vice versa when the exchange rate decreases ,, It also plays a role in the development of local industries so that the central bank can reduce the price Spending to encourage) ¹.

National industries, and the devaluation of the currency by the central bank protects the local market from foreign competition and encourages exports

Second ... the factors affecting the exchange rate

² The exchange rate is affected by several factors, including:

1_Inflation: - The independent monetary policy cannot coexist with the exchange rate stabilization system, and this is called the impossibility of the Holy Trinity, as the link between treating inflation and exchange rates has led some economists to say that one of the costs of dealing with inflation is the increase of exchange rate fluctuations. Inflation and growth affect the increase in exchange rate fluctuations

¹ (exchange rate against the US dollar using Markov chains for a period (2008-2011(

The Central Bank of Iraq // General Directorate of Statistics and Research // Financial Market Research, p. 1-5

National industries, and the devaluation of the currency by the central bank protects the local market from foreign competition and encourages exports

² Sabah Nuri Abbas // The effect of inflation on the equilibrium exchange rate of the Iraqi dinar for the period

Baghdad College of Economic Sciences University // Seventeenth Edition // 2008 2005_1990)pp. 66-64

2_The effect of money supply on exchange rates, as the classic sees through the quantitative theory of money that there is a relationship between the quantity of money and the general level of prices moving in the same ratio and the same direction.

3_The effect of interest rates on the exchange rate through the movement of international capital, as the country in which the real interest rates rise, this encourages capital to move the hand, which means an increase in the supply of foreign currency at home, and thus the deterioration of its exchange rate...

4_The effect of the balance of payments on the exchange rates, since when a deficit occurs in the balance of payments, this leads to an increase in its demand for foreign currencies for that deficit, and in return for a decrease in the demand of foreigners for the local currency means a deterioration of the exchange rate for that country's currency and vice versa when a surplus occurs in the balance of payments...

5_The role of the general budget to influence the exchange rate, so if the state follows a policy whenever it is constructed to reduce the size of government spending, this leads to a reduction in the volume of demand, a decrease in the level of economic activity and a decrease in the rates of inflation, which leads to an increase in the exchange rate of the foreign currency¹

¹ Sabah Nuri Abbas // The effect of inflation on the equilibrium exchange rate of the Iraqi dinar for the period
Baghdad College of Economic Sciences University // Seventeenth Edition //
2008 2005_1990)pp. 66-64
(same source as previous)

**Third: - The theoretical and analytical direction of the exchange rate policies in Iraq
for the period
(2007-2017)**

After the Central Bank of Iraq gained its independence after events a year later (2003)

He drew his monetary policy according to Law No. 56 of 2004, which stipulated the restructuring of the Iraqi economy and the orientation towards a market economy in order to improve and stabilize the value of the Iraqi dinar, where it governs the exchange rate and intervenes in the market through the foreign currency display window where the exchange rate is determined. Through the mechanism of supply and demand¹ (1) on the foreign currency in Iraq .. The Central Bank satisfies the local trends of the dollar, thus achieving homogeneity in the mechanism of the exchange market throughout Iraq and thus the official exchange rate is the local price in the window, which represents the price of selling the dollar to banks and transfer companies, while the parallel price represents the market price, which is the price at which banks and companies follow the transfer of the dollar to traders and dealers, and it is based on the laws of supply and demand, as the bank tries to influence the market price and achieve the window's goals, and it represents the difference between the window price and the price of

Market B (the exchange gap). If the foreign currency spent in the window is less than the demand for it, its price in the market increases, thus leading to an increase in the gap between the official rate and the parallel rate, thus negatively affecting the value of the Iraqi dinar and weakening confidence in it² (1) and

¹Hussein Atwan // The exchange rate of the Iraqi dinar between the fluctuation of global oil prices and the pressure on international reserves // The Central Bank of Iraq, Journal of Monetary Policy Research, Issue 1 // 2016, p. 100

² [1] Mahmoud Muhammad Mahmoudani ,, Bilal Qasim Muhammad /// The effect of the currency sale window on changes in the exchange rate in Iraq for

that the exchange gap is its duty to get rid It expands depending on its influence by several factors, including ¹

1_The percentage of foreign currency sales coverage by the size of the total foreign currency demand (supply coverage to the demand)

2_The nature of sales in the window (cash // remittances // documentary credits). The increase in cash sales reduces the exchange gap due to the intensity of commercial dealings with a country banned from the banking system.

3_Instructions for the foreign currency display window and the interdependence of control procedures between government institutions related to the foreign currency display window and the use of official documents issued by these institutions are basic requirements by the Central Bank in order to meet the dollar Purchase requests from the window and count them as evidence of banks' commitment to pay their tax obligations and Turkish discharges.

Table (2) indicates the gradual improvement of the Iraqi dinar exchange rate towards the US dollar in the official market for the period (2007-2017) ... which is the fixed exchange system actually applied during this period by the Central Bank through the window...

If the fixed exchange system can lead to economic attacks, i.e. a currency crisis in the event that the value of the currency is valued higher than its real value, as well as finding the exchange rate equilibrium to the Iraqi dinar against the dollar leads to stability in exchange rates and this will be reflected positively on price stability and then increase The

the period (2004-2015) // Journal of Economic and Administrative Sciences // Issue 99 // The magazine 23 // 2017 // P. // p. 306

¹ Hussein Atwan Mahous // Reducing the gap of the dinar exchange rate in the official and parallel market in the past and present - the stability of the largest sales of the lowest // Iraqi Economists Network // 2018 // p 2

attractiveness of the local currency, in turn, works to stabilize foreign reserves, and this indicates that the fixed exchange system is associated with high fluctuations in foreign reserves in order to maintain the stability of exchange rates, on the contrary, in the known exchange system, which is associated with slow fluctuations in those reserves against high fluctuations in exchange rates ¹(1)

...As the data of Table (2) show that there is a avoidance between the official and parallel market exchange rates, where the exchange rate is recorded

... (1) Muhammad Khairy Dawood // Measuring the problem of the impossible trinity in Iraq for the period 2004-2014 // Central Bank of Iraq // Volumetric Monetary and Financial Studies // Volume (1) The second issue // p. 66

The official value amounted to (1255) dinars / dollar in 2007, while that year a value of (1267) dinars / dollar was recorded in the parallel market, and this discrepancy between the two markets remained during the period studied, then the official exchange rate took a downward path to reach (1166) 1170, 1193) during the period (2008-2014) respectively, then it increased by a small amount in 2015 to become the value of (1167) dinars / dollar .. This improvement in exchange rates came as a result of the increase in the volume of imports of foreign currency

Careful about the rise in oil prices, and then it witnessed a rise in the years (2016-2017) by (1190), which is a slight increase from what it was before in 2008 and by a fixed amount during the two years, and There

¹ Muhammad Khairy Dawood // Measuring the problem of the impossible trinity in Iraq for the period 2004-2014 // Central Bank of Iraq // Volumetric Monetary and Financial Studies // Volume (1) The second issue // p. 66

were no gaps in it from the official and parallel exchange rate¹, and the reason for that stability is due. In the exchange rate of the local currency to the standards set by the Central Bank through the entry of banks and companies into the window of sale and purchase of foreign currency, with the aim of controlling the sale of the dollar on the one hand and maintaining the exchange rate on the other hand ... and combating money laundering, which led to the building of units And organizational and technical capabilities to determine their systems and internal control² (1) as well as the exchange system

(1) Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy Challenges and Ways to Confront them // Central Bank of Iraq // 2017 // p. 15

The constant makes them maintain cash reserves to avoid the fluctuations that occur in the supply and demand for foreign currencies, as whenever the size of the reserve was large, which helped to strengthen the position of the local currency, or if the size of the reserve was insufficient .. This leads to a devaluation of the local currency and then it becomes The exchange rate of the local currency is inconsistent with the reality, which results in the flight of local capital, so that the volume of reserves, if they are large at the central bank, will make the country ready to face the shocks to the balance of payments and also help in adopting a fixed exchange system³ (1)

¹ Interpretation of Table (2) from the researcher's analysis

² Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy Challenges and Ways to Confront them // Central Bank of Iraq // 2017 // p. 15

³ 1 Hanan Abdul-Khader and others // an evaluation study of the foreign exchange rate policy in Iraq // Iraqi Journal of Administrative Sciences // Issue Twenty // p. 77

Table (2) * The exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar in the official and parallel market

The parallel exchange rate to the dollar	The official exchange rate for the dollar	the years
1267	1255	2007
1203	1193	2008
1182	1170	2009
1186	1170	2010
1196	1170	2011
1233	1166	2012
1232	1166	2013
1214	1166	2014
1247	1167	2015
1275	1190	2016
1258	1190	2017

third axisThe practical aspect:-

The foreign currency display window is considered a way to know the extent of its impact on the changes in the exchange rate of the Iraqi dinar, as it was used to know and measure real data to know and measure this effect, as the program (SPSS) V.21) was used to know the results and analyze them and use the simple linear regression model to know the significance of the effect. Therefore, it is necessary to put the hypothesis that:

:There is an effect of the foreign currency display window on the changes in the exchange rate of the Iraqi dinar at the level of

Significant (0.05).

:There is no effect of the foreign currency display window on the changes in the exchange rate of the Iraqi dinar at the level of

Significant (0.05).

As the foreign currency window included the variables (purchases and sales).

As for the exchange rate, it is represented by the official exchange rate and the

parallel exchange rate. After measuring the impact of purchases and sales as independent variables on the official exchange rate as the dependent variable and choosing the best model for the data, it is found that the value of (0.927 =), which is It means (the coefficient for determining the best model), meaning that the independent variables interpreted (92%) affect the dependent variable (the official exchange rate), meaning that the remainder is considered random errors (unknown errors) as its value reached (8%) and as shown in the table below:

Table (No.) shows the criteria for the best regression model

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.963 _a	.927	.911	353.32597	.927	57.090	2	9	.000

a. Predictors : Sales, purchases

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: The official exchange rate

d. Linear Regression through the Origin

As the hypothesis of the study was developed, which states:

H : There is an effect of purchases and sales on changes in the official exchange rate at a significant level (0.05).

H : There is no effect of purchases and sales on changes in the official exchange rate at a significant level (0.05).

The table below studies the suitability of the data regression line and its null hypothesis, as the value of (57.090 F = calculated) at the level of significance (0.000) and it is less than (0.05), which indicates that there are no significant Differences and that the model represents the studied phenomenon is heavy and accurate and that the regression line fits the given data Any acceptance of the null hypothesis. As shown below:

Table No. () shows the analysis of variance table

ANOVA ^{a,b}					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regressions	14254177.806	2			
Residual	1123553.194	9	7127088.903	57.090	.000 ^c
Total	15377731.000	11	124839.244		

a. Dependent Variable: Official exchange rate

b. Linear Regression through the Origin

c. Predictors: Sales, purchases

d. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

After measuring the effect of the independent variables (purchases and sales) on the official exchange rate, it was found that they affect a significant level less than (0.05), as the effect of purchases reached (11.848), meaning that the official exchange rate changes by (11.848) per unit. As for sales, the amount of its impact is (15.757) meaning that the official exchange rate changes by (15.757) per unit. Then the equation of the regression line becomes

As follows

$$y_2 = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \varepsilon_i$$

Official exchange rate =) 11.848 (purchases + (15.757) sales + ε_i

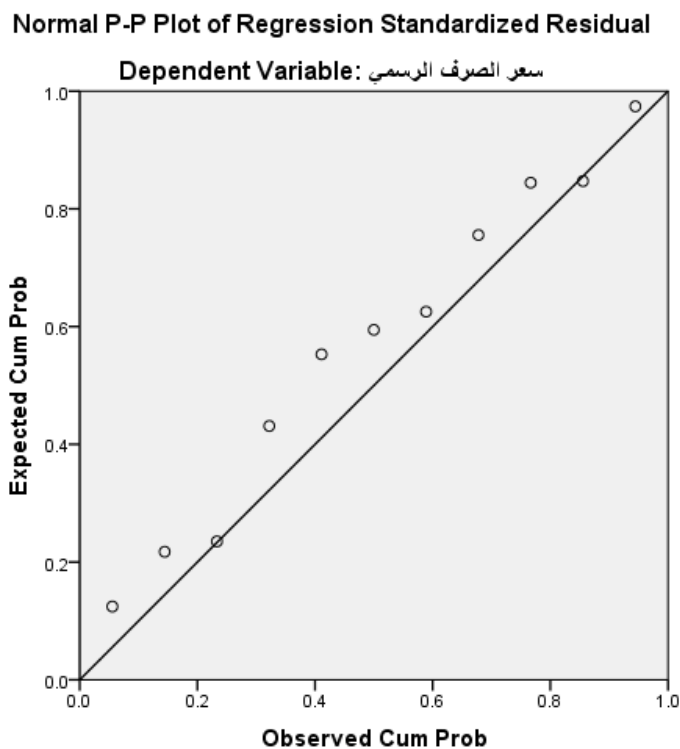
Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardize	t	Sig.
		B	Std. Error	d Coefficients Beta		
1	Purcha	11.848	10.425	.430	1.136	.005
	ses the sales	15.757	11.061	.539	1.425	.008

a. Dependent Variable: Official exchange rate

b. Linear Regression through the Origin

It is also possible to know the modularity of the normal distribution of random errors of the specified model, as shown in the figure below



The measurement of the effect of purchases and sales as independent variables on the official exchange rate is considered as the dependent variable. We move to measure the effect of independent variables on the parallel exchange rate and choose the best model for the data. 93%) affect the dependent variable (the parallel exchange rate), meaning that the remainder is considered random errors (unknown errors) as its value reached (7%) and as shown in the table below:

Table (No.) shows the criteria for the best regression model

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.965 ^a	.932	.917	353.48528	.932	61.772	2	9	.000

a. Predictors: Procurement, Sales

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: Parallel exchange rate

d. Linear Regression through the Origin

As the hypothesis of the study was developed, which states:

:H There is an effect of purchases and sales on changes in the parallel exchange rate at a significant level (0.05).

:H There is no effect of purchases and sales on changes in the parallel exchange rate at a significant level (0.05).

The table below studies the suitability of the data regression line and its null hypothesis, as the value of (61.772F = calculated) at the level of significance is (0.000) and it is less than (0.05), which indicates that there are no significant differences and that the model represents the studied phenomenon is heavy and accurate and that the regression line fits with the given data Any acceptance of the null hypothesis. As shown below:

Table No. () shows the analysis of variance table

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	15437174.413	2	7718587.207	61.772	.000 ^c
Residual	1124566.587	9	124951.843		
Total	16561741.000 ^d	11			

a. Dependent Variable: Parallel exchange rate

b. Linear Regression through the Origin

c. Predictors: Sales purchases

d. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

After the exchange rates and local sales start on the exchange rates and sales) on the exchange rates, sometimes, different prices from their prices (0.05), other differences, the exchange rates (10.956) per unit As for the occasions, their effect on the change (10.956) (17.848) In other words, the parallel exchange rate changes (17.848) per unit at that time

The equation for the regression line becomes as follows:

$$y_2 = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \varepsilon_i$$

Parallel exchange rate =) 10.956 (purchases + (17.848) sales + ε_i

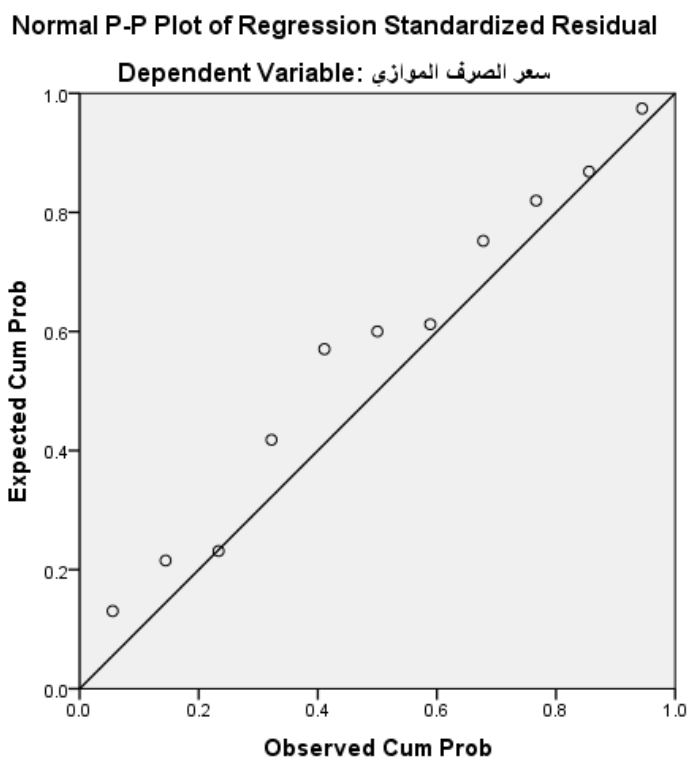
Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	Purchases	10.956	10.430	.383	1.050	.321
	the sales	17.848	11.066	.589	1.613	.141

a. Dependent Variable: Parallel exchange rate

b. Linear Regression through the Origin

It is also possible to know the modularity of the normal distribution of random errors of the specified model, as shown in the figure below



Conclusions

1_The Central Bank of Iraq is the one that regulates, monitors, and moves cash inflows and outflows from Iraq that help maintain a stable and stable exchange system.

2_The bank has large cash reserves through the stability of the exchange rate which helps preserve the value of the local currency and the stability of its exchange rate

3_There is a direct relationship between oil prices and the exchange rate of the Iraqi dinar, that is, whenever oil prices increase, it causes a rise in the exchange rate and vice versa.

4_The central bank controls the levels of the exchange rate through **auctions for the sale and purchase of foreign currency**

Recommendations

1_The necessity to respect Article (2) of the Central Bank Law No. (56) of 2004, which grants the Central Bank its independence and not to interfere with the executive and law authorities in Parliament in its powers.

2_Working to increase the production capacity of the national economy to meet the needs of the local market and focus on non-oil industrial projects, which leads to a decrease in the demand for the dollar and an increase in the demand for the local currency

3_The need to coordinate work between the Central Bank of Iraq and the supervisory authorities to prevent smuggling of dollars out of Iraq

4_Coordination between fiscal and monetary policy and the need for the central bank to intervene in the process of preparing the state's general budget in order to reduce pressure on the bank's reserves in the face of monetary financial challenges

Sources

1 shaker Jamoud Salal, Hassan Khalaf Radi // Analysis of the effect of the foreign currency sale window on inflation rates in Iraq // Al-Maamoun College Magazine // Issue thirty-eighth // 2019 // p. 170...

2 Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy in the Face of Challenges (2015-2016) // Central Bank of Iraq // 2017 // p. 7

3 Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy in Face of Challenges // Iraqi Central Bank // 2017 // pp. 7-8

4 Ahmad Subaih Attiyah // Rabab Nazim // Currency Auction between the abundance of monetary materials and the stability of the exchange rate // Al Kut University College Magazine // First Issue // 2016 // pg

5 Najla Shimon Shlimon // Analysis of determining factors, trends, the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar for the period 2014-2015

6 Department of Statistics and Research // p. 14

[1]Falah Hassan Muhammad // The role of the financial control system in preventing the phenomenon of foreign

currency smuggling / Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies // Sixth Edition, p. 124

7 Interpretation of the table from the researcher's analysis

8 Shimon Slimoun magazine // Analysis of the determining factors of trends in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar for the period (2004-2015) // Previous source, p. 3

9 exchange rate against the US dollar using Markov chains for a period (2008-2011)

The Central Bank of Iraq // General Directorate of Statistics and Research // Financial Market Research, p. 1-5

National industries, and the devaluation of the currency by the central bank protects the local market from foreign competition and encourages exports

10 Sabah Nuri Abbas // The effect of inflation on the equilibrium exchange rate of the Iraqi dinar for the period

Baghdad College of Economic Sciences University // Seventeenth Edition // 2008 2005_1990)pp. 66-64

11 Sabah Nuri Abbas // The effect of inflation on the equilibrium exchange rate of the Iraqi dinar for the period

Baghdad College of Economic Sciences University // Seventeenth Edition // 2008 2005_1990)pp. 66-64

12 Hussein Atwan // The exchange rate of the Iraqi dinar between the fluctuation of global oil prices and the pressure on international reserves // The Central Bank of Iraq, Journal of Monetary Policy Research, Issue 1 // 2016, p. 100

13 Mahmoud Muhammad Mahmoudani ,, Bilal Qasim Muhammad /// The effect of the currency sale window on changes in the exchange rate in Iraq for the period (2004-2015) // Journal of Economic and Administrative Sciences // Issue 99 // The magazine 23 // 2017 // P. // p. 306

14 Hussein Atwan Mahous // Reducing the gap of the dinar exchange rate in the official and parallel market in the past and present - the stability of the largest sales of the lowest // Iraqi Economists Network // 2018 // p 2

15 Muhammad Khairy Dawood // Measuring the problem of the impossible trinity in Iraq for the period 2004-2014 // Central Bank of Iraq // Volumetric Monetary and Financial Studies // Volume (1) The second issue // p. 66

16 Interpretation of Table (2) from the researcher's analysis

17 Ali Mohsen Ismail // Monetary Policy Challenges and Ways to Confront them // Central Bank of Iraq // 2017 // p. 15

18 Hanan Abdul-Khader and others // an evaluation study of the foreign exchange rate policy in Iraq // Iraqi Journal of Administrative Sciences // Issue Twenty //



Seven issue - Part III July 2021 - Second Year Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

